

# الحنارة

نظم كتاب بدلية المجتهد ونهاية المختصر  
للأبن رشد الحفيد

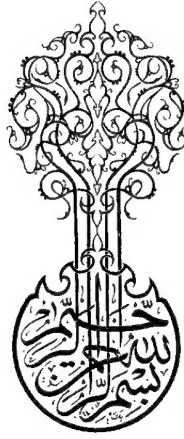
تأليف  
الدكتور محمد لقي شبيها ساء العيني

# الحنارة

نظم كتاب بدراية المجتهد ونهاية المقتصد  
للأبن رشد الحفيد

تأليف

الدكتور محمد راتبى شبيهنا ماء العينين



رقم الإيداع القانوني: 2971 MO 2011

ردمك : 9-636-30-9954-978

(CTP) مطبعة المعارف الجديدة - الرباط / 2011

الطبعة الأولى 2011

# المحنة

نظم كتاب برداية المجتهد ونهاية المختصر  
للأبن رشد الحفيد



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ربنا آتانا من لدنك رحمة وهبنا لنا من أمرنا رشداً، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

اللهم صل وسلم على من بلغ الرسالة وهدى الأمة نبي الرحمة، ومنقذ الكون من الضلالة ومضيء طريق الحق لمن هداه الله إلى توفيقه، ومن جعل العدل نورا ساطعاً يبدر حوائك ظلمات الجهل ويخلص الإنسانية من استبداد الجبابة، ويجعلها سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى، نعمة الله المهداة لعبيده سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد فلا شك أن كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد ابن أحمد ابن محمد ابن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى سنة 595هـ، أخذ اليوم يكتسي أهمية بالغة لاعتبارات شتى منها : أسلوبه المتميز، وطريقة تعامله مع الدليل وحسن ربطه بمناطه، وما تميز به من اختصار في الألفاظ وإحاطة بالمعاني وما يكرس تلك الأهمية، ويزيد من الاهتمام به تلك الطريقة التي ابتكرها للإحاطة بأهم مصادر الخلاف العالي، دون أن يوجه فكره رأي من الآراء المتباينة، إلى ترجيح غير مبرر لمذهب دون مذهب، وحتى لرأي أحد أطراف الخلاف داخل المذهب على الآخر؛ رغم ما عاناه من مضايقات ومشاكسات آلت به إلى المحنة المعروفة، والتي جاءت نتيجة تصورات متقدمة على عصره، فقد كان رائداً من بين الرواد الأوائل للنهضة الفكرية بالغرب "إذ جعل منه رمزا وشعاراً، حارب تحت رايته كل ظلامية تحاول أن تقف في وجه إشراق العقل ونور العلم"<sup>1</sup> وذلك لمدة لا تقل عن أربعة قرون، لكن ما لبث أن تنكر له أيضاً بدوره، فتضافرت عدة

<sup>1</sup> - تقديم هشام خليفة طعيمة لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد ونهاية المقتصد سنة 2004، والتي جعلتها مرجعي لهذا النظم.

جهود لطمس آثاره في الدراسات الفقهية والفكرية والفلسفية، ولعل ذلك هروب منهم من أن يُسجل لمفكري الإسلام أي دور في النهضة المتنامية التي شهدتها الإنسانية، ولكي يتسنى لهم استمرار تزهيد أبناء الأمة الإسلامية في موروثهم الفكري، وتذهب مقدمة طبعة المكتبة المصرية للكتاب المذكور إلى أنهم فجحوا في ذلك إلى حد بعيد، "إلى أن جاء كتاب المستشرق: أرنست رينان في منتصف القرن التاسع عشر، ليحدث صيحة في الغرب ما يزال صداها يتردد إلى اليوم"<sup>2</sup>.

ويرى هيثم خليفة المقدم لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد سنة 2002 «أن أمتة العربية لم تكتشفه بعد أن تكالب عليه معاصروه منها إلا عن طريق المؤرخ الفرنسي أرنست رينان المذكور في كتابه عن ابن رشد المشار إليه، مبينا تأثيره على العصور الوسطى الأوربية، حتى إن فرح أنطون استخدم آراء ابن رشد في "حجاجة" مع محمد عبده».

ثم تتابع الاهتمام بعد ذلك بمؤلفاته وآرائه ومنهجه، في الفكر المعاصر عريبه ولاتينيه، إذ جل الكتابات الفلسفية الغربية المترجمة، لا تكاد تخلوا من الاستشهاد ببعض أبحاثه واستنباطاته، وأصبحت الإشارات إليه كثيرة عند الباحثين العرب، وإذا كان علم الكلام أثنى جانب منه الرجل جراحا حتى رمي بما هو بعيد منه، فإن ظلال تلك الآراء المعارضة لازالت تحجبه حجب إسقاط، عن احتلاله للحيز الذي يليق به في مجالات الاستشهاد والاستنباط والمرجعية، لكن سعي مفكري العصر الحالي لانتقاء القواسم المشتركة بين عطاء الفكر البشري، الذي أصبح يتطلع إلى عالم تسوده روح الأخوة والتعاون والمساواة، فإن ذلك لا محالة سينصفه، فذلك الاهتمام وهذا الاتجاه هو الفضاء الذي كان ابن رشد الحفيد من بين المؤسسين الأوائل لطريق الوصول إليه. والذي كرس كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد لوضع الأسس الأولى لرصد معالمة وإمكانية تحقيقه.

ولهذه الأسباب يبرز اهتمام الباحثين اليوم من أفراد ومجامع بتبني هذا الكتاب، الذي ابتكر منهجا غير مسبوق إليه، جذب له اهتمام العلماء الأجلاء مثل جدي الشيخ ماء العينين، الذي كان سباقا إلى محاولة نظم ما اتفق عليه من الأحكام لدى ابن رشد في

<sup>2</sup> - نفسه.

كتابه هذا الذي نحاول اليوم نظمه، والإمام الصفدي في "رحمة الأمة"، والإمام الشعراي في كتابه "الميزان الكبرى"، فقد استطاع من خلال تبحره في شتى المعارف أن يخرج من المراجع الثلاثة نظماً لا يتجاوز ستمائة بيت جمع فيه جل ما اتَّفَق عليه من الأحكام حسب تلك الامهات الثلاثة، وتقليداً لنهجه ومن خلال اطلاعي على نظم شمس الاتفاق ولاهتمام المراكز العلمية بكل الدراسات الهادفة إلى اجتماع كلمة الأمة علمياً وسياسياً، ومن خلال دراستي على مجموعة من العلماء الأفاضل بالصحراء المغربية، رضي الله عنهم وأسكنهم فسيح جناته، علّقوني برغبة جامحة بكتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لأبي الوليد المذكور، وخصوصاً أثناء دراستي لمرتقي الأصول وكذلك لتحفة الحكام له أيضاً، على أستاذي الفقيه الجليل محمد المختار بن الطالب عثمان رضي الله عنه، فكان يذكره عند استعراضه لمسائل الخلاف العالي بين الأئمة، دون أن أراه، حتى وجدته أثناء تلك الفترة في إحدى زياراتي لوالدي وشيخي العالم المتمكن جدي الشيخ محمد الأغظف ابن الشيخ ماء العينين رضي الله عنهم وأرضاهم، الذي شملني بعناية علمية وإسلامية تتجلى فوق حنان الأبوة وتسمو على عطاء المشيخة، وكان كتاب بداية المجتهد من بين المراجع الكثيرة التي ضمتها مكتبته الغنية بنوادير المراجع الإسلامية.

ولقد كان درس الأصول يرجع فيه جلهم إلى شيخي الشيخ محمد الأغظف المذكور، وأخص منهم الشيخ محمد المختار، وكانوا يذكرون بداية المجتهد بتمجيد ولما تمكنت من الاطلاع عليه انبهرت بمنهجه وأسلوبه وطريقة تحليله وازدادت تعلقاً به عندما تم اتصالي بعلمي الشيخ محمد الإمام العالم المتمكن، الذي تلقيت عليه أنا وكوكبة من علماء الصحراء تعليماً عاماً شمل كثيراً من المواد، وكان من بين تلك المراجع كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، فاشتدت تعلقي بأسلوب هذا الكتاب ومنهجه وابتكاره وتعاطيه لمختلف قضايا الخلاف العالي، فصحبته طيلة دراستي بكلية الحقوق وبعدها عند دراستي بدار الحديث الحسنية، إذ فكرت في أن أعد عليه رسالة دبلوم الدراسات العليا، فرفض أستاذي الدكتور مامون الكزبري رحمه الله وأمرني بإعدادها في الصورية بين الشريعة والقانون، ثم حاولت أن أعد عليه بحث دكتوراه الدولة، فطلب مني أستاذي الدكتور فاروق النبهان جزاه الله خيراً، أن أتم بحثي في موضوع "تأثير مصادر الالتزام في القوانين الوضعية بالفقه الإسلامي"،

بعد أن أفجرت بحث "الصورية بين الشريعة والقانون". وكرس في نفسي الاهتمام بالمرجع المذكور تطلع الجامع العلمية والكليات والمحاضر اليوم إلى التعمق في نظريات الشريعة الإسلامية، عبر تراكم التراث الفقهي المتنوع بما فيه من تشعب وتباين آراء وأحكام وأدلة فقهاء المذاهب الأربعة، مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة، مع إشارات متعددة إلى أقوال داود الظاهري والليث رضي الله عنهم وأجل لهم المثوبة.

غير أن تنوع أحكامهم واختلاف قواعدهم وتباين فتاواهم احتاج إلى من يقارن بين نظرياتهم، وأدلتهم ويجمع بين آرائهم ويتناول جميع خلافاتهم دون تنغيص أو تزهيد، فلم يتأت ذلك لأي عالم قبل ابن رشد الحفيد الذي وفقه الله إلى ذلك بتجرد علمي غاية في الجودة وحسن التناول والتجرد من خلال منهج علمي، يصعب على أي قارئ أن يستشف من خلاله اعتناقه لمذهب من تلك المذاهب، قبل أن يصل إلى نهاية الكتاب، حيث أعلن أنه سيؤلف كتابا على الفقه المالكي بقواعده وأدلته.

لهذا وتسهيلا لحفظ هذه الدرة الثمينة وخزانة الفقه المجموعة في كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" عازمت على محاولة نظمه، بعد أن بحثت هل سبق أحد إلى ذلك فلم أعر على نظم كامل لنصه، وها أنا بحمد من الله وتوفيقه نظمته في ستة آلاف وسبعمائة وأربع وثلاثين بيتا وسميته "منارة المبتدئ"، لأن النظم أسهل حفظا من النثر، كما قال ابن عاصم في المرتقى:

### فهو من النثر لفهم أسبق ومقتضاه بالنفوس أعلق

وقد ضم نظمي مقدمتين إحداهما للناظم والأخرى للمؤلف، ثم تتابعت بعدهما مجموعة من الكتب بلغت ثمانية وستين كتابا تفرعت إلى جمل ثم إلى أبواب ثم فصول وأحيانا مسائل، حصنت كتابه من التكرار والتداخل والغموض؛ إذ جاء بحثا أكاديميا يكاد يكون معدة نال به درجة عالية من أعظم جامعات العالم المتقدم في عصرنا الحالي، وذلك من حيث المنهج، أما في المعارف الإسلامية فلم يبق لأضربه مثيل في عالم اليوم، وهي العناوين والتفريعات التي سأبينها في الفهرس بحول الله.

وهذا الكتاب يعتبر بحق دائرة معارف فقهية ضمها سفر واحد، تعرض فيه مؤلفه للخلاف العالي بأسلوب يعتبر رائداً، من بين الأوائل الذين اهتموا بتلك المعارف، إلا أن قارئ هذا الكتاب سيفهم مشاعره الإعجاب بمؤلفه الذي تعاطى لمختلف صور خلاف الأئمة رضي الله عنهم، في فترة اشتعل فيها أوار التشاكس العلمي، حتى جر إلى التكفير والتكفير المضاد، أثناء تناول نظريات علم الكلام، وإلى التكذيب والتجريح عند الكلام عن الفتوى أو ترجيح النظرية والعمل على إضعاف دليل الند بكل الوسائل، لكن ابن رشد الحفيد خاض هذا البحر الخضم الذي تلاطمت أمواجه العاتية برياطة جأش وعفة لسان تميز بهما عن كثير من معاصريه، فاستطاع باصطفاء من الله أن يخر تلك البحور المتلاطمة بسفينة العلم الغزير والرأي السديد والقلم المرتفع، فلم يصدر منه تكذيب أو تعريض، كما لم يبالغ في تلميع مذهب من المذاهب التي تناول فقهها على حساب غيره، بل التزم بذكر أوجه الخلاف واستعراض الأدلة التي احتج بها كل واحد منهم بحياد كامل.

ولحاجة المسلمين إلى ما يوحد كلمتهم، ويمد جالياتهم خارج بلاد المسلمين بما يسهل عليهم تعاطي واجباتهم الدينية ويضمن وحدة صفهم أمام بعض المجتمعات التي لا تجتمع كلمتها إلا عندما يتعلق الأمر بمواجهة الإسلام، أصبح اهتمام علماء الإسلام يزداد بإقبالهم على مثل هذه الكتب التي سلكت هذا السبيل المستقيم.

لهذه الأسباب، ولسهولة حفظ النظم على من يرغب في استقرار القواعد في ذاكرته، فإني عكفت على هذا العمل راجياً من الله أن يكمل نقصه بقبوله، حتى يكون ولو لبنة صغيرة تسهم في دفع عجلة قاطرة الوحدة الإسلامية، فتبقى كلمة الله هي العليا وكلمة أعداء الإسلام هي السفلى، والله الموفق للصواب.

وقد جعلت النسخة التي طبعتها المكتبة العصرية تحت عناية الشيخ هيثم خليفة طعيמי سنة 2002، هي المعتمدة عندي فكل قول بهذا النظم يرجع فيه لمتنها لأنه هو أصله الذي أخذ منه.

الناظم د. حمداتي شبيهن ماء العينين  
تاب الله عليه وغفر له ولوالديه وللمسلمين  
إنه سميع مجيب





## مقدمة الناظم

- 1 قَالَ عُبَيْدُ رَبِّهِ حَمْدَاتِي  
 2 الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَلِيلِ الْمُتَبَدِّ  
 3 أَعْطَاهُمْ الْعُلُومَ وَالْأَرْزَاقَا  
 4 فَبَعْضُهُمْ قَدْ خَصَّهُ بِالْعِلْمِ  
 5 وَبَعْضُهُمْ أَعْطَاهُ كَسْبَ الْكُلِّ  
 6 صَلَّى عَلَى رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ  
 7 وَيَعْدُ ذَا فَهَذَا نَظْمٌ يَحْضُرُ  
 8 نَظْمُهُ مِنْ أَجْلِ فَهْمِ الْمُتَبَدِّ  
 9 كَاتِبُهُ الْحَفِيدُ بَابْنِ رُشْدٍ  
 10 مُبَيِّنًا مَا اتَّفَقَ الْمَذَاهِبُ  
 11 يَبْنِي عَلَى النَّصِّ الصَّحِيحِ إِنْ وَجَدَ  
 12 أَبَدَى خِلَافَ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ  
 13 مُحَلِّلاً خِلَافَهُمْ فِي الْفَهْمِ  
 14 مُرْجِحًا فَتَوَى الْأِمَامِ مَالِكٍ  
 15 فَفَصَّلَ الْفُرُوعَ وَالْأَصُولَا  
 16 وَمَوْتَلِ الطَّلَابِ فِي التَّخْصِصِ  
 17 يُعَرِّفُ الْمَوْضُوعَ عِنْدَ الْبَدْءِ بِهِ  
 18 مُبَيِّنًا عَزْوَ الْحَدِيثِ غَالِبَا  
 19 مُتَبَكِّرًا عِلْمَ الْخِلَافِ الْعَالِي  
 20 أَحْصَى بِهِ أَحْكَامَ الْإِتْفَاقِ  
 21 وَمُرْشِدًا لِعَلَّةِ الْخِلَافِ  
 22 وَمَنْهَجِي سَبِيلِهِ يُرَى أَقْنَى  
 23 وَزِدْتُ تَحْقِيقًا لِبَعْضِ الْمُهْمَلِ  
 24 أَرْجُو مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ الْوَاهِبِ  
 25 وَيَنْفَعُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا  
 سَمِئْتُهُ مَنَارَةً لِلْمُبْتَدِي
- مُكَرَّرًا فِي الْحَالِ ثُمَّ الْآتِي  
 الْوَاهِبِ الْعِبَادَ كُلَّ مَقْصَدٍ  
 وَلَمْ يَكُنْهَا لِلْسُّوَى إِطْلَاقَا  
 وَبَعْضُهُمْ بِالْبَحْثِ ثُمَّ الْفَهْمِ  
 وَبَعْضُهُمْ أَوْلَاهُ حَمْلَ الْكُلِّ  
 مَنْ قَدْ هَدَى لِلْمُنْتَهَى وَالْمُبْتَدِ  
 نَثَرَ بَدَايَةَ وَفَقَهَا يَنْشُرُ  
 مَا ضَمَّهُ بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ  
 كَمْ بَثَّ مِنْ عِلْمٍ غَزِيرٍ مُجَدِّ  
 عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَهُوَ صَائِبُ  
 وَإِنْ خَفِيَ مَعْنَاهُ نَحْوُهُ يَرُدُّ  
 مُدَيِّلاً بِرَأْيِهِ الْمُنَاسِبِ  
 لآيَةٍ أَوْ لِحَدِيثٍ حُكْمِ  
 إِذْ يَنْتَقِي لِأَحْسَنِ الْمَسَالِكِ  
 وَظَلَّ رَاجِحًا كَذَا مَقْبُولَا  
 وَمَرْجِعَ الْحُكْمِ فِي التَّرْبِصِ  
 مِنَ الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ فَانْتَبَهَ  
 يُلْقَى لِأَخْبَارِ الصَّحِيحِ صَاحِبَا  
 دُونَ انْتِقَاصِ الْغَيْرِ بِالْأَقْوَالِ  
 مُبَيِّنًا أَسْبَابَ الْإِفْتِرَاقِ  
 وَلِلْمَنَاطِ وَالِدَّلِيلِ الشَّافِي  
 إِذَا صُطِفِيَتْ مَا لَهُ قَدْ اصْطَفَى  
 مِنْ مُحْكَمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ مُجْمَلِ  
 إِعْدَادَ نَظْمٍ جَامِعٍ مُنَاسِبِ  
 ثُمَّ يُعَيِّنُ الْعَالَمَ النَّحْرِيرَا  
 يَهْدِي إِلَى بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ

## المقدمة الأصولية

تُعزَى إِلَى الرَّسُولِ بِالْأَدْلَةِ	26
طُرُقَ تَلْقَى سُنَّةَ الْمُخْتَارِ	27
فَفِيهِ رَأْيٌ لِلْجَمِيعِ قَدْ عُرِفَ	28
كَمَثَلِ حَالِ سَائِرِ الْأُمُورِ	29
وَالظَّاهِرِيَّةِ عِنْدَهُمْ تَوَقَّفَ	30
لَمْ يُعْتَبَرْ بِحُكْمِهِمْ أَسَاسًا	31
فَالشَّارِعُ الْمَعْصُومُ حُكْمًا أَهْمَلَهُ	32
وَالنَّصُّ وَالْإِقْرَارُ فَعَلًا يَنْتَهِي	33
بَعْدَ السَّمَاعِ الْفَهْمُ بِالتَّفْهِيمِ	34
مِنْهَا يُصَاغُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمِ	35
رَابِعَةً بَدَأَ خِلَافَ فِيهَا	36
مِنَ السَّمَاعِ اسْتُخْدِمَتْ لِلْفَهْمِ	37
بِهِ عِبَارَةٌ فَحُكْمُهُ ثَبَتَ	38
فِي الْحُكْمِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْمَفْهُومِ	39
أَتَى بِهِ نَصٌّ لَدَى الْفُهْمِ	40
قَدْ وَضَحَ الْأَحْكَامَ وَالنُّصُوصَ	41
أَوْ عَكْسَ ذَا فَاسْتَعْمَلَ النُّصُوصَ	42
يُقَالُ أَعْلَى ذَاكَ حُكْمًا أَسْمَا	43
قَدْ يَقْتَضِي التَّفْصِيلُ لِلْمَكْتُومِ	44
وَذَاكَ خَلَطٌ وَاضِحٌ فِي الْعِلَّةِ	45
تَوْضِيحُهُ أَرَى مِنَ الصُّوَابِ	46
فِي الْحُكْمِ غَيْرَ لَفْظِهِ يَا قَاصِدُ	47
وَبَعْضُهُ ضَمْنًا يَجُوزُ أَكْلُهُ	48
لَيْسَ بِدَاخِلِ عُمُومِ الْحَظَرِ	49
تُسْتَخْلَصُ الْأَحْكَامُ مِنْ ثَلَاثَةِ	
بِاللَّفْظِ ثُمَّ الْفِعْلِ وَالْإِقْرَارِ	
وَأِنَّمَا الْمَسْكُوتُ عَنْهُ إِذْ وَصِفَ	
يُقَاسُ حُكْمُهُ لَدَى الْجُمْهُورِ	
وَذَا الَّذِي بِهِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ	
لَأَنَّهُمْ قَدْ أَبْطَلُوا الْقِيَاسَا	
فَغَيْرُ مَنْطُوقٍ لَهُمْ لَا حُكْمَ لَهُ	
وَقَائِعُ الْأُمُورِ لَيْسَتْ تَنْتَهِي	
وَمَصْدَرُ التَّرْجِيحِ وَالتَّفْسِيرِ	
أَرْبَعَةُ الْأَلْفَاظِ أَصْلُ الْحُكْمِ	
ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا	
مَصْدَرُ تَرْجِيحٍ وَفَهْمِ الْحُكْمِ	
لَفْظُ الْعُمُومِ حَمْلُهُ إِذَا أَتَتْ	
يَعْنِي الْعُمُومُ مَحْمَلُ الْعُمُومِ	
فَذَاكَ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ	
لَفْظُ الْعُمُومِ يَنْشُدُ الْخُصُوصَا	
وَبِالْعُمُومِ إِنْ تَرَدَّدَ خُصُوصَا	
مُنَبِّهًا عَلَى الَّذِي أَدْنَى بِمَا	
وَالْخُلْفُ فِي الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	
أَتَى بِأَوِ الْعُظْفِ لِلتَّسْوِيَةِ	
لِلْقَاضِي فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْبَابِ	
يُذَرِّكُ مِنْ لَفْظِ الْعُمُومِ وَاحِدُ	
فَلَحْمِ خَنْزِيرٍ حَرَامٌ كُلُّهُ	
فَذَا الَّذِي يَعِيشُ عَبْرَ الْبَحْرِ	

أَدْنَىٰ وَبِالْمَسَاوِ نَصًّا قَدْ جَلَا	بِذَا نَرَىٰ التَّيْبَةَ بِالْأَعْلَىٰ عَلَىٰ	50
بِالْفَعْلِ وَالتَّخْيِيرِ أَوْ نَهْيِ صَفِّ	وَالْأَمْرِ بِالتَّكْلِيفِ لِلْمُكْلَفِ	51
فَهُوَ الْحَرَامُ فَعْلُهُ جُرْمٌ زَلَلٌ	وَالْأَمْرُ إِنِ اتَىٰ بِكَفٍّ عَنْ عَمَلٍ	52
فَذَلِكَ الْمَكْرُوهُ لِلْأَصْحَابِ	وَإِنْ أَتَىٰ نَهْيًا بِلَا عِقَابِ	53
وَتَرْكُهُ إِلَى الْعِقَابِ جَالِبٌ	وَإِنْ أَتَىٰ بِالْجَزْمِ فَهُوَ وَاجِبٌ	54
فَهُوَ الْمُبَاحُ ذَلِكَ الصَّوَابُ	إِنْ يَنْتَفِي الثُّوَابُ وَالْعِقَابُ	55
كَالْأَخِذِ لِلزَّكَاةِ قَسْطًا يُفْرَدُ	لَفْظُ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ يَقْصَدُ	56
لَكِنْ لِحِزِّهِ لَفْظُهُ حُكْمًا قَصْدُ	لَفْظُ الْعُمُومِ فِي الْكِتَابِ قَدْ وَرَدَ	57
يُعْفَى مِنَ الزَّكَاةِ فِي الْأَقْوَالِ	فَبَعْضُ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ	58
لِلضَّرْبِ بَاتَ أَمْرُهُ مَفْهُومًا	تَحْرِيمُ أَفٍّ يَقْصَدُ التَّحْرِيمَ	59
فَذَلِكَ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ خَصًّا	وَإِنْ عَلَىٰ مَعْنَىٰ بِلَفْظِ نَصًّا	60
فَمُجْمَلٌ فِي صُورِ الْبَيَانِ	إِنْ ضَمَّ جُمْلَةً مِنَ الْمَعَانِي	61
سَمَوُهُ مَوْقُوفًا وَلَا مَرْغُوبًا	إِنْ لَمْ يُخَصَّصْ جُزْءُهُ الْمَطْلُوبَا	62
حَتَّىٰ يَخْصَّ الْحُكْمُ جُزْءَ الْفَهْمِ	لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْحُكْمِ	63
سَمَوُهُ قِيَاسًا تَسَاوَتْ عِلَلُهُ	إِلْحَاقُ حُكْمٍ بِالَّذِي يُمِثِّلُهُ	64
وَالْمَهْرُ كَالنِّصَابِ حَدُّ الْوَصْفِ	شَارِبُ خَمْرٍ حَدُّ مِثْلِ الْقَذْفِ	65
لِوَاجِبِ نَذْبٍ أَتَىٰ فِي الْحُكْمِ	وَالْفَعْلُ خُلِفَ فِي تَلْقَى الْفَهْمِ	66
فِي النَّذْبِ وَالْوُجُوبِ حُكْمًا فَاعْقِلْ	وَذَلِكَ تَابِعٌ لِفَهْمِ الْمُجْمَلِ	67
بِذَاكَ قَدْ سَمَوُهُ فِي الْأَخْبَارِ	وَبِالْجَوَازِ الْحُكْمُ فِي الْإِقْرَارِ	68
مَنْ التَّلَقَّى وَالْفُهُومَ فَاعْقِلُوا	مُصْطَلَحُ الْأَجْمَاعِ عِلْمٌ يَخْصُلُ	69
مُبَيَّنًا أَنْوَاعَهَا كَمَا تَجِدُ	لِلْقَاضِي حَضْرَهَا بِسُنَّةٍ وَرَدَ	70
فِيهِ اخْتِلَافٌ قَدْ يَرَاهُ الْفَهْمُ	بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْحُكْمُ	71
كَالْقُرْءِ فِي حَيْضٍ وَطَهْرٍ مُبْتَدِ	كَالْحُكْمِ فِي اشْتِرَاكِ لَفْظٍ مُفْرَدِ	72
إِنْ غَيْرَ الْمَعْنَى لَدَى الْأَصْحَابِ	كَذَا اخْتِلَافُ أَوْجِهَةِ الْإِعْرَابِ	73
مُعْطًى لِلْحُكْمِ حِينَمَا ظَهَرَ	بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ انْحَصَرَ	74
وَمَحْمَلُ الْإِسْلَامِ فِي مَسَاقِ	مِثْلُ عُمُومِ اللَّفْظِ فِي الْإِعْتِقَادِ	75
مُحْتَمَلُ الْأَحْكَامِ فِي التَّشْرِيعِ	تَعَارُضُ الْأَلْفَاظِ فِي جَمِيعِ	76

## كتاب الصمارة

وَبَاتَّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ الطَّهْرُ	77
مِنْ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ ذَا الْحَضَرُ	
غُسْلٌ وَضُوءٌ أَوْ تَيْمُمٌ بَدَلٌ	78
بِأَيَّةِ الْوُضُوءِ حُكْمٌ قَدْ حَصَلَ	

### الباب الأول:

#### الوضوء والدليل على وجوبه

دَلِيلُهُ الْكِتَابُ فِي الْوُجُوبِ	79
كَقَوْلِهِ جَلَّ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى	80
فَذَا خِطَابٍ وَاجِبُ الْمَكْلَفِ	81
مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ خَيْرِ الْبَشَرِ	82
لَمْ يُرَوْ فِي الْإِجْمَاعِ مِنْ خِلَافِ	83
فَذَاكَ إِجْمَاعٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	84
وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْحُكْمِ	85
يُعْفَى صَبِيٌّ ثُمَّ مَجْنُونٌ جَهْلٌ	86
لِقَوْلِ طَهَّ قَدْ عَفَى الْإِلَهُ	87
لَيْسَ يُعَاقَبُوا بِجُرْمِ الْفِعْلِ	88
أَقْلَامُ تَقْيِيدِ الْحِسَابِ تُرْفَعُ	89
وَشَرْطُهَا الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	90
فَلَمْ يُبَيِّنُوا لِقَوْلِهِمْ وَلَا	91
وَسُنَّةُ الْمُخْتَارِ فِي الْمَطْلُوبِ	
صَلَاتِكُمْ غُسْلُ الْوُجُوهِ قَدْ حَلَا	
تَطْبِيقُهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ فَأَعْرِفِ	
لَأَبْدَ لِلصَّلَاةِ مِنْ تَطَهَّرِ	
عَلَى طَهَارَةٍ وَذَاكَ كَافِي	
عَلَى طَهَارَةٍ فَعُورًا لِلْحُكْمِ	
عَقْلٌ لِبَالِغٍ عَلَيْهِ حَتْمٌ	
أَفْعَالُهُ إِذَا صَحَّأَ كَمَا نُقِلَ	
عَنْ أُمَّتِي ثَلَاثَةَ مَعْنَاهُ	
إِذَا تَلَبَّسُوا بِفَقْدِ الْعَقْلِ	
إِنْ زَالَ عَقْلٌ دُونَ قَصْدٍ فَاسْمَعُوا	
وَقِلَّةٌ قَالُوا بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ	
لِحُجَّةٍ تُعْزَى لَهُمْ فِيمَا خَلَا	



## الباب الثاني :

## أفعال الوضوء

## المسألة الأولى :

## من الشروط النية

وَنِيَّةُ شَرْطُ الطَّهَّارَةِ انْتَحَبَ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ صَحِبَ	92
دَلِيلُهُمُ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	وَأَيَّةُ الْأَخْلَاصِ أَمْرٌ يَأْتِي	93
أَحْمَدُ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ قَفَوْا	سَبِيلُهُمْ حُكْمًا كَمَا لَذَا حَكُوا	94
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثَّوْرِيُّ قُلْ	نَفَوْا لَشَرْطِهَا كَمَا لَذَا نُقِلْ	95
مَنَاطُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْوُضُوءِ هَلْ	عِبَادَةٌ يُرَى وَقُرْبَةٌ حَصَلْ	96
أَيُّ غَيْرٍ مَعْقُولٍ وَذَا مَعْنَاهُ	سُمِّيَ بِقُرْبَةٍ وَذَا مَبْنَاهُ	97
أَوْ قُرْبَةٌ مَفْهُومَةٌ فِي الْمَبْنَى	لَمْ يَتَوَطَّهَرِ النَّجْسُ فِي ذَا الْمَعْنَى	98

## المسألة الثانية :

## غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء

غَسَلَ الْيَدَيْنِ الْفُقَهَاءُ اخْتَلَفُوا	مَنْ قَبْلَ إِدْخَالِ الْإِنَاءِ عَرَفُوا	99
قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةً قَبْلَ الْوُضُوءِ	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِذَا رَضُوا	100
مَنْ شَكَّ قَبْلَ ذَا لَهُ قَدْ اسْتَحَبَّ	وَمَالِكٌ فِي الْحُكْمِ ذَا لَهُ رَغِبَ	101
وَقِيلَ مَنْ مِنْ نَوْمِهِ يُرَى صَحَا	غُسْلُهُمَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَحَا	102
وَذَاكَ عَنْ دَاوُدَ حُكْمٌ اشْتَهَرَ	وَصَحْبِهِ لَهُ قَفَوْا كَمَا ظَهَرَ	103
وَحَصَّهُ قَوْمٌ بِنَوْمِ اللَّيْلِ	أَحْمَدُ حُكْمُهُ بِذَا السَّبِيلِ	104
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ وَمَنْ صَحَا غَسَلَ	يَدَا ثَلَاثًا حُكْمُهُ نَصًّا نُقِلَ	105
فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ اشْتَهَرَ	ذَا الْحُكْمُ مَرْفُوعٌ إِلَى خَيْرِ الْبَشَرِ	106
فَالْأَمْرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُجْمَلٌ	وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ قَدْ يَحْصُلُ	107

## المسألة الثالثة:

## من الأركان: المضمضة والاستنشاق

- 108 مَضْمَضَةٌ كَذَلِكَ الاسْتِنْشَاقُ  
109 ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ كُلُّ وَاحِدٍ  
110 فُسْنَةٌ قَوْلٌ لِمَالِكٍ عَزَوْا  
111 وَابْنُ أَبِي لَيْلَى هُمَا فَرَضَ يَرَى  
112 وَقِيلَ الاسْتِنْشَاقُ حُكْمٌ فَرَضَ  
113 أَمَّا أَبُو ثَوْرٍ أَبُو عَبْدِ  
114 مَضْمَضَةٌ مِنْ فَعْلِهِ قَدْ نُقِلَتْ  
115 فَحُكْمُهَا مِنْ فَعْلٍ طَهُ قَدْ نُقِلَ  
116 دَلِيلُهُ لِلْأَنْفِ إِذْ يُطَهَّرُ
- رَوَوْا خِلَافاً فِيهِمَا يُسَاقُ  
رَجَحَ وَاحِدًا مَعَ الْمَسَانِدِ  
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَّوْا  
وَمَعَهُ أَهْلُ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ سَرَى  
وَسُنَّةٌ لِمَضْمَضَةٍ إِذْ يَقْضَوُا  
قَالُوا بِهَذَا الرَّأْيِ حُكْمًا ثَبَتَ  
وَحُكْمُ الاسْتِنْشَاقِ مِنْهُمَا ثَبَتَ  
بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَوْلِ حُكْمًا قَدْ قُبِلَ  
يَسْتَنْشِقُنَ لِلْمَاءِ ثُمَّ يَنْشُرُ

## المسألة الرابعة:

## غسل الوجه وتحديده

- 117 غُسْلُ بَيَاضِ الْوَجْهِ أَمْرٌ مُجْمَعٌ  
118 لَفْظٌ عُمُومُ الْوَجْهِ بِالْكِتَابِ  
119 وَاخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةٍ  
120 حَسَابُهُ فِي الْوَجْهِ أَمْرٌ يَظْهَرُ  
121 بَيَاضُ ذَلِكَ الْقَدْرِ قِيلَ مَالِكٌ  
122 وَأَحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ عَكْسًا رَأَوْا  
123 وَسَدَلُ خِيَةِ مَالِكٍ وَجِبَ  
124 أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَ  
125 وَالشَّافِعِيُّ مَثَلُهُ فِي الْحُكْمِ  
126 فَالْوَجْهُ حَيِّزٌ وَلَكِنْ مُخْتَلَفٌ  
127 خَفَاءُ قَدْرُ الْوَجْهِ عِلَّةٌ جَرَى
- عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ بِحَدِّ يَقَعُ  
وَعُسْلُهُ أَتَى بِلاَ اِزْتِيَابِ  
بَيْنَ الْعِذَارِ ثُمَّ أُذُنٌ ثَبَتَ  
بَيْنَ ثَلَاثَةٍ خِلَافٌ يُذَكَّرُ  
مَا عَدَّهُ وَجْهًا فَعِيَ يَا سَالِكُ  
أَنَّهُمَا وَجْهٌ كَمَا لَذَا حَكَّوْا  
إِمْرَارُ مَاءٍ عَبْرَهُ كَمَا طُلِبَ  
فَمَا رَأَهُ لَازِمًا مَطْلُوبًا  
مُخَالَفًا لِمَالِكٍ فِي الْفَهْمِ  
فِي حَدِّهِ كَمَا الْجَمِيعُ قَدْ عَرَفَ  
لِلْبَعْضِ لَمْ يَشْمَلُهُمَا كَمَا يُرَى

- 128 وَذَا مَنَاطٍ لِلْخِلَافِ ظَاهِرُ  
129 وَثَالِثٌ تَخْلِيلُ لَحْيَةٍ وَذَا  
130 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الشَّافِعِي  
131 وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكَ نَحَا  
132 وَذَا عِزِّي إِلَى ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ  
133 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ

## المسألة الخامسة:

## من التحديد غسل اليدين

- 134 لِلْعُلَمَاءِ غَسْلُ رَا حَتَيْنِ  
135 وَاخْتَلَفُوا فِي جَعْلِ مَرْفِقٍ دَخَلَ  
136 يُدْخِلُهُمَا مَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ  
137 فَفِي اشْتِرَاكِ جَاءَ فِي حَرْفِ «إِلَى»  
138 غَسْلُ النَّبِيِّ لِلَّذِينَ فِعْلًا جَمَعَا

## المسألة السادسة:

## اختلافهم في القدر المجزئ من مسح الرأس

- 139 وَمَسْحُ رَأْسٍ بِاخْتِلَافٍ قَدْ وَرَدَ  
140 وَخُلْفُهُمْ فِي نَوْعِهِ وَقَدْرِهِ  
141 فَمَالِكٌ لِمَسْحِهِ بِكُلِّهِ  
142 لِصَحْبِ مَالِكٍ كَذَا النُّعْمَانِ  
143 وَحَدُّهُ الْأَذْنَى يَكُونُ الرُّبْعُ  
144 قِيلَ ثَلَاثَةٌ فَلَا يَقِلُّ  
145 وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ تَحْدِيدَ الْعَدَدِ  
146 وَخُلْفُهُمْ فِي الْبَاءِ لِلزِّيَادَةِ  
147 وَرَاجِحٌ أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ مَسَحَ

## المسألة السابعة:

## عدد مرات إسباغ الماء

لِلْجِسْمِ إِسْبَاغٌ لِمَاءٍ مُتَّفَقٌ	148	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقَ
فَوَاجِبٌ لِمَرَّةٍ بِمَرَّةٍ	149	وَالشَّفْعُ أَوْ ثَلَاثَةُ أَقْرَعٍ
فَعَلَّ الرَّسُولُ لِلثَّلَاثِ قَدْ وَرَدَ	150	وَفِي الْبُخَارِيِّ نَصُّهَا حُكْمًا تَجَدُّ
لَكِنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	151	فِي وَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ يُوصَفُ
فَمَالِكٌ لَمْ يَقْبَلِ الزِّيَادَةَ	152	فِي خَيْرٍ لِسَوَاحِدٍ كَالْعَادَةِ
وَالشَّافِعِيُّ يَرَاهُ وَاجِبًا رَوَى	153	لَهُ عُمُومُ الْجِسْمِ إِجْمَالًا حَوَى
وَجُمْلَةُ الْأَعْضَاءِ حُكْمًا يَشْمَلُ	154	رَوَوْهُ عَنْ عُثْمَانَ دَهْرًا فَاغْلُظُوا
مِنْهُ خِلَافٌ مُسْلِمٌ وَالْبُخَارِ	155	وَتَرْكُهُ مَوَاقِفُ الْأَبْرَارِ
تَجْدِيدُ مَسْحِ الرَّأْسِ جُلُّهُمْ وَجِبٌ	156	قِيَاسُهُ بِالْجِسْمِ أَمْرٌ يَنْتَخِبُ
وَلَا بِنَ مَا جَشُونُ إِنْ مَاءٌ نَفَذَ	157	بَلْ بَلَّ لِحْيَةٍ وَذَا وَرَدَ
عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ هَذَا الْخَبْرُ	158	وَابْنُ حَبِيبٍ مِثْلُهُمْ لَمَّا نَظَرُ
وَالْبَدْءُ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ اسْتَحَبَّ	159	وَالْبَعْضُ مِنْ قَفَاهُ أَمْرًا انْتَخَبَ
دَلِيلُهُمْ حَدِيثٌ بِنْتِ مِعْوَدٍ	160	وَضَعْفُهُ عَلَيْهِ جُلُّهُمْ خُذَ

## المسألة الثامنة:

## المسح على العمامة

وَجَازَ مَسْحُهُ عَلَى الْعِمَامَةِ	161	فَأَحْمَدُ كَقَاسِمٍ أَذَامَهُ
كَذَا أَبُو ثَوْرٍ أَجَازَ ذَلِكَ	162	حَيْثُ يُرَى نَفْسَ الطَّرِيقِ سَالِكَا
وَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ	163	وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِمْ كَمَا سَمِعَ
خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ مَا فِي الْأَثَرِ	164	مَسْحٌ لَغَرَّةٍ عِمَامَةٍ ذَكَرَ
ذَاكَ حَدِيثٌ لِلْمُغِيرَةِ اشْتَهَرَ	165	بِأَنَّهُ مَعْلُولٌ نَصٌّ فِي الْخَيْرِ
لَمْ يَشْتَهَرْ أَوْ خَالَفَ الْمَشْهُورَا	166	بَطْنِيَّةٌ لِمَالِكٍ مَحْظُورَا
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ وَمَنْ قَفَى	167	سَبِيلُهُمْ مِنَ الْهُدَاةِ الشَّرْفَا
وَتَابَتْ مَسْحٌ عَلَى الْعِمَامَةِ	168	مِنْ دُونِ غَرَّةٍ لِذَاكَ ثَبَّتَ
فَلَا يَجُوزُ جَمْعُ أَصْلٍ وَالْبَدَلُ	169	بِالْفِعْلِ فِي آنٍ كَمَا لِسَا نَقَلَ

## المسألة التاسعة:

## من الأركان مسح الأذنين

170	وَالْمَسْحُ لِلْأُذُنَيْنِ هَلْ فَرَضُ أَتَى	أَمْ سُنَّةُ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ ثَبَتَا
171	بَعْضُ رَأَاهُ فِي فَرِيضَةِ حُسْبٍ	مُجَدِّدًا مَاءً لَهُ كَمَا نُسِبَ
172	لِصَحْبٍ مَالِكٍ رَأَوْهُ فَرَضًا	فَالْأُذُنُ مِنْ رَأْسٍ عَلَيْهِ حَصَا
173	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبًا	لِمَسْحِ رَأْسٍ عَدَّهُ مُصَاحِبًا
174	مَنْ دُونَ تَجْدِيدِ الْمَاءِ إِنْ مَسَحَ	وَعَكْسُهُ لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ وَضَحَ
175	فَالْأُذُنُ مَسْحُهَا لَدَيْهِ سُنَّةٌ	تَجْدِيدُ مَاءِ الْمَسْحِ عُدَّ جُنَّةٌ
176	وَمَالِكٌ أَصْحَابُهُ بَعْضُ ذَهَبَ	لِجَعْلِ حُكْمِهَا كَمَضْمَضَةٍ تُصَبَّ
177	وَالْخَلْفُ شَاعَ فِي حِسَابِ الْأُذُنِ	فِي الْوَجْهِ أَوْ فِي رَأْسِهِ فَلْتَعْتَنِ
178	إِنْ كَانَ مَسْحُهَا مُبَيَّنًا لِمَا	نَرَاهُ فِي الْكِتَابِ نَصًّا مُبْنِيًّا
179	فَذَاكَ تَبَيَّنَ لِمُجْمَلٍ وَرَدَ	وَمَسْحُهَا تَفْصِيلُهُ فَرَضٌ قَصِدَ
180	إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الرَّأْسِ فَهُوَ زَائِدٌ	وَمَسْحُهَا لِلنَّدْبِ حُكْمٌ عَائِدٌ
181	وَمَنْ رَأَى فِي الْوَجْهِ غُسْلَهَا غَلَطَ	كَذَاكَ تَبْعِيضُ لَهَا حُكْمٌ شَطَطَ
182	وَالشَّافِعِيُّ يُرَجِّحُ التَّكْرَارَا	لِرَأْسِهِ وَأُذُنِهِ مِرَارَا

## المسألة العاشرة:

## من الصفات «غسل الرجلين»

183	وَطَهْرُ أَرْجُلَيْهِ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ	لَكِنْ كُنْهَ الطُّهْرُ فِيهِ مُفْتَرَقٌ
184	فَلِنَصْبِ أَرْجُلَيْهِ يَعْطِفُهُ عَلَى	مَغْسُولٍ وَجْهَ حُكْمِهِ فَرَضٌ جَلَا
185	وَمَنْ يَعْطِفُهُ عَلَى الْمَمْسُوحِ	فَالْمَسْحُ حُكْمٌ لَيْسَ بِالْمَرْجُوحِ
186	وَمَنْ إِحْدَاهُمَا لَهَا يَرَى صَحْبَ	تَرْجِيحِ ظَاهِرِ لَهَا قَدْ انْتَخَبَ
187	مَنْ لِلْقِرَاءَتَيْنِ سَوَى فِي الْعَمَلِ	مُكَلِّفَ خِيَارُهُ فِيمَا فَعَلَ
188	دَاوُدُ هَذَا الْحُكْمَ ثَبَتَ الطَّبْرِي	كِلَاهُمَا بِهِ قَضَى فَاذْتَبَرِ
189	فَالْخَفْضُ لِلْجَمْهُورِ رَأْيٌ يَطْهَرُ	وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلٌ يُذَكِّرُ
190	فَالْمَسْحُ عِنْدَهُمْ يُرَى عَطْفًا عَلَى	لَفْظِ الْكَلَامِ دُونَ مَعْنَى يُجْتَلَى
191	وَمَنْ قَرَأَ لِنَصْبٍ يَعْتَمِدُ	فَالْغُسْلُ حُكْمٌ وَاجِبٌ لَهُ تَجِدُ



- 192 فَأَلْطَفُ عَطْفُ مَوْضِعٍ عِنْدَ الْعَرَبِ  
193 فِي أَهْلِ أَغْقَابٍ وَعَيْدٍ قَدْ وَرَدَ  
194 وَالْغُسْلُ عَنِ بَعْضِ الصَّاحِبَةِ أَطْرَدَ  
195 وَالْمَسْحُ مِثْلُ ذَٰلِهِمْ أَيْضًا سَمِعَ  
196 فَالْغُسْلُ لِلرَّجُلَيْنِ حُكْمًا أَنْسَبَ  
197 مَصَالِحُ مَعْقُولَةٍ فِي الشَّرْعِ  
198 وَعِنْدَهُ الْمُخْسُوسُ ذَاكَ الْمَصْلَحَةَ  
199 كَذَٰلِكَ فِي الْكُفَّيْنِ خُلْفُهُمْ وَقَعَ  
200 أَصْلُ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى حَرْفٍ «إِلَى»
- لَسْنَا حَدِيدًا<sup>3</sup> شَاهِدٌ لِّذَا انْتُخِبَ  
تَخْصِيصُهُ عُضْوًا بِذَا حُكْمٍ وَجَدَ  
وَالتَّابِعِينَ مِثْلَهُمْ قَوْلًا تَجَدَّ  
أَسَاسُهُ الْمَعْنَى وَذَا حُكْمٍ وَضَعُ  
وَالْمَسْحُ فِي الْمَعْنَى لِرَأْسٍ أَضْرَبُ  
تَكُونُ أَسْبَابُ الْقُرْبَةِ فَعِي  
عِبَادَةُ زَكَاةٍ نَفْسٍ شَرَحَتْ  
فَهَلْ لِمَسْحٍ أَوْ إِلَى غُسْلٍ تَبَعَ  
فِيهِ اشْتِرَاكُ الْكُفِّ أَوْ يَدٍ جَلَا

## المسألة الحادية عشرة:

## ترتيب أفعال الوضوء

- 201 تَرْتِيبُ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ مُخْتَلَفٌ  
202 لِلشُّورُئِنَّةِ كَذَا مُحَمَّدٌ  
203 وَالْفَرُضُ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ  
204 تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَفْرُوضِ  
205 تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَسْنُونِ  
206 لِمَالِكٍ وَمَنْ لَهُ عِلْمًا سَمِعَ  
207 خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ شَيْئَانِ  
208 فَبُضْرَةٌ لَا يَفْتَضِي تَرْتِيبًا  
209 لَا تَقْتَضِي جَمْعًا يَرَى وَلَا نَسَقَ
- عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ كَمَا لَذَا وَصَفُ  
وَصَحَبَ مَالِكٍ بِذَاكَ الْمَقْصَدِ  
أَبُو عُبَيْدَةَ لَهُمْ ذَا فَاسْتَدُوا  
فَوَاجِبٌ لِلْبَعْضِ بِالتَّخْصِيصِ  
فَمُسْتَحَبٌّ جَاءَ فِي الْفُنُونِ  
قَدْ قَرَّرُوا لَذَاكَ حُكْمًا لَا تَدَعُ  
تَرْتِيبُ عَطْفِ الْوَاوِ لِلْمَعَانِي  
وَكُوفَةٌ عَكْسٌ فَلَنْ تَخِيَبَا  
وَعِثْرٌ وَاجِبٌ لِمَنْ مِنْهُمْ نَطَقَ

3 - قال عتبة الأسدي:

معاوي إننا بشر فاسجح ... فلنسنا بالجيال ولا الحديد

هذا شاهد على جواز العطف على المعنى مع إمكانية تجاوز العطف على اللفظ الأقرب، من شرح الرضى على الكافية ج 2، ص 191.  
ونسبها كتاب لسان العرب لنفس الشاعر «عتبة»، لكن أورد أنه أتى في قصيدة مخفوضة الروي وبعده:

«أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا فَجَرَدْتُمُوهَا فَهَلْ مِنْ قَانِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ»

فإن صَحَّ أن هذا البيت من هذه القصيدة لم يبق محل للعطف على المعنى في هذه الحالة لكن بعض ما قال في شرح الكافية عن سيبويه،  
ما ورد في الآية الكريمة: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» الآية 82 من سورة البقرة.

قال الطبري: ثم عطف بالوالدين على موضعها كما قال الشاعر: «معاوي... إلى آخر البيت».

- 210 لَأَهْلُ كُوفَةٍ وَذَاكَ حُكْمُ  
211 وَمَنْ عَلَى تَرْتِيهَا حُكْمًا حَمَلُ  
212 وَالنَّدْبُ فِي التَّرْتِيبِ قَوْلٌ ثَانِي
- لِنَفِي وَاجِبٍ يَسُوقُ الْفَهْمُ  
عَلَى الْوُجُوبِ حَمْلُهُ لَهَا نَقْلُ  
مُشَارِكٍ لِلْفَرَضِ فِي الْمَعَانِي

### المسألة الثانية عشرة:

#### في شروط الموالاة في الوضوء

- 213 تَرْتِيبُهُ فِي نَصِّ فِعْلٍ أَمْرٍ  
214 مِنْ دُونِ نَسْيَانٍ وَعُذْرٍ قَاهِرٍ  
215 أَبُو حَيْفَةَ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ  
216 وَخَلَفُهُمْ لِلْوَاوِ أَيْضًا يَنْسَبُ  
217 كَذَاكَ لِلْأَشْيَاءِ فِي تِلَاخُوقٍ  
218 خِلَافُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
219 أَسْبَابُ خُلْفٍ حَوْلَ فِعْلٍ لِلنَّبِيِّ  
220 مَنْ قَالَ فَعَلَ لِلرُّسُولِ يَلْزَمُ  
221 مَنْ قَالَ سُنَّةٌ وَدُونَ الْفَرَضِ  
222 وَمَنْ نَفَى الْوُجُوبَ لِلتَّرْتِيبِ  
223 تَطْهِيرُ قَاسِمٍ لِرَجُلٍ أُخْرَى  
224 تَسْمِيَةُ الْفَرَضِ لَهَا بَعْضُ حَمَلٍ
- كُلُّ الْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ جَبْرٌ  
إِنْ زَالَ زَالَ حُكْمُهُ لِلْقَادِرِ  
مَا اشْتَرَطَا تَرْتِيبَهُ حُكْمًا فَعِي  
بِالْعُطْفِ لِلتَّرَاخِي حِينَ يُصْحَبُ  
فَعُطْفٌ وَارٍ وَارِدٌ فِي نَسَقٍ  
بِالْفِعْلِ فِي فَرَضٍ وَنَدْبٍ ثَبَّتَ  
فَرَضٌ يُرَى أَمْ سُنَّةٌ فَلْتَجَبِّي  
فَرَضًا يَرَاهُ فَعَلَهُ يُحْتَمُّ  
تَرْتِيبُهُ لَدَيْهِ سُنَّةٌ رُضِي  
لَدَيْهِ آثَارٌ عَنِ الْحَبِيبِ  
وَفِي الْبُخَارِيِّ حُكْمُهَا نَصًّا تَرَى  
مَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ لَا وَضُوءٌ قُلْ

### حكم المسح على الخفين

#### المسألة الأولى:

#### جواز المسح على الخفين

- 225 ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ مَسْحُ الْخُفِّ  
226 جَوَازُهُ فِي سَفَرٍ دُونَ الْحَضَرِ  
227 مَنَعُ الْجَوَازِ فِيهِ رَأْيُ الْبَعْضِ
- فِيهِ أَتَتْ حُكْمًا لَهَا لَا تُخْفِي  
كَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ جُمْهُورٌ أَقْرُ  
وَذَاكَ تَشْدِيدٌ وَغَيْرُ مَرْضِي

228	وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لِلصَّحَابَةِ	مَنْسُوبَةٌ وَمَالِكَ فَتَبَّتْ
229	بَيْنَ الْحَدِيثِ ثُمَّ نَصَّ الْمَائِدَةَ	تَعَارَضَ فِي الْمَسْحِ تِلْكَ الْقَاعِدَةُ
230	قَالَ جَرِيرٌ مَسَحَ خُفٌّ قَدْ وَضَحَ	عَنِ النَّبِيِّ وَالْمَسْحُ حُكْمُهُ أَتَّضَحَ
231	فَإِذَا ابْنُ عَبَّاسٍ لِمَسْحِ رَجَحَا	فَتَسَوَاهُ بِالْعُمُومِ قَوْلًا وَضَحَا
232	وَمَنْ يُعَارِضُ مَسَحَهَا قَالَ وَقَعَ	قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ ثُمَّ ارْتَفَعَ
233	قَالَ جَرِيرٌ نَافِيًا إِسْلَامِي	بَعْدَ نُزُولِهَا عَلَى الْأَنْامِ
234	بَعْضُ رَأَى فِي مَسْحِهِ لِلرَّجُلِ	فِي الْخُفِّ دُونَهُ يَرَى لِلْغُسْلِ
235	بِذَا نَفَى تَعَارَضَ الْأَحْكَامُ	بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ السَّامِ
236	وَمَنْ عَلَى الْأَسْفَارِ مَسَحَهُ حَصَرَ	أَصْلُ الْحَدِيثِ مَسَحَهُ عِنْدَ السَّفَرِ
237	فَالْمَسْحُ رُخْصَةٌ وَلِلتَّخْفِيفِ	أَتَى بِذَاكَ الْحُكْمُ لِلتَّعْرِيفِ
238	إِنْ صَحَّ ذَا فَالْمَسْحُ حُكْمٌ قَدْ أَقْرَ	فِي سَفَرٍ حَصَرَ عَلَيْهِ فَاعْتَبِرْ

### المسألة الثانية:

#### كيفية وتحديد محل المسح على الخفين

239	وَوَظَّهَرُ رَجُلٍ مَسَحَهُ حُكْمٌ تَبَّتْ	يَرُوي عَلِيٌّ حَدِيثَهُ كَمَا رَوَتْ
240	وُجُوبُهُ كُتِبَ الصَّحَاحُ وَاشْتَهَرَ	لِمَالِكَ وَمَنْ قَفَا ذَاكَ الْأَثَرُ
241	أَسْفَلَ خُفِّ مَالِكٍ قَدْ اسْتَحَبَّ	وَالشَّافِعِيُّ مَسَحًا عَلَيْهِ قَدْ رَغِبَ
242	أَمَّا ابْنُ نَافِعٍ رَأَى مَسَحًا عَلَى	ظَهْرٍ وَبَطْنٍ حُكْمُهُ بِذَا جَلَا
243	وَوَظَّهَرُهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَجَبَ	مَسْحٌ عَلَيْهِ لَا سِوَاهُ يُسْتَحَبُّ
244	دَاوُدُ سُفْيَانٌ لِهَذَا الْقَوْلِ	قَدْ أَيَّدَا حُكْمًا بِلَا تَعْلِيلِ
245	عَنِ الْجَمِيعِ شَذَّ قَوْلُ أَشْهَبَ	فَمَسَحَ بِبَاطِنٍ لَدَيْهِ يَجْتَبِي
246	فَمَنْ حَدِيثًا لِلْمُغْيِرَةِ اتَّبَعَ	فَالْغُسْلُ بِالْقِيَاسِ عِنْدَهُ اجْتَمَعَ
247	وَمَنْ عَلِيٌّ حَدِيثُهُ قَدْ قَدَّمَا	قَدْ رَجَحَ الْأَثَارُ حُكْمًا عُلَمَا
248	مُغْيِرَةً رَأَى الرُّسُولَ قَدْ مَسَحَ	لِظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ قَوْلٌ وَضَحَ
249	أَمَّا عَلِيٌّ قَالَ بِبَاطِنٍ أَحَقُّ	بِالْمَسْحِ لَكِنْ فَعَلَ طَهُ قَدْ سَبَقَ
250	فَالظَّهْرُ وَاجِبٌ وَبَطْنٌ مُسْتَحَبُّ	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ صَحَبَ
251	وَالْأَصْلُ فِي الْخِلَافِ تَفْسِيرُ الْأَثَرِ	وَمَا عَلَيْهِ فِعْلُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ

## المسألة الثالثة:

## في المسح على الجوربين

وَمَالِكَ مَسْحُ الْجَوَارِبِ امْتَنَعَ	252
لَدَيْهِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ لَهُ تَبَعَ	
مِثْلُهُمَا النُّعْمَانُ فِي ذَا الْمَنَعَ	253
وَالصَّاحِبَانِ خَالَفَا لِلْجَمْعِ	
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ فَهَلْ صَحَّ الْأَثَرُ	254
بِمَسْحِ نَعْلِ أَوْ جَوَارِبِ ظَهَرَ	
وَهَلْ عَلَى خَفٍّ يُقَاسُ الْجَوْرِبُ	255
أَمْ أَنَّ ذَاكَ الْحَمْلَ لَيْسَ يُرْغَبُ	
مَنْ لَمْ يَصَحَّ عِنْدَهُ هَذَا الْخَبَرُ	256
رَأَى الْقِيَاسَ مَنَعَهُ حُكْمُ ظَهَرَ	
وَمَنَحَهُ لِحُورِبٍ مُجَلَّدٍ	257
أَجَازَ مَالِكَ بِذَاكَ فَاقْتَدِ	

## المسألة الرابعة:

## في صفة الخفِّ

وَالْمَسْحُ فَوْقَ الْخَفِّ فِيهِ اتَّفَقُوا	258
وَمَا بِهِ خَرَقٌ عَلَيْهِ افْتَرَقُوا	
فَمَالِكَ لَا يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	259
وَبَعْضُهُمْ يُجَوِّزُ الْكَبِيرَا	
أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثُ أَصْبُعٍ	260
يَجَوِّزُ خَرَقَهُ بِهَا لَذَا فَعِي	
تَفَاحُشٌ لِلثُّورِ لَا يَضُرُّ	261
مَادَامَ خَفٌّ إِسْمُهُ يُقَرُّ	
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	262
كَذَلِكَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا	
إِنْ كَانَ فِي مُقَدَّمٍ وَيُظْهَرُ	263
لِمَحَا لَأَقْدَامٍ وَهَذَا الْخَبَرُ	
بَيْنَ مَشَقَّةٍ وَسِتْرِ الْقَدَمَيْنِ	264
بَدَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْمَذْهَبَيْنِ	
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبِهِمْ	265
تَضَارَبَتْ فِي حُكْمِهِمْ أَقْوَالُهُمْ	

## المسألة الخامسة:

## في مدة المسح على الخفين

بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَسْحِ يَوْمٍ	266
لِلْفُظِّ مَسْحُ دُونَ تَخْصِيصِ يَوْمٍ	
مَا اتَّفَقُوا فِي كُنْهِ مَسْحِ الْخَفِّ	267
كُلُّ دَلِيلِهِ أَتَى بِوَصْفٍ	
فَمَالِكَ فَكُلُّ مَسْحٍ يَكْفِي	268
مَا لَمْ يَجِبْ غُسْلٌ وَرَجُلًا يُخْفِي	
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ رَأَوْا	269
تَوْقِيَّتَهُ وَمَنْ لِحُكْمِهِمْ قَفُّوا	
مَدَارُ خُلْفِهِمْ عَلَى ثَلَاثَةِ	270
رَوَوْا حَدِيثَهَا عَنِ الصَّحَابَةِ	

271	مَسَافِرٌ عَلَيَّ قَالَ يَبْقَى	مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ عَلَيْهِ شَقَا
272	مَنْ فَهَمَ مَتْنٍ قَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ	وَعَنْ عَلَيَّ يَقْتَفِيهِ الْمُسْلِمُ
273	ثُمَّ أَبِي فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَى	ثَلَاثَ أَيَّامٍ وَسَبْعًا ذَا سَوَى
274	حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَالٍ حَصْرُ	مَسْحًا بَلِيلَاتٍ ثَلَاثَ فِي سَفَرُ
275	قَوْلُ عَلَيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِ السَّنَدِ	كَذَاكَ صَفْوَانٌ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
276	فَالْوَقْتُ لَيْسَ نَاقِضًا لِلطُّهْرِ	كَمَا عَلَيْهِ حُكْمٌ جُلٌّ يَجْرِي
277	نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ أَحْدَاثٌ تُرَى	وَالْفَسْخُ لَيْسَ نَاقِضًا لِمَا جَرَى

## المسألة السادسة:

## في شروط المسح على الخفين

278	وَالْمَسْحُ لِلْخَفَيْنِ شَرْطُهُ ثَبَتْ	عَلَى ثَلَاثَةِ لِكُلِّهِمْ أَتَتْ
279	رَوَايَةٌ مَوْثُوقَةٌ فِي السَّنَدِ	أَخَذَ لَهَا يُنَجِّي بِلَا تَرَدُّدِ
280	إِدْخَالُ رَجُلٍ بَعْدَ طُهُرٍ أَصْغَرِ	مُغْيِرَةٌ حَدِيثُهُ فَاعْتَبِرِ
281	يُرْوَى حَدِيثُ نَزْعِ رَجُلٍ مُشْتَهَرُ	يَرْفَعُهُ لِلْمُجْتَبَى خَيْرُ الْبَشَرِ
282	بِنَزْعِ رَجُلٍ لِلرَّسُولِ بَاهِرَةٌ	فَقَالَ أَدْخَلْتُ بِخُفِّ طَاهِرَةٍ
283	وَعُغِلَهَا قَبْلَ الْوُضُوءِ يُكْتَبُ	فَالْمَسْحُ لِلنُّعْمَانِ لَيْسَ يُطَلَّبُ
284	تَرْتِيبُ أَعْضَاءِ أَبُو حَنِيفَةَ	لَيْسَ يَرَاهُ وَاجِبًا فَثَبَّتْ
285	فَكُلُّ غُضُوْعٍ عِنْدَهُ إِذَا يُغْسَلُ	حُكْمًا كَفَى مِنْ مَسْحِ خُفٍّ يُثْقَلُ
286	وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ تَرْتِيبُ	أَعْضَاءِ جِسْمٍ فِي الْوُضُوءِ مُصِيبُ
287	لَدَيْهِمَا حُكْمٌ وَذَاكَ الرَّاجِحُ	لِمَالِكٍ فِي الطُّهْرِ شَرْطٌ وَاضِحُ
288	لَا تَطْهُرُ الْأَعْضَاءُ إِلَّا إِنْ ثَبَّتْ	طُهُرٌ لِأَوَّلٍ بِأَوَّلِ رَوَتْ
289	جَمَاعَةٌ وَمَالِكٌ هَذَا الْخَبَرُ	فَلُبِسُ خُفٍّ بَعْدَ غُسْلٍ مُغْتَفَرُ
290	وَبَعْدَهُ مَسْحُ الْوُضُوءِ لَا يَقْبَلُ	حُكْمًا فَلَا يُجْزِي وَعَنْهُ يُعْدَلُ
291	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ رَأَوْا	جَوَازَهُ وَمَنْ لَهُمْ عِلْمًا قَفَوْا



## المسألة السابعة:

### فيما ينقض المسح على الخفين

وَالنَّقْضُ لِلْوُضُوءِ فِيهِ أَجْمَعُوا	292
وَحَلْعُ خُفٍّ فِيهِ فَفْهًا اخْتَلَفَ	293
ثُمَّ يُصَلِّي لَا الْوُضُوءَ يُطْلَبُ	294
فَغُسْلُهُ رَجُلًا وَصَلَّى قَدْ قُبِلَ	295
وَقَالَ قَوْمٌ طَهْرُهُ بَاقٍ إِلَيَّ	296
فَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَدَاوُدُ عُرِفَ	297
لِلْخُلْفِ أَسْبَابُ لَدَيْهِمْ فِي الْعَمَلِ	298
مَنْ قَالَ مَسَحَ الْخُفَّ أَضَلَّ يُعْتَبَرُ	299
وَمَنْ يَقُلْ فَالْمَسْحُ تَغْوِيضٌ ثَبَتَ	300
فَالْقَوْلُ بِإِحْتِمَالِ نَقْضِ الطُّهْرِ	301
بِنَقْضِهِ بِمَا الْوُضُوءُ يُنْزَعُ	
فَالْغُسْلُ بَعْدَهُ لِمَالِكَ عُرِفَ	
مَنْهُ إِلَى نَقْضِ جَدِيدٍ يُحْسَبُ	
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ كَمَا نُقِلَ	
حُدُوثٌ نَاقِضٌ جَدِيدٌ حَصَلَا	
ذَا الْقَوْلُ عَنْهُمَا كَمَا لَذَا وَصِفَ	
هَلْ مَسَحَ خُفٌّ عُدَّ أَضَلًّا أَمْ بَدَلُ	
فَاخْلَعُ لَا يُزِيلُ طَهْرًا إِنْ صَدَرَ	
عَنْ غُسْلِ رَجُلٍ وَسَطَ خُفٍّ غُبِثَ	
يُنْعَى عِنْدَ بَعْضِهِمْ مِنْ عُدْرِ	

## الباب الثالث:

### في المياه

فَأَصْلُهَا فِي آيَةِ الطَّهَارَةِ	302
إِنْزَالُهُ مَاءً يُطَهِّرُ الْبَشَرَ	303
وَالْجَمْعُ أَنَّ كُلَّ مَاءٍ طَاهِرٍ	304
وَالْبَعْضُ رَدُّ طَهْرٍ مَاءِ الْبَحْرِ	305
فَطَهْرُ مَاءِ الْبَحْرِ نَصٌّ قَدْ صَدَرَ	306
مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ إِنْ لَازَمَهُ	307
وَكُلُّ مَا غَيَّرَ طَعْمَ الْمَاءِ	308
فَهُوَ مُزِيلٌ عَنْهُ حُكْمُ الطُّهْرِ	309
مُسْتَبَحَرُ الْمَاءِ فَلَا تَضُرُّهُ	310
مَا لَمْ تُغَيِّرْ وَاحِدَ الْأَوْصَافِ	311
إِذْ جَاءَ نَصٌّ ثَابِتٌ لِلْأُمَّةِ	
فِيهِ الْإِلَهُ نَصٌّ حُكْمُهَا أَقْرُ	
مُطَهَّرٌ لِغَيْرِهِ فِي الظَّاهِرِ	
وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَ أَهْلِ الْأَمْرِ	
بِهِ حَدِيثٌ فِي مَسَانِدِ الْأَثَرِ	
فَلَنْ يُزِيلَ الطُّهْرَ أَوْ تَطْهِيرَهُ	
أَوْ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ لِلرَّاءِ	
وَمَانِعٌ تَطْهَرُ لِلْأَجْرِ	
لِحَاسَةٍ وَقْتًا حَوَاهَا قَعْرُهُ	
رِيحٌ وَلَوْنٌ ثُمَّ طَعْمٌ صَافٍ	

## المسألة الأولى:

## في اختلافهم على الماء المتنجس

لِلْمَاءِ فَالْخِلَافُ فِيهِ يُلْفَى	وَكُلُّ نُجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ وَضْفًا	312
مَنْهُمْ لَهُ قَوْلٌ بِذَا يَا سَالِكَ	فَقَالَ قَوْمٌ طَاهِرٌ وَمَالِكُ	313
بِالْقَوْلِ فِي ذَا الرَّأْيِ دُونَ الْفَهْمِ	وَالظَّاهِرِي مُوَافِقٌ لِلْحُكْمِ	314
أَبُو حَنِيفَةَ وَذَاكَ حَقَّقًا	بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَرَقًا	315
حِرَاكُهُ لِحَانِبٍ وَقَفِرَ	فَالْمَاءُ إِنْ حَرَّكَتَهُ لَمْ يَسِرْ	316
إِنْ لَمْ يُجَاوِزْ حَدَّهُ ذَا الْقَدْرَا	فَذَاكَ حَدُّ مَا يَصُونُ الطُّهْرَا	317
رَطُلٌ لِأَصْلِهِ كَفَى مَا إِنْ فَسَدَ	وَالشَّافِعِي لِخُمْسِ مَائَةٍ يَحْدُ	318
لِلغُسْلِ حُكْمٌ ثَابِتٌ لَهُ فَعُوا	قَلِيلُ مَاءٍ فِيهِ بَوْلٌ يُمْنَعُ	319
فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي	وَذَا لَهُ قَوْلٌ رَوَوْهُ ثَانِ	320
أَدْلَةٌ بَعْضُ لِبَعْضٍ نَاقِضُ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ أَتَى تَعَارِضُ	321
أَمْرٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْفَضْلِ <sup>1</sup>	فَمَنْ صَحَّاحًا مِنْ نَوْمِهِ فَالْغُسْلُ	322
إِذَا قَلِيلُ النُّجَسِ فِيهِ حَلَا	فَذَا دَلِيلُ نُجَسِ مَاءٍ قَلَا	323
بِكُلِّ نَجَسٍ حَلٌّ فِيهِ يُبْعَدُ	وَمَالِكٌ قَلِيلُ مَاءٍ يَفْسُدُ	324
لِلْمَاءِ فِي تَحْدِيدِ أَمْرِ الْعَلَّةِ	وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِالْقَلَّةِ	325
تَلْقَى بِهَا الْأَقْدَارُ زِدًا لِلْعُذْرَةِ	أَبُو سَعِيدٍ قَالَ عَنْ بُضَاعَةَ	326
شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ إِذَا يُلَامِسُهُ	قَالَ الرَّسُولُ الْمَاءُ لَا يُنَجِّسُهُ	327
أَبَاهُ رِيْرَةِ حَدِيثُهُ يَدْعُ	فَالْخُذْرُ وَالْأَغْرَابُ فِي قَوْلِ تَبَعِ	328
إِنْ فِيهِ إِنْسَانٌ لَهُ يُرَى نَضَحُ	لِلظَّاهِرِيِّ الْبَوْلُ لَمْ يُنَجِّسْ قَدْخُ	329
وَذَاكَ إِفْرَاطٌ لَهُمْ فَاَنْتَبِهْ	لَمْ يَكْرَهُوا لِلْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ	330
قَلِيلُ مَاءٍ لِلْحَدِيثِ يُنْمَى	كُرْهُ قَلِيلِ النُّجَسِ حَلٌّ جُرْمًا	331
وَالْخُذْرُ وَالْأَغْرَابُ عَنْهُمَا نَزَحُ	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَجَحُ	332
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَا حُكْمًا فَعِي	بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ قَوْلُ الشَّافِعِي	333

<sup>1</sup> - كذا في الأصل عازيا لحديث أبي هريرة : « إذا استيقظ أحدكم في نومه... » بداية المجتهد، طبعة المكتبة العصرية، ج 1 ص 48، بيروت.

- وَالْقَدْرُ عَبْدُ اللَّهِ قُلْتَيْنِ 334  
يَرَى لِمِلءِ الْمَاءِ لِلظَّرْفَيْنِ  
جُمُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْحُكْمُ 335  
أَتَى عَنِ الْإِجْمَاعِ ذَاكَ الْفَهْمُ  
فَعِنْدَهُمْ تَجَسُّ الْقَلِيلِ لَا يَضُرُّ 336  
إِنْ كَانَ قَدْرُ تَجَسُّهِ لَا يَنْتَشِرُ

### المسألة الثانية:

#### في اختلافهم على الماء المتغير

- مَا خَالَطَ الْمَاءَ الطَّهُورَ غَالِبًا 337  
مَنْ طَاهِرٌ يَنْفَكُ عَنْهُ سَالِبًا  
لِلَّوْنِ أَوْ لِلرَّيْحِ وَهُوَ طَاهِرٌ 338  
لِلْعُلْمِ عَلَيْهِ حُكْمٌ طَاهِرٌ  
مُطَهَّرٌ لَهُمْ وَمَالِكٌ انْفَرَدَ 339  
لِعَادَةِ وَلَا تَعْبُدًا تَرَدُّ  
وَالشَّافِعِيُّ لِمَالِكٍ حُكْمًا تَبَعَ 340  
مِثْلُهُمُ التَّغْمَانُ إِنْ طَبَخَ وَقَعِ  
خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ لِلرَّاءِ 341  
فَأَسْمُ مَاءٍ مُطْلَقٍ لَا يَخْتَلِفُ  
عَلَيْهِ كُلُّ إِنْ لَغَيْرِ لَمْ يُضَفْ 342  
إِنْ غَيَّرَ الْمُضَافُ إِسْمَ الْمُطْلَقِ  
لَمْ يُجْزِ فِي طَهْرِ الْوُضُوءِ حَقِّقَ 343  
سَوَى رِسَالَةِ بْنِ شَعْبَانَ رَوَتْ  
لِغُسْلِ جُمُعَةٍ بَوْرَدٍ قَدْ حَكَتْ 344  
وَعُسْلُ بَنَاتِ لِلرَّسُولِ الْأَعْظَمِ  
بِالسِّدْرِ وَالْكَافُورِ وَالْمَاءِ أَفْهَمِ 345  
أَجَازَ مَالِكٍ لِقَلْبِهِ وَلَوْ  
أَوْصَافُ تَمْزُوجٍ بِهِ تَرَى حَكْمًا 346

### المسألة الثالثة:

#### في اختلافهم على الماء المستعمل

- مُسْتَعْمَلُ الْمَاءِ الْقَرَّاحُ اخْتَلَفُوا 347  
فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ سَعْدٍ عَرَفَ  
مَنْ مَنَعُوا لِلطَّهْرِ مِنْهُ إِنْ وَجَدَ 348  
كَالشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَدَ  
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ 349  
قَالُوا بِهِ وَذَا لَدَيْهِمْ فَهْمُ  
قَوْمٍ رَأَوْهُ كَالْقَرَّاحِ فِي الْعَمَلِ 350  
دَاوُدُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ ذَا لَهُمْ حَصْلُ  
شَدَّ أَبُو يُوسُفَ فِي قَوْلٍ وَرَدَ 351  
بِالتَّجَسُّسِ لَمْ يَقُلْ بِهِ مِنْهُمْ أَحَدُ  
وَكُلُّ مَاءٍ لَمْ يَخَالِطْهُ الدَّنَسُ 352  
لِغُسْلِ جِسْمٍ طَهَّرَهُ مَا إِنْ يَمَسُّ

### المسألة الرابعة:

#### في اختلافهم على حكم الأسار

وَالْمُسْلِمُونَ اعْتَبَرُوا الْأَسَارَا	353
بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ سُورُ الْمُسْلِمِ	354
وَعَيْرُذًا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَكْثُرُ	355
فَالْبَعْضُ سُورُ الْحَيَوَانِ طَاهِرُ	356
وَالْبَعْضُ لِلْخَنَزِيرِ يَسْتَشْنِي فَقَطُ	357
وَهَذِهِ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ	358
وَالشَّافِعِيِّ لِلْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ	359
مَنْ لِلسَّبَاعِ كُلِّهَا يَسْتَشْنِي	360
وَبَعْضُهُمْ يُتْبِعُهَا لِلْحِمِ	361
وَسُورُ مُشْرِكٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	362
وَكُلَّمَا مَرَّعَاهُ فِي النَّجَاسَةِ	363
تَشَاكُسُ الْأَقْوَالِ فِي ثَلَاثَةِ	364
تَعَارُضِ الْقِيَاسِ لِلكِتَابِ	365
مُعَارِضٍ فِي ظَاهِرِ نَصِّ الْأَثَرِ	366
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عَمَّ الرَّجْسُ	367
وَكُلُّ مُشْرِكٍ فَنَجَسُهُ وَرَدُ	368
فِي الْكَلْبِ ثُمَّ الْهَرِّ وَالسَّبَاعِ	369
نَصُّ الْحَدِيثِ فِي الصَّحَاحِ يُوجَدُ	370
يُرَاقُ ثُمَّ الْغُسْلُ سَبْعًا مَطْرَدُ	371
لِلْقَاضِي عَنْ جَدِّ لَهُ فِي السَّبْعِ	372
إِلَّا قَلِيلًا فَاقْتَفَى الْأَثَارَا	
طَهَرَهُمَا مُتَّفَقٌ فِيهِ أَفْهَمُ	
وَدَرَسَ كُلُّهُ لَذَاكَ يَجْدُرُ	
لَدَيْهِ كُلُّهُ وَذَاكَ ظَاهِرُ	
قَدْ ضَيَّقَ اسْتِثْنَاءُهُ وَذَا وَسَطُ	
لَيْسَ لَهُ فِي الْعِلْمِ مِنْ مُشَارِكِ	
مُحَرَّمٍ لِلسُّورِ فِي التَّقْرِيرِ	
فَلَا بَيْنَ قَاسِمٍ لِقَهْمٍ يَجْنِي	
وَقَوْلُ ذَا مُوَافَقٌ لِلْقَهْمِ	
نَجَسٌ وَمَكْرُوهٌ يَرَى لِلْقَهْمِ	
مَنْ إِبِلٍ ضَائِنٌ دَجَاجٌ ثَبَتَ	
مَنْ الْأُمُورِ خَلْفَهَا فِي الْعِلَّةِ	
فِي ظَاهِرِ حُكْمٍ بِلَا مُحَابِ	
تَضَارَبِ الْأَثَارِ فِي هَذَا الْخَبَرِ	
وَكُلُّ رَجَسٍ فَهُوَ حُكْمًا نَجَسُ	
عَلَيْهِ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ مُعْتَمَدُ	
يُرَاقُ سُورُ الْكَلْبِ بِاتِّبَاعِ	
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يُعْتَمَدُ	
وَالْهَرُّ مَرَّتَيْنِ عَنْهَا لَا تَزْدُ	
فَلِلتَّادِي دُونَ حُكْمِ مَرْعِي	

### المسألة الخامسة:

#### في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه

وَالْخُلْفُ فِي فَضْلَةِ سُورِ الطَّهْرِ	373
مُحَمَّدٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ	374
أَعْنِي بِذَاكَ فَضْلَةَ التَّطَهْرِ	375
فِي خَمْسَةِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الْحَضَرِ	
قَدْ جَوَّزُوا لِلسُّورِ مُطْلَقًا فَعِي	
لِمَرْأَةٍ أَوْ رَجُلٍ فَاغْتَبِرَ	

376	وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ غُسْلَ الرَّجُلِ	مَنْ سُورَ غُسْلَ امْرَأَةٍ فَلْتَعْقِلْ
377	وَهِيَ لَهَا يَجُوزُ ذَاكَ الطَّهْرُ	جَنَابَةٌ عَنْهَا يَزِيلُ السُّورُ
378	وَجَازَ لِلرِّجَالِ عِنْدَ قَوْمٍ	مَنْ غَسَلَ أَنْثَى وَبَدُونَ لَوْمٍ
379	وَقَالَ بَعْضُ أَنْ تَكُونَ طَاهِرًا	وَذَاكَ تَعْلِيلٌ يُصَاغُ ظَاهِرًا
380	وَأَحْمَدُ يَمْنَعُهُ لَوْ شَرَعَا	مَعًا يَغُسَّلُ فِي إِنْاءٍ شُرَعَا
381	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَأْقِضُ الْأَثَرَ	فِي أَرْبَعٍ مِنْ هَذِي سَيِّدِ الْبَشَرِ
382	فِي خَبَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ اغْتَسَلَ	بَيْنَ عَقِيلَاتٍ لَهُ نَعَمَ الْعَمَلِ
383	وَالثَّانِي عَنْ مَيِّمُونَ مِنْ سُورَى اغْتَسَلَ	وَالثَّلَاثُ غُسْلُ النِّسَاءِ يُعْتَزَلُ
384	وَرَابِعٌ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ	فِي النَّهْيِ قَالَ جَاعِنِ الْأَوَاهِ
385	عَنْ اغْتِسَالِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ	مَنْ سُورَهُمْ قَبْلَ شُرُوعِ أُسْسَا
386	جَوَازِ الْأَسْتِعْمَالِ فِي تَزَامِنِ	وَالْغُسْلِ لِلزَّوْجَيْنِ فِي تَعَاوُنِ
387	وَبَيْنَ تَرْجِيحِ وَجَمْعِ افْتِرَاقِ	رَأْيِ الْهُدَاةِ الْعُلَمَاءِ فِيمَا سَقَى
388	أَحْكَامُهُمْ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ	مَرْفُوعَةٍ لِسَيِّدِ الْأَبْرَارِ

### المسألة السادسة:

#### في الوضوء بنبذ التمر

389	أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى قَدْ انْفَرَدَ	بِقَوْلِهِ نَبِيذُ تَمْرٍ يُعْتَمَدُ
390	عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ فِي حَالِ السَّفَرِ	فَذَا بِهِ تَمْ وَضُو خَيْرَ الْبَشَرِ
391	قَالَ بَنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ سَأَلَ	عَمَّا فَقُلْتُ بَلْ نَبِيذُ مَا حَصَلَ
392	عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا هَذَا الْخَبَرَ	وَعَنْ عَلِيٍّ لَكِنْ ضَعْفُهُ صَدَرَ
393	كُلٌّ يَرَى لَهُ عُيُوبًا فِي السَّنَدِ	وَالْمَاءُ أَوْ تَيْمَمٌ طَهْرٌ يُعَدُّ
394	يَبْقَى خِلَافُ النَّسَخِ إِنْ نَصَّ يَزِدُ	هَلْ نَاسِخٌ أَوْ زَائِدٌ حُكْمًا يُفَدُّ

### الباب الرابع:

#### في نواقض الوضوء

395	لِلطَّهْرِ آيَةٌ حَدِيثٌ أَصْلًا	أَسَاسَ طَهْرٍ حُكْمُهُ قَدْ أَكْمَلَا
396	يَنْقُضُهُ بَوْلٌ وَغَائِطٌ ثَبَتَ	مَذِيٌّ وَوَدْيٌ ثُمَّ رِيحٌ قَدْ رَوَتْ
397	مَصَادِرُ التَّشْرِيعِ فِي الْكِتَابِ	فِيهَا اخْتِلَافٌ جُمْلَةً الْأَصْحَابِ

## المسألة الأولى:

## في ما يخرج من نجس من الجسد

وَكُلُّ نَجَسٍ خَارِجٍ مِنَ الْجَسَدِ	398
أَحْمَدُ ثُمَّ الثَّوْرُ وَالنُّعْمَانُ	399
أَبُ لِيُوسُفَ يَقُولُ مَلَأَ فَمٌ	400
لِلْمَخْرَجَيْنِ دُبُرٌ أَوْ ذَكَرٌ	401
لِلشَّافِعِيِّ كَذَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ	402
فِي الدَّمِ وَالْحَصَاةِ وَالِدُّودِ السَّلْسِ	403
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ بِذَا الْعَمَلِ	404
ثَلَاثَةُ الْمَحَاوِرِ الرَّأْيِ اخْتَلَفَ	405
كَأَنَّهُ يَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْأَعْيَانِ	406
أَوْ أَنَّهَا أَنْجَاسٌ فِي الْأَبْدَانِ	407
أَوْ لَخُصُوصٍ بِالْعُمُومِ يُطْلَبُ	408
مِنَ السَّيْلَيْنِ النِّوَاقِضِ افْتَرَضَ	409
وَمَالِكٌ عَلَى الْخُصُوصِ يَحْمِلُ	410
عَلَيْهِ مَا يَغْيِرُ الْخُصُوصَا	411
وَالشَّافِعِيُّ بِمَخْرَجٍ لَا الْخَارِجِ	412
أَبُو حَنِيفَةَ لَخَارِجٍ نَجَسٌ	413
تَوْضُأً النَّبِيُّ لِقِيَّ عَارِضٍ	414
أَمْرُ النَّبِيِّ لِمُسْتَحَاضَةٍ تَعْدُ	415
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ الْمَخْرَجَا	416
مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبٌ كَمَا اعْتَمَدُ	
وَقَبْلَهُمْ صَحَابَةُ أَعْيَانُ	
بِالْقِيَّ يُلْزَمُ الْوُضُوءُ حِينَ تَمُ	
وَفَرَجَ مَرَّةً صَحِيحَ الْخَبَرِ	
بِصَحَّةِ الشَّرْطِ لِقَوْمٍ فَافْهَمُ	
فَلَيْسَ فِيهِمَا وَضُوءٌ يَلْتَمَسُ	
لِذَاكَ فَاحْفَظْهُ وَقِيَتْ مِنْ زَلْ	
لَعَدَّةِ الْأَقْوَالِ فَقَهَا يُسْتَشَفُ	
يُعْزَى لِمَالِكٍ مَدَى الْأَزْمَانِ	
وَطَهَرَهَا قَدْ نَصَّ فِي الْقُرْآنِ	
فَتِلْكَ أَسْبَابُ الْوُضُوءِ تَجَلَّبُ	
خُرُوجُهَا وَنَجْسُهَا وَذَا عَرْضُ	
كُلِّ خُصُوصٍ إِنْ أَتَى فَيَدْخُلُ	
بِوَضُوحٍ يُمَيِّزُ النُّصُوصَا	
كَالطُّهْرِ مَنْ تَنَفَّسَ الْمَخَارِجِ	
فَنَجِسُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ يَلْتَبَسُ	
وَحُكْمُهُ فِي ذَا بِلَا مُعَارِضِ	
كُلُّ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ لَا تَحْذُ	
فِي كُلِّ ذَا وَمَنْ قَفَاهُ قَدْ نَجَا	

## المسألة الثانية:

## في اختلافهم في النوم

إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْوَالِ	417
مَنْ حَدَّثَ قَالُوا بِهِ وَالْغُسْلُ مِنْ	418
مَنْ أَوْقَفُوا الْوُضُوءَ مِنْهُ إِنْ حَدَّثَ	419
خِلَافُهُمْ فِي النَّوْمِ بِالتَّوَالِ	
قَلِيلُهُ ثُمَّ كَثِيرٌ إِنْ يَكُنْ	
عَلَى قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ خَبَثِ	

- 420 وَعَدُّ أَحْدَاثٍ لِكُلِّ سَائِلٍ  
421 فَبَعْضُهُمْ إِنْ نَامَ كَانَ يُوكَلِّ  
422 إِلَيَّ مُحَافِظٌ عَلَى الَّذِي طَرَى  
423 مُسْتَثْقِلُ النَّوْمِ لَدَى الْأَخْيَارِ  
424 وَاخْتَلَفُوا فِي النَّوْمِ كَيْفَ يُعْتَبَرُ  
425 فَمَالِكٌ إِنْ سَاجَدَ مُضْجِعُ  
426 وَقَاعِدٌ لَيْسَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ  
427 وَالشَّافِعِيُّ مِنْ كُلِّ نَوْمٍ يُلْزَمُ  
428 أَبُو حَنِيفَةَ لِلْإِضْجَاعِ  
429 أَصْلُ الْخِلَافِ فِي اخْتِلَافٍ لِلْأَثَرِ  
430 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ مُشْتَهَرُ  
431 فَنَامَ حَتَّى غَطَّ فِي نَوْمٍ وَلَمْ  
432 وَمَنْ رَأَى النُّعَاسَ حَالًا يَرْقُدُ  
433 صَحَبَ الرَّسُولَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ  
434 وَلِلصَّلَاةِ كُلُّهُمْ يَقُومُ  
435 مَنْ حَدَّثَنَا يَرَاهُ أَمْرًا سَوًى  
436 عَنْ ابْنِ عَسَّالٍ رَوَاهُ هَذَا الْخَبَرُ  
437 وَعِنْدَهُمْ غُسْلُ الْيَدَيْنِ يَشْهَدُ  
438 يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَرَدُ  
439 طَهْرٌ إِلَى الصَّلَاةِ حُكْمٌ يُمَثَّلُ  
440 لَمَّا تَعَارَضَتْ نُصُوصُ ذِ الْخَبَرِ  
441 مِنْ مَذْهَبِ التَّرْجِيحِ حُكْمًا غَلَبَا  
442 مِنْ هَذِهِ النُّصُوصِ بَيْنَهَا جَمْعُ  
443 عَنِ الْقَلِيلِ أَسْقَطَ الْجُمْهُورُ  
444 وَالْجَمْعُ قُلْ أُولَى مِنَ التَّرْجِيحِ  
445 فَالشَّافِعِيُّ يَسْتَشْنِ نَوْمَ الْجَالِسِ  
446 وَلَمْ يُعَدِّ مِنْهُمْ وُضُوءًا وَاحِدًا
- لَمْ يَشْمَلِ النَّوْمَ لَدَى النَّوَازِلِ  
لِحِفْظِ طَهْرٍ عِنْدَ نَوْمٍ يَثْقُلُ  
يُرْشِدُهُ تَوًّا إِلَى الَّذِي جَرَى  
مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبُ الْأَبْرَارِ  
فِي هَيَاةِ نَوْمٍ ثَقِيلٍ إِنْ صَدَرَ  
نَامَ يُجَدِّدُ الْوُضُوءَ فَاسْمَعُوا  
مَا لَمْ يُطْلَ بِذَاكَ جَاءَ الذِّكْرُ  
طَهْرًا لَغَيْرِ جَالِسٍ فَلْتَفْهَمُوا  
مُشْتَرِطَ لِنَائِمٍ يَا دَاعٍ  
فِي هَيَاةِ لِنَائِمٍ وَذَا نَظَرُ  
فَقَالَ نُمْتُ عِنْدَ سَيِّدِ الْبَشَرِ  
يُعَدُّ لَطَهْرَهُ بِذَا بَعْضُ حَكْمِ  
كَيْ لَا يَسُبَّ نَفْسَهُ إِذْ يَعْبُدُ  
مِنَ النُّعَاسِ رَأْسُهُ الْجَلِيلُ  
وَدُونَ طَهْرٍ تَقْتَفِي الْفُهُومُ  
لِلنَّوْمِ ثُمَّ الْبَوْلُ حُكْمًا يَرْوَى  
عَنْهُ تَلَقَّاهُ الْجَمِيعُ فِي الْأَثَرِ  
بِأَنَّ نَوْمًا لِلْوُضُوءِ يُفْسَدُ  
إِنْ قُمْتُمْ إِلَى صَلَاةٍ يُعْتَمَدُ  
بِالْفَرَضِ فَاتَّبَعُ وَقِيَّتَ مَنْ زَلَّ  
أَحْكَامُهُمْ تَفَرَّقَتْ فِيمَا ظَهَرَ  
فَالطُّهْرُ مِنْ نَوْمٍ فَلَيْسَ وَاجِبًا  
فَالطُّهْرُ مِنْ نَوْمٍ كَثِيرٍ إِنْ وَقَعَ  
لِلطُّهْرِ، وَاتَّبَاعُهُمْ سُرُورُ  
فِي الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ فِي الصَّحِيحِ  
رَعِيًا لِنَوْمِ الصَّحْبِ فِي الْمَجَالِسِ  
وَنَهَجُهُمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمٌ رَائِدُ

أَبُو حَنِيفَةَ طُهُورُ الْمُضْجَعِ	447
وَمَالِكَ لِلنَّوْمِ كَلًّا يَغْتَبِرُ	448
نَوْمٌ ثَقِيلٌ أَوْ طَوِيلٌ أَوْ عَلِيٌّ	449
فَالطَّوِيلُ أَوْ ثَقِيلُ نَوْمٍ مَا شَرِطُ	450
فِي النَّوْمِ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ فَاسْتَمِعْ	
عَلَى شُرُوطٍ فِي ثَلَاثٍ تُخْتَصَرُ	
حَالُ بِهَا الْإِنْسَانُ نَحْسًا يُتَلَيَّ	
جَالِسٍ فِي سِنَةِ إِذَا ضُبِطَ	

### المسألة الثالثة:

#### اختلافهم في لمس النساء

وَاللَّمْسُ لِلنِّسَاءِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	451
وَلَيْسَ دُونَ جَسَمِهَا ثَوْبٌ سَتَرُ	452
وَقَبْلَةَ لَهَا الْجَمِيعُ يَغْتَبِرُ	453
فَالشَّافِعِيُّ بِاللَّمْسِ طَهْرًا قَدْ نَقَضَ	454
لَكِنْ لَهُ رَأْيٌ وَحُكْمٌ ثَانِ	455
وَأَخَرُونَ شَرَطُوهُمْ لِلذِّةِ	456
لِمَالِكَ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ	457
وَلَا يَرَى الثُّعْمَانُ لَمْسًا لِلنِّسَاءِ	458
كُلُّ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحْبِ اقْتَفَى	459
وَلَفَظُ لَمَسٍ عِنْدَ كُلِّ الْعَرَبِ	460
وَأَيَّةُ الْوُضُوءِ فِيهَا اللَّفْظُ	461
مَنْ لِلْعُمُومِ يَقْصِدُ الْعُمُومًا	462
وَالْبَعْضُ أَنَّ اللَّمْسَ لَيْسَ نَاقِضًا	463
فَفِي الصَّلَاةِ تَمَّ لَمَسُ عَائِشَةَ	464
وَبَعْدَ ذَا كَانَ النَّبِيُّ يَقْبَلُ	465
مُشَرِّعًا بِذَلِكَ هَذَا الْأَجْرَا	466
فَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ خُلْفٌ قَدْ وَرَدَ	467
وَالشَّافِعِيُّ إِنْ صَحَّ قَالَ لَا أَرَى	468
بَيْنَ الْجَازِ وَالْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ	469
عَلَى حَقِيقَةٍ يَتِمُّ الْحَمْلُ	470
إِنْ بِيَدِ مُبَاشِرٍ قَدْ وَصَّفُوا	
نَقَضَ الْوُضُوءَ حُكْمُهُ نَصٌّ ظَهَرَ	
فِي نَقْضِ طَهْرِ لِلْهُدَاةِ مُشْتَهَرُ	
أَعْطَى لِلْمُوسَى بِفَعْلٍ قَدْ عَرَضَ	
فِيهِ يَقُولُ بَلْ هُمَا سَيِّانِ	
أَوْ قَصْدُهَا مَنْ لَمَسَ كُلَّ مَرَّةٍ	
فَتَوَاهَمَ بِهِ وَذَاكَ فَهُمْ	
بِنَاقِضٍ لِلطَّهْرِ حُكْمًا أَسَّاسًا	
سِوَى اشْتِرَاطِ لَذَّةٍ مَا عُرِفَا	
فِيهِ الْجَمَاعُ لَمَسَ أَيْدٍ تُصَبُّ	
مَفْهُومُهُ الْجَمَاعُ هَذَا الْحِفْظُ	
فَلَيْسَ شَرَطُ لَذَّةٍ مَفْهُومًا	
قَدْ تَمَّ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ عَارِضًا	
كَذَاكَ قَبْلَةَ وَلَيْسَتْ طَائِشَةً	
فِي طَهْرِهِ صَلَاتُهُ يَسْتَقْبَلُ	
وَمَنْ قَفَا خُطَاهُ نَالَ الْأَجْرَا	
عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ صَحَّ فَاَعْتَمَدُ	
فِي اللَّمْسِ وَالتَّقْيِيلِ طَهْرًا إِنْ جَرَى	
أَهْلُ الْبَيَانِ فِي الَّذِي عَنْهُمْ عُرِفَ	
لِكُلِّ نَصٍّ يَضْطَفِيهِ الْعَقْلُ	



- 471 أَوْ لَعُدُولَ لِلْمَجَازِ يُرْشِدُ  
مُخَصَّصُ سُبُلِ الْمَجَازِ يَنْشُدُ
- 472 عَلَى الْجِمَاعِ رَجَحَ ابْنُ رُشْدٍ  
لِلْفِظِ لَمْ يَثْبُتْ إِثْرُهُ بِهِ اقْتَدِ

## المسألة الرابعة:

## اختلافهم في مس الذكر

- 473 وَكُلُّ لَمْ يَحْصِلْ لِلذَّكَرِ  
أَحْكَامُهُ ثَلَاثَةٌ فِي الْخَبَرِ
- 474 مِنْهُ الْوُضُوءُ كَيْفَمَا كَانَ اتَّمَسَ  
بِظَاهِرٍ أَوْ بَاطِنٍ لَمَسًا يُحَسُّ
- 475 لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ ثُمَّ أَحْمَدُ  
فَطَهْرُهُ بِلَمْسِهِ لَا يَضْمَدُ
- 476 لِمَذْهَبِ الْأَخْنَفِ مَنْ تَطَهَّرَا  
فَلَمْ يَسْ أَيْدٍ لَا يُزِيلُ مَا جَرَى
- 477 مَنْ فَرَّقُوا اللَّمْسَ بِحَالِ  
أَوْ لَمَسَهُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْحَالِ
- 478 بَاطِنُ كَفِّ فِيهِ قَوْمٌ أَوْجَبُوا  
طَهْرًا جَدِيدًا، سَابِقٌ لَا يُحْسَبُ
- 479 فَصَحَبُ مَالِكٍ لَهُمْ قَوْلَانِ  
عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ مَرْوِيَانِ
- 480 لَمْ يُلْزَمُوا طَهْرًا مِنَ النِّسْيَانِ  
وَالْعَمْدُ طَهْرٌ فِيهِ عَكْسُ الثَّانِ
- 481 لِمَالِكٍ دَاوُدُ يُعْزَى ذَا الْخَبَرِ  
وَصَحْبُ دَاوُدَ اقْتَفَوْهُ فِي الْأَثَرِ
- 482 فَالطُّهْرُ عِنْدَ الْبَعْضِ حُكْمٌ قَدْ وَجَبَ  
وَسُنَّةٌ لِلْبَعْضِ فَتَوَى مُضْطَرَبٌ
- 483 عَنْ مَالِكٍ حُكْمٌ أَتَى فِيهِ افْتِرَاقُ  
ذَا الْقَوْلُ مَعَ حُكْمٍ لَهُ فِيمَا سَبَقَ
- 484 أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثَيْنِ اخْتَلَفَ  
حُكْمُهُمَا عِنْدَ الَّذِي نَصًّا عَرَفَ
- 485 فَوَاحِدٌ يَقُولُ مَنْ لَمَسَ الذَّكَرَ  
عَلَيْهِ طَهْرٌ لَا يُفِيدُ مَا غَبَرَ
- 486 عَنْ بُسْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
فَالطُّهْرُ مَنْ لَمَسَ بِلَا اشْتِبَاهِ
- 487 فَمَالِكٌ وَابْنُ مُعِينٍ أَحْمَدُ  
قَدْ صَحَّحُوا لَذَا الْحَدِيثِ فَاحْمَدُوا
- 488 أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُ مَعْنَى رَوَى  
وَأَهْلُ كُوفَةٍ قَفَرُوا مَا حَوَى
- 489 مُعَارِضٌ لَهُ حَدِيثُ طَلْقِ  
هَلْ كَانَ ذَاكَ قَبْلَهُ فِي السَّبْقِ
- 490 حَدِيثُ بُسْرَةَ رَأَوْهُ قَدْ نُسِخَ  
قَوْمٌ وَأَقْوَامٌ رَأَوْهُ قَدْ رَسَخَ
- 491 حَدِيثُ طَلْقٍ مَنْ لَهُ قَدْ رَجَحَا  
نَقَضُ الْوُضُوءِ بِاللَّمْسِ مَا لَهُ ضَحَا
- 492 أَقْوَالُهُمْ لَمْ تَفَارَتْ فِي السَّنَدِ  
وَكُلُّ قَوْلٍ كَانَ مَنْ لَهُ اعْتَمَدَ

### المسألة الخامسة:

#### في الوضوء من أكل ما مسته النار

493	مَا مَسَّهُ مِنَ اللَّحُومِ النَّارُ	مِنْهُ الْوُضُوءُ تَذَكُّرُ الْأَخْبَارُ
494	فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الصَّدْرِ	فَجَرُّ الْهُدَى وَذَا أَتَى فِي الذِّكْرِ
495	وَبَعْدَ ذَلِكَ مَوْقِفُ الْجُمْهُورِ	فِي تَرْكِهِ لَمْ يَنْقُ مِنْ مَحْظُورِ
496	مَنْ آخَرَ الثَّرْوَةَ كَانَ فَعْلُهُ	حَدِيثُ جَابِرٍ بِذَلِكَ نَقْلُهُ
497	أَهْلُ الْحَدِيثِ فِيهِمْ مَنْ رَجَحَا	غُسْلَ الْيَدَيْنِ حُكْمَهُ قَدْ أَوْضَحَا
498	أَصْحَابُ أَحْمَدَ كَذَا إِسْحَاقُ	كُلُّ لَهُ رِوَايَةٌ تُسَاقُ

### المسألة السادسة:

#### الضحك في الصلاة

499	لَا يُلْزَمُ الْجُمْهُورُ مِنْهُ طَهْرًا	وَخَالَفَ النُّعْمَانُ هَذَا الْأَمْرًا
500	أَبُو حَنِيفَةَ قَدْ أَلْحَكَمَ أَنْفَرَدُ	بِهِ وَرَدَّ عَنْهُمْ ذَا فِي السَّنَدِ
501	فَفِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ	بِأَنَّ قَوْمًا ضَحَكُوا فِي رَكْعَةٍ
502	إِعَادَةُ لَهَا بِذَا أَمْرٌ صَدَرَ	مِنَ الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى خَيْرَ الْبَشَرِ
503	مِثْلَ إِعَادَةِ الْوُضُوءِ بِذَا السَّبَبِ	خِلَافَ حَضَرٍ نَاقِضٍ وَذَا عَجَبِ

### المسألة السابعة:

#### في حمل الميت وذهاب العقل

504	وَحَمْلُ مَيِّتٍ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	فَبَيْنَ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ يُعْرِفُ
505	فَعَنْ ضَعِيفٍ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ	مَنْ غَسَلَ الْأَمْوَاتَ فِي الْأَثَارِ
506	فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ لَذَلِكَ الْوُضُوءُ	عَلَيْهِ حَتْمٌ ذَا الَّذِي بِهِ رَضُوا
507	زَوَالُ عَقْلٍ، نَائِمٌ، وَالسُّكْرُ	فَفِيهِمَا الْوُضُوءُ قَالَ الذِّكْرُ

## الباب الخامس:

وهو معرفة الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها

وَالْأَصْلُ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا	508
كُلُّ مُصَلٍّ ذَا عَلَيْهِ فَرَضٌ	509
وَالْخُلْفُ فِي جَنَازَةِ سُجُودٍ	510
فَاسْمُ الصَّلَاةِ لِلْجَمِيعِ جَامِعٌ	511
وَخُلْفُهُمْ فِي أَرْبَعٍ يَنْحَصِرُ	512
طَهَّرَ إِلَى الصَّلَاةِ وَاجِبٌ عَلَى	
مُحْتَمٍّ لَيْسَ لِدَاكِ نَقْضُ	
تِلَاوَةِ الْقُرْبَةِ لِلْمَعْبُودِ	
عَنْ ذَيْنَ غَابَ بَعْضُهَا يَا سَامِعُ	
يَتِمُّ ذِكْرُهَا وَذَاكَ أَجْدَرُ	

## المسألة الأولى:

في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف

فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي مُحَمَّدٌ	513
وَالظَّاهِرِيُّ لَيْسَ وَاجِبًا أَقْرُ	514
تَرَدُّدُ الْفَهْمِ بِمَسِّ الْمَصْحَفِ	515
فَهَلْ أَتَى نَهْيًا وَهَلْ لِلْخَبَرِ	516
إِنْ كَانَ نَهْيًا لَا مَسَّ لِلْمَصْحَفِ	517
أَوْ كَانَ إِنْخَبَارًا لِأَمْلَاكِ حَصَلْ	518
طَهَّرَ لِمَسِّ مُصْحَفٍ مُؤَكَّدُ	
وَحُكْمُهُ فِي ذَاكَ لَيْسَ مُعْتَبَرُ	
وَشَرْطُهُ طَهَرُ لِدَاكِ فَاعْرِفْ	
وَرُودُهُ فِي مُحْكَمِ الْمُدَّكَّرِ	
عَلَيْهِ وَاجِبٌ لِدَاكِ فَاعْرِفْ	
فَالطَّهَرُ لَيْسَ وَاجِبًا كَمَا نُقِلَ	

## المسألة الثانية:

اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب

وَمِنْ جَنَابَةِ ثَلَاثٍ يُخْتَلَفُ	519
وَضُوءُهُ يُنْدَبُ لِلْهُدَاةِ	520
عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ رَوَى نَصًّا عُمَرُ	521
قَدْ حَمَلَ الْجُمُهورُ ذَا لِلْنَّدَبِ	522
فِي النَّوْمِ وَالْجَمَاعِ أَكْلٍ قَدْ وُصِفَ	
وَجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ سَيَاتِي	
أَنْ يُسْبَغَ الْوُضُوءُ إِذَا نَوْمٌ حَضَرَ	
لِلظَّاهِرِيِّ الْفَرَضُ أَتَى فِي الْكُتُبِ	

- 523 أَتَى مِنَ الْخَلَاءِ مَاحِيَ الرَّيْبِ لَمْ يَتَوَضَّأْ لِلطَّعَامِ فَاجْتَبَ
- 524 ثُمَّ حَدِيثُ عَائِشَةَ لِلنُّوْمِ إِذْ جُنِبَ يَأْوِي بِدُونِ لَوْمِ

### المسألة الثالثة:

#### اختلافهم في الطواف

- 525 وَالطُّهْرُ شَرْطٌ لِلطَّوْافِ وَاجِبٌ لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمٌ صَائِبٌ
- 526 أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْأَسْلَافِ فَلَمْ يَقُلْ بِالطُّهْرِ فِي الطَّوْافِ

### المسألة الرابعة:

#### اختلافهم في قراءة القرآن والذكر

- 527 قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ دُونَ طُهُرٍ تَجُوزُ لِلْجُمْهُورِ دُونَ نُكْرِ
- 528 وَبَعْضُهُمْ لِلطُّهْرِ فِي الْقِرَاءَةِ أَثَبَتْ هَذَا الْحُكْمَ لِلْجَمَاعَةِ
- 529 أَسْبَابُ خُلْفٍ قَالَ مَنْ بَثَرَ الْجَمْلَ أُبَيُّ جَاءَ الْمُجْتَبَى فَمَا قَبْلَ
- 530 رَدِّ السَّلَامِ قَبْلَ أَنْ تَيَمَّمَ وَبَعْدَهُ رَدٌّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ
- 531 مَنْ جُنِبَ نَصُّ الْكِتَابِ يَثْرُكُ قِرَاءَةً وَذَاكَ حُكْمٌ يُسَلِّكُ
- 532 وَذَاكَ قَالَهُ حَدِيثٌ عَنْ عَلِيٍّ رَوَاهُ فَاتَّبَاعُهُ حَقٌّ جَلِي

## كتاب الغسل

- 533 وَمَنْ عَلَى جَنَابَةٍ فَالطُّهْرُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَقُولُ الذُّكْرُ
- 534 أَتَتْ ثَلَاثَةً مِنَ الْأَبْوَابِ نَشْرَحُ حُكْمَهَا بِذَا الْكِتَابِ

### الباب الأول:

#### في معرفة العمل في هذه الطهارة

- 535 يَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ نَصٌّ يُبَيِّنُ حُكْمَهَا لِلْمَسَائِلِ

## المسألة الأولى:

## في الدلك

وَالْغُسْلُ وَصْفُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ	536
عَلَّمَهَا التَّثْلِيثَ وَالتَّرْتِيبَا	537
فِي ذَا الْأَخِيرِ آخِرَ الرَّجُلَيْنِ	538
كَذَاكَ أَمْ سَلَمَةَ نَصًّا رَوَتْ	539
وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ إِمْرَارِ الْيَدِ	540
فَمَالِكٌ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ	541
أَمْ يَكْتَفِي بِأَنْ يُفِيضَ الْمَاءُ	542
وَلَمْعَةً بَقَتْ بِهَا الْبُطْلَانُ	543
إِنْ لَمْ يُصِبْهَا لَمَسُ بَاطِنِ الْيَدِ	544
وَتَرَكْتَ تَذْلِيكَ رَأَاهُ أَقْوَى	545
مَنْ ظَاهِرَ الْأَلْفَاظِ حُكْمًا غَلَبُوا	546
وَالْبَدْءُ بِالْوُضُوئِ رَأَاهُ الشَّافِعِي	547
أَحْكَامُهُ بِذَا الْحَدِيثِ وَاضِحَةٌ	
وَكُلَّمَا يُلَقَّنُ التَّهْذِيبَا	
لَا خَيْرَ الطُّهْرِ بِدُونِ مَيِّنِ	
تَحْتِي ثَلَاثًا وَتُفِيضُ الْمَاءَ ثَبَتَ	
فِي غُسْلِهِ عَلَى جَمِيعِ الْجَسَدِ	
إِمْرَارُ أَيْدٍ فَوْقَ كُلِّ الْجِسْمِ	
بِجِسْمِهِ حُكْمٌ لِبَعْضِ جَاءَ	
وَتُفْسِدُ الْوُضُوءَ ذَاكَ الشَّانُ	
أَبْطَلَ مَالِكٌ وَضُوءَهُ اقْتَدَ	
دَلِيلُ بَعْضِ لَفْظُهُ وَالْفَحْوَى	
قِيَاسُ ذَاكَ عِنْدَهُمْ يُجْتَنَبُ	
شَرْطًا لَطُّهُرٍ كَامِلٍ مُتَّبَعِ	

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في النية

وَأَحْمَدٌ لِنِيَّةٍ فَرَضًا حَكُوا	548
طَهَارَةً بِدُونِهَا إِنْ وَقَعَتْ	549
مَالِكٌ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ رَأَوْا	
وَالثَّوْرُ وَالنُّعْمَانُ قَالُوا أَجْزَأَتْ	

## المسألة الثالثة:

## في المضمضة والاستنشاق

مَضْمُضَةٌ كَذَلِكَ الِاسْتِنْشَاقُ	550
حُكْمُهُمَا مَالِكٌ وَالشَّافِعِي	551
أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا	552
مَيِّمُونَ عَائِشَةَ لِذَا التَّأْوِيلِ	553
بَيْنَ الْوُجُوبِ سُنَّةٌ يُسَاقُ	
فَلَيْسَتَا مِنْ وَاجِبِ الْوُضُوفِ	
وَصَحْبُهُ يَرَوْنَهُ مَطْلُوبَا	
فَسَرَرْنَا لِمُجْمَلِ التَّنْزِيلِ	

554	فِي آيَةِ الطُّهْرِ الَّتِي قَدْ سَلَفَتْ	مَضْمَضَةٌ اسْتِثْنَاءُ حُكْمٍ قَدْ ثَبَتَ
555	مَنْ يَتَّبِعْ ذِي الْأَخْبَارِ كُلِّ مُجْمَعٍ	يَقُولُ بِالنَّدْبِ وَحُكْمٍ يُتَّبَعُ
556	وَالْخُلْفُ فِي تَخْلِيلِ رَأْسٍ قَدْ وَرَدَ	نَفْسُ الْخِلَافِ فِيهِ ذَا الْقَوْلِ اطْرَدَ

### المسألة الرابعة:

#### في الفور والترتيب

557	فِي الْفَوْرِ وَالتَّرْتِيبِ خُلْفٌ وَاضِحٌ	كَذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ نَدْبٌ رَاجِحٌ
558	وَالْغُسْلُ بِالتَّرْتِيبِ فِيهِ أَبْيَنُ	مِنَ الْوُضُوءِ ذَاكَ قَوْلٌ يَحْسُنُ
559	فَاحْشِي ثَلَاثًا فِيهِ تَرْتِيبٌ وَرَدَ	عَنْ خَيْرٍ مِنْ تَشْرِيعِهِ حُكْمًا يُفَدُ

### الباب الثاني:

#### في معرفة نواقض هذه الطهارة

560	إِنْ جُنِبَ قَالَ الْإِلَهُ الطُّهْرُ	فَوَاجِبٌ عَلَيْكُمْ ذَا الْأَمْرِ
561	نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ فَقَهَا يَتَّفِقُ	كُلُّ السَّلَفِ فِي حُكْمِهَا عَلَى نَسَقٍ
562	وَاتَّفَقُوا فِي الْحَيْضِ الْإِحْتِلَامِ	مِنْ مُوجِبَاتِ الْغُسْلِ لِلْأَعْلَامِ
563	مَا شَذَّ عَنْهُمْ غَيْرُ قَوْلِ النَّخَعِي	قَوْلُ النَّسَا فِي الْحُكْمِ غَيْرُ مَرْعِي
564	غُسْلُ الْمَحِيضِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ	تَلْقِيْنُهُ عَائِشَ حُكْمٌ ثَانِ
565	ذَا الْبَابِ خُلْفُهُمْ عَلَيْهِ مُنْهَضُ	مَسْأَلَتَيْنِ لَا سِوَاهُمَا أَقْرُ

### المسألة الأولى:

#### في اختلافهم في الوطء

566	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ الطُّهْرُ	إِذَا التَّقَى الْخِتَانُ أَمْرٌ مُجْبِرٌ
567	عَلَيْهِ كُلُّ مُسْلِمٍ يَمْتَثِلُ	أَحْكَامَ شَرْعِ اللَّهِ عِلْمًا يَقْبَلُ
568	وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ الْإِنْزَالِ	فِي الْغُسْلِ شَرْطٌ عَنْدهُمْ يُقَالُ
569	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ حَدِيثَانِ اخْتَلَفَ	لَفْظَاهُمَا مَعْنَاهُمَا دَهْرًا عَرِفَ

- 570 أَبُو هُرَيْرَةَ وَعُثْمَانُ افْتَرَقَ  
571 إِلْزَاقُهُ الْخَتَّانَ بِالْخَتَّانِ  
572 يُشْتَرِطُ الْإِنْزَالَ وَهُوَ حُكْمُ  
573 إِنْ لَمْ يَرَ الْإِنْزَالَ فَالْجَنَابَةُ  
574 هَذَا الْحَدِيثُ قَالَهُ عُثْمَانُ  
575 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَسَخَ  
576 قَوْلُ أَبِي كَانَ ذَاكَ رُخْصَةً  
577 تَعَارِضُ الرُّوَايَتَيْنِ جَرًّا  
578 تَجَاوُزُ الْخَتَّانِ حَدًّا يُلْزَمُ
- قَوْلَاهُمَا إِذَا جَنَابَةٌ تُسَقُّ  
لِلطُّهْرِ مُلْزَمٌ بِعَكْسِ الثَّانِ  
لِرَأْيِ جُمْهُورٍ يُقَرُّ الْفَهْمُ  
لَيْسَتْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي أَصَابَهُ  
فِي حُكْمِ مَرْفُوعٍ يَرَى الْأَعْيَانَ  
حَدِيثُ عُثْمَانَ وَذَا حُكْمُ رَسَخَ  
قَدْ نَسَخُوا الْحُكْمَ وَأَبْقَوْا نَصَّهُ  
إِلَى خِلَافِ دُونِ رَأْيِ قَرَأَ  
مِنَ التَّلَاقِي لَذَّةٌ لَا تُغْدَمُ

## المسألة الثانية:

## المنى الموجب للغسل

- 579 وَالْغُسْلُ مِنْ مَنْيٍ عَلَيْهِ مُخْتَلَفٌ  
580 فَالْغُسْلُ مَالِكٌ بِلَذَّةٍ يَرَى  
581 فَالشَّافِعِيُّ لِلطُّهْرِ حُكْمًا يُلْزَمُ  
582 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ  
583 هَلْ جُنُبٌ إِسْمٌ لِغَيْرِ الْعَادَةِ  
584 مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَنِيَّ اسْمٌ لِلْجُنُبِ  
585 فَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا مُخْتَلَفٌ  
586 بَعْدَ تَطْهِيرِ مُجَامِعٍ يَرَى  
587 وَقَالَ بَعْضُ لَا يُعِيدُ طَهْرًا
- إِذَا خُرُوجُهُ بِلَذَّةٍ رُدِفَ  
وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ جَرَى  
بِلَذَّةٍ أَوْ غَيْرَهَا فَلْتَعَلَّمُوا  
بَنَوْا مَنَاطَ الْحُكْمِ دُونَ مَبْنِ  
إِطْلَاقُهُ يَجُوزُ دُونَ لَذَّةٍ  
فَالْغُسْلُ دُونَ لَذَّةٍ شَرْعًا وَجِبَ  
خُرُوجِ مَاءِ دُونَ لَذَّةٍ وَصِفَ  
مَنِيًّا يُعِيدُ كُلَّمَا غُسِلَ جَرَى  
فَشَرَطُ غُسْلٍ الْإِلْتِذَاذُ جَهْرًا

## الباب الثالث:

في أحكام هذين الحديثين: أعني: الجنبابة والحيض  
أما أحكام الحدث الذي هو الجنبابة، ففيه ثلاث مسائل:

## المسألة الأولى:

## اختلافهم في دخول المسجد

إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَقْوَالِ	588
مَنْ مَنَعُوا شَرْعاً دُخُولَ الْمَسْجِدِ	589
وَالشَّافِعِي لِعَابِرٍ لَمْ يَمْنَعِ	590
بَعْضُ الْخِلَافِ قِيلَ فِي تَرَدُّدِ	591
لِلظَاهِرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ خُلِفَ حَصْلُ	592
وَمَنْ دُخُولَ مَسْجِدٍ حُكْمًا حَظَرَ	593
وَمَنْعُ مَسْجِدٍ لِحَائِضٍ وَمَنْ	594
مِنْهُ خِلَافُهُمْ عَلَى الْأَمْرَيْنِ	595
اِخْتَلَفُوا حُكْمًا بِذِي الْأَحْوَالِ	
كَمَالِكَ وَحُكْمُهُ بِهِ اقْتَدِ	
دَاوُدُ لِلْجَمِيعِ فَلْتَتَّبِعِي	
فَبَيْنَ حَذْفٍ أَوْ مَجَازِ الْمَسْجِدِ	
بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ حُكْمًا نُقِلَ	
(عَلِي) حَدِيثُهُ بِمَنْعٍ قَدْ أَقْرَ	
عَلَى جَنَابَةِ حَدِيثٍ قَدْ عَلِنَ	
بَدَا مَدَى الْأَيَّامِ لِلتَّبَيِّنِ	

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في مس الجنب للمصحف

وَيَمْنَعُ الْجُمُهورُ مَسَّ الْمُصْحَفِ	596
فَنَهَى غَيْرَ طَاهِرٍ حُكْمَ أَتَى	597
إِنْ جُبًّا أَرَادَ ذَاكَ فَأَعْرِفِ	
وَعَكْسُهُ يَحْتَاجُ قَوْلًا ثَبَتَا	

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في قراءة القرآن للجنب

لَا يَمْنَعُ النَّبِيُّ مِنَ الْقُرْآنِ	598
قَوْلُ عَلِيٍّ فِي جُنُبٍ حُكْمٌ صَدَرَ	599
وَمِثْلُهُ الْحَائِضُ إِلَّا نَزَرَا	600
بِهِ أَفَادَ مَالِكٌ لِلْمُكْتِ	601
إِلَّا جَنَابَةً جَارَتْ فِي الْآنِ	
يُعْزَى لَهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ ظَهَرَ	
مِنَ الْكِتَابِ جَوُزُوا أَنْ تَقْرَأَ	
لِمُدَّةٍ فِي الْحَيْضِ دُونَ نُكْثِ	



## أحكام الدماء الخارجة من الرحم الكلام المحيط بأصولها، ينحصر في ثلاثة أبواب:

### الباب الأول: أنواع الدماء الخارجة من الرحم

- 602 وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الدَّمَاءَ تَخْرُجُ مِنْ رَحِمٍ فِي ثَلَاثِ تَدْرُجٍ  
603 دَمٌ لِحَيْضٍ يَغْتَرِي فِي الصُّحَّةِ وَمُسْتَحَاضَةً تُرَى فِي عِلَّةٍ  
604 دَمُ النَّفَاسِ لِلْجَيْنِ يَصْحَبُ ثَلَاثَةَ مَجَرَى الدَّمَا تَرْتَبُ

### الباب الثاني: في علامات الطهر والحيض

- 605 عَلَامَةُ انْتِقَالِ هَذِهِ الدَّمَا فِي وَقْتِ عَدِّ الْحَيْضِ جَاءَ مُسَلِّمًا

#### المسألة الأولى:

#### اختلافهم في مدة الحيض والطهر

- 606 وَاخْتَلَفُوا فِي حَائِضٍ كَمْ تَجْلِسُ عَنْ الصَّلَاةِ وَالْكِتَابِ تُحْبَسُ  
607 خَمْسٌ مِنَ الْأَيَّامِ زَيْدٌ عَشْرٌ لِمَالِكٍ فِي الْوَقْتِ وَهُوَ حَصْرُ  
608 وَمِثْلُ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدٌ بَعَثَرَةَ حَصْرًا يَرَاهَا تَقْعُدُ  
609 أَقْلُ هَذَا الْوَقْتِ فِيهِ اضْطَرَبُ كُلُّ لَهُ فِي الْحُكْمِ فِيهِ مَذْهَبُ  
610 ثَمَانِيَّةٌ وَعَشْرَةُ الْأَيَّامِ تُزَادُ خَمْسَةً لَدَى الْأَغْلَامِ  
611 حَدُّ زَمَانٍ عَهْدَ طُمُثِ الْحَائِضِ لِمَالِكٍ الْعَالَمِ ثُمَّ الْمَاجِدِ  
612 وَبَعْضُهُمْ سَبْعًا وَعَشْرًا تَرْتَفِعُ أَيَّامُ حَيْضَةٍ لَهَا كَمَا سُمِعَ  
613 بَادِئَةً لِلْحَيْضِ إِنْ زَادَ عَلَى وَقْتِ رَأَوْا لِلْحَيْضِ وَقْتًا مُجْمَلًا  
614 وَحَيْضَةٌ زَادَتْ عَلَى وَقْتِ حُسْبِ تُعَدُّ مُسْتَحَاضَةً كَمَا وَجِبَ  
615 وَتَرْكُهَا الصَّلَاةَ أَسْبُوعَيْنِ ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَهَا فِي الْحَيْنِ

- 616 وَالشَّافِعِي تَعِيدُ كُلَّمَا سَلَفَ  
617 مُعْتَادَةً فِيهَا رَوَايَتَانِ  
618 عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَ الْأَيَّامِ  
619 أَوْ تَعْمَلُ التَّمْيِيزَ أَوْ لِلْعَادَةِ  
620 وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لَا تَسْتَبِيدُ  
مِنَ الصَّلَاةِ فِي زَمَانٍ قَدْ عُرِفَ  
بِنَاوَهَا لِلطُّهْرِ فِي الزَّمَانِ  
لِعَادَةِ تَضَافُ فِي الْأَحْكَامِ  
لِلشَّافِعِي ذَا الْحُكْمِ فِي ذِي الْحَالَةِ  
إِلَّا لِعَادَةٍ وَرَأْيٍ يُفَصِّدُ

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في الحيضة المنقطعة

- 621 وَمَنْ تَحِضَ يَوْمًا وَتَطْهُرَ يَوْمًا  
622 تَرَى مِنَ الدِّمَاءِ لَا يَنْقَطِعُ  
623 وَعِنْدَمَا يَجِيءُ وَقْتُ الْحَيْضِ  
624 رَوَايَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي  
625 مَنْ لَمْ تُعَدَّ وَقْتُاً لَطْهَرَ لَفَقَتْ  
626 دِمَاءُ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ تَجْرُ  
627 لِسَاعَةٍ كَذَلِكَ سَاعَتَيْنِ  
إِنْ لَفَقَتْ أَيَّامَ طَهْرَهَا مَا  
تُصَلُّ يَوْمَ الطُّهْرِ مَا يَقَعُ  
فَمُسْتَحَاضَةٌ بِذَلِكَ الْفَيْضِ  
أَثْنَاءَ فَهَمِهِمْ لِقَوْلِ الشَّافِعِ  
يُجَابُ مَا مَصِيرُ أَيَّامٍ خَلَتْ  
فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ تَسِرُ  
فَالْحُكْمُ كَالْتَلْفِيقِ دُونَ مَيْنِ

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في مدة النفاس

- 628 حَدُّ دَمِ النَّفَاسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا  
629 فَمَالِكٌ لَا حَدًّا لِلْقَلِيلِ  
630 عَشْرُونَ خَمْسَةً مِنَ الْأَيَّامِ  
631 عَشْرٌ وَوَاحِدٌ أَبُو يُوسُفَ عَدَّ  
632 عَشْرُونَ يَوْمًا ذَاكَ رَأْيُ الْبَصْرِ  
633 وَعَدُّهُ الْأَعْلَى بِأَرْبَعِينَ حَدًّا  
634 أَسْبَابُ خُلْفِ قَلِّ قَوْلٍ يُعْتَمَدُ  
بَيْنَ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ يُوصَفُ  
وَالشَّافِعِي قَفَى لَذَا السَّبِيلِ  
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الدَّوَامِ  
أَقَلُّ مَا دَمُ النَّفَاسِ يُعْتَمَدُ  
فَاحْفَظْ لَذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الذِّكْرِ  
عِنْدَ الْكَثِيرِ قَوْلُهُمْ حُكْمًا تَجَدُّ  
عَلَيْهِ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ إِذَا يَرُدُّ

### المسألة الرابعة:

#### اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل

وَاخْتَلَفُوا فِي حَامِلٍ تَرَى الدَّمَ	635
وَالشَّافِعِي قَفَاهُ فِي ذَا الْحُكْمِ	636
وَالْحَكَمُ لِلنَّعْمَانِ مَنَعُ حَيْضَهَا	637
وَحُلْفُهُمْ فِيمَا تَرَاهُ الْحَامِلُ	638
أَوْ دَمٌ حَيْضٌ عِنْدَ ذَاتِ الْقُوَّةِ	639
أَوْ حَمَلَتْ حَمْلًا عَلَى ذَا الْحَمْلِ	640
وَمَرَّةً لَضَعْفِ ذَا الْجَنِينِ	641
وَبَيْنَ حَائِضٍ وَمُسْتَحَاضَةٍ	642
بِهَا اضْطِرَابٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَمَنْ	643
مَالِكٌ يَرَاهُ حَيْضًا فَأَعْلَمَا	
وَهُوَ اجْتِهَادٌ نَابِعٌ عَنْ فَهْمِ	
فَالْحَمْلُ مَانِعٌ لَهُ لَفَيْضَهَا	
إِمَّا اعْتِلَالٌ أَوْ فِسَادٌ حَاصِلٌ	
أَوْ صَغُرَتْ مُضْغَتُهَا فِي الْخَلْقَةِ	
وَجَازَ ذَاكَ عِنْدَ بَعْضِ السُّبُلِ	
وَمَرَّةً لَضَعْفِهَا فِي الْحِينِ	
لِحَامِلٍ فِي الْحُكْمِ مُسْتَفَاضَةٌ	
قَفَا لِمَالِكٍ فِي حُكْمٍ مُتَزِنٍ	

### المسألة الخامسة:

#### اختلافهم في الصفرة والكدرة هل هي حيض؟

وَصُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ لِلشَّافِعِي	644
مَنْ قَبْلَ حَيْضَةٍ أَوْ بَعْدَهَا تَبَتْ	645
دَاوُدُ قَالَ إِثْرَ حَيْضٍ تُعْتَبَرُ	646
كَذَا أَبُو يُوسُفَ حُكْمُهُ تَبَعَ	647
بَيْنَ رَوَايَتَيْنِ فِي ذَا الْحُكْمِ	648
أُمُّ عَطِيَّةٍ لَهَا فَلَا نَعْدُ	649
وَعَائِشَةُ تَقُولُ إِنْ سَأَلْتَهَا	650
مُرْجَحٌ حَدِيثُ عَائِشَةَ يَرَى	651
أُمُّ عَطِيَّةٍ ذَاكَ بَعْدَ الطَّهْرِ	652
وَجَمْعُهُمْ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اعْتُمِدَ	653
عَائِشَةُ تَرَاهُ حَيْضًا مُسْتَقِلَّ	654
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَعْتَبِرَ لِلْحَيْضَةِ	655
لِقَوْلِ طَهٍ دَمٌ حَيْضٌ أَسْوَدُ	656
وَمَالِكٌ تُعَدُّ حَيْضَةً فَعِي	
تُعَدُّ حَيْضَةً إِذَا لَهَا أَتَتْ	
وَقَبْلَهُ لَيْسَ لَهَا حُكْمٌ يَقْرَ	
دَاوُدُ فِي أَحْكَامِهَا إِذَا تَقَعَ	
تَضَارَبَ بَدَا لِأَهْلِ الْفَهْمِ	
لِلْكُدْرَةِ وَصُفْرَةِ حُكْمًا يُحَدُّ	
حَتَّى تَرَاهُ نَاصِعًا قَالَتْ لَهَا	
بِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ حَيْضًا جَرَى	
فَلَيْسَ حَيْضًا عِنْدَ سَبْرِ الذَّكَرِ	
مَنْ قَبْلَ إِطْهَارٍ وَبَعْدَهُ تَجَدُّ	
أُمُّ عَطِيَّةٍ بَعْدَ طَهْرِهَا هُمْلٌ	
إِذَا تَرَى لِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ	
رَوَى أَبُو دَاوُدَ مَتْنًا يُسْنَدُ	

### المسألة السادسة:

#### اختلافهم في علامة الطهر

657	بَقَصَّة جُفُوفٍ حَيْضٌ تَطْهَرُ	رَغِيًّا لِحَالٍ حَائِضٌ ذَا الْأَثَرِ
658	فَخَرَقَةُ إِذَا بَهَا حَيْضٌ وَضَعُ	فَابْنُ حَبِيبٍ قَالَ كَلُّ ذَا يَصْخُ
659	فَمَنْ يُرَاعِي عَادَةَ لَذَا قَبْلَ	وَالْبَعْضُ بَانْقِضًا دَمٌ طُهِرًا جَعَلَ
660	لَصَحْبٍ مَالِكٍ عَزِي هَذَا الْخَبْرُ	وَلَمْ يَرِدْ لِغَيْرِهِمْ هُنَا أَثَرُ

### المسألة السابعة:

#### اختلافهم في المستحاضة

661	بَيْنَ اسْتِحَاضَةٍ وَحَيْضَةٍ وَجَدَ	نَصَّانَ مَرْفُوعَانَ فِي عِلْمِ السَّنَدِ
662	بَنَتْ حُمَيْشَ بِالْجُلُوسِ قَدْرًا	أَيَّامَ حَيْضٍ وَتَصَلِّيَ جَهْرًا
663	مَنْ بَعْدَ غُسْلِ قَبْلِ طَهْرٍ يَتَقَطَّعُ	وَمُدَّةً فِيهَا الصَّلَاةُ تَمْتَنَعُ
664	وَفِي حَدِيثِهَا لِلْوَنِ فَرَقًا	لِمُسْتَحَاضَةٍ وَحَيْضٍ يُتَّقَى
665	فَمَالِكٌ لِمُدَّةٍ فَقَطْ شَرْطُ	حَدِيثُهُ لِحَائِضٍ حُكْمًا فَقَطْ
666	خَالَفَهُ بَعْضٌ لَدَى ابْنِ رُشْدٍ	فِي تَرْكِ مُسْتَحَاضَةٍ لِلْحَدِّ
667	جَمَعَ الْحَدِيثَيْنِ يَرَاهُ مَنْ حَمَلَ	عَدَّ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا فِي الْمَلَلِ
668	مَنْ عَرَفَتْ أَيَّامَهَا فِي الشَّهْرِ	حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَيْهَا يَسْرِي
669	وَالثَّانِ فِي الَّتِي عَلَيْهَا أَمْرُهَا	مُخْتَلِطٌ فَالْوَنُ ذَاكَ قَدَرُهَا
670	مَنْ لَمْ تُمَيِّزْ حَيْضَةً أَوْ غَيْرَهَا	فَسِتَّةُ الْأَيَّامِ ذَا انْتِظَارُهَا
671	حَدِيثُ حَمْنَةَ لَهَا قَالَ النَّبِيُّ	تَحْيِضِي سَبْعًا صَلَاةَ جَنَّبِي

### الباب الثالث:

#### معرفة أحكام الحيض والاستحاضة

672	وَتُمْنَعُ الْحَائِضُ مِنْ أَرْبَعَةٍ	صَوْمِ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ لَذَّةٍ
673	فَهُوَ أَذَى قَالَ الْإِلَهُ يُعْتَزَلُ	فِيهِ النِّسَاءُ مِنْ فُرُوجٍ قَدْ نَزَلَ
674	وَعَائِشَةُ قَالَتْ أَمَرْنَا بِالْقَضَا	لِلصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ لَيْسَ فَرَضًا

## المسألة الأولى:

### اختلافهم في مباشرة الحائض

وَالْخُلْفُ فِي تَصَارُبِ الْأَثَارِ	675
فَأُمُّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ مُطَرَّدٌ	676
وَتِلْكَ قَوْلُ حَلِّ مَا يُرَامُ	677
ثُمَّ اكْشَفِي عَنْ فَخْذٍ وَيَسْتَبْدُ	678
تَرَى احْتِمَالَ آيَةِ الْحَيْضِ وَرَدُّ	679
أَفْرَادٍ مَشْمُولٍ لِلْفِظِ اشْتِبَاهِ	680
فَمَنْ عَلَى الْعُمُومِ حَمَلَهُ قَصْدُ	681
مُخَصَّصاً مُنْزَلاً بِالسُّنَّةِ	682
وَأَنْ عُمُوماً يَقْصُدُ الْخُصُوصَا	683
وَمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ لِلْأَثَارِ	684
فَالْمَنْعُ فِي كَرَاهَةِ قَدْ يَنْحَصِرُ	685
وَرَجَحُوا تَأْوِيلَهُمْ بِقَوْلِهَا	686
رَأْسِ الْأَمِينِ قَاسِمٍ مَنْ صَلَّى	687
وَجَاءَ فَالْمُؤْمِنُ لَيْسَ يَنْجُسُ	688
فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ ذَا الْحُكْمَا	689

فِي نَوْعِ إِخْبَارٍ عَنِ الْمُخْتَارِ  
عَنْهُمْ ثُبُوباً شَدِيدَةً وَتَلْتَحَدُ  
وَبَعْضُهُمْ مَعْصِيَةً إِجْرَامُ  
أَفْضَلُ مَنْ أَتَى بِحُكْمٍ يُعْتَمَدُ  
بَيْنَ عُمُومٍ لَمْ يُخَصَّصْ فِي أَحَدٍ  
وَهَلْ عُمُومٌ لِلْخُصُوصِ فَاَنْتَبِهْ  
يَسْتَشِي مَا فَوْقَ الْإِزَارِ إِنْ وَجَدَ  
جَعَلَتْ أَحْكَاماً لَهَا لِي جُنَّةُ  
بِآيَةِ الْأَدَى نَفَى النُّصُوصَا  
لِسُنَّةٍ وَآيَةِ الْإِطْهَارِ  
فِي آيَةِ فَهْمِ الْجَوَازِ يَسْتَقَرُّ  
لَيْسَ بِرَاحَتِكَ فِي تَرْجِيلِهَا  
عَلَيْهِ خَالِقُ الْعِبَادِ جَلَّى  
دُونَ مُخَصَّصٍ لِفَرْدٍ يَنْجُسُ  
كُلُّ بَنَى عَلَى مُرَادٍ فَهَمَا

## المسألة الثانية:

### اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال

لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ بِوُطْئِهَا	690
أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا طَهَرَ وَقَعَ	691
الْأَوْزَاعِي إِنْ تَغَسَّلَ بِمَاءٍ فَرَجَّهَا	692
هَلِ الْمُرَادُ الطُّهْرُ مِنْ دَمَاءٍ	693
مُضْطَلَحُ التَّفْعِيلِ لِلْجَمْعِ هَوْرُ	694
لَفْظُ تَطْهَرْنَ لِمَعْنِيَيْنِ	695
هَلِ طَهَرُ مَاءٍ أَوْ لَطْهَرٍ مِنْ دَمٍ	696

قَبْلَ اغْتِسَالِ الْحَيْضِ بَعْدَ طَهْرِهَا  
لَاكْثَرَ الْعَهْدِ الَّذِي حَيْضٌ مَنْعُ  
يُجِيزُ شَرْعاً قَوْلُهُ جَمَاعَهَا  
أَمْ هُوَ طَهْرُ فَرْجِهَا بِالْمَاءِ  
يَعْنِي لِدَاتِ الشَّخْصِ فِي الْأُمُورِ  
يَحْتِمِلَانِ أَيُّ حُكْمٍ ذَيْنِ  
بِوَقْفِ حَيْضَةٍ لِذَلِكَ فَافْهَمِ

- 697 فَمَنْ عَلَى طَهْرٍ لِمَاءٍ قَدْ حَمَلَ حَذَفُ كَلَامٍ فِي الْمَجَازِ قَدْ حَصَلَ  
698 وَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ بِأَنْ تَكُونَ مِنْ دِمَاءٍ طَاهِرَةٍ

### المسألة الثالثة:

#### اختلافهم في كفارة إتيان الحائض

- 699 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَتُهُ دِينَارٌ يُعْطَى أَلْزَمَتْهُ زَلَّتُهُ  
700 وَأَحْمَدُ بِنَصْفِ دِينَارٍ يُحْدِ وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَتَّكِدُ  
701 لِلنَّصْفِ إِنْ آخَرَ خِيَضَ جَامِعًا وَكُلُّهُ إِنْ كَانَ بَدْءًا ضَاجِعًا  
702 فَبَيْنَ وَاحِدٍ وَنِصْفٍ وَاحِدٍ وَبَيْنَ بَدْءٍ وَانْتِهَاءٍ فِي الْمُسْنَدِ  
703 وَلَا بَيْنَ عَبَّاسٍ رَوَوْا لِمَا وَرَدَ أَهْلُ الْحَدِيثِ ضَعُفُوا هَذَا السَّنَدَ

### المسألة الرابعة:

#### اختلافهم في وضوء المستحاضة

- 704 وَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا الطُّهْرُ لِمَرَّةٍ وَاحِدَةً ذَا الْحَصْرِ  
705 عِنْدَ انْقِضَاءِ خِيَضَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ مِنَ الَّتِي قَدَّمَتْهَا لِلْفَائِدَةِ  
706 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ أَوْجَبَا طَهْرًا لِفَرْضِهَا وَذَا مُحَبَّبًا  
707 لِمَالِكٍ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ إِلَيْهِ فِي ذَا الشَّأْنِ مَنُوسَبَيْنِ  
708 قَوْمٌ فَطَهَرُوا لِلصَّلَاةِ وَاجِبُ وَجَمَعَ الْإِشْتِرَاكُ فِيهِ رَاغِبُ  
709 قَوْمٌ لِيَوْمٍ وَلِلَّيْلَةِ قَضَوْا وَضُوءَهَا لِمَرَّةٍ كَمَا حَكُّوا  
710 أَرْبَعَةَ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْحُكْمِ قَدْ تَمَّ حِفْظُهَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ  
711 لَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُ طَهْرٍ وَاحِدٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ بِالْمُفْرَدِ  
712 ثَلَاثَةَ الْأَطْهَارِ قَوْلٌ قَدْ وَرَدَ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ وَلَا تَزْدُ  
713 قَوْلٌ يَرَى فِي الْيَوْمِ طَهْرًا وَاحِدًا لِأَبْدٍ أَنْ تَلْقَى بِذَلِكَ فَائِدًا  
714 وَذَا خِلَافٌ فِي ظَوَاهِرِ الْأَثَرِ حَوْلَ الْأَحَادِيثِ لِهَادِي ذَا الْبَشْرِ  
715 قَدْ أَسْنَدُوا مِنْ هَذِهِ الْأَنْبَارِ أَرْبَعَةَ عَنْ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ  
716 بَنَتْ أَبِي حُبَيْشٍ طَهْرًا تَسْأَلُ عَنْ طَهْرِ مُسْتَحَاضَةٍ إِذْ تَغْسِلُ  
717 دِمَاءًا وَبِالْوُضُوءِ غَسَلَهُ قُرْنٌ أَجَابَهَا مُحَمَّدٌ أَفْضَلُ مَنْ  
718 قَدْ بَيَّنَّ الشَّرِيعَ وَالْأَحْكَامَا وَقَصَلَ الْمُجْمَلَ وَالْإِنْهَامَا

719	بَلْ فَأَغْسِلِي لِأَنَّ ذَا عِرْقِ النِّسَاءِ	وَلَيْسَ حَيْضَةٌ تَصَاحِبُ النِّسَاءَ
720	لِكُلِّ فَرْضٍ جَدِّدِي تَطَهُّرًا	إِنْ أَذْبَرْتَ مُدَّةَ حَيْضٍ إِنْ جَرَى
721	ذَا الشُّطْرُ لَمْ يَرَدْ لَدَى الْبُخَارِي	لَكِنْ مُصَحِّحٌ مَدَى الْأَذْهَارِ
722	مَعْنَاهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَرَدَ	عَنْ عَائِشَةَ وَذَاكَ مِنْ أَقْوَى السِّنْدِ
723	وَتَالَتْ بِنْتُ عَمَيْسٍ تَسْأَلُ	عَنْ دَمٍ مُسْتَحَاضَةٍ يَسْتَرْسِلُ
724	مَنْ بَعْدَ قَدَرِ الْحَيْضِ وَهُوَ يُعْرِفُ	لَدَى النِّسَاءِ فِي النُّصُوصِ يُوصَفُ
725	مُشْتَرَكَاتُ الْوَقْتِ طَهْرٌ وَاحِدُ	بَيْنَهُمَا وَذَا الْحَدِيثُ شَاهِدُ
726	حَدِيثُ حَمْنَةَ لَهَا قَدْ خَيَّرَا	فِي غُسْلِهَا وَقَتِ انْقِضَائِهَا تَرَى
727	بِأَنَّهُ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْقَطِعُ	وَذَا يَطْهَرُ وَاحِدٌ وَلَا تَدْعُ
728	صَلَاتُهَا أَوْ ثَلَاثَ تَغْتَسِلُ	فِي الْيَوْمِ مِثْلَ سَابِقٍ وَقَدْ حَصَلَ
729	خُلْفٌ لِفَهْمِهِمْ حَدِيثًا تَخْتَلِفُ	أَحْكَامُهُمْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي عُرِفَ
730	لَا زَبْعَ مِنَ الْمَذَاهِبِ افْتَرَقَ	أَحْكَامُ فَهْمِهِ فِي الَّذِي عَنْهُمْ سَبَقَ
731	لِلنَّسَخِ وَالْتِزَاجِ وَالْبِنَاءِ	مَذَاهِبُ اخْتِلَافِهِمْ لِلرَّاءِ
732	مَذْهَبُ جَمْعٍ لِلْحَدِيثَيْنِ اعْتَقَدَ	تَعَارُضٍ فِي ظَاهِرِ حُكْمٍ تَجَدَّدَ
733	أَمَّا الْبِنَاتُ كَأَمَّا لَيْلَى وَضَحَ	يُذْمَجُ لِلْمَعَانِي فِي حُكْمٍ أَصَحَّ
734	وَمَنْ إِلَى نَسَخٍ يُرَى فَعَلًا جَنَحَ	بِنْتُ سَهْلٍ ذِي حَدِيثِهَا رَجَحَ
735	كَانَ النَّبِيُّ بِأَمْرِهَا بِالْغُسْلِ	كُلَّ صَلَاةٍ فِي صَحِيحِ النُّقْلِ
736	إِنْ يَسْتَمِرُّ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْهَمِرُ	تَغْسِلُهُ ثَلَاثَةً إِذْ تَطْهَرُ

### المسألة الخامسة:

#### اختلافهم في وطء المستحاضة

737	وَوَطْءُ مُسْتَحَاضَةٍ فَتَخْتَلِفُ	عَلَيْهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ وَذَا عُرِفَ
738	يَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ جَوَازَ وَطْئِهَا	وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلَ شَرْطِهَا
739	عَنْ عَائِشَةَ وَالنَّخَعِيِّ جَاءَ الْفَهْمُ	لَيْسَ يَجُوزُ وَطْؤُهَا ذَا الْحُكْمِ
740	وَالْبَعْضُ قَدْ رَأَاهُ فِي الْحَرَامِ	أَحْمَدُ مِثْلُ ذَاكَ فِي الْأَقْوَامِ
741	فَهَلْ إِبَاحَةٌ وَطْهَرٌ قَدْ قَصِدَ	وَهَلْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ تَعَدَّ
742	إِنْ كَانَ حُكْمٌ فِي مَكَانِ الطُّهْرِ	فَالْوَطْءُ جَائِزٌ بِحُكْمِ السُّبْرِ
743	وَإِنْ تَكُنْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ	فَمَنْعُ وَطْئٍ بِصَحِيحِ الْحُجَّةِ

## كتاب التيمم

وَسَبْعَةُ الْأَبْوَابِ فِي التَّيْمُمِ تَشْرُحُ ذَا الْكِتَابِ لِلْمَيِّمِ

744

### الباب الأول :

#### معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها

وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الثَّرَابَ تَخْلُفُ	745
وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لَطَهْرٍ أَصْغَرِ	746
فَلَا بَيْنَ مَسْغُودٍ يَقُولُ وَعُمَرُ	747
عَلَيَّ ثُمَّ جَمْعُ كُلِّ الصَّحْبِ	748
وَخُلْفَهُمْ أُنْبَاءُهُ تَأْوِيلُ	749
ضَمِيرُهُ فِي النَّحْوِ عَائِدٌ إِلَى	750
تَحْدِيدُ مَعْنَى لَفْظَةِ الْمُلَامَسَةِ	751
مَنْ لَفْظُ لَمَسٍ خَصَّهُ بِلَمَسٍ كَفَ	752
عَنْهُ إِذَا حَقِيقَةً تُسْتَعْمَلُ	753
وَفِي اضْطِرَابٍ خَبَرَ الْأَثَارِ	754
قَالَ الْمُؤَسَّسُ الْإِدَارِيُّ عُمَرُ	755
لَيْسَ بَدِيلًا عَنْ تَطَهُّرٍ يَعْنِي	756
فِي حَالَةٍ لَا تُجْزَى الصَّلَاةُ	757
قَالَ لَهُ عَمَارٌ قَدْ كُنَّا مَعَا	758
بَيْنَ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ	759
وَحُكْمُهَا جُنْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ	760
فَابْنُ حَصْنٍ لِلصَّلَاةِ يَشْرُكُ	761
حَتَّى دَعَا الرَّسُولُ لِلصَّعِيدِ	762
لَطَهْرُ مَاءٍ بِشُرُوطٍ تُعْرَفُ	
وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لَطَهْرٍ أَكْبَرَ	
تُحْصَرُ فِي صُغْرَى طَهَارَةٍ تُقَرُّ	
تُطَهَّرُ الْكِبْرَى وَذَا فِي الْكُتُبِ	
لَفْظُ التَّيْمُمِ وَذَا السَّبِيلُ	
صُغْرَى وَقِيلَ بَلْ مَعًا مَعْنَى جَلَا	
فِيهِ اخْتِلَافٌ ظَاهِرُ الْمُلَابَسَةِ	
فَبِالْحَاجِزِ حُكْمُهُ وَذَا يُكْفَى	
وَفِي الْبَيَانِ حُكْمُهُ لَا يُجْهَلُ	
مَا حَالَ دُونَ الْقَطْعِ فِي الْإِخْبَارِ	
مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً تَيْمُمًا يَذَرُ	
جَسْمًا لِمَنْ جَنَابَةٌ بِهَا أَلَمْ	
مَعَهَا وَذَا حُكْمٌ لَهُ عَلَاتُ	
بِالتَّرْبِ صَلَّيْتُ فَكَانَ أَنْفَعَا	
تَحْرِيرُ حُكْمِهَا بِلَا اشْتِبَاهِ	
مَنْ قَوْلُ عَمَارِ بَنِي لِلْحُكْمِ	
إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَذَاكَ مَسْلُوكُ	
وَأَنَّهُ يَكْفِيهِ بِالتَّحْدِيدِ	



## الباب الثاني :

## معرفة من تجوز له هذه الطهارة

تَجَوَّزُ رُخْصَةً بِدُونِ مَيِّنٍ	وَأَجْمَعُوا بِأَنَّهَا لِاثْنَيْنِ	763
لَلْمَا تَيَمَّمَا وَفَرَضَ قَدْ سَلِمَ	فَلِلْمَرِيضِ أَوْ مُسَافِرٍ عَدَمٌ	764
لِلطَّهْرِ بِالشُّرَابِ حُكْمًا فَرَضًا	وَحَاضِرٍ يَغْدُمُ مَاءً عَوَضًا	765
فَلْيَتَيَمَّمْ ذَاكَ ضُرُّهُ أَخْفَ	وَحَاضِرٍ يَفْقَدُ مَاءً أَوْ يَخْفَ	766
مَنْ الْوُضُوءَ مَاءَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ	ثُمَّ مُسَافِرٍ صَحِيحٍ قَدْ مَنَعَ	767
يُضْنِيهِ أَوْ هَلَكَا بِمَاءٍ مُفْتَرَضٍ	كَذَا صَحِيحٍ قَدْ يَخَافُ لِلْمَرَضِ	768
وَسَاكَتْ عَنْ هَذِهِ الْإِفَادَةُ	وِبَعْضُهُمْ قَدْ أَوْجَبَ الْإِعَادَةَ	769
قَدْ جَرَّ خِلَافُهُمْ إِلَى أَرْبَعَةِ	أَسْبَابٍ خَلَفَهُمْ لِفَهْمِ الْآيَةِ	770
حُكْمِ مُسَافِرٍ وَكَيْفَ تُثْقَلُ	فَاخْتَلَفَ فِي الْأَمْرَاضِ كَيْفَ تَشْمَلُ	771
مَنْ الْوُضُوءَ حِينَ دَاءٍ قَدْ عَرَضَ	وُجُودَ مَاءٍ ثُمَّ خَشْيَةَ الْمَرَضِ	772
يُجَوِّزُ الشُّرَابَ لِلْمَرِيضِ	فَمَنْ بَحَذَفَ قَالَ بِالتَّحْضِيضِ	773
يَمْنَعُ مَرَضِي مَنْ تَيَمَّمُ وَفِي	وَمَنْ رَأَى فِيهَا الْغَيْرَ الْحَذَفَ	774
لِلْمُحَدِّثِينَ كُلَّهُم يَغْتَمِدُ	خِلَافَهُمْ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدُ	775
لِمَنْ الشُّرَابَ لِلْمَرِيضِ يَمْتَثِلُ	فَمَنْ رَأَاهُ لِلْجَمِيعِ يَحْتَمِلُ	776
أَعْدَاءَهُ تُقَاسُ ذِي الْأَوْصَافِ	مَنْ خَافَ بَرْدَ الْمَاءِ أَوْ يَخَافُ	777

## الباب الثالث :

## معرفة شروط جواز هذه الطهارة

قُسِمَ هَذَا الْبَابُ حُكْمُ السَّائِلِ	إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ	778
---	-----------------------------------	-----

## المسألة الأولى :

## في النية

وَاجِبَةٌ فِي الْحَنَمِ لِلْأُمُورِ	فَنِيَّةٌ فِيهِ لَدَى الْجُمْهُورِ	779
مُحْتَمٌّ لِنِيَّةٍ قَسْرًا خُذًا	فَلَا تُرَى مَقُولَةُ الْمَعْنَى وَذَا	780
لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لَهُمَا يَأْوَعِ	شَذُفَرُكَ كَذَلِكَ الْأَوْزَاعِي	781

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في طلب الماء

لَا بُدَّ أَنْ تَطْلُبَ لِلْمَاءِ إِنْ تُرَدُّ	782
وَالشَّافِعِيُّ قَالَ بِهَذَا الْحُكْمِ	783
فَعَدَمُ مَاءٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحَقُّقًا	784
فَذَلِكَ عَادِمٌ لِمَاءِ الطُّهْرِ	785
وَصَاحِبُ الظَّنِّ فَلَيْسَ عَادِمًا	786
لِمَالِكَ تَيْمُّمًا حُكْمًا يُفَدُّ	
وَحَالَفَ النُّعْمَانُ فِي ذَا الْفَهْمِ	
مَنْ طَلَبَ أَوْ غَيْرَهُ قَدْ سَبَقَا	
مِمَّا يُقَوِّي رَغْبَةً فِي الْأَمْرِ	
مَاءً وَذَا كُلِّ يَرَى مُسَلِّمًا	

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في دخول الوقت

فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي شَرَطُ يَجِبُ	787
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الظَّاهِرِي	788
مَا اشْتَرَطُوا دُخُولَ وَقْتِ يُرْتَقَبُ	789
إِنْ فُقِدَ الْمَاعِدُ عِنْدَكُمْ تَيْمُّمُوا	790
إِنْ كَانَ شَرَطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ	791
مُكَمَّلًا أَذَاءَ فَرَضِ حَتْمٍ	792
أَنْ دُخُولَ الْوَقْتِ شَرَطُ صِحَّةِ	793
وَعَيْرُهُمْ لَمْ يُلَفَ عِنْدَهُ حُسْبُ	
وَلَابَنُ شُعْبَانَ عَلَى الْمَسَاطِرِ	
كَانَ بَعِيدًا أَوْ قَرِيبًا يُخْتَسَبُ	
فَالطُّهْرُ بَالًا أَوْ صَعِيدٌ يَلْزَمُ	
دُخُولَ وَقْتِهَا فَطُهُرَّ يَأْتِي	
لِلْمُسْلِمِينَ كَمْ يُبَيِّنُ الْعِلْمُ	
وَالطُّهْرُ مِثْلُهُ لِتِلْكَ الْعَزْمَةِ	

## الباب الرابع:

## في صفة هذه الطهارة

## المسألة الأولى:

## اختلافهم في حد مسح اليدين

وَحَدُّ مَسْحِ الْأَيْدِي فِي التَّيْمُمِ	794
إِلَى مَرَافِقِ لِبَعْضِ حُدِّهِ	795
مَشْهُورٌ مَالِكٌ وَفِقَهُ الْمَضَرُّ	796
بَعْضٌ يَرَى لِلْفَرَضِ حَدَّ الْكَفِّ	797
فِيهِ اخْتِلَافٌ مُسْتَفِيضٌ فَافْهَمِ	
كَمِثْلِ حَدِّ اللَّوْضُوءِ قَضَاهُ	
قَالُوا بِذَلِكَ الْقَدْرُ عِنْدَ الْحَضَرِ	
قَوْلُ الْحَدِيثِ حِينَ صَحَّ يَكْفِي	

وَذَاكَ حُكْمٌ فِي الْأُصُولِ قَدْ نَفَعُ	798	وَالظَّاهِرِيُّ قَوْلُهُمْ لَهُمْ تَبَعُ
وَبَعْضُهُمْ قَدْ يَشْمَلُ الْمَنَاقِبَا	799	بَعْضٌ إِلَى كَفِّ يَرَاهُ وَاجِبَا
لَمْ يُرَوْ عَنْ سِوَاهُ طُولُ الدَّهْرِ	800	وَذَاكَ قَوْلٌ خَارِجٌ لِلزُّهْرِي
عَلَيْهِ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ فَأَعْلَمَهُ	801	تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ
فِي الرَّسْخِ أَوْ فِي الزَّنْدِ أَوْ فِي الْعَصْدِ	802	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ فِي لَفْظِ الْيَدِ
مَدْعَاةٌ دَرَسَ الْبَعْضُ ضَمَنَ الْبَعْضِ	803	تَضَارُبُ الْأَثَارِ فِي ذَا الْفَرَضِ
مَنْحُ جَبِينٍ وَأَضْعَا كَفَيْكََا	804	حَدِيثُ عَمَّارٍ أَتَى كَيْفِيكََا
وَلَا بُنَّ عَبَّاسٍ فَضْرَبَتَانِ	805	وَعَنْهُ مَنْحُ زَيْدٍ مَرْفَقَانِ
حَقِيقَةٌ فِي كَفِّهَا لَا تُجْهَلُ	806	فَالْيَدُ لِلْجُمْهُورِ إِسْمٌ مُجْمَلُ
إِنْ صَحَّ ذَا الْحَدِيثِ دُونَ مَيْنِ	807	لِذَاكَ فَالْفَرَضُ عَلَى الْكَفَيْنِ
لِنَكْبِ مَنْحٍ يُفِيدُ الْقَارِي	808	وَبَعْضُ مَا رَوَاهُ عَنْ عَمَّارٍ

### المسألة الثانية:

#### اختلافهم من عدد ضربات التيمم

مَنْ وَاحِدَةً خُلِفَ إِلَى اثْنَيْنِ	809	فِي ضَرْبَاتِ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ
مَقَالَةُ الْجُمْهُورِ فِي ذَا الْمَقْصِدِ	810	لِلْوُجْهِ ضَرْبَةٌ وَضَرْبَةُ الْيَدِ
حُرَّاسَ شَرْعَةِ الْأَلِهِ إِنْ تَعَدَّ	811	أَعْنِي بِهِمْ ثَلَاثَةٌ فَقَهَا تَجَدَّ
لِلشَّافِعِيِّ فَقَهَّهُمْ كَوْنًا يُفِيدُ	812	فَمَالِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَزَدَ
فِي آيَةِ الْمَسْحِ مِنَ الْمِفْصَلِ	813	خِلَافَهُمْ أَسْبَابُهُ فِي مُجْمَلِ
وَبُعْدُ قِيَاسِ الْوُضُوءِ فَأَعْلَمَ	814	تَضَارُبُ الْحَدِيثِ فِي التَّيْمَمِ

### المسألة الثالثة:

#### اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم

فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ بِلَا امْتِرَاءِ	815	إِيصَالِ تَرْبِهَا إِلَى الْأَعْضَاءِ
أَبِي حَنِيفَةَ بِذِي الْمَدَارِكِ	816	فَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ لِمَالِكٍ
لَمْ يَرِيَاهُ وَاجِبًا لِلرَّاءِ	817	فَالْمَسْحُ بِالتُّرَابِ لِلْأَعْضَاءِ
فَبَيْنَ تَمْيِيزٍ وَتَبْعِيضٍ غَدَا	818	فِي حَرْفٍ «مِنْ» أَضَلَّ خِلَافَهُمْ بَدَا

إِصْأَلُهُ لِحَيْمِهِ صَوَابٌ	819
لِكُلِّ عَضْوٍ نَقْلُهَا لَا يَرْغَبُ	820
فِي ذَاكَ تَرْكُ الْمَسْحِ لِلْمُخَالِطِ	821

### الباب الخامس:

### فيما تصنع به هذه الطهارة

وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهَا بِمَا	822
اِخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ تَرْبِ طَاهِرٍ	823
خَلْفَ يَمْسُ جَوْهَرِ الْأَحْكَامِ	824
فَالشَّافِعِيُّ يَتْرَبُ أَرْضَ خَالِصٍ	825
فَمَالِكَ وَصَحْبُهُ أَجَازُوا	826
فَبِالْحَصَى وَالرَّمْلِ وَالتُّرَابِ	827
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْحَجَرِ	828
كَذَاكَ زَلِيحٌ وَزَرْنِيخٌ يُعَدُّ	829
وَقَالَ جُمْهُورٌ عَلَى وَجْهِ الشَّرَى	830
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الصَّعِيدِ	831
مَّا حَدَا بِمَالِكَ وَصَحْبِهِ	832
وَفِي حَدِيثٍ جُعِلَتْ لِي مَسْجِدًا	833
بِهِ لِفَهْمٍ نَصْرٌ هَذَا الْحُكْمِ	834
لِلْفُقَهَاءِ خُلْفُهُمْ فِي الْفَهْمِ	835
فَمَنْ لِمُطْلَقٍ عَلَى الْمُقَيَّدِ	836
فَقَوْلُ سَيِّدِ الْأَنْامِ جُعِلَتْ	837
مَنْ جَعَلَ الصَّعِيدَ لِلتُّرَابِ	838
وَمَا مِنَ التُّرَابِ يُلْفَى قَدْ خَرَجَ	839
عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ طَاهِرًا كَمَا	
مِثْلَ حَجَارَةٍ وَذَا لِلنَّاطِرِ	
وَالْبَحْثُ فِيهِ وَاجِبُ الْأَعْلَامِ	
وَحُكْمُهُ يُثِيرُ لِلتُّرْبِ بَصِ	
مَا صَعِدَ التُّرَابَ إِذْ يُحَازُ	
طَهَرَ لَدَى تَوْقُرِ الْأَسْبَابِ	
وَالْجَصُّ ثُمَّ نُورَةٌ فَاعْتَبِرْ	
وَأَحْمَدٌ غُبَارُ ثَوْبٍ إِنْ وَجَدَ	
مَتَى يَكُونُ صَالِحًا إِذَا يُرَى	
لَيْسَ لَهُ فَهْمٌ عَلَى التَّحْدِيدِ	
طَهَرَ بِثَلَجٍ وَغُثَى فَاَنْتَبَهَ	
فَفِيهِ مَسْجِدٌ طَهُورٌ يُقْتَدَى	
فَبَيْنَ مُطْلَقٍ مُقَيَّدٍ نَمَى	
أَيُّهَا بِرَاجِحٍ لِلْخُصَمِ	
مَا فَوْقَ وَجْهِ الْأَرْضِ إِمْسَحَ وَاسْجُدْ	
لِي مَسْجِدًا فِذِي تُرَابٍ طَهَّرْتُ	
فَغَيْرُ تَرْبٍ لَيْسَ بِالصَّوَابِ	
فَالطُّهْرُ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ مِنْ حَرَجٍ	

## الباب السادس:

## نواقض هذه الطهارة

طُهِرَ بِمَاءٍ دُونِهَا مُنَاقِضٌ	نَوَاقِضٌ لَهَا بِمِثْلِ نَاقِضٍ	840
حُكْمَاهُمَا فِي الْفِقْهِ ذِي الْاِثْنَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى اِمْرَيْنِ	841

## المسألة الأولى:

## في حكم أداء صلاة أخرى

تَلَّتْ لَهَا لِمَالِكَ فَتَبَّتْ	أَدَاءُ الْأُولَى نَاقِضٌ طَهْرًا لَتِي	842
كَطَهْرِ مَاءٍ عِنْدَ كُلِّ قَاصِدٍ	وغيره أَجَازَ غَيْرَ وَاحِدٍ	843
رَوَاهُ عَنْ زَيْدٍ بِتِلْكَ الْعِلَّةِ	مَالِكَ حَذَفَ عَنْهُ فِي الْآيَةِ	844
يَحُولُ دُونَ الْعَكْسِ بِالدَّرَآيَةِ	تَسْوِغُهُ لِلْحُكْمِ مِنْ ذِي الْآيَةِ	845
لِكُلِّ فَرَضٍ وَاجِبٍ فَلْتَعْلَمُوا	فَمَنْ نَفَى الْمَحْذُوفَ فَالْتَيْمُّ	846
لِكُلِّ فَرَضٍ لِلْحَقِيقَةِ اجْتَبَى	وَالثَّانِي تَكَرَّرَ لِنَفْسِ الطَّلَبِ	847

## المسألة الثانية:

## هل ينقضها وجود الماء؟

يَنْقُضُهَا كَالْحَدَثِ الْفَجَائِي	وَاتَّفَقُوا أَنَّ وُجُودَ الْمَاءِ	848
فَذَلِكَ لَا يَنْقُضُهَا طَهْرٌ عَارِضٌ	فِي الْحَدَثِ الَّذِي لِبَعْضِ نَاقِضٍ	849
فَقَبْلَ مَا قَالَ طَهْرٌ بِالثَّرَابِ	فَحَدَّ رَافِعٌ لِلْاِسْتِصْحَابِ	850
لِلشَّافِعِيِّ لَيْسَ طَهُورًا شَأْنُهُ	فَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ طَهُورٌ دُونَهُ	851
إِلَّا بِنَاقِضٍ جَدِيدٍ يَغْرِضُ	كَشَّانَ مَاءٍ طَهْرُهُ لَا يَنْقُضُ	852
نَحْوًا لَذَا الْمُنْحَى وَمِثْلَهُ حَكُوا	وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكَ نَحْوًا	853
إِسْمٌ لَهَا مِنَ الْإِلَهِ حُكْمٌ	فَهِيَ طَهَارَةٌ وَذَلِكَ الْإِسْمُ	854
يَعُوقُهَا عَنْ عِلَّةِ الْأَجْزَاءِ	إِذْ حَدَّثَ لَهَا وَجُودَ الْمَاءِ	855
عِنْدَ الشَّرُوعِ ثُمَّ بَعْدَهُ لِحَقٍّ	وَمَنْ رَأَوْهُ نَاقِضًا فِيهِ اتَّفَقَ	856
فِيهَا فَذَلِكَ فِيهِ خُلْفٌ مُتَّسِعٌ	مِنْهَا بِهِ الْإِبْطَالُ أَمَا إِنْ شَرَعَ	857
وَقَتَّ الْأَدَاءَ عِنْدَهُمْ مَوْجُودٌ	فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ دَاوُدُ	858
وَقَوْلُهُمْ لِأَصْلِهَا يُعْضَدُ	أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ قَالُوا يَفْسَدُ	859

## الباب السابع:

## في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

وَاتَّفَقُوا بِأَنْ طَهَرَ الثَّرْبُ	860
مَنْ الصَّلَاةُ ثُمَّ لَمْ يَسْمَعْ الْمُصْحَفَ	861
وَاخْتَلَفُوا فِي هَلْ يُبَاحُ أَكْثَرُ	862
فَمَالِكٌ لَهَا عَلَى فَرَضٍ حَصْرُ	863
وَالْخُلْفُ فِي نَفْلٍ وَفَرَضٍ يُقْضَى	864
جَمْعُهُمَا لِمَالِكٍ قَدْ يُمَكَّنُ	865
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ الْجَمْعُ	866
أَصْلُ الْخِلَافِ هَلْ تَيَمَّمُ طَلِبُ	867
كَأَمَاءٍ مَا أَبَاحَهُ فِي الْقُرْبِ	
صَلَاةُ فَرَضٍ وَاحِدٍ بِهَا اكْتَفَى	
مَنْ غَيْرُ فَرَضٍ وَاحِدٍ بِهَا جَرَى	
وَإِنْ يَكُنْ فَرَضَانِ فِي وَقْتِ ذِكْرٍ	
تَقْدِيمُ فَرَضٍ فِي الْقَضَاءِ يُرْضَى	
وَلَيْسَ جَمْعٌ غَيْرُ ذَلِكَ يَحْسُنُ	
لَهُ لِفَرَضَيْنِ وَذَلِكَ فَرَعُ	
لِكُلِّ فَرَضٍ أَوْ كَمَاءٍ إِنْ تُصِبَ	

## كتاب الطهارة من النجس

قَدْ حَصَرُوا مَجَالَ ذَا الْكِتَابِ	868
عَلَى اقْتِسَامِ سِتَّةِ الْأَبْوَابِ	

## الباب الأول:

## في معرفة حكم هذه الطهارة

وَالْأَصْلُ فِي الْقُرْآنِ ثَوْبٌ يُطَهَّرُ	869
ثُمَّ دَمُ الْخَيْضِ ذَنْوَبٌ قَدْ يُصَبُّ	870
إِزَالَةُ لِلنَّجَسِ أَمْرٌ وَاجِبٌ	871
وُجُوبُهَا النُّعْمَانُ حُكْمُهُ أَمْرٌ	872
وَقَالَ قَوْمٌ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	873
وَقَالَ فَرَضٌ لَازِمٌ بِالذِّكْرِ	874
لِثَوْبِكَ الْأَمْرُ أَتَى بِالطُّهْرِ	875
خِلَافُ أَمْرٍ ثُمَّ نَهَى قَاهِرٌ	876
قَرِينَةٌ هُنَا لِذَا تَجَادَبَتْ	877
رَمَى سَلَا عَذَابٌ قَبْرٍ خَلَعُ	878
وَتُرُّ جِمَارٌ غُسْلُ بَوْلٍ فِي الْأَثَرِ	
عَذَابُ قَبْرِ لِلَّذِي نَجَسًا صَحَبَ	
فَرِيضَةٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ يُنْدَبُ	
بِهِ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ صَدَرَ	
وَمَالِكٌ ذَا الْحُكْمِ قَوْلًا أَكَّدَهُ	
وَسُنَّةٌ إِذَا نَسَى لِلْأَمْرِ	
تَعَارُضُ الْأَثَارِ دُونَ حَصْرِ	
عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ لِنَدْبٍ صَادَرَ	
مَفْهُومُهَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَضَتْ	
نَعْلٌ تَعَارُضُ أَفَادَ السَّمْعِ	

879	تَرْجِيحُ وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْأَمْرِ	ضَمَنَ الْحَدِيثَيْنِ أَتَى فِي الذِّكْرِ
880	مَنْ حَدَّثَ لِلنَّجَسِ أَوَّلَ الطُّهْرِ	قَدْ فَرَّقَ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَ الْخَصْرِ
881	تَطَهَّرُ النَّجَسُ لَتَنْظِيفٍ وَرَدَ	مَحَاسِنُ الْأَخْلَاقِ أَصْلُهُ تَجَدُّ
882	أَمَّا الَّتِي مِنْ حَدَّثٍ فَقَدْ سَبَقَ	لَيْسَتْ تُرَى مَعْقُولَةَ الْمَعْنَى يُسَقُّ
883	وَالْعَفْوُ عِنْدَهُمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	عَنِ الْقَلِيلِ مِنْ نَجَاسَةٍ فَعُوا

## الباب الثاني:

## في معرفة أنواع النجاسات

884	نَجَاسَةٌ أَنْوَاعُهَا فَفَقَهُ حَصَرَ	أَرْبَعَةٌ فِيهَا اتِّفَاقٌ قَدْ ذَكَرَ
885	مَيْتَةٌ غَيْرُ الْبَحْرِ أَوْ دَمٌ هَمَزَ	مَنْ مَيَّتَ مَسْفُوحٌ حَيٌّ إِنْ صَدَرَ
886	بَوْلٌ وَرَجْعٌ آدَمِيٌّ إِنْ حَصَلَ	وَلَحْمٌ خَنْزِيرٍ عَلَى أَيِّ قُتِلَ
887	وَبَعْضُهُمْ نَجَاسَةٌ لِلْخَمْرِ	أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي خِلَافٍ فَادِرَ
888	وَغَيْرُ ذَلِكَ فِيهِ خُلْفٌ يُشْهَدُ	بِسَبْعَةٍ مِنَ الْفُصُولِ يُقْصَدُ

## المسألة الأولى:

## في اختلافهم من ميتة الحيوان الذي لا دم له

889	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْمَيْتَةِ	غَيْرُ دَمٍ حُكْمًا سَوَى فِي الْحَرَمَةِ
890	وَذَلِكَ دُونَ مَيْتَةِ لِلْبَحْرِ	وَذَا خِلَافٌ لِلْهُدَاةِ فَادِرَ
891	مَقْهُومٌ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مَيْتَتُهُ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ بِنَصِّ بَتَّةَ
892	هَلِ الدُّبَابُ دَاخِلٌ فِي اسْتِشَا	مَا لَا دَمَ لَهُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى
893	أَوْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُتَفَرِّدٌ	لَهُ وَذَا لِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ وَرَدَ
894	أَبُو حَنِيفَةَ حَدِيثُ جَابِرٍ	رَأَاهُ رُخْصَةً لِكُلِّ عَابِرٍ
895	فَفَعَلَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ مُسْتَحْسَنٌ	لِذَلِكَ جَائِزٌ وَلَا يُسْتَهْجَنُ
896	قَدْ ضَعَّفُوا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ	بِذَا الْحَدِيثِ حُكْمُهُ فَثَبَّتَ

## المسألة الثانية:

### اختلافهم في أجزاء الميتة

وَاللَّحْمُ مِثْلُ مَيْتَةٍ فِي الْفِطْرَةِ	وَاخْتَلَفُوا فِي جُزْءِ كُلِّ مَيْتَةٍ	897
لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ بِهَذَا الْخَبَرِ	وَالْخُلْفُ فِي عَظْمٍ كَذَافِي الشَّعْرِ	898
وَالنَّفْعُ مِنْهُمَا يَرَى أَنَّامٌ	أَنَّهُمَا كَمَيْتَةٍ حَرَامٌ	899
حَامِلٌ شَعْرَهَا فَلَا يَضَامُ	وَالْعَظْمُ عِنْدَ مَالِكٍ حَرَامٌ	900
لَهُ عَلَى مَا يَفْتَضِيهِ الْفَهْمُ	مَنْ بَعْدَ ذَبْحِهَا وَذَاكَ الْحُكْمُ	901
فَالْعَظْمُ مَيْتَةٌ لَدَى هَذَا الْخَبَرِ	وَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّغْذِيَّ يُعْتَبَرُ	902
فَالْعَظْمُ مَيْتَةٌ وَذَاكَ أَسْرُ	وَمَنْ يَرَى شَرْطَ الْحَيَاةِ الْحُسَّ	903
مَنْ كَائِنْ مَهْمَا يَكُونُ فَرْطًا	أَنَّهُمَا مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ سَقَطَا	904
فِي الْجُزْءِ مَنْ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ	وَذَاكَ قَوْلُ سَيِّدِ الْأَنْعَامِ	905
مَيْتَةٌ وَذَا بِهِ صَحَّ الْخَبَرُ	يَسْقُطُ وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ يُعْتَبَرُ	906

## المسألة الثالثة:

### اختلافهم في جلد الميتة

وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ	فَالْإِنْتِفَاعُ مِنْ إِهَابِ الْمَيْتَةِ	907
قَوْمٌ بِمَذْبُوحٍ لَهُ يُنْتَفَعُ	قَوْمٌ جَوَازُهُ عَلَيْهِ أَجْمَعُونَ	908
وَكُلُّ قَوْلٍ حُكْمُهُ يُحَقِّقُ	وَنَالِثُ الْأَقْوَالِ مَنَعٌ مُطْلَقُ	909
وَالدَّبْغُ عِنْدَ الْبَعْضِ لَا يُغَيِّرُ	قَوْلٌ يَرَى دَبَاغَهَا يُطَهِّرُ	910
فِي الطَّهْرِ دُونَ سَائِرِ الْفَنَاتِ	وَبَعْضُهُمْ يَتَّبِعُ لِلذَّكَاةِ	911
أَبَاحَهُ النَّعْمَانُ فِيمَا قَدْ وَرَدَ	لِلشَّافِعِيِّ ذَا الْقَوْلِ مُنْسُوبٌ تَجَدَّدُ	912
بِالدَّبْغِ قَدْ طَهَّرَ بَعْضُ الْأُمَّةِ	وَجَلْدُ خَنزِيرٍ وَجَلْدُ الْمَيْتَةِ	913
رَوَايَتَانِ لِلْحَدِيثِ تَخْتَلِفُ	خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِيمَا وَصَفُ	914
عَلَى عُمُومِهِ وَذَا اتِّسَاعُ	حَدِيثُ مَيْمُونَةَ الْإِنْتِفَاعُ	915
وَحُكْمُهُ أَتَى هُنَا مَضِيقُ	وَأَبْنُ حَكِيمٍ فِيهِ مَنَعٌ مُطْلَقُ	916
وَالْجَمْعُ بَيْنَهَا صَحِيحٌ يَظْهَرُ	وَلَأَبْنُ عَبَّاسٍ بِدَبْغٍ يَطْهَرُ	917
تَرْجِيحُ دَبْغٍ فِيهِمَا حُكْمٌ جَرَى	مَيْمُونَةَ وَنَجْلَ عَبَّاسٍ يَرَى	918
فَالنَّسْخُ حُكْمُهُ أَتَى وَمَا نَجَحُ	وَأَبْنُ حَكِيمٍ مَنْ حَدِيثُهُ رَجَحُ	919



## المسألة الرابعة:

## الحكم في دم الحيوان

لَدَيْهِمْ حُكْمٌ بِهِ يُسَلَّمُ	دَمُ الْبَهَائِمِ الْجَمِيعِ يَحْرُمُ	920
أَمَّا الْقَلِيلُ نَجْسُهُ حُكْمٌ يَرُدُّ	لَأَنَّهُ نَجَسٌ كَثِيرُهُ وَرَدُّ	921
وَالنَّزْرُ مِنْ دَمَاءِ سَائِمِ حُكْمِي	كَذَا الْخِلَافُ فِي دَمَاءِ السَّمَكِ	922
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مُنَاصِرُ	بَعْضُ دَمِ الْحَيَّانِ حِلٌّ طَاهِرُ	923
خِلَافُ مَذْهَبٍ يُرَى فَلْتَفْهَمِ	نَجَسٌ لِمَالِكٍ عَلَى أَصْلِ الدَّمِ	924
وَحُرِّمَتْ نَصٌّ لَذَا يُسَانِدُ	وَبَعْضُهُمْ حُكْمُ الدَّمَاءِ وَاحِدُ	925
كَذَا مُقَيَّدُ خِلَافٍ حَقِّقِ	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُطْلَقِ	926
تَقْيِيدُ مَنْسُفُوحٍ بِآيَةِ تُحْمِي	تَحْرِيمُ مَيْتَةٍ وَحَرْمَةُ الدَّمِ	927
مُطْلَقِ مَنْسُفُوحٍ فَتَنْجُسُهُ جَلَا	فَمَنْ مُقَيَّدٌ بِهِ قَضَى عَلَى	928
وَمُطْلَقِ هُمَا سَوَاءٌ يُعْرِفُ	وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ يُوصَفُ	929
هُمَا حَرَامٌ عِنْدَهُ فِي الْمَقْصِدِ	فَمَنْ قَضَى بِهِ عَلَى مُقَيَّدِ	930

## المسألة الخامسة:

## حكم البول

وَرَجَعَهُ نَجَسٌ مِنَ الْمَحَارِمِ	وَاتَّفَقُوا بِأَنَّ بَوْلَ الْإِنْسَانِ	931
وَعَيْرُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ لِلْأَثَرِ	بَوْلُ الرِّضِيعِ لَيْسَ نَجَسًا يُعْتَبَرُ	932
أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ بِهِ اقْتَدَى	وَالْحَيَّانُ بَوْلُهُ نَجَسٌ لَدَى	933
وَقَالَ قَوْمٌ تَابِعٌ لِلْحَنَفِيِّ	وَالشَّافِعِيِّ حَاكِمُهُ فِي ذَا الْحُكْمِ	934
أَبْوَالُهَا أَرْوَاهَا فَانْتَبَهَرَا	أَكَلَةُ النَّجَسِ لَدَيْهِمْ تُكْرَهُ	935
لَدَيْهِمَا لِلْحَمِّهَا وَذَا نَفَعَ	فَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ تَبَعَ	936
فَلْتَحَفَظُوا حُكْمَيْهِمَا فِي الْحِينِ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ	937
أَفْضَلُ مَنْ هَدَى لِسَائِرِ الْأُمَمِ	أَدَى الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ	938
إِنَّمَا فَاقْبَلْ لَذَاكَ الْفِعْلِ	وَلِلْعُرَانِيِّينَ شَرَابُ بَوْلِ	939
نَهْيٌ صَرِيحٌ فِي الْحَدِيثِ فَاثْمَلِ	وَعَنْ صَلَاةٍ فِي مَعَاظِنِ الْإِبِلِ	940
فَبَوْلُهَا كَبَوْلِهِ فِي الْحَرْمَةِ	مَنْ قَاسَ إِنْسَانًا عَلَى بَهِيمَةٍ	941

## المسألة السادسة:

في حكم ما يعضي عنه من النجاسات

عَلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَقْسَامُ	942
أَنْقَسَمُوا كُلٌّ لَهُ حُكْمٌ وَرَدَّ	943
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا يُقَرَّرُ	944
قَلِيلُهَا كَثِيرُهَا بَعْضٌ يَرُدُّ	945
فَمَالِكَ نَزَرَ الدَّمَاسْتِثْنِي	946
حَوْلَ قَلِيلِ النَّجَسِ فِي الْأَحْكَامِ	
قَوْمٌ لَقَدَرِ ذَرْهَمٍ عَفَوْا وَجَدُوا	
وَابْنُ الْحَسَنِ بِرُبْعِ ثَوْبٍ يَقْدَرُ	
عِبَادَةُ مُكَلَّفٌ لَهَا اعْتَمَدَ	
دَلِيلُهُ عَلَيْهِ حُكْمًا فَأَبْنِي	

## المسألة السابعة:

اختلافهم في المنى

وَالْمَنَى قَالَ مَالِكٌ نَجَسٌ يَجِبُ	947
وَالطُّهْرُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	948
وَمَرَّةً تَغْسِلُهُ فَيَخْرُجُ	949
فَالْفِرْكَ فِي زِيَادَةِ الْمُسْلِمِ	950
فَالْمَنَى بَيْنَ أَنْ يُسَاوِيَ لِلْحَدَثِ	951
فَبَيْنَ فَرْتٍ وَدَمٍ يُرَى خَرَجَ	952
وَالْمَنَى مَنْ يَقْسِيهِ عَلَى اللَّبَنِ	953
وَمَنْ حَدِيثَ الْغُسْلِ رَاجِحًا يَرَى	954
فَطُهْرُهُ بِالْفِرْكِ لِلنُّعْمَانِ	955
تَطْهِيرُهُ مِنْ كُلِّ مَا يُلْفَى يُصَبُّ	
وَعَائِشَةُ أَفْرَكَ ثَوْبَ الشَّافِعِ	
وَفِيهِ بَلُّ الْمَاءِ لَيْسَ يُمَزَّجُ	
صَلَّى بِهِ مُرْخَصًا لِلْمُسْلِمِ	
أَوْ فَضَلَاتٍ طَاهِرَاتٍ لَا خَبَثَ	
ذَا اللَّبَنِ الْحَلَالِ دُونَمَا خَرَجَ	
يَجْعَلُهُ الْحَلَالَ دُونَمَا وَهْنُ	
فِيهِ نَجَاسَةٌ وَذَا حُكْمٌ جَرَى	
وَقِيلَ بَلُّ لِلطُّهْرِ فِي مَعَانٍ	

## الباب الثالث:

من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها

تُزَالُ عَنْ ثَلَاثَةِ مُتَّفَقٍ	956
مِنْهَا بِهَا قِسْطٌ يَقْلُ أَوْ كَثُرُ	957
مَسْجِدُ أَبْدَانٍ وَثِيَابٌ عَلِمَ	958
دَلِيلُهَا تَطْهِيرُ ثَوْبٍ قَدْ أَمَرَ	959
بِمَسْجِدٍ طُهِرُوهُمْ لِلْخَبَثِ	960
لَطْهَرَهَا إِذَا بِهَا قَدْ يَغْلَقُ	
بِرَأْيِ جُمْهُورٍ وَذَاكَ مُعْتَبَرُ	
تَطْهِيرُهَا لَدَيْهِمْ حُكْمٌ لَزِمَ	
صَبُّ ذُنُوبٍ فَرَقَ بَوْلٌ قَدْ صَدَرَ	
مَذِيٍّ وَمَخْرَجٍ بِلَا تَرِيثِ	

وَدُونَ لَذَّةٍ بِكَالتَّفَكُّرِ	وَعُغْلِلُهُ مِنْ مَذْيِهِ لِلذَّكْرِ	961
هَلْ خَصَّ هَذَا الْحُكْمُ غُسْلَ جُلِّهِ	وَالْغُسْلُ إِنْ لَبِغَضَهُ أَمْ كُلِّهِ	962
أَوْ آخِرٍ نِيْطَ بِهِ لِلْفَهْمِ	مَنَاطُ خُلْفِهِمْ بِبَدْءِ الْإِسْمِ	963

### الباب الرابع: في الشيء الذي تزال به

بِكُلِّ أَنْوَاعٍ لَهُ إِذَا لَمَسَ	عَنْ مَخْرَجَيْنِ الْمَا يُطَهِّرُ النَّجَسَ	964
هَلْ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ إِذَا وُصِفَ	وَكُلُّ مَائِعٍ سِوَى الْمَاءِ اخْتَلَفَ	965
يُزِيلُ نَجَسًا عَالِقًا إِذَا جَرَى	فَطَاهِرٌ أَبْرَحْنِيْفَةً يَرَى	966
لَيْسَ مُزِيلًا جُمْلَةً الْأَقْدَارِ	قَوْمٌ رَأَوْهُ غَيْرَ الْأَسْتَجْمَارِ	967
فَمَا سِوَى الْأَحْجَارِ غَيْرُ نَافِعٍ	وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ	968
فِيهَا خِلَافٌ سَائِرِ الْفُهُومِ	كَالْعَظْمِ وَالْأَزْوَاثِ وَالْمَطْعُومِ	969
أَنْوَاعٌ حَلِيٍّ مِثْلُهُ إِذْ تُقْصَدُ	فَمَا لِكَ كُلِّ الطَّعَامِ يُبْعَدُ	970
لِلطَّاهِرِيِّ عَزَوْا لِهَذَا الْخَبَرِ	لَمْ يَرَ قَوْمٌ غَيْرَ طَهْرِ الْحَجَرِ	971
إِذْ جَوَزَ الطُّهْرُ بِكُلِّ طَاهِرٍ	وَالطُّبْرِيِّ شِدًّا بِقَوْلِ نَادِرٍ	972
شَيْءٍ أَزَالَ ذَاتَهُ وَذَا شَطَطُ	أَوْ نَجَسٍ وَحُكْمُهُ فِي ذَا غِلَطِ	973
بِكُلِّ جَامِدٍ وَمَائِعٍ نُقِلَ	مَنْ لَمْ يَرَ الْخُصُوصَ لِلْمَاءِ تَزُلُ	974
إِنِّي أَمْرَأَةً ذَيْلِي يُرَى يَطُولُ	حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ تَقُولُ	975
مَنْ الثُّرَابِ طَاهِرًا مِمَّا نَجَسَ	قَالَ لَهَا فَالطُّهْرُ بِالَّذِي لَمَسَ	976
قَالَ أَبُو دَاوُدَ نَصٌّ يُذَكَّرُ	وَكُلُّ نَعْلٍ بِالثُّرَابِ يُطَهَّرُ	977

### الباب الخامس: في صفة إزالتها

وَالْغُسْلُ بِالطُّهُورِ ثُمَّ الْمَسْحُ	زَوَالُهَا لَدَيْهِمْ بِالنَّضْحِ	978
وَالْمَسْحُ طَهْرٌ مَخْرَجَيْنِ يُذَكَّرُ	فَالْغُسْلُ كُلُّ النَّجَسِ مِنْهُ يُطَهَّرُ	979

- 980 كَذَلِكَ فِيهِ الطُّهْرُ لِلْخُفَّيْنِ  
981 وَاخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَتَتْ  
982 فَنَضَّحُهُمْ أَيْ نَجَاسَةً يَرُدُّ  
983 طَعَامَ أَكْلٍ قِيلَ مَنْ قَدْ فَرَّقَا  
984 يُنْضَحُ بَوْلُ الذَّكَرِ وَيُغْسَلُ  
985 وَالْغُسْلُ مَالِكٌ لِشَابِتٍ رَأَوْا  
986 لَهُ وَمَشْكُوكٌ بِهِ أَلَهُ نَضَحَ  
987 حَدِيثٌ عَائِشَةُ لَنَضَحَ قَدْ رَوَتْ  
988 مَا تَمَّ غُسْلُهُ لَذَلِكَ الْبَوْلُ  
989 أَنَسٌ حَدِيثُهُ يَقُولُ وَاصْفَا  
990 فَقَالَ بَادَزْتُ حَصِيرَةَ لَنَا  
991 نَضَحْتُهُ نَشَرْتُهُ إِذْ صَلَّى  
992 إِنَّ غَابَ عَيْنُ النَّجَسِ نَضَحَ مُنْكَرٌ  
993 وَمَالِكٌ لَمْ يَخْرُجْ أَوْ ذَيْلُ  
994 مَنْ قَالَ رُخْصَةً فَلَا يُقَاسُ  
995 مَنْ قَالَ حُكْمٌ فِي زَوَالِ النَّجَسِ  
996 فِي الْعَدَدِ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ ظَهَرَ  
997 فِي حُكْمِهِمْ تَجَاوَزَ لِلْعَدَدِ  
998 فَمَالِكٌ لَمْ يَشْتَرِطْ أَيْ عَدَدُ  
999 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُوَافِقُ  
1000 ثَلَاثَةُ الْأَخْبَارِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ  
1001 مَنَاطُ خُلَفَائِهِمْ حَدِيثُ جَابِرٍ
- كَرُخْصَةِ لِلْحُكْمِ وَالنَّعْلَيْنِ  
أُصُولُ كُلِّ مَذْهَبٍ كَمَا ثَبَتَ  
فِي الْبَوْلِ لِلصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَزْدَرِدْ  
بَيْنَ الْأُنْثَى وَالذَّكَورِ حَقَّقَا  
بَوْلٌ مِنَ الْأُنْثَى وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ  
نَجَاسَةً حَلَّتْ بِهِ وَذَا حَكَمُوا  
وَخُلِفَهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ وَضَحَ  
حَيْثُ الصَّبِيِّ بَالٌ فَنَضَحَهُ ثَبَتَ  
وَالطِّفْلُ دُونَ عُمْرِهِ لِلْحَوْلِ  
صَلَاةُ خَيْرِ النَّاسِ وَهُوَ الْمُضْطَفَّى  
بِهَا سَوَادٌ مِنْ تَتَابُعِ الْأَنَا  
عَلَيْهِ مُجْتَبَى الْإِلَهِ جَلَا  
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يُحْسِنُ  
أُنْثَى وَمَنْ قَفَاهُ فِي الدَّلِيلِ  
حُكْمٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْأَسَاسُ  
عَدَاهُ نَحْوَ الْغَيْرِ فِي ذَا الْأُسِّ  
مُشْتَرِطُ النِّقَاءِ قَوْلٌ قَدْ صَدَرَ  
طَهَرَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لَا تَزِدْ  
فِي الْمَسْحِ أَوْ فِي الْغُسْلِ قَوْلٌ يُعْتَمَدُ  
تَرْجِيحُ هَذَا الْقَوْلِ حُكْمٌ لَا يُقْ  
وَدُونَهَا فِي الطُّهْرِ غَيْرُ نَافِعٍ  
عَلَى الْوُجُوبِ أَمْ لِنَدْبٍ صَادِرٍ

## الباب السادس: في آداب الاستنجاء

- 1002 وَحُكْمُ ذَا الْبَابِ عَلَى نَذْبِ حُمْلٍ  
1003 وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِهِ لِلْقَبْلَةِ  
1004 رَوَى أَبُو أَيُّوبَ لَا تَسْتَقْبِلُوا  
1005 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمَرٍ  
1006 مُحَمَّداً إِذْ جَالَسَا مُسْتَدْبِرًا  
1007 قَدْ ذَهَبُوا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ  
1008 مَنْ بَيَّرَاءَةً لِأَصْلِ الْحُكْمِ  
1009 قَوْلُ أَبِي أَيُّوبَ حَمْلُهُ عَلَى  
1010 سِوَاهُ سَاتِرًا وَلَا مِنْ حَائِلٍ  
1011 وَذَاكَ مَذْهَبٌ عَزَوْا لِمَالِكٍ
- كَالْبُعْدِ وَالشُّكُوتِ أَوْ يُنْمَى نُقْلٌ  
لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلِهِ مَا الْعِلَّةُ  
بِالْبَوْلِ أَوْ بِغَائِطٍ إِذْ تَفَضَّلُوا  
مَنْ بَيْتِ حَفْصَةَ أَرَى خَيْرَ الْبَشَرِ  
لِقَبْلَةٍ، وَالشَّامَ وَجْهًا نُورًا  
فِي الْخُلْفِ فِي الْأَرْءِ وَالْأَفْهَامِ  
تَكَامُلُ الْأَحْكَامِ فِي ذَا الْفَهْمِ  
صَحَّارِي لَيْسَ بِشَرِّهَا بِهَا وَلَا  
وَابْنُ عُمَرَ بِالْعَكْسِ فِي الْمَحَافِلِ  
مُخَالِفِ التَّرْجِيحِ فِي الْمَدَارِكِ

## كتاب الصلاة

- 1012 وَالْأَمْرُ بِالْفَرَضِ أَتَى وَالنَّذْبُ  
1013 قَدْ قُسِمَتْ لِأَرْبَعٍ مِنَ الْجُمَلِ  
1014 فَالْوَاجِبَاتُ مِثْلُهَا الشَّرُوطُ  
1015 مَعْرِفَةُ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ
- حَوْلَ الصَّلَاةِ فَرَضُهَا لِلْقُرْبِ  
وَحِفْظُهَا حَتْمٌ عَلَيْهِ يُتَكَلَّفُ  
فَاعْلَاهَا بَارِحُهُ الْقُنُوطُ  
قَضَائُهَا فَثَمَرَةُ الْأَفْعَالِ

الجملة الأولى، وفيها أربع مسائل:

المسألة الأولى:

في بيان وجوب الصلاة

- 1016 أَوْجَبَهَا الْكِتَابُ ثُمَّ السُّنَّةُ  
1017 تَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ
- وَفَعَلُهَا وَفَقَ النُّصُوصُ جُنَّةُ  
أُصُولُ ذَا الْبَابِ لِكُلِّ سَائِلِ

### المسألة الثانية:

#### في بيان عدد الواجبات منها

- |      |   |   |
|------|---|---|
| 1018 | لَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ مِنْهَا تَجِبُ        | خَمْسٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَالثَّانِي اسْتَحَبُّ |
| 1019 | أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ الْوُتْرُ               | كَمَثِلُ خَمْسَةِ وَذَاكَ الْحَصْرُ           |
| 1020 | تَعَارُضُ الْحَدِيثِ أَصْلٌ لِلْسَّبَبِ         | فِي دَرْسٍ خُلِفَ حُكْمُهُ شَرْعاً وَجَبَ     |
| 1021 | حَدِيثُ مَعْرَاجٍ لَخَمْسٍ حَدِّدَا             | لِلْفَرَضِ يُسْرًا لِلصَّلَاةِ سَرْمَدَا      |
| 1022 | حَدَّدَهَا الرَّسُولُ لِلَّذِي سَأَلَ           | فِي خَمْسَةِ إِلَّا تَطَوُّعاً قَبْلَ         |
| 1023 | وُجُوبٍ وَتَسْرَفِي الْحَدِيثِ قَدْ وَرَدَ      | فَحَوَاهُ لِلْوُجُوبِ هَلْ ذَا يُعْتَمَدُ     |
| 1024 | عَنْ حَارِثَةَ قَالَ النَّبِيُّ أَخْبِرْكُمْ    | بِالْوُتْرِ أَجْرُهَا يُرَى خَيْرًا لَكُمْ    |
| 1025 | بُرَيْدَةَ رَوَى حَدِيثُ الْوُتْرِ              | مُؤَكَّدًا لِفَعْلِهَا فِي الذِّكْرِ          |
| 1026 | فَبَيَّنَ حَصْرَ النَّصِّ أَوْ أَمْرِ الْخَبَرِ | تَمَّ خِلَافُهُمْ عَلَى فَهْمِ الْأَثَرِ      |

### المسألة الثالثة:

#### بيان على من تجب الصلاة

- |      |   |   |
|------|---|---|
| 1027 | فَالْمُسْلِمُ الْبَالِغُ فَرَضٌ قَدْ تَجِبَ | عَلَيْهِ إِجْمَاعًا فَقُلْ حَقًّا تُصَبِّ |
|------|---|---|

### المسألة الرابعة:

#### أحكام تارك الصلاة متعمدا

- |      |  |   |
|------|--|---|
| 1028 | وَالْقَتْلُ حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ                | وَوَصَفُ هَذَا الْقَتْلِ حُكْمًا يَأْتِي    |
| 1029 | أَحْمَدُ قَالَ قَتْلُهُ كُفْرًا وَجَبَ               | ثَلَاثَةٌ رَأَوْهُ حَدًّا إِنْ تُصَبِّ      |
| 1030 | فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ ذَا حُكْمُهُمْ             | أَبُو حَنِيفَةَ تَرَاهُ مِثْلَهُمْ          |
| 1031 | وَالْحَنْبَلِيُّ وَالتَّغْزِيرُ حُكْمُ الظَّاهِرِيِّ | تَارِكُهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ نَاصِرِ         |
| 1032 | أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ لِفَهْمِ مَا وَرَدَ             | تَنْوُوعُ التَّفْسِيرِ فِيهَا قَدْ وَجَدَ   |
| 1033 | قَدْ حَرَّمَ إِلَّا لَهُ قَتْلُ الْمُسْلِمِ          | إِلَّا ثَلَاثًا يُقْتَلُونَ فَاَعْلَمَ      |
| 1034 | تَرَكَ الصَّلَاةَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَرَدَ           | وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمًا عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ |
| 1035 | فِي الْقَوْلِ بِالْحَنْبَلِيِّ وَبِالتَّغْزِيرِ      | لِلْمَوْتِ غَيْرَ قَصْدٍ لِلتَّغْزِيرِ      |
| 1036 | وَنَعْنُهُ بِالكُفْرِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ              | عِنْدَ بُرَيْدَةَ وَأَحْمَدُ اعْتَمَدَ      |

- 1037 حَدِيثُ جَابِرٍ بِكُفْرِ قَدْ وَصَفَ  
1038 وَالْقَتْلُ حَرَامٌ تَرْكُهُ لِلْبَعْضِ  
1039 تَحْلِيلُ أَسْبَابِ الْخِلَافِ يُعْتَبَرُ  
1040 فَقَوْلُهُ لَا يَزِنُ زَانٌ مُؤْمِنٌ  
1041 دُونَ دَلِيلٍ ثَابِتٍ فِي الشَّرْعِ  
1042 أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ  
1043 أَوْ كَانَ لِلْمُعَارِ مِنْ مَعَانِي  
1044 أَوْ أَنَّهُ فِي حُكْمِ حُكْمِ الْكَافِرِ  
1045 يَتَّقَى الْخِلَافُ فَاقْدِ التَّرْجِيحَ  
1046 يَخْصُ وَاحِدًا مِنَ الْأَقْوَالِ
- لَكِنَّ نَوْعَ الْكُفْرِ فِيهِ مُخْتَلَفٌ  
ضَعْفُ دَلِيلِهِ عَلَيْهِ يَقْضِي  
مَنْ رَسَمَ أَمْرَيْنِ لَهَا إِذَا نُظِرَ  
لِلْكَفْرِ حَمْلُهُ فَلَيْسَ هِيْنَ  
أَوْ فِي مَجَازٍ نَاقِلٍ لِلْفَرْعِ  
أَوْ حَمْلُهُ عَلَى الْوُضُوحِ وَضَفٌ  
يَصِيرُ حُكْمُهُ عَلَى ذَا الشَّانِ  
وَذَا مُخَالَفٌ لِمَوْضِعِ الظَّاهِرِ  
مَنْ سُبِّهَ أَوْ سَنَّدَ صَحِيحٌ  
حَتَّى يَكُونَ رَاجِحًا فِي الْحَالِ

### الجملة الثانية:

#### في شروط الصلاة

- 1047 قَسَمَهَا الْقَاضِي إِلَى ثَمَانِيَةٍ مِنْ الشُّرُوطِ دُونَتْ وَآتِيَتْ

### الباب الأول:

#### في معرفة الأوقات

- 1048 يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ فِي فَصْلَيْنِ فِي النَّهْيِ وَالْأَمْرِ عَلَى وَقْتَيْنِ

### الفصل الأول:

#### في معرفة الأوقات المأمور بها، وهو قسمان:

### القسم الأول:

#### الأوقات الموسعة والمختارة، وفيه خمس مسائل:

- 1049 وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا  
1050 فَخَمْسُ أَوْقَاتٍ أَتَتْ لِلْوَجِبِ  
1051 وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ كُلِّ وَاحِدَةٍ
- بِأَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ تُتَّبَعُ  
مُفَصَّلًا مُوسَّعًا لِلرَّغْبِ  
وَدَرَسُ ذَلِكَ الْحُكْمِ فِيهِ فَائِدَةٌ

## المسألة الأولى:

## في وقت الظهر

- 1052 وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الزَّوَالِ  
1053 إِلَّا شَذُوذًا لِابْنِ عَبَّاسٍ نُسِبَ  
1054 وَاخْتَلَفُوا فِي آخِرِ الْمَوْسَعِ  
1055 دَاوُدُ مَالِكُ أَبُو ثَوْرٍ نُقِلَ  
1056 أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى الْمُثَلِّينِ  
1057 فَبَيْنَ آخِرٍ لِهَذَا وَأَوَّلِ  
1058 لِلصَّاحِبَيْنِ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ  
1059 كُلُّ اخْتِلَافٍ مِنْ تَضَارُبٍ حَصَلَ  
1060 جَبْرِيلُ لِلصَّلَاةِ وَقْتُ الظُّهْرِ  
1061 مُشَرِّعًا قَدْ أَمَّ لِلْمُخْتَارِ  
1062 ثُمَّ حَدِيثٌ مِثْلُكُمْ بِمَنْ سَلَفَ  
1063 فَالْتَرَمِذِيُّ كَذَلِكَ الْبُخَارِ  
1064 فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَجَحَا  
1065 جَبْرِيلُ كُلُّ الْوَقْتِ فِيهِ حَدَا  
1066 أَبُو حَنِيفَةَ لِقِيَاسٍ ذَهَبَ  
1067 أَمَّا ابْنُ حَزْمٍ عَارِضُ الْوَقْتَيْنِ  
1068 حَدِيثٌ مُسْلَمٌ رَوَى لَا يَخْرُجُ  
1069 وَوَقْتُهَا الْمَرْغُوبُ فِيهِ يَخْتَلَفُ  
1070 بِدَايَةِ الْأَوْقَاتِ لِلْمُنْفَرِدِ  
1071 فَمَالِكُ ذَا حُكْمُهَا لَدَيْهِ  
1072 أَوَّلُ وَقْتُ مَالِكٍ يَخْتَارُ  
1073 عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ يَأْتِي الضَّرَرُ  
1074 دَلِيلُهُمْ شِدَّةُ حَرٍّ تَجْتَنَّبُ
- وَبَاتَّفَاقَ سَائِرِ الْأَقْوَالِ  
كَذَلِكَ وَقْتُ جُمُعَةٍ كَمَا طُلِبَ  
فَالظُّلُّ قَدَرُ قَامَةِ لِلشَّافِعِيِّ  
عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ تَأْيِيدٌ حَصَلَ  
لِلْعَصْرِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ  
لِذَا صَلَاةِ الظُّهْرِ حُكْمًا عَجَلُ  
عَنْدَهُمَا مِثْلُ الْإِمَامِ فَاسْتَفِدَّ  
فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَأَوَّلِ نُقِلَ  
وَسَائِرِ الْأَوْقَاتِ مِثْلُ الْعَصْرِ  
وَقَالَ بَيْنَ ذَيْنِ لِلْمُخْتَارِ  
مَنْ أَمَّ فِي الْأَجْرِ فَضْلٌ قَدْ وُصِفَ  
كِلَاهُمَا رَوَاهُ فِي الْأَثَارِ  
لَوْقْتُ جَبْرِيلَ وَمَتْنًا صُحِّحَا  
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلصَّلَاةِ أَبَدَا  
فِي الْقَصْرِ لِلْوَقْتِ كَذَا طُولُ حُسْبِ  
مُفَنِّدًا لَجُمْلَةِ الْقَوْلَيْنِ  
وَقْتُ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ يُدْرَجُ  
عَلَيْهِ عَنْدَهُمْ بِفَقْهِ قَدْ عُرِفَ  
تَرِيثُ الْقَلِيلِ فِي الْمَسَاجِدِ  
وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَرِّ لَا تُرْضِيهِ  
كَذَلِكَ فِي الْبَرْدِ وَذَا مَدَارُ  
مِنْهَا لَدَى الصَّلَاةِ جَنَّبُوا الْغَرَرَ  
لَمَّا شَكُّوا حَرَّ التَّرَابِ لَمْ يُجِبْ



## المسألة الثانية:

### في صلاة العصر

قَوْلَانِ يُلْفَى فِيهِمَا تَصَارُبُ	1075
صَلَاةَ عَصْرِ لِلْخِلَافِ مَسْرُحُ	1076
فَالشَّافِعِي مَالِكُ دَاوُدُ ثَبَتَ	1077
قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِهِ	1078
أَقْوَالُهُمْ وَمَالِكُ تَشْتَرِكُ	1079
وَالشَّافِعِي دَاوُدُ عَنْهُمَا نُقِلَ	1080
أَسْبَابُ خِلْفِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي	1081
جَبْرِيلُ عَلَّمَ النَّبِيَّ لِلْعَصْرِ	1082
وَابْنُ عَمَرَ يَبْدَأُ ذَا إِذَا خَرَجَ	1083
مَنْ رُكْعَةً أَذْرَكَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ	1084
أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّسُولِ	1085
كَلَاهُمَا لَهُ فَرِيقٌ ذَاهِبُ	
كُلُّ فَرِيقٍ رَأْيُهُ يُرْجَحُ	
آخِرُ ظَهْرِ فِيهِ عَصْرٌ دَخَلَتْ	
دَاوُدُ مَالِكُ أَتَى بِشَبْهِهِ	
فِي بَدْنِهِ أَوْ آخِرِ إِذْ تُذْرَكُ	
تَدْخُلُ الْوَقْتَيْنِ حُكْمٌ قَدْ قَبِلَ	
فِي فَهْمِ مَرْفُوعِ رَوَا لِلشَّافِعِ	
فَشَرَعَ اشْتِرَاكَهُ لِلظَّهْرِ	
مَا قَبْلَهُ وَفَعَلَهُمْ يَنْفِي الْخَرَجَ	
أَذْرَكَ عَصْرَهُ بِقَوْلِ مَذْهَبِ	
مُبَيَّنًا لِسَدَاكَ فِي النُّقُولِ	

## المسألة الثالثة:

### في وقت المغرب

لَهُمْ خِلَافٌ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ	1086
عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَضِيقُ	1087
قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِذَا	1088
تَعَارُضِ الرَّوَايَتَيْنِ قَدْ وَرَدَ	1089
عَلَيْهِمَا فِي الْحُكْمِ وَقَتَ الْفَرَضِ	1090
قَدْ أَمَّهُ جَبْرِيلُ وَقَتًا وَاحِدًا	1091
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ فِي وَقْتَيْنِ	1092
قَالَ بِرِيدَةَ كُنَاهُ الْأَسْلَمُ	1093
هَلْ وَقْتُهَا مُوسَّعٌ فِي الْكُتُبِ	
وَبَعْضُهُمْ حَتَّى يَزُولَ الشَّفَقُ	
دَاوُدُ مَالِكُ رَوَايَةً خُذَا	
بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ يُعْتَمَدُ	
وَذَاكَ فِي التَّغْلِيلِ حُكْمٌ يُرْضَى	
فِي مَغْرِبِ حُكْمًا تَرَاهُ فَائِدَا	
صَلَّى بِهِ مُبَيَّنًا هَاتَيْنِ	
مِثْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا فَافْهَمُوا	

## المسألة الرابعة:

## صلاة العشاء

- 1094 وَاخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ الْعِشَاءِ  
1095 مَغِيبِ حُمْرَةِ مَالِكٍ نُسَبَ  
1096 أَبُو حَنِيفَةَ بَيَاضُ الشَّفَقِ  
1097 حَتَّى تَغِيبَ رُؤْيَا الضِّيَاءِ  
1098 أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي مَعَانِ الشَّفَقِ  
1099 رَدٌّ بِذَلِكَ قَوْلُ لَيْلَةِ الْخَلِيلِ  
1100 وَرَجَحَ الْجُمْهُورُ قَوْلَهُمْ بِمَا  
1101 مَغِيبَ بَذَرٍ لثَلَاثَ نَحْسَبُ  
1102 لَوْلَا مَشَقَّةُ الْأَخْرَجَتْ الْعِشَاءَ  
1103 أَبُو حَنِيفَةَ بِذَا رَأْيَا حَكَمَ  
1104 آخِرُ وَقْتِهَا عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا  
1105 قَوْلٌ لثَلَاثَ اللَّيْلِ وَقْتًا يَسْتَمِرُّ  
1106 قَوْلٌ بِنُصْفِ اللَّيْلِ ثُمَّ الْفَجْرِ  
1107 فَالْثُلُثُ لِلتَّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ  
1108 دَاوُدُ ثَلَاثُ اللَّيْلِ عَنْهُ قَدْ وَرَدَ  
1109 حَدِيثُ جَبْرِيلَ أَتَى بِمُتَسَعٍ  
1110 لِنُصْفِ لَيْلٍ قَالَ آخِرُ النَّبِيِّ  
1111 أَنَسُ رَوَى جُمْلَةً هَذَا الْخَبَرِ  
1112 أَبُو قَتَادَةَ يَرَى تَهَاوَنًا  
1113 ذَاكَ الَّذِي يَلِيهِ فِي التَّرْتِيبِ  
1114 جَبْرِيلُ مَنْ تَشْرِيعُهُ قَدْ رَجَحَا  
1115 وَعَنْ أَنَسٍ تَرْجِيحُ مَا قَالَ أَتَبَعَ  
1116 أَبُو قَتَادَةَ لِأَهْلِ الظَّاهِرِ  
1117 أَوْ نَاسِخٍ إِلَّا فَبِالتَّعَارُضِ  
1118 خُرُوجُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ  
1119 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ رَأْيٌ نُسَبَ
- فَبَيْنَ حُمْرَةِ وَلِلضِّيَاءِ  
وَالشَّافِعِيُّ رَأْيٌ لَهُ إِذَا تُصِبَ  
لَدَيْهِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُكْمًا حَقِّقَ  
مَنْ السَّمَاءَ وَحُمْرَةَ لِلرَّاءِ  
مَا بَيْنَ حُمْرَةِ بَيَاضٍ يَلْتَقِي  
يَبْقَى بَيَاضُهُ لثَلَاثَ اللَّيْلِ  
يُقَالُ عَنْ فَرَضِ النَّبِيِّ إِذْ تَمَّ  
ذَا الرَّأْيُ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ يُرْغَبُ  
لِنُصْفِ لَيْلٍ قَالَ خَيْرٌ مَنْ مَشَى  
وَالْكُلِّ فِي الصَّحِيحِ غَيْرُ مُتَّهَمٍ  
إِلَى مَذَاهِبِ ثَلَاثَ تُعْرَفُ  
وَيَنْتَهِي الْمُخْتَارُ بَعْدَهُ خَيْرٌ  
فِي ثَلَاثِ الْأَقْوَالِ حُكْمًا فَادِرُ  
وَالشَّاطِرُ قَوْلُ مَالِكٍ لِلسَّامِعِ  
وَمَالِكٌ لِلنُّصْفِ أَيْضًا يَعْتَمِدُ  
فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِ وَقَعِ  
أَدَاءَ فَرَضِ لِلْعِشَاءِ فَاجْتَبَى  
وَعَبْرَهُ رَوَوْا لِهَذَا الْأَثَرِ  
مَنْ لَمْ يُؤَدِّ فَرَضَهُ حَتَّى دَنَا  
أَمْرَ يَرَاهُ جَرًّا لِلتَّرْهِيْبِ  
لثَلَاثَ لَيْلٍ حُكْمُهُ قَدْ وَضَحَا  
لَشَطْرَ لَيْلٍ دُونَ تَحْدِيدِ نَفْعِ  
عُمُومَةٍ قَالُوا وَبِالتَّأْخِرِ  
فِي النَّصِّ بِاسْتِصْحَابِ إِجْمَاعِ قُضِيَ  
يَبْقَى الْأَدَاءُ وَارْدًا فِي الذِّكْرِ  
لِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَهُ كُتِبَ

## المسألة الخامسة:

## في وقت الصبح

- 1120 وَعَقِبَتْهُ طُلُوعُ فَجَرٍ صَادِقٍ عَلَيْهِ رَأْيُ كُلِّ نَذْبٍ حَادِقٍ  
1121 فَذَلِكَ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى طُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْحَضَرِ  
1122 أَتَى خِلَافَهُمْ عَلَى الْإِسْفَارِ بِهَا وَتَغْلِيْسٍ لَدَى الْأَبْرَارِ  
1123 أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ قَدْ فَضَّلُوا الْإِسْفَارَ وَقَتًا ثَبَّتْ  
1124 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ تَغْلِيْسُهَا لَدَيْهِمْ يُعْتَمَدُ  
1125 وَجْهُ الْخِلَافِ فِي الْحَدِيثِ يَظْهَرُ فَأَبْنُ خَدَاجٍ قَالَ صُبْحًا يُسْفَرُ  
1126 فَذَلِكَ لِلثَّوَابِ نَصٌّ يُعْلَمُ أَوَّلُ وَقْتٍ فِي جَوَابٍ يَحْكُمُ  
1127 بِأَنْ أَفْضَلَ الْأُمُورِ الْفَرَضُ فِي وَقْتِهِ عَلَيْهِ جَاءَ الْحَضَرُ  
1128 فَالصُّبْحُ صَلَاةُ الرَّسُولِ فِي غَلَسٍ لَا يَعْرِفُ النِّسَاءُ فِيهِ مَنْ حَرَسَ  
1129 مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ مِنْ صُبْحٍ دَخَلَ فِي وَقْتِهَا هَذَا الَّذِي حُكِمَ حَصْلُ

## القسم الثاني من الفصل الأول

## في لوقات الضرورة والعذر

- 1130 وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ وَقْتُ الْعُذْرِ أَحْكَامُهَا عَلَى ثَلَاثِ تَجَرٍ  
1131 مَا الْوَقْتُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ الْعُذْرُ فَمَا حُدُودُ وَقْتِهِ وَالْقَدْرُ  
1132 وَمَنْ هُمْ الْأَهْلُ لَدَى الْأَعْدَارِ لِتَشْرِعِ الرُّخْصَةِ فِي الْأَثَارِ

## المسألة الأولى:

## في الصلوات التي لها ضرورة وعذر

- 1133 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ تَشْتَرِكُ فِي صَلَوَاتٍ أَرْبَعٍ قَدْ تُدْرَكُ  
1134 فَالْظُّهْرُ ثُمَّ الْعَصْرُ فِي اشْتِرَاكِ وَقْتِ الصَّلَاةِ دُونَمَا اسْتِدْرَاكِ  
1135 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قَوْلُ ثَبَّتْ وَخَالَفَ النُّعْمَانُ فِي الَّذِي رَوَتْ  
1136 مَسَائِلُ الْكِتَابِ إِلَّا الْعَصْرَ تَمْيِيزُهُ فِي الْحُكْمِ جَاءَ حَضَرًا  
1137 وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ مُشْتَرَكٍ ذَا حُكْمِهِ وَمَنْ لَنَهْجِهِ سَلَكَ  
1138 حَدِيثُ رُكْعَةٍ أَتَى فِي الْعَصْرِ وَالْخُلْفُ حَاصِلٌ بِذَلِكَ الْأَمْرِ

فَمَنْ لِرُخْصَةِ يَسُوقُ الْفَهْمُ	1139	يُمْنَعُ لِلْقِيَاسِ ذَاكَ الْحُكْمُ
فَلَا يَفُوتُ الْوَقْتُ حَتَّى يَدْخُلَا	1140	وَقْتُ الْأُخْرَى فِي الْحَدِيثِ سُجْلَا
فِي حُكْمِ نَصْرِ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ	1141	وَلَا يَفُوتُ وَقْتُهَا لِلذِّكْرِ
فَالْأَمْرُ وَارِدٌ لِهَذَا الْفَرَضِ	1142	لَا يَتَعَدَّى لِلسُّوَى بِالْخَصْرِ
وَمَنْ أَجَازَ الْإِشْتِرَاكَ فِي سَفَرِ	1143	قَاسَ ضَرُورَاتٍ عَلَيْهِ فِي الْحَضَرِ

### المسألة الثانية:

#### في حدود أوقات الضرورة والعذر

آخِرُ وَقْتِهَا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	1144	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ كَمَا عُرِفُ
فَمَالِكٌ بَعْدَ الزَّوَالِ الظُّهْرِ	1145	أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ لَهُ ذَا الْقَدْرِ
وَقْتُ الْمُقِيمِ رَكَعَتَانِ فِي السَّفَرِ	1146	ثُمَّ دُخُولِ الْعَصْرِ بَعْدَهَا أَقْزَرُ
بَيْنَهُمَا يَبْقَى اشْتِرَاكَ سَارٍ	1147	حَتَّى صَلَاةِ الْقَصْرِ فِي الْأَسْفَارِ
إِلَى آدَاءِ رَكَعَةٍ فَيُحْسَبُ	1148	آخِرُ وَقْتُ بَعْدَ ذَاكَ يُرْغَبُ
وَأَرْبَعُ لِلظُّهْرِ ثُمَّ يَنْفَرِدُ	1149	عَصْرٌ بِمَا بَقِيَ وَذَا حُكْمًا تَجِدُ
وَالْحُكْمُ نَفْسُهُ عَلَى الْعِشَاءِ	1150	مُطَبَّقٌ وَمَغْرِبٍ لِلرَّاءِ
وَالْحَدُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِوَاحِدَةٍ	1151	قَبْلَ الصَّبَاحِ قَدْ تَمَّ الْفَائِدَةُ
عِنْدَ تَدَاخُلِ اشْتِرَاكِ الْوَقْتِ	1152	بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِحُكْمِ الثَّبَتِ
فَهَلْ هُمَا فِي الْوَقْتِ وَقْتُ وَاحِدٍ	1153	أَمْ كُلُّ وَقْتٍ فَبَقْسَطٍ يُفْرَدُ
كِلَاهُمَا يَخْصُّهُ تَوْقِيئُهُ	1154	مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا يَعْمَهُ
فَالشَّافِعِيُّ لِاشْتِرَاكِ قَدْ حَصَلَ	1155	وَلَيْسَ لَازِمٌ تَدَاخُلًا كَمَلُ
وَمَالِكٌ ضَرُورَةً قَاسَ عَلَى	1156	تَوْسِيعَةٍ وَكُلُّ وَقْتٍ دَخَلَا
وَقْتَانِ ضَيْقٌ وَوَقْتُ مُتَسَعٍ	1157	مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا لِمَنْ جَمَعَ

### المسألة الثالثة:

#### في أهل الأعذار

وَقْتُ ضَرُورَةٍ لِأَرْبَعٍ يُعَدُّ	1158	لِحَائِضٍ مُسَافِرٍ صَبِيٍّ وَزَدُ
لِكَافِرٍ أَسْلَمَ ذَا مُتَّفَقُ	1159	عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ فِيهِ دَقِّقُوا
مُغْمًى عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ قَدْ جَرَى	1160	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِذَا دَرَى

- 1161 لَفَائِتِ الصَّلَاةِ مِثْلَ الْحَائِضِ  
 1162 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَا  
 1163 إِنْ طَهَّرْتَ حَائِضٌ عِنْدَ الْوَقْتِ  
 1164 فَمَالِكَ قَدَرِ الصَّلَاةِ يُلْزَمُ  
 1165 مَنْ قَبْلُ إِنْ لَرَكْعَةٍ وَقْتُ يَسْغُ  
 1166 تَكْبِيرَةً بِهَا صَلَاةٌ قَدْ تَجَبَّ  
 1167 إِذَا مُسَافِرٌ نَسِيَ وَقَدْ قَدِمَ  
 1168 فَوَقْتُهِ يَقْضِيهِ بِالَّذِي وَجَبَ  
 1169 فَجُزْءُ وَقْتِ رَكْعَةٍ لِمَالِكَ  
 1170 تَنْبِيَهُ بِالْقَلِيلِ لِلْكَثِيرِ  
 1171 وَالشَّافِعِيُّ عَكْسَ لِمَالِكَ قَصْدُ  
 1172 فَفَهْمُهُ لِسَجْدَةٍ كَرَكْعَةٍ  
 1173 تَكْبِيرَةً لِلشَّافِعِيِّ كَالْوَقْتِ  
 1174 وَحَائِضٌ تَفَرُّغٌ مِنْ تَطَهُّرٍ  
 1175 وَكَافِرٌ مُجَرَّدُ الْإِسْلَامِ  
 1176 ذَلِكَ حُكْمٌ لِلْخِلَافِ جَالِبُ  
 1177 فَحَائِضٌ فِي الْوَقْتِ حَاضَتْ دُونَ أَنْ  
 1178 إِعْفَاءُهَا مِنَ الْإِعَادَةِ الَّتِي  
 1179 كَمَالُهُ دُخُولُ وَقْتِ تَلْزَمُ  
 1180 حُصُولُ عُذْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ يُفَرِّضُ  
 1181 مُحَمَّدًا آخِرَ وَقْتِ تَجِبُ  
 1182 مُخَالَفَ أَصُولِ مَالِكٍ وَمَنْ
- يَقْضِي لَوَقْتِ فَائِتِ الْفَرَائِضِ  
 مَذْهَبُهُ مِنَ الْهُدَاةِ الْخُنْفَا  
 صَلَّاتٍ وَذَا بِهِ الْجَمِيعُ يُفْتِي  
 صَلَاةَ فَرَضٍ فَائِتِ تَحْتَمُ  
 وَالشَّافِعِيُّ فَرِيضَتَانِ تَتَّبَعُ  
 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ فِي ذَا رَغْبٍ  
 وَحَاضِرٌ مَشَى صَبِيٍّ يَحْتَلِمُ  
 عَلَيْهِ حُكْمُهُ بِذَا فَقَهَا كُتِبَ  
 وَالشَّافِعِيُّ تَكْبِيرَةً جُزْءُ حُكْمِي  
 مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ لِلتَّيْسِيرِ  
 مَنْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ حُكْمٌ يَعْتَمِدُ  
 تَنْبِيَهُ بِالْقَلِيلِ حُكْمُ السَّجْدَةِ  
 صَلَّى بِهَا فِي الْوَقْتِ دُونَ مَقْتٍ  
 وَلِلصَّبِيِّ بُلُوغُهُ فِي الْحَضَرِ  
 خَطَابُهُمْ بِالْفَرَضِ فِي الْأَنَامِ  
 تَفْصِيلُهُ فِي الْفَقْهِ أَمْرٌ وَاجِبُ  
 تَوَدِّي فَرَضَهَا فَمَالِكٌ عَلَنَ  
 وَجُوبُهَا لِلشَّافِعِيِّ فَتَبَّتْ  
 مَنْ لَمْ يُصَلِّ عِنْدَهُ مَتَّهِمٌ  
 مِنْهُ الْقَضَاءُ حُكْمُهُ لَا يُنْقَضُ  
 عَلَيْهِ عِنْدَهُ وَذَاكَ مَطْلَبُ  
 فَقَاهُ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ فَلْتَفْهَمَنَّ

## الفصل الثاني من الباب الأول : في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وفيه مسألتان :

### المسألة الأولى :

#### في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

- 1183 وَأَتَّفَقُوا عَلَى ثَلَاثَةِ حُظُرٍ  
1184 بِتَرْكِهَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ  
1185 بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالشُّرُوقِ  
1186 وَالْخُلُوفِ حَاصِلٍ عَلَى وَقْتَيْنِ  
1187 كَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ  
1188 يُجِيزُ لِلزَّوَالِ أَمَّا الشَّافِعِيُّ  
1189 أَجَازَ لِلزَّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ  
1190 تَعَارُضُ الْأَثَارِ لِلْأَثَارِ  
1191 فَعُقْبَةُ مُعَرَّفٍ بِالْجَهَنِيِّ  
1192 قَالَ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَهِيَ وَاضِحَةٌ<sup>1</sup>  
1193 فَعَنْ صَلَاةِ الْفَرَضِ ثُمَّ الْمَيْتِ  
1194 بِمَنْعِهَا يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ  
1195 فَمَالِكٌ أَجَازَهُ فِي الْأَبَدِ  
1196 فَالْأَصْبَحِيُّ رَأَى لِأَهْلِ يَثْرِبَ  
1197 فَالْنَهْيُ عِنْدَ مَالِكٍ مَنْسُوخٌ  
1198 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ اسْتَنَّدَ  
1199 وَالشَّافِعِيُّ أَضَافَ جُمُعَةً يَرَى  
1200 وَالْخُلُوفَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ  
1201 مَنْ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَدْ رَجَحَا  
1202 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ إِذَا
- فِيهَا أَذَاءٌ لِلصَّلَاةِ قَدْ أَمَرَ  
طُلُوعُ شَمْسٍ وَالْغُرُوبُ يَأْتِي  
يَمْنَعُهُ كُلٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ  
بَعْدَ الزَّوَالِ الْحُكْمُ بِالتَّغْيِينِ  
فَمَالِكٌ يُدْخِلُهَا فِي الْحُظْرِ  
يَمْنَعُ كُلَّهَا بِحُكْمِ قَاطِعِ  
وَقْتُ الزَّوَالِ مَالِكٌ مَا مَنَعَهُ  
أَسْبَابُ خُلُوفِهِمْ بِذَا الْمِضْمَارِ  
يَرْوِي حَدِيثَ فَتْرَةٍ فِي الزَّمَنِ  
قِيلَوْلَةٌ أَوْ لِلْغُرُوبِ جَانِحَةٌ  
عَنْهَا نَهَى مُبْلَغٌ لِلْمَلَّةِ  
إِلَّا الزَّوَالُ فِيهِ خُلُوفُ الْفَهْمِ  
وَالشَّافِعِيُّ بِجُمُعَةٍ مُقَيَّدِ  
قَبْلَ الزَّوَالِ النَّفْلُ لِلتَّقَرُّبِ  
وَالشَّافِعِيُّ بَاقٍ لَهُ رُسُوخٌ  
عَلَيْهِ مَنْ إِلَى الزَّوَالِ يَعْتَمِدُ  
لِلنَّفْلِ فِي زَوَالِهَا مُعْتَبَرًا  
أَجَازَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمِصْرِ  
لِلنَّفْلِ بَعْدَ الْعَصْرِ حُكْمًا صَحْحًا  
تَقْفُوهُ بَعْدَ الْعَصْرِ نَفْلًا فَانْبِذَا

<sup>1</sup> - واضحة المقصود بازغة فأدخلت لتجانس المصارعة.

## المسألة الثانية:

## في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها

- 1203 وَاخْتَلَفُوا أَيَّ الصَّلَاةِ تُمْنَعُ صَلَاتُهَا لِلنَّهْيِ وَقَتٌ فَاسْمَعُوا
- 1204 أَبْوَ حَنِيفَةَ بِمَنْعِ الْكُلِّ لِلنَّفْلِ وَالْقَضَاءِ حُكْمُ الْجُلِّ
- 1205 مِنْ صَحْبِهِ لَغَيْرِ عَصْرِ يَوْمِهِ يَقْضِي لَدَى غُرُوبِهِ فَاَنْتَبِهْ
- 1206 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يُعِيدُهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ تَمَّ فِيهِ ذِكْرُهَا
- 1207 وَالشَّافِعِي يَمْنَعُ لِلنَّوَافِلِ مَا لَمْ تَكُنْ مَسْنُونَةً لِلسَّائِلِ
- 1208 وَمَالِكَ أَجَازَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ لِلْمَسْنُونِ عِنْدَ الذِّكْرِ
- 1209 وَمَانِعٌ تِلْكَ الَّتِي لِلسَّبَبِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ حُكْمًا يَجْتَبِي
- 1210 وَالشُّوْرِي غَيْرَ الْفَرَضِ لَا يُصَلِّي فِي وَقْتِهِ الْمُحْظُورِ حِينَ حَلَا
- 1211 وَانْقَسَمَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي الْحُكْمِ إِلَى ثَلَاثٍ بِاخْتِلَافِ الْفَهْمِ
- 1212 قَوْلٌ يَخْصُ النَّفْلَ دُونَ السَّنَنِ لِلْفَرَضِ خَصَّ بَعْضُهُمْ فَلْتَعَنَنَّ
- 1213 حَظَرُ الْجَمِيعِ عِنْدَ بَعْضٍ قَدْ نَقَلَ وَرَابِعٌ فَالنَّفْلُ عَضْرًا لَا يَحِلُّ
- 1214 خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِي الْمُجْمَلِ وَمَنْ نَسَى صَلَاتَهُ فَلْيَفْعَلْ
- 1215 وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ الصَّلَاةِ بِلَفْظِهِ بِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ
- 1216 لَفْظُ الْحَدِيثَيْنِ الْعُمُومِ يَقْتَضِي وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ فَهْمِ يُقْضِي
- 1217 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فِي الزَّمَنِ أَتَى خِلَافُهُمْ عَلَى هَذَا السَّنَنِ



## الباب الثاني:

في معرفة الأذان والإقامة، وينقسم إلى فصلين:

## الفصل الأول:

في الأذان، وفيه خمسة أقسام:

## القسم الأول:

في صفة الأذان وفيه أربع صفات مشهورة وهي:

- |  |      |   |
|--|------|---|
| تُثَنِّيَةُ التَّكْبِيرِ وَالتَّرْبِيعِ  | 1218 | نُطِقُ الشَّهَادَتَيْنِ بِالتَّسْمِيعِ              |
| وَالْبَاقِ مَثْنًى لِلْأَذَانِ يَعْرِفُ  | 1219 | أَهْلُ مَدِينَةٍ وَذَا لَهُمْ ضُفُوفَا              |
| مُحَدِّثُونَ مِنْ صَحَابِ الْمَذْهَبِ    | 1220 | لِلأُولَيْنِ خُفْيَةٌ إِنْ تُصَبِّ                  |
| تَرْبِيعُ تَكْبِيرِ لِأَهْلِ مَكَّةَ     | 1221 | كَذَا الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَ بَكَّةَ               |
| أَبُو حَيْفَةَ نَحَاذَا الْمَنْحَى       | 1222 | أَذَانُ كُوفَةٍ بِذَاكَ أَضْحَى                     |
| تَرْبِيعُ تَكْبِيرٍ يُثْنِي مَابَقِي     | 1223 | وَجَامِعٌ لِلْبَاقِي جَهْرًا حَقَّقِ                |
| شَهَادَةٌ تَثْلِيثُهَا لِلْبَصْرَةِ      | 1224 | حَيْعَلَةٌ كَمَثَلِ ذَاكَ ثَبَّتِ                   |
| لَكِنْ بِجَمْعِ جُمْلَةِ الْأَذَانِ      | 1225 | ثُمَّ يُعِيدُهَا بِرَجْعِ ثَانِ                     |
| أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى اسْتِمْرَارِ  | 1226 | أَعْمَالِ أَقْوَامٍ مِنَ الْأَخْيَارِ               |
| فَمَالِكَ قَلْدٌ لِلْمَدِينَةِ           | 1227 | وَالشَّافِعِيِّ مُقْلَدًا لِلْبَلَدَةِ              |
| إِجْمَاعُهُمْ لِلنَّصِّ وَالتَّكْرَارِ   | 1228 | لِبَصْرَةِ أَتَى مِنَ الْمُخْتَارِ                  |
| تُثَنِّيَةُ التَّكْبِيرِ فِي الْحِجَازِ  | 1229 | عَنْ ابْنِ زَيْدٍ <sup>1</sup> حَافِظِ الْإِعْجَازِ |
| تَرْبِيعُهُ عَنْ ابْنِ مَحْظُورٍ أَتَى   | 1230 | وَالشَّافِعِيِّ لِذَاكَ حُكْمًا أَثْبَتَا           |
| وَالْمَتَأَخِّرُونَ فِي الْمَوَالِكِ     | 1231 | لِابْنِ قَدَامَةَ عَزَوْا وَمَالِكِ                 |
| نَهَجَ تَقْصِيهِمْ مَنَافِذَ السَّنَدِ   | 1232 | فَقَهُ الْحَدِيثِ عِنْدَهُمْ شَرْطُ أَسَدِ          |
| وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي رِوَايَةِ الْخَبَرِ   | 1233 | لَكِنْ عَزَوْا حُكْمًا لَهُ هَذَا الْأَثَرُ         |
| ثُمَّ أَبِي لَيْلَى لِأَهْلِ كُوفَةٍ     | 1234 | وَلِابْنِ زَيْدٍ قَدْ رَأَى فِي غَفْوَةٍ            |
| فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ بِذَلِكَ الْخَبَرَ | 1235 | وَهُوَ الَّذِي بِهِ افْتَدَى كَمَ مِنْ بَشَرِ       |

<sup>1</sup> - بد الله بن زيد الأنصاري، في الرويا التي رآها عن الأذان.



- 1236 وَقَوْلُهُ خَيْرٌ لَّكُمْ مِنْ نَوْمٍ  
1237 جُمُهور أَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدَهُمْ ثَبَتْ  
1238 فَأَبْغَضُ قَالَ لَمْ يَرِدْ عَهْدُ النَّبِيِّ  
بَعْدَ الْأَذَانِ فِيهِ خُلِفَ الْقَوْمُ  
وَالشَّافِعِيُّ أَخْبَارُهُ لَهُ نَفَتْ  
وَبَعْضُهُمْ عَهْدَ عُمَرَ لَهُ اجْتَبَى

## القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني في حكم الأذان

- 1239 وَالْعُلَمَاءُ الْأَذَانَ فِيهِ اخْتَلَفُوا  
1240 إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهَلْ كَفَايَةُ  
1241 فَمَالِكٌ لِمَسْجِدٍ فِي الْحَضْرَةِ  
1242 وَالْفَرْدُ لَيْسَ لِأَمَّا لَهُ عَلَى  
1243 وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْجَمَاعَةِ  
1244 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ  
1245 أَوْ لَجَمَاعَةٍ كَذَا لِلْفَرْدِ  
1246 أَتَى الْخِلَافُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ  
1247 أَنَّ الرَّسُولَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ  
1248 بِغَارَةٍ فِي مُدَّةِ الْحُرُوبِ  
1249 فَمَنْ لُذَّكَ الْفَهْمُ حُكْمًا رَجَحًا  
1250 أَوْ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْأَعْيَانِ  
هَلْ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ وَصَفُوا  
أَمْ فَرَضَ عَيْنَ أَيَّهِمْ قَدْ ثَبَّتُوا  
فَرِيضَةً أَوْ سُنَّةَ الْجَمَاعَةِ  
رَأَى لِمَنْ لِمَالِكٍ فَقَهَا تَلَا  
فِي سَفَرٍ كَانَتْ وَفِي إِقَامَةٍ  
رَأَوْهُ سُنَّةً بِحُكْمٍ نَافِعٍ  
فَلَمْ يُفَرِّقْ أَحَدٌ لِلْعَدِّ  
حُوِيْرَتْ أَبَوُهُ فِي الْمَدَارِكِ  
عَلَيْهِ فَاَلْأَذَانَ لَا تَغْشَاهُ  
رَأَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ لِلْوُجُوبِ  
رَأَاهُ قَوْلًا فِي الْخِلَافِ صَحَّاحًا  
بِهِ يَقُومُ الْفَرْدُ فِي الْأَوَانِ

## القسم الثالث من الفصل الأول في وقت الأذان

- 1251 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُؤَدِّنُ  
1252 أَبُو هُرَيْرَةَ نَدَاءَهُ سَمِعَ  
1253 نَدَاءَ نَجَلٍ أَمْ مَكْتُومٍ وَقَعَ  
1254 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَجَاوَزَا  
1255 أَبُو حَنِيفَةَ لَذَاكَ قَدْ مَنَعَ  
1256 إِنْ قُلَّ مَا بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ قَبْلَ  
مَنْ قَبْلَ وَقْتُهَا وَذَاكَ بَيِّنُ  
أَهْلُ مَدِينَةٍ وَفَجَرٌ مَا طَلَعَ  
فَوْرُ طُلُوعِ الْفَجْرِ حُكْمًا يُتَّبَعُ  
مَنْ قَبْلَ وَقْتِ فَاقْتَفَى الْحَجَازُ  
وَالظَّاهِرِيُّ إِنْ كَانَ لَيْسَ مُتَّسِعًا  
حَدِيثُ عَائِشَةَ نُزُولُ ذَا نُقِلَ

- 1257 طُلُوعُ ذَا مُؤَدَّنَا لِلْآخِرِ  
1258 بِلَالُ إِذْ يُنَادِ لَيْلًا فَكُلُوا  
1259 وَالْثَّانِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ  
1260 حِينَ بَلِيلٍ قَامَ إِذْ يُؤَدَّنُ  
1261 حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَى جَمْعِ الْأَثَرِ  
1262 عَنْهَا هُبُوطُ أَوَّلِ يُصَاحِبِهِ  
1263 قَالُوا صَلَاةَ الصُّبْحِ حُكْمًا تَقَرَّدُ
- وَذَاكَ قَوْلٌ نَافِدٌ لِلظَّاهِرِ  
حَتَّى نَدَا عَمْرُو ابْنَ قَيْسٍ فَأَعْدَلُوا  
أَنَّ بِلَالَ قَالَ مُنْقِذَ الْبَشَرِ  
ارْجِعْ فَقُلْ عَبْدُ غَزَاةِ الْوَسْنِ  
سَاعِدِ لِلرَّأْيَيْنِ حِينَمَا صَدَرَ  
صُعُودُ ثَّانٍ وَقْتُهُ يُقَارِبُهُ  
لَهَا نِدَاءٌ إِنْ بِقَوْلٍ مُعْتَمَدُ

## القسم الرابع من الفصل الأول

### في شروط الأذان

- 1264 يُنْظَرُ فِي ذَا الْقِسْمِ مِنْ ثَمَانِيَةِ  
1265 مُؤَدَّنٍ يُقِيمُهَا أَمْ مُكْنُ  
1266 صَاحِبِ صُدَاءٍ أَذَانًا إِذْ جَهَرَ  
1267 يُقِيمُهَا أَخُو بَنِي صُدَاءٍ  
1268 وَلَا بِنَ زَيْدٍ أَمْرَ الرَّسُولِ  
1269 تَقُولُ وَابْنُ زَيْدٍ بِالْإِقَامَةِ  
1270 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ وَقْتًا أَقْدَمُ  
1271 وَمَنْ أَرَادَ النَّسْخَ ذَا الْحُكْمِ أَقَرَّ  
1272 بِأَنَّهُ الضَّعِيفُ فِي الْإِسْنَادِ  
1273 وَالْأَجْرُ فِي الْأَذَانِ عِنْدَ السَّلَفِ  
1274 فَأَبْنَى الْعَاصِ حَكَى عَنِ النَّبِيِّ  
1275 وَغَيْرُ ذَاكَ مِنْ شُرُوطٍ يُعْتَبَرُ  
1276 أَبُو عَمَرَ سَلِيلُ عَبْدِ الْبَرِّ  
1277 وَطَهْرُهُ يَلْزَمُ لِلأَذَانِ  
1278 فِي التَّرْمِذِيِّ أَمْرٌ أَتَى بِالطَّهْرِ
- ضَمَّتْ شُرُوطُهُ تَسَاقُ آتِيَةً  
لِغَيْرِهِ إِقَامَةً تُسْتَحْسَنُ  
بِهِ بِلَالٌ عَنْ إِقَامَةِ نَذَرٍ  
فَهَوَّ الَّذِي أَقَامَ لِلنِّدَاءِ  
بِلَالٌ بِالْأَذَانِ وَالنَّقُولِ  
ذَا أَمْرٌ مَنْ بَلَغَ هَذِي الْمَلَّةِ  
مَنْ صَاحِبِ الصُّدَاءِ بِنَسْخِ يُحْكَمُ  
جَمْعًا حَدِيثُ صَاحِبِ الصُّدَائِشْرِ  
تَرْجِيحُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ بَادٍ  
يُمْنَعُ فِي الْأَثَارِ حُكْمًا فَاعْرِفِ  
مَنْ يَنْتَغِي أَجَرَ الْأَذَانِ جَنْبِ  
مِثْلَ شُرُوطٍ لِلصَّلَاةِ فِي الْأَثَرِ  
يَرَاهُ سُنَّةً بِدُونِ سِرِّ  
كَذَلِكَ الْقِيَامُ فِي الْمَكَانِ  
إِلَى مُؤَدَّنٍ دَوَامَ الدَّهْرِ

## القسم الخامس:

### فيما يقوله السامع للمؤخذ

وَفِي اتِّبَاعِ صَاحِبِ الْأَذَانِ	1279
مَنْ قَالَ حَرْفَ قَوْلٍ مَنْ يُوْذَنْ	1280
وَأَخْرُؤْنَ بَلْ عَلَيْهِ السَّبْقُ	1281
تَعَارُضِ الْأَثَارِ لِلْخِلَافِ	1282
أَبُو سَعِيدٍ قَدْ رَوَى تَرْيِدًا	1283
عِنْدَ عُمَرَ لِقَوْلِهِ حَيَّ عَلَى	1284
فَمَنْ إِلَى التَّرْجِيحِ حُكْمًا يَذْهَبُ	1285
وَمَنْ عَلَى الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	1286
خَلْفَ مَوْكَدِ مَدَى الْأَزْمَانِ	
حَتَّى نَهَايَةِ النَّدَاءِ يَحْسُنَ	
بَحْيَعْلَهُ قَبْلَ الْفَلَاحِ نَطْقُ	
جَرَّتْ مُبَكَّرًا وَذَاكَ كَافِ	
قَوْلِ مَوْذَنْ يَرَى سَدِيدًا	
تَقُولُ لَا حَوْلَ يَرَاهُ أَفْضَلًا	
عُمُومٌ مَا سَعِيدٌ قَالَ يَرْغَبُ	
يَجْمَعُ لِلْقَوْلَيْنِ فِي الْمَفْهُومِ	

## الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية:

### في الإقامة

وَاخْتَلَفُوا فِيهَا بِمَوْضِعَيْنِ	1287
فَسُنَّةٌ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَكْثَرِ	1288
وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ	1289
فَأَوَّلُ إِقَامَةٍ لَا تُبْطَلُ	1290
وَالثَّانِي تَرْكُهَا بِعَمْدٍ بَاطِلَةٌ	1291
وَالظَّاهِرِي يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ	1292
فَهَلْ بَيَانٌ قَدْ أَتَتْ فِي الْمُجْمَلِ	1293
إِذْ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ ذِي الْأَفْعَالِ	1294
صَلُّوا كَمَا أَنَا بِكُمْ صَلَّيْتُ	1295
أَمْ حَمَلُهَا لِلنَّدْبِ قَوْلُ الْبَعْضِ	1296
عَنْ نَجْلِ حُوَيْرِثٍ فَرَضَ يَلْزَمُ	1297
فَهُوَ الَّذِي يَرْوِي لَهَا بِالسَّنَدِ	1298
وَعِدْهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَظْهَرُ	1299
وَالْبَاقِي نَطَقَهُ لَهُ بِالْفَرْدِ	1300
يُدْرَسُ حُكْمُهَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ	
فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ لِلظَّاهِرِ	
وَالْحُكْمُ ظَاهِرٌ عَلَى الرَّأْيَيْنِ	
بِتَرْكِهَا الصَّلَاةَ حِينَ يُفْعَلُ	
آرَاءُ صَحْبِ مَالِكٍ مُمَاتِلَةٌ	
وَعَبْرُ بَاطِلَةٍ بِقَوْلِ ثَانٍ	
فِي الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ لِلْمَزْمَلِ	
وَفَرَضُهَا مُوَضَّحٌ الْإِجْمَالِ	
مُفَصَّلًا لِمَا بِهِ أَتَيْتُ	
يُخْرِجُهَا مِنْ سُنَّةٍ وَفَرَضِ	
لِلْفَرْدِ أَوْ جَمَاعَةٍ فَلْتَفْهَمُوا	
إِقَامَةً فِي وَاجِبٍ مُؤَكَّدِ	
فَمَالِكٌ يُشْنُ إِذْ يُكْبَرُ	
ثَنِّي لَدَى إِقَامَةٍ لِلْعَدِّ	

- 1301 لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَاقِي يَبْقَى مَرَّةً  
1302 أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ مَشَى  
1303 أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي تَعَارُضِ  
1304 أَنَسُ رَوَى الْحَدِيثَ بِالشَّفِيعِ  
1305 رَوَى أَبُو لَيْلَى حَدِيثَ التَّشْيِيعِ  
1306 وَهَلْ تُقِيمُ الْمَرْأَةُ الصَّلَاةَ  
1307 وَقَتَّ مَعَ الرِّجَالِ وَالْخِلَافُ  
1308 فَمَالِكُ إِقَامَةً لَهَا تَصُحُّ  
1309 عَائِشَةُ لَهَا أَقَامَتْ أَذْنَتْ  
1310 حَوْلَ إِمَامَةٍ كَمَثَلِ الرَّجُلِ  
1311 لِكُلِّ أَمْرٍ أَوْ بِبَعْضٍ تُفْرَدُ
- وَالْعَدُّ فَرْدًا مَالِكُ أَقَرَّهُ  
أَحْمَدُ بِالتَّخْيِيرِ حُكْمًا يُعْنَى  
فَهَمَيْنِ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي تَقَاضٍ  
أَمْرُ بِلَالٍ جَامِنٌ شَفِيعُ  
حَتَّى إِقَامَةً وَدُونَ جُزْئِيَّةِ  
لَدَى النِّسَاءِ مِثْلُهَا إِنْ فَاتَا  
كَذَاكَ فِي إِمَامَةٍ تُضَافُ  
وَالشَّافِعِيُّ أَذَانُهَا أَيْضًا رَجَحَ  
عَنْ ابْنِ مُنْذِرٍ رَوَايَةً أَتَتْ  
حَتَّى يُرَى تَخْصِيصُهَا فِي الْمُجْمَلِ  
دُونَ مُخْصَصٍ بِنَصٍّ يُوْجَدُ

### الباب الثالث من الجملة الثانية: في القبلة

- 1312 تَوَجُّهُ اللَّبَيْتِ فِيهِ اتَّفَقُوا  
1313 وَالْبُعْدُ فِيهِ عِنْدَهُمْ أَمْرَانِ
- فِي الْبُعْدِ حُكْمُ الْقُرْبِ فِيهِ حَقُّوا  
هَلْ ذَاتُهُ أَمْ وَجْهَةُ الْمَكَانِ

### المسألة الأولى:

#### هل الفرض على العين أو الجهة؟

- 1314 فَالْبَعْضُ قَصْدُ الْجَهَةِ الَّذِي وَجِبَ  
1315 فَبَعْضُهُمْ قَدَّرَ لِلْمَحْذُوفِ  
1316 وَمَنْ نَفَى لِلْحَذْفِ فِي الْكَلَامِ  
1317 صَلَاتُهُمْ صَفًّا طَوِيلًا وَاحِدًا  
1318 لَوْ كَانَ عَيْنُ كَعْبَةٍ فَذَا حَرَجَ  
1319 عَلَيْهِ تَشْرِيعُ لَحْيَرِ ذَا الْبَشَرِ  
1320 مَا كَلَّفَ الْخَالِقُ بِاجْتِهَادِ  
1321 مَا بَيْنَ مَشْرِقٍ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ
- وَالْبَعْضُ قَصْدُ ذَاتِ عَيْنِهَا أَحَبَ  
فَقَوْلُ وَجْهًا جَهَةً الْمَوْصُوفِ  
فَالْقَصْدُ لِلْقِبْلَةِ بِالتَّمَامِ  
لِنَفْيِ عَيْنِ الْبَيْتِ قَوْلًا زَائِدًا  
مُنَاقِضٌ لِحُكْمِ تَيْسِيرِ دَرَجِ  
حَثٌّ عَلَى التَّيْسِيرِ كُلَّمَا ذَكَرَ  
تَحْدِيدُهَا لِلْعَيْنِ بِالْأَرْصَادِ  
قَبْلَتُنَا بِقَوْلِ عَالِ الرُّتَبِ

## المسألة الثانية:

## في الاجتهاد في القبلة

- 1322 هَلْ ذَاتُ عَيْنِ الْبَيْتِ لِلْمُجْتَهِدِ  
1323 فِي ذَا الْخِلَافِ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ  
1324 مُشْتَرِطٌ إِصَابَةٌ لِلْعَيْنِ  
1325 أَمَّا سِوَاهُ شَرْطُ الْاجْتِهَادِ  
1326 فَمَنْ يَقِيسُ جِهَةً بِالْوَقْتِ  
1327 فَالْوَقْتُ مَنْ يُصَلِّي قَبْلَهُ يُعَدُّ  
1328 لِلشَّافِعِيِّ يُعِيدُ إِنْ تَبَيَّنَا  
1329 عَلَيْهِ دُونَمَا يَقِينُ يُلْزَمُ  
1330 مِنْ بَعْضِ أَقْوَالِ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ  
1331 وَالْخُلْفُ فِي الْأَثَارِ قَوْلُ عَامِرٍ<sup>1</sup>  
1332 رَكِبَ مِنَ الْأَصْحَابِ حَارُوا فَحَكَمَ  
1333 قَالَ لَهُمْ تِلْكَ صَلَاةٌ قَدْ مَضَتْ  
1334 فَثَبَّتَ وَجْهَهُ اللَّهُ قَبْلَهُ قَصَدَ  
1335 وَكُلُّ مَنْ صَلَّى لِغَيْرِ قَبْلِهِ  
1336 فَلَا يُعِيدُ فَائْتَأَنَّ إِنْ صَلَّى  
1337 عَلَيْهِ رَبُّنَا فَتِلْكَ قَدْ مَضَتْ  
1338 فَآيَةُ مُحْكَمَةٍ لِلْبَعْضِ  
1339 وَقِيلَ شَطْرَ مَسْجِدِ قَوْلِي  
1340 فَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ وَالْإِصَابَةِ  
1341 إِنْ فُرِضَتْ إِصَابَةٌ أَعَادَ إِنْ  
1342 مَنْ لَا يَرَى صِحَّةَ هَذَا الْخَبَرِ
- أَمْ لَا وَيَكْفِي قَصْدُهَا لِلْمُبْعَدِ  
فَمُخْطِئٌ يُعِيدُ حُكْمَ فَهْمِ  
إِنْ لَمْ يُصِبْ أَعَادَهَا فِي الْحِينِ  
يُغْفِيهِ مِنْ إِعَادَةِ الْمُرَادِ  
بَعَيْنِ ذَاتِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُفْتِ  
مُجْتَهِدًا لِعَيْنِ قَبْلَةٍ فَرَزْدَ  
لِلْخَطِ الَّذِي صَلَاتُهُ بَنَى  
وَمَالِكٌ أَعْفَاهُ يُسْرَأُ يُفْهَمُ  
مُحِبِّبًا فِي وَقْتِهَا إِنْ تُصِيبَ  
فِي سَفَرٍ صَلَّى لَوَجْهِ حَائِرِ  
بَيْنَهُمُ الرُّسُولُ مَنْ هَدَى الْأُمَمَ  
فَمَا أَعَادُوهَا وَذَا حُكْمٌ ثَبَّتَ  
كُلُّ مُصَلٍّ حَائِرٍ إِنْ يَفْتَقِدَ  
إِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ دُونَ غَفْلَةٍ  
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلرُّسُولِ صَلَّى  
إِذْ سَبَبَ الْوُرُودِ ذَاكَ قَدْ ثَبَّتَ  
مَنْسُوخَةً لِلْبَعْضِ عِنْدَ الْعَرَضِ  
نَاسِخَةً لَوَجْهِهِ الْمُصَلِّي  
اِخْتَلَفَتْ مَفَاهِمُ الْأُئِمَّةِ  
أَخْطَأَهَا وَذَاكَ حَيْثُمَا يَكُنْ  
قَاسَ بِوَقْتِ عَيْنِ بَيْتٍ حَرَّرَ

<sup>1</sup> - هو عامر بن ربيعة والحديث رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة تحت عنوان باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم.

### المسألة الثالثة:

#### في الصلاة داخل الكعبة

- 1343 وَفِي الصَّلَاةِ دَاخِلًا لِلْكَعْبَةِ  
1344 فَمَنْعَ لَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
1345 مُفَرَّقٌ لِّلْفَرَضِ ثُمَّ النَّفْلِ  
1346 فَدَاخِلٌ فِيهَا فَأَيَّنَ يَتَجَهَّ  
1347 فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَأَى مُحَمَّدًا  
1348 صَلَّى لِرُكْعَتَيْنِ خَارِجًا لَهَا  
1349 وَالثَّانِي عَبْدُ اللَّهِ نَجَلٌ لِّعَمْرٍ  
1350 فَعَنَ يَسَارٌ لِّعُمُودٍ قَدْ جَعَلَ  
1351 ثَلَاثَةً لِّظَهْرِهِ أَوْلَاهَا  
1352 وَثُمَّ صَلَّى تَارِكًا لِلْأُمَّةِ  
1353 فَبَيْنَ نَسْخٍ ثُمَّ تَرْجِيحٍ وَرَدَ  
1354 فَأَبْنُ عُمَرَ حَدِيثُهُ شَرَّعَهَا  
1355 جَمْعُهُمَا رَأَوْهُ فِيهِ عُنُرُ  
1356 فَأَبْنُ عُمَرَ لِّلنَّفْلِ قِيلَ يُحْمَلُ  
1357 سُقُوطُ آثَارِ لَدَى التَّعَارُضِ  
1358 فَانْحَصَرَ الْخِلَافُ فِي اسْتِقْبَالِهَا  
1359 فَالْمَنْعُ رَأْيٌ لِلْكَثِيرِ يُعْلَمُ
- اِخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ  
مَجُوزٍ لَهُ عَلَى مَسَاقِ  
أَسْبَابٍ خُلْفَهُمْ عَلَى ذَا الشَّكْلِ  
وَالْخُلْفُ فِي فَهْمٍ لِّذَلِكَ فَانْتَبَهَ  
يَدْخُلُ كَعْبَةً بِهَا مَا سَجَدًا  
وَقَالَ قَبْلَةَ قَوْلٍ شَطْرَهَا  
دُخُولُ خَيْرِ النَّاسِ كَعْبَةً ذَكَرَ  
وَعَنْ يَمِينٍ مِّثْلَهُ فَعَلًا فَعَلَ  
بِلَالُ ذِي رِوَايَةٍ حَكَاهَا  
تَشْرِيْعُهُ عَنْهَا يُزِيلُ الْغُمَّةَ  
خِلَافَهُمْ لِمَذْهَبَيْنِ يَعْتَمِدُ  
أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى لِمَنْعِهَا  
وَالْبَعْضُ لاسْتِضْحَابِ حَالٍ يُسْرُ  
أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ لِفَرَضٍ يُجْعَلُ  
أَهْلُ الْحَدِيثِ حُكْمُهُمْ بِذَا رَضِيَ  
فَهَلْ يَجُوزُ فَرَضُنَا دَاخِلَهَا  
بَعْضٌ أَجَازَهَا وَلَا يُتَّهَمُ

### المسألة الرابعة:

#### في سترة المصلي

- 1360 وَاتَّفَقُوا جَمِيعُهُمْ فِي السَّتْرِ  
1361 إِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا يَخْطُ خَطًّا  
1362 مَنْ أَجْرَهُ مَنْ مَرَّ فِي قِبْلَتِهِ  
1363 تَسْجِيلُ خُلْفٍ وَارِدٍ حَوْلَ الْأَثَرِ
- يَجْعَلُهَا الْمَصِلُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ  
لِقِبْلَةٍ مِنْ قَدْرِهِ مَا حَطًّا  
وَإِخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ فِي غَفْلَتِهِ  
فِي الْخَطِّ مِنْ نَافٍ لَهُ أَوْ مُعْتَبَرُ

- 1364 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَاهُ زَائِدًا ضَمَّنَ حَدِيثَ فَافْهَمَ الْمَقَاصِدَا  
1365 وَثَابِتٌ إِخْرَاجُهُ لِلْعَنْزَةِ وَدُونَ سِتْرَةٍ صَلَاةٌ مَيِّزَةٌ  
1366 أَحْمَدُ سِتْرَةٌ وَلَوْ خَطَأَ رَجَحَ لَكِنَّهُ لِلشَّافِعِيِّ مَا وَضَحَ

### الباب الرابع من الجملة الثانية،

وهذا الباب ينقسم إلى فصلين :

أحدهما في ستر العورة،

والثاني فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

#### الفصل الأول :

في ستر العورة

- 1367 وَسِتْرُ عَوْرَةِ لِكُلِّ وَاجِبٌ وَاخْتَلَفَتْ فِي شَرْطِهِ الْمَذَاهِبُ  
1368 كَذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الْبَشَرِ عِنْدَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْأَثَرِ

#### المسألة الأولى :

هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة ؟

- 1369 فَمَالِكٌ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ تَبَيَّنَ فَرَضُ حُكْمِهَا سَيَّاسِي  
1370 فَلَا أَخْذَ لِلزَّيْنَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ فِيهِ اخْتِلَافٌ لَيْسَ بِالشَّدَدِ  
1371 مَنْ حَمَلَ الْمَعْنَى عَلَى الْوُجُوبِ يَرَى لِسِتْرِهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ  
1372 وَمَنْ إِلَى نَدْبٍ يَسُوقُ النَّصَّ لَدَيْهِ حُكْمُ الْفَرَضِ لَا يَخْصُ  
1373 فَالْبَيْتُ لَا يَطُوفُ عُزْيَانُ بِهِ وَذَلِكَ وَاجِبٌ لَهُ فَانْتَبِهْ

#### المسألة الثانية :

في حد العورة من الرجل

- 1374 مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ بَدَا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ مُجَرَّدَا  
1375 فَهُوَ حَرَامٌ عَوْرَةُ الرِّجَالِ وَسِتْرُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْثَالِ

- 1376 وَأَنَسَ رَوَى حَدِيثَ حَسْرِ الْفَخْدِ وَحَسْرُهَا مُسْتَوْجِبٌ لِلنَّبْدِ  
1377 وَالْبَعْضُ لِلْفَخْدِ كَذَا لِلدُّبْرِ فَعَوْرَةٌ لَمْ يَرَوْ نَصَّ الْأَثَرِ

### المسألة الثالثة:

#### في حد العورة من المرأة

- 1378 وَكُلُّ أَجْسَامِ النِّسَاءِ عَوْرَةٌ وَسِتْرُهُنَّ وَاجِبٌ ضَرُورَةٌ  
1379 فَالْنَّصُّ جَاءَ أَنَّهَا لَا تُبَدِي إِلَّا لظَاهِرِ كَوَجْهِه أَيْدِي  
1380 فَعَوْرَةٌ كَلَّا يَقُولُ أَحْمَدُ إِظْهَارُ لَمْعَةٍ لَهَا لَا تُحْمَدُ  
1381 فَاللَّهُ أَمْرُهُ لَهَا بِالْكَفِّ عَنْ حَسْرِ جِسْمٍ رَخَّصُوا فِي الْكَفِّ  
1382 فَالْنَّصُّ يُسْتَشْنَى لَدَيْهِ ظَاهِرُ أَحْرُ بِالْحِجَابِ حُكْمًا أَمْرُ  
1383 لَكِنَّ نَصَّ ذَا الْآخِرِ يَخْتَلِفُ هَلْ لِنِسَاءٍ طَهَ أَمْ كُلُّ تَصَفِّ

### الفصل الثاني:

#### فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

- 1384 فَالْأَمْرُ وَارِدٌ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ وَعِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ لِلأُمَّةِ  
1385 وَقَدْ نَهَوْا عَنْ شِمْلَةِ الصَّمَاءِ إِذْ يَبْدُو عَاتِقٌ مِنَ الرِّدَاءِ  
1386 وَبِاشْتِمَالِهِ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ خَوْفُ ظُهُورِ عَوْرَةِ لِلْوَاجِدِ  
1387 وَلِلرِّجَالِ وَاحِدِ الثِّيَابِ يَكْفِي لَدَيْهِمْ بِلَا أَرْثِيَابِ  
1388 لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ سُؤْلٌ قَدْ وَرَدَ مِنَ النَّبِيِّ مُشْرَعًا لِمَا وَجَدَ  
1389 ظُهُورُ بَطْنٍ أَوْ ظُهُورُ الْأَرْجُلِ مَا عُدَّ مُبْطَلًا لَهَا فِي الْجَمَلِ  
1390 وَذَاكَ لِلْجُمُهورِ قَوْلٌ يُؤَثَّرُ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ عَلَى مَا ذَكَرُوا  
1391 وَشَذَذَ أَقْوَامٌ فَقَالُوا عَوْرَةٌ تَقْلِيدُهُمْ تَنْبِذُهُ الصُّرُورَةُ  
1392 دَرْعٌ لِمَرْأَةٍ كَذَا الْخِمَارُ لَسْتَرِ كُلِّهَا نَحَا الْأَخْيَارِ  
1393 فَذَا لَزُوجَاتِ النَّبِيِّ أَمْرٌ وَرَدَ قَفُّو سَبِيلَهُنَّ تَشْرِيعًا أَسَدُ  
1394 بِدُونِهِ إِعَادَةٌ فِي الْوَقْتِ لِمَالِكٍ وَالْغَيْرِ دَهْرًا يُفْتِي  
1395 فَهَلْ يَكُونُ النَّهْيُ شَرْطَ صِحَّةِ أَوْ لِكَمَالِ شَرْطُهُ فَثَبَّتَ  
1396 إِنْ شَرْطُ صِحَّةِ صَلَاةٍ تَبْطُلُ بِدُونِهِ وَالْيَتْرُكُ إِثْمٌ حَاصِلٌ  
1397 كَغَاصِبٍ لِلدَّارِ إِذْ يُصَلِّي فِيهَا خِلَافٌ حَاصِلٌ لِلْكَلِّ



## الباب الخامس:

## الطهارة من النجس في الصلاة

1398	طَهْرٌ يُقَالُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	إِطْلَاقُ فَرَضٍ عِنْدَ بَعْضِ شَدَدَةٍ
1399	أَعْنِي لَطَهْرَ النَّجَسِ فِي الصَّلَاةِ	فَفِيهِ أَقْصَاؤُا لَهُمْ سَتَاتِي
1400	فَأَوَّلُ يُبْعَدُ قَوْلُ الْفَرَضِ	مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ ذَلِكَ الْبَعْضِ
1401	وَالثَّانِي شَرْطُ صِحَّةٍ وَيَلْزَمُ	مَنْ تَرَكَهُ الْبُطْلَانُ حُكْمٌ يُعْلَمُ
1402	زَوَالُهَا شَرْطُ لَصِحَّةٍ وَرَدٌ	لِذَاكَرٍ وَقَادِرٍ مَاءٍ وَجَدٌ
1403	وَالنَّهْيُ إِنْ يَخْصُ شَيْئاً وَاحِداً	فَلَيْسَ عَنْ سِوَاهُ نَهْيٌ أَبَداً
1404	إِلَّا بِنَهْيٍ وَاضِحٍ لِلْآخِرِ	مُحَدَّدٍ فِي لَفْظِهِ وَظَاهِرٍ
1405	وَذَلِكَ قَوْلٌ وَارِدٌ فِي الْمَذْهَبِ	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ فِي الْكُتُبِ

## الباب السادس:

## في المواضع التي لا يصلى فيها

1406	فَبَعْضُهُمْ أَجَازَ كُلَّ مَوْضِعٍ	فَلَيْسَ ذَا بِالنَّجَسِ لِلْمُتَّبِعِ
1407	وَالْبَعْضُ سَبْعَةً مِنَ الْأَمَاكِنِ	مَنْعاً عَلَى مُسَافِرٍ وَقَاطِنِ
1408	مَزْبَلَةٍ قَارِعَةٍ وَمَجْزَرَةٍ	مَعَاطِنِ الْإِنْسِلِ وَثَمِّ الْمَقْبَرَةِ
1409	وَوَظْهُرُ بَيْتٍ مِثْلُهُ الْحَمَامُ	صَلَاتُنَا فِي كُلِّهَا آثَامُ
1410	أَبْطَلَهَا بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَكْرَهُ	وَالْبَعْضُ فِي الْقُبُورِ مَنْعاً نَبَّهُوا
1411	فَمَالِكٌ تَجُوزُ وَإِبْنُ الْقَاسِمِ	فِيهَا الصَّلَاةُ دُونَ لَوْنٍ لَائِمٍ
1412	وَالْخَلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأَثَارِ	هَلْ ثَبَتَتْ عَنْ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ
1413	فَفِي الصَّحِيحِ جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ	كَمَسْجِدٍ وَحَيْثُ كُنْتُمْ فَاقْضُوا
1414	فَرَضَ الصَّلَاةَ فِي الْمَكَانِ الصَّالِحِ	ذُخْرٍ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَصَالِحِ
1415	ثُمَّ الصَّلَاةُ فِي الْبُيُوتِ تَجْمَلُ	وَلَا تَكُنْ كَالْقَبْرِ حِينَ تُنْزَلُ
1416	فَيَبْنِ تَرْجِيحٍ وَنَسْخٍ يَخْتَلِفُ	أَضِيفُ إِلَيْهِمَا لَجْمَعٍ قَدْ رُدِفُ

## الباب السابع:

### في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة

وَأَتَّفَقُوا فِي تَرْكِ كُلِّ الْفَعْلِ	1417
إِلَّا خَفِيفاً أَوْ يَسِيراً لَا يَضُرُّ	1418
وَخَارِجٌ فِيهَا عَنِ الْأَقْوَالِ	1419
كَانَ الْكَلَامُ ضَمْنَهَا مُبَاحٌ	1420
فَلَا بِنِ مَسْعُودٍ وَلَا بِنِ أَرْقَمٍ <sup>1</sup>	1421
فَوُومُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَانَتَيْنَا	1422
نَصُّ الْحَدِيثِ لَفْظُهُ صَلَاتُنَا	1423
وَاخْتَلَفُوا عَلَى كَلَامِ الْعَمْدِ	1424
فَمَا لَكَ لِلْعَمْدِ حِينَ يُصْلَحُ	1425
وَالشَّافِعِي يَمْنَعُهُ فِي الْعَمْدِ	1426
أَبُو حَنِيفَةَ يَرُدُّ الْكَلَامَ	1427
حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ لِلْكَلامِ	1428
كَلَامُهُ لِصَحْبِهِ مَا أَنْقَطَعَتْ	1429
عَبْرَ الصَّلَاةِ ثَابِتاً بِالنَّقْلِ	
فَفَعَلُهُ فِيهَا لَدَيْهِمْ مُغْتَفَرٌ	
غَيْرُ مُقَرَّرٍ فَكَالْأَفْعَالِ	
بِهِ أَحَادِيثُ أَتَتْ صَحَاحٌ	
كَلاَهُمَا عَنِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ	
تَرْكُ الْكَلَامِ حُكْمُهُ يَقِينَا	
يُثْرِكُ وَقَتَ فَعْلِهَا كَلَامُنَا	
فِيهَا كَذَا النَّسِيَانِ دُونَ الْقَصْدِ	
لَهَا فَذَا صَاحِبُهُ قَدْ يُفْلَحُ	
أَجَازَ لِلنَّاسِي بِغَيْرِ حَدٍّ	
إِنْ حَصَلَ الْكَلَامُ عَدَّ حَلَا	
أَقْرَأْتُمْ الْوَصْلَ بِالتَّمَامِ	
مِنْهُ الصَّلَاةُ إِذْ بَنَى وَتَمَمَتْ	

## الباب الثامن:

### في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة

شَرَطَ لِنِيَّةٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	1430
وَاخْتَلَفُوا هَلْ وَاجِبُ الْمَأْمُومِ	1431
لَا يَنْوِي نَفْلاً وَالْإِمَامُ يَنْوِي	1432
قَوْلَ النَّبِيِّ (لَمْ يُجْعَلِ الْإِمَامُ)	1433
بَعْدَ صَلَاةٍ فِي جَمَاعَةٍ فَهَلْ	1434
مُعَاذُ صَلَى خَلَفَ خَيْرَ الرُّسُلِ	1435
مَعْنَى الْحَدِيثَيْنِ لَخُلْفٍ جَالِبٌ	1436
لِصَحَّةِ الصَّلَاةِ أَمراً حَقَّقُوا	
تَوَافَقَ الْإِمَامُ فِي الْمَكْتُومِ	
لِلْفَرَضِ أَوْ لِلْعَكْسِ حُكْمًا يَحْوِي	
وَبَاتِّبَاعَ جَاءَتْ الْأَحْكَامُ	
يَوْمٌ جَمْعاً أَوْ قَلِيلاً إِنْ حَصَلَ	
وَأَمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْتَ الْأَهْلِ	
وَالْفِقْهُ فَهَمَّا لَهُمَا يُطَالَبُ	

<sup>1</sup> - زيد بن أرقم.

## الجملة الثالثة من كتاب الصلاة:

### في أركانها

1437	ذَا الْبَابُ يَعْنِي جُمْلَةَ الْأَفْعَالِ	فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ وَالْأَقْوَالِ
1438	يَخْتَلِفُ الْمَفْرُوضُ فِي الزِّيَادَةِ	مِثْلَ صَلَاةِ الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ
1439	وَذَاكَ مِثْلُ عَامِلِ الزَّمَانِ	كَمِثْلِ ظَهْرِ جُمُعَةٍ وَالثَّانِ
1440	وَعَامِلِ الزَّمَانِ لِلْمُسَافِرِ	مُشْتَرِكٍ لَهُ كَمِثْلِ الْحَاضِرِ
1441	وَضَبْطُهَا فِي سِتَّةِ الْمَسَائِلِ	تُحْصَرُ فِي ذَا النَّظْمِ طَوْعَ السَّائِلِ

### الباب الأول:

### في صلاة الحاضر المنفرد الآمن الصحيح

### الفصل الأول:

### في أقوال الصلاة

1442	يُضَبِّطُ فِي تِسْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ	تَخْصُ لِلْأَقْوَالِ فِي الْمُسْمُوعِ
------	--------------------------------------	---------------------------------------

### المسألة الأولى:

### في الواجب من التكبير

1443	وَالْخُلْفُ فِي التَّكْبِيرِ قِلٌّ وَاجِبٌ	لِبَعْضِهِمْ أَوْ سُنَّةٌ يُصَاحِبُ
1444	طُولُ الصَّلَاةِ قِلٌّ وَالْجُمُهورُ	لَدَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ مَحْصُورٌ
1445	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَقْلٌ	لِلْفَرَضِ فِي تَعْلِيمِهِ لِمَنْ سَأَلَ
1446	فَقَالَ وَاتَّجَمَ كَذَاكَ كَبْرًا	مَا كَرَّرَ التَّكْبِيرَ فِيمَا ذَكَرَا
1447	حَدِيثُهُ الْمَوْقُوفُ كَانَ كَبْرًا	فِي كُلِّ رَفْعٍ أَوْ رُكُوعٍ إِنْ جَرَى
1448	أَشْبَهُكُمْ شَكْلَ الصَّلَاةِ بِالنَّبِيِّ	مُبَيِّنًا لِفَقْهَهَا الْمُقَرَّبِ
1449	فَمَنْ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ	أَوْقَفَ فِي الْفُرُوضِ مِنْ أَعْلَامِ
1450	فَقَالَ مَا لَقْنَهَا فِيمَا بَقِيَ	مَنْ سَرَدَهُ آدَاءُهَا الْمُؤَوَّقِ
1451	قَدَّيْنِ الْوُجُوبِ فِي صَلَاتِهِ	وَمَنْ قَفَى لَهُ يَنْلُ صَلَاتِهِ

- 1452 خَلَفَ عَلَيَّ صَلَاةَ عُمَرَانَ أَتَتْ      مِثْلَ النَّبِيِّ حَدِيثُ مُطْرِفٍ ثَبَّتْ
- 1453 وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لِلتَّيْبِيهِ      مِنْ الْإِمَامِ لِلَّذِي يَلِيهِ
- 1454 فِي كُلِّ تَكْبِيرٍ سِوَى الْإِحْرَامِ      لِبَعْضِهِمْ يُطَلَّبُ لِلْإِمَامِ

## المسألة الثانية:

## في لفظ التكبير المجزئ

- 1455 فَمَالِكٌ يُكَبِّرُ اللَّهَ ثَبَّتْ      لَدَيْهِ فَهِيَ وَحْدَهَا قَدْ أَجْزَأَتْ
- 1456 وَالشَّافِعِيُّ أَكْبَرُ ثُمَّ الْأَكْبَرُ      كِلَاهُمَا يُجْزِي لَهُ مُعْتَبَرُ
- 1457 وَالْأَعْظَمُ النُّعْمَانُ وَالْأَجَلُ      كِلَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يَدُلُّ
- 1458 فَحَوَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يَفْهَهُمْ      فَضْلَ جَلالِ خَالِقِ يُعْظَمُ
- 1459 هَلْ مُتَعَبَّدٌ بِلَفْظٍ وَكَفَى      وَهَلْ لِمَعْنَى قَبْلَ لَفْظٍ يُضْطَفَى

## المسألة الثالثة:

## في دعاء التوجه في الصلاة

- 1460 تَوَجُّهُ ثُمَّ دُعَاءٌ وَاجِبٌ      أَوَّلَ تَكْبِيرٍ لَهُ مُصَاحِبُ
- 1461 لِلشَّافِعِيِّ وَجْهَتْ وَجْهِي يُوجِبُ      تَسْبِيحُهُ النُّعْمَانُ فِيهِ يَرْعَبُ
- 1462 يَنْتَهَمُ جَمْعُهُمُ الصَّاحِبُ      قَوْلَانِ فِي التَّوَجُّهِ لِلْمَذَاهِبِ
- 1463 لَيْسَ بِفَرْضٍ عِنْدَ مَالِكٍ وَلَا      بِسُنَّةٍ هَذَا الدُّعَاءُ إِنْ حَصَلَا
- 1464 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ وَرَدَ      فِيهِ الشُّكُوتُ وَحْدَهُ وَلَا تَزْدُ

## المسألة الرابعة:

## قراءة البسملة

- 1465 وَمَالِكٌ بِسْمَلَةٍ لَهَا مَنَعٌ      سِرًّا وَجَهْرًا كُلُّ ذَا لَهُ اجْتِمَاعُ
- 1466 وَالشُّوَرِيُّ وَالنُّعْمَانُ وَأَحْمَدُ نَقَلَ      إِسْرَارُهُمْ بِهَا وَذَا عَنْهُمْ حُمِلَ
- 1467 وَالشَّافِعِيُّ تَلَزَمَ كُلَّ رَكْعَةٍ      سِرًّا وَجَهْرًا عِنْدَهُ فَثَبَّتَ
- 1468 وَآيَةٌ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ      لَدَيْهِ ذَاكَ الْحُكْمُ فِي الْقِرَاءَةِ
- 1469 مَنَاطُ الْأَخْتِلَافِ فِي أَمْرَيْنِ      مِنْ سُنَّةٍ رَوَاهُ فِي نَصَيْنِ

- 1470 فَأَبْنُ مُغْفَلٍ نَهَى عَنْ بَسْمَلِهِ  
1471 وَلَا بِنَ عَبْدِ الْبَرِّ ذَا مَجْهُولُ  
1472 أَنَسَ حَدِيثُهُ أَتَى عَنْ النَّبِيِّ  
1473 عُمَرُ أَبُو بَكْرٍ وَذُ النُّورَيْنِ  
1474 وَمِرَّةٌ يَقُولُ كُلُّ بَسْمَلَا  
1475 عَكَسَ حَدِيثَ لِنُعَيْمِ الْمُجَمَّرِ  
1476 صَلَّيْتُ بِسْمِ اللَّهِ قَالَ فَاتَّخَا  
1477 وَالْخُلْفُ فِي مَذَاهِبِ الْقِرَاءَةِ  
1478 مِنْهَا إِذَا تَكُونُ فَلَا يُبْطَلُ  
1479 فِيهِ اخْتِلَافٌ أَكْثَرُ الْقُرَّاءِ  
1480 لَذَاكَ فَلَا أَحْوَطُ أَنْ تَبَسْمَلَا

## المسألة الخامسة:

## في قراءة القرآن

- 1481 وَاتَّفَقُوا فِيهَا عَلَى الْقِرَاءَةِ  
1482 لَوْ كَانَ فِي النَّسْيَانِ ثُمَّ الْعَمْدِ  
1483 إِلَّا شُدُّوْذًا عِنْدَ مَا نَسَا عَمَرَ  
1484 فَقَالَ إِنْ تَمَّا فَتِلْكَ تُقْبَلُ  
1485 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ بِأَنَّ الْمُصْطَفَى  
1486 وَكَلَّمَ مَا يَقْرَأُ فِيهَا يُخْتَلَفُ  
1487 فَاتَّخَا أَوْ غَيْرَهَا يُتْلَى بِهَا
- بِدُونِهَا تَبْطُلُ عِنْدَ الْجَلَّةِ  
بِدُونِهَا تَبْطُلُ قَوْلُ الْجَدِّ  
وَلِلَّسُّجُودِ وَالرُّكُوعِ قَدْ ذَكَرَ  
وَذَا شُدُّوْذٌ مَا عَلَيْهِ عَوَّلُ  
أَهْمَلَهَا فِي مَرَّةٍ وَذَا كَفَى  
فِي قَدْرِهِ وَنَوْعِهِ كَمَا وَصَفُ  
أَوْ لَيْسَ يُجْزِي غَيْرُ نَصِّهَا لَهَا

## المسألة السادسة:

## فيما يقوله في الركوع والسجود

- 1488 مَنَعُ قِرَاءَةٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا  
1489 بَنَاهُ جُمُهورٌ عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ  
1490 وَبِالْجَوَازِ مَذْهَبُ الْبُخَارِيِّ
- فَفِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَقَّقُوا  
قِرَاءَةَ الْمَنْزِلِ الْمُفْضَلِ  
مُضْعَفًا لِهَذِهِ الْأَثَارِ

- 1491 وَاخْتَلَفُوا هَلْ فِيهِمَا قَوْلٌ وَجَدَ  
1492 وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةً يُرَدُّ  
1493 سُبْحَانَ رَبِّي يُضِيفُ الْأَعْلَى  
1494 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الثُّورِي  
1495 قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْهَا لِلنَّبِيِّ  
1496 أَمَّا الدُّعَاءُ فِيهِ قَالُوا قَمِنُ  
1497 نَدْبُ الدُّعَاءِ مِنْ كَلَامِ الْقَاسِمِ
- فَمَالِكَ لَمْ يَرَوْ قَوْلًا قَدْ وَرَدَ  
لِقَوْلِهَا الْمُصَلِّ حِينَ يَسْجُدُ  
فَلَفْظُهَا رَأَوْهُ حُكْمًا أَجْلَى  
تَكَرَّرَ هَذَا لَهُمْ مِنَ الْمَأْثُورِ  
أَنَّهُ نَهَى خَالِقَ فَاجْتَنَبَ  
أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهُ فَهُوَ أَحْسَنُ  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْمَفَاهِمِ

## المسألة السابعة:

## في التشهد

- 1498 وَاخْتَلَفُوا فِي النُّطْقِ بِالتَّشَهُدِ  
1499 ضَمْنِ الصَّلَاةِ لَيْسَ وَاجِبًا طَلَبَ  
1500 قَدْ عَارَضَ الْقِيَاسُ ظَاهِرُ الْأَثَرِ  
1501 فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَى عَلَمَنَا  
1502 صِيغَتُهُ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنَ
- مَالِكَ وَالتَّعْبُدِ فِي التَّعْبُدِ  
وَالشَّافِعِيُّ أَحْمَدُ وَاجِبٌ كُتِبَ  
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ مُحَمَّدٌ ذَكَرَ  
تَشَهُدًا كَسُورَةٍ إِذْ لَقْنَا  
كُلُّ لَهُ تَشَهُدٌ يَسْتَحْسِنُ

## المسألة الثامنة:

## في التسليم

- 1503 فَمَالِكَ تَسْلِيمُهُ مِنْهَا يَجِبُ  
1504 عَلَيَّ فَاخْرُوجْ بِالتَّسْلِيمِ  
1505 وَبَعْضُهُمْ سَلَّمَ مَرَّتَيْنِ  
1506 سَلَامٌ مَأْمُومٍ لِمَالِكٍ حَصَرَ
- أَبُو حَنِيفَةَ وَصَحْبُهُ نَدْبَ  
مِنْهَا وَعَنْ رَسُولِنَا الْعَظِيمِ  
مُحَمَّدٌ نَاقِذُ الْمُسْكِينِ  
فِي مَرَّتَيْنِ إِنْ إِمَامَهُ وَتَرَ

## المسألة التاسعة:

## في القنوت

- 1507 وَفِي الْقُنُوتِ خُلْفُهُمْ تَشَعُّبًا  
1508 فَمَالِكُ اسْتِحْبَابُهُ يَرَى فَقَطَ
- كُلُّ لِقَوْلِهِ يُعَدُّ مَذْهَبًا  
عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ غَيْرَهَا شَطَطَ

- 1509 وَالشَّافِعِي فَسُنَّةٌ وَمَذْهَبُ أَبُو حَنِيفَةَ بُوْثِرِيْرَغْبُ  
1510 وَقِيلَ بَلْ قَنْتَ أَرْبَعِينَ فِيهَا دَعَا بِمَقْتِ كَافِرِينَ

### الفصل الثاني :

### في الأفعال التي هي أركان

#### المسألة الأولى :

#### في رفع اليدين

- 1511 وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ الْيَدَيْنِ أَقْوَالُهُمْ تَحْتَاجُ لِلتَّبَيِّنِ  
1512 وَخُلِفُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ يَتَّجِهَ حُكْمُ مَوَاضِيْعٍ وَحَدِّ فَاَنْتَبِهْ  
1513 فَالْحُكْمُ سُنَّةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ دَاوُدُ فَرَضَ قَالَ فِي الْمَأْثُورِ  
1514 وَبَعْضُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ يَخْصُهَا بِالرَّفْعِ لِلْأَثَامِ  
1515 وَالْبَعْضُ الْإِسْتِفْتَاحُ وَالرُّكُوعُ يَرْفَعُ فِيهِمَا كَذَا الرُّجُوعُ  
1516 مِنْهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ وَخُلِفُهُمْ فِي ذَا مِنْ الْمَغْهُودِ  
1517 تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ أَهْلُ كُوفَةٍ عَلَيْهَا اقْتَصَارُهُمْ فِي الْمِلَّةِ  
1518 مَذْهَبُ مَالِكٍ حَكَى ابْنُ الْقَاسِمِ ضَمِنَ كَلَامٌ ثَابِتٌ وَدَائِمٌ  
1519 أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الشَّافِعِي وَمَنْ رَوَوْا حَدِيثَ طَهَّ الشَّافِعِ  
1520 يَلْزَمُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَذَا بِنَصْرٍ وَاضِحٌ مَخْدُودِ  
1521 فَلَا بَيْنَ عَازِبٍ كَذَاكَ ابْنُ عَمْرٍ وَلَابِنِ مَسْعُودٍ أَحَادِيثُ ذَكَرَ  
1522 صَحَّحَهَا كُلُّ الرُّوَاةِ لِلْخَبَرِ بَيْنَ افْتِتَاحِ أَوْ رُكُوعٍ قَدْ ظَهَرَ  
1523 خِلَافُهُمْ لَكِنْ كَلًّا أَكْثَرًا لِرَفْعِ رَاْحَتَيْنِ مَا تَرَدَّدَا  
1524 وَالْخُلْفُ فِي عَدٍّ وَفِي مَوَاضِعٍ تَخَالَفَتْ أَخْبَارُهُمْ لِلْسَّامِعِ  
1525 إِجْمَاعُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ لَهَا يَكُونُ الرَّفْعُ بِالتَّمَامِ  
1526 وَغَيْرُهُ فِيهِ الْخِلَافُ مُحْتَدِمٌ فَخُذْ لِرَاجِحٍ وَفِي الْحُكْمِ اسْتَقِمْ

### المسألة الثانية:

#### في الاعتدال من الركوع وفي الركوع

- |   |      |
|---|------|
| أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اعْتِدَالَ        | 1527 |
| كُلُّ مُصَلٍّ وَاجِبًا وَقَالَ          |      |
| مَنْ السُّجُودُ ثُمَّ فِي الرُّكُوعِ    | 1528 |
| فَلَيْسَ وَاجِبًا لَدَى الْفُرُوعِ      |      |
| وَوَاجِبٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ      | 1529 |
| لصَّحْبِهِ الْخُلْفُ لَدَى الْمَدَارِكِ |      |
| فَبَيْنَ سُنَّةٍ وَبَيْنَ وَاجِبٍ       | 1530 |
| بَدَأَ اخْتِلَافٌ جُمْلَةَ الْمَذَاهِبِ |      |
| وَالْإِعْتِدَالُ قِيلَ بِالتَّحْدِيدِ   | 1531 |
| عِنْدَ الرُّكُوعِ ثُمَّ فِي السُّجُودِ  |      |

### المسألة الثالثة:

#### في هيئة الجلوس

- |  |      |
|--|------|
| لِمَالِكٍ بِالْيَتِيَّةِ يُفْضِي               | 1532 |
| مَنْصَبًا يُمْنَاهُ فَوْقَ الْأَرْضِ           |      |
| أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ يَقْعُدُ               | 1533 |
| يُسْرَاهُ تَحْتَ إِلْيَتِيَّةِ يَسْجُدُ        |      |
| وَالشَّافِعِيُّ فِي جَلْسَةِ الْوُسْطَى قَصْدُ | 1534 |
| جَلْسَةِ السَّلَامِ مِثْلُ الْأَصْبَحِيِّ      | 1535 |
| وَخُلْفُهُمْ لَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ            | 1536 |
| أَبُو حُمَيْدٍ فِي صَلَاتِهِ الَّتِي           | 1537 |
| تَضَارِبُ الْأَرْاءَ لِلْأَصْحَابِ             |      |
| أَبُو حُمَيْدٍ فِي صَلَاتِهِ الَّتِي           | 1538 |
| قَدْ شَبَّهَتْ بِفَرْضِ هَادِي الْأُمَّةِ      |      |
| فَمَالِكٌ صَلَاتَهُ يُقَلِّدُ                  | 1539 |
| حَدِيثَ وَائِلٍ يُنْصَبُ الْقَدَمُ             |      |
| لِسَاعِدِي فِيهَا وَكُلٌّ يَشْهَدُ             |      |
| يَشْيُ لِأُخْرَى بَعْضُهُمْ بِذَاحِكُمْ        |      |

### المسألة الرابعة:

#### في الجلسة الوسطى (والأخيرة)

- |  |      |
|--|------|
| فِي جَلْسَةِ الْوُسْطَى وَفِي الْأَخِيرَةِ | 1540 |
| بَدَأَ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ لِلْأُمَّةِ      |      |
| بَعْضُ رَأَى الْوُسْطَى بِفَرْضٍ وَاجِبٍ   | 1541 |
| وَذَاكَ قَوْلٌ شَدَّ فِي الْمَذَاهِبِ      |      |
| تُعَدُّ سُنَّةً وَلَيْسَتْ فَرَضًا         | 1542 |
| وَجَلْسَةُ السَّلَامِ فَرَضًا حَصًّا       |      |
| عَلَيْهِ كُلُّ مَذْهَبٍ وَعَالِمٍ          | 1543 |
| مَنْ قَالَ سُنَّةً فَقَوْلُ كَاتِمٍ        |      |
| لِقَوْلِ حَقِّ ظَاهِرٍ وَرَاجِحٍ           | 1544 |
| وَحَادٍ عَنِ قَوْلِ لِحَقٍّ وَاضِحٍ        |      |
| أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ لَقْنَا           | 1545 |
| لِسَائِلِ صَلَاتِهِ مُحَصَّنًا             |      |



- 1546 ابْنُ بَحِينَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرَ  
1547 بَيْنَ السُّكُوتِ عَنْ زِيَادَةِ أَتَتْ  
1548 وَأَبْنُ بَحِينَةَ يَقُولُ أَسْقَطَا  
1549 بَعَكْسَ رَكْعَةٍ لَهَا حُكْمًا جَبَرُ  
1550 فَابْنُ رَكْعَةٍ وَجَلْسَةِ أَقْرَ  
1551 فَجَلْسَةِ لِسُنَّةٍ قَدْ قَرَّرُوا  
1552 وَكَفَّهُ الْيُمْنَى بِرُكْبَةٍ وَضَعُ  
1553 وَذَاكَ حُكْمُ جَلْسَةِ السَّلَامِ

### المسألة الخامسة:

في وضع اليدين إحداهما على الأخرى (القبض)

- 1554 وَضَعُ الْيَدَيْنِ مَالِكٌ لِلْقَبْضِ  
1555 لَكِنَّهُ أَجَازَهُ فِي النَّفْلِ  
1556 بَيْنَ نُصُوصِ النَّفْلِ أَوْ فَهَمِ الْأَثَرِ  
1557 فَبَعْضُهُمْ يُغْلِبُ الْمَفْهُومَ عَنْ  
1558 وَقَالَ بَعْضُ هَيْأَةِ الْخُضُوعِ

### المسألة السادسة:

في النهوض من السجود، وهل يتورك؟

- 1559 وَالرَّفْعُ مِنْ سُجُودِهِ إِذَا وَقَعَ  
1560 وَبَعْضُهُمْ بَعْدَ السُّجُودِ يَجْلِسُ  
1561 وَمَالِكٌ وَالْبَعْضُ قَالَ يَرْفَعُ  
1562 فَمَالِكٌ<sup>1</sup> رَأَى الرَّسُولَ يَقْعُدُ  
1563 وَالسَّاعِدِي فَعَلَ الْوُقُوفَ طَبَقًا  
1564 فَالْشَّافِعِي يَأْخُذُ نَصَّ الْأَوَّلِ  
1565 وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ السُّجُودِ هَلْ يَضَعُ  
1566 فَمَالِكٌ لِلْكَفِّ فِي السُّجُودِ

<sup>1</sup> - ملك بن الحويرث.

- 1567 نَصُّ حَدِيثٍ وَائِلُ ابْنِ حَجَرٍ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعُكْسٍ قَدْ أَمَرَ  
1568 قَابِنُ عُمَرِ يَدِيهِ كَانَ قَدَمًا قَبْلَ الْجُلُوسِ فَاتَّبَعَ وَسَلَّمَا

## المسألة السابعة:

## في أعضاء السجود

- 1569 وَاتَّفَقُوا أَنَّ السُّجُودَ يَجْمَعُ لِسَبْعَةِ الْأَعْضَاءِ حِينَ يُتَّبَعُ  
1570 وَجْهًا وَرَأْسَيْنِ كَفَّارِجَلًا وَثَنٌ لِلْأَعْضَاءِ حُكْمٌ يُتْلَى  
1571 وَكَوْنُهَا تَجْمَعُ لِلْسُّجُودِ مِنْ سُنَّةٍ لِلْهَاشِمِيِّ الْحُمُودِ  
1572 وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْضِهَا إِذَا سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ الْبَعْضِ هَلْ فَرَضَ يُرَدُّ  
1573 وَبَعْضُهُمْ إِنَّمَا السُّجُودُ يَتَّحِصِرُ فِي وَجْهِهِ أَوْ جَنْبِهِ وَذَا ذَكَرَ  
1574 فَمَالِكٌ لَجَنْبِهِ إِذَا سَجَدَ وَدُونَ أَنْفٍ فَرَضَهُ حُكْمًا يُعَدُّ  
1575 أَبْطَلَهَا بَعْضُ بَدُونَ السَّبْعَةِ لِلشَّافِعِيِّ تَبْطُلُ دُونَ الْجُمْلَةِ  
1576 أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا أَنْفٌ سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ جَنْبِهِ فَلَا يَزِدُّ  
1577 مُخَالَفًا بِذَاكَ حُكْمَ الْجُلِّ وَحَيِّزُ الْوَجْهِ مَنَاطُ الْكُلِّ  
1578 وَشَرْطُهُ لِمَالِكٍ وَضَعُ الْيَدِ مَوْضِعَ وَجْهِهِ وَبِقَوْلِ مُفْرَدٍ  
1579 وَلِابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ يُسْنَدُ إِبْرَارُ كَفِّ لَيْسَ فَرَضًا أَكَّدُوا

## المسألة الثامنة:

## في النهي عن الإقعاء

- 1580 وَكُرِّهَهُمْ لِحِلْسَةِ الْإِقْعَاءِ وَخُلْفُهُمْ فِي كُنْهَهَا لِلرَّاءِ  
1581 أَطْرَافُ أَقْدَامٍ لِبَعْضِهِمْ يَخُصُّ إِنْصَاقَ إِيَّتَيْهِ كُرْهُهُ يُنْصَ

## الباب الثاني من الجملة الثالثة:

في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده، فيه فصول سبعة:

### الفصل الأول:

#### في معرفة حكم صلاة الجماعة

##### المسألة الأولى:

##### وجوب الجماعة على من سمع النداء

يَقُولُ جُمُهورٌ وَذَاكَ جُنَّةٌ	مَعَ الْجَمَاعَةِ الصَّلَاةُ سُنَّةٌ	1582
وَالظَّاهِرِيُّ فَرَضٌ لِعَيْنِ ثَبَّتْ	أَوْ أَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ	1583
وَمِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ أَجْرًا أَكْمَلُ	فَفِي جَمَاعَةٍ صَلَاةٌ أَفْضَلُ	1584
كُلُّ عَلَى نَصِّ حَدِيثٍ يَعْتَمَدُ	تَعَارُضُ الْأَحْكَامِ فِي فَهْمٍ وَرَدُ	1585
تَخَلُّفًا عِنْدَ نَدَاءٍ يُسْمَعُ	حَرَقُ الْبُيُوتِ فِي حَدِيثٍ يَمْنَعُ	1586
وَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْوُجُوبِ	فَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْمَنْدُوبِ	1587
جَمَاعَةٌ مِنْ سُنَّةٍ إِذْ لَقْنَا	فَذَا ابْنُ مَسْعُودٍ رَوَى عَلَمْنَا	1588

##### المسألة الثانية:

##### فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى

وَهِيَ تُصَلِّي الْفَرَضَ تِلْكَ السَّاعَةِ	وَالْحُكْمُ فِيمَنْ دَخَلَ الْجَمَاعَةَ	1589
لِكُلِّ وَقْتٍ غَيْرِ عَصْرِ زِيدُوا	مُنْفَرِدًا لِمَا لَكَ يُعِيدُ	1590
وَالشَّافِعِيُّ يُعِيدُ كُلَّ الْفَرَضِ	لِمَغْرِبٍ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الْبَعْضِ	1591
مُخْتَلَفِ النُّصُوصِ وَالْقَرَائِنِ	خِلَافُهُمْ يُدْرَجُ فِي تَبَايُنِ	1592

## الفصل الثاني:

### في معرفة شروط الإمامة

### ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به

#### المسألة الأولى:

##### في من أولى الناس بالإمامة

- |      |   |   |
|------|---|---|
| 1593 | فَمَالِكَ يَوْمُهُمْ أَفْقَهُهُمْ       | أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ بَلْ أَقْرَوُهُمْ |
| 1594 | كُلُّ يَوْمٍ قَارِئُ الْقُرْآنِ         | أَوْ هَجْرَةٌ أَوْ سُنَّةُ الْعَدْنَانِ   |
| 1595 | ثُمَّ الَّذِي أَقْدَمَ فِي الْإِسْلَامِ | فَذِي شُرُوطِ الْكُلِّ لِلْإِمَامِ        |

#### المسألة الثانية:

##### في إمامة الصبي

- |      |   |                                       |
|------|---|---------------------------------------|
| 1596 | وَفِي إِمَامَةِ الصَّبِيِّ اخْتَلَفُوا    | إِنْ كَانَ قَادِرًا لِفَرْضِ يَعْرِفُ |
| 1597 | وَالشَّخْصُ هَلْ يَوْمٌ فِيمَا لَا يَجِبُ | وَذُونَ عَقْدِ نِيَّةِ الَّذِي طُلِبَ |
| 1598 | يَوْمُهُمْ فِي وَاجِبٍ عَلَيْهِمْ         | وَحُكْمُهُ مُخَالَفٌ حُكْمَهُمْ       |

#### المسألة الثالثة:

##### في إمامة الفاسق

- |      |   |   |
|------|---|---|
| 1599 | وَالْخُلْفُ فِي إِمَامَةِ لِلْفَاسِقِ     | فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ فَحَقَّقْ              |
| 1600 | مَقْطُوعٌ فَسَقَ مَنْ بِهِ صَلَّى يُعَدُّ | مَظْنُونُهُ فِي الْوَقْتِ إِنْ يَعْدُ يُفَدُّ |
| 1601 | أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ سُكُوتُ الْأَثَرِ    | تَعَارَضُ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ       |

#### المسألة الرابعة:

##### في إمامة المرأة

- |      |   |  |
|------|---|--|
| 1602 | وَفِي إِمَامَةِ النِّسَاءِ اخْتَلَفُوا  | فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ أَوْقَفُوا |
| 1603 | عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً | بِحُكْمِهَا وَلِلنِّصُوصِ فَاهِمَةً        |
| 1604 | فَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ لِلنِّسَاءِ     | إِمَامَةً فَيَهْنُ بِالسَّوَاءِ            |
| 1605 | وَمَنْعَهُ لِمَالِكٍ قَدْ اشْتَهَرَ     | دَلِيلُهُ تَأْخِيرُهُنَّ قَدْ ذَكَرُ       |

- 1606 فَعَبْدُ رَزَاقٍ رَوَى مُصَنَّفُ  
تَأْخِيرُهُنَّ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْرِفُ  
1607 جَوَازُهَا رَوَتْهُ أُمُّ وَرَقَةَ  
أَعْطَى لَهَا مُؤَدَّنًا ذَا حَقَّقَهُ  
1608 قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ  
تَوْمٌ كُلُّ الْأَهْلِ فِي الْأَوْقَاتِ  
1609 وَالطَّبْرِي ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ وَرَدَ  
تَجَوُّزُ بِالْجَنَسَيْنِ دُونَ أَيِّ حَدِّ

### في أحكام الإمام الخاصة به

- 1610 فَفِيهِ خُلْفُهُمْ كَثِيرٌ قَدْ سَكَتَ  
عَنْهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي الَّذِي ثَبَتَ  
1611 بَعْدَ قِرَاءَةِ فَهَلْ يُؤْمَنُ  
كَغَيْرِهِ أَمْ تَرْكُهَا يُسْتَحْسَنُ  
1612 وَإِنْ يَقُلْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ  
هَلْ يَفْتَحُوا عَلَيْهِ بِالْكَلَامِ  
1613 هَلْ مَوْضِعًا يَكُونُ مِنْهُمْ أَرْفَعًا  
أَحْكَامُهُ بِالْعَدِّ جَاءَتْ أَرْبَعًا

### المسألة الأولى:

#### هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟

- 1614 فَمَالِكَ رَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ  
فَقَوْلُهَا يُفِيدُ كُلَّ فَاهِمٍ  
1615 وَقَالَ جُمُهورٌ عَلَى الْمَأْمُومِ  
مِنْ بَعْدِ فَاتِحَتِهِ مِنَ الْمُحْتُمِ  
1616 لِمَالِكَ تَأْمِينُ مَأْمُومٍ وَرَدَ  
بِهِ خَطَابُ الشَّرْعِ تَأْمِينًا قَصْدُ  
1617 وَنُصِبَ الْإِمَامُ كَيْ يُؤْتَمَ بِهِ  
حَدِيثُهُ الْجُمُهورُ حُكْمًا يَتَّجِعُ  
1618 إِلَيْهِ ضِمْنِ كُلِّ جَمْعٍ يَطْلُبُ  
أَذَاءَ فَرَضٍ لِلْكَمَالِ أَقْرَبُ

### المسألة الثانية:

#### متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟

- 1619 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ يُكَبِّرُ  
بَعْدَ اسْتِواءٍ لِلصُّفُوفِ يَظْهَرُ  
1620 بَعْدَ إِقَامَةِ وَقَوْلٍ آخَرُ  
قَبْلَ انْتِهَائِهَا وَذَاكَ أَنْدَرُ  
1621 أَنْسَنَ حَدِيثُهُ كَذَا بِلالُ  
بَيْنَهُمَا تَشَاكُسُ الْأَقْوَالِ  
1622 تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ لِلْإِقَامَةِ  
تَتَلَوُ أَنْسَنَ يَقُولُ فِي رَوَايَةٍ  
1623 وَفِي تَزَامُنٍ رَوَى بِلالُ  
فَخُلْفُهُمْ أَتَى بِذَا وَالْحَالِ  
1624 أَنَّ الْخِلَافَ جَالِبُ التَّيْسِيرِ  
وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ التَّعْسِيرِ

## المسألة الثالثة:

## في الفتح على الإمام

- 1625 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَجَاظَا عَلَيْهِ لِفَتْحٍ وَفَضْلًا حَاظَا
- 1626 فِي آيَةٍ تَرَدَّدَ الرَّسُولُ أَبِي أَيِّنَ قَالَتْ النُّقُولُ
- 1627 فَفَهَمُهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ يُفْتَحُ عَلَيْهِ فِي قِرَاءَةِ يُوضِّحُ
- 1628 أَنَسُ حَدِيثُهُ لِمَنْعِهِ أَتَى إِذَا عَلَى قِرَاءَةٍ مَا ثَبَتَا

## المسألة الرابعة:

## في موضع الإمام من المأمومين

- 1629 أَجَاظَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ أَرْفَعَا مِنْهُمْ مَكَانًا ثُمَّ صَوْتًا أَسْمَعَا
- 1630 فَمَالِكٌ يَرْقِي يَسِيرًا يَقْبَلُ صَلَّى عَلَى مَنْبَرِهِ الْمَبْجَلُ
- 1631 مُلْقِنًا ذَا الْحُكْمَ لِلصَّحَابَةِ وَكُلُّهُمْ خَيْرٌ بِهِ أَصَابَهُ
- 1632 صَلَّى حُذِيفَةُ بِهِمْ مُرْتَفَعَا جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ مُسْمَعَا
- 1633 تَعَلَّمُ أَنَّهُمْ نَهَوْا عَنْ ذَا الْعَمَلِ فَلَمْ يَعُدْ حُذِيفَةُ لِمَا فَعَلَ

## في نية الإمام للإمامة

- 1634 وَنِيَّةُ الْإِمَامِ لِلْإِمَامَةِ وَاجِبَةٌ لِلْبَعْضِ دُونَ مَرِيَّةٍ
- 1635 لِأَنَّهُ يَحْمِلُ لِلْأَفْعَالِ فِي بَعْضِهَا كَذَلِكَ لِلْأَقْوَالِ

## الفصل الثالث:

## في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين،

## وفي هذا الفصل خمس مسائل:

## المسألة الأولى:

## في مقام المأموم من الإمام

- 1636 فَوَاحِدٌ صَلَّى إِلَى يَمِينِهِ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فِي حِينِهِ
- 1637 وَبَيْنَ مَأْمُومَيْنِ فَالْوُقُوفُ حُكْمُ إِمَامٍ جَائِزٌ مَعْرُوفٌ

- 1638 وَذَاكَ حُكْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ  
1639 وَرَأَاهُ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي  
1640 حَدِيثُ جَابِرٍ<sup>1</sup> وَعَبْدِ اللَّهِ<sup>2</sup>  
مُؤَافِقٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ  
حُكْمُهُمَا مِنْهُ كَحُكْمِ التَّابِعِ  
حُكْمَانِ فِيهِمَا بِلاَ تَنَاهِي

### موقف المرأة من الإمام

- 1641 خَلَفَ الصُّفُوفِ الْفَرْدُ فِي جَمَاعَةٍ  
1642 صَلَّتْ عَجُوزٌ وَأَنْسَرَ خَلْفَ النَّبِيِّ  
1643 وَتَحَنُّنُ خَلْفَ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ<sup>3</sup>  
وَعَلَفَ فَرْدٌ جَالِبٌ لِلطَّاعَةِ  
كَانَتْ وَرَاءَنَا أَنَا وَذَا الصَّبِيِّ  
قُرْبٌ يُزِيلُ سَائِرَ الْأَثَامِ

### فضل الصف الأول وتراص الصفوف

- 1644 وَأَجْمَعُوا بِفَضْلِ صَفٍّ أَوَّلٍ  
تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ فِعْلُ الْأَفْضَلِ

### المسألة الثانية:

#### صلاة الشخص خلف الصف وحده

- 1645 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ  
1646 صَلَاتُهُ صَحَّتْ لَدَى الْجُمْهُورِ  
1647 صَلَاةٌ مَنْ يَقُومُ خَلْفَ الصَّفِّ  
1648 أَمَرَ رَسُولُنَا أَبَا بَكْرٍ حَصَلَ  
مَنْ بَعْدَ صَفٍّ لَمْ يُكْمَلْ عَدَّهُ  
أَحْمَدُ رَدٌّ وَأَبٌ لِلثُّمُورِ  
نَفْيُ اغْتِبَارِهَا عَلَى ذَا الْوَصْفِ  
خَلُّ السُّجُودِ خَلْفَ صَفٍّ فَاغْتَبَلُ<sup>4</sup>

### المسألة الثالثة:

#### في الإسراع إلى الصلاة

- 1649 سَكِينَةٌ تُطَلَّبُ وَالْوَقَارُ  
1650 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَوَى<sup>5</sup>  
فِي سَيْرِهِ لَهَا وَذَا الْمُخْتَارُ  
مَشَى الْجَمِيعُ فِي سَكِينَةٍ سَوَى

<sup>1</sup> - رواه مسلم في كتاب المساجد.

<sup>2</sup> - رواه مسلم في باب الإمام يقوم مكاناً.

<sup>3</sup> - رواه مسلم.

<sup>4</sup> - أخرجه الإمام أحمد (وعبد الله هو ابن مسعود).

<sup>5</sup> - أخرجه مالك والبخاري.

- 1651 فَاَلْبَعْضُ إِذْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ      فَعِنْدَ ذَاكَ لِلصَّلَاةِ يَأْتُوا  
1652 بِسُرْعَةٍ لِنَصِّ قَوْلِ الْمُحْكَمِ      أَوْ بِالْوَقَارِ فِي حَدِيثِ الْمُكْرَمِ  
1653 فِي عَدَمِ الْإِسْرَاعِ قَوْلِ الْجِلَّةِ      أَيْمَّةِ الْأَمْصَارِ كُلِّ فَثَرَةٍ

### المسألة الرابعة:

#### متى ينهض إلى الصلاة؟

- 1654 فَبَعْضُهُمْ عِنْدَ إِقَامَةِ رَغَبٍ      إِسْرَاعُهُ مُسْتَبَقًا خَيْرًا طَلِبُ  
1655 وَاسْتَحْسَنَ الْبَعْضُ إِقَامَةً تَتِمُّ      حَيْعَلَةً لِلْبَعْضِ حِينَهَا يَقُمُ  
1656 قَوْلُ إِقَامَةٍ لَهَا يَقُومُ      بَعْضٌ لِذَا تَسْوِفُهُ الْفُهُومُ  
1657 وَمَالِكٌ لَمْ يَشْتَرِطْ تَحْدِيدًا      يَرَاهُ حُكْمًا صَالِحًا مُفِيدًا  
1658 فَفِيهِ نَصٌّ وَاحِدٌ يَخُصُّ      مُوَضَّحًا لِمَا رَوَاهُ النَّصُّ  
1659 وَحُكْمٌ ذَا يَبْقَى لِعَفْوِ يَتَّبِعُ      فَلَمْ يَرُدِّ فِيهِ حَدِيثٌ يُسْمَعُ  
1660 قِتَادَةٌ حَدِيثُهُ يُحَدِّدُ      وَقْتُ وَقُوفِهِمْ وَذَابِهِ اقْتَدُوا  
1661 نَصُّ الْهُدَى فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ      فَسَرَّةُ كُلِّ إِلَى الصَّلَاةِ  
1662 فَالنَّصُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُجْمَلٌ      وَالْفَرَضُ إِخْرَاجٌ لَهُ مُفْصَّلٌ

### المسألة الخامسة:

#### في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه

- 1663 وَخَائِفٌ فَوَاتِ رَكْعَةٍ وَصَلَّ      قُرْبَ الْإِمَامِ لِلصُّفُوفِ مَا دَخَلَ  
1664 فَقَالَ مَالِكٌ لَهُ أَنْ يَرْكَعَا      يَدْبُ نَحْوَ الصَّفِّ فَعَلَا أَجْمَعَا  
1665 وَالشَّافِعِيُّ يَكْرَهُ ذَلِكَ الْعَمَلَ      أَبُو حَنِيفَةَ لَجَمْعٍ قَدْ قَبِلَ  
1666 فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ صَفٍّ سَجَلُوا      تَنَاقُضَ الْأَقْوَالِ فِيمَا نَقَلُوا  
1667 بَيْنَ مُصَحِّحٍ وَنَافٍ لِلْأَثَرِ      تَبَايُنَ الْأَحْكَامِ فِي الَّذِي ذَكَرُ

### الفصل الرابع:

#### في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام

- 1668 وَوَاجِبٌ أَنْ يُتَّبَعَ الْإِمَامُ      فِي الْفِعْلِ وَالْأَقْوَالِ ذَا التَّمَامِ  
1669 فِي قَوْلِ رَبَّنَا إِلَيْكَ الْحَمْدُ      أَنْتَ الْكَرِيمُ وَالْعَظِيمُ الْفَرْدُ  
1670 وَغَيْرُ ذَاكَ بِالْإِمَامِ يَقْتَدِ      لَوْ جَالِسًا نَصُّ حَدِيثٍ مُسْنَدِ



### المسألة الأولى:

هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله من حمده؟

- |  |      |
|--|------|
| قِيلَ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لَنْ                | 1671 |
| وَالْحَمْدُ بَعْدَ رَبَّنَا مَأْمُومٌ            | 1672 |
| أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ اشْتَهَرَ              | 1673 |
| طَائِفَةٌ تَقُولُ فَإِلَإِمَامٌ                  | 1674 |
| يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الْأَقْوَالِ        | 1675 |
| مُنْفَرِدٌ لَا بُدَّ مِنْهُمَا لَهُ              | 1676 |
| لَا بُدَّ لِلْإِمَامِ مَنْ تَشَهُدُ              | 1677 |
| قَالَ الرَّسُولُ فَإِلَإِمَامٌ قَدْ جُعِلَ       | 1678 |
| فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَلَوْ جَلَسَ            | 1679 |
| أَدَاءَ طَهَ نَفْلُهُ بِاللَّيْلِ                | 1680 |
| سَمَاعُ رَبَّنَا وَقَوْلُ الْحَمْدِ              | 1681 |
| حَمْدًا لَهُ بِهَا الْإِمَامُ يَسْتَعِنُ         |      |
| لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا الْمَعْلُومُ               |      |
| إِلَيْهِمَا ذَا الْحُكْمِ فِي الَّذِي اسْتَقَرَّ |      |
| عَلَيْهِ تَكَرَّرَاهُمَا يُدَامُ                 |      |
| طَوَّلَ الصَّلَاةُ ثُمَّ فِي الْأَفْعَالِ        |      |
| فَرَضَ الصَّلَاةُ إِنْ أَرَدَتْ فَعَلُهُ         |      |
| وَمِثْلُهُ الْمَأْمُومُ حُكْمًا فَرِدَ           |      |
| يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الَّذِي حَصَلَ      |      |
| فَابْنُ عُمَرَ أَكَّدَ ذَا لِمَا حَرَسَ          |      |
| وَفَعَلُهُ حُجَّةٌ كُلُّ جَيْلٍ                  |      |
| أَمَرَ إِلَى الْمَأْمُومِ جَابِلًا جَدَّ         |      |

### المسألة الثانية:

صلاة القائم خلف القاعد

- |  |      |
|--|------|
| وَفِي الْوُقُوفِ لِلصَّلَاةِ أَجْمَعُوا    | 1682 |
| فَالْفَرَضُ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ وَاقِفٍ      | 1683 |
| إِمَامَةٌ لِقَاعِدٍ بِالْوَاقِفِ           | 1684 |
| أَتَى النَّبِيَّ فِي مَرَضٍ حَيْثُ وَجَدَ  | 1685 |
| يَجْنِبُهُ الرَّسُولُ وَالصَّدِيقُ         | 1686 |
| أَمَ الرَّسُولُ جَالِسًا وَحَذَرَا         | 1687 |
| كُلَّ نَبِيٍّ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يُؤْمَ    | 1688 |
| وَقَالَ لَا يُؤْمُ بَعْدِي قَاعِدٌ         | 1689 |
| عَلَى وَجُوبِهِ لِقَادِرٍ فَعُورَا         |      |
| مُنْفَرِدٍ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ صَفٍ         |      |
| فِيهَا اخْتِلَافٌ ثَابِتٌ لِلْعَارِفِ      |      |
| صَدِيقُهُ لَهُمْ إِمَامًا فَقَعَدَ         |      |
| يَهْدِيهِ قَوْلُ شَيْقٍ رَحِيقُ            |      |
| مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَدْ جَرَى |      |
| مِنْ بَعْضِ أَصْحَابٍ لَهُ وَذَا يَعْمُ    |      |
| حُكْمٌ لِكُلِّ التَّابِعِينَ رَائِدُ       |      |

## الفصل الخامس: في صفة الإتياع

### المسألة الأولى:

#### وقت تكبيرة الإحرام للمأموم

1690	فَمَالِكَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ	تَأْتِي وَرَأَ تَكْبِيرَةُ الْإِمَامِ
1691	تَزَامُنُ التَّكْبِيرِ قَبْلَ يُقْبَلُ	لِمَالِكَ إِنْ تَمَّ قَبْلُ يُبْطَلُ
1692	وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِالتَّزَامُنِ	وَالْبَعْضُ قَالَ بَعْدَهُ فَلْتَعَنَ
1693	فَقِصَّةَ الرَّسُولِ حِينَ أَمَرَ	بَقَاءَهُمْ صَفًّا وَلَمَّا حَضَرَ
1694	إِمَامَةً وَالرَّأْسُ فِيهِ الْأَثَرُ	لِلْمَاءِ وَالتَّشْرِيعُ حَتْمًا يُؤَثَرُ
1695	وَحُجَّةُ الْقَائِلِ بِالْإِتْبَاعِ	مُجْمَلُ قَوْلِ فَهْمِ الْإِنْقِطَاعِ
1696	وَمِنْهُ يُسْتَخْلَصُ لِلْمَأْمُومِ	نَفْيُ انْقِطَاعِ الْفَرَضِ فِي الْمَفْهُومِ
1697	لِنَاقِضٍ مِنَ الْإِمَامِ يُجْهَلُ	لَدَيْهِمْ فِي ظَاهِرِ ذَا الْعَمَلِ

### المسألة الثانية:

#### رفع رأس المأموم قبل الإمام

1698	وَرَأْفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ رَأْسَهُ	يُذَمُّ فَعْلُهُ وَيَخْشَى بَأْسَهُ
1699	أَسَاءَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَالْفَرَضُ	فَرَضٌ سَلِيمٌ لَمْ يُصْبِهِ نَقْضُ
1700	وَشَدَّ أَقْوَامٌ عَنِ الْجُمُهورِ	إِذْ أَبْطَلُوا بِرَفْعِهِ الْمَحْظُورِ

### الفصل السادس:

#### فيما حمله الإمام عن المأمومين

1701	إِمَامٌ عَنْ مَأْمُومٍ لَيْسَ يَحْمِلُ	شَيْئًا مِنَ الْفَرَضِ الَّذِي قَدْ يُفْعَلُ
1702	سِوَى قِرَاءَةِ بِهَا اخْتِلَافُ	عَلَى ثَلَاثَةِ لَهَا أَوْصَافُ
1703	يَقْرَأُ سِرًّا إِنْ إِمَامٌ سَرًّا	فِي الْجُمْهُرِ فَاتِّحَةً بِسَرٍّ يَقْرَأُ
1704	قَوْلُ عَمَّا الْمَأْمُومِ مِنْ قِرَاءَةٍ	خَلْفَ الْإِمَامِ عَزَبَ كُلُّ رَكْعَةٍ
1705	فَمَالِكَ قِرَاءَةً يُسْتَحْسِنُ	فِي السِّرِّ لِلْإِمَامِ ذَاكَ بَيْنَ

- 1706 أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَسْتَهْجُنُ وَالشَّافِعِي أُمُّ الْكِتَابِ يُكْنُ  
1707 فِي الْجَهْرِ أَمَّا السِّرُّ فِيهِ خَيْرًا قِرَاءَةَ الْمَأْمُومِ فِيمَا اعْتَبَرَا  
1708 وَالْخُلْفُ مِنْ تَخَالُفِ الْأَدْلَةِ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ ثَبَّتْ  
1709 إِذْ قَالَ لَا صَلَاةَ دُونَ الْفَاتِحَةِ وَفِي الصَّلَاةِ حَذَرُ الْمَازَحَةِ  
1710 وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الصَّلَاةِ مَجْمَعُ الْإِيمَانِ  
1711 وَثَلَاثٌ يُرَوَّى عَنْ ابْنِ الصَّامِتِ لَا تَقْرَؤُوا بَعْدِي سِوَى الْفَاتِحَةِ  
1712 وَرَابِعٌ لِمَا حَدِيثُ جَابِرٍ فَاتِحَةٌ رُكْنٌ لَهَا فَاعْتَبِرْ  
1713 فِي الْجَهْرِ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهَا تَبَعٌ إِنْصَاتَ سَامِعِ الْكِتَابِ كَمْ نَفَعَ  
1714 أَبُو حَنِيفَةَ لِمَا تَبِعَ مِنْهُ وَلَوْ بَغْيَرَهَا إِنْ عُذِرَا  
1715 مُرَجَّحًا عُمُومَ تِلْكَ الْآيَةِ فِي تَرْكِهِ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ

### الفصل السابع:

#### في الأشياء التي إن فسدت

#### بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين

- 1716 كُلُّ إِمَامٍ فِي الصَّلَاةِ يَطْرَأُ عَلَيْهِ نَاقِضٌ لَطَهْرٍ يَلْجَأُ  
1717 لِرَدِّ طَهْرِهِ وَلَيْسَ يُفْسِدُ صَلَاةَ مَأْمُومِينَ إِذْ يُجَدِّدُ  
1718 طَهْرًا كَمَا يَعُودُ لِلصَّلَاةِ دُونَ انْقِطَاعِ سَيْرِهَا فِي الْآتِ  
1719 فَلَمْ يَكُنْ فِعْلُ الرَّسُولِ حَصَّهُ مَأْثُورٌ قَوْلٌ لَمْ يُوضَّحْ نَصُّهُ  
1720 وَفَرَّقُوا لِلْعِلْمِ وَالنَّسْيَانِ فَأَوَّلُ يُبْطَلُ دُونَ الثَّانِي  
1721 فَالشَّافِعِي يُبْطِلُهَا مَهْمَا يَكُنْ أَبُو حَنِيفَةَ فَسَادُهَا عَلَنَ  
1722 إِنْ كَانَ عَالِمًا بِهَا وَلَوْ نَسِيَ صَلَاتُهُ بَعْفُو سَهْوٍ أَمْسَ  
1723 فَمَالِكٌ صَحَّحَ إِذَا نَسِيَ لَهَا فَهَذِهِ أَقْوَالُهُمْ فَخُذْ لَهَا

## الباب الثالث من الجملة الثالثة

## الفصل الأول:

## وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه

وَجُوبُهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ	1724
وَالْمُسْلِمُونَ وَالْخَطَابُ يَشْمَلُ	1725
عُمُومٌ دَعْوَةٌ إِلَى الْإِسْلَامِ	1726
قِيَاسُهَا بِالْعِيدِ لَفْظٌ يَسْتَنْدُ	1727
يُعْفَى مِنَ الْوُجُوبِ مُرَّةً صَبِي	1728
وَلَا زِمَ عَلَى بَنِي الْإِنْسَانِ	
لِكُلِّ فَرْدٍ فِي الزَّمَانِ يَدْخُلُ	
يَعْمُ حُكْمًا سَائِرَ الْأَقْوَامِ	
عَلَى شُدُوزِ مَثْنُهُ لَمْ يُعْتَمَدُ	
مُسَافِرٌ تَمَّ مَرِيضٌ فَاجْتَبَى	

## الفصل الثاني:

## في شروط الجمعة

أَمَّا شُرُوطُهَا فَكَالصَّلَاةِ	1729
وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ وَالْأَذَانِ	1730
وَاحِدَةٌ رَوَايَةُ ابْنِ السَّائِبِ	1731
عُثْمَانُ ثَلَاثًا عَلَى الزُّوَرَاءِ	1732
وَأَبْنُ مُسَيَّبٍ بِوَاحِدٍ حَكَمَ	1733
ثَلَاثَةً لِأَبْنِ حَبِيبٍ أَذْنُوا	1734
شَرَطُ الْوُجُوبِ فِي جَمَاعَةٍ تُعَدُّ	1735
فَالطَّبْرِي مَعَ الْإِمَامِ يُكْفَى	1736
أَبُو حَنِيفَةَ لِأَرْبَعِينَ	1737
فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَفَوْقَ أَرْبَعَةٍ	1738
خِلَافُهُمْ عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ	1739
وَهَلْ إِمَامٌ دَاخِلٌ فِي الْعَدِّ	1740
بِوَاحِدٍ مَعَ الْإِمَامِ الْبَعْضُ	1741
أَمَّا ثَلَاثَةٌ فَذَاكَ الْجَمْعُ	1742
وَشَرَطُ الْإِسْطِطَانِ فِيهِ اتَّفَقُوا	1743
أَرْبَعَةٌ وَوَصَفُهَا كَالْآتِي	
كَخَلْفِهِمْ فِي الْعَدِّ وَالْمَكَانِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ عَدُّهُ لِلرَّاعِبِ	
زَادَ لِعَلِّمِ النَّاسِ بِالْإِدَاءِ	
عَهْدَ النَّبِيِّ وَهُوَ بِسِيرَةِ أَلَمِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ قَفْوُهُمْ يُسْتَحْسَنُ	
بِوَاحِدٍ لِأَرْبَعِينَ ذَا الْعَدِّ	
بِوَاحِدٍ دُونَ ثَلَاثَةٍ كَفَى	
وَالشَّافِعِيُّ اشْتَرَطَا يَقِينًا	
وَزَائِدًا لِمَالِكٍ مَا مَنَعَهُ	
بِاثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فِي الشَّرْعِ	
وَفَوْقَ جَمْعٍ خَارِجٍ لِلْحَدِّ	
يَقُولُ أَوْ بِاثْنَيْنِ جَازَ الْفَرَضُ	
دُونَ الْإِمَامِ مَا لِذَاكَ مَنَعُ	
كَعَدِّ أَرْبَعِينَ مِنْهُ انْطَلَقُوا	

- 1744 وَالْمَصْرُ شَرْطُهَا لَدَى النُّعْمَانِ قَالَ بِهِ كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ  
1745 وَمَالِكَ مَا عَدَّ شَرْطَ الْمُلْكِ وَالْمَصْرُ بَعْضُ عَنْهُ ذَاكَ يَحْكِي  
1746 أَقْوَالُهُمْ لَيْسَتْ بِشَرْطِ صِحَّةٍ لِسَرِّكَ ذِكْرِهِ لَهَا فِي الْعِلَّةِ

### الفصل الثالث:

#### في الأركان

- 1747 أَرْكَانُهَا الْخُطْبَةُ رَكْعَتَانِ مِنْ بَعْدِ خُطْبَةِ مَدَى الْأَزْمَانِ  
1748 وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَسَائِلِ يَتِمُّ عَدُّ كُلِّهَا لِلْمَسَائِلِ

#### المسألة الأولى:

##### في الخطبة

- 1749 هَلْ شَرْطُ صِحَّةٍ وَهَلْ رُكْنٌ تُعَدُّ فَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيِي يُعْتَمَدُ  
1750 أَصْحَابُ مَالِكَ رَأَوْهَا فَرَضًا فَالْبَعْضُ مَا فِيهَا عَلَيْهِ حَصًا  
1751 بِأَنَّهُ فَرَضٌ وَتَمَّ تَدْخُلُ كَوَاجِبُ فَرَضٍ عَلَيْهِ عَوَّلُوا  
1752 مَنْ قَالَ فَرَضٌ وَاجِبٌ أَنْ تَفْعَلُوا تَغْوِيضُ رَكْعَتَيْنِ فِيهَا أَذْخَلُوا  
1753 وَبَعْضُهُمْ لِلْوَعْظِ جَاءَتْ تَعْتَبَرُ وَكُلُّ ذَاكَ فِيهِ خُلْفٌ فَادَّكِرُ

#### المسألة الثانية:

##### في مقدار الخطبة

- 1754 أَقْلُهَا بِمَا عَلَيْهِ يُطْلَقُ وَصَفُ خُطْبَةٍ لِمَنْ قَدْ حَقَّقُوا  
1755 قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ بِحَمْدِ اللَّهِ قَوْلٌ لَهُ ذَاكَ بِلَا مُضَاهٍ  
1756 وَالشَّافِعِيُّ يَطْلُبُ خُطْبَتَيْنِ بَيْنَهُمَا يَجْلِسُ لِلتَّبْيِينِ  
1757 هَلْ قَدَّرَهَا فِي الْوَقْتِ وَصَفُ لُغَوِي أَمْ وَصَفَهَا لِلشَّرْعِ حُكْمًا يَحْتَوِي

#### المسألة الثالثة:

##### في الإنصات

- 1758 جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِنْصَاتِ قَدْ أَوْجَبُوا الْخُطْبَةَ الصَّلَاةَ  
1759 فَبَعْضُهُمْ رَدَّ السَّلَامِ جَائِزٌ كَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ رَأْيِي بَارِزُ  
1760 تَشْمِيئُهُ مِثْلَ السَّلَامِ مُمَكِّنٌ فَرَدُّهُ عَلَيْهِ أَمْرٌ هَيِّنٌ

- 1761 وَبَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا  
1762 فَأَبْنُ جُبَيْرٍ لِلْكَلامِ يَقْبَلُ  
1763 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعَ  
1764 كُلُّ مُحَدِّثٍ جَرَى بِهِ الْعَمَلُ  
فَالرَّدُّ لِلتَّشْمِيتِ أَمْرٌ حَقُّقًا  
وَالشَّعْبِيُّ ذَاكَ عَنْهُ قَوْلٌ يُنْقَلُ  
فِيهَا الْكَلَامُ ذَا الَّذِي عَنْهُمْ سَمِعُ  
فِي مَغْرِبٍ وَفِعْلُهُ يَبْقَى الزَّلُّ

#### المسألة الرابعة:

##### صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب

- 1765 وَقَادِمٌ يَرَى الْإِمَامَ قَاعِدًا  
1766 يُعْفِيهِ مَالِكٌ مِنَ الرُّكُوعِ  
1767 وَغَيْرُهُ يَطْلُبُ رَكْعَتَيْنِ  
1768 فَمَالِكٌ شَرَعًا لَتَرْكِ رَجَحًا  
1769 وَغَيْرُهُ رَأَى حَدِيثَ مُسْلِمٍ  
وَكُلُّهُمْ فَرَضَ الصَّلَاةَ قَاصِدًا  
يُلْزَمُ بِالْإِنْصَاتِ وَالْخُشُوعِ  
لِقَادِمِ السَّجْدِ فِي الْحِينِ  
لِلْعَمَلِ الَّذِي لَهُ قَدْ وَضَحًا  
أَفْضَلَ فِي صَلَاةِ كُلِّ مُسْلِمٍ

#### المسألة الخامسة:

##### القراءة المستنونة في صلاة الجمعة

- 1770 يَقْرَأُ جُمُعَةً كَذَاكَ هَلْ أَتَى  
1771 وَقِيلَ لِلْأَعْلَى وَهَلْ أَتَى قَرَأَ  
1772 فَمَالِكٌ ذَاكَ لَدَيْهِ يُنْدَبُ  
فِي الرُّكْعَتَيْنِ فِي حَدِيثٍ ثَبَتَا  
فِي الرُّكْعَتَيْنِ ذَاكَ عَنْهُ أَثَرَا  
تَحْدِيدُهَا النُّعْمَانُ لَيْسَ يَرْغَبُ

#### الفصل الرابع:

##### في أحكام الجمعة

- 1773 يَضُمُّ أَرْزَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ  
تُجْمَعُ أَحْكَامًا لِكُلِّ سَائِلٍ

#### المسألة الأولى:

##### في غسل الجمعة

- 1774 فَالْغُسْلُ لِلْجُمُهورِ سُنَّةٌ وَرَدٌ  
1775 وَالرَّاجِحُ الْوُجُوبُ لِلْجَمِيعِ  
وَعِنْدَ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ فَرَضٌ قُصِدَ  
فِي شِرْعَةِ الْمُخْتَارِ وَالشَّافِعِ

## المسألة الثانية:

## وجوب الجمعة على من هو خارج المصر

وَحَارِجٌ عَنْ حَدِّ مِصْرَ الْجُمُعَةِ	1776
فَاخْلُفْ فِي إِيَّانِهَا أَوْ يَدْعُهُ	
عَلَيْهِ بَعْضٌ قَالَ لَيْسَتْ تَجِبُ	1777
بَعْضٌ ذَهَابُهُ إِلَيْهَا وَاجِبٌ	
وَهَؤُلَاءِ حَزَلُ بُعْدِ الْوَارِدِ	1778
خِلَافُهُمْ فِي بُعْدِ كُلِّ قَاصِدِ	
صَوْتُ النَّدَا ثَلَاثَةُ الْأَمِيَالِ	1779
لِمَالِكٍ قَوْلَانِ فِي الْإِقْبَالِ	
الْجُمُعَةُ وَالْبَعْضُ يَوْمًا يَفْرَضُ	1780
إِيَّانَهَا مِنْهُ وَذَاكَ يُنْقَضُ	
وَالْفَضْلُ فِي السَّعْيِ لَهَا مُبَكَّرًا	1781
وَمَنْ أَتَى قَبْلَ يَفُوزُ أَكْثَرًا	
وَقَتِ النَّدَاءِ الْبَيْعُ قِيلَ يُفْسَخُ	1782
وَقِيلَ إِنَّهُمْ وَالْعُقُودُ تَرْسَخُ	
آدَابُهَا طَيِّبٌ سِوَاكَ هَيَاةُ	1783
تَقُولُ أَثَارُ لِذَاكَ ثَبَّتُوا	

## المسألة الثالثة:

## في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه

وَفِي الْحَدِيثِ يُنْدَبُ التَّبَكِيرُ	1784
وَكَمْ أَتَى لَنَا بِذَا تَبَشِيرُ	
أَعْطَى النَّبِيَّ لِكُلِّ وَقْتٍ جَائِزَهُ	1785
مُبَكَّرًا أَكْثَرَ أَجْرٍ حَائِزَهُ	
فَالشَّافِعِيُّ لِحُمْلَةِ النَّهَارِ	1786
يَذْهَبُ قَصْدُ النِّفْعِ بِالْأَذْكَارِ	
وَمَالِكٌ يَكْفِيهِ جُزْءُ سَاعَةٍ	1787
فَمِثْلُهُ كَوَاهِبُ لِبَيْضَةِ	

## المسألة الرابعة:

## حكم البيع وقت الجمعة

وَالْبَيْعُ فِي وَقْتِ النَّدَا فِيهِ اخْتِلَافٌ	1788
قَوْمٌ يَفْسَخُ حَكْمُوا لِمَا عُرِفَ	
وَالْفَسْخُ غَيْرُ وَارِدٍ لِبَعْضِهِمْ	1789
أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ عِنْدَ عَرْضِهِمْ	
نَهَى عَنِ الْمُبَاحِ إِنْ تَقَيَّدَا	1790
بِوَصْفِهِ هَلْ مُفْسِدٌ لِمَا بَدَا	

## الباب الرابع: في صلاة السفر

### الفصل الأول: في القصر

- وَالْقَصْرُ جَائِزٌ لِّكُلِّ فِي سَفَرٍ 1791  
لَفْشَةِ الْخَوْفِ لَدَى الْأَسْفَارِ 1792  
وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ تَشَعَّبَتْ 1793  
فَبَعْضُهُمْ رَأَاهُ فَرَضًا فِي سَفَرٍ 1794  
وَالْبَعْضُ قَالَ سُنَّةً أَوْ رُخْصَةً 1795  
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ فَرَضًا 1796  
وَالصَّاحِبَانِ فَرَضُهُ قَدْ رَجَحَا 1797  
مَالِكٌ قَالَ سُنَّةً فِي الْأَشْهَرِ 1798  
فَفِي خِلَافِهِمْ عَلَى الْأَسْبَابِ 1799  
فَمَوْضِعُ الْمَشَقَّةِ الْبَعْضُ اعْتَبَرَ 1800  
شَطْرَ الصَّلَاةِ عَنْ مُسَافِرٍ وَضَعَ 1801  
وَذَاكَ مِنْ مُبْلَغِ التَّشْرِيعِ 1802  
فَذَا أَنْسَرُ وَعَائِشَةُ أَتَمَّا 1803  
مَسَافَةُ الْقَصْرِ عَلَيْهَا اخْتَلَفُوا 1804  
فَمَالِكٌ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ 1805  
أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ 1806  
وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِنْ تَحْصَلَ 1807  
وَمَنْ يُرَاعِي اللَّفْظَ فِي حَالِ السَّفَرِ 1808  
وَبَعْضُهُمْ لِقُرْبَةِ فِي السَّفَرِ 1809  
شَرَطَ الْمُبَاحَ لِابْنِ حَنْبَلٍ وَرَدَ 1810  
وَالِاسْمُ فِي مُقَابِلِ الدَّلِيلِ 1811  
فَمَنْ يُرَاعِي الْإِسْمَ قَالَ قَصْرًا 1812
- وَشَكَكَ مَنْ أَرْقَفَهُ عَلَى حَذَرٍ  
لَأَنَّهَا مَظْنَّةُ الْأَخْطَارِ  
أَحْكَامُهُمْ فِيهَا كَذَا تَنَوَّعَتْ  
مُسَافِرٌ خَيْرٌ بَعْضٌ إِذَا أَقْرَ  
وَالْفَضْلُ لِلتَّمَامِ حُكْمًا ثَبَّتُوا  
وَالشَّافِعِيُّ عَلَى التَّمَامِ حَضًّا  
كَأَهْلِ كُوفَةِ بِقَوْلٍ وَضَحَا  
وَالشَّافِعِيُّ رُخْصَةً فِي خَيْرِ  
مَا حَيَّرَ الْأَفْهَامَ فِي الْأَحْقَابِ  
أَوْ صَدَقَهُ قَالَ حَدِيثٌ عَنْ عُمَرَ  
رَبُّ أَبِي قِلَابَةَ لَذَا سَمِعَ  
إِتْمَامَهَا مِنْ مَصْدَرٍ رَفِيعِ  
لَهَا اقْتِفَاءً بِالرُّسُولِ الْأَسْمَى  
كُلُّ لَهُ فَرَاخٌ قَدْ تَوْصَفُ  
يَوْمٌ لَهُ مَسِيرَةٌ لَذَا فَعِ  
ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ سَيَرًا ثَبَّتَ  
بِهِ مَشَقَّةٌ فَقَصَرَ أَفْضَلَ  
لِقَوْلِهِ نَصَفَ الصَّلَاةَ لَمْ يُقَرَّ  
وَدُونَ مَعْصِيَةٍ أَتَى فِي الْخَبَرِ  
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ لَمْ يَعْتَمِدْ  
أَسْبَابُ خِلَافِهِمْ بِذَا السَّبِيلِ  
عِنْدَ خُرُوجِ قَرْيَةٍ فِيمَا يَرَى



- 1813 وَمُدَّةُ الْإِقَامَةِ الَّتِي تُعَدُّ  
1814 فِيهِ خِلَافَ حَوْلٍ إِحْدَى عَشْرَةَ  
1815 لِمَالِكَ أَرْبَعَةُ الْأَيَّامِ  
1816 وَفَوْقَ أَرْبَعٍ لِأَحْمَدِ يُتِمُّ  
1817 لِنِصْفِ شَهْرٍ وَثَلَاثَ أَرْبَعٍ  
1818 فِي الْبَيْتِ لَمْ يَقْطَعْ لِقْصَرٍ سَابِقٍ  
1819 فَقَصْرُهَا طُولُ ثَلَاثِ مُسْتَقَرٍّ  
1820 فِي الْبَيْتِ نِصْفَ شَهْرِهِ مُقْصَرًا  
1821 وَثَالِثُ الْأَقْوَالِ أَرْبَعًا مَكْثُ  
1822 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَدِيمُ الْقَصْرًا

### الفصل الثاني:

#### في الجمع

- 1823 فَالْجَمْعُ مَحْضُورٌ عَلَى مَسَائِلٍ  
نَظَّمْتُهَا تَقْيِيدَ حُكْمٍ حَاصِلٍ

#### المسألة الأولى:

##### في جواز الجمع

- 1824 وَالْجَمْعُ لِلظُّهْرِ كَذَاكَ الْعَصْرِ  
1825 فَذَاكَ سُنَّةٌ لَدَى الْأَجْمَاعِ  
1826 وَحُكْمُهُ أَتَى عَنِ الْأَفْعَالِ  
1827 أَنْسَنَ حَدِيثُهُ الْجَمْعَ أَضْلُ  
1828 جَمْعُ عَشَائِنِ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ  
1829 تَأْخِيرَ ظَهْرٍ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ
- وَمَغْرِبَ عَشَا بِلَدُونِ نَحْرٍ  
فِي عَرَفَاتٍ دَوْمًا نَزَاعٍ  
وَقُوَّةٌ فِيهَا عَنِ الْأَقْوَالِ  
أَجْمَعَ بَعْدَ الْعَصْرِ قَوْلُ فَضْلٍ  
أَخَّرَ مَغْرِبًا إِذَا كَانَ السَّفَرُ  
وَقَتَّ صَلَاةَ الْقَصْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

#### المسألة الثانية:

##### في صفة الجمع

- 1830 صَفَتْهُ قِيلَ تُصَلِّي الْأَوَّلَى  
1831 لِمَالِكَ لَكِنْ يَرَى لِلشَّافِعِيِّ  
1832 تَأْخِيرُ ذَا تَقْدِيمُ ذَا فَمُمْكِنُ
- تَبِعُهَا الْأُخْرَى وَذَاكَ أَوَّلَى  
جَوَازُ دَيْنٍ فِي صَلَاةِ الشَّافِعِ  
لِلشَّافِعِيِّ فَذَاكَ أَمْرٌ يَحْسُنُ

## المسألة الثالثة:

## في مبيحات الجمع

وَالْجَمْعُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مُتَّفَقٌ	1833
فِي حَضَرٍ فَالْجَمْعُ فِيهِ افْتَرَقُوا	1834
بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ تَطْبِيقُ يُعَدُّ	1835
نَقْلُ التَّوَاتُرِ الَّذِي حُكْمًا قَبْلُ	1836
أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ	1837
فِي طَيْبَةِ مُتَمَمًّا دُونَ مَطَرٍ	1838
وَلَيْسَ فِي خَوْفٍ وَلَا فِي سَفَرٍ	1839
فِي سَفَرٍ وَغَيْرِهِ فِيهِ افْتَرَقَ	
وَقَوْمٌ مَالِكٍ لِدَاكِ حَقَّقُوا	
أَوْ بِتَوَاتُرٍ وَهَلْ نَقْلًا وَرَدَّ	
بِالْقَوْلِ لَا بِالْفِعْلِ نَصًّا قَدْ شَمِلُ	
صَلَّى لِسَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ فَافْهَمُ	
فِيهَا يَصُبُّ ذَاكَ حُكْمٌ مُشْتَهَرُ	
يُرِيدُ تَشْرِيعًا لِهَذَا الْخَبَرِ	

## الباب الخامس من الجملة الثالثة:

## وهو القول في صلاة الخوف

بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَاةُ خَوْفٍ هَلْ تَجُزُّ	1840
وَالنَّصُّ ثَابِتٌ بِلاَ تَقْيِيدِ	1841
فِي وَصْفِهَا خِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ	1842
وَوَصْفُهَا فِي وَقْعَةِ الرِّقَاعِ	1843
فَبَعْضُهُمْ لِرَكْعَةٍ صَلَّى مَعَهُ	1844
وَاسْتَرْسَلَ الرَّسُولُ فِي الصَّلَاةِ	1845
صَلَّى لِرَكْعَةٍ بِبَعْضٍ وَثَبَتَ	1846
طَائِفَةٌ فَأَمَّهَا فِي رَكْعَةٍ	1847
أَتَى بِهَا نَصُّ الْكِتَابِ فَلْتَحُزُّ	
لُمْدَةً فِي الدَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	
فِي سَبْعِ حَالَاتٍ لِأَهْلِ الْفَهْمِ	
خَلَفَ الرَّسُولُ جَاءَ بِالْإِجْمَاعِ	
وَبَعْدَهُمْ بَعْضٌ أَتَى فَاتَّبَعَهُ	
مُنْتَظِرًا لِلْبَعْضِ حَتَّى يَأْتِيَ	
عَبْرَ الصَّلَاةِ قَائِمًا حَتَّى أَتَتْ	
مُسْلِمًا نَهَايَةَ الْفَرِيضَةِ	

## الصفة الأولى:

فَالْأَوَّلُونَ أَكْمَلُوا فِرَادَى	1848
وَاحِدُهُمْ عَنِ الطَّرِيقِ الْأَمْثَلِ	1849
حَدِيثُ قَاسِمٍ رَوَى لِدَا الْخَبَرِ	1850
وَالْآخِرُونَ مِثْلُهُمْ مَا حَادَا	
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ سَادَةِ وَكَمَّلِ	
حَفِيدُ صَالِحٍ أَتَى بِذَا الْاَثَرِ	

## الصفة الثانية:

- 1851 فَابْنُ خَوَاتٍ صَالِحٌ لِّأَوَّلِ  
رَوَى وَمَالِكٌ يَرَى بِالْأَفْضَلِ  
1852 وَالشَّافِعِيُّ مُفْضِلًا لِلْمُسْنَدِ  
وَمَالِكٌ شَبَّهَ الْأَصُولَ يَقْتَدِي  
1853 أَعْنَى الْوُقُوفَ لِلْإِمَامِ يُطْلَبُ  
حَتَّى تَمَامِ تَابِعَ إِذْ يَرْغَبُ  
1854 فِي فَضْلِهَا مَعَ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ  
فِي حَرْبٍ كُلِّ كَافِرٍ مُخَاتِلِ

## الصفة الثالثة:

- 1855 فِي صِفَةِ ثَالِثَةٍ فِي الْخَوْفِ  
أَدَّوْا لَهَا فِي نَمَطٍ مَعْرُوفِ  
1856 صَلَّى بِقُومِ رَكْعَةٍ فَقَامُوا  
فَوَاجَهُوا الْعِدَا بَقِيَ الْإِمَامُ  
1857 صَلَّى بِقُومِ رَكْعَةٍ فَسَلِمَا  
وَكُلُّ فَرْدٍ رَكْعَتَيْنِ تَمَامَا  
1858 وَأَنْتَقَلَوْا الْمَوْضِعَ الرَّفَاقِ  
إِذْ تَمُّوا بِدُونِ مَا نَفَاقِ  
1859 لِرَكْعَةٍ مَا سَلِمُوا مِنْهَا إِلَى  
مَكَانٍ صَفٍّ غَادَرُوهُ أَوَّلًا  
1860 بِذَا أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى حَكَمَ  
وَذِي مِنَ الصِّفَاتِ أَمْرَهَا حُسَمَ

## الصفة الرابعة لصلاة الخوف

- 1861 قَالَ أَبُو عِيَّاشٍ وَهُوَ الزُّرْقِيُّ  
يَرْوِي لِأَخْبَارِ لَهَا بِالْصِّدْقِ  
1862 كُنَّا بِعَسْفَانَ مَعَ الْمَصْدَقِ  
فِي الْغَزْوِ لِلْكَفَّارِ حَيْثُ نَلْتَقِي  
1863 وَرَأْسُ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ خَالِدُ  
وَالْكَيْدُ فِي شَأْنِ الْحُرُوبِ سَائِدُ  
1864 فَفَرَرُوا وَقَتَّ الصَّلَاةَ قَتَلْنَا  
عَلَى الرَّسُولِ جَاءَ وَحْيٌ دَلَّنَا  
1865 عَلَى نَوَايَا الْكُفْرِ فَعَلَ الْغَدْرُ  
بَنَّا وَنَحْنُ فِي صَلَاةِ الْأَمْرِ<sup>1</sup>  
1866 أَتَتْ لَصَحْبٍ بِخُصُوصِ السَّبَبِ  
وَالْحُكْمُ عَمَّ كُلَّ مَنْ فِي لَجِبِ

## الصفة الخامسة:

- 1867 ثَعْلَبَةَ حَدِيثَ رَكْعَةٍ رَوَى  
خَلْفَ حُذَيْفَةَ بِرَكْعَةٍ سَوَى  
1868 لَمْ يَقْضَ أَيُّ مِنْهُمْ لِرَكْعَةٍ  
بَلْ كُلُّهُمْ أَدَّى لَهَا فِي وَقْفَةٍ  
1869 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ حَدِيثَ عَضْدَا  
بَجَعَلِ رَكْعَةَ صَلَاةٍ حَضًّا  
1870 حَدِيثُهُ رَوَاهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ  
وَهُوَ شُدُودٌ نَادِرٌ مُتَّهَمٌ  
1871 بِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ لِلنَّبِيِّ  
قِيلَ عَلَى الصُّحَابِ فَلْتَجْتَنِبِ

<sup>1</sup> - القصد بالأمر الصلاة المكتوبة.

### الصفة السادسة لصلاة الخوف

1872 عَنْ جَابِرٍ صَلَّى لِرَكْعَتَيْنِ بِكُلِّ فِئَةٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ

### الصفة السابعة:

1873	وَابْنُ عُمَرَ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ	صَلَاةَ خَوْفٍ حِينَمَا خَوْفٌ يَحُفُّ
1874	صَلَّى بِقَوْمٍ ثُمَّ قَوْمٌ وَقَفُوا	بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْعِدَا تَصَفَّقُوا
1875	صَلَّى لِرَكْعَةٍ تَبَادَلُوا وَلَمْ	يَقْطَعْ صَلَاةَ وَاحِدٍ حَتَّى أَتَمَّ
1876	مُنْفَرِدًا بَعْدَ أَنْصَرَفَ لِلنَّبِيِّ	وَلَمْ يُفَاجَأُوا بِهَذَا السَّبَبِ
1877	عِنْدَ اشْتِدَادِ الْخَوْفِ صَلَّ وَاقِفًا	وَلَوْ بَطَرَفٍ حَيْثُ كُنْتَ خَائِفًا
1878	وَذَاكَ مِنْ يُسَرِّ لِهَذَا الدِّينِ	فَاحْفَظْ أُمُورَهُ مَدَى السِّنِينَ

### الباب السادس من الجملة الثالثة:

#### في صلاة المريض

1879	عَنِ الْمَرِيضِ يَسْقُطُ الْوُقُوفُ	فِي فَرَضِهِ إِنْ أَجْهَدَ الْخَوْفُ
1880	كَذَاكَ فِي السُّجُودِ يُؤْمِي إِنْ غَلَبَ	وَلَوْ بَطَرَفِ الْعَيْنِ حِينَمَا نُهَبُ
1881	مَنْ مَرَضَ أَعْيَاهُ طَوْلُ الْوَقْتِ	وَجَمْعُهُمْ بِذَاكَ حُكْمًا يُفْتِي
1882	بِهِ أَثْمَةٌ مِنْ أَعْلَامِ السَّلَفِ	وَمَنْ قَفَا سَبِيلَهُمْ فَلَمْ يَخَفْ

### الجملة الرابعة:

#### وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات

1883	أَمَّا قِصَاؤُهَا فَذَاكَ جَبْرٌ	إِعَادَةٌ ثُمَّ قِصَاءٌ ذَكَرُ
1884	أَرْبَعَةُ الْأَبْوَابِ فِي ذِي الْجُمْلَةِ	يُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ شَرْعُ الْمِلَّةِ

### الباب الأول:

#### في الإعادة

1885 فِي مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ تُحْصَرُ بِطُلِّ شَرْطِ صِحَّةٍ إِذْ يُذَكَّرُ

## المسألة الأولى:

## في الحدث

- 1886 فِي حَدَثٍ قَطَعَ الصَّلَاةَ عِنْدَهُمْ هَلْ يَقْتَضِي لِقْطَعُ أَوْ بَنَى فُهُمْ
- 1887 بِأَنَّهَا غَيْرُ الرُّعَافِ تُقْطَعُ وَقَطْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُسْمَعُ
- 1888 وَالْخُلْفُ فِي غِيَابِ حُكْمٍ وَارِدَ عَنِ الرَّسُولِ ثَابِتِ الْمَسَانِدِ
- 1889 إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ يُقَالُ قَدْ رَعَفَ ثُمَّ ابْتَنَى عَلَى الَّذِي مِنْهُ سَلَفَ
- 1890 وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ لَهُ دَلِيلُهُ بِإِلَّا ارْتِيَابِ

## المسألة الثانية:

## في المرور بين يدي المصلي

- 1891 كُلُّ مُرُورٍ قَبْلَةَ الْمُصَلِّي فِيهِ خِلَافٌ وَارِدٌ لِلْكُلِّ
- 1892 لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ لِلْجُمُهورِ وَالْبَعْضُ قَالَ ذَاكَ فِي الْمَخْطُورِ
- 1893 فَمَرْأَةٌ حَمَارٌ كَلَبٌ أَسْوَدُ قَالَ أَبُو ذَرٍّ لِقْطَعِ عَدُّوَا
- 1894 فَالْكُرْهُ لِلْجُمُهورِ عَدُّ ذَا الْخَبَرِ وَبَعْضُهُمْ قَطَعَ الصَّلَاةَ إِنْ صَدَرَ

## المسألة الثالثة:

## النفخ في الصلاة

- 1895 وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ اخْتِلَافُ عَلَى ثَلَاثٍ كُلُّهَا سَيُوصَفُ
- 1896 قَوْمٌ رَأَوْا إِعَادَةَ مَنْهُ تَجِبُ وَالْكُرْهُ عِنْدَ آخَرِينَ قَدْ حُسِبَ
- 1897 إِنْ يُسْمَعُ النَّفْخُ فَذَاكَ مُبْطِلٌ هَلْ عُدُّ فِي الْكَلَامِ حِينَ يَحْصُلُ

## المسألة الرابعة:

## الضحك في الصلاة

- 1898 وَالضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ عُدُّ يُفْسِدُ وَالْخُلْفُ فِي تَبَسُّمٍ لَا يُقْصَدُ
- 1899 وَالْخُلْفُ فِي تَرَدُّدِ التَّبَسُّمِ هَلْ ضَحِكٌ أَوْ غَيْرُهُ فَلْتَفْهَمِ

## المسألة الخامسة:

## في صلاة الحاقن

1900	وَالْخُلْفُ فِي صَلَاةِ كُلِّ حَاقِنٍ	أَعَادَ فِي وَقْتِ بِحُكْمِ بَائِنٍ
1901	وَالْكُزُّ فِي صَلَاةِ مَنْ يُدَافِعُ	لِغَائِطٍ وَذَلِكَ حُكْمٌ شَائِعٌ
1902	عَنْ عَائِشَةَ فَلَا يُصَلِّي فَرْدُكُمْ	مُدَافِعًا لِلْأَخْبَثَيْنِ حُكْمُكُمْ
1903	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعَ	صَلَاةَ حَاقِنٍ وَذَا حُكْمٌ تُبَعُّ

## المسألة السادسة:

## في رد السلام أثناء الصلاة

1904	هَلْ لِلْمُصَلِّ الرَّدُّ لِلسَّلَامِ	بِالْقَوْلِ وَالْإِيْمَاءِ وَالْإِفْهَامِ
1905	فَبَائِنُ مُسَيِّبٍ كَذَا قِتَادَةٌ	وَالْبُصْرِيُّ رَدُّهُ لَدَيْهِمْ ثَابِتٌ
1906	وَمَنَعَ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَلْيُشِرْ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ كَمَا ذَكَرَ
1907	وَالْمَنَعُ فِي قَوْلٍ كَذَا إِشَارَةٌ	ذَا الْحُكْمُ لِلنُّعْمَانِ بِالْعِبَارَةِ
1908	وَالْخُلْفُ هَلْ رَدُّ السَّلَامِ يُعْتَمَدُ	مِنْ الْكَلَامِ النَّهْيُ فِيهِ قَدْ وَرَدَ
1909	فَالرَّدُّ وَاجِبٌ لَهَا فِي الْأَصْلِ	وَذَلِكَ فِي الْكِتَابِ قَوْلُ الْفَضْلِ

## الباب الثاني:

## في القضاء

1910	عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَفُوا	قَضَاءَهَا لِلنَّائِمِينَ يُعْرِفُ
1911	فِي عَامِدٍ مُغْمًى عَلَيْهِ إِنْ يَفُتْ	وَقَتُّ لَهَا وَالْإِثْمُ حَاصِلٌ ثَبَتَ
1912	وَحُلْفُهُمْ يُرَى عَلَى شَيْئَيْنِ	جَوَازُ قِيَاسٍ عَلَى التَّبَيِّنِ
1913	مَنْ قَاسَ عَامِدًا عَلَى نَاسٍ جَلَلُ	فَوَاجِبُ الْقَضَاءِ فِيهِمَا حَصَلَ
1914	وَمَنْ رَأَاهُمَا كَضِدَيْنِ مَنَعَ	قِيَاسٌ ضِدٌّ إِذْ بِضِدِّ مَا نَفَعَ
1915	وَإِنْ يَكُ الْوُجُوبُ لِلتَّشْدِيدِ	تَيْسِيرُ عَمْدٍ لَيْسَ بِالسَّدِيدِ
1916	وَبَيْنَ مَجْنُونٍ وَنَائِمٍ يُعَدُّ	مُغْمًى عَلَيْهِ حُكْمُهُ إِذَا يُحَدُّ
1917	فَبَعْضُهُمْ أَسْقَطَ لِلْقَضَاءِ	وَالْبَعْضُ لِلْفَائِتِ بِالسَّوَاءِ

- 1918 وَالْبَعْضُ خَمْسٌ مِنْ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ  
1919 فِي حَقِّهِ مَهْمَا يَطُولُ النَّوْمُ  
كَنَائِمُ تَبْقَى الصَّلَاةُ ثَابِتَةً  
يَقْضِي مُرْتَباً عَلَيْهِ اللَّوْمُ

### صفة القضاء وشروطه

- 1920 أَمَّا الْقَضَاءُ فَوْصَفُهُ نَوْعَانِ  
1921 قَضَاؤُهُ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِ  
1922 يَقْضِي لِنَفْسِ الْعَدِّ حِينَ تَتَّحِدُ  
1923 بِلَا تَقْيِيدٍ بِوَقْتٍ حَاضِرٍ  
1924 وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا قَضَى لَهَا أَبَدٌ  
1925 فِي مَذْهَبٍ لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ  
1926 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ التَّرْتِيبِ  
1927 فِي ذَاتِهَا وَفِي صَلَاةِ الْحَاضِرِ  
1928 لَيْسَ تَكُنْ فَوْقَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ  
1929 إِعَادَةً قَبْلَ صَلَاةِ الْحَاضِرَةِ  
1930 إِنْ ذَكَرَ النُّسَيَّانَ فِي فَرَضٍ دَخَلَ  
1931 وَتَرَكَ تَطْوِيلَ بَتَرْتِيبٍ ذَكَرَ  
1932 وَفِي الْقَضَاءِ إِنْ يَسْبِقُ الْإِمَامُ  
قَضَاءُ جُمْلَةٍ وَبَعْضُ ثَانٍ  
فِيهِ شُرُوطٌ ثَبَتَتْ لَدَيْهِ  
فِي سَفَرٍ قَصِيرٍ لَهَا حِينَ يَعْدُ  
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ الْأَكَابِرِ  
فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ مَهْمَا وَجَدَ  
وَالْبَعْضُ فَرَضُ الْحَالِ حُكْمٌ يُرْغَبُ  
فِي مَنَسِيَّاتِهَا عَلَى التَّرْكِيبِ  
كَذَاكَ تَرْتِيبُ الْقَضَاءِ لِلْغَائِبِ  
قَوْلُ لِمَالِكٍ وَذَاكَ قَاعِدَةٌ  
وَفَائِتَةٌ إِنْ لَمْ يُقَدِّمْ خَاسِرَةٌ  
وَلَمْ يُصَلِّ فَائِتًا فَقَدْ بَطَلَ  
فِيهِ خِلَافٌ ثَابِتٌ وَمُنْتَشِرٌ  
مَأْمُومُهُ بِالْبَعْضِ فَلِلْإِتْمَامِ

### المسألة الأولى، فيها ثلاثة أقوال:

- 1933 وَمُنْذَرُكَ قَبْلَ الرُّكُوعِ مَا رَفَعَ  
1934 أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً وَتُحْسَبُ  
1935 بِأَنْ يَوْمٌ غَيْرُهُ فِيمَا بَقِيَ  
1936 إِتْيَانُهُ بِفَائِتٍ فَهَلْ قَضَا  
1937 بَعْضٌ أَدَاءً فِي قِرَاءَةٍ وَرَدَ  
إِمَامُهُ لِرَأْسِهِ إِذَا وَقَعَ  
لَهُ بِفَرْضِهِ وَعَنْهُ تَحْجُبُ  
مِنَ الصَّلَاةِ كُلُّهَا فَحَقَّقِ  
وَهَلْ أَدَاءٌ لِلَّذِي قَبْلُ مَضَى  
قَضَاءُ فِي الْأَقْوَالِ حِينَمَا تَجِدُ

## المسألة الثانية:

## قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان

وَكُلُّ رُكْنٍ وَاجِبُ الْقَضَاءِ	1938
وَالْخُلْفُ فِي مَسَائِلِ الْأَجْزَاءِ	
فَمَنْ سَهَا فِي رَكْعَةٍ عَنْ سَجْدَةٍ	1939
لَأَبْدٍ مِنْ سَجْدَتِهِ فِي رَكْعَةٍ	
أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ إِذَا نَسِيَ لَهَا	1940
فَسَجْدَةً لِرَابِعَةٍ ذَا يُبْطَلُ	1941
وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ فِي النَّازِلَةِ	1942
وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا لِسَجَدَاتٍ طَلَبَ	1943
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الثَّوْرِي	1944
رَابِعَةً إِضْلَاحُهَا يُكْمَلُ	1945
لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ هَذَا الْحُكْمُ	1946
فَتَبْطَلُ الصَّلَاةُ أَحْمَدُ نَقْلُ	1947
وَالْخُلْفُ فِي مَسَائِلِ الْأَجْزَاءِ	
لَأَبْدٍ مِنْ سَجْدَتِهِ فِي رَكْعَةٍ	
فَالْخُلْفُ فِي أَذَائِهِ لِحَالِهَا	
مَا قَبْلَ وَالْبِنَاءُ فِيهِ أَفْضَلُ	
أَبْطَلَهَا بَعْضُ تَعَادُ فَضْلِهِ	
تُكْمَلُ الصَّلَاةُ مِنْهَا ذَا عَجَبُ	
فَعَنْهُمَا ذَا الرَّأْيِ فِي الْمَأْثُورِ	
مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ يَفْعَلُ	
وَهُوَ بَعِيدٌ لَا يَرَاهُ الْفَهْمُ	
أَصْحَابُهُ ذَاكَ الَّذِي لَهُ حَصْلُ	

## الباب الثالث في الجملة الرابعة:

## من سجود السهو

## الفصل الأول:

## حكم سجود السهو

فَهَلْ سُجُودُ السَّهْوِ فَرَضٌ يُحْكَمُ	1948
بِهِ وَهَلْ فِي سُنَّةٍ يَنْتَظَمُ	
فَالشَّافِعِيُّ يَرَاهُ سُنَّةً يُعَدُّ	1949
أَبُو حَنِيفَةَ فَرِيضَةً تُحَدُّ	
وَمَالِكٌ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَوْلِ	1950
وَبَيْنَ سَجْدَةٍ لِسَهْوِ الْفِعْلِ	
كَذَلِكَ سَهْوُ الزَّيْدِ وَالتَّقْصَانِ	1951
شَرْطُ يَرَى فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ	1952
فِي رُتْبَةِ الْمُنْدُوبِ حَيْثُ يُنْظَرُ	1953
فَهَلْ لِنَدْبٍ أَمْ عَلَى الْوُجُوبِ	1954
كَمْثَلِ نَقْصِ الْفِعْلِ عِنْدَ الْآنِ	
لِلزَّيْدِ وَاجِبٌ لِنَقْصِ يَأْتِي	
إِلَيْهِ فِي فِعْلِ الرَّسُولِ يُقَدَّرُ	
فَالْخُلْفُ وَاضِحٌ لَدَى الْمَكْتُوبِ	



## الفصل الثاني:

### مواضع سجود السهو

وَالْخُلْفُ فِي السَّهْوِ عَلَى مَسَائِلَ	1955
لِلشَّافِعِيِّ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1956
قَبْلَ السَّلَامِ مَا لَكَ لِلنَّقْصِ	1957
بُحَيْنَةَ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1958
فِي نَقْصِهَا قَوْلُ بُحَيْنَةَ وَرَدَ	1959
فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْمَذَاهِبِ	1960
جَمْعٌ وَتَرْجِيحٌ وَمَا بَيْنَهُمَا	1961
فِي خَمْسَةِ أَعْدْهَا لِلْسَّائِلِ	
وَبَعْدَهُ التَّعْمَانُ دَوْمًا يُعْهَدُ	
وَبَعْدَهُ لِلزَّيْدِ أَمْرًا يُخْصَى	
وَذُو الْيَدَيْنِ بَعْدَهُ يُحَدِّدُ	
زِيَادَةً لِدِي الْيَدَيْنِ يُعْتَمَدُ	
تُفِيدُ كُلَّ بَاحِثٍ وَطَالِبٍ	
سَعِيدٌ فِي الْحَدِيثِ أَحْصَى لَهُمَا	

## الفصل الثالث:

### في معرفة الأقوال والأفعال التي يجب السجود لها

وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لِسُنَّةٍ	1962
وَلَيْسَ مَطْلُوبًا عَنِ الرِّغَائِبِ	1963
عَنْ وَاحِدَةٍ لِّئِنْ تَرَدَّدَ لِمَالِكٍ	1964
لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ بِالْمَدِينَةِ	1965
أَدَاءُ عَيْنِ الْفَرَضِ حُكْمٌ وَاجِبٌ	1966
وَالْخُلْفُ فِي تَحْدِيدِ فَرَضِهَا وَمَا	1967
وَبَعْضُهُمْ تَأْكِيدُ سُنَّةٍ تَجِبُ	1968
وَالْخُلْفُ فِي الْوُسْطَى عَلَى أَقْوَالِ	1969
لِلشَّاهِدُونَ الْفَرَضُ حَالِ الرُّكْعَةِ	
لِسَهْوِهِ فِي جُمْلَةِ الْمَذَاهِبِ	
فَالْجَبْرُ وَارِدٌ لِكُلِّ سَالِكٍ	
مُحَارِبٌ لِلْجَهْلِ ثُمَّ الْبِدْعَةُ	
لِكُلِّ فَعْلٍ فِي الصَّلَاةِ صَاحِبٌ	
يُعَدُّ سُنَّةً وَنَذْبًا فَافْهَمَا	
بِهِ وَتَرْكُهُ لَهَا إِثْمٌ صَحْبٌ	
هَلْ سُنَّةٌ أَوْ فَرَضٌ فِي الْأَعْمَالِ	

## الفصل الرابع:

### في صفة سجود السهو

بَعْدَ السَّلَامِ مَا لَكَ تَشَهَّدُوا	1970
وَالْخُلْفُ فِيهِ حَوْلُ وَصْفِ هَيَأَتِهِ	1971
وَكُلُّ سَهْوٍ يَحْمِلُ الْإِمَامُ	1972
فِيهِ خِلَافٌ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ	1973
بِهِ وَلِلْسَّلَامِ مِنْهُ يُبْعَدُ	
كُلٌّ يَرَى لِلْعَدْلِ ضَمْنَ وَقَفْتِهِ	
فِي حُكْمِ مَأْمُومٍ وَذَا كَلَامٍ	
تَمَّتْ أَصُولُهُ هُنَا لِلرَّائِبِ	

## الفصل الخامس:

### في معرفة من يجب عليه سجود السهو

1974	مَنْ سَنَةِ الْإِمَامِ ثُمَّ الْمُنْفَرِدُ	وَسَهْوُ مَأْمُومٍ فَهَلْ حُكْمًا يُعَدُّ
1975	فَالْبَعْضُ قَالَ فَالْإِمَامُ يَحْمِلُ	وَشَدَّ مَكْحُولٌ بِقَوْلٍ يُنْقَلُ
1976	فِي نَفْسِهِ يَسْجُدُ حِينَ السَّهْوِ	لَيْسَ لِدَاكِ مِنْ دَلِيلٍ مَرْوِي
1977	وَفِي سُجُودٍ لِلْمَأْمُومِ خُلْفُ	إِنْ قَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ طَرْفُ
1978	فَيُطْلَبُ الْإِمَامُ بِالسُّجُودِ	يَتَّبَعُهُ الْمَأْمُومُ بِالتَّأَكِيدِ
1979	وَبَعْدَهُ فَلْيَقْضِ مَا عَلَيْهِ	لِلنَّحْيِ ثُمَّ الشَّعْبِي ضِفْ إِلَيْهِ
1980	قَبْلَ السَّلَامِ ثُمَّ بَعْدَهُ سَجْدُ	فَذَاكَ حُكْمٌ عَنْدهُمْ قَدْ اعْتَمَدُ
1981	وَالْبَعْضُ مِنْ قَبْلِ السَّلَامِ يَتَّبَعُهُ	وَبَعْدَهُ سُجُودُهُ قَدْ يَنْفَعُهُ
1982	فَذَاكَ حُكْمٌ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ فِي الْمِلَّةِ

## الفصل السادس:

### فيما ينبه المأموم الإمام إذا سهى

1983	يُسَبِّحُ الْمَأْمُومُ لِلْإِمَامِ	فِي سَهْوِهِ لِرَغْبَةِ التَّمَامِ
1984	أَمَّا النِّسَاءُ تَصْفِيهُنَّ جَائِزُ	حَدِيثٌ مَنْ لِكُلِّ فَضْلٍ حَائِزُ
1985	وَالْبَعْضُ فِي التَّسْبِيحِ سَوَى بَيْنَهُمْ	دَلِيلُهُ ضَعْفُهُ جَمِيعُهُمْ
1986	دَاوُدُ مِثْلُهُ وَلِلنُّعْمَانِ	فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ قَوْلُ ثَانِ
1987	وَالشَّافِعِيُّ مُؤَيَّدٌ لِمَالِكٍ	فِي الْجَبْرِ وَالْبِنَاءِ لِلتَّدَارُكِ
1988	أَمَّا سُجُودُهُ لَجَبْرِ الشَّكِّ	كُلُّ لَدَيْهِ فِيهِ قَوْلٌ يَحْكِي
1989	فَمَالِكٌ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ	بَعْدَ السَّلَامِ يَقْضِي سَجْدَتَيْنِ
1990	إِنْ كَانَ ذَا فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ	فَذَاكَ بِالْبُطْلَانِ فِعْلًا يَأْتِي
1991	طَائِفَةٌ فَلَيْسَ فِي ذَا حَرَجُ	سُجُودُ سَهْوٍ فِيهِ مِنْهُ مَخْرَجُ
1992	فَكُلُّ قَوْلٍ وَارِدٍ فِيهِ أَثَرُ	مَنْ عَمَلَ الرَّسُولِ سَيِّدِ الْبَشَرِ

## كتاب الصلاة الثاني

### الباب الأول:

#### في الوتر

1993	وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ	فِي وَقْتِهِ أَوْ فِي الزَّمَانِ النَّافِعِ
1994	صَلَاتُهُ فِي الرَّحْلِ وَالْقُنُوتِ قُلٌّ	فَتِلْكَ خَمْسَةٌ بِهَا عَدٌّ كَمَلُ
1995	وَوُضْفُهُ لِمَالِكَ يُفْضَلُ	ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ لَهُ وَيَفْصِلُ
1996	لَهَا سَلَامٌ عَكْسُهُ النُّعْمَانُ	مَجْمُوعَةٌ لَدَيْهِ ذَاكَ الشَّانُ
1997	وَرَكَعَةٌ وَاحِدَةٌ لِلشَّافِعِيِّ	كُلٌّ قَفَا صَحَابَةٌ أَوْ تَابِعِي
1998	تَضَارُبُ الْأَثَارُ نَوْعُ الْعَمَلِ	فِي رَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ نَصٌّ جَلَلُ
1999	عَنْ عَائِشَةَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ	عَشْرًا وَوَاحِدَةً بِلَا مُضَاهِ
2000	لَأَجْرِهَا وَذَاكَ أَمْرٌ يَشْهَدُ	لِرَكَعَةِ الْوُتْرِ بِحَيْثُ تُفْرَدُ
2001	وَقَطْعُهَا مُسْلِمًا عُمَرَانُ	قَالَ بِهِ فَطَبَّقَ الْأَغْيَانُ
2002	حَدِيثُ عَائِشَةَ بِنَصِّ آخِرِ	صَلَّى لِحَمْسٍ دُونَ قَطْعِ ظَاهِرِ
2003	وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ تَخْيِيرٌ وَرَدُ	فِي رَكَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ كَمَا يُرَدُّ
2004	هَلْ فِي الشُّرُوطِ أَنْ يَكُونَ الشُّفْعُ	مَنْ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمَنْعُ
2005	تَكَرَّارُهُ فِي لَيْلَةٍ مَمْنُوعُ	حَذَرٌ مِنْ تَكَرَّارِهِ الشَّفِيعُ

### الباب الثاني:

#### في ركعتي الفجر

2006	قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رَكَعَتَانِ	كُلٌّ يَقُولُهَا بِلَا مُدَانِ
2007	لَكِنَّ مَقْرُوءًا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	فَالْبَعْضُ فَاتِحَةً كَفَى فِيمَا وَصَفُ
2008	وَذَاكَ مَالِكٌ وَمَنْ قَدْ قَلَّدَا	وَالْبَعْضُ سُورَةً بِهَا قَدْ عَصَّدَا
2009	لِلشَّافِعِيِّ يَرَى مِنَ الْقَصَارِ	مَا حَدَّدَ النُّعْمَانُ فِي الْأَثَارِ
2010	مَنْ سَبَبَ التَّخْفِيفَ جَاءَ الْخُلْفُ	كُلٌّ قَرِينَةٌ عَلَيْهَا وَصَفُ

### الباب الثالث:

#### في النوافل

2011	نَوَافِلُ تُثَنِّي أَوْ تُبْرِئِعُ	مَثْنَى يَقُولُ مَالِكٌ إِذْ تَجْمَعُ
2012	وَحَيْرَ النُّعْمَانُ بَيْنَ الْعَدَدِ	مَثْنَى وَأَرْبَعٌ بِلَا تَرَدُّدِ
2013	أَوْ فِي ثَلَاثَةِ فَأَيْهَا يُرَدُّ	وَدُونَ قَطْعَهَا بِتَسْلِيمِ يَحْدُ
2014	صَلَاةٍ لَيْلٍ بَعْضُهُمْ مَثْنَى يَقُلُ	وَأَرْبَعُ نَفْلُ النَّهَارِ إِنْ حَصَلَ
2015	أَدْلَى الْخِلَافِ حِينَ تُنْظَرُ	خِلَافُهُمْ ضَمْنَ الْحَدِيثِ يُذَكَّرُ
2016	كُلُّ صَلَاةٍ اللَّيْلِ مَثْنَى يُوتَرُ	بِوَاحِدَةٍ وَذَاكَ قَوْلُ يُوتَرُ
2017	لَا بُنْ عُمَرُ يَقُولُ قَالَهُ النَّبِيُّ	مَنْ قَوْلُهُ أَدَى سَمَا بِالرُّتَبِ
2018	فَإِذَا رَوَايَةُ ابْنَةِ الصَّدِيقِ	كَمْ أَخْرَجَتْ بِحِفْظِهَا مَنْ ضَيْقِ
2019	صَلَّى لِتَسْبِيحٍ ثُمَّ لَمَّا كُبِّرَا	صَلَّى لِسَبْعِ كَمْ رَوَوْا ذَا الْأَثَرَا

### الباب الرابع:

#### في ركعتي دخول المسجد

2020	كُلُّ يَرَى نَدْبًا لَهَا وَالظَّاهِرِي	يَقُولُ وَاجِبًا خِلَافَ الْأَكْثَرِ
2021	وَحُلْفُهُمْ أَتَى عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ	هَلْ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبٌ فَلْتَجْتَبِي

### الباب الخامس:

#### في قيام رمضان

2022	يَقُولُ كُلُّ رَمَضَانَ يُنْدَبُ	غُفْرَانُ ذَنْبٍ فَائِتْ يُرْتَبُ
2023	حُكْمُ حَدِيثِ قَدْرَوَى الْبُخَارِي	لَمَثْنَةٍ فِي صَحَّةِ الْأَخْبَارِ
2024	أَدَاؤُهَا آخِرَ لَيْلٍ أَفْضَلُ	أَعْنِي التَّرَاوِيحَ الَّتِي تَسْتَكْمَلُ
2025	عَشْرِينَ رَكْعَةً لِقَوْلِ مَالِكٍ	زَادَ ابْنُ قَاسِمٍ لِسِتِّ فَاثْنَلِكِ
2026	سَيِّلُهُ مِنْ كُلِّ أَهْلِ الْمَذْهَبِ	وَذَاكَ رَأْيِي شَائِعٌ فِي الْكُتُبِ

عَشْرِينَ زِدْ ثَلَاثَةَ تَحْدُ	2027	فِي زَمَنِ الْفَارُوقِ كَانَ الْعَدُّ
عَبْدُ الْعَزِيزِ وَالِدُهُ نَعَمَ الْبَشَرُ	2028	وَنَجَلُ قَيْسٍ <sup>1</sup> قَالَ أَذْرَكْتُ عُمَرَ
يَوْمُ بَعْضِ التَّابِعِينَ قَائِمًا	2029	صَلَّى ثَلَاثِينَ وَسِتًّا دَائِمًا

## الباب السادس: في صلاة الكسوف

### المسألة الأولى:

#### في صفة صلاة الكسوف

فِيهِ رُكُوعَانِ بِحُكْمِ الشَّافِعِ	2030	أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَاكَ الشَّافِعِ
وَسَجْدَتَيْنِ فَعَلُهُ فِي الرُّكْعَةِ	2031	أَتَى بِذَا فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ
مِثْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ	2032	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ
كَذَاكَ لِلْقِيَاسِ فِي الْأَخْبَارِ	2033	تَخَالَفُ الْأَحْكَامُ فِي الْأَنَارِ
رَغِمَ صَلَاةُ الْكُلِّ رُكْعَتَيْنِ	2034	أَمَلْتُ لِحُلْفِهِمْ عَلَى نَوْعَيْنِ
أَنْ يَنْحَنِيَ لِمَرَّتَيْنِ جَاعِلًا	2035	فَفِي الرُّكُوعِ جَاءَ حُلْفُهُمْ عَلَى
وَقِيلَ بَلْ كَالْعِيدِ حَيْثُمَا تُضَفُّ	2036	لِكُلِّ رُكْعَةٍ رُكُوعَيْنِ تَصِفُ

### المسألة الثانية:

#### في القراءة في صلاة الكسوف

وَالشَّافِعِيُّ كَذَاكَ دُونَ الْجَهْرِ	2037	لِمَالِكٍ يَقْرَأُهَا بِالسُّرِّ
يَقْرَأُهَا بِالْجَهْرِ لَا تُلْغِيهِ	2038	لِلصَّاحِبَيْنِ وَابْنِ رَاهَوِيَةَ
يُفْهِمُ أَنَّ صَوْتَهُ قَدْ سَتَرَهُ	2039	فَقَوْلُ نَحْوِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ
فِيهَا مَعَ النَّبِيِّ وَمَا سَمِعْتُ	2040	فَنَجَلُ عَبَّاسٍ حَكِيٍّ وَقَفْتُ
لِلْبَقَرَةِ قَرَأَ لَهَا قَدَرْتُ	2041	حَرْفًا وَعَاشَشَهُ رَوْتُ حَزَرْتُ
وَالْحَقُّ دَائِمًا يَبْقَى مَرْغُوبًا	2042	رَوَايَةُ الْجَهْرِ حَوْتُ عُيُوبًا

<sup>1</sup> - أخرجه ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال أنه أدرك عمر بن عبد العزيز يوم الناس فصلوا ستا وثلاثين ركعة في التراويح.

### المسألة الثالثة:

#### في وقت صلاة الكسوف

صَلَاتُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ تُمْكِنُ	2043
لِلنَّهْيِ أَوْقَاتٌ لَهُ تُجَنَّبُ	2044
فَوْقُهَا لِلنَّفْلِ وَقْتًا يُطْلَبُ	2045
أَمَّا ابْنُ قَاسِمٍ يَرَى وَقْتَ الضُّحَى	2046
لِلشَّافِعِيِّ وَدُونَنَا يُسْتَهْجَنُ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا لَا يَرْغَبُ	
وَوَقْتُ نَهْيٍ مَالِكٌ يَجْتَنِبُ	
كُلُّ لِقَوْلِهِ يَرَى قَدْ رَجَحَا	

### المسألة الرابعة:

#### في خطبة صلاة الكسوف

بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَةٌ فِيهَا اخْتَلَفَ	2047
وَمَالِكٌ ثُمَّ أَبُو حَنِيفَةَ	2048
وَعَلَّةُ الْحُكْمِ عَنِ الرَّسُولِ	2049
يَوْمَ الْكُسُوفِ مَاتَ نَجْلٌ لِلنَّبِيِّ	2050
عَلَى وَقَاةٍ نَجَلَهُ إِذْ يُفْهَمُ	2051
فِيهَا بِلاَ تَوْقُفٍ عَلَى الْبَشَرِ	2052
فَشَرَطَهَا لِلشَّافِعِيِّ لَمَّا وَصَفَ	
فِيهَا يُرْجَحَانِ تَرَكَ الْخُطْبَةَ	
أَسْبَابُ خُلْفٍ دَاخِلَ النُّقُولِ	
نَهَى عَنِ الظَّنِّ بِوَقْفِ السَّبَبِ	
بِأَنَّهَا آيَاتٌ كَوْنٌ يَحْسُمُ	
يَحْيَا يَمُوتُ ذَاكَ أَمْرٌ لِلْقَدَرِ	

### المسألة الخامسة:

#### في صلاة كسوف القمر

صَلَاتُهُ مِثْلَ كُسُوفِ الشَّمْسِ	2053
لِمَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ	2054
فِي فَهَمٍ نَصُّ سُنَّةِ الْكُسُوفِ	2055
بِسُورَةِ الزَّلْزَلَةِ الصَّلَاةُ	2056
لِمَنْ فَقَهُ الشَّافِعِيُّ يُرْسِي	
صَلَاتُهَا فَلَذَا بِلاَ جَمَاعَةٍ	
تَخْتَلِفُ الْأَحْكَامُ فِي الْمُرُصُوفِ	
أَوْ غَيْرِهَا قَدْ تُقْرَأُ الْآيَاتُ	

### الباب السابع:

#### في صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ كُلُّ يُجْمَعُ	2057
وَبَعْضُهُمْ سُنَّتُهَا الْخُرُوجُ	2058
أَنَّ الرَّسُولَ سَنَّهَا الشَّفْعُ	
لَيْسَ عَلَى مُعَارِضٍ عُرُوجُ	

2059	إِنْ قَالَ غَيْرَ ذَا لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ	مَنْ سُنَّةَ الْمُصْطَفَى خَيْرَ الْبَشَرِ
2060	كَبُرَ كَالْتَّكْبِيرِ يَوْمَ الْعِيدِ	وَحُطْبَةٍ لَهُ عَلَى التَّحْدِيدِ
2061	يُقَلَّبُ الرُّدَاءُ وَسَطَ الْخُطْبَةِ	يَتَّبَعُهُ النَّاسُ بِوَقْتِ الْجُلْسَةِ
2062	فَالِاتِّبَاعُ لِلْإِمَامِ وَاجِبٌ	فِي النَّفْلِ ثُمَّ الْفَرْضِ حُكْمٌ صَائِبٌ

### الباب الثامن:

#### في صلاة العيدين

2063	وُغْسِلُهُمْ لَهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا	أَذَانُهَا إِقَامَةٌ فَتُمْنَعُ
2064	تَأْخِيرَ خُطْبَةٍ فَذَاكَ السُّنَّةُ	أَخْرَهَا عُثْمَانُ ذَاكَ سَنَةً
2065	قَبْلَ افْتِرَاقِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ	وَالصَّحْبُ فَعَلُهُمْ عَلَى التَّسْدِيدِ
2066	وَحَمَلَهُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَهُمْ	فَلَنَحْتَرِمَ أَهْدَافَهُمْ وَقَصْدَهُمْ
2067	وَعَدُ تَكْبِيرِ لَهَا اثْنَا عَشَرَ	وَلَا بِنِ مُنْذِرٍ أَتَى عَنْهُ الْخَبَرُ
2068	وَاخْتَصَرَ الْقَاضِي عَلَى الَّذِي وَرَدَ	عَنِ الصَّحَابِ أَوْ سَمَاعٍ يُعْتَمَدُ
2069	فَمَالِكَ سَبْعاً وَبِالْإِحْرَامِ	فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى عَلَى الدَّوَامِ
2070	وَالشَّافِعِي ثَمَنَ عَدَا الْأُولَى	وَذَاكَ حُكْمٌ عِنْدَهُ بِالْأُولَى
2071	أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا كَبْرًا	تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَعْدَهَا يَرَى
2072	ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِهَا يُكَبَّرُ	رَفَعَ الْيَدَيْنِ حُكْمَهُ يُقَرَّرُ
2073	وَالْبَعْضُ تِسْعَ قَالَ كُلُّ رُكْعَةٍ	ذَا لَا بِنِ عِبَّاسٍ كَذَا الْمَغْيِرَةُ
2074	وَلَا بِنِ مَالِكٍ أُنْسٍ وَالنُّخْعِي	لَدَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ جَا فِي الشَّرْعِ
2075	فَابْنُ عُمَرَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ	كَبَّرَ قَبْلَ الْبَدْءِ فِي الْقِرَاءَةِ
2076	سَبْعاً لأُولَى خَمْسَةَ فِي الثَّانِيَةِ	وَالْقَوْلُ لِلنُّخْعِي وَذَاكَ رَاوِيَهُ
2077	وَالْمِثْلُ مَرْفُوعٌ أَتَى عَنْ عَمْرِو	لِلْعَاصِي نَجَلَ جَاءَ ذَا فِي الذِّكْرِ

### الباب التاسع:

#### في سجود القرآن

2078	يُسَجَّدُ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ	تَفْصِيلُهَا فِي خَمْسَةِ الْمَعَانِي
2079	حُكْمُ سُجُودِ عَدَدِ السَّجَدَاتِ	مَحَلُّهَا كَذَاكَ فِي الْأَوْقَاتِ

وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ سُجُودُهَا	2080
وَجُوبُهَا قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ	2081
فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي فِي الْأَمْرِ	2082
سُورَةُ سَجْدَةٍ عَمْرِيَوْمًا قَرَأَ	2083
أَعَادَ فِي الْأُسْبُوعِ نَفْسَ السُّورَةِ	2084
مَهْلًا عَلَى رِسْلِكُمْ فَالسَّجْدَةُ	2085
بِمَحْضَرِ الصَّحْبِ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا	2086
فَالشَّافِعِي حَدِيثُ زَيْدٍ يَعْتَمِدُ	2087
فَسُورَةُ الْحَجِّ لَهَا يَوْمًا قَرَأَ	2088
وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ	2089
قَدْ عَدَّهَا الْقَاضِي بِكُلِّ السُّورِ	2090
أَوَّلُهَا الْأَعْرَافُ ثُمَّ الرَّعْدُ	2091
مَرِيْمُ وَالْفُرْقَانُ ثُمَّ النَّمْلُ	2092
صَفَاتُهُ إِنْ كَمَلْتُ حُدُودَهَا	
وَسُنَّةٌ قَالَ بِهَا أَعْيَانُ	
هُنَا أَتَى لِسُنَّةٍ بِالْحَضَرِ	
أَدَّى سُجُودَهَا عَلَى مَا ذُكِرَ	
وَرَأَاهُ النَّاسُ حَنَوًا لِلْسَّجْدَةِ	
لَيْسَتْ بِوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ ثَبَّتُوا	
عَنْهُ بِقَوْلٍ ضِدَّهُ إِذْ يُوصَفُ	
عَلَيْهِ فِي نَفْيِ الْوُجُوبِ يَجْتَهِدُ	
مَا سَجَدَ النَّبِيُّ بِهَا خَيْرُ الْوَرَى	
نَفْيُ الْوُجُوبِ سَائِرَ الْأَحْوَالِ	
عَشْرٌ وَوَاحِدَةٌ لَذَلِكَ اعْتَبِرْ	
وَالْحَجُّ وَالْإِسْرَاءُ (ص) ١ عَدُّوا	
وَفُصِّلَتْ وَسَجْدَةُ وَالنَّحْلُ	

## كتاب أحكام الميت

فَذَا الْكِتَابُ قَسْمُهُ لِسِتَّةٍ	2093
مَا يُسْتَحَبُّ بَعْدَ الْاِحْتِضَارِ	2094
كَذَلِكَ فِي صَلَاتِهِمْ عَلَيْهِ	2095
مَنْ جُمِلَ لَغُسْلٍ كُلِّ مَيِّتٍ	
غُسْلٌ وَكَفَنٌ حَمْلُهُ لِلْغَارِ	
وَالدَّفْنُ فِيهِ الْوَعْظُ لِلنَّبِيِّ	

### الباب الأول:

#### فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده

يُتَدَأُّ بِالتَّلْقِينِ ذَا قَوْلِ النَّبِيِّ	2096
وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	2097
إِغْمَاضُ عَيْنَيْهِ بِتِلْكَ اللَّحْظَةِ	2098
أَمْرٌ بِهِ مِنَ الرَّسُولِ فَاجْتَبِ	
آخِرَ نَظْقٍ ثَبَّتَ الْأَوَّاهُ	
وَالْخَلْفُ فِي تَوْجِيهِهِ لِلْقَبْلَةِ	



## الباب الثاني:

### في غسل الميت

- 2099 أَبَوَائِهِ أَرْبَعَةً تُفْصَلُ مَا حُكِمَ مِنْ وَاجِبٍ يُغْسَلُ  
2100 مَا حُكِمَ غَاسِلٍ وَوَصَفُ الْغُسْلِ وَمَنْ يَجُوزُ غُسْلُهُ بِالْفِعْلِ

### الفصل الأول:

#### في حكم الغسل

- 2101 وَقِيلَ فَرَضَ فِيهِ بِالْكَفَايَةِ وَقِيلَ سُنَّةٌ كَذَلِكَ ثَبِتَ  
2102 وَذَلِكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فِي الْحَقَبِ وَاحْتِجَّ بَعْضُهُمْ بِحُكْمِ النَّبِيِّ  
2103 فَغُسِّلْنِ ثَلَاثَ أَوْ خَمْسًا عَدَدُ قَالَ بِهِ الرَّسُولُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ  
2104 فَمَنْ إِلَى التَّغْلِيمِ رَدَّ قَوْلَهُ لِلنَّدْبِ حُكْمًا قَدْ يَرُدُّ فَضْلَهُ  
2105 وَمَنْ رَأَى لِلْأَمْرِ بِالتَّأْكِيدِ فَصِغَةُ الْوُجُوبِ بِالتَّحْدِيدِ  
2106 لَدَيْهِ عِنْدَ سَاعَةِ التَّطْبِيقِ فِي الْعِلْمِ لَا تَمِلُ إِلَى التَّضْيِيقِ

### الفصل الثاني:

#### فيمن يجب غسله من الموتى

- 2107 وَاتَّفَقُوا فِي غُسْلِ كُلِّ مُسْلِمٍ وَالْخُلَفَاءُ فِي الشَّهِيدِ مُشْرِكٍ نَمِي  
2108 أَمَّا شَهِيدٌ فَشَهِيدٌ مُعْرَكَةٍ أَهْلٌ أَحَدُ نَبِيْنَا قَدْ تَرَكَهُ  
2109 فَابْنُ مُسَيِّبٍ كَذَلِكَ الْحَسَنُ فَمَنْ تَوَى فَالْغُسْلُ ذَاكَ أَحْسَنُ  
2110 فَكُلُّ مَيِّتٍ عِنْدَهُمْ فَمُجْنِبٌ تَطْهِيرُهُ أَوْلَى وَذَلِكَ الْأَصَوْبُ  
2111 غُسْلُ عَمَرٍ تَكْفِينُهُ لَدَيْهِمْ عَلَيْهِ أَفْعَالٌ بِذَا كَفَتْهُمْ

### الفصل الثالث:

#### فيمن يجوز أن يغسل الميت

- 2112 يُغْسَلُ الرَّجَالُ لِلرِّجَالِ تُغْسَلُ النِّسَاءُ فِي الْحَالِ  
2113 مَعَ الرَّجَالِ مَرَّةً إِذَا تُمْتُ أَوْ رَجُلٌ مَعَ النِّسَاءِ إِذَا ثَبِتَ  
2114 كُلُّ يُوْدِي أَمْرَ غُسْلِ الثَّانِي قِيلَ تَيَّمَّمُ بِهِذَا الشَّانِ

- 2115 وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ قَوْلٌ يُعْرَفُ  
2116 بِالْمَنْعِ عِنْدَ اللَّيْثِ نَجَلٌ سَعِدَ  
2117 بِهِ أَبَاحُ الْبَعْضِ تَرْكُ الْغُسْلِ  
2118 فَبَيْنَ تَغْلِيْبٍ لِلنَّصْرِ الْأَمْرِ  
2119 مُغْلَبٍ لِلنَّهْيِ غُسْلًا حَرَمًا  
2120 تَيْمُّمٌ لِمَالِكَ يُفْضَلُ  
2121 وَلَفٌ جَسْمِهِ لِمَعْمَرٍ شَرْطُ  
2122 بَيْنِ مَحَارِمٍ يَحَارُ الْفَهْمُ  
2123 بَيْنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْفَرْقُ  
2124 فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ فَعْلًا جَائِزًا  
2125 أَسْمَاءُ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ وَلَمْ  
2126 قَدْ سَأَلَتْ صَحْبًا فَرَخَّصُوا لَهَا
- وَعُسْلٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يُوصَفُ  
فَذَاكَ وَصَفٌ خُلْفُهُمْ بِالْحَدِّ  
أَيُّ غُسْلٍ مَيِّتٌ عَلَى ذَا الشَّكْلِ  
كَذَاكَ تَرْجِيحٌ لِنَهْيِ الزَّجْرِ  
وَمَنْ يَرَى لِلْأَمْرِ فَعْلًا سَلَمًا  
وَعِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ حَيْثُ يَحْصُلُ  
إِظْهَارُ وَجْهِهِ وَكَذَا أَيْدٍ فَقَطُ  
بَيْنَ ثَلَاثَةِ يَدُورِ الْحُكْمِ  
فَغُسْلُهُ لَهَا لَدَيْهِمْ خَرْقُوا  
وَبَعْضُهُمْ مَنْعًا رَأَاهُ حَائِزًا  
تُرْقٍ عَلَيْهَا الْمَاءُ فِي الَّذِي عُلِمَ  
بِثَرْكِهِ مُقَدَّرِينَ حَالَهَا

### الفصل الرابع:

#### في صفة الغسل

#### المسألة الأولى:

#### في نزع القميص للغسل

- 2127 إِنْ غُسِلَ الْمَيِّتُ قِيلَ يُنْزَعُ  
2128 يَنْزَعُ مَالِكٌ وَلِلنُّعْمَانِ
- ثَوْبٌ لَهُ وَقِيلَ بَلْ يُلْفَعُ  
لِلشَّافِعِيِّ يَبْقَى بِقَوْلِ ثَانٍ

#### المسألة الثانية:

#### وضوء الميت

- 2129 وَشَرْطُهُ الْوُضُوءُ سُنَّةُ النَّبِيِّ  
2130 بَدَأَ بِهِ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ
- وَجَاءَ مُطْلَقًا لِنَصِّهِ اجْتَبَى  
وَالْأَمْرُ بِالْيَمِينِ فِي الْمُنْقُولِ

## المسألة الثالثة:

## في عدد الغسل

2131 وَوَتَرُهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ يَتَّفِقُ فَوْقَ الثَّلَاثِ كُلُّهُمْ بِذَا نَطَقَ

## الباب الثالث:

## في الأكفان

- 2132 قَدْ كُفِّنَ الرَّسُولُ فِي أَثْوَابٍ ثَلَاثَةِ بَيْضٍ مِنَ الصَّوَابِ  
 2133 بِلا قَمِيصٍ أَوْ عَمَامَةٍ ذَكَرَ جُلُّ مَرَاJِعِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ  
 2134 تَقُولُ بِنْتُ قَائِفٍ غَسَّلَتْ لَأُمِّ كُلْثُومٍ وَقَدْ أَخَذَتْ  
 2135 حَقْوًا وَدِرْعًا وَخِمَارًا مِنْ يَدِ خَيْرِ رَسُولٍ فَاتَحَ وَمُهِدِ  
 2136 وَعِنْدَ بَابِ الْبَيْتِ كَانَ جَالِسًا يُعَلِّمُ الْأَحْكَامَ ثُمَّ الْأُنْسَا  
 2137 يُكَفِّنُ الرِّجَالَ فِي ثَلَاثَةِ مِنَ الثِّيَابِ وَالنِّسَاءِ فِي خَمْسَةِ  
 2138 ذَا لَابِنِ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الْمُطْلَبِ وَلِلنِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ فِي مَذْهَبِ  
 2139 أَبِي حَنِيفَةَ وَرَأْيُ مَالِكٍ لَا حَدَّ إِذْ ثَوْبٌ كَفَى لِلْهَالِكِ

## الباب الرابع:

## في صفة المشي مع الجنائز

- 2140 وَالْمَشْيُ خَلْفَ الْمَيِّتِ أَوْ أَمَامَهُ كُلُّ يَرَى فِي سُنَّةِ أَحْكَامِهِ  
 2141 أَهْلُ مَدِينَةِ أَمَامَهَا يَسِرُّ وَكُوفَةٌ فَخَلْفَهَا إِذَا تَمُرُّ  
 2142 أَمْبَابُ خُلْفِهِمْ عَنِ الْمُخْتَارِ تَصَارُبُ الْأَحْكَامِ فِي الْأَثَارِ  
 2143 وَعَنْ عَلِيٍّ فِي حُكْمِ أَهْلِ كُوفَةٍ يَسِيرُ خَلْفَهَا عَلَى الْمَحْجَّةِ  
 2144 عَلَى مَكَانِ السِّيَرِ مِنْهَا قَدْ سَأَلَ خَيْرُ رَسُولٍ قَالَ سِرْ خَلْفًا وَدَلْ  
 2145 مُغِيرَةَ حَدِيثُهُ يُخَيِّرُ فِي الْخَلْفِ، أَوْ أَمَامَ، أَوْ جَنْبٍ يُذَكِّرُ  
 2146 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى لِلْخَلْفِ كُلُّ حَدِيثٍ عِنْدَ قَوْمٍ يَكْفِي

## الباب الخامس: في الصلاة على الجنازة

فَمَنْ عَلَيْهِ ذِي الصَّلَاةِ ثُمَّ مَنْ	2147
وَأَيْنَ مَوْضِعَ لَهَا وَالشَّرْطُ	2148
بِهِ أَبَاحَ الْبَعْضُ تَرْكَ الْغُسْلِ	2149
فَبَيْنَ سَبْعِ ثُمَّ وَتَرٍ يَخْتَلِفُ	2150
لَهَا يُصَلِّي أَيَّ وَقْتٍ قَدْ عَلِمَ	
فَتِلْكَ أَوْصَافُ لَهَا وَالضَّبْطُ	
مَنْ غُسِلَ مَيِّتٌ عَلَى هَذَا الشُّكْلِ	
حُكْمُ أئِمَّةٍ عَلَى الَّذِي وَصِفَ	

## الفصل الأول: في صفة صلاة الجنازة

### المسألة الأولى:

#### في عدد تكبيرات صلاة الجنازة

وَعَدُّ تَكْبِيرِ لَهَا فِيهِ اخْتِلَفُ	2151
وَذَاكَ فِي عَهْدِ صَحَابَةِ ظَهَرَ	2152
قَدْ رَجَحُوا فِيهِ لِأَرْبَعٍ وَرَدَ	2153
عَلَيْهِ صَارَ الْفِقْهُ فِي الْأَمْصَارِ	2154
مَنْ أَرْبَعِ ثُمَّ خَمْسٍ إِنْ تَصِفُ	
وَالْتَّابِعِينَ مِثْلَهُمْ وَذَا نَظَرُ	
فِيهِ حَدِيثٌ صَحَّ فِي حُكْمِ السَّنَدِ	
وَعَظِيمُهُ ضَعُفٌ بِالْأَخْبَارِ	

### المسألة الثانية:

#### في القراءة في صلاة الجنازة

فَمَالِكَ قِرَاءَةً يُفَضَّلُ	2155
لَهَا بِمِصْرِنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	2156
مَنْ بَعْدَ تَكْبِيرٍ وَفِي الَّذِي يَلِي	2157
أَتَى لِثَابِتٍ وَلَيْسَ يُجْهَلُ	2158
عَمَّا جَنَى فِيهِ وَمَهْمَا يَضْغُرُ	2159
عَنْ بَعْضٍ مَنْ قَدْ شَهِدُوا لِبَدْرِ	2160
فِيمَا بَقِيَ يُوَاصِلُ الدُّعَاءَ	2161
لَتَرْكُهَا إِذْ قَالَ لَا يُعْوَلُ	
لَكِنْ بِحَمْدِ خَالِقٍ وَمَانِعِ	
يَدْعُو لُضْعَفٍ كَذَاكَ جَاهِلُ	
وَهَلْ لِبُئْهِمْ مُخِيفٍ يَسْأَلُ	
لَكِنَّ عَفْوَ اللَّهِ فِيهِ أَكْثَرُ	
فَاتِحَةً قَرَأَ لَهَا فِي السَّرِّ	
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَوْلٍ جَاءَ	

## المسألة الثالثة:

## في التسليم من صلاة الجنازة

- 2162 تَسْلِيْمُهَا وَاحِدٌ أَوْ اِثْنَانِ وَبَعْضُهُمْ لَدَيْهِ ذَا سَيَّانٍ  
2163 فَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ وَرَدَ تَسْلِيْمُهُ بِوَاحِدَةٍ فِي الْمَعْتَمَدِ  
2164 قِيَاسُهَا عَلَى فَرِيضَةٍ يَجِبُ تَسْلِيْمُهُ بِوَاحِدَةٍ وَذَا كُتِبَ

## المسألة الرابعة:

## في موقف الإمام من الجنازة

- 2165 وَمَوْقِفُ الْإِمَامِ مِنْهَا يُخْتَلَفُ عَلَيْهِ فِي الَّذِي لَدَيْهِمْ وَصِفُ  
2166 وَقُوفُهُ فِي وَسْطٍ لِلْمَيِّتِ مِنْ أَيِّ جَنْسٍ كَانَ ذَا فَتُبِتَ  
2167 وَنِصْفُ أَنْثَى عِنْدَ بَعْضٍ يَنْتَقِمُ وَلِلرِّجَالِ عِنْدَ رَأْسٍ فَلْيَقُمْ  
2168 وَجُلُّهُمْ فِي وَسْطِ الْاِثْنَيْنِ لَذَكَرَ أَنْثَى بِدُونِ مَيِّنِ  
2169 فَأَمَّ كَعَبٌ فِي صَلَاةٍ لِلنَّبِيِّ فِي نِصْفِهَا اسْتِقَامَ مَا حِي الرِّيبِ  
2170 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا ابْنُ قَاسِمٍ قَوْلُهُمَا شَذَّ لِكُلِّ فَاهِمٍ

## المسألة الخامسة:

## في ترتيب الجنائز

- 2171 جَنَائِزُ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ تَرْتِيبُهَا يَأْتِي عَلَى التَّوَالِي  
2172 يُصَفَّفُ الْجَمِيعُ مِنْ أَمَامِ يَأْتِي الرِّجَالُ وَجِهَةَ الْإِمَامِ  
2173 وَقِيلَ بَلْ صَفَّ النِّسَاءِ يَلِيهِ وَالْبَعْضُ لِلتَّفْرِيقِ يَضْطَفِيهِ  
2174 وَذَا مِنْ اجْتِهَادِ أَهْلِ الذِّكْرِ صَحَبَ النَّبِيَّ هَذَا يَوْمَ الْحَشْرِ  
2175 جَعَلَ الرِّجَالُ قَبْلَهُ فِيهِ وَرَدَ نَصْرٌ لِتَأْخِيرِ النِّسَاءِ وَذَا عُهُدٌ

## المسألة السادسة:

## في المسبوق في صلاة الجنازة

- 2176 إِنْ فَاتَ تَكْبِيرٌ عَلَى الْجَنَازَةِ يَقْضَى لَهُ فِي الصَّفِّ حَالِ الْوُقُوفَةِ  
2177 وَإِنْ قَضَى هَلْ يَدْعُ فِي تَكْبِيرِهِ وَذَاكَ لِلتَّعْمَانِ فِي تَحْرِيرِهِ

- 2178 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يَقْضِي لَهَا  
وَتَلْكَ حُكْمَ جَمِيعٍ قَالَهَا
- 2179 أَقْضُوا لِفَائِتٍ أَتَمُّوا الْمُدْرَكَ  
وَفَازَ مَنْ لِسُنَّةٍ قَدْ سَلَكَ

### المسألة السابعة:

#### في الصلاة على القبر

- 2180 وَهَلْ عَلَى قَبْرِ لَمِيتٍ يَجُزُّ  
يُصَلِّي إِنْ فَاتَتْهُ حَالًا اخْتُزُّ
- 2181 أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ لِلْوَلِيِّ  
إِنْ لَمْ يُصَلِّ مِثْلَهُ حُكْمٌ جَلِي
- 2182 وَالشَّافِعِي وَثُلَّةٌ وَأَحْمَدُ  
قَالُوا بِهَا خِلَالِ شَهْرٍ حَدُّوا
- 2183 فَبَيْنَ أَثَارٍ وَبَيْنَ الْعَمَلِ  
تَمَّ اخْتِلَافٌ لِلْهُدَاةِ الْكَمَلِ
- 2184 قَدْ عَارَضَ ابْنُ قَاسِمٍ لِمَالِكٍ  
مُبَيِّنًا حَدِيثَ خَيْرِ سَالِكِ

### الفصل الثاني:

#### فيمين يُصَلِّي عليه ومن أولى بالتقديم

- 2185 جَازَتْ عَلَى مَنْ عُدَّ فَرْدًا مُسْلِمًا  
نَصُّ الْحَدِيثِ جَاءَ أَمْرًا مُحْكَمًا
- 2186 بَعْضُ عَلَى مُرْتَكِبِي الْكَبَائِرِ  
بَغْيِي كَذَا مُبْتَدِعٍ لِلنَّاطِرِ
- 2187 وَمَحْمَلُ الْأَحْكَامِ فِي التَّكْفِيرِ  
كَبَائِرُ هَلْ تَاتِ فِي التَّفْسِيرِ
- 2188 وَالْجَمْعُ حَاصِلٌ عَلَى النِّفَاقِ  
هُمُ فِئَةُ الْفِتْنَةِ وَالشَّقَاقِ
- 2189 عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ مَنَعَهَا وَرَدُّ  
بِمَنَعِهَا إِنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَحَدُ
- 2190 وَصَاحِبُ الْحَدِّ عَلَيْهِ تُجْتَنَّبُ  
صَلَاةُ فَاضِلٍ وَذَا حُكْمٌ نُسَبُ
- 2191 فَمَاعَزُ عَلَيْهِ مَا صَلَّى النَّبِيُّ  
عَنْهَا وَلَمْ يَنْهَ مُزِيلُ الرَّيْبِ
- 2192 وَقَاتَلَ النَّفْسَ عَلَيْهِ قَدْ مَنَعَ  
صَلَاتِهِ عَلَيْهِ حُكْمٌ يَتَّبَعُ
- 2193 عَلَى الشَّهِيدِ فِي الصَّلَاةِ اخْتَلَفُوا  
بَعْضُ رَأَى لِدْفْنِهِ إِذْ يُحْتَفُ
- 2194 فِي ثَوْبِهِ كَذَا لَا يُغْسَلُ  
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي إِذْ يُقْتَلُ
- 2195 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الشَّهِيدِ  
يُصَلِّ ضِدَّ الْغُسْلِ بِالشَّحْدِيدِ
- 2196 عَنْ جَابِرٍ فِي دَفْنِهِمْ أَهْلُ أَحَدٍ  
فِي الثَّوْبِ دُونَ غُسْلِهِمْ كَمَا وَرَدُ
- 2197 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ لَمْ يُصَلِّ  
عَلَيْهِمْ ذَا الْفِعْلِ خَيْرٌ حَلُ
- 2198 وَجَابِرٌ قَالَ صَلَاةٌ لِلصَّبِيِّ  
إِنْ يَسْتَهْلُ صَارِخًا فَرَّغِبُ

- 2199 عَلَيْهِ لِلصَّلَاةِ حُكْمٌ يُتَّبَعُ  
وَذَا حَدِيثٌ قَالَهُ الْمُشْفَعُ  
2200 وَفِي حَدِيثٍ لِلْمُغِيرَةِ الصَّبِيِّ  
عَلَيْهِ لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ فَعُلُ النَّبِيِّ  
2201 فَلَمْ يُصَلِّ مَوْتَ نَجْلِهِ مَسَكُ  
عَنِ الصَّلَاةِ فَوْقَهُ وَمَنْ سَلَكَ  
2202 سَبِيلَهُ نَجَا مَدَى الْأَيَّامِ  
وَقِيلَ بَلْ صَلَّى عَلَى التَّمَامِ  
2203 مِنْ قَبْلِ سَبْعِ مِنْ شُهُورٍ يُوجَدُ  
فِيهِ حَيَاةٌ ذَاكَ حُكْمٌ أَكْثَرُ

### الفصل الثالث:

#### في وقت الصلاة على الجنابة

- 2204 وَوَقْتُهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يُذَكَّرُ  
أَوْقَاتٌ نَهَى لَا تُصَلَّى تَهْجَرُ  
2205 قَبْلَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ تُجْتَنَّبُ  
حَدِيثٌ عُقْبَةُ رَوَى وَمَا كَذَبُ

### الفصل الرابع:

#### في مواضع الصلاة

- 2206 وَالْخُلْفُ فِي صَلَاتِهَا بِالْمَسْجِدِ  
جَازَتْ لَدَى بَعْضِ بِلَا تَرَدُّدٍ  
2207 وَالْكُرْهُ لِلنَّعْمَانِ فِي قَوْلٍ أَتَى  
وَمَالِكٌ لِلْكُرْهِ أَيْضًا ثَبَتَا  
2208 حَدِيثٌ عَائِشَةُ دَعَتْ بِسَعْدِ  
تَدْعُو لَهُ قَبْلَ دُخُولِ اللَّحْدِ  
2209 أَبُو هُرَيْرَةَ نَفَى لِلْأَجْرِ  
فِي سَنَدٍ يَرْفَعُهُ لِلذَّكْرِ  
2210 حَدِيثٌ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَاجِحُ  
فَثَابَتْ إِسْنَادُهُ وَوَاضِحُ  
2211 بِمَسْجِدٍ صَلَّى عَلَى سَبِيلٍ وَقَدْ  
رَوَتْهُ عَائِشَةُ حَدِيثًا يُعْتَمَدُ

### الفصل الخامس:

#### في شروط الصلاة على الجنابة

- 2212 شُرُوطُهَا طَهَارَةٌ وَقَبْلَةٌ  
وَفِي تَيَمُّمٍ لَهَا مَا ثَبَتُوا  
2213 فِيهَا عَلَى حُكْمٍ يَكُونُ قَاعِدَةٌ  
عِنْدَ الْجَمِيعِ ثَابِتَةٌ مُطْرَدَةٌ  
2214 مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ يَتَّبِعُ  
لَدَيْهِمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمًا يَرَدُّعُ  
2215 فَإِنْ تَكُنْ مِثْلَ صَلَاةِ الْفَرَضِ  
تَيَمُّمٌ صَلَاتُهُ لَا يَقْضِي

## الباب السادس: في الدفن

- وَالدَّفْنُ لِلْجَمِيعِ أَمْرٌ يُطَلَبُ 2216  
تَجْصِصُ قَبْرِ بَعْضِهِمْ لَا يَرْغَبُ  
حَدِيثَ جَابِرٍ نَهَى عَنْ جِصٍّ 2217  
عَكَسَ أَتَى بِهِ صَحِيحُ النَّصِّ  
فِيهِ تَعَارُضُ الْأَخْبَارِ بِالْأَخْبَارِ 2218  
أَمَّا الْجُلُوسُ فَوْقَهُ كَالنَّارِ

## كتاب الزكاة

- إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَجْنَاسِ 2219  
قَسَمَ ذَا الْكِتَابِ بِالْأَسَاسِ  
أَوَّلُهَا أَتَتْ مُقَدِّمَاتُ 2220  
لَكِنْ بِهَا تَفْصِيلُ الزَّكَاةِ  
ثَانِيهَا فِي جُمْلَةِ الْأَرْكَانِ 2221  
فِي الْأَخْذِ وَالْتِزَاكِ مَدَى الْأَزْمَانِ  
وَتَالِثُ فِي كُلِّ لَاحِقٍ لَهَا 2222  
هَذِي ثَلَاثَةٌ لَهَا فَاحْكُمْ بِهَا

### الجملة الأولى:

#### وأما على من تجب عليه الزكاة

- فَكُلُّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٌ تَجِبُ 2223  
وَبَالِغٌ عَلَيْهِ فَرَضُهَا كُتِبَ  
وَاجِبٌ عَلَيْهِ فِي الْعَبْدِ وَالْمَجْنُونِ 2224  
وَالذَّمِّي فِي مُخْتَلَفِ الْفُنُونِ  
وَاجِبٌ عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَقَفَ الْمَالُ 2225  
فَاخْلُفَ وَارِدَ بِذِي الْأَحْوَالِ  
مَالُ الصَّغِيرِ فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ 2226  
وَفِيهِ ذَا مُتَبَعٍ لِمَالِكَ  
وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ خَرَاكِ الْأَرْضِ 2227  
هَلْ وَاجِبُ الشَّرْعِ وَهَلْ لِلْفَقْرَى  
فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ فَيُشْتَرَطُ 2228  
وَمَنْ يَرَى لِحَقِّهَا فِي الْمَالِ  
هَلْ وَاجِبُ الشَّرْعِ وَهَلْ لِلْفَقْرَى 2229  
فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ فَيُشْتَرَطُ  
وَمَنْ يَرَى لِحَقِّهَا فِي الْمَالِ 2230  
وَمَالُ عَبْدٍ فِيهِ خُلْفُهُمْ إِلَى  
لَمْ يَشْتَرَطْ بُلُوغُهُ فِي الْحَالِ 2231  
ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ حُكْمٌ يُجْتَلَى  
بَعِضٌ عَفَا مِنَ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا 2232  
كَابْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ إِذْ حَقَّقَا  
أَبُو عُبَيْدٍ مَالِكَ كِلَاهُمَا 2233  
بِهَا قَضَى فِي شَرْعِهِ حُكْمَاهُمَا 2234



وَالشَّافِعِي لَسَيِّدَ لَهُ نُقْلُ	2235
كَذَلِكَ الثُّورِيُّ وَالنُّعْمَانُ	2236
زَكَاةَ مَالِ الْعَبْدِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ	2237
حَوْلَ تَمَامِ مَلِكِهِ الْخِلَافُ	2238
تَرَدُّدُ الْمَالِ بَدْمَتَيْنِ	2239
فَلَيْسَ مَالٌ فَاقِدًا لِمَالِكَ	2240
وَفِي عُمُومِ النَّصِّ بِالزَّكَاةِ	2241
قَدْ يَمْنَعُ الدَّيْنُ لَدَى النُّعْمَانِ	2242
وَالدَّيْنُ مَانِعٌ لِمَا نَصَّ إِذَا	2243
وَاخْتَلَفُوا عَلَى زَكَاةِ الدَّيْنِ	2244
قَوْمٌ رَأَوْا شَرْطَ الزَّكَاةِ يُطْلَبُ	2245
وَمَالِكَ زَكَى لِحَوْلٍ وَاحِدٍ	2246
إِنْ كَانَ مِيرَاثًا لَهُ يَسْتَقْبَلُ	2247
وَفِي ثَمَارِ الْحَبْسِ خُلْفٌ يُعْرِفُ	2248
أَرْضُ الْخِرَاجِ مِثْلُ ذَا يُوضَحُ	2249
هَلْ تَمَّ مِلْكُهَا لِمَالِكٍ عَرِفُ	2250

### المسألة الأولى:

#### في زكاة الثمار

وَبَعْضُهُمْ لِلْعَقْدِ دَوْرٌ يُحْتَسَبُ	2251
فَلَيْسَ فِيهِ الْحَقُّ بِالْيَقِينِ	2252
زَكَاةً بِالنَّصَابِ بَعْدَ حِينِهِ	2253
وَعِنْدَ مُصْرِفٍ لَهَا مَالًا يَقِلُ	2254

### المسألة الثانية:

#### في زكاة الأرض المستأجرة

زَكَاتُهَا عَلَيْهِ لَنْ يَمْنَعَهَا	2255
وَإِنْ مَبَارَكٍ وَنَحْلٍ ثَوْرِي	2256

- 2257 وَمَالِكَ الْأَرْضِ لَدَى الثَّغْمَانِ  
2258 فَبَيْنَ حَقِّ الْأَرْضِ ثُمَّ الزَّرْعِ  
2259 قَدْ حَكَمَ الْجُمْهُورُ فِي الزَّكَاةِ  
2260 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَرْضٍ تَجِبَ
- مُسْتَأْجَرٌ يُعْفَى بِلَا تَوَانٍ  
أَيُّهُمَا يَكُونُ أَصْلَ الْفَرْعِ  
بِأَنَّهَا عَلَى الْحُبُوبِ تَأْتِي  
وَالْحَقُّوْا أَرْضَ الْخَرَاجِ إِنْ تُصَبِّ

### مسائل تتعلق بالمالك

- 2261 وَفَضَّلُوا ذَا الْبَابِ فِي مَسَائِلِ  
نَجَعَهَا بِالنَّظْمِ طَوْعَ السَّائِلِ

### المسألة الأولى:

#### في حال ضاعت الزكاة

- 2262 وَإِنْ تَضَاعَ زَكَاتُهُ فَتُقْبَلُ  
2263 وَبَعْدَ أَيَّامٍ يُؤَدِّيَهَا ضَمَنُ  
2264 لِلْبَعْضِ ضَامِنٌ إِذَا يُفَرِّطُ  
2265 خَرُوجَهَا فَوَزَّ حُلُولَ الْحَوْلِ  
2266 وَبَعْدَ أَيَّامٍ أَذَاهَا ضَمَنُ  
2267 لِلشُّورِيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضُهُمْ  
2268 مِثْلُ شَرِيكِ الْمَالِ حَيْثُمَا هَلَكَ  
2269 بَعْضٌ يَرَاهُ ضَامِنًا إِطْلَاقًا  
2270 أَغْفَاهُ بَعْضُهُمْ بِلَا تَقْيِيدِ  
2271 غَيْرُ مُفَرِّطٍ يُزَكِّي مَا بَقِيَ  
2272 أَغْنَى بِإِخْرَاجِ لِحَقِّ السَّائِلِ
- قَبْلَ إِلَى مُضَرِفِهَا تُحَوَّلُ  
إِعْطَاؤُهَا فِي وَقْتِهَا يَأْتِي عَلَنَ  
بَعْضٌ فَلَا حَتَّى يَكُونَ الْغَلَطُ  
لِمَالِكٍ نَجَابًا بِلَا تَأْوِيلِ  
وَشَرَطُ تَفْرِيطٍ لَهُ بِذَا قَمَنَ  
شَرِيكُهُ السُّعَاةَ حَسَبَ وَقْصِهِمْ  
فَالْبَاقُ بَيْنَهُمْ بِكُلِّ مَا مَلَكَ  
وَالشَّرْطُ لِلتَّفْرِيطِ بَعْضٌ سَاقَا  
وَضَامِنٌ لِلْبَعْضِ بِالتَّأْكِيدِ  
وَالْكُلُّ فِي تَطْهِيرِ مَالٍ يَلْتَقِي  
مِنْ مَالٍ مَالِكِ النَّصَابِ الْكَامِلِ

### المسألة الثانية:

#### في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة

- 2273 ذَهَابَ بَعْضُ الْمَالِ وَالزَّكَاةُ  
2274 مَعَ السُّعَاةِ شَرَكَةً فِي الْبَاقِي  
2275 قَوْمٌ يُزَكِّي مَا تَبَقِيَ عِنْدَهُ  
2276 فَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّهُ أَمِينٌ
- فِيهِ وَلَمْ تُخْرِجْ فَذِي حَالَاتٍ  
أَوْ تَبَعُ الْأَمْوَالِ فِي اسْتِحْقَاقِ  
وَذَاكَ حُكْمٌ لَا زَمَّ قَدْ حَدَّهُ  
فَلَا ضَمَانَ إِنْ أَتَى التَّعْيِينُ

- 2277 وَمَنْ عَفَا بَدُوغَمَا تَفْرِيطَ كَالْهَلْكَ قَبْلَهَا بِلا تَغْلِيظَ  
2278 أَعْنِي التَّحَايِلَ الَّذِي يُتَّبَعُ بِقُرْبِ حَوْلِهَا وَذَاكَ يَمْنَعُ  
2279 وَحَالَةَ الْغَرِيمِ وَالْأَمِينِ فَمَالُكَ لِلْمَالِ بَيْنَ ذَيْنِ  
2280 وَإِنْ تَحِنَ وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا عَلَيْهِ أَصْبَحَ النَّصِيبُ رَاتِبًا

### المسألة الثالثة:

#### في حال موت من عليه الزكاة

- 2281 بِمَوْتِهِ مَنْ أَصْلَ مَالٍ يُخْرَجُ لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ أَيْضًا يُدْرَجُ  
2282 وَالْبَعْضُ إِنْ أَوْصَى بِهَا تُقَدَّمُ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ وَلَا يُتَّهَمُ  
2283 وَمَالُكَ يَقُولُ بِالْقَوْلَيْنِ مَشْهُورَهَا وَصِيَّةً فِي الدِّينِ  
2284 إِخْرَاجُهَا مِنْ ثُلْثِ مَالٍ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ مِنْ ثُلْثِ مَالٍ تُفْرَدُ

### المسألة الرابعة:

#### في حال بيع الزرع وفيه زكاة

- 2285 وَإِنْ يَبِيعُ لِلْمَالِ فِيهِ الصَّدَقَةُ يَتَّبَعُ سَاعَ عَيْنِ مَالٍ رَزَقَهُ  
2286 مِنْهُ إِلَّا لَهُ مَبْلَغًا مُحَدَّدًا يَرْجِعُ شَارًا بِالَّذِي قَدْ أَرْفَدَا  
2287 وَقَالَ قَوْمٌ بَيْعُهُ يُرَدُّ فَالْعَقْدُ مَفْسُوخٌ وَلَا يُعَدُّ  
2288 أَبُو حَنِيفَةَ بِثَمَرَةِ حَكَمٍ مِنْ بَائِعِ مَالِكَ أَمْرُهُ حَسَمَ  
2289 مَنْ شَبَّهُوا ذَا الْبَيْعِ بِالْإِتْلَافِ فَأَخَذَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْإِنْصَافِ  
2290 وَمَنْ يَقْلُ بَاعَ لِغَيْرِ مَالِهِ فَالْحَقُّ فِي الْمَالِ كَمِثْلِ حَالِهِ  
2291 عِنْدَ وَجُودِ عَيْنِ مَالٍ بَاعَهُ يَبْقَى بِمِلْكٍ مَنْ يَرَى مَتَاعَهُ  
2292 فَمُثَبَّتٌ وَجُوبُهَا وَمَنَاعُ فَالْحُكْمُ لِلصَّدِيقِ حَكْمٌ رَادِعُ  
2293 فَحَمْلُهُ لَهُمْ عَلَى الْمُرْتَدِّ قَوَى لِحُكْمِ الدِّينِ طُولَ الْعَهْدِ  
2294 أَمْسَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ تُشْتَرَطُ الْأَعْمَالُ لِلْإِنْسَانِ  
2295 أَوْ عِنْدَمَا يَنْطِقُهُ بِالْقَلْبِ يُصْبِحُ ضِدَّ الْكُفْرِ عِنْدَ الرَّبِّ  
2296 إِيْمَانُ كُلِّ مُسْلِمٍ عَلَى الْعَمَلِ وَالنُّطْقِ مَوْقُوفٌ لِيَنْجُو مَنْ زَلَّ

### الجملة الثانية:

#### وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال

2297	فَالاتِّفَاقُ فِيهِ فِي أَشْيَاءَ	مَنْ ذَهَبٍ وَفُضَّةٍ سَوَاءٍ
2298	مَنْ بَقَرَ إِبِلَ كَذَاكَ الْغَنَمِ	وَمِنْ ثَمَارٍ وَزَبِيبٍ فَأَعْلَمَ
2299	زِدْ رُطْبًا خَلْفَهُمْ فِي الزَّيْتِ	وَالْحَلِيِّ ذِي الْأَوْصَافِ بِالثُّيْتِ
2300	وَالْحَلِيِّ وَالْعُرُوضِ لاسْتِعْمَالِ	مَالِكُهَا تُعْفَى بِإِلَاحِدِ جَدَالِ
2301	فَالْحَلِيِّ يُعْفَى حَدِيثُ جَابِرِ	صَحَّ الْجُوبُ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ
2302	إِلْزَامُهَا فِي قِصَّةِ السُّوَارِ	لَابْنِ شُعَيْبٍ ذَا عَنِ الْمُخْتَارِ
2303	وَذَا الْحَدِيثِ لِلثَّقَاةِ رَاجِحِ	وَضَعُفُ غَيْرِهِ لَدَيْهِمْ وَاضِحِ
2304	فَأَيُّ مَالٍ فِيهِ نَفْعٌ تَجِبُ	فِيهِ الزَّكَاةُ ذَاكَ حُكْمُ أَصَوْبِ

### الجملة الثالثة:

#### وأما معرفة النصاب

#### في واحد من هذه الأموال عند الزكاة

### الفصل الأول:

#### في الذهب والفضة

2305	مُقْدَارُهَا خَمْسُ تُرَى مِنَ الْوَرَقِ	نَصُّ الْحَدِيثِ حُكْمُهُ وَذَا سَبَقِ
2306	فِي مَعْدِنٍ خِلَافُهُمْ وَالْوَجِبُ	تَقْدِيرُهُمْ أَوْقِيَّةٌ يُصَاحِبُ
2307	تَحْدِيدُ رُبْعِ الْعُشْرِ فِي كِلَيْهِمَا	إِنْ لَمْ لِمَعْدِنٍ يَتِمُّ لَأَنْتَمَا
2308	وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ	قَدَمْتُهَا هُنَا إِلَى الطُّلَابِ

### المسألة الأولى:

#### في اختلافهم في نصاب الذهب

2309	وَالْعَلَمَا عَشْرُونَ مِنْ دِينَارِ	فَنَصَّفَ وَاحِدًا وَبَاخْتِيارِ
2310	مَدِينَةُ الْعَلَمِ لَدَى الرَّسُولِ	عَلَى خَيْرٍ حَافِظِ النُّقُولِ
2311	وَقِيلَ أَرْبَعُونَ مِنْ دِينَارِ	تُعْطَى لَوَاحِدٍ عَلَى الْمُخْتَارِ
2312	وَهِيَ النَّصَابُ قَالَ ذَاكَ الْبَصْرِي	أَوْ مَائَتًا مِنْ دَرَاهِمِ لِلْحَصْرِ
2313	إِنْ لَمْ يَصِلْ لِقَدْرِهِمَا مِنَ الذَّهَبِ	دُونَ النَّصَابِ عِنْدَهُمْ إِذَا حُسِبَ

### المسألة الثانية:

في خلافهم فيما زاد عن النصاب

وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ حُكْمُ الْحَصْرِ	مَا زَادَ عَنْهُ فِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ	2314
وَتِلْكَ مِنْ خَيْرِ أَهْلِ الشَّارِعِ	بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي	2315
زُفِرَ كَذَا النُّعْمَانُ حُكْمُ الْقِيَمِ	وَفَوْقَهُ فَرُبْعُ عَشْرِ دَرَاهِمِ	2316
تَرَدُّدُ الْأَصْلَيْنِ فِي ذَا الْبَابِ	بِذَا وَخُلْفُهُمْ عَلَى أَسْبَابِ	2317
وَفِي الْحُبُوبِ تَرْكُهُ مُحَرَّرُ	فَالْوَقْصُ فِي الْمَوَاشِي حُكْمًا قَرَّرُوا	2318
يَنْفِي لَوْقِصَهَا لَدَى الْكَثُوبِ	مُشَبَّهًا لِلْعَيْنِ بِالْحُبُوبِ	2319
حِسَابُ وَقْصِ جَعَلَ الْأَسَاسَا	وَمَنْ عَلَى الْمَوَاشِ عَيْنًا قَاسَا	2320

### المسألة الثالثة:

وهي ضم الذهب إلى الفضة

لِمَالِكِ النُّعْمَانُ فِي الْأَخْبَارِ	وَضَمُّهُ الدَّرَاهِمَ لِلدِّينَارِ	2321
مُجْتَمِعَيْنِ بِالزَّكَاةِ أَسْرَعَا	إِنْ يَكْمُلُ النَّصَابُ فِيهِمَا مَعَا	2322
لِكُلِّ صَنْفٍ صَنْفُهُ يَغْمُ	لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ لَا تُضْمُ	2323
زَكَاتُهُ فِي الْحُكْمِ بِالتَّبَيِّنِ	هَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ	2324
مَنْ سَبَبَ يَغْمُ لِلْعَيْنَيْنِ	أَوْ عَلَّةٌ تَجْمَعُ لِلصَّنْفَيْنِ	2325
لَيْسَ يُضْمُ وَاحِدٌ لِلثَّانِ	وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُمَا جَنْسَانِ	2326
لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصَابٌ فِي الْأَثَرِ	مِثْلُ الْمَوَاشِي غَنَمٌ كَذَا الْبَقَرِ	2327
تَتَّبَعُهُ الْأَحْكَامُ لِلثَّقَاةِ	وَالْخُلْفُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالذَّوَاتِ	2328
فِي جَمْعِ قِلَّةٍ يُضْمُ ذَانِ	ذَا حُكْمُ مَالِكٍ عَلَى الْأَعْيَانِ	2329
مَنْ دَرَاهِمُ عَشْرٌ ثَلَاثَ جَارٍ <sup>1</sup>	مَنْ عِنْدَهُ عَشْرَةٌ مِنْ دِينَارِ	2330
فَرُبْعُ عَشْرٍ لَازِمٌ يَقِينَا	فِيهَا النَّصَابُ مِثْلُ أَرْبَعِينَا	2331
لِحَيْطَةِ يَقُولُ فِي ذَا الْحُكْمِ	فَالثُّورِيُّ مَانِعٌ لِحُكْمِ الضَّمِّ	2332

<sup>1</sup> - أعني بعشر ثلاثاً أي ثلاثين درهماً.

### المسألة الرابعة:

#### زكاة الشريكين

وَعِنْدَ مَالِكَ كَذَا النُّعْمَانِ	2333
فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَكْمَلَ	2334
لِلشَّافِعِيِّ شَرَاكَةً فِي الْمَالِ	2335
فِي خُمْسٍ أَوْاقٍ فَلَا نَصَابَ	2336
فَالشَّافِعِيُّ لِشَرَكَةِ وَخِلْطَةِ	2337
مَالِ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْأَعْيَانِ	
نَصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ وَيَحْصُلُ	
نَصَابُهَا كَوَاحِدٍ فِي الْحَالِ	
لَا ثَنَيْنِ أَوْ لَوَاحِدٍ يُجَابُ	
لِلْحُكْمِ سَوَى فِي نِصْوَصِ الْمِلَّةِ	

### المسألة الخامسة:

#### وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن

وَالْخُلْفُ جَاءَ فِي نَصَابِ الْمَعْدِنِ	2338
مَالِكُ أَمَّا الشَّافِعِيُّ بِالْحَوْلِ	2339
فَفِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ حَالًا يَجِبُ	2340
فَأَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ رِكَازُ	2341
يُحْسَبُ يَوْمَ كَشْفِهِ لِلزَّمَنِ	
خِلَافُهُ لَهُ بِذَا الْمَقُولِ	
وَالْعَفْوُ لِلنُّعْمَانِ رَأْيِي يُحْسَبُ	
وَدُونَ جُهْدِ خُمْسُهُ يُحَازُ	

### الفصل الثاني:

#### في نصاب الإبل الواجب فيها

وَكُلُّ خُمْسٍ عِنْدَهُمْ مِنْ إِبِلٍ	2342
أَرْبَعُ وَالْعَشْرُونَ قُلْ نَصَابُهَا	2343
إِنْ لثَلَاثِينَ وَسِتٍّ وَصَلَتْ	2344
لِسِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً	2345
بِنْتَا لَبُونٍ قَدَمًا سَمِينَا	2346
فِي وَاحِدٍ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ	2347
وَالْخُلْفُ فِي الزَّائِدِ عَنْ ذَا الْعَدِّ	2348
يُعْطَى لَشَاةٍ عِنْدَ كُلِّ النَّحْلِ	
بِنْتُ مَخَاضٍ مُضْرَفٌ أُولَى بِهَا	
بِنْتُ لَبُونٍ حَقٌّ مُضْرَفٍ ثَبَتَتْ	
لِوَاحِدٍ سِتِّينَ تُعْطَى جَذْعَةٌ	
وَحَقَّتَانِ الْحَقُّ فِي التَّسْعِينَ	
فَذَا نَصَابُ الْإِبِلِ لِلْجَمَاعَةِ	
وَفِي انْتِعَادٍ نِسْبَةٍ بِالْخَدِّ	

## المسألة الأولى:

## الخلاف فيما زاد على المائة والعشرين

وَبَعْدَ عَشْرِينَ بِوَاحِدَةٍ تَزِدُ	2349
فَبَيْنَ حَقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ	2350
إِلَى ثَلَاثِينَ فَحَقَّةٌ كَذَا	2351
وَلَا بِنِ قَاسِمٍ بِإِلَّا خِيَارَ	2352
فِي الْفَقْهِ أَخَذَهَا عَلَى هَذَا الْعَدَدُ	2353
بَنَتِي لَبُونٍ وَإِلَى ذَا الْعَدَدِ	2354
مَنْ غَيْرَ أَنْ يَخْتَارَ رَبُّ الْمَالِ	2355
بِذَاكَ أَيْضًا جَاءَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ	2356
إِلَى ثَلَاثِينَ بِرَغَمِ الْمَالِكِ	2357
وَمَا عَلَى الْعَشْرِينَ زَادٌ يُحْسَبُ	2358
مَنْ بَعْدَ مِائَةٍ لَدَى النُّعْمَانِ	2359
وَأَنْ تَصِلَ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ	2360
لِلْخَمْسِ شَاةٌ بَعْدَ عَوْدِ تُسْتَحَقُّ	2361
فَحَقَّتَانِ ثُمَّ شَاتَانِ فَرَضُ	2362
خَمْسٍ ثَلَاثُونَ أَصْفَ لِلْمِائَةِ	2363
نَصَابُهُ شَاتَانِ حَقَّتَانِ	2364
وَأَنْ تَزِدَ خَمْسًا تَزَادُ شَاةٌ	2365
وَعِنْدَ خَمْسٍ ثُمَّ أَرْبَعِينَ	2366
ضِيفَتْ لِحَقَّتَيْنِ بَعْدَ الْمِائَةِ	2367
تُعْطَى لِأَرْبَعٍ مِنَ الْحَقَائِقِ	2368
مُسْتَرَبِلًا يُعْطَى لِكُلِّ خَمْسَةٍ	2369
حَتَّى تَصِلَ لِمِائَتَيْنِ الْوَاجِبُ	2370
وَمَا يَفُوقُ مِائَةً لِلْكَوْفَةِ	2371
بَنَتْ لَبُونٌ قُلَّ لِأَرْبَعِينَ	2372
وَالْخُلْفُ فِي خِلَافِ سَوَقِ الْأَثَرِ	2373
قَدْ خَيْرَ الْمَالِكِ مَالِكٌ وَرَدُ	
بَنَتْ لَبُونٌ صَفَةَ الْإِنَاثِ	
بَنَتَا لَبُونٌ ذَا نَصَابِهَا خُذَا	
ثَلَاثٌ مِنْ بَنَتِ اللَّبُونِ سَارِ	
حَتَّى ثَمَانِينَ فَحَقَّةٌ وَرَدُ	
لِحَقَّةٍ تُضَافُ طُولَ الْمَدَدِ	
فَذَاكَ حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْحَالِ	
وَلَا بِنِ مَا جَشُونٌ حَقَّتَانِ عِي	
وَذَاكَ خُلْفٌ وَاضِحٌ لِمَالِكِ	
كَبَدُ عَدُّهَا وَذَاكَ يُكْتَبُ	
فَوَاجِبٌ شَاةٌ وَحَقَّتَانِ	
عَادَتْ إِلَى بَدَايَةِ الْفَرِيضَةِ	
فِي مِائَةٍ ثُمَّ ثَلَاثِينَ تَسْقُ	
وَاجِبُهَا عِنْدَ الْعِرَاقِ قَدْ قُبِضَ	
فِي جَمْعٍ بَدُءَ وَتَنَامُ ثُبَّتْ	
أَبْرَحْنِيْفَةَ بِذَاكَ الشَّانِ	
وَذَا نَصَابٌ تَأْخُذُ السُّعَاةُ	
بَنَتْ مَخَاضَ حُكْمِهَا يَقِينَا	
حَتَّى تَصِلَ خَمْسِينَ قُلَّ بِالْجُمْلَةِ	
وَالْعَدُّ هَكَذَا عَلَى تَنَاسُقِ	
شَاةٌ كَبَدُ وَاجِبِ الْفَرِيضَةِ	
حَقَائِقُ أَرْبَعُ يُعْطَى الطَّالِبُ	
مَعَهَا ثَلَاثُونَ لِذَاكَ ثُبَّتْ	
وَحَقَّتَانِ الْفَرَضُ لِلْخَمْسِينَ	
رَوَاهُ مُسَوِّبًا لِخَيْرِ الْبَشَرِ	

## المسألة الثانية:

### في عدم السن الواجبة عليه

وَعَادِمٌ لِسِنَّهَا وَعِنْدَهُ	2374
بِوَاجِبٍ مِنْهَا بِمَا فَرَّقَ الطَّلَبُ	2375
إِنْ لَمْ يَجِدْ لِلْفَرْقِ سَاعَ رَدًّا	2376
وَذَا عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ يُعَقَّدُ	2377
فَمَالِكَ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى الْخَبَرِ	2378
أَصْغَرُ أَوْ أَكْبَرُ ثُمَّ مَدَّهُ	
عَشْرِينَ دَرَاهِمًا يَرُدُّ إِنْ حَسَبَ	
وَالْقِيَمَةُ النُّعْمَانُ فِي ذَا عَدَا	
وَفِي الْحَدِيثِ قِيَمَةٌ تُسَدِّدُ	
بِقِيَمَةِ يُقَالُ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ	

## المسألة الثالثة:

### في وجوب الزكاة في صغار الإبل

فَفِي النَّصَابِ عَنْ صَغَارِ النِّعَمِ	2379
هَلْ إِسْمٌ جَنَسٌ يَشْمَلُ الصَّغَارَا	2380
أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ كُوفَةَ	2381
مَنْ أَوْجَبُوا زَكَاتَهَا قَدْ يُطْلَبُ	2382
وَعَمَّمُوا الْحُكْمَ فِي الْبَقَرِ	2383
فِيهِ خِلَافٌ أَهْلَ عِلْمِ الْأُمَمِ	
مَنَاطٌ خُلِفَهُمْ عَلَيْهِ دَارًا	
قَالُوا بِذَا وَعِنْدَهُمْ مِنْ حُجَّةٍ	
شُرَاءَ سَنٍ أَوْ عَلَيْهَا يُحْسَبُ	
وَمِثْلُهُ الْأَغْنَامُ حُكْمُ الْأَكْثَرِ	

## الفصل الثالث:

### في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك

كُلُّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَبْقَارِ	2384
مُسْنٌ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أَجْزَأَتْ	2385
عَشْرُونَ خَمْسٌ مِنْ رُؤُوسِ الْبَقَرِ	2386
خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فَلَاثَتَيْنِ	2387
فِي مِائَةٍ وَضَفَّ لَهَا عَشْرِينَ	2388
إِنْ بَلَغَتْ سِتِينَ خُذْ لَاثَتَيْنِ	2389
أَسْبَابُ خُلِفَهُمْ عَلَى النَّصَابِ	2390
حَدِيثُهُ فِي حَدِّ كُلِّ قَدَرٍ	2391
فَقَالَ فِي الْأَرْقَاصِ أَسْأَلَ النَّبِيَّ	2392
قَبْلَ سُؤَالِهِ فَقَيَّسَ الْحُكْمُ	2393
تَبِيعَةُ زَكَاتُهَا يَاقَارِي	
وَالْبَعْضُ شَاةٌ فِي ثَلَاثِينَ كَفَتْ	
تُعْطَى لِوَاحِدٍ بِحُكْمِ قَبْرٍ	
إِنْ جَاوَزَتْ لَذَاكَ بِالتَّعْيِينِ	
خُذْ وَاحِدَةً فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ	
عَنْهَا تَبِيعَتَيْنِ وَبِالتَّعْيِينِ	
فَعَنْ مُعَاذٍ صَحَّ فِي ذَا النَّصَابِ	
وَذَكَرُ وَفَصَّ لَمْ يَرُدَّ فِي الذِّكْرِ	
لَكِنْ تَوَى الرُّسُولُ مَا حَيَّ الرِّبَّ	
لَمْ يَجْتَمِعْ مِنْ حَوْلِ حُكْمِ فَهَمِ	



## الفصل الرابع:

## في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك

لأَرْبَعِينَ كُلَّ مَذْهَبٍ نَقَلَ	سَائِمَةُ الْأَغْنَامِ شَاةٌ إِنْ تَصَلَ	2394
وَاحِدَةً شَاتَانِ أَخْبَرُونَا	إِنْ مَائَةٌ مِنْ بَعْدِهَا عَشْرُونَا	2395
نَصَابُهَا حُكْمٌ لَهُ فَثَبَّتُوا	عَنْ مَائَتَيْنِ إِنْ تَزِدُ ثَلَاثَةً	2396
وَالْأَخْذُ مِنْ كَثْرَتِهِ فِي فَرْزِهِ	وَضَمُّ ضَانٍ جَائِزٌ لِمَعْرَهِ	2397
حُكْمٌ عُمَرُ بَذَا بَعِيدٌ عَنْ شَطْطِ	وَالشَّافِعِيُّ مُعَيَّنٌ أَخَذَ الْوَسْطَ	2398
فَالشَّافِعِيُّ مُتَنَعٌ مِنْ ضَمِّهِ	وَاخْتَلَفُوا فِي تَابِعٍ لِأُمِّهِ	2399
لِمَالِكَ يَشْمَلُهُ الْحِسَابُ	حَتَّى يَتِمَّ دُونُهُ النَّصَابُ	2400
هَلْ مِثْلُ عَدِّ مَلِكٍ فَرْدٌ يَعْرِفُ	وَفِي نَصَابِ الْخُلَطَاءِ اخْتَلَفُوا	2401
إِذْ مِاجَ ذِمَّةٍ وَدُونِهَا عَدَدُ	فَالشَّافِعِيُّ سَوَّى لِحُكْمِهِمْ قَصْدُ	2402
كُلِّ لَهُ نَصَابُهُ إِذَا يَعُدُّ	وَذَاكَ فِي مَالٍ لَخْلَاطَةٍ يُعَدُّ	2403
مَا فَرَّقُوا لِلْمَالِ فِي الْمُعْتَمَدِ	زَكَاةَ زَكَاةِ مَالِكَ كَالْفَرْدِ	2404
بَيْنَ مُجْمَعٍ وَذَاكَ حَقَّقُوا	فَفِي الْحَدِيثِ جَاءَ لَا يُفَرَّقُ	2405
بَيْنَهُمَا سَوِيَّةٌ لِلسَّامِعِ	لِلْخُلَطَاءِ سَكَنٌ لِلتَّارِاجِعِ	2406
يَجْمَعُهَا ثُمَّ الْمِرَاحُ سَبِيلُ	رَغْيٍ وَخَوْضٍ ثُمَّ دَلْوُ فَحْلٍ	2407
يَكُونُ الْإِشْتِرَاكُ لِلْأَنْعَامِ	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ فِي الْأَنْعَامِ	2408

## الفصل الخامس:

## في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك

حَيْثُ بَنَضَحَ رُبْعٌ عَشْرَ قَدَرُ	سَقْيُ السَّمَاءِ فِي الْحُبُوبِ الْعُشْرُ	2409
فِي الْقَدْرِ عَنْ سُكَّانِ أَهْلِ يَثْرِبِ	وَذَاكَ سُبَّةٌ رَوَّاهُ عَنِ النَّبِيِّ	2410
تَخَالَفُ الْأَفْهَامُ وَالنُّصُوصُ	تَعَارَضَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ	2411
يُغْفَى مِنَ الزَّكَاةِ قَوْلٌ يَتَكَلَّفُ	وَكُلَّمَا عَنْ خُمُسٍ أَوْسُقٍ يَقْلُ	2412
وَذَاكَ رَغَمَ الْخُلْفِ فِي التَّصْوِيرِ	عَلَيْهِ قَوْلُ سَائِرِ الْجُمْهُورِ	2413
خُمُسَةُ أَوْسُقٍ كَمَا يُنَاقِضُ	عُمُومُ سَقْيِ السَّمَاءِ يُعَارِضُ	2414
خُلْفٌ وَخُمُسُ أَوْسُقٍ إِذَا تُعَدُّ	بَيْنَ عُمُومٍ مَا سَقَى السَّمَاءُ وَرَدُّ	2415
فِيهِ خِلَافٌ نُخْبَةِ الْأَعْلَامِ	فِيهَا تَعَارَضٌ لَدَى الْأَفْهَامِ	2416

## المسألة الأولى:

في ضم الحبوب بعضها إلى بعض

- 2417 جَمْعُ رَدِيٍّ لِلْحُبُوبِ جَائِزٌ  
2418 تَحْدِيدُهُمْ كَمِّيَّةُ الصَّنْفَيْنِ  
2419 فَالْقَطَنِيَّاتُ مَالُكَ يُوحَّدُ  
2420 أَنَّ لَهَا زَكَاةَ صَنْفٍ وَاحِدٍ  
2421 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ  
2422 تَخَالُفُ الْأَسْمَاءِ وَالْمَنَافِعِ
- لَجِيْدٌ وَمَنْ يُزَكِّي فَائِزُ  
لَدَى تَسَاوِي عِلَّةِ الْإِثْنَيْنِ  
مَعَ الشَّعِيرِ حُطَّةٌ سَلَّتْ زُدُوا  
وَمَنْ نَصَابٌ وَاحِدٌ لِلْمُفْرَدِ  
يَخْتَلِفُ النَّصَابُ فِي الْمَشْرِعِ  
جَرَّ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ عِنْدَ السَّامِعِ

## المسألة الثانية:

في تقدير النصاب بالخرص

- 2423 جَمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْخَرْصُ  
2424 وَأَبْطَلَ الْأَخْنَفُ فِعْلَ الْخَرْصِ
- يُجْزِي وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ النَّصُّ  
فِي الْحُكْمِ كُلُّهُمْ شَدِيدُ الْخَرْصِ

## المسألة الثالثة:

هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد

- 2425 وَقَالَ مَالُكَ أَبُو حَنِيفَةَ  
2426 وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْحَسَابَا  
2427 فَذَا ابْنُ خُثْعَمَةَ أَتَى يُخَاصِمُهُ  
2428 فِي عَرِيَّةٍ وَطَعَمَهُ الْمُسْكِينَا  
2429 قَالَ لَهُ أَنْصَفَكَ ابْنُ الْعَمِّ  
2430 قَالَ النَّبِيُّ إِنْ تَخَرَّصُوا ثَلَاثًا دَعُوا  
2431 تَعَارَضُوا الْكِتَابَ وَالْقِيَاسَ  
2432 أَدُّوا لِحَقِّ فَتْرَةِ الْحَصَادِ  
2433 وَاخْتَلَفُوا فِي قِيَمَةِ لِلْعَيْنِ  
2434 فَمَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ مَنَعَا  
2435 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقِيَمَةِ  
2436 وَالْخُلْفُ هَلْ تُعْتَبَرُ الزَّكَاةُ  
2437 تَفْوِيْثُهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ بِمَا
- يَحْسِبُ أَكْلَهُ بِتِلْكَ الْفَتْرَةِ  
كُلُّ لِقَوْلِهِ رَوَى أَسْبَابَا  
صَاحِبٌ نَخَلَ لِلنَّبِيِّ يُعَاتِبُهُ  
سَاقِطٌ رِيحَ مَا لَهُ نَسِينَا  
أَثَبَتْ خَارِصًا عَلَى ذَا الْحُكْمِ  
وَحَقَّقُوا فِي عَرِيَّةٍ وَلِتَسْمَعُوا  
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ لِلْأَكْيَاسِ  
وَإِخْشَارًا بِذَلِكَ سَاعَةَ التَّنَادِي  
فَهَلْ تَجُوزُ سَاعَةُ التَّغْيِينِ  
ذَا الْأَمْرِ حُكْمٌ عَنْهُمَا قَدْ سَمِعَا  
فِي يَوْمِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ثَبَّتْ  
حَقًّا لِمُسْكِينٍ بِهَا يَقَاتُ  
يَخْذُمُ أَمْرَهُ لِبَعْضِ الْعُلَمَا

## الفصل السادس:

## نصاب العروض

زَكَاتُهُ عَنْ سَنَةٍ فِي لَحْظَةٍ	وَمَا مِنْ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَةِ	2438
فِي الْعَيْنِ ذَاكَ الْحُكْمُ حُكْمٌ رَاتِبٌ	بَيْعٍ وَرُبْعٍ الْعُشْرِ فِيهِ وَاجِبٌ	2439
وَقَسْتُ لِبَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ فِيهِ	وَكُلَّمَا لَمْ يَنْضَبْطْ لَدَيْهِ	2440
مَنْ يَوْمَ بَدَّيْهِ وَذَا يَقُولُ	فَحُكْمُهُ حِينَ يَحُولُ الْحَوْلُ	2441
مُخْتَلَفَ الْعُرُوضِ ثُمَّ الدَّيْنِ	مَالِكَ زَكَاةً مِثْلَ حَقِّ الْعَيْنِ	2442
وَجَاءَ عَنْهُ غَيْرُ ذَا فِي الْعِلْمِ	عَنْ ابْنِ مَاجِشُونٍ خَلْفَ الْحُكْمِ	2443
فَفِي الْعُرُوضِ بِالزَّكَاةِ يَنْتَظَرُ	إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ وَكَانَ يَتَجَرَّ	2444
وَفِيهِ تَغْطِيلٌ لَهَا لِلْفَاهِمِ	بَيْعاً وَذَا قَوْلٌ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	2445
زَكَاتُهَا لِلْبَعْضِ قَوْلُ ثَانٍ	وَالْبَعْضُ فِي الْأَغْيَانِ لَا الْأَثْمَانِ	2446
حُكْمُ الزَّكَاةِ شِرْعَةً الشَّفِيعِ	وَبَعْضُهُمْ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ	2447

## الجملة الرابعة :

## في وقت الزكاة

قَدْ أَجْمَعُوا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ	وَالْحَوْلُ شَرْطٌ فِي زَكَاةِ الْمَالِ	2448
عَلَى نَصَابِهِ وَذَا مَقْبُولٌ	عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَحُولُ الْحَوْلُ	2449
قَوْلُهُمَا مُخَالَفٌ لِمَا اعْتَمَدَ	ثُمَّ ابْنُ حَرْبٍ أَيَّدَ الَّذِي وَرَدَ	2450
مَنْ أَجَلٍ فَهَمَّ جُمْلَةً الْمَعَانِي	ذَا الْبَابِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي ثَمَانِ	2451

## المسألة الأولى:

## في اشتراط الحول في المعدن

عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ نَصَاباً يَقْتَنِي	لِمَالِكَ قَالَ زَكَاةُ الْمَعْدَنِ	2452
وَلَمْ يَرِدْ حُكْمٌ بِذَا لِلشَّافِعِي	وَالْحَوْلُ وَالنَّصَابُ عِنْدَ الشَّافِعِي	2453
فَصُمِّنَ أَمْوَالُ الزَّكَاةِ يُدْرَجُ	وَكُلَّمَا فِي الْأَرْضِ حَيْثُ يُخْرَجُ	2454
فَاسْتَقْبَلُوا حَوْلًا بِهِ فِي الدَّهْرِ	وَالْمُقْتَنَى مِنْ فَضَّةٍ أَوْ تَبَرٍ	2455
أَيُّهُمَا أَرَدَتْ فِي ذَا الْحِينِ	فَحُكْمُ مَعْدِنٍ يَرَى لِدَيْنِ	2456

## المسألة الثانية:

## في اعتبار حول ربح المال

وَاخْتَلَفُوا فِي حَوْلِ رِبْحِ الْمَالِ	2457
إِلَى ثَلَاثَةِ مَنَ الْأَقْوَالِ	
فَالشَّافِعِيُّ مَنَ يَوْمٍ يَسْتَفِيدُ	2458
يَبْقَى إِلَى حَوْلٍ وَذَا مَوْجُودُ	
وَعَنْ عُمَرَ عَبْدَ الْعَزِيزِ وَالِدَهُ	2459
ذَا الْحُكْمُ جَاءَ عَدْلُهُ مُسَانِدُهُ	
مَالِكُ حَوْلِ الرِّبْحِ حَوْلُ الْأَصْلِ	2460
عِنْدَ حُلُولِ حَوْلِهِ بِالْفِعْلِ	
فَالرِّبْحُ تَابِعٌ لِحَوْلِ الْأَصْلِ	2461
دُونَ اعْتِبَارِ الْحَالِ عِنْدَ النُّسْلِ	

## المسألة الثالثة:

## في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة

وَمَنْ لِمَالٍ يَسْتَفِيدُ قَبْلَهُ	2462
عَلَيْهِ مَالٌ حَالٌ تَوًّا حَوْلُهُ	
زَكَاتُهُ لِمَا اسْتَفَادَ وَاجِبَهُ	2463
لِمَالِكَ وَمَنْ يَفْقَهُ صَاحِبَهُ	
أَبُو حَنِيفَةَ زَكَاةُ الْأَصْلِ	2464
تَسْرِي عَلَى فَوَائِدٍ فِي الْمَثَلِ	
وَفِي خِلَافِ الدِّينِ فِي الْأَمْوَالِ	2465
فِي الْحَوْلِ أَوْ فِي عِدَّةِ الْأَحْوَالِ	
بَعْضُ يَرَى زَكَاتَهُ لِعَامٍ	2466
وَلَا سِوَاهُ الدَّهْرِ بِالتَّمَامِ	
إِنْ كَانَ حَوْلًا وَاحِدًا فَالْوَاجِبُ	2467
نَصَابُهُ لِعَامِهِ مُصَاحِبُ	

## المسألة الرابعة:

## في اعتبار حول الدين

وَاخْتَلَفَ فِي الدُّيُونِ كَيْفَ تُعْطَى	2468
مِنْهَا زَكَاةُ الْمَالِ أَوْ تُحْطَأُ	
هَلْ كُلُّ عَامٍ فِيهِ وَقْصٌ وَاجِبٌ	2469
وَهَلْ لِعَامٍ وَاحِدٍ إِذْ يَحْسَبُ	
بَعْضُ لِعَامٍ بَعْضُهُمْ يَسْتَقْبِلُ	2470
لِلْحَوْلِ مِلْكُ الدِّينِ لَيْسَ يَقْبَلُ	
وَالدِّينُ لِلْبَعْضِ كَمَالٍ حَاضِرٍ	2471
فَمَالِكَ شَبَّهَهُ بِالْعَرَضِ	2472
قَبْلَ الْمَبِيعِ بَعْضُهُمْ بِالْمَاشِيَةِ	2473
وَالشَّافِعِيُّ زَكَى لِمَاضٍ قَدْ وَجِبَ	2474
فِيهِ الزَّكَاةُ الْقَوْلُ لِلْأَكَابِرِ	
يُعْطَى لِعَامٍ وَاحِدٍ فِي الْفَرَضِ	
شَبَّهَهَا عِنْدَ الزَّكَاةِ الْآنِيَةِ	
عَلَيْهِ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ إِذْ كَسَبَ	

## المسألة الخامسة:

في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها

## المسألة السادسة:

في حول فائدة الماشية

كُلُّ نَصَابٍ أَصْلُهُ حَتَّمٌ تَبَعٌ	2475
لَعَدَّ حَوْلَ الْأَصْلِ حُكْمُهُ جَمْعٌ	
مَاشِيَةٌ لِمَالِكَ ذَا الْحُكْمِ	2476
يَعْمُ سَاقُهُ لِذَاكَ الْفَهْمِ	
أَبُو حَنِيفَةَ كَمِثْلِ الْعَيْنِ	2477
زَكَاتُهَا لِأَزْمَةٍ فِي الْحَيْنِ	

## المسألة السابعة:

حول نسل الغنم

لِمَالِكَ فَحَوْلُ نَسْلِ يُتْبَعُ	2478
زَكَاةَ حَوْلِ الْأَصْلِ فِيمَا شَرَعُوا	
بَصَوْتِهِ لَدَى وَضُوءِ الْأَرْضِ	2479
نَصَابُهَا مُكْتَمَلًا فِي الْفَرَضِ	
لِلشَّافِعِيِّ الرُّنْحُ ثُمَّ النَّسْلُ	2480
كُلُّ نَصَابَةٍ يَحْدُ النَّقْلُ	
نَصَابَ أَغْنَامٍ وَنَسْلُ الْأَصْلِ	2481
إِنْ تَمَّ النَّصَابُ خَلْفَ النَّقْلِ	
أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابُ الْأُمِّ	2482
شَرَطُ زَكَاتِهِ بِحُكْمِ الْعِلْمِ	

## المسألة الثامنة:

في إخراج الزكاة قبل الحول

فَمَالِكَ تَقْدِيمُهَا يَمْنَعُهُ	2483
وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ قَدْ شَرَّعَهُ	
وَالشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ ذَا فِي الْحُكْمِ	2484
قَدْ أَوْلُوا لِلْحُكْمِ حَسَبَ الْفَهْمِ	
وَاقْتَرَضَ النَّبِيُّ زَكَاةَ عَمِّهِ	2485
مِنْ قَبْلِ حَوْلِهِ لِذَا فَانْتَبِهْ	

## الجملة الخامسة:

فيمن تجب له الصدقة

## الفصل الأول:

في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

### المسألة الأولى:

الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

أَصْنَافُهُمْ فِي عَدِّ قَوْلِ اللَّهِ	2486
هَلْ كُلُّهَا تُعْطَى لِشَخْصٍ مُفْرَدٍ	2487
فَمَالِكَ جَوَّزَ لِلْإِمَامِ	2488
أَبُو حَنِيفَةَ قَفَى فِي الْحُكْمِ	2489
لَفْظُ الْكِتَابِ الْقَسْمُ فِيهِ يُعْرَفُ	2490
وَفِي حَدِيثٍ جَاءَ عَنِ الصُّدَّاءِ	2491
عَنِ النَّبِيِّ جَوَابُهُ لِلْسَّائِلِ	2492
ثَمَّانٌ عِنْدَهُمْ بِلاَ اخْتِبَاهِ	
مَنْ أَجَلَ تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْمَقْصَدِ	
ذَلِكَ عِنْدَهُ مَدَى الْأَعْوَامِ	
وَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ فِي الْفَهْمِ	
مَعْنَاهُ أَهْلُ حَاجَةٍ قَدْ تَضَرَّفَ	
أَصْنَافُهَا مَحْصُورَةُ الْإِحْصَاءِ	
لَمَّا أَتَاهُ طَالِبُ النَّائِلِ	

### المسألة الثانية:

هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟

حَدِيثُ إِسْلَامٍ إِذَا يُؤْلَفُ	2493
إِلَيْهِ لَمْ يَبْقَ لِمَالِكَ سَبَبٌ	2494
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ	2495
وَالْخُلْفُ هَلْ إعْطَاوُهَا خَصَّ النَّبِيُّ	2496
عُمُومُهَا فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ	2497
فَمَالِكَ لِقُوَّةِ الْإِسْلَامِ	2498
وَفِي الْمَصَالِحِ الَّتِي تُنَاطُ	2499
بِالْقِسْطِ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ يُصْرَفُ	
لَهُمْ يُبَيِّحُ ذَا وَذَا مِنْهُ عَجَبٌ	
تَدْرُومُ مَا دَامَ لَهَا مِنْ دَافِعٍ	
أَمْ عَمَّ كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ فَاجْتَبَى	
وَلِلْهُدَى تُغْرِي بَنِي الْإِنْسَانِ	
بَنَى عَلَيْهَا عِلَّةَ الْأَحْكَامِ	
بِقَصْدِهَا الْأَحْكَامُ ذَا احْتِيَاطٍ	

## الفصل الثاني:

### في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم

أُولَٰهَا الْفَقْرُ لِقَوْلِ الْمُنْزَلِ	2500
وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ مَالٍ يَمْنَعُ	2501
عَلَيْهِمْ فِي مَصْرِفِ الزَّكَاةِ	2502
غَازٍ وَجَارٍ عَامِلٍ تُعْطَى لَهُمْ	2503
تَأْلِيفُ مُسْلِمٍ كَذَاكَ الْغَارِمِ	2504
فِي بَعْضِهِمْ تَجَوُّزُ حُكْمِ الْقَاضِي	2505
فَبَيْنَ حَاجَةٍ وَنَفْعٍ تَخْتَلِفُ	2506
عَنِ الْغَنَى خِلَافُهُمْ فِي الْقَدْرِ	2507
فَالشَّافِعِيُّ لِمَا عَلَيْهِ الْإِسْمُ	2508
أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا النُّصَابُ	2509
بِالدِّينِ وَالْحَدِيثِ جَاءَ وَاضِحًا	2510
قَدَرَ النُّصَابُ لِمُعَاذٍ فِي سَفَرٍ	2511
فَقَالَ خُذْ مِنَ الْغَنَى لِلصَّدَقَةِ	2512
أَهْلُ الْحَدِيثِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ	2513
مَنَاطُ خَلْفِهِمْ عَلَى الْغَنَى نَزَلَ	2514
فَأَوَّلُ إِنْ يَكُ فَالنُّصَابُ	2515
إِنْ كَانَ مَعْنَى، لُغَةً لَفْظًا، يُحَدِّدُ	2516
بَعْضٌ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا غَنَى	2517
وَالْخُلَفَاءُ فِي الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ	2518
فَالْفَقْرُ حَالُهُ لِبَعْضٍ أَحْسَنُ	2519
بَعْضٌ لِمَعْنَى وَاحِدٍ قَدْ دَلَا	2520
فَكَ الرِّقَابُ لِلْعَبِيدِ تُعْتَقُ	2521
مِنَ الْإِمَامِ إِذْ وَلَاؤُهُمْ لَهُ	2522
وَابْنُ السَّبِيلِ قُلٌ مُسَافِرُونَ نَفْدُ	2523
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ مَالِكُ	2524
تُعْطَى فَقِيرًا مُحْكَمَ الْفَصْلِ	
مِنْهَا وَلَكِنْ خَمْسَةٌ قَدْ أَجْمَعُوا	
لِغَارِمٍ وَابْنِ السَّبِيلِ يَأْتِي	
تُعَدُّ فِي نَصِّ الْكِتَابِ حَقُّهُمْ	
وَالْمَنْعُ لِلْغَنِيِّ عَنِ ابْنِ قَاسِمٍ	
يُعْطِيهِ مِنْهَا ذَاكَ قَوْلُ مَاضٍ	
فِي صَرْفِ كُلِّ أَوْ لُجْزَتِهَا وَصِفُ	
وَحُجْمِهِ فِي الْمَالِ كَمُ بِالْخَصْرِ	
فِي حَدِّهِ الْأَذْنَى يَقُودُ الْفَهْمُ	
لَدَيْهِ مَلِكُهُ وَلَا يُعَابُ	
مُحَدِّدًا حُكْمَ النُّصَابِ شَارِحًا	
عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ مُسْتَقَرُّ	
وَرُدُّ لِّلْفَقِيرِ نَصٌّ حَقَّقَهُ	
وَمَالِكَ لِلْإِجْتِهَادِ قَدْ بَدَّلَ	
هَلْ لِّغَوِيٍّ أَمْ لَشَرْعِيٍّ يَدُلُّ	
هُوَ الْغَنَى بِالْفِعْلِ لَا تَرْتَابُ	
رُجُوعُهُ إِلَى اجْتِهَادِهِمْ أَسَدُ	
وَمَنْ لَهُ يُعْطَى الزَّكَاةُ قَدْ جَنَى	
مَا الْفَرْقُ فِي الْأَوْصَافِ لِلْإِنْسَانِ	
مِنْ حَالِ مُسْكِينٍ وَبَعْضُ أَهْوَنُ	
فِيهِ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ حَالًا	
لِمَالِكَ وَحُكْمُهَا يُحَقِّقُ	
وَالشَّافِعِيُّ مُكَاتِبٌ تَعْرِيفُهُ	
زَادَ لَهُ وَطَاعَةٌ لَهَا قَصْدُ	
سُبُلِ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ سَالِكُ	

- وَتَابَعَ النُّعْمَانُ هَذَا الْحُكْمَا 2525 يُعْطَى الْحَاجِجُ عِنْدَ بَعْضِ سَهْمَا  
وَالْغَازِي إِنْ تُعْطِيَ لَهُ لِلشَّافِعِي 2526 وَالنَّقْلُ حُكْمٌ وَأَصِحُّ التَّنَازُعِ

### الفصل الثالث:

#### كم يجب لهم؟

- فَغَارِمٌ يُعْطَى لِقَدْرِ دَيْنِهِ 2527 فِي طَاعَةٍ وَسَدِّ حَاجٍ شَأْنُهُ  
وَأَبْنُ السَّبِيلِ مَنْحُهُ مَا يَرْجِعُ 2528 بِهِ لِأَهْلِ حَيْثُ شَطُّ الْمَوْضِعِ  
أَمَّا لِمُسْكِينٍ فَمَالُكَ يَرَى 2529 ذَاكَ لِلْإِجْتِهَادِ حَيْثُ قُرَّرَا  
أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابًا يَكْرَهُ 2530 عَلَيْهِ يَسْتَوِلِي الْفَقِيرُ الْأَشْرَهُ  
خَمْسِينَ دِرْهَمًا يَرَاهَا الشُّورُ 2531 تَكْفِيهِ لِلْفَقِيرِ دُونَ ضَيْرِ  
وَالْكُلُّ مُجْمَعٌ عَلَى مَنَعِ الْغَنَى 2532 مِنْهَا فَذَا الْحَرَامُ حَيْثُ يَجْتَنِي  
وَعَامِلٌ يُعْطَى بِقَدْرِ الْعَمَلِ 2533 فَافْهَمْ لَذَا وَقِيَتْ كُلُّ الرِّزْلِ

## كتاب زكاة الفطر

### الفصل الأول:

#### في معرفة حكمها

- زَكَاةُ فِطْرِ رَجَّحَ الْجُمْهُورُ 2534 لِفَرَضِهَا وَتَرْكُهَا مَحْظُورُ  
وَالْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ 2535 مَالِكَ قَالُوا سُنَّةَ الْأَوَابِ  
فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ فَرَضُهَا 2536 عَنْ الرَّسُولِ يَسْتَحِيلُ نَقْضُهَا  
وَالضُّدُّ لِلْأَعْرَابِ هَلْ قَسَطُ يَجِبُ 2537 عَلَيَّ غَيْرُ ذَا أَجِيبَ إِنْ تُحِبْ  
نَفْيُ الْوُجُوبِ مِنْهُ عِنْدَ الْبَعْضِ 2538 عَنْهَا الشُّكُوتُ جَاءَ بَعْدَ الْفَرَضِ  
حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ عَبَادَةَ وَرَدَ 2539 فِيهِ تَرْكُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيُ تَجَدُّ



## الفصل الثاني:

## فيمن تجب عليه، وعن تجب؟

وَجُوبُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ يَنْحَصِرُ	2540
إِلَّا شُدُّوْذُ اللَّيْثِ فِي الْعُمُودِ	2541
وَجُوبُهَا فَقْهًا عَلَى الْإِنْسَانِ	2542
حَامِلٌ إِنْفَاقٍ لِأَفْرَادٍ تَجِبُ	2543
بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ	2544
أَبُو حَنِيفَةَ تُؤَدِّي الزَّوْجَةُ	2545
وَالْعَبْدُ ذُو مَالٍ لَدَى الثَّوْرِيِّ دَفْعُ	2546
يُعْطَى أَبٌ مِنْهَا عَنِ الصَّغَارِ	2547
فَعَلَّةُ الْإِنْفَاقِ عِنْدَ مَالِكٍ	2548
وَكَافِرُ الْعَبِيدِ لَيْسَتْ تَجِبُ	2549
فَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ الثُّعْمَانُ	2550
وَعِنْدَ مَالِكٍ عَنِ الْكَاتِبِ	2551
وَكُلُّ عَبْدٍ عَدْلٍ لِلْجَارَةِ	2552
لِمَالِكٍ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	2553
أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ يَرَى	2554
جَمِيعُهُمْ مِنْ دُونِ إِسْنَادِ ذِكْرِ	
يُعْطَى لِأَهْلِهِ بِإِلَّا تَحْدِيدِ	
لَيْسَتْ لِمَالٍ بَلْ عَلَى الْأَبْدَانِ	
وَفَعْلُ ذَاكَ كُلُّهُمْ لَهُ أَحَبُّ	
وَاخْتَلَفُوا فِي مُعْسِرٍ فَلْتَسْمَعِ	
عَنْ نَفْسِهَا وَالصَّاحِبَانِ ثَبَتُوا	
فَرَقَهُ زَكَاةَ فِطْرٍ مَا مَنَعَ	
لَوْ كَسَبُوا لِلْمَالِ فِي الْأَذْهَارِ	
أَسْبَابُ حُكْمِهَا لَدَى الْمَدَارِكِ	
مِنْهُ لِمَالِكٍ وَذَاكَ يُنْسَبُ	
وَكَمْ قَفَا قَوْلُهُمْ الْأَعْيَانُ	
يَدْفَعُهَا سَيِّدُهُ لِلرَّاعِبِ	
وَاجِبَةٌ فِيهِ بِحُكْمِ الْمَلَّةِ	
يُعْطَى لَهَا مَالِكٌ قَوْلُ الشَّارِعِ	
إِعْفَاءُهُ مِنْهَا وَذَا رَأْيُ جَرَى	

## الفصل الثالث:

## مما تجب؟

فِي الْبُرِّ وَالْتَّمْرِ كَذَا الشَّعِيرِ	2555
أَوْ أَقِطٌ كَذَاكَ لِلزَّبِيبِ	2556
عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ يَجِبُ	2557
أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثِهِ رَوَى	2558
لِكُلِّ أَصْنَافِ الطَّعَامِ الْمُغْتَبَرِ	2559
تُعْطَى لَدَى بَعْضِ عَلَى التَّخِيرِ	
وَالْبَعْضُ قُوتُ الْيَوْمِ بِالِتَّرْتِيبِ	
إِنْفَاقُهُ بِجُلِّ قُوتٍ تَحْتَسِبُ	
أَصْنَافُهَا وَالْحُكْمُ عِنْدَهُ حَوَى	
قَسَ مَا مِنَ الطَّعَامِ بَعْدَهُ ظَهَرَ	

## الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟

وَوَقْتُ إِخْرَاجِ لَهَا فِي آخِرِ	2560
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمَرٍ	2561
آخِرُ يَوْمِ رَمَضَانَ أَشْهَبُ	2562
فَهَلْ عِبَادَةٌ بِيَوْمِ الْعِيدِ	2563
بَعْدَ خُرُوجِ الشَّهْرِ وَقْتَ تَطَلُّبِ	2564
رَمَضَانَ نَصْرٌ كُلُّ حُكْمٍ ظَاهِرٍ	
ذَا وَقْتُهَا فِي حُكْمِ سَيِّدِ الْبَشَرِ	
عِنْدَ الْغُرُوبِ فِيهِ حُكْمًا تَجِبُ	
أَوْ بِخُرُوجِ الشَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	
بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حِينَ تَجِبُ	

## الفصل الخامس:

### في مصرفها

وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهَا لِلْفُقَرَا	2565
فَقِيرُ أَهْلِ ذِمَّةٍ فِيهِ اخْتِلَفٌ	2566
وَحُكْمُ جُمُهورٍ لِذَاكَ يَمْنَعُ	2567
لَكَفَّهُمْ فِي الْعِيدِ عَنْ سُؤْلِ يُرَى	
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُمْ تُعْطَى وَصَفٌ	
لِغَيْرِ مُسْلِمٍ فَلَيْسَ تُدْفَعُ	

## كتاب الصيام

يُذَرَسُ ذَا الْكِتَابِ فِي قَسْمَيْنِ	2568
حُكْمُ الصَّيَّامِ ضَمَّ جُمْلَتَيْنِ	2569
وَالثَّانِ قَسْمُ الْفِطْرِ صَوْرَتَيْنِ	2570
تُنْظَرُ أَحْكَامُ لِهَذَا الْبَابِ	2571
لِلْفَرَضِ وَالنَّدْبِ وَفِي فَصْلَيْنِ	
أَنْوَاعُهُ أَرْكَانُهُ إِثْنَيْنِ	
فِي صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ هَذَيْنِ	
ضَمَّنَ فُرُوعَ سَائِرِ الْكِتَابِ	

## القسم الأول

### الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام

وَاجِبُهُ ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ	2572
أَيُّ رَمَضَانَ الْفَرَضُ ثُمَّ النَّذْرُ	2573
وَنَالَتْ فَوَاجِبُ الْكُفَّارَةِ	2574
فَوَاجِبُ الزَّمَانِ بِالتَّمَامِ	
يُلْزَمُ نَفْسَهُ بِهِ ذَا الْحَضَرِ	
أَصْنَافٌ وَاجِبٌ أَتَتْ بِالْجُمْلَةِ	

- 2575 شَهْرُ الصَّيَّامِ وَاجِبٌ بِالذِّكْرِ  
2576 قَدْ كُتِبَ الصَّيَّامُ نَصُّ الْآيَةِ  
2577 لَيْسَ سِوَاهُ غَيْرَ أَنْ تَطَوَّعَا  
2578 وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ فِيهِ تُعْرَفُ  
2579 وَجُوبُهُ عَلَى مُكَلَّفٍ عَقْلُ  
2580 عَلَيْهِ مَا يَفْسِدُ صَوْمَ الشَّرْعِ  
2581 وَصَوْمُهُ بِرُؤْيَا لِلشَّهْرِ

### الجملة الثانية:

#### في الأركان

- 2582 أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ فِيهَا عَلَى اثْنَيْنِ وَذَا مُحَقَّقٌ

#### الركن الأول:

##### الزمان

- 2583 صُومُوا لِرُؤْيَا كَذَاكَ الْفَطْرُ  
2584 وَالْخَلْفُ فِي الشُّكِّ بَعِيْمٌ لِلَّسْمَا  
2585 شَكًّا وَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نُقِلَ  
2586 وَالشَّافِعِيُّ أَهْلُ الْحِسَابِ يُمَكِّنُ  
2587 زَوَالَ شَكِّهِمْ بِرُؤْيَا وَضَحَ  
2588 صُومُوا لِرُؤْيَا كَذَاكَ فَافْطَرُوا  
2589 إِلَى ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَيَّامِ  
2590 فِي مُجْمَلٍ وَوَاضِحٍ قَدْ تَخْتَلِفُ  
2591 فَمَنْ رَأَى التَّقْدِيرَ لِلْحِسَابِ  
2592 بِرُؤْيَا الْهَلَالِ مِنْ مَسَاءِ  
2593 وَحَمَلٍ مُجْمَلٍ عَلَى الْمَفْسَرِ

- 2594 ظُهُورُهُ وَسَطَ النَّهَارِ يُعْتَبَرُ  
2595 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ النَّعْمَانُ  
2596 فِي أَثَرَيْنِ عَنْ عُمَرَ تَبَايُنُ  
2597 حَدِيثُ وَائِلٍ يَقُولُ عَنْ عُمَرَ  
2598 فِي آخِرِ النَّهَارِ صَوْمٌ يَسْتَمِرُّ  
2599 لِلثَّوْرِيِّ عَنْ عُمَرَ أَتَى هَذَا الْخَبَرُ  
2600 حُصُولُ عِلْمٍ مِنْ طَرِيقَتَيْنِ  
2601 وَمَنْ يَرَى بِوَحْدِهِ الْهَلَالَ  
2602 وَالشَّافِعِيُّ يَفْطِرُهُ يَرَى حُكْمَ  
2603 كِفَارَةِ يُضِيفُهَا فِي ذِكْرِهِ  
2604 أَمَّا السَّمَاعُ رُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ  
2605 بِوَاحِدٍ يَثْبُتُ قَوْلُ الْمَزْنِيِّ  
2606 بَعْضُ بِهِ وَذَاكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ  
2607 فِي فَخٍّ فَسَقَهُ وَذَاكَ أَسْلَمُ  
2608 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَتَى أَعْرَابِي  
2609 قَالَ رَأَيْتُ الشَّهْرَ هَذِي اللَّيْلَةَ  
2610 مُبَيَّنًا إِسْلَامَهُ بِالْجَدِّ  
2611 فَبَعْضُهُمْ رَوَاهُ ضَمِنَ الْمُسْنَدُ  
2612 رُبْعِي يَرَى لِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَا  
2613 أَمْرُ النَّبِيِّ تَوَاتُرًا بِالْفِطْرِ  
2614 ثُبُوتُ رُؤْيَا لَدَى قَوْمٍ فَهَلْ  
2615 أَمْ كُلُّ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رُؤْيَاهُمْ  
2616 لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ وَابْنُ قَاسِمٍ  
2617 عَنْ مَالِكٍ رَوَايَةُ الْمَدِينَةِ  
2618 لَمْ تَخْتَلَفْ رُؤْيَا إِذَا لَمْ تَخْتَلَفْ  
2619 وَلَا ابْنُ مَاجْشُونٍ قَوْلٌ يُعْتَبَرُ  
2620 بَيْنَ الْحِجَازِ ثُمَّ فِي أُنْدَلُسِ
- يَوْمَ غَدٍ أَوَّلُ شَهْرٍ يُنْتَظَرُ  
ذَا قَوْلُ كُلِّهِمْ مَدَى الزَّمَانِ  
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ عَيْنُوا  
إِذَا هَلَالَ فِي نَهَارٍ قَدْ ظَهَرَ  
إِمْسَاكُهُمْ بَعْدَ الزَّوَالِ يُعْتَبَرُ  
قَبْلَ الْغُرُوبِ رُؤْيَا مِمَّا نَدَرُ  
بِالْحَسِّ أَوْ مِنْ خَيْرِ الْيَقِينِ  
بِالصَّوْمِ جَمْعُ أَهْلِ عِلْمٍ قَالَا  
وَبِالْقَضَاءِ مَالِكٌ بِذَا أَلَمْ  
وَعِيرُهُ يَقْضِي فَقَطْ لِفِطْرِهِ  
شَرَطَ لِمَالِكٍ لَدَى التَّبَيُّنِ  
وَالصَّوْمِ دُونَ الْفِطْرِ قَوْلٌ يَحْتَنِي  
سَدَّ ذَرِيعَةٍ أَمَامَ الْوُقُوعِ  
مَنْ عَمِلَ بِكَذِبٍ مَنْ يُتَّهَمُ  
إِلَى الرَّسُولِ خَيْرٌ مُسْتَجَابٍ  
هَلْ مُسْلِمٌ يَسْأَلُهُ فِي اللَّحْظَةِ  
نَادَى بِلَالٍ صَوْمٌ كُلٌّ فِي غَدٍ  
وَالْبَعْضُ مُرْسَلًا يَرَى فِي السَّنَدِ  
أَنَّ الْهَلَالَ أَمْسَ عَيْنًا وَجَدَا  
وَبِالصَّلَاةِ سُنَّةٌ لِلشُّكْرِ  
قَدْ تَتَعَدَّى نَحْوَ غَيْرِ إِنْ جَهَلَ  
لِمَالِكٍ قَضَوْا الْيَوْمَ فَاتَهُمْ  
قَوْلٌ يَقُودُ الْيَوْمَ لِلتَّفَاهُمِ  
فَلَا يَصُومُ غَيْرُ أَهْلِ الْبَلَدَةِ  
مَطَالَعٌ وَذَاكَ حُكْمٌ قَدْ وُصِفَ  
فِي الْبُعْدِ عَنْ تَوْحِيدِ رُؤْيَا حَصَرَ  
تَبَايُنَتْ مَطَالَعٌ فِي الْأُسُسِ

كَرِيمَةَ الْحَارِثِ جَافِي النَّقْلِ	2621	فَعَنْ كُرَيْبٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ
لَهَا رَسُولٌ صَامَ فِي أَيَّامِ	2622	نَحْوِ مُعَاوِيٍّ أَتَى بِالشَّامِ
تَجَلَّ حَرْبٌ حَيْثُ ثُمَّ هَلَا	2623	لِلشَّامِ فِي مُهِمَّةٍ لَهَا إِلَى
لَطِيبَةَ تَمَحُّوْ ذُنُوبِ الْغَارِقِ	2624	عَلَيْهِ رَمْطُانَ بَيَوْمٍ سَابِقِ
وَيَوْمَ سَبَتِ عِنْدَ أَهْلِ طَيْبَةِ	2625	هَلْ بِجُمُعَةٍ بِتِلْكَ الْحَضَرَةِ
فِي أَيِّ يَوْمٍ عِنْدَكُمْ ذَا الشَّهْرِ حَلِّ	2626	وَفِي سُؤَالٍ لِابْنِ عَبَّاسٍ يَقْلُ
هَلَالِهِ فِيهَا لَنَا فَلَتَسْمَعَهُ	2627	بِالسَّبْتِ قُلْتُ قَالَ نَحْنُ الْجُمُعَةُ
فِي شَأْنِهَا صَوْمٌ وَفَطْرٌ يُعْهَدُ	2628	لِكُلِّ مَضْرُوءِيَّةٍ يُعْتَمَدُ
قَالَ بَلَى وَحُكْمُهُ أَرْوَمُ	2629	صَوْمٌ مُعَاوِيَّةٌ أَلَا تَصُومُ
يُعْطَى لِنَايِ الْأَرْضِ حُكْمًا وَأَقْرُ	2630	لَكُنِّي سَمِعْتُ مِنْ هَادِي الْبَشَرِ
وَالْفَطْرِ فِي رُؤْيَا كُلِّ قَوْمِ	2631	عَلَيْهِ فِي اخْتِلَافِ حُكْمِ الصَّوْمِ
بَيْنَ بَيَاضٍ وَاحْمَرَّارٍ يُوصَفُ	2632	وَلِحِطَّةِ الْإِمْسَاكِ فِيهَا اخْتَلَفُوا
يَحْكِي لِقَوْلِ ثَابِتٍ لِحَاكِ	2633	عِنْدَ الصَّبَاحِ الْكُلِّ بِالْإِمْسَاكِ
وَالْبَعْضُ عِنْدَ حُمْرَةٍ قَدْ أَمْسَكَ	2634	بَيَاضٌ فَجَرَّ بَعْضُهُمْ تَمْسَكًا
يُؤَاصِلُ الْأَكْلَ بِدُونِ حَظَرِ	2635	فَمَا لَكَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ
ذَا أَوْرَعِ الْأَقْوَالِ حُكْمُ التَّجَحِّ	2636	وَالْبَعْضُ فَالْإِمْسَاكِ قَبْلَ الصُّبْحِ

## الركن الثاني:

## الإمساك

وَالْخُلْفُ فِي الْإِمْسَاكِ لِلْمَفَاهِمِ	2637	وَوَاجِبُ الْإِمْسَاكِ حُكْمُ الصَّائِمِ
وَالْخُلْفُ فِي الْمَسْكُوتِ عَنْهُ يَدْرَكُ	2638	عَنِ الطَّعَامِ وَالْجَمَاعِ يَمْسِكُ
مَدْعَاةُ خُلْفٍ بَيْنَ حِفَاطِ الْوَرَى	2639	قِيَاسُ مَسْكُوتٍ بِغَيْرِهِ يُرَى
أَمَامَهُ الْمَغْدُ مَفْطَرًا يُحَدُّ	2640	فَالصَّوْمُ مَعْقُولٌ يَكُونُ لَا يُعَدُّ
بِوَاصِلِ لِلْجَزْفِ مُفْسِدِ أَلَمْ	2641	وَمَنْ رَأَاهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ حَكْمُ
لِمَالِكَ فِي حُكْمِهِ وَذَا نَقْلُ	2642	وَأَنْ مَعْنَى الصَّوْمِ إِمْسَاكُ حَصْلُ
يُفْسِدُ فِي الْمَشْهُورِ صَوْمًا فَخُذْ	2643	بِأَنَّ كُلَّ وَاصِلٍ مِنْ مَنْفَذِ
أَرَاؤُهُمْ فِي حُكْمِهَا وَمَا ثَبَتَ	2644	حِجَامَةً وَالْقَيِّءُ قَدْ تَضَارَبَتْ
وَدُونَ تَرْجِيحِ مِنَ الْمُنْقُولِ	2645	مَنْ ذَاكَ حُكْمُ قَاطِعٍ فِي قَوْلِ

## الركن الثالث:

## هو النية

2646	هَلْ نِيَّةٌ تَكُونُ شَرْطَ صِحَّةٍ	وَعَقْدُهَا يَكُونُ أَيَّ لَحْظَةٍ
2647	وَأِنْ تَكُنْ بِشَرْطِ صِحَّةٍ مَتَى	يَتِمُّ عَقْدُهَا إِذَا مَا ثَبَتَا
2648	هَلْ عَقْدُهَا بِغُرَّةٍ يُجْزِيهِ	أَمْ كُلُّ لَيْلَةٍ وَلَا تَكْفِيهِ
2649	لَيْلَةٍ مَطْلَعٍ لِهَذَا الشَّهْرِ	أَمْ وَاجِبٌ تَجْدِيدُهَا فِي الذِّكْرِ
2650	وَوَقْتُهَا مِنْ قَبْلِ فَجْرِ تَعْقُدُ	وَلَيْسَ يَكْفِي أَنْ لَصَوْمٌ يَقْصُدُ
2651	أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الإِطْلَاقِ	إِذَا نَوَى لِلصَّوْمِ فِي اسْتِحْقَاقِ
2652	وَاخْتَلَفَ فِي تَعَارُضِ الْآثَارِ	وَاحِدُهَا خَرَجَهُ الْبُخَارِ
2653	عَنْ حَفْصَةَ مَنْ لَمْ يُبَيِّتْ نِيَّتَهُ	فَبَاطِلٌ وَتِلْكَ كَانَتْ عِلَّتُهُ
2654	ثَانِيهِمَا فَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ	عَنْ عَائِشَةَ بِالضَّعْفِ لَا يُتَّهَمُ
2655	أَيَّارَسُورَ اللَّهِ مَا بِالْمَنْزِلِ	أَيَّ طَعَامٍ أَبْلَغْتَ لِلْأَكْمَلِ
2656	فَقَالَ إِنِّي صَائِمٌ لِلنِّيَّةِ	فَلَمْ يُبَيِّتْ طُولَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ

## القسم الثاني:

## من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه

2657	وَالْفِطْرُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَقْسَامِ	يُذَرَسُ أَمْرُهُ عَلَى التَّمَامِ
2658	صَنْفٌ يَجُوزُ الْفِطْرُ وَالصِّيَامُ	وَفِيهِ تَفْصِيلٌ كَذَا اسْتِفْهَامُ
2659	يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ	وَحَامِلِ وَالشَّيْخِ غَيْرِ الْقَادِرِ
2660	فَشَرَعْنَا يُعْطَى لِلَاخْتِيَارِ	لِلْبَعْضِ أَمَّا الْبَعْضُ بِإِلْجَابِ

## المسألة الأولى:

## في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض

2661	وَاخْتَلَفُوا فِي الصَّوْمِ لِلْمَسَافِرِ	أَجْزَاءَ لِلْجُمْهُورِ لَا لِلظَّاهِرِ
2662	فَالْأَمْرُ هَلْ لَوَاجِبٍ أَوْ رُخْصَةٍ	فَذَا مَذَارٍ خَلْفَ أَهْلِ الْمِلَّةِ
2663	لَحْنُ الْخِطَابِ حَذَفَ بَعْضُ الْكَلِمِ	مِنْهُ خِلَافٌ حُكْمِ كُلِّ مُسْلِمِ

وَاللَّفْظُ حَمْلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ	2664
أَنْسَ حَدِيثُهُ يَرَى الْأَمْرَيْنِ	2665
إِذْ سَافَرُوا مَعَ النَّبِيِّ وَمِنْهُمْ	2666
وَعَامَ فَتَحَ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ	2667
بِفِطْرِهِ أَفْطَرَ كُلُّ النَّاسِ	2668
أَوَّلَى مَنْ الْمَجَازُ دُونَ عِلَّةٍ	
كَلَاهُمَا يَجُوزُ بِالتَّبْيِينِ	
مَنْ صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ يَرَاهُمُ	
صَامَ إِلَى الْكَدِيدِ فَعَلُ الظَّاهِرِ	
وَذَاكَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِالْأَسَاسِ	

### المسألة الثانية:

#### في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟

صَوْمٌ مُسَافِرٌ لِمَالِكٍ أَسَدٌ	2669
بَيْنَ إِجَارَةٍ وَرُخْصَةٍ فَهُمْ	2670
سَوَى النَّبِيِّ بَيْنَهُمَا فِي السَّفَرِ	2671
وَفِطْرُهُ أَحْمَدُ حُكْمًا يُعْتَمَدُ	
فَطَرَ مُسَافِرٌ وَأَمْرُهُ حُسْمٌ	
كَلَاهُمَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	

### المسألة الثالثة:

#### في السفر والمرض المبيحان للفطر

وَالسَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْإِفْطَارِ	2672
إِنْ تُقْصِرَ الصَّلَاةُ بِأَحَ الْفَطْرِ	2673
وَكُلَّمَا عَلَيْهِ يُطْلَقُ السَّفَرُ	2674
فِي عِلَّةِ الْأَحْكَامِ لِلتَّأْوِيلِ	2675
فِي شَرْعَةِ الْأَسْفَارِ وَالْمِظَنَّةِ	2676
فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ الْأَثَارِ	
وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ حَضَرُ	
فَفِيهِ فَطَرَ الظَّاهِرِي لَنَا نَظَرُ	
وَيَذْهَبُ الْجُمْهُورُ لِلتَّغْلِيلِ	
فِي الْبُعْدِ وَالْأَتْعَابِ حَيْثُ عَنَتِ	

### المسألة الرابعة:

#### متى يفطر المسافر؟

مَتَى فُطِرَ صَائِمٌ أَوْ تَمَسَكَ	2677
فَالشَّعْبِيُّ أَحْمَدُ كَذَاكَ الْحَسَنُ	2678
إِمْسَاكَ ذَاكَ الْيَوْمَ لِلْجُمْهُورِ	2679
أَمَّا دُخُولُ الْمَضَرِّ وَهُوَ صَائِمٌ	2680
صَوْمًا بِإِمْسَاكَ كَمِثْلِ الشُّكِّ	2681
عِدَّةُ أَقْوَالٍ لِذَاكَ تُسَلِّكُ	
يَوْمَ خُرُوجِ فِيهِ فَطَرَ أَحْسَنُ	
فِي الْحُكْمِ صَائِبٌ عَلَى الْمَأْثُورِ	
يَبْقَى بِذَاكَ الْفَطْرِ وَهُوَ كَاتِمٌ	
وَذَاكَ تَغْلِيلٌ لِحُكْمٍ يَحْكِي	

- 2682 فَاخْلُفْ فِي تَفْسِيرِ سُنَّةِ النَّبِيِّ وَشَرِّبْهُ أَمَامَ جَيْشٍ لَجِبِ  
2683 وَقَدْ نَوَى لِلصَّوْمِ عَبْرَ اللَّيْلِ أَسَاءَ مَنْ عَصَاهُ فِي الدَّلِيلِ  
2684 إِبَاحَةَ الْإِفْطَارِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ تُصَعَّبُ التَّرْجِيحَ حُكْمُ الْأَشْهَرِ

### المسألة الخامسة:

هل يجوز للصائم أن ينشئ سفرا ثم لا يصوم؟

- 2685 هَلْ صَائِمٌ يُنْشِئُ لِلْأَسْفَارِ كَيْ لَا يَصُومَ مُدَّةَ الْأَعْدَارِ  
2686 أَجَازَهُ الْجُمُهورُ بَعْضُهُمْ مَنَعَ سَافِرَ طَه تَابِعَ فِيهِ شَفَعَ  
2687 مُسَافِرٌ كَذَا الْمَرِيضُ وَاجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ حُكْمُ صَائِبِ  
2688 مُغْمِيٍّ عَلَيْهِ مِثْلُهُ الْمَجْنُونُ إِنْ يُفْسِدَا لِلصَّوْمِ فَالْمُتُونُ  
2689 تُحْتَمُّ الْقَضَاءُ مِنْهُمَا مَعَا فَسِرَ عَلَى قَوْلِ الْهُدَاةِ وَاتَّبَعَا

### قضاء المسافر والمريض للصيام

#### المسألة الأولى:

هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعا؟

- 2690 وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهُ تَتَابَعًا وَبَعْضُهُمْ خَيْرَ لَيْسَ مَانَعَا  
2691 ظَوَاهِرُ الْأَلْفَاظِ وَالْقِيَاسِ فِيهَا مَدَارٌ خُلِفَ كُلُّ النَّاسِ  
2692 تَفْسِيرُ عَائِشَةَ بِلَا تَتَابَعِ فِي الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ حُكْمُ السَّامِعِ  
2693 تَعْنِي مِنَ الْهُدَى كَذَا الْفُرْقَانِ يُنْفَى بِهَا تَتَابَعُ الزَّمَانِ

#### المسألة الثانية:

في تأخير القضاء إلى رمضان

- 2694 مَنْ لَمْ يَصُمْ حَتَّى آتَاهُ الشَّهْرُ كَفَّرَ وَالْقَضَا فَذَاكَ الزُّجُرُ  
2695 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالْبَصْرِيِّ كَفَّارَةٌ يُزِيلُهَا لِلْعُذْرِ  
2696 كَفَّارَةٌ فَهَلْ عَلَى مِثْلِ لَهَا تُقَاسُ خُلْفُهُمْ أَتَى مِنْ شَكْلِهَا



### المسألة الثالثة:

#### في من مات ولم يقض الصوم

مَنْ مَاتَ لَمْ يَقْضِ لَصَوْمَ فَائِتَ	2697
وَبَعْضُهُمْ عَنْهُ قَضَى وَلَيْتَهُ	2698
هَلْ تَقْضِ دَيْنَ وَالِدِ لِلسَّائِلِ	2699
مَنْ أُمُّهُ دَيْنٌ عَلَيْهَا هَلْ يَرُدُّ	2700
مَالِكَ يُغْفِيهِ بِقَوْلٍ ثَابِتٍ	
أَبُو حَنِيفَةَ فَيُقْضَى نَذْرُهُ	
أَجَابَ خَيْرُ شَافِعٍ وَكَامِلٍ	
لِدَيْنِهَا وَالرَّدُّ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ	

#### في حكم فطر الموضع والحامل والشيخ الكبير

وَحَامِلٌ شَيْخٌ كَذَاكَ مُرْضِعٌ	2701
وَذَاكَ حُكْمٌ مَذْهَبٌ لِلشَّافِعِيِّ	2702
فَمَنْ عَلَى قِرَاءَةِ الْمُحْذُوفِ	2703
وَالْفَطْرُ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَمَاعٍ	2704
فَصَاحِبُ الْجَمَاعِ بِالْكَفَّارَةِ	2705
أَتَى مُجَامِعَ إِلَى الرَّسُولِ	2706
أَثْنَاءَ صَوْمٍ قَالَ قَدْ هَلَكْتُ	2707
وَلَيْسَ لِي مِنْ رَقَبَةٍ فَتُعْتَقُ	2708
عَلَيْهِمَا الْإِطْعَامُ وَهُوَ الشَّائِعُ	
كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ فِي الْمَجَامِعِ	
رَكَزَ فَالْإِطْعَامُ بِالْمَعْرُوفِ	
وَمُفْطِرٌ يُعَدُّ بِالْإِجْمَاعِ	
فِي الصَّوْمِ فِي جَزَاءِ أَهْلِ الْمِلَّةِ	
يَشْكُو مِنَ الْجَمَاعِ فِي الْمَنْقُولِ	
لَوْ كَانَ لِي مَالٌ بِهِ كَفَّرْتُ	
كَفَّرَ عَنْهُ الْهَاشِمِيُّ مُحَقِّقٌ	

#### هل يقضي من أفطر بالجماع عمدا؟

عَمْدُ الْجَمَاعِ مَالِكَ فِيهِ حَكْمٌ	2709
لِجُرْمٍ مُذْنَبٍ وَلِلنُّعْمَانِ	2710
فِي صُورَةِ اقْتِرَافِ ذِي الْجَرِيمَةِ	2711
وَالشَّافِعِيُّ كَذَاكَ أَهْلُ الظَّاهِرِ	2712
عَلَيْهِ بِالْقَضَاءِ مُكْفَرًا حَسَمَ	
كَمِثْلَ مَالِكَ مَدَى الْأَزْمَانِ	
وَأَحْمَدُ الْقَضَاءُ بِلاَ كَفَّارَةِ	
كَفَّرَ لَا يَقْضِي لَصَوْمٍ عَابِرٍ	

أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر، وفيه مسائل:

### المسألة الأولى:

هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمدا؟

2713	وَمُفْطِرٌ بِالشَّرْبِ ثُمَّ الْأَكْلِ	كَفَّرَ يَقْضِي فِي جَمِيعِ السُّبُلِ
2714	لِمَالِكَ كَذَاكَ لِلنُّعْمَانِ	وَالشَّافِعِي قَالَ بِرَأْيِ ثَانٍ
2715	كَفَّارَةٌ تُلْزِمُ بِالْجَمَاعِ	حُكْمٌ أَقْرَأَ سُبُلَ الْاِتِّسَاعِ
2716	فَبِالْجَمَاعِ قَاسَ أَكْلًا بَعْضُ	وَالْبَعْضُ ذَاكَ الْحُكْمَ فِيهِ رَفُضُ
2717	فِي ذَا أَتَى تَشَاكُسُ الْخِلَافِ	تَتَّبِعُ الْخِلَافَ لَيْسَ شَافِي

### المسألة الثانية:

في حكم من أفطر بجماع ناسيا

2718	مُجَامِعُ نَاسٍ أَبُو حَنِيفَةَ	وَالشَّافِعِي يُعْفَى لَذَا بِالْجُمْلَةِ
2719	وَمَالِكٌ يَقْضِي وَلَا يُكْفَرُ	وَالظَّاهِرِيُّ عَلَيْهِمَا فَلْيُجْبِرُوا
2720	وَأَحْمَدٌ بِمِثْلِ ذَا يَقُولُ	فِي حُكْمِهِ تَضَارَبَ النُّقُولُ
2721	فَبَيْنَ قِيَاسٍ وَنَصِّ الْأَثَرِ	فِيهِ خِلَافٌ نَصُّ قَوْلِ الْأَكْثَرِ

### المسألة الثالثة:

في وجوب كفارة الجماع على المرأة

2722	وَمَرْأَةٌ إِنْ طَاوَعَتْ لِلرَّجُلِ	فَاخْلَفَ فِي كَفَّارَةِ الْمُجْمَلِ
2723	فَمَالِكٌ وَصَحْبُهُ الْوُجُوبُ	حُكْمٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْمَطْلُوبُ
2724	وَالشَّافِعِي دَاوُدُ لَا تُكْفَرُ	وَقِيلَ كَالرَّجَالِ بَلْ تُعْزَرُ

### المسألة الرابعة:

في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

2725	مُكْفَّرٌ فَهَلْ عَلَى التَّرْتِيبِ	وَهَلْ مُخَيَّرٌ بِلَا تَعْقِيبِ
2726	بَحَيْثُ لَا يُعْطَى لَذَا إِلَّا إِذَا	لَمْ يَسْتَطِعْ يُعْطَى لَذَا وَذَا خُذَا
2727	وَهَلْ يُقَدَّمُ الَّذِي أَرَادَا	فَكُلَّمَا أُعْطِيَ بِهِ أَفَادَا

وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأَقْيَسَةِ	2728
لَلْعَتَقِ ثُمَّ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ	2729
فَإِذَا وَأَوْ حَرْفَانِ لِلتَّخْيِيرِ	2730
وَشَبَّهَهَا كَفَّارَةَ الظَّهَارِ	2731
وَمَا اسْتَحَبَّ مَالَكَ بَعِيدُ	2732
وَزَادَ مَنْ بِالصَّوْمِ مَاتَ يُطْلَبُ	2733
رَتَّبَ لِلأَعْرَابِ عَنْ كَفَّارَةِ	
أَتَى مُبَيَّنًا عَلَى التَّمَامِ	
إِنْ يَرْبِطَا فِي صِغَةِ التَّعْبِيرِ	
وَلَلْيَمِينِ جُمْلَةُ الْأَخْبَارِ	
بِالصَّوْمِ قَاسٌ، حُكْمُهُ فَرِيدُ	
كَفَّرَ بِالْإِطْعَامِ إِذَا يُرْتَّبُ	

### المسألة الخامسة:

#### في مقدار كفارة الجماع

إِطْعَامُهُ مَقْدَارُهُ لِلشَّافِعِي	2734
كَذَاكَ مَالُكَ وَلِلنُّعْمَانِ	2735
تَعَارُضُ الْقِيَاسِ ثُمَّ الْخَبَرِ	2736
كَفَّارَةُ حَدِيثُهَا فِي الْفَرْقِ	2737
وَهِيَ مِنَ الصُّوَاعِ لَيْسَتْ نَفَقَةً	2738
مُدًّا لِمُسْكِينٍ بُدَّ الشَّافِعِ	
بِضَعْفِهِ يُطْعَمُ لِلْإِنْسَانِ	
عَلَى الْأَذَى قِيَاسُهُ فِي صُورِ	
خَمْسٍ وَعَشْرٍ قَدْ أَتَتْ لِلْحَذَقِ	
لِكُلِّ مُسْكِينٍ بِيَوْمٍ حَقَّقَهُ	

### المسألة السادسة:

#### في تكرار الكفارة

جَمَاعُ يَوْمٍ ثُمَّ يَوْمٌ ثَانِ	2739
إِنْ تَابَعَ الْوِطْءَ بِلا كَفَّارَةٍ	2740
لِمَالِكَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ كَفَّرَا	2741
مَا لَمْ يَكْفُرْ عَنْ جَمَاعِ أَوَّلِ	2742
إِنْ فَصَلَتْ كَفَّارَةُ فِي الْآنِ	
كَفَّرَ عَنْ وَاحِدَةٍ بِالْجُمْلَةِ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَغَيْرِ ذَا يَرَى	
يُعْطَى لِوَاحِدَةٍ بِقَوْلِ كُمْلِ	

### المسألة السابعة:

#### حكم الكفارة في الاعسار

مَنْ سَاعَةَ الْفِعْلِ يَكُونُ مُعْسِرًا	2743
لِلشَّافِعِي تَرَدُّدٌ فِي الْأَمْرِ	2744
وَالْفَطْرُ مِمَّا فِيهِ خُلْفٌ يُذَكَّرُ	2745
فَلَا حِجَامُ بَعْضُهُمْ يُكْفَرُ	2746
يَقْضَى إِذَا أَصْبَحَ يَوْمًا مُوسِرًا	
وَالْعَفْوُ لِلأَوْزَاعِي جَا بِالْيُسْرِ	
كُلُّ لِحْكَمٍ حَسْبَ قَوْلِ يُؤَثَّرُ	
عَلَيْهِ وَالْقَضَاءُ حُكْمٌ يُذَكَّرُ	

بَذَا عَطَاءٍ وَخِدَّةٍ يَنْفَرُدُ	2747
عَلَيْهِمَا إِنْ يَوْمُهُ فِيهِ فَطَرُ	2748
مَالِكَ ثُمَّ مَنْ لَهُ يَتَّبِعُ	2749
وَالْفَطْرُ فِي قِضَاءِ صَوْمٍ يُذَكِّرُ	2750
إِلَّا قِتَادَةً كَحُكْمِ الصَّوْمِ	2751
وَلَا بِنِ قَاسِمٍ يَرَى يَوْمَيْنِ	2752
لِلظَاهِرِيِّ الرَّفَثِ الصَّوْمِ فَسَدُ	2753
وَمَالِكَ خَارِجٍ مَضْرُ أَكْدُوا	
بَعْدَ خُرُوجِهِ وَذَا حُكْمٍ أَقْرُ	
وَمَثْلُهُ فِي الْأَكْلِ شَكٌّ يَقْعُ	
لَيْسَ قِضَاءً فِيهِ حُكْمٌ يُؤْتَرُ	
يَقْضِي مُكْفَرًا بِذَا الْمَفْهُومِ	
كَمَثَلِ حَجٍّ فَاسِدٍ فِي الدِّينِ	
وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَهُمْ وَلَا يُعَدُّ	

## كتاب الصيام الثاني وهو المنعوب إليه

يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي أَزْكَانِ	2754
مُتَّفَقٌ فِيهِ وَفِيهِ مُخْتَلَفٌ	2755
فَصَوْمٌ عَاشُورًا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	2756
وَسِتُّ شَوَّالٍ كَذَاكَ الْغُرَرِ	2757
قِيلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عَظُمَتْ	2758
فِي نَفْسِ ذَاكَ الْعَامِ قَدْ مَاتَ النَّبِيُّ	2759
فِي عَرَفَةَ أَفْطَرُ ثُمَّ ذَكَرَا	2760
وَسِتُّ شَوَّالٍ عَنِ الرَّسُولِ	2761
وَكِرَّةُ مَالِكَ لَهَا خَوْفُهُ	2762
فَلَيْسَ خَوْفٌ بَعْدَ قَوْلِ الْمُجْتَبَى	2763
فَقَوْلُهُ لَوْ كَانَ فِي ضَعْفِ السَّنَةِ	2764
وَبَعْدَ ذَا تَقَاطَعَ الصَّيَامُ	2765
لَكِنَّهُ مَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا	2766
وَاخْتَلَفُوا فِي السَّبْتِ وَالتَّشْرِيقِ	2767
وَالنِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ثُمَّ الدَّهْرِ	2768
تَطَوُّعٌ إِذَا فُطِرَ وَقَعَ	2769
لَهُ عَنِ اسْتِحْفَافِهِ بِالشَّرْعِ	2770
مِنْ الْقِضَاءِ عِنْدَ فِطْرِ عَامِدٍ	2771
ثَلَاثَةٌ تَوْضِيحُ الْمَعَانِي	
وَكُلُّ رُكْنٍ فِيهِ فَهْمٌ قَدْ وُصِفَ	
فِي عَرَفَاتٍ رَأَيْتُهُمْ يَفْتَرِقُ	
مَنْدُوبُ صَوْمٍ عَدُّهُ فِي الْخَبَرِ	
لَهُ نِصْفٌ تِسْعَةَ إِذَا أَتَتْ	
تَشْرِيعُهُ يَدُومُ مَاحِ الرِّيبِ	
فِي صَوْمِهَا دَهْرٌ قَرَّرَا	
كَصَوْمٍ دَهْرٌ ثَابِتُ الْأَصُولِ	
مَنْ حَسَبَهَا فِي رَمَضَانَ فَانْفَهَ	
مُخَالَفٌ لَهُ فَقَوْلُهُ هَبَا	
تَبْرِيرُهُ لِحُكْمِهِ كَانَ أَسَدُ	
مَنْ فَعَلَهُ تَوَسَّسُ الْأَحْكَامِ	
وَوَضَّحَ السُّنَّةَ وَالْمَفْصَلَا	
وَيَوْمَ جُمُعَةٍ عَلَى التَّدْقِيقِ	
فِيهِ خِلَافُهُمْ أَتَى فِي الذِّكْرِ	
عَمْدًا فَمَالِكَ قِضَاؤُهُ رَدَعُ	
وَفِي الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي التَّطَوُّعِ	
فِي يَوْمٍ فَتَحَ ذَاكَ حُكْمُ الْمَاجِدِ	

## كتاب الاعتكاف

يُنْدَبُ شَرْعاً وَاجِبٌ بِالنَّذْرِ	2772	وَمَالِكَ يَكْرَهُهُ لِلْحَضَرِ
بِهِ لَكِنِّي يُحَاشِي قَطْعَ الْأَمْرِ	2773	مُجْتَنِباً بِذَا عَذَابَ الْحَشْرِ
وَفِي جَنَازَةٍ وَزُورِ قَبْرِ	2774	ثُمَّ خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الذِّكْرِ
عَائِشَةَ لِلْقَبْرِ وَالْجَنَازَةِ	2775	لَهَا الْخُرُوجُ شَرْعُناً أَجَازَةً
عَلَيَّ مَانِعاً خُرُوجَ الْمُعْتَكِفِ	2776	بِالذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ كُلِّ يَتَّصِفِ
ذَا لِابْنِ قَاسِمٍ وَقَوْلِ الثَّوْرِيِّ	2777	بِكُلِّ قَرَبَةٍ مِنَ الْمَأْثُورِ
وَفِي ثَلَاثَةٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ	2778	يَتِمُّ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي الْمَقَاصِدِ
فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ وَبَيْتِ اللَّهِ	2779	وَالْقُدْسِ أَوْ قِيلَ بِلَا تَنَاهِ
لَكِنَّ جَمْعُهُمْ أَتَى فِي الْمَسْجِدِ	2780	وَالْعِدَّةُ لَا يَقْبَلُ لِلتَّقْيِيدِ
وَالْخُلْفُ فِي اغْتِكَافِ مَرَأَةٍ يَرِدُ	2781	بِإِذْنِ طَهٍ لِلنِّسَاءِ يُعْتَمَدُ
آخِرُ شَهْرِ الصَّوْمِ وَقَتُّهُ حَكَمٌ	2782	فِي عَشْرِ مِنْ رَمَضَانَ ذَا جُلِّ حَسَمِ
فِيهِ وَيَنْهَى يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ	2783	وَالصَّوْمِ غَيْرُ لَازِمٍ بِالْحَضَرِ
وَمَالِكَ يَرَى الْخِلَافَ وَاضِحاً	2784	وَمَنْ لَهُ قَفَا يُعَدُّ نَاجِحاً
وَيُمْنَعُ الْجَمَاعُ طُولَ الْمُدَّةِ	2785	لِمَالِكَ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ
دَلِيلُهُ الظَّنُّ مِنَ الْأَحْكَامِ	2786	فِي جُلِّهَا تَخَالَفُ الْأَقْوَامِ

## كتاب العجم

وَالْحَجُّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَجْنَاسِ	2787	يُفْهَمُ حُكْمُهُ لِكُلِّ النَّاسِ
فَبَعْضُهَا مُقَدَّمَاتٌ تُغْتَبَرُ	2788	وَفَعْلُهَا مِنَ الْوُجُوبِ مُشْتَهَرُ
وَجَنْسُهَا الثَّانِي إِلَى الْأَرْكَانِ	2789	مَثْرُوكَةٌ مَعْمُولَةٌ فِي آنِ
وَكُلُّ شَيْءٍ لَا حَقَّ بِالْفِعْلِ	2790	مُقَدَّمَاتُ الْحَجِّ عِنْدَ الْكُلِّ

## الجنس الأول:

## في الوجوب والشروط

مَعْرِفَةُ الشَّرُوطِ وَالْوُجُوبِ	2791
فَوَاجِبٌ بِحُكْمِ قَوْلِ اللَّهِ	2792
شُرُوطُهُ أَتَتْ عَلَى قَسَمَيْنِ	2793
فَمِنْهُ وَاجِبٌ عَلَى التَّحْدِيدِ	2794
وَاخْتَلَفُوا فِي الْحُجِّ لِلصَّغِيرِ	2795
أَجَازَهُ مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	2796
أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي نَصِّ وَرْدٍ	2797
بِأَنَّ أُمَّا لِلصَّبِيِّ قَدْ رَفَعَتْ	2798
قَالَ لَهَا نَعَمْ وَذَاكَ أَجْرُ	2799
وَالْخِلْفِ لِلَّذِي يُرَى لَهُ مَنَعٌ	2800
وَفِي الْوُجُوبِ يُطْلَبُ الْإِسْلَامُ	2801
لِلزَّادِ ثُمَّ الرَّحْلُ ثُمَّ الْبَدَنُ	2802
وَقَادَرٌ يَمْشِي عَلَى الْأَقْدَامِ	2803
إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْوُصُولِ	2804
وَمِثْلُ ذَلِكَ الزَّادُ لِلْمُطِيقِ	2805
تَخَالَفُ التَّفْسِيرِ فِي اسْتِطَاعَةِ	2806
فَشَرْطُهُ الزَّادُ كَذَلِكَ الرَّاحِلَةُ	2807
أَبُو حَنِيفَةَ وَزَدَ لِلشَّافِعِيِّ	2808
وَمَالِكٌ عَلَى الَّذِي قَبْلُ ذَكَرَ	2809
وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ لِلنِّيَابَةِ	2810
جِسْمٍ وَمَالِكٌ يَرَى الْمَبَاشَرَةَ	2811
وَصَاحِبُ الْمَالِ إِذَا مَاتَ لَزِمَ	2812
مُحَمَّدٌ بِالشَّافِعِيِّ يُعْرِفُ	2813
تَعَارُضُ الْقِيَّاسِ لِلْأَثَارِ	2814
حِينَ يُقَاسُ الرَّأْيُ فِي الْأَحْكَامِ	2815
لِلْحُجِّ أَمْرُهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ	
فَالْحُجُّ وَاجِبٌ بِلَا اشْتِبَاهِ	
فَشَرْطُ صِحَّةِ بَدُونِ مَيْنِ	
دُخُولِ إِسْلَامٍ وَبِالتَّوْحِيدِ	
جَوَازُهُ وَالْمَنَعُ بِالتَّحْرِيرِ	
أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى بِالْمَانِعِ	
عَنْ سَيِّدِ الْوُجُودِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ	
لِأَمْرِ حُجِّهِ وَذَاكَ قَدْ ثَبَتَ	
قَالَ بِهِ الْجُلُّ وَنَعَمْ الْأَمْرُ	
فَالْعَقْلُ شَرْطٌ لِلزُّومِ يُتَّبَعُ	
ثُمَّ اسْتِطَاعَةُ وَذَا تَمَامُ	
شُرُوطُهُ لِبَالِغٍ وَمُؤْمِنٍ	
مَالِكٌ دُونَ الرَّحْلِ لِلتَّمَامِ	
وَلَا لَكُنْصِ مَرْكَبٍ مِنْ طَوْلِ	
كُنْصَا وَلَوْ بِالسُّؤْلِ فِي الطَّرِيقِ	
مُكَلِّفٌ مِنْهُ اخْتِلَافُ الْأُمَّةِ	
طَهُ جَوَابُ سَائِلٍ إِذْ سَأَلَهُ	
عَمَّ مُكَلِّفًا بِلَا مُنَازَعِ	
فِي الْمَشْيِ إِنْ تَحْصِيلُ زَادَهُ قَدَرُ	
لِقَادَرٍ بِالْمَالِ دُونَ قُدْرَةِ	
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَاكَ نَاصِرَهُ	
إِخْرَاجُهُ مِنْ مَالِهِ بِهِ حَكْمُ	
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ كَمَا قَدْ وَصَفُوا	
فَفَرَضُ عَيْنٍ وَاجِبُ الْأَبْرَارِ	
يُمْنَعُ فِي فَرَضٍ عَلَى التَّمَامِ	

- 2816 فَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ  
2817 أَجَابَهُ الرَّسُولُ قَائِلًا نَعَمْ  
2818 عَنْ مَيْتٍ قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِ  
2819 فَقَالَ دَيْنُ اللَّهِ أَوْلَى أَنْ يُرَدَّ  
2820 لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ أَدَى  
2821 مَالِكَ لَيْسَ وَاجِبًا وَيُسْتَحَبُّ  
2822 وَالشَّافِعِيُّ أَدَاءُ فَرَضٍ يُطْلَبُ  
2823 لِخَيْرٍ مَنْ قَدْ أُسِّسَ الْأَحْكَامَا  
2824 رَوَايَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ  
2825 ابْنَ أَخِي شَبْرَمَةَ لَيْتَكَ عَنْ  
2826 وَالْخُلَفَاءُ فِي تَأْجِيرِ نَفْسِهِ وَرَدَّ  
2827 وَالشَّافِعِيُّ حَرَّمَ وَالنُّعْمَانُ  
2828 فَفِيهِ قَرْنَةٌ وَمِنْهُ أَجْرُ  
2829 وَحُكْمُهَا لِمَالِكَ نَوْعَانِ  
2830 وَجُوبُهَا لِلْفُورِ أَوْ تَرَاحِي  
2831 أَبُو حَيْفَةَ عَلَى الْفُورِ الطَّلَبُ  
2832 مُبَيَّنًا تَرَاحَ حَجَّةِ النَّبِيِّ

### القول الأول في الجنس الثاني :

#### من أركان الحج والعمرة

- 2833 حَجٌّ وَعُمْرَةٌ عَلَى التَّبْيِينِ  
2834 فَالْحَجُّ إِفْرَادٌ تَمْتُّعٌ حُصِرَ  
2835 فِي الْوَقْتِ وَالْأَفْعَالِ وَالْمَكَانِ  
2836 مِنْهَا شُرُوطٌ أَوْ تُرْوَكُ تُفْعَلُ

#### القول في شروط الإحرام

- 2837 مُشْتَرَكُ الْأَفْعَالِ فِيهِ يُعْرِفُ  
بِفِعْلِ إِحْرَامٍ وَحُكْمٍ يُوصَفُ

### في الميقات المكاني

شُرُوطُهُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ	2838
فَكُلُّ قُطْرٍ عِنْدَهُ مِيَقاتُ	2839
فَذي الحَلِيفَةِ المَدِينَةِ الحَرَمِ	2840
يَلْمَلَمُ مَنْ يَنْ إِنْ يَحْرُمُ	2841
لِلشَّامِ جُحْفَةً وَذَا يَتَّفِقُ	2842
وَذَاتُ عَرَقٍ قِيلَ بِالتَّحْقِيقِ	2843
وَجُحْفَةٍ لِقَادِمٍ مِنْ شَامِ	2844
فَبَعْضُهَا تَوْقِيتُ سَيِّدِ البَشَرِ	2845
قَوْمٌ رَأَوْا تَجَاوَزَ المِيقَاتِ	2846
وَالْبَعْضُ لِلْمِيقَاتِ حَتْمًا يَرْجِعُ	2847
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَرْكُهُ غَلَطٌ	2848
فَمَالِكٌ عَنْهُ السُّقُوطُ إِنْ رَجَعَ	2849
وَبَعْضُهُمْ لِلْحَجِّ حُكْمًا يُبْطَلُ	2850
مَنْ دُونَهُ مِنْ مَنْزِلٍ فَيُحْرَمُ	2851
وَالْخَلْفُ فِيمَنْ يَتْرُكُ الإِحْرَامَا	2852
فَالْبَعْضُ يُفْدي بِدَمٍ وَالْبَعْضُ	2853
أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ أَيْدَهُ	2854
إِنْ يَكُنِ الإِحْرَامُ ضَمَنَ النُّسْكِ	2855
وَوَاجِبٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ العُمْرَةِ	2856
وَمَنْ عَلَى المِيقَاتِ مَرًّا غَابِرًا	2857
مِيقَاتُهُ تَعْرِيفُهُ الْأَوْطَانُ <sup>1</sup>	
وَمِنْهُ إِحْرَامٌ كَذَا الصَّلَاةُ	
يَبْدَأُ مِنْهَا عِنْدَ سَائِرِ الْأُمَمِ	
مِنْهَا حَاجِجٌ ذَاكَ حَجٌّ أَسْلَمُ	
عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ كُلُّ حَقَّقُوا	
أَهْلُ الْعِرَاقِ أَوْ مِنَ الْعَقِيقِ	
قَرْنٌ لِنَجْدِ مُدَّةِ الْأَيَّامِ	
وَبَعْضُهَا أَقْتَبَهُ لَهُمْ عُمَرُ	
صَاحِبُهُ بِالْدَّمِ حُكْمًا يَأْتِي	
وَالْبَعْضُ فِي الْفَسَادِ لَيْسَ يَنْفَعُ	
وَالْبَعْضُ بِالْبُطْلَانِ لَيْسَ يَرْتَبُطُ	
لَيْسَ بِوَارِدٍ وَلَا لَهُ نَفْعُ	
وَبَعْضُهُمْ لِلدَّمِ لَيْسَ يَقْبَلُ	
كَفَعْلٍ خَيْرٍ مَنْ سَعَى فَلْتَعْلَمُوا	
مَنْ بَلَدٍ يَغْتَادُهُ دَوَامًا	
مَنْ ذَاكَ أَعْفَاهُ وَذَاكَ حَضُّ	
بِالدَّمِ قَالَ مَالِكٌ عَضْدَهُ	
بِالدَّمِ جَبْرُ النُّسْكِ كُلُّ يَحْكِي	
إِحْرَامٌ قَاصِدٌ لِذِي الْعِبَادَةِ	
يَلْزُمُهُ الإِحْرَامُ قَوْلًا ظَاهِرًا	

### في الميقات الزمني

زَمَانُهُ شَوَالُ رَذِي الْقَعْدَةِ	2858
ثَلَاثَةُ الشُّهُورِ قَالَ مَالِكٌ	2859
يُمْتَدُّ حَتَّى التَّسْعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ	
تُعَدُّ وَقْتُ الْحَجِّ خَذَا يَا سَالِكُ	

<sup>1</sup> - يعرف الميقات بالوطن القادم منه الحاج.



- 2860 فَالْحَجُّ فِي ثَلَاثَةِ حُكْمٍ وَرَدَّ  
2861 وَالشَّافِعِيُّ الشَّهْرَانِ ثُمَّ التَّسْعُ  
2862 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يَنْقُضِي  
2863 وَعُمْرَةٌ مِيقَاتُهَا كُلُّ الزَّمَنِ  
2864 تَكَرَّرُهَا فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكِّرُ  
2865 يَعْنِي بِذَاكَ ضَمَّنَ عَامَ وَاحِدٍ  
2866 تَكَرَّرُهَا لَدَيْهِ فِي عَامٍ كَرَّةً  
2867 أَبُو حَنِيفَةَ كَمَثَلِ الشَّافِعِيِّ  
2868 حَدِيثُ خَيْرِ الرُّسُلِ فِي الْإِحْرَامِ

## القول في التروك:

## وهو ما يمنعه الإحرام من الأمور المباحة للحلال

- 2869 لَا يَلْبَسُ الْمَخِيطُ مُحَرَّمٌ دَخَلَ  
2870 وَالْخُفُّ وَالنَّعْلَيْنِ إِلَّا إِنْ فَقَدَ  
2871 وَثَوْبَهُ إِنْ مَسَّ زَعْفَرَانُ  
2872 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلَ لِعَمَرٍ  
2873 لِمُحَرَّمٍ يُرِيدُ أَجْرَ الْحَجِّ  
2874 وَعُمْرَةٌ بِبَدْنِهِ لَهَا وَجِبٌ  
2875 وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَخِيطَ يُنْعَى  
2876 وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ  
2877 وَلِبْسُهُ النُّعْمَانُ مَالِكٌ مَنَعَ  
2878 فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ دُونَ فِدْيَةٍ  
2879 وَحُكْمُهُ فِي مَنَعَ ذَلِكَ يَعْتَمِدُ  
2880 عَنْ ابْنِ دِينَارٍ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ  
2881 فَاقْدُ إِحْرَامَ سَرَاوِيلًا لَبَسَ  
2882 وَاخْتَلَفُوا فِي لِبْسَةِ الْخُفَّيْنِ  
2883 فَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ
- مِيقَاتُ إِحْرَامٍ حَرَامٌ إِنْ فَعَلَ  
فَالْغَيْرُ جَازٌ لِلْعَرَاقِيبِ يَقْدُ  
وَالْوَرُسُ فَلْيَجْتَنِبِ الْإِنْسَانُ  
عَنِ الْمَبَاحِ نَهْيُهُ بِذَا صَدَرَ  
أَجَابَ نَحْوَ الْفَرَضِ كُلِّ فَجَّ  
عَلَيْهِ مَا فِي الْحَجِّ مِنْهُ قَدْ طَلَبَ  
عَلَى الرِّجَالِ لَا النِّسَاءِ فَاسْمَعُوا  
لَيْسَ لَهُ مَنَعٌ بِمَا مَرَأً  
وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّورُ لِبْسُهُ نَفَعُ  
مَالِكٌ جَازَتْ عَنْدَهُ فِي قَوْلِهِ  
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَصَّهُ وَجَدَ  
رَخَّصَ فِي اللَّبَاسِ حُكْمُ الشَّافِعِ  
وَالْخُفُّ دُونَ الْقَطْعِ ذَا يُسَرُّ يَحْسَنُ  
فِي الْقَطْعِ رَغَمٌ وَفِرَّةُ النَّعْلَيْنِ  
يُعْفِيهِ دَفْعُهَا وَتِلْكَ قَوْلُهُ

- 2884 وَابْسُهُ الْإِخْرَامَ بِالْمَعْصَرِ  
2885 وَلِلنِّسَاءِ الْوَجْهَ جَائِزٌ شَعَرِ  
2886 إِنْ تَلَبَّسَ الْقَفَّازُ مَالِكٌ فَدَتْ  
2887 وَمَنْعُ مَالِكٍ لِقَفَّازَيْنِ  
2888 فَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ ذَا الْخَبَرِ  
2889 وَحُرْمَةُ لِلطَّيِّبِ فِيهَا مُجْمَعُ  
2890 وَاخْتَلَفُوا فِي إِثْرِهِ لِلْمُحْرَمِ  
2891 أَجَازَهُ النُّعْمَانُ ثُمَّ الثُّورِي  
2892 وَمَنْعُهُ يُرْجَحُ الْجُمْهُورُ  
2893 حَدِيثُ صَفْوَانَ بِهِ الْحُكْمُ اشْتَهَرَ  
2894 خَيْرُ الْأَنَامِ حَيْثُ سَائِلٌ سَأَلَ  
2895 طَوَافُهُ عَلَى النِّسَاءِ وَيَحْرُمُ  
2896 وَذَاكَ مُبْطِلٌ لِمَنْ يَرَى الْأَثَرَ  
2897 وَالتَّفَثُ الْخَلْقُ وَقَتْلُ الْقَمَلِ  
2898 وَغَسْلُ رَأْسِ جَوَزِ الْجُمْهُورِ  
2899 فَابْنُ عُمَرَ يَمْنَعُ غَسْلَ الرَّأْسِ  
2900 عَنْ مَالِكٍ صَحَّ جَوَازُ الْغُسْلِ
- وَالْخَلْفُ هَلْ يُعَدُّ كَالْمَعْطَرِ  
غُطِّي وَوَجْهَهَا بِثَوْبٍ يُسْتَرِ  
لِلثُّورِ جَائِزٌ وَعَائِشَةُ رَوَتْ  
نَهَى النِّسَاءَ أَنْ تَلَبَّسَ الْأَثْنَيْنِ  
يَرْوِيهِ مَرْفُوعًا لِسَيِّدِ الْبَشَرِ  
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمًا يُسْمَعُ  
فَالْكُزُّ عِنْدَ مَالِكٍ فَلْتَعْلَمِ  
لَيْسَ لَدَيْهِمَا مِنَ الْمَحْظُورِ  
وَفَعَلُهُ لَدَيْهِمْ مَحْظُورُ  
صُفْرَةُ ثَوْبٍ إِثْرَ طَيْبٍ قَدْ حَظَرَ  
جَوَابُهُ فَوْرًا بِهِ وَخِي نَزَلَ  
يُزِيلُ جُزْمَ الْفِعْلِ حِينَ يُعْلَمُ  
يَجُوزُ بَعْدَ الْغُسْلِ دُونَهَا حَظَرَ  
بِالْمَنْعِ عِنْدَ الْكُلِّ فِي الْمَحْصَلِ  
إِنْ جُنِبَ وَمَالِكٌ مَحْظُورُ  
سَوَى اخْتِلَامِ ثُمَّ غَسْلُ الثُّجَسِ  
وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ جَافَى الْقُلِّ

### وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد

- 2901 وَحَرَّمُوا الْكُلَّ صَيْدَ الْبَرِّ  
2902 إِنْ كَانَ مُضْطَّادًا لَغَيْرِ الْمُحْرَمِ  
2903 وَمَنْ لَأَكْلِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
2904 لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَى  
2905 وَحَرَّمَ الْأَكْلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَنْ  
2906 فَمَالِكٌ قِتَادَةُ رَوَى لَهُ  
2907 مِنْ بَعْضِ مُحَرِّمِينَ مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ  
2908 مَعْنَاهُ يَرْوِيهِ حَدِيثُ طَلْحَةَ
- وَأَكْلُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ يَجْرُ  
كَذَا لِقَوْمٍ مُحَرِّمِينَ فَأَعْلَمِ  
أَجَازَهُ عُمَرُ وَذَاكَ بَاقِي  
سَبِيلُهُ مِنَ الْهُدَاةِ الْخَنَفَا  
كَالثُّورِ ذَا حُكْمٍ لَهُ يُرَى عَلَنُ  
قَتْلَ حِمَارِ الْوَحْشِ ثُمَّ أَكْلُهُ  
أَقْرَهُهُمْ عَلَيْهِ عَالِي الرُّتَبِ  
إِذْ لَحْمُهُ لَهُمْ أَجَازَ مِنْحَهُ

- 2909 في الْمَنعِ قُلْ أَهْدِي لِأَفْضَلِ الْأُمَمِ  
2910 قَالَ أَرَدُّهُ لِأَنِّي مُحَرَّمٌ  
2911 وَرَجَّحُوا الْجَمْعَ لِلْأَقْوَالِ  
2912 مَا لَمْ يَصِدْ أَوْ لَمْ لَهُ تُصَادْ  
2913 فَأَكُلْ مَيْتَةً رَأَوْهُ أَوْلَى  
2914 مَالِكَ وَالنُّعْمَانُ فِي الْمَذْكُورِ  
2915 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشُّوْرُ  
2916 قَالَ أَبُو يُوسُفَ صَيْدٌ أَفْضَلُ  
2917 فَتِلْكَ حُرْمَةٌ لِعَيْنِ اللَّحْمِ  
2918 وَاخْتَلَفُوا فِي مُحَرَّمِ هَلْ يَنْكَحُ  
2919 بُطْلَانٌ ذَلِكَ النِّكَاحُ إِنْ صَدَرَ  
2920 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ جَائِزًا  
2921 أَحْبَبَارٌ بَطْلُهُ رَوَى عُثْمَانُ  
2922 لَا يَنْكَحُ الْمُحَرَّمُ بَلَّ لَا يَخْطُبُ  
2923 لَنَجَلِ عَبَّاسٍ بِهِ جَرَى الْعَمَلُ  
2924 عَارِضُهُ حَدِيثٌ عَقْدُ الْمُضْطَقَى  
2925 لَكِنْ أَتَتْ عَنْهَا رَوَايَةٌ تُفَسِّدُ  
2926 وَجَوَّزُوا الْجَمْعَ لِلْقَوْلَيْنِ  
2927 فَأَوَّلُ يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ

### القول في أنواع هذا النسك

- 2928 وَالْمُحَرَّمُونَ عُمْرَةً إِفْرَادُ  
2929 أَوْ جَامِعٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةُ  
2930 تَبَيَّنَ أَحْكَامُ لَهَا مَطْلُوبُ

### القول في التمتع

- 2931 وَمَنْ تَمَعًا نَوَى إِقْدَامَهُ  
2932 مِنْ بَعْدِ إِمْتَامِ لِنُسْكِ الْعُمْرَةِ

لَكِنْ عَلَيْهِ مُمَكِّنٌ مِنْ هَذِي	2933
وَحَاضِرٌ بِالْبَيْتِ إِذَا قَتَعَا	2934
وَسَاكِنُ الْبَيْتِ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	2935
أَبُو حَنِيفَةَ مَوَاقِيَتًا حَصَرُ	2936
وَالشَّافِعِي مَنْ بَيْنَهُ يَوْمَانِ	2937
وَالثَّوْرِي أَهْلُ مَكٍّ فِيهِمْ حَصَرُ	2938
تَحْلُلُ الْمُحْرَمِ مِنْ إِحْرَامِهِ	2939
تَحْوِيلُهُ مِنْ عُمْرَةٍ لِلْحَجِّ	2940
فَلَا بِنَ عَبَّاسٍ وَلَا بِنَ حَبِلٍ	2941
لَكِنَّ بَعْضَهُمْ لِذَاكَ يَكْرَهُ	2942
نَهَى عُمَرَ عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ	2943
قَالَ عَلَيْهِمَا أَنَا أَعَاقِبُ	2944
وَنَوْعُهَا الثَّانِي أَتَى لِلْمُحَصِّرِ	2945
إِنْ زَالَ خَوْفُ مَرَضٍ وَإِنْ قَدِمَ	2946
لِلْعَامِ ثُمَّ الْعَامِ ذَاكَ الْمُقْبِلِ	2947
وَرُكْنُهَا لِلشَّافِعِي الطَّوَافُ	2948
يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ	2949
يَفْعَلُهَا فِي أَشْهُرٍ لِلْحَجِّ	2950
يُنْشِئُ حَجًّا بَعْدَ انْتِهَاءِ لَهَا	2951

### القول في القارن

مَنْ هَلَّ بِالنُّسَكَيْنِ قَارِنٌ مَعَا	2952
يَخْتَارُ وَقْتًا يَنْتَهِي لِلأَوَّلِ	2953
وَقَارِنٌ يَلْزُمُهُ هَذِي أَقْرُ	2954
وغيرُهُ فِي النُّسَكِ فَلَا أَفْرَادُ	2955
فِي الْفَضْلِ حِينَ اتَّبَعُوا إِثْرَ النَّبِيِّ	2956
وَالْغُسْلُ لِلإِهْلَالِ عَنْهُمْ سُنَّةُ	2957

فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِفَعْلٍ جَمْعًا  
بَعْدَ الطَّوَافِ كُرْهُهُ لِلْكُمُلِ  
بَعْضُ إِذَا بِالْبَيْتِ مَا إِنْ يَسْتَقِرُّ  
بَيْنَهُمَا يَخْتَلِفُ الْعُبَادُ  
فَاخْتَلَفَ جَاءَ مِنْ خِلَافِ السَّبَبِ  
لِلظَّاهِرِيِّ فَقَرَبَةُ وَاجِبَةُ

- 2958 بَنْتُ غُمَيْسَ فِي حَدِيثِهَا اخْتَلَفَ  
2959 فَأَلْأَمَرُ بِالْغُسْلِ وَبِالْإِهْلَالِ  
2960 لِلظَّاهِرِيِّ أَمَّا لَدَى الْجُمْهُورِ  
2961 وَضَوْؤُهُ النُّعْمَانُ يَكْتَفِي بِهِ  
2962 مِنْ قَبْلِ إِحْرَامِ دُخُولِ مَكَّةَ  
2963 فِي ذَاكَ لَا غَتَسَالَ عِنْدَ مَالِكٍ  
2964 الْإِحْرَامُ دُونَ نِيَّةِ التُّشْكِ بَطُلٌ

## القول في الإحرام

- 2965 هَلْ يُمَكِّنُ الْإِحْرَامُ دُونَ تَلْبِيَةٍ  
2966 تَلْبِيَةُ الرَّسُولِ عِنْدَهُمْ طُلُبٌ  
2967 أَوْجَبَهَا الظَّاهِرِيُّ وَالْجُمْهُورُ  
2968 وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا مَرْغُوبٌ  
2969 وَمَالِكٌ لَيْسَتْ لَهُ رُكْنًا تَعُدُّ  
2970 لِلْعَلَمَاءِ تُسْتَحَبُّ إِثْرًا  
2971 وَاخْتَلَفُوا فِي بَلَدَةِ الْإِحْرَامِ  
2972 قَوْلٌ بِذِي حُلَيْفَةَ بِالْمَسْجِدِ  
2973 وَالْبَعْضُ إِذْ عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ  
2974 قَدْ عَلَّلُوا بِالْحِظَةِ السَّمَاعِ  
2975 وَأَجْمَعُوا بِأَنَّ مَكِّيًّا يُهْلُ  
2976 وَالسُّنَّةُ الْإِهْلَالُ عِنْدَ الْمُعْتَمِرِ  
2977 وَعَكْسُهُ بِهِ يَقُولُ أَشْهَبُ  
2978 وَقَطَعَهَا لِمَالِكٍ إِنْ تَغَرَّبُ  
2979 فَقَالَ قَطَعُهَا زَوَالًا عَرَفَةَ  
2980 تَرَدَّادُهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ طَالِبَهُ  
2981 وَلِابْنِ مَسْعُودٍ بِرَمْيِ أَوَّلِ
- أَوْ يُكْتَفَى عَنْ ذَلِكَمُ بِالنِّيَّةِ  
لِتَارِكِ لَهَا دَمٌ وَذَا رُغْبٌ  
فَيُسْتَحَبُّ لَفْظُهَا الْمَأْثُورُ  
وُجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ مَنْسُوبٌ  
تَارِكُهَا يُعْطَى دَمًا فِيمَا يُحَدُّ  
دُخُولِ إِحْرَامٍ إِذَا أَقْرَأَ  
عِنْدَ خُرُوجِ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ  
بَعْدَ الصَّلَاةِ فَعَلُهُ بِهِ اقْتَدَى  
وَالْبَعْضُ فَوْقَ رَحْلِهِ لِلرَّاءِ  
عِنْدَ الصُّحَابِ حَجَّةُ الْوَدَاعِ  
عِنْدَ الْخُرُوجِ حِينَ حَجٌّ يَتَّصِلُ  
وَالدَّمُ جَبْرًا لِابْنِ قَاسِمٍ ذَكَرَ  
كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرْغَبُ  
شَمْسُ لِيَوْمِ الْحَجِّ أَمَّا أَشْهَبُ  
عِنْدَ الصَّلَاةِ حُكْمُهَا إِذْ وَصَفَهُ  
جُلُّ بِهِ لِرَمْيِهِ لِلْعَقَبَةِ  
يَقْطَعُهَا ذِي سُنَّةِ الْمَبْجَلِ

## القول في الطواف بالبيت والكلام فيه،

في صفته وشروطه وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعدداده

### القول في الصفة

- 2982 ذي صفة الطواف للجُمهور  
2983 فَأَحْجَرُ الْأَسْوَدَ مِنْهُ يَبْتَدِي  
2984 وَالْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ سَيَجْعَلُ  
2985 سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ طَوَافًا يَقْطَعُ  
2986 وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّمْلِ هَلْ مِنْ سُنَّةٍ  
2987 فَسُنَّةٌ لَدَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَضَحَّ  
2988 وَحِجَّةُ الْجُمُهورِ قَوْلُهُمْ رَمَلُ  
2989 مُيِّنًا لِلْكَافِرِينَ قَوْلَتَهُ  
2990 وَمُحَرَّمٌ دَاخِلُهُ لَا يَرْمَلُ  
2991 وَطَائِفٌ يَنْتَلِمُ الرُّكْنَيْنِ  
2992 وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَلِمِ  
2993 تَقْبِيلُهُ صَخْرَ الْجَنَانِ الْأَسْوَدِ  
2994 وَسَبْعَةَ الْأَشْوَاطِ لِلطَّوَافِ  
2995 طَافَ النَّبِيُّ بِالْبَيْتِ سَبْعًا صَلَّى  
2996 لَيْسَ لَهُ وَقْتُ يَحْدُ لِلْأَدَا  
2997 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَإِبْنُ عُمَرَ  
2998 لِمُقَرَّنٍ يَكْفِي لِحَجِّ عُمْرَةٍ
- فِي الْفَرْضِ أَوْ لِلنَّدْبِ فِي الْأُمُورِ  
تَقْبِيلُهُ أَوْ لَمَسُهُ فِي الْمُسْنَدِ  
وَلَمَسُهُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي يُقْبَلُ  
ثَلَاثَةً مِنْهَا لِرَمَلٍ يَتَّبِعُ  
مُعْتَمِرٍ أَوْ دُونَهُ فِي الْمِلَّةِ  
لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَحَ  
مُحَمَّدٌ حِينَ بَلَدَةِ نَزَلَ  
وَأَنْزَلَ إِلَهُ فِيهِمْ رَهْبَتَهُ  
وَذَاكَ يَنْفِي سُنَّةً إِذْ يُقْبَلُ  
وَذَاكَ فَعَلًا سُنَّةُ الشَّيْخَيْنِ  
لِغَيْرِ رُكْنَيْنِ وَذَا حُكْمٌ عُلِمَ  
فَذَاكَ مَطْلُوبُ الطَّوَافِ فَاقْتَدَ  
وَالرُّكْعَتَانِ دُونَهَا خِلَافَ  
خَلْفَ مَقَامِ رُكْعَتَيْنِ جَلَا  
مِثْلَ الرُّكُوعِ قَدْ يُؤَدَّى سَرْمَدًا  
سَعَى طَوَافٌ مَرَّةً قَدْ يُعْتَبَرُ  
لَمَرَّةً مُفْرَدَةً فِي حِجَّةٍ

### القول في شروط الطواف

- 2999 وَشَرْطُهُ حَدٌّ لَبِيتَ اللَّهُ  
3000 فَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ وَفِي الطَّوَافِ  
3001 كَانَ النَّبِيُّ يُرِيدُ إِدْخَالَ لَهُ  
3002 وَقِيلَ عَنْ إِدْخَالِهِ ضَاقَ الْخَشَبُ  
3003 تَقْصِيرُهَا عَنْ سَبْعَةِ مِنْ أَدْرُعٍ
- وَالْحَجَرُ عَنْهُ لَا تَكُنْ بِالسَّاهِي  
وَدُونَهُ الطَّوَافُ لَيْسَ كَافٍ  
لِلْبَيْتِ فَهُوَ مِنْهُ ذَاكَ قَالَهُ  
وَالْمَالُ لَيْسَ غَيْرُ ذَاكَ مِنْ سَبَبٍ  
كَانَتْ بِقَبْلِ بَعْثَةِ الْمَشْفَعِ

- 3004 وَالْخُلْفُ فِي وَقْتِ الطَّوَافِ يُذَكِّرُ  
3005 مُجَاهِدٌ مَنْ بَعْدَ عَصْرِ يُكْرَهُ  
3006 فِي كُلِّ وَقْتٍ جَازَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
3007 أَمَّا طَهَارَةٌ فَجَمْعُهُمْ عَلَى  
3008 أَبُو حَنِيفَةَ بِدُونِهَا بَطُلُ  
3009 وَالشَّافِعِيُّ طَهَارَةٌ لِلثَّوْبِ

## القول في أعداد وأحكام الطواف

- 3010 ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ فِيهَا مُجْمَعُ  
3011 كَذَا الْوَدَاعُ فَالطَّوَافُ وَاجِبٌ  
3012 حَدِيثُ بِنْتِ لَعْمَيْسٍ يُعْرَفُ  
3013 وَمَا بِفَوْتِهِ يَفُوتُ الْفَرَضُ  
3014 وَتَرْكُهُ لِلْحَجِّ أَمْرٌ يُبْطَلُ  
3015 لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ  
3016 بِذَاكَ حَجُّهُ لَدَى الْجُمْهُورِ  
3017 وَفِي الْقُدُومِ وَالْوَدَاعِ أَجْمَعُوا  
3018 أَمْرُهُمَا فِي الْحَجِّ بِالإِفَاضَةِ  
3019 وَأَجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ تَمَتَّعَا  
3020 يَقْضِي طَوَافَيْنِ بِحُكْمِ الْأَثَرِ  
3021 عَائِشَةُ حَدِيثُهَا أَضَلُّ الْعَمَلِ  
3022 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ  
3023 وَالشُّوزِيُّ وَالنُّعْمَانُ وَالْأَوْزَاعِيُّ  
3024 كَذَاكَ يَسْعَى مِثْلَهَا مَطْلُوبُ
- طَوَافٌ قَادِمٌ إِفَاضَةً فَعُورَا  
وَشَرَطُ طَهْرٍ فَعَلُهُ مُصَاحِبُ  
مَا تَصْنَعِي فِي الْحَجِّ حُكْمًا يُوصَفُ  
فَعَلُ إِفَاضَةٍ عَلَيْهِ حَضَرُ  
وَيُجْزَى الْقُدُومُ حَيْثُ يُفْعَلُ  
وَقِيلَ إِنَّ طَافَ الْوَدَاعُ يَسْلَمُ  
طَوَافُهُ فِي الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ  
أَنْهُمَا مِنْ سُنَّةٍ إِذْ يَرْفَعُوا  
فِي الْحَوْفِ بِالْقَبُولِ لِلْفَرِيضَةِ  
بِعُمْرَةٍ لِلْحَجِّ إِذْ تَوَسَّعَا  
وَوَاحِدٌ لِمُفْرَدٍ فِي الْخَبَرِ  
لِقَارِنٍ فِيهِ أَتَى خُلْفٌ جَلَلُ  
يُجْزِيهِ سَعْيٌ وَطَوَافٌ يُشْهَدُ  
يَطُوفُ مَرَّتَيْنِ بَاتِّبَاعِ  
فَذَلِكَ الْحُكْمُ وَذَا الْمَرْغُوبُ

## القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه

## حكم السعي بين الصفا والمروة

- 3025 فَالسَّعْيُ وَاجِبٌ وَمَالِكٌ لَزِمَ  
3026 أَعْنِي لِعَامٍ قَادِمٍ فِي الْأَوَّلِ
- مَنْ فَاتَهُ يَحُجُّ عَامًا إِنْ قَدِمَ  
وَذَاكَ حُكْمٌ لَزِمَ فِي الْأَفْضَلِ

- 3027 فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَحْمَدُ وَالسَّعْيُ مِنْ أَمْرِ الرَّسُولِ فَاقْتَدُوا  
3028 وَمَنْ رَأَى ذَا التُّسْكِ غَيْرَ وَاجِبٍ فَالْنَصُّ عَكْسُهُ بِذَا لِلرَّاعِبِ  
3029 وَالْجُلُّ قَالَ حُكْمُ ذِي الْعِبَادَةِ وَاجِبَةٌ بِفِعْلِهِ فَثَبَّتِ

### القول في صفة السعي

- 3030 وَوُصِفُ سَعْيٍ إِنْ تُرِدَ فَسَبِقِ هَامَ الصَّفَا وَبَعْدَهُ فَلْتَرْتَقِي  
3031 لَمَزُورَةً وَعِنْدَ بَطْنِ الْوَادِي يَرْمُلُ خَوْفَ لَحْظَةِ التَّنَادِي  
3032 وَإِنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ فَلْيَعِدْ قَبْلَ خُرُوجِهِ لَهَا فَذَا أَسَدٌ

### في شروطه

- 3033 وَأَوْجِبُوا لِلطَّهْرِ كَالطَّوَافِ لِحَائِضٍ وَالْغَيْرِ فِي خِلَافِ

### في ترتيب السعي

- 3034 وَاتَّفَقَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَرْدُ فِي كُلِّ وَقْتٍ حُكْمُهُ قَدْ يُعْتَمَدُ  
3035 وَمَنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ يَرْجِعُ قَصْدَ الطَّوَافِ قَبْلَ نَأْيِ يُزْمَعُ  
3036 وَخَارِجَ اللَّيْلِ أَوْ غَشَى النِّسَاءَ فِي حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ فَعَلًّا أَسَا  
3037 عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ إِذَا تَرَكَ رُكْنَا لِحَجٍّ حَاضِرٍ فَيَمَّا سَلَكَ

### الخروج إلى عرفة

- 3038 تَرْوِيَةً فِي يَوْمِهَا نَفِيرٌ إِلَى مَبِيتٍ فِي مَنَى نَذِيرُ  
3039 بِيَوْمٍ حَجٌّ مَالَهُ مَثِيلُ يَمْحُو الذُّنُوبَ خَالِقٌ جَلِيلُ  
3040 كُلُّ صَلَاةٍ بِمَنَى فَقْصُرُ ظَهْرًا وَعَصْرًا وَعِشَاءً ذَا الذِّكْرِ

### في حكم الوقوف بعرفة

- 3041 ذَا رُكْنٍ فَرَضَ الْحَجَّ عِنْدَ الْكُلِّ إِنْ فَاتَ حَجٌّ قَادِمٌ لِلْحَلِّ  
3042 نَحْوَ مَنَى كُلِّ الْحَجَّاجِ يَخْرُجُ وَلِلْمَبِيتِ وَسَطُهَا يُعْرَجُ  
3043 وَيَوْمَ عَشْرِفَالْإِمَامِ يَخْطُبُ وَجَمْعُهُ الظَّهْرَيْنِ حُكْمٌ يَجِبُ  
3044 فِي جَمْعٍ تَقْدِيمٌ وَبَعْدَهُ الدُّعَا وَفِي الْقُفُولِ رَمِيَّةٌ فَلْيَجْمَعَا  
3045 جَمْعُ عِشَائَيْنِ لَدَى مُزْدَلِفَةٍ قَصْرُ الصَّلَاةِ مَالِكٌ كَمْ وَصَفَهُ



- 3046 إِنَّ كَانَ مَكِّيًّا فَقَصَرُهَا مَنَعٌ  
3047 وَالشَّافِعِي ثُمَّ أَبُو ثَوْرٍ تَبَعَ  
3048 حُجَّةَ مَالِكٍ فَهُمْ لَمْ يُكْمَلُوا  
3049 وَالْحُكْمَ جَاءَ لِلْفَرِيقِ الثَّانِي  
3050 عَنْ حُكْمِهِ السَّابِقِ بِالتَّخْصِصِ  
3051 وَخُلْفَهُمْ فِي جُمُعَةٍ فِي عَرَفَةَ  
3052 إِلَّا إِذَا مَنْ عَرَفَاتٍ كَانَ أَمْ  
3053 إِذْ عَرَفَاتٍ كُلُّهُمْ بِهَاسَكُنْ  
3054 لَنْ يَكُنْ مَنَّ لِقَصْرُهَا مَنَعٌ  
3055 فِي مَذْهَبِ الثُّعْمَانِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ
- أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو ثَوْرٍ تَبَعَ  
سَيَّلَهُمْ ذَاكَ الَّذِي عَنْهُمْ سُمِعَ  
مَعَ النَّبِيِّ وَذَاكَ حُكْمَ أَكْمَلُ  
فَالْأَصْلُ بَاقٍ دُونَ حُكْمِ بَانِي  
لَمْ يَأْتِ فِيهِ الْحُكْمُ بِالتَّخْصِصِ  
قَصْرُ الصَّلَاةِ مَالِكٍ كَمْ وَصَفَهُ  
وَالشَّافِعِي بِأَرْبَعِينَ قَدْ تَتَمَّ  
وَبِالْأَمِيرِ أَمْرُهَا بَعْضُ قَرْنٍ  
عَلَيْهِ صَلَّى جُمُعَةٍ وَذَا تَبَعَ  
ثُمَّ أَبُو ثَوْرٍ بِهِ كَمْ يَنْصَحُ

### في شروط الوقوف بعرفة

- 3056 وَقُوفُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ يُشْتَرَطُ  
3057 وَتِلْكَ سُنَّةٌ أَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ  
3058 وَأَجْزَأُ الْوُقُوفِ وَقَتَ السَّحَرِ  
3059 وَوَأَقِفْ قَبْلَ الزَّوَالِ يَنْصَرِفُ  
3060 وَحَاجٌّ عَامٌ قَادِمٌ لَهُ لَزَمُ  
3061 وَوَأَقِفْ بَعْدَ الزَّوَالِ قَدْ مَضَى  
3062 حَدِيثُ عُزْرَةَ فَحَجَّهُ قَبْلُ  
3063 حَدِيثُ عُزْرَةَ بِذَاكَ وَاضِحُ  
3064 قَالَ النَّبِيُّ ذِي عَرَفَاتٍ مَوْقِفُ  
3065 مُزْدَلِفَةَ إِلَّا مُحَسَّرًا فَقِفْ  
3066 أَمَّا مِنْى فَكُلُّ شَيْءٍ مَنَحَرُ
- وَقَتِ الْوُقُوفِ عِنْدَهُمْ بِلَا غَلْطٍ  
قَبْلَ الزَّوَالِ مَنَعُهَا لِلْمُجْتَبِي  
حَدِيثُهُ أَتَى عَنْ ابْنِ مَعْمَرٍ  
وَلَمْ يَعُدْ بِاللَّيْلِ حُجَّهُ تَلَفُ  
عَلَيْهِ مَالِكٌ بِذَاكَ قَدْ حَكَمُ  
قَبْلَ الْغُرُوبِ حُجَّهُ لَا يُرْتَضَى  
إِلْزَامُهُ بِالدَّمِ عَنْهُمْ قَدْ نُقِلَ  
وَمَنْ قَفَا قَوْلَ الرَّسُولِ نَاجِحُ  
وَبَطْنُ وَادِيهَا فَعَنَّهُ انْحَرَفُوا  
بِدُونَ بَطْنِهَا وَذَاكَ قَدْ عُرِفَ  
فَجَاجَ مَكَّةَ مَبِيتٍ يُذَكَّرُ

### القول في أفعال مزدلفة

- 3067 أَعْمَالُهَا فِي الْوَقْتِ ثُمَّ الْحُكْمُ  
3068 مَبِيتُهُ فِيهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا  
3069 أَعْنَى الْحَجِيجِ مَنْ أَتَمَّ الْحَجَّ
- وَالْوَصْفُ إِنَّ قَرَّبَتْهَا لِلْفَهْمِ  
وَلِلْعَشَائِينَ بِهَا قَدْ يَجْمَعُوا  
وَرَمَيْهِ عِنْدَ الصَّبَاحِ أَنْجَى

وَبَعْضُهُ بِالْفَرْدِ وَصَفٌ لِلْعَمَلِ	3070
إِنْ لَمْ يَقِفْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ	3071
وَتَرَكْ هَدْيِهِ فَيُلْزَمُ الدَّمَاءُ	3072
وَقَدَّمَ النَّبِيَّ لِهَدْيِهِ إِلَى	3073
حَدِيثِ عَزْرَةِ دَلِيلِ الْأَوَّلِ	3074
أَغْنَى صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْمُزْدَلَفَةِ	3075
لَكِنَّ جَمْعَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ قَبِلَ	3076
إِلَى مَنَى فَحَجَّهُ صَحِيحٌ	3077

## القول في رمي الجمار

رَمَى الْجَمَارَ يَوْمَ نَحْرٍ مُتَّفَقٍ	3078
لَمْ يَرْزَمْ غَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ	3079
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَالَ مَالِكُ	3080
أَبُو حَنِيْفَةَ أَعَادَ مَنْ فَعَلَ	3081
حُكْمَ النَّبِيِّ فِي عَتْرَةِ قَدْ قَدَّمُوا	3082
حَدِيثُ عَائِشَةَ لَذَاكَ يَزُوي	3083
بِالرَّمْيِ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ	3084
مُؤَخَّرٍ إِلَى ظِلَامِ اللَّيْلِ	3085
لِلْبَعْضِ مَنْ أَخَرَهَا إِلَى غَدٍ	3086
قَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ لِمَنْ يَرْعَى النِّعَمَ	3087
وَرُخْصَةُ الرُّعَاةِ فِي يَوْمَيْنِ	3088
وَمَنْ رَمَى مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ نَجَا	3089
وَمَالِكُ يُفِيدِي وَذَاكَ الْقَوْلُ	3090
وَقَبْلَ ذَبْحِ مَالِكٍ مَنْ قَدْ حَلَقَ	3091
قَالَ زُفَرٌ يُعْطَى ثَلَاثًا مِنْ دَمٍ	3092

عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ الشَّرُوقِ يُسْتَقَ  
فِي يَوْمِ نَحْرِ سُنَّةِ الْأَوَّاهِ  
أَخْطَأَ وَقَتَ الرَّمْيِ فِيهِ نَاسِكُ  
وَالشَّافِعِيُّ أَفْتَى بِهِ إِذَا حَصَلَ  
لِلرَّمْيِ مِنْ قَبْلِ الزَّوَالِ أَسْلَمَ  
إِسْنَادُهَا سُبُلَ النَّجَاةِ يَحْوِي  
لِلْإِضْطِرَارِ جُنْحَ لَيْلِ النَّحْرِ  
مَا رَتَّبُوا عَلَيْهِ مِنْ سَبِيلِ  
أَجْزَاءَ لَمْ يُعْطَ لِأَيِّ رَفْدٍ  
بِاللَّيْلِ كَيْ يَمْضِيَ لِمَا بِهِ التَّزَمُ  
لِرَمْيِهَا مُعْجَلًا فِي الْحِينِ  
حُكْمُ حَدِيثِ، كُلُّهُمْ قَدْ أَخْرَجَا  
حُكْمَ بِهِ قَدْ أَمَرَ الرَّسُولُ  
فَبَعْدَهُ لَيْسَ عَلَيْهِ مُسْتَحَقُّ  
خُلْفِهِ أَطْرَادُ فِعْلٍ مُحْكَمٍ

## القول في الإحصار

- 3093 وَمُحْصَرٌ بَيْنَ الْعَدَى كَذَا الْمَرْضُ وَوَضَعُهُ مَنَعَ الْعَدَى لَمَّا عَرَضَ  
3094 وَالِدَاءُ حَصْرٌ عِنْدَ بَعْضِ مُعْتَبَرٍ بِفَعْلٍ قَادِرٍ عَلَيْهِ قَدْ صَدَرَ  
3095 وَحُكْمُهُ يُحِلُّ حَيْثُ أُحْصِرَا وَلَا يُعِيدُ مَا عَلَيْهِ أُجْبِرَا  
3096 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِ الْحَجُّ إِنْ فَاتَهُ ذَا الْعَامِ وَهُوَ يَرْجُوا  
3097 لِمَالِكَ إِنْ كَانَ هَدِيًّا يُضْحَبُ فَالْجَحْرُ حَيْثُ حَلَّ فِيهِ يُرْغَبُ  
3098 وَالْأَضْبَحِيُّ لَيْسَ يَرَى الْإِعَادَةَ فَعَلَّ الرَّسُولُ إِسْوَةَ إِفَادَةِ

## القول في أحكام جزاء الصيد

- 3099 تَرَكَ الْمَصِيدَ كُلَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا لِقَوْلِ نَصِّ مُحْكَمٍ إِذْ يُقْطَعُ  
3100 بِتَرَكَهِ فِي مُدَّةِ الْإِحْرَامِ بِمِثْلِهِ يُفْدَى مِنَ الْأَنْعَامِ  
3101 وَاخْتَلَفُوا فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ وَصِغَةِ التَّطْبِيقِ فِي الْأَنَامِ  
3102 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُحْخِرٌ فِي قِيمَةِ وَالْعَيْنِ حِينَ أُجْبِرَا  
3103 وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْ صُنُوفِ الصَّيْدِ بِشَكْلِهِ يُقَاسُ بِالتَّقْيِيدِ  
3104 نَعَامَةً يَبْدَنُ غِزَالٌ شَاةٌ بِهَا يُفْدَى وَذَاكَ الْحَالُ  
3105 يَسْرِي عَلَى فَصَائِلِ ثَقَالٍ وَحَشِيَّةٌ بِبَقْرَةٍ تُكَالُ  
3106 بِذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَمِثْلُهُ أَبُو حَنِيفَةَ قَفَا لِفَضْلِهِ  
3107 وَالشَّافِعِيُّ فَهَلْ عَلَى التَّخْيِيرِ حُكْمُ جَزَاءِ الصَّيْدِ بِالتَّقْرِيرِ  
3108 فَهِيَ عَلَى التَّخْيِيرِ قَالَ مَالِكٌ وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ يُعْطَى النَّاسِكُ  
3109 قَالَ زُفَرٌ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ وَغَيْرُهُ خَيْرٌ لِلْمُصِيبِ  
3110 مُدٌّ لِيَوْمٍ ثَمَنُ الصَّيَّامِ يَوْمَانِ كُوفَةٌ عَلَى التَّمَامِ  
3111 وَأَهْلُ ظَاهِرِ عَفْوِهِ مُطْلَقًا وَرَفَضُوهُمْ أَقْوَالُهُمْ قَدْ سَبَقَا  
3112 وَالْخُلْفُ فِي جَمَاعَةٍ تَشْتَرِكُ فِي رَمِي صَيْدٍ وَاحِدٍ فَيَهْلِكُ  
3113 فَمَالِكٌ كُلُّ لَهُ فِدَاءٌ بِكَامِلٍ يُعْطَى وَذَا الْقِصَاةِ  
3114 وَالشَّافِعِيُّ يَكْفِي جَزَاءً وَاحِدًا يُعْطَى تَضَامُنًا وَذَاكَ السَّائِدُ  
3115 بِمَذْهَبٍ لَهُ عَلَى مَرِّ الزَّمَنِ كُلُّ مُقْلَدٍ لَهُ لَذَا عَلَنَ  
3116 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقَادِمِ جَزَاءَ صَيْدٍ فِدْيَةً لِلْأَثَمِ

فِي الْجُهْدِ صَيْدَهَا بِرَمِيٍّ إِنْ وَقَعَ  
 إِذَا جَمَاعَةً رَمَتْ رَمِيَّةً  
 مَنْ أَحْرَمُوا مِنْ خَارِجٍ وَجَاوُوا  
 أَرْكَانَهَا أَرْبَعَةً فَلْتَعْلَمُ  
 وَالْفِعْلُ زِدْ مَحَلَّهُ إِذْ يُحَسَّبُ  
 فَاَلْمَثَلُ فِي الْمَصِيدِ أَمَّا الثَّانِ  
 فِيهِ قَضَى عُمَرُ بَوَاضَافٍ يُوصَفُ  
 فِي قَتْلِهَا مِنْ مُحْرَمٍ إِذَا خَرَجَ  
 كَلْبٌ عَقُورٌ حَيَّةٌ إِذْ تَزْهَبُ  
 وَقَتْلُ، حَيَّةٍ مِنَ الْبُنُودِ

3117 إِنْ صَادَ فَرْدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ جَمَعَ  
 3118 فَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ فَدْيَةٌ  
 3119 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ جَزَاءُ  
 3120 كَفَّارَةُ الْقَاتِلِ صَيْدًا يَحْرُمُ  
 3121 فَوَاجِبٌ وَمَنْ عَلَيْهِ يَجِبُ  
 3122 يُضَافُ لِاخْتِلَافِهِمْ أَمْرَانِ  
 3123 مَا هُوَ صَيْدٌ أَمْ سِوَاهُ يُعْرِفُ  
 3124 وَاتَّفَقُوا بِأَنْ خَمْسًا لَا حَرَجَ  
 3125 حَدَاةٌ فَأَرْغَابٌ عَقْرَبُ  
 3126 وَالْخَلْفُ فِي الْأَفْعَى وَفِي الْأُسُودِ

### القول في فدية الأذى وحكم الحالق رأسه قبل محل الحلق

بِشَأْنِهَا بِحُكْمِهَا قَدْ يُقْطَعُ  
 إِطْعَامُ سِتَّةٍ عَلَيْهِ يُسْتَحَقُّ  
 فَذَا فِدَاؤُهُ لِحَلْقِ صَائِبٍ  
 كَقَصِّ أَظْفَارٍ وَحَلْقِ يُعْلَمُ  
 وَفِي الْكَثِيرِ فَدْيَةٌ إِذْ يُعْلَمُ  
 لِمَالِكَ وَمَنْ بِهِ أَذَانَا  
 لَغَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُشْرَعُ  
 عَنْ سَاكِنِي مَكَّةَ ظُلْمًا ضَرَرًا  
 وَغَارِمَ فَوْقَ تَرَابِهِ أَثَمَ  
 وَالصَّوْمَ حِينَ يَخْرُجُ الْإِحْرَامَا  
 وَالسَّيِّئَ لَا يَقْضَى سِوَى هُنَالِكَ  
 لِلنَّسِكِ حُكْمٌ لَا تَكُنْ بِالنَّاسِ  
 إِلَّا لِمَنْ يَضُمُّهُ الْإِحْرَامُ  
 بِهِ دَمُ الْإِطْعَامِ حُكْمٌ قَدْ قُرِنَ  
 وَطَعْمٌ غَيْرُ سَاكِنِيهَا افْتَرَقُوا  
 نَفْعٌ مُجَاوِرٌ بِمَكَّةَ يَقَعُ

3127 وَفِدْيَةُ الْأَذَى لَدَيْهِمْ مُجْمَعُوا  
 3128 وَمَنْ مِنَ الْأَذَى لِرَأْسِهِ حَلَقَ  
 3129 أَوْ صَوَّمَ سِتَّةً كَذَلِكَ وَاجِبُ  
 3130 وَكُلَّمَا الْحَرَمُ مِنْهُ يُحْرَمُ  
 3131 نَتَفَ قَلِيلِ الشَّعْرِ فِيهِ يُطْعَمُ  
 3132 وَفِدْيَةٌ تُعْطَى بِحَيْثُ كَانَا  
 3133 لِأَنَّهُ لَيْسَ بِهِدْيٍ يُنْعَى  
 3134 وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ شَرْعًا قَرَّرَا  
 3135 إَعْطَاوْهَا خَارِجَ حَيْزِ الْحَرَمِ  
 3136 فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى الْإِطْعَامَا  
 3137 قَضَاهُمَا إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ  
 3138 أَغْنِي بِكَ بَيْتَ رَبِّ النَّاسِ  
 3139 لِلشَّافِعِيِّ لَا يُجْزَى الْإِطْعَامُ  
 3140 وَذَلِكَ بَيْتُ اللَّهِ أَغْنِي مَنْ قَطَنَ  
 3141 وَذَبْحُهُ فِي مَكَّةَ فِيهِ اتَّفَقُوا  
 3142 وَمَقْصَدُ النَّسِكِ وَهَدْيٍ يَجْمَعُ

### القول في كفاية المتمتع

- 3143 وَالْهَدْيُ حُكْمُهُ أَتَى الْقُرْآنُ  
3144 لَذَا فَفَعَلُهُ بِإِخْلَافٍ  
3145 مَنْ مُتَمَتِّعٌ بِهَذَا الْهَدْيِ  
3146 وَكُلُّ مُوجُودٍ مِنَ الْهَدْيِ لَزِمَ  
3147 وَذَلِكَ مَالُكَ بِهِ قَوْلًا قَضَى  
3148 وَابْنُ عُمَرَ فَالْهَدْيُ قُلٌّ بِالْإِنْجِلِ  
3149 وَكُلُّهَا أَتَتْ عَلَى التَّرْتِيبِ  
3150 وَمَالُكَ فِي الصَّوْمِ حَيْثُمَا شَرَعَ  
3151 وَالصَّوْمُ مَنْ بَعْدَ الرُّجُوعِ مُتَّفَقٌ  
3152 قَبْلَ الرُّجُوعِ فِيهِ خُلْفٌ يَذْكُرُ  
3153 وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الرُّجُوعِ يَحْضُلُ  
3154 وَكُلُّ مَنْ يَفُوتُهُ حَجٌّ شَرَعَ  
3155 عَلَيْهِ حَجٌّ قَادِمٌ فِي الْفُرْضِ  
3156 وَغَالِطٌ زَمَانٌ حَجٌّ أَبْدَلَهُ  
3157 فَهَلْ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَالْقَضَاءُ  
3158 وَمُفْسِدُ الْحَجِّ مِنَ الْجَمَاعِ  
3159 يُفْسِدُهُ مَنْ تَرَكَ الْأَفْعَالَ  
3160 كَثَرَكُ رُكْنٍ ثُمَّ فَعَلَ مَا نَهَى  
3161 وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ حَيْثُ يُفْسَدُ  
3162 وَمَدَّ مَالُكَ لَوَقَّتِ الْمَنَعَ  
3163 وَمَنْ فَعَلَ فَالْهَدْيُ وَالْإِعَادَةُ  
3164 وَالْوَطْءُ فِي إِفَاضَةِ إِذَا فَعَلَ  
3165 تَحْلُلُ الْحَجِّيجِ يَوْمَ النَّحْرِ  
3166 وَمَا سَوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ يَحِلُّ  
3167 وَكُلُّ شَيْءٍ حَلٌّ عِنْدَ مَالِكَ  
3168 وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا عَلَى الْإِنْزَالِ  
3169 قَالَ أَبُو حَيْفَةَ لَا يُفْسَدُ
- عَلَيْهِ فِي تَمَتُّعٍ ذَا الشَّانِ  
وَحُلْفُهُمْ فِي جُمْلَةِ الْأَوْصَافِ  
وَمَا مَكَانُهُ وَكَمْ فِي الْعَدِّ  
وَبَعْضُهُمْ شَاةٌ بِهَا حُكْمٌ حَسَمَ  
إِذْ قَاسَهُ بِالصَّيْدِ حُكْمٌ قَدْ مَضَى  
وَلَيْسَ غَيْرَهَا بِحُكْمِ النُّقْلِ  
فَالصَّوْمُ بَعْدَ الْهَدْيِ بِالتَّعْقِيبِ  
فَالْإِنْتِقَالُ حَوْلَ غَيْرِهِ مَنَعَ  
عَلَيْهِ إِنْ بِأَهْلِهِ قَدْ يَلْتَحِقُ  
يَمْنَعُهُ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يُؤْثِرُ  
هَلْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بَيْتٍ يَنْزِلُ  
فِيهِ بَرْكُنٌ فَاتَهُ وَمَا وَقَعَ  
كُلُّ يَقُولُ لَا زَمَ أَنْ يَقْضَى  
بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ يَجْرِي ذَاكَ لَهُ  
أَمْ صَوْمُهُ غَدًا هُوَ الْأَدَاءُ  
فِيهِ اخْتِلَافُ الْحُكْمِ بِاتِّبَاعِ  
وَالشَّرْطِ وَالْأَرْكَانِ وَالْأَقْوَالِ  
عَنْهُ بَوَقَّتِ الْحَجَّ حَتَّى يَنْتَهِيَ  
بِالْوَطْءِ فِيهِ الْحَجُّ حِينَ يَقْضَدُ  
حَتَّى لِرَمَى الْعَقَبَةِ بِالسَّبْعِ  
ذَا الْحُكْمُ فَالتَّعْمَانُ مَا أَرَادَهُ  
فَالْحَجُّ بَاطِلٌ لَدَيْهِمْ مَا كَمَلَ  
سَمَوُهُ بِالْأَصْغَرِ قَوْلُ الْحَصْرِ  
وَالْبَعْضُ مَنَعَ الصَّيْدَ حُكْمًا قَدْ نُقِلَ  
سَوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ فِي الْمَدَارِكِ  
كَذَا الْمُقَدِّمَاتِ بِالْأَعْمَالِ  
بِغَيْرِ إِنْزَالٍ بِفَرَجٍ يُوجَدُ

- 3170 مَا أَوْجَبَ الْحَدَّ حَجٌّ يُبْطَلُ  
3171 وَمَالِكٌ مُجَرَّدُ الْإِنْزَالِ  
3172 مُجَامِعٌ مَا دُونَ فَرْجٍ يَهْدِي  
3173 وَاخْتَلَفُوا فِي حَالَةِ النَّسِيَانِ  
3174 وَمَالِكٌ سَوَى عَلَى الدَّوَامِ  
3175 وَفِي الْجَمَاعِ فِدْيَةُ شَاةٍ وَرَدَ  
3176 إِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمٌ بِالذَّرَاهِمِ  
3177 أَطْعَامُهَا بِالْبَيْتِ لَيْسَ يَخْرُجُ  
3178 مَنْ فَاتَهُ وَقُوفُهُ فِي عَرَفَةَ  
3179 فِي وَقْفَةِ لِلْعَامِ ذَلِكَ الْمُقْبِلِ
- لِلشَّافِعِيِّ وَذَلِكَ حُكْمٌ يُعْقَلُ  
يَكْفِي لِبُطْلِ الْحَجِّ فِي الْأَقْوَالِ  
لِلشَّافِعِيِّ وَذَلِكَ قَوْلٌ يُبْدِي  
فَالشَّافِعِيُّ أَعْفَاهُ فِي ذَا الشَّانِ  
فِي بُطْلِ حَجٍّ جَاءَ بِالتَّمَامِ  
لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٌ بِدَنَةِ تَعَدُّ  
بِهَا مُكْفِرًا عَنِ الْمَائِثِ  
عَنْهُ إِلَى سِوَاهُ يُنْفَى الْحَرْجُ  
طَافَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ أَرْدَفَهُ  
أَوْجَبَهَا شَرَعُ الْهُدَى الْمُفْضِلِ

## القول في الكفارات المسكوت عنها

- 3180 وَالنُّسْكَ سُنَّةٌ لَهَا مَرْغُوبُ  
3181 مَنْ فَاتَهُ نُسْكَ فَيَفْدِيهِ الدَّمُ  
3182 وَحُكْمُ فَرْضِ عِنْدَهُمْ لَا يُجْبَرُ  
3183 وَالْخُلْفُ فِي تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ  
3184 لِذَلِكَ الْإِجْرَاءِ دُونَ عُذْرِ  
3185 أَبَوِ حَنِيفَةَ يَرَى الرُّجُوعَا  
3186 وَالْغُسْلُ بِالْخُطْمِيِّ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا  
3187 لِمَالِكٍ ذَا الْحُكْمِ وَالنُّعْمَانِ  
3188 لُبْسُ السَّرَاوِيلَاتِ إِذَا زَارَ  
3189 لَدَى ابْنِ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الشُّورِ  
3190 وَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ جَاءَ عَنْ جَابِرٍ  
3191 وَاخْتَلَفُوا فِي اللَّبْسِ لِلْخَفِيِّينَ  
3192 يُفْدِي لِمَالِكٍ أَبِي حَنِيفَةَ  
3193 لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ الْقَوْلَانِ  
9194 مَنْ نَكَسَ الطَّوَافَ أَوْ شَوَّطًا نَسَا  
9195 وَبَعْضُهُمْ يُعِيدُ ثُمَّ يُجْبَرُ
- فِي فَعْلِهِ وَكُلُّهُ مَحْبُوبُ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَسُوقُ الْفَهْمُ  
وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ لَدَيْهِمْ يُؤْتَرُ  
بَعْضُ دَمٍ يُفْدِي بِهِ إِذَا يَأْتِي  
لِمَالِكٍ وَالشُّورُ حُكْمُ الْجَبْرِ  
فِدْيَةُ فَعْلٍ قَدْ أَتَى مَمْنُوعَا  
فَيَفْتَدِي لَدَيْهِمَا إِذَا وَصَفُوا  
وَفِدْيَةُ الْحَمَامِ فَعْلٌ ثَانِي  
لَمْ يَجِدْ فَذَلِكَ الْمُخْتَارُ  
وَيَفْتَدِي بِالْحُكْمِ لِلْجُمُهورِ  
فِي لِبْسِهَا يَرْفَعُهُ لِلظَّافِرِ  
مَنْ بَعْدَ قَطْعِ عَدَمِ النَّعْلَيْنِ  
أَعْفَاهُ مِنْهَا عَلَى ذِي الصِّفَةِ  
وَالْحُكْمُ ظَنِّي بِهَذَا الشَّانِ  
فِي مَكَّةَ أَعَادَ مَا بِهِ أَسَا  
وَبَعْضُهُمْ يُفْدِي وَلَيْسَ يُقْهَرُ

- 3196 وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ بُلُوغِ الْأَهْلِ  
3197 أَبُو حَنِيفَةَ جَزَاؤُهُ الدَّمُ  
3198 ثَلَاثَةُ الْأَشْوَاطِ فِيهَا الرَّمْلُ  
3199 وَمَنْ نَسَى رَكَعَتِي الطَّوَافِ  
3200 فَمَالِكٌ يُعْطِي دَمًا إِذَا رَجَعَ  
3201 وَالشُّورُ قَالَ بَلْ يُعِيدُ فِي الْحَرَمِ  
3202 أَمَّا طَوَافُ اللَّوْدَاعِ مُخْتَلَفٌ  
3203 فَمَالِكٌ إِذَا قَرِيبٌ يَرْجِعُ  
3204 مَنْ لَمْ يَرَ السَّعْيَ فَرِيضَةٌ دَمٌ  
3205 وَقُوفُهُ فِي عُرْنَةٍ قَدْ يُبْطَلُ  
3206 وَالنَّهْيُ عَنِ وَقُوفِهِ بِهَا أَتَى
- هَلْ يَقْضِينَ لِمَا نَسَى فِي الْأَصْلِ  
وَذَاكَ مَمْنُوعٌ لِبَعْضٍ يُعْلَمُ  
عَلَى الْوُجُوبِ الْبَعْضُ قَالَ يُفْعَلُ  
حَتَّى إِذَا أَنْهَى لَذَا الْمَطَافِ  
وَالشَّافِعِيُّ يَرْكَعُهَا مَهْمَا وَسِعَ  
وَذَاكَ قَوْلُ ثَالِثٍ فِيمَا عَلِمَ  
بَيْنَ الْوُجُوبِ ثُمَّ سُنَّةٌ وَصَفَ  
وَالشُّورُ عِنْدَهُ دَمٌ قَدْ يُدْفَعُ  
عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَسُوقُ الْفَهْمُ  
لِلْحَجِّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُقْبَلُ  
لِلْحَظَرِ أَوْ كِرَاهَةٍ قَدْ ثَبَّتَا

### القول في الهدى

- 3207 وَالْقَوْلُ فِي الْهَدْيِ مُوَضَّحٌ لِمَا  
3208 مَنْ أَيْنَ سَوْقُهُ وَأَيْنَ يَقْضَى  
3209 فَمِنْهُ وَاجِبٌ وَمِنْهُ سُنَّةٌ  
3210 فَوَاجِبٌ بِالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ  
3211 فَالْهَدْيُ لِأَزْمٍ مِنَ التَّمَتُّعِ  
3212 وَالْهَدْيُ عَنِ كَفَّارَةٍ إِذَا لَزِمَ  
3213 وَالْهَدْيُ قِيسٌ عِنْدَ كُلِّ الْفُقَهَاءِ  
3214 أَرْبَعَةُ الْأَصْنَافِ فِيهَا يُخْرَجُ  
3215 مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ  
3216 مِنْ إِبِلٍ وَالْهَدْيُ مِنْهُ أَفْضَلُ  
3217 وَالْمَعْزُ إِنْ لَمْ يَلْقَ غَيْرَهُ كَفَى  
3218 أَسْنَانُهَا الشَّيْءُ أَوْ مَا فَوْقَهُ  
3219 بَلْ جَدَعُ الضَّأْنِ جَوَاؤُهُ ثَبَّتَ  
3220 أَخْبَارُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الصَّحَايَا
- يَهُمُّ وَاجِبًا وَجَنَسًا عِلْمًا  
وَأَيْنَ نَحْرُهُ وَكُلٌّ يُفْرَدُ  
لَأَهْلِ بَيْتِ اللَّهِ دُونَ مَنْهُ  
وَجَوَائِزُهُ فِي الشَّرْعِ بِالْعِبَارَةِ  
وَقَارِنٌ فِيهِ اخْتِلَافُ اللَّمَعِ  
أَوْ تَفْتٌ أَوْ مِنْ أَدَى إِنْ يُجْتَرَمُ  
بِالنُّسْكِ إِجْمَاعٌ لَدَى مَنْ نَبَهَا  
مِنْهَا تَرَاتِبًا وَعَكْسًا حَرَجُ  
لِلْهَدْيِ فِي إِخْرَاجِ نُسْكِهَا فَافْهَمْ  
أَوْ بَقَرٍ ضَاآنٌ فَتِلْكَ السُّبُلُ  
فَذِي صُنُوفٍ الْهَدْيُ لِمَا وَصَفَا  
وَلَيْسَ يُحْزِي تَحْتَهُ حَقَّقَهُ  
لَدَيْهِمْ وَرَفَعُ حُكْمِهِ رَوَتْ  
وَالْحُكْمُ مِثْلُ ذَاكَ فِي الْهَدَايَا

- وَقِيلَ لَا يُجْزِيهِ إِلَّا الثَّانِي 3221  
فَلِلزُّبَيْرِ مُرْشِدًا بَنِيهِ 3222  
لصَّاحِبٍ وَلَا تَخَافُ اللَّهَ 3223  
وَفِي جَوَابٍ لِلنَّبِيِّ أَفْضَلُهَا 3224  
لَا حَدَّ فِي عَدَدٍ لَدَيْهِمْ يُحْصَرُ 3225  
وَالسُّوْقُ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ 3226  
عَنِ الرَّسُولِ حِينَ سَاقَ الْهَدْيَا 3227  
وَالْخَلْفُ فِي تَقْلِيدِ هَذِي الْغَنَمِ 3228  
لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ يَقُلُ 3229  
عَنْ مَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيْفَةَ 3230  
أَتَتْ عَنِ الرَّسُولِ فِي هَذِي يُسْقَى 3231  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِذِي الْخُلَيْفَةِ 3232  
يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ قُدْوَةَ الْبَشَرِ 3233  
لَمَّا اسْتَوَتْ فِي سَيْرِهَا رَاحِلَتُهُ 3234  
وَمَالِكٌ لِسَوْقِهِ مَنْ حَلَّ 3235  
وَمُسْتَحَبٌّ وَقَفُّهُ فِي عَرْفِهِ 3236  
أَبُو حَنِيْفَةَ يَرَى إِدْخَالَهُ 3237  
حُجَّةَ مَالِكٍ لِسَوْقِ الْهَدْيِ 3238  
وَأَجْمَعُوا أَنَّ بُلُوغَ الْكَعْبَةِ 3239  
وَالطَّبْرِي أَجَازَ نَحْرَهُ مَتَى 3240  
غَيْرَ جَزَاءِ الصَّيْدِ وَالْقِرَانِ 3241  
حَكْمَتُهُ إِطْعَامُ أَهْلِ الْحَرَمِ 3242  
وَالنَّحْرُ فِي مَنَى بِاجْتِمَاعِ عُلَمٍ 3243  
لِقَوْلِهِ فَجَاجَ مَكَّةَ مَنَحَرُ 3244  
وَالذَّبْحُ قَبْلَ يَوْمِ عَشْرِ إِنْ يَقَعُ 3245  
كِلَيْهِمَا أَجَازَةُ لِلشَّافِعِيِّ 3246  
وَالْهَدْيُ ذَا عِنْدَهُمْ رُكُوبُهُ 3247
- وَعَنْ عُمَرَ ذَا الْحُكْمِ فَأَفْهَمَ وَاعْتَنَ  
تُهْدِي لِمَا تَخْشَى بَأْنَ تُعْطِيهِ  
وَأَنْتَ نِعْمَةٌ لَهُ أَبْدَاهَا  
أَرْفَعُهَا فِي ثَمَنٍ أَجْزَلُهَا  
هَذِي الرَّسُولُ مِائَةٌ إِذْ ذَكَرُوا  
بَأَنَّهُ لِلْهَدْيِ فِي الْأَخْبَارِ  
وَمَنْ أَتَاهُ حَازَ فَضْلًا سَعِيًّا  
قَلَدَهَا الرَّسُولُ خَيْرَ الْأُمَمِ  
عَنْ عَائِشَةَ وَحُكْمُهَا بِهِ نَقُلُ  
تَقْلِيدُ أَغْنَامٍ فَغَيْرُ عَزْمَةٍ  
تَقْلِيدُهَا لِذَلِكَ تَرْكُهُ أَحَقُّ  
صَلَّى لظُهُرِ مُشْعَرٍ الْبَدَنَةِ  
مُشْرَعًا تَقْلِيدُ هَذِي إِنْ يُقَرَّ  
لَبَّى بِحَجٍّ وَاصِفًا لَوْقَفَتُهُ  
يَرَاهُ سُنَّةٌ لِأَهْلِ الْحَلِّ  
وَجُلُهُمْ بِسُنَّةٍ قَدْ عَرَفَتُهُ  
لَيْسَ بِسُنَّةٍ وَلَا إِغْفَالُهُ  
مَنْ حَلَّ فَعَلَ الرَّسُولُ الْأَمْجَدُ  
يَعْنِي بِهِ إِطْعَامُ أَهْلِ الْبَلَدَةِ  
يَشَاءُ مُهْدِيهِ وَذَا قَدْ ثَبَتَا  
نَفْسَاهُمَا بِمَكَّةَ تَزْهَقَانِ  
مَنْ تَرَكَ نُسُكًا وَاجِبَ لِلْمُحَرَّمِ  
وَالنَّحْرُ فِي مَكَّةَ جَوَازُهُ حُسْمٌ  
وَمَنْ قَفَا سَبِيلَ طُهُ يَظْفَرُ  
تَطَوُّعًا تَمْتِنَعًا فَمَا نَفَعُ  
وَرَاجِحٌ فِي الْحُكْمِ قَوْلُ الشَّافِعِ  
فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ يَصْحَبُهُ



- لَلْعَلَمَ مِنْ أَهْلِ كُلِّ مَضَرٍ 3248  
وَالظَّاهِرِي أَجَازَ الْأَسْعَمَالَ 3249  
وَحُجَّةَ الْجَمُّهُورِ رَفَعَ جَابِرٍ 3250  
أَجَازَ لِلرُّكُوبِ بِالْمَعْرُوفِ 3251  
أَبُو الزُّنَادِ حُجَّةٌ لِلظَّاهِرِ 3252  
وَأَجْمَعُوا فِي الْهَدْيِ لِلتَّطَوُّعِ 3253  
إِنْ عُطِبَ الْهَدْيُ الْجَمِيعُ مُتَّفَقٌ 3254  
إِنْ بَلَغَ الْمَحَلَّ فَهُوَ يَأْكُلُ 3255  
فَأَمْرٌ تَرْكُهُ لَهُ وَرَفَقَتُهُ 3256  
وَاخْتَلَفُوا فِي فِدْيَةِ لِلْأَكْلِ 3257  
وَالشَّافِعِي أَبُو حَيْفَةَ وَجَبَ 3258  
وَهَدْيُ صَيْدٍ ثُمَّ قِيَمَةُ الْأَذَى 3259  
وَذَاكَ مِنْ خِلَافِ نُسْكَ قَدْ نُقِلَ 3260  
بِالْهَدْيِ تَمَّ الْقَوْلُ فِي حَجِّ كَمَلٍ 3261  
تَأْلِيفُهُ لِلنُّسْكِ تَتِمِّمًا لِمَا 3262

## كتاب الجهاد

- هَذَا الْكِتَابُ ضَمَّ جُمْلَتَيْنِ 3263  
تُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ بِالْعُقُولِ 3264

الجملة الأولى، وفيها فصول:

### الفصل الأول:

#### في معرفة حكم هذه الوظيفة

- إِذَا جَاءَ مَكْتُوبٌ بِنَصِّ التَّوْبَةِ 3265  
إِنْ قَامَ بَعْضُهُمْ بِهِ كُلُّ سَلَمٍ 3266  
مَنْ بَالِغٌ وَكَامِلٌ الْأَحْوَالِ 3267

- 3268 إِذْنُ الْأَبِينِ عِنْدَهُمْ مُقَدَّمٌ      وَفِي الْحَدِيثِ أَمْرُهُ مُسَلَّمٌ  
3269 وَالْمُشْرِكُونَ إِذْنُهُمْ فِيهِ اخْتَلَفَ      إِذْنُ الْغَرِيمِ مِثْلُهُ كَمَا وَصِفَ

### الفصل الثاني :

#### في معرفة الذين يحاربون

- 3270 وَالْجَمْعُ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقْتَلُوا      حَتَّى يُرَى الْإِسْلَامُ دِينًا فَضُلُوا  
3271 عَنْ مَالِكٍ فَلَا تَجُوزُ الْحَبْشَةُ      بِالْحَرْبِ أَوْ بِالتَّرَكِ حَيْثُ يَثْبُتُ

### الفصل الثالث :

#### في معرفة ما يجوز من النكاي في العدو

- 3272 نَكَايَةٌ فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْمَالِ      تَجُوزُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْإِذْلَالِ  
3273 وَلَا تَمُسُّ مُخْتَلَفَ الرُّهْبَانِ      يُقَدَّرُ الْإِسْلَامُ لِلْإِيمَانِ  
3274 بِاللَّهِ رَغَمَ جُحْدِهِ لِلْحَقِّ      وَكَوْنِهِ يَغْلُ يَوْمَ السَّبْقِ  
3275 وَقَالَ قَوْمٌ فَلَا إِمَامَ خَيْرًا      فِي قَتْلِهِمْ أَوْ أَسْرِهِمْ أَوْ حَرَرًا  
3276 حُكْمٌ بِهِ قَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ      وَالْقَتْلُ مَرْفُوضٌ تَرَاهُ الْأُمَّةُ  
3277 لِذَاكَ فَالْفِدَاءُ أَوْ يُحَرَّرُ      فَفِيهِمَا الْإِمَامُ حَلًّا يَنْظُرُ  
3278 فَالْأَسْرُ بِالتَّمَكِينِ شَرْطُهُ وَرَدُّ      فِي نَصِّ مُنْزَلٍ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ  
3279 أَمَانٌ عَبْدٌ ثُمَّ مَرْأَةٌ وَرَدُّ      جَوَازُهُ الْجُمُهورُ كُلُّ قَدْ قَصِدُ  
3280 أَمَانٌ عَبْدٌ شَرْطُهُ الْقَتَالُ      إِنْ أَسَرُّوهُ أَمْنُهُ حَلَالُ  
3281 أَمَّا الْأَمَانُ لِلنِّسَاءِ أَصْلُهُ      حَدِيثٌ أَمْ أَيْمَنَ ذَا نَقْلُهُ  
3282 وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَتْلِ بَعْدَ الْأَسْرِ      قَتْلُ الصَّبِيِّ ثُمَّ النِّسَاءِ فِي الْحَظَرِ  
3283 وَمَالِكَ لَا يُقْتَلُ الْمَعْتُوهُ      كَذَلِكَ الْأَعْمَى وَالصَّبِيُّ الْمَشْبُوهُ  
3284 وَالثَّوْرُ لِلشُّيُوخِ مِنْعُهُ فَقَطُّ      الْأَوْزَاعِي قَتْلُ حُرَّةٍ يَرَى شَطَطُ  
3285 وَالشَّافِعِيُّ لِهَذِهِ الْأَصْنَافِ      سَوَى مَعَ الرِّجَالِ فِي الْإِنْلَافِ  
3286 أَسْبَابَ خَلْفِهِمْ تَعَارَضُ الْأَثَرُ      فِي قَتْلِهِمْ مِنْ دُونِ تَمْيِيزِ حَصَرِ  
3287 كَقَوْلِهِ أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَا      وَقَوْلِهِ لَا تَقْتُلُوا وَذَا جَلَا  
3288 مُخَصَّصًا أَصْنَافَ بَعْضِ الْبَشَرِ      كَصَبِيَّةٍ وَنِسْوَةٍ فَلْتَحَذَرِ

- 3289 وَقَتْلُ شَيْخٍ ثُمَّ قَتْلُ اللَّصِي  
3290 بِذَاكَ كَانَ أَمْرُهُ لِحَالِدٍ  
3291 مُفْذَأْمَرٍ رَسُولِ اللَّهِ  
3292 وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ الْوُجُوبِ  
3293 مَنْ قَالَهَا مَا اسْتَشْنَى أَيُّ مُشْرِكٍ  
3294 وَمَنْ لِقُدْرَةِ عَلَيْهِ يَشْتَرِطُ  
3295 مِنْ نَفْسِهِ كَفَّ عَنْ الْقِتَالِ  
3296 وَكُلُّهُمْ قَالَ بِتَرْكِ الْمُثْلَةِ  
3297 تَعْذِيهِمْ بِالنَّارِ مَمْنُوعٍ يُعَدُّ  
3298 وَالْخُلْفُ فِي التَّكْيِيلِ بِالْأَمْوَالِ  
3299 إِتْلَافٍ مَبْنِيٍّ لِلْعِدَاةِ جَائِزُ  
3300 لِمَالِكٍ وَالْحُكْمُ عِنْدَ الشَّافِعِ  
3301 وَقَطْعُ نَافِعٍ مِنَ الْأَشْجَارِ  
3302 حَرْمُهُ الْأَوْزَاعِ بِالتَّحْقِيقِ  
3303 وَحَرْقُ نَخْلٍ لِنَبِيِّ النَّضِيرِ  
3304 وَبَعْضُهُمْ يَرَى خُصُوصَ الْحُكْمِ  
3305 إِذْ لَمْ يَرُدَّ قَوْلُ بِحَرْقِ الشَّجَرِ

## الفصل الرابع:

### شروط الحرب

- 3306 أَوَّلُهَا شَرْطُ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ  
3307 تَكَرَّارُهَا إِذَا أَعِيدَ الْحَرْبُ  
3308 كَانَ النَّبِيُّ يَقُولُ لِلْأَمِيرِ  
3309 عَلَيْكَ أَنْ تَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ  
3310 وَمَنْ أَجَابَ كَفَّ عَنْ قِتَالِهِ  
3311 وَإِنْ أَبَوْا فَلْيُنْزِلُوا فِي دَارِ  
3312 إِنْ فَعَلُوا حَقَّ لَهُمْ مَا لِلْعَرَبِ

- 3313 كَذَا غِيْمَةً لِمَالِ الْحَرْبِ مَا لَمْ يُقَاتِلُوا بِجَنْبِ الصَّحْبِ  
3314 فَإِنْ أَبَوْا فَلْيُلْزَمُوا بِالْجِزْيَةِ فَإِنْ أَبَوْا فَحَرْبُهُمْ بِضَحْوَةِ

### الفصل الخامس:

#### في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم

- 3315 وَلَا يَجُوزُ عَنْهُمْ الْفِرَارُ وَالْحَرْبُ فِي دِيَارِهِمْ تُدَارُ  
3316 إِنْ ضَاعَفُوا أَعْدَادَ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَفَوْقَ ذَا يُعَدُّ فِي التَّهْلُكَةِ

### الفصل السادس:

#### في جواز المهادنة

- 3317 وَكُلُّهُمْ أَجَازَ عَقْدَ الْهُدْنَةِ وَالْخُلْفُ فِي تَكْيِيفِ تِلْكَ الْفَتْرَةِ  
3318 فَبَعْضُهُمْ أَجَازَهَا ابْتِدَاءً حَيْثُ يَكُونُ فَعْلُهَا بِنَاءً  
3319 بَعْضُ رَأَى جَوَازَهَا ضَرُورَةً بِهَا تُصَدُّ حَالَةٌ مَحْظُورَةٌ  
3320 إِمَّا بِأَخْذِ قِسْطِ مَالٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ جِزْيَةٍ غَدَتْ عَلَيْهِمْ  
3321 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْإِمَامِ لِلصُّلْحِ بِالْمَالِ عَلَى التَّمَامِ  
3322 وَذَاكَ قَاسُوهُ عَلَى فِدَاءٍ مُحْتَاجِزِ الْإِسْلَامِ بِالسَّوَاءِ

### الفصل السابع:

#### لماذا يحاربون؟

- 3323 وَقَصْدُ حَرْبِهِمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا غَيْرَ قُرَيْشٍ حُكْمُهُمْ يُشَرِّعُ  
3324 كَذَا نَصَارَى الْعَرَبِ مِنْ أَمْرَيْنِ دُخُولُهُمْ دِينَ الْهُدَى فِي الْحِينِ  
3325 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَجِزْيَةٌ قَدْ تُفَرَضُ عَلَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ لَا يُعَوَّضُ  
3326 بِهِ كِتَابُ اللَّهِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ وَاللَّفْظُ مُحْكَمٌ هُنَا كَمَا وَجَدَ  
3327 وَأَخَذَهَا مِنَ الْمَجُوسِ مُتَّفَقٌ وَاللَّفْظُ فِيهِ أَصْلُهُ كَمَا سَبَقَ  
3328 وَمَا عَدَا أَهْلَ الْكِتَابِ مُخْتَلَفٌ فِي شَأْنِهِ لَدَى أَكَابِرِ السَّلَفِ  
3329 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ بَأَنَّ ذَا مَفْهُومٍ قَوْلَ الشَّافِعِ  
3330 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْخُلْفُ بَدَأَ الْخِلَافُ عِنْدَهُمْ قَدْ يُعْرَفُ  
3331 فَفِي الْعُمُومِ قَتْلُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا الْخَلْقِ كُلُّهُ إِلَى اللَّهِ اسْتَكَنَ

- 3332 وَمَنْ رَأَى تَأْخُرَ الْعُمُومِ  
يَرْفُضُهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْكُتُبِ  
3333 يَنْسَخُ لِلْخُصُوصِ فِي الْفُهُومِ  
مُتَّبِعِي الْكِتَابِ أَهْلَ الْحَرْبِ  
3334 يُعْفَى بِذَاكَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ وَرَدَ  
نَسْخُ الْحَدِيثِ لِلْكِتَابِ إِنْ وَجَدَ  
3335 وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْعُمُومَ يُبْتَنَى  
فَأَخَذَهَا مِنْهُمْ عَلَيْهِ قَدْ بَنَى  
3336 لَكِنَّمَا تَخْصِيصُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ  
يُرَى أَتَى فِي آيَةٍ تَخْصِيصُهُمْ<sup>1</sup>

الجملة الثانية، وفيها سبعة فصول:

### الفصل الأول:

#### في حكم خمس الغنيمة

- 3337 وَالْخُمْسُ فِي غَنِيمَةِ لِلْحَرْبِ  
وَذَاكَ لِلْإِمَامِ أَمَّا الْبَاقِي  
3338 فَلِلْمُجَاهِدِينَ بِاسْتِحْقَاقٍ  
وَالْخُلُفَ فِي أَرْبَعَةِ الْمَذَاهِبِ  
3339 قَوْلٌ بِقِسْمِ الْخُمْسِ بَيْنَ خَمْسَةٍ  
وَالْبَعْضُ قَالَ الْقِسْمُ فِي ثَلَاثَةٍ  
3340 وَبَعْضُهُمْ كَالْفَيْئِ قِسْمُهُ أَتَى  
وَقِسْمُهُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ  
3341 كَذَاكَ تَعْيِينَ لِدَى الْقَرَابَةِ  
فَبَعْضُهُمْ لِخُمْسِ مَالِ رَدِّهِ  
3342 سَهْمُ النَّبِيِّ لِلْبَعْضِ لِلْإِمَامِ  
وَالْبَعْضُ قَالَ الْجَيْشُ حُكْمًا أَوْلَى  
3343 سَهْمُ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ اخْتَلَفُوا  
أَمَّا الصَّفِيُّ أَجْمَعُوا بَعْدَ النَّبِيِّ  
3344 غَيْرَ أَبِي ثَوْرٍ فَإِنَّهُ حَكَمَ  
3345 عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْهُدَاةِ النُّجُبِ  
فَلِلْمُجَاهِدِينَ بِاسْتِحْقَاقٍ  
3346 تَقْسِيمُهَا يَأْتِيكَ فِي مَطَالِبِ  
وَالْبَعْضُ قَالَ الْقِسْمُ فِي أَرْبَعَةٍ  
3347 سَهْمُ النَّبِيِّ زَالَ كَذَا الْقَرَابَةِ  
عَنْ مَالِكَ ذَاكَ يُرَى قَدْ ثَبَتَا  
3348 فَخُلِفَهُمْ فِي قِسْمَةِ الْأَوَاهِ  
فِيهِ خِلَافٌ كُلُّ أَهْلِ الْمِلَّةِ  
3349 وَكُلُّ سَهْمٍ نَالَ مِنْهُ عَدَهُ  
كَذَاكَ سَهْمُ الْأَهْلِ فِي الْأَحْكَامِ  
3350 وَالْبَعْضُ لِلسَّلَاحِ فِيهِ أَجَلِي  
هَلْ وَحْدَهُ أَمْ بِصَفِيٍّ يُرَدُّ  
لَمْ يَنْقَ فَرَزُهُ لِغَيْرِهِ اجْتَبَى  
عَلَيْهِ حُكْمُ سَهْمِ سَيِّدِ الْأُمَمِ

<sup>1</sup> - (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) الآية 29 من سورة التوبة.

## الفصل الثاني:

### في حكم الأربعة أخماس

- 3351 أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ أَجْرُ مَنْ غَنِمَ  
3352 وَخَارِجٌ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مَنَعَ  
3353 يَوْمًا سَرِيَّةً بِلَا إِذْنِ النَّبِيِّ  
3354 وَظَاهِرُ الْآيَةِ لِلْجُمُهورِ  
3355 وَالسَّهْمُ شَقْصٌ بِالْغِ الْأَحْرَارِ  
3356 أَمَّا الْعَيْدُ وَالنِّسَاءُ وَالصَّبِيُّ  
3357 وَالْعَبْدُ قَالَ الْبَعْضُ لَيْسَ يَشْمَلُ  
3358 وَالْكُلُّ حَذْفُ السَّهْمِ لِلْعُلَمَانِ  
3359 وَالسَّهْمُ لِلنِّسَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
3360 فَجَاعِلٌ لَهُنَّ كَالرِّجَالِ  
3361 مَنْ نَاقَصَاتٌ قَالَ دُونَ الرَّجُلِ  
3362 وَدُونَ حَظِّ الْغَانِمِينَ يُرْضَخُ  
3363 فِي الْأَجْرَاءِ ثُمَّ فِي التُّجَارِ  
3364 وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهُمْ سَهْمٌ يُعَدُّ  
3365 تَخْصِيصٌ مَا عَمَّ مِنَ اللَّفْظِ اعْتَبِرْ  
3366 مَنْ جَعَلَ الْقِيَاسَ حُكْمَ الْأَجْرِ  
3367 فَذَا ابْنُ عَوْفٍ لِلْأَجِيرِ قَدْ مَنَعَ  
3368 أَنَّ الرَّسُولَ حَظَّهُ قَدْ جَعَلَا  
3369 أَجَازَ حَظًّا لَهُمْ فِي الْقِسْمِ  
3370 لِمَنْ يَخْضُ غِمَارَ تَارِ الْمَعْرَكَةِ  
3371 وَلَا حَقَّ قَبْلَ الْخُرُوجِ يَسْتَحِقُّ  
3372 قُدُومُ إِبَّانِ عَلَى النَّبِيِّ طَلَبُ  
3373 ذَاكَ لَهُ النَّبِيُّ لِكُونِهِ أَتَى  
3374 أَعْطَى لِعُثْمَانَ النَّبِيِّ فِي بَذْرِ  
3375 أَمَّا عَمْرٌ فَقَالَ فِي الْغَنِيمَةِ

إِنْ أَخَذُوا إِذْنَ إِمَامٍ قَدْ حَكَمَ  
قَوْمٌ لَهُ مِنْهَا فَلَمْ يَرَى وَقَعَ  
وَذَا مَنَاطُ الْمَنَعِ عِزُّ السَّبَبِ  
فَالْغَنَمُ مَلِكُهُ مَدَى الدُّهُورِ  
مَنْ خَارِجٌ لِلْقَتْلِ فِي الْأُمُصَارِ  
فَالرَّضَخُ حَظُّ مَالِكٍ لَهُمْ حُبِّي  
عُمُومٌ أَسْرٌ فِي الْخَطَابِ يُنْقَلُ  
حُكْمُ عَمْرٍ عَمَّمٌ فِي الْأَكْوَانِ  
يُبِيحُهُ جَمِيعُهُمْ فِي الْأَشْهُرِ  
أَعْطَاهُمْ سَهْمًا بِلَا اخْتِرَالِ  
فِي السَّهْمِ أَوْ لَمْ يُعْطَهَا فِي الْمَجْمَلِ  
لَهَا وَذَاكَ الْقَوْلُ حُكْمٌ رَاسِخٌ  
فَمَالِكٌ شَرْطُ الْقِتَالِ جَارِ  
إِنْ لِلْقِتَالِ شَاهِدُوا مِمَّنْ شَهِدَ  
أَسْبَابُ خُلْفٍ بَيْنَهُمْ فِيمَا ذُكِرَ  
مَنَعَ الْأَجِيرَ عِنْدَهُ بِالذِّكْرِ  
ثَلَاثَةً مِنَ الدَّنَائِيرِ اتَّضَحَ  
مِنْ الْجِهَادِ عَاجِلًا مُؤَجَّلًا  
وَذَاكَ أَمْرٌ جَائِزٌ فِي الْحُكْمِ  
وَقَادِمٌ بَعْضُ الْقِتَالِ أَدْرَكَهُ  
نَصِيبُهُ كَمَثَلٍ مَنْ لَهُ سَبَقُ  
بِخَيْرِ الْقِسْمِ لَهُ فَلَمْ يُجِبْ  
مَنْ بَعْدَ فَتَحَهَا بِنَصْرِ ثَبَتَا  
إِذْ كَانَ فِي نُجْحِ الْجِهَادِ يَجْرُ  
تَخْصُّ كُلِّ حَاضِرٍ لِلْوَقْعَةِ

- 3376 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَرَىٰ إِنَّ خَرَجْتَ  
3377 يُخَمِّسُ الْإِمَامَ مَا قَدْ غَنِمْتَ  
3378 إِنَّ خَرَجُوا مِنَ الْجِيُوشِ الصَّامِدَةِ  
3379 وَلِلْبُخَارِ فَالْإِمَامُ خَيْرًا  
3380 فَالْبَعْضُ حَقُّهُمْ ثَلَاثُ أَسْهُمٍ  
3381 جَوَازُهُ بِوَاحِدٍ يُكْرَمُ  
3382 وَالْأَكْلُ حَالُ الْغَزْوِ لِلطَّعَامِ  
3383 فَقِيلَ يُسْتَتْنَىٰ مِنَ الْغُلُولِ  
3384 ضَمِنَ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ بِالْمَنْعِ  
3385 وَرَأَاكَ بِجَوَادِهِ سَهْمَانِ  
3386 فَلِلْجَوَادِ ذَاكَ قَوْلٌ رَاجِحٌ
- سَرِيَّةٌ إِذْنُ إِمَامٍ أَخَذَتْ  
وَالْبَاقِي قَسْمُهُ عَلَيْهِمْ ثَبَتَتْ  
فَالْغَنِمُ شَرْعِي بَيْنَهُمُ وَالْقَاعِدَةُ  
مَنْ بَيْنَ تَخْمِيسٍ وَنَفْلٍ حُصْرًا  
وَأَثْنَانِ لِلتَّغْمَانِ حُكْمًا فَافْهَمْ  
وَالثَّانِي حَقُّهُ إِذَا يُقَسَّمُ  
فِيهِ اخْتِلَافُ سَائِرِ الْأَقْوَامِ  
إِذَا مَنَعُهُ أَتَىٰ مِنَ الرُّسُولِ  
وَوَاجِبٌ تَطْبِيقُهَا بِالسَّمْعِ  
إِحْدَاهُمَا لَهُ وَأَمَّا الثَّانِي  
وَقِيلَ بَلْ إِثْنَانِ حُكْمٌ وَاضِحٌ

### الفصل الثالث:

#### في حكم الأنفال، وفيه مسائل:

- 3387 وَاتَّفَقُوا عَلَىٰ جَوَازِ النَّفْلِ  
3388 لِمَغْنَمٍ أَتَىٰ مِنَ الْجِهَادِ  
3389 وَالسَّلْبِ هَلْ حَقٌّ لِقَاتِلٍ قَتَلَ  
3390 وَهَلْ يَجُوزُ وَعْدُهُ بِالنَّفْلِ
- مَنْ الْإِمَامُ الْعَدْلُ عِنْدَ الْفَضْلِ  
وَالْغُلُّ جَرْمٌ سَاعَةَ التَّنَادِ  
أَوْ لَازِمٌ إِمَامُهُ لَهُ نَفْلٌ  
فَرَضَ الْجِهَادِ وَاجِبٌ لِلْكُلِّ

### المسألة الأولى:

#### في أي شيء يكون النفل؟

- 3391 فَالْبَعْضُ خَصَّهُ بَيِّنَاتُ الْمَالِ  
3392 فَمِنْهُ يُعْطَىٰ لِلَّذِي بِهِ وَعْدٌ  
3393 وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ عُمُومِ الْخُمْسِ  
3394 أَحْمَدُ قَالَ جُمْلَةُ الْغَنِيمَةِ  
3395 فِي آيَتَيْنِ ذَا الْخِلَافِ وَارِدُ  
3396 بَيْنَ تَعَارُضٍ وَتَخْيِيرٍ وَرَدُ
- وَالْبَعْضُ خُمْسُ الْخُمْسِ حَظُّ الْوَالِي  
وَذَاكَ حُكْمٌ بَعْضُهُمْ فِيمَا وَرَدَ  
وَذَاكَ مَالِكَ بِهِ فَلْتَأْتِي  
يَجُوزُ مِنْهَا أَخْذُهُ بِالْجُمْلَةِ  
فِي الْغَزْمِ أَوْ نَفْلٍ يَرَاهُ الْقَاصِدُ  
فِي الْآيَتَيْنِ خُلْفُهُمْ فِيمَا وَجَدَ

- 3397 فَمَا غَنِمْتُمْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ  
3398 مَنْ مَا غَنِمْتُمْ رَأَاهُ نَاسَخَا  
3399 بَيْنَهُمَا مَنْ قَدْ رَأَى مُعَارَضَهُ  
3400 وَلِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا  
3401 لِلْخُلْفِ أَسْبَابَ لَدَيْهِمْ أُخْرَى  
3402 فَمَالُكَ غَنِيمَةً لِابْنِ عُمَرَ  
3403 أَعْطَوْهُ بَعْدَ الْقَسَمِ وَالنَّبِيِّ أَقْرَ  
3404 وَلِابْنِ مُسْلَمَةٍ حَدِيثٌ يُنْقَلُ  
3405 وَذَاكَ فِي الرَّجْعَةِ هَذَا الْحُكْمُ
- كَمَا أَتَى الْأَنْفَالُ فِي الْخَطَابِ  
فَالنَّفْلُ عِنْدَهُ بِخُمْسٍ رَاسَخَا  
صَحَّ الَّذِي أَيُّهُمَا قَدْ فَرَضَهُ  
فِي الْبَدَلِ حُكْمُهُ عَلَى مَا ذَكَرَا  
قَالُوا بِهَا إِنْ تَتَّبِعْ ذَا الْإِثْرَا  
نَفْلٌ بَعِيرٌ فِيهِ نَصْرٌ مُعْتَبَرُ  
وَذَاكَ بَعْدَ الْفَرْزِ حُكْمٌ قَدْ ظَهَرَ  
لِلرُّبْعِ قَبْلَ الْغَزْوِ ثُلُثٌ يُنْقَلُ  
لِلنَّفْلِ دَلٌّ بَعْدَ الْقَسَمِ سَاقُ الْفَهْمِ

## المسألة الثانية:

## مقدار النفل

- 3406 مَقْدَارُهُ مُحَدَّدٌ فِي الرُّبْعِ  
3407 وَالنَّفْلُ شَرْعًا لِلْإِمَامِ يُتْرَكُ  
3408 فَآيَةُ الْأَنْفَالِ فِي عُمومِهَا  
3409 وَمَنْ رَأَى تَخْصِيصَهَا بِذَا الْأَثَرِ  
3410 أَوْ ثُلُثٍ وَذَاكَ مُنْتَهَاهَا  
3411 بَعْضٌ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِنْ فَعَلَ
- حَدِيثُ لَابْنِ مُسْلَمَةٍ إِذَا تَعَيَّ  
وَكُلُّ مَا أَقْرَفَ فِيهِ يُسَلِّكُ  
مُحْكَمَةً مَا نُسَخَتْ فِي فَهْمِهَا  
نَفْلٌ بِرُّبْعِ حَدِّهِ فِيمَا ذَكَرُ  
مِنْ غَيْرِ نَفْلِ الْكُلِّ إِذْ يَرَاهُ  
وَمَنْ قَفَى قَوْلًا حُكِيَ فَمَا زَلُّ

## المسألة الثالثة:

## هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب

- 3412 وَالْوَعْدُ قَبْلَ الْحَرْبِ مَالُكَ كَرِهَ  
3413 أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي تَعَارُضِ الْخَبَرِ  
3414 سَدُّ ذَرِيعَةٍ عَلَى مُقَاتِلِ  
3415 وَالْقَضْدُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْلَامِ  
3416 وَقِيلَ بَلْ مَقْصِدُهُ التَّشْيِيطُ
- نَفْلًا أَجَازَهُ سِوَاهُ فَانْتَبَهَ  
فِي حُكْمِ نَفْلِ بِالْجِهَادِ يُنْتَظَرُ  
لِغَيْرِ وَجْهِ اللَّهِ كَالْمَخَاتِلِ  
فِي الْكَوْنِ كُلِّ قِمَّةِ الْمَقَامِ  
كَيْ لَا يَصُدَّ الْمُسْلِمَ الشَّيْطُ



## المسألة الرابعة:

هل يجب السلب للقاتل دون أن ينزله الإمام؟

- 3417 وَسَلَبَ مَقْتُولَ يَحْزُوزُ الْقَاتِلُ  
3418 لَوَاءَ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ يَجْتَهِدُ  
3419 أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ سَلَبَ وَجَبَ  
3420 مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ دُونَ إِذْنِ  
3421 سَلَبَ الْقَتِيلِ قَالَ قَوْمٌ يُسْتَحَقُّ  
3422 وَقَالَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ مُقْبِلًا  
3423 مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ سَلَبَهُ لَهُ  
3424 وَقَالَ قَوْمٌ ذَاكَ فِي حُنَيْنِ  
3425 مَلِكِ النَّبِيِّ ثُمَّ لَبِيتَ الْمَالَ  
3426 وَنَصَّه عَلَيْهِ مِنْهُ يُعْلَمُ  
3427 مَا حَمَسُوا السَّلَبَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ  
3428 أَوَّلُ خُمْسِ سَلَبِ مَرْزَبَانَ  
3429 وَالْقَتْلُ جَاءَ مِنْ يَدِ الْبِرَاءِ  
3430 بَيْنَ الْقَلِيلِ قَلِيلٍ وَالْكَثِيرِ
- لَمْ يُعْطِهِ لَهُ الْإِمَامُ الْحَامِلُ  
مَنْ بَعْدَ حَرْبٍ لِلْعِرَاقِيِّ اعْتَمَدَ  
لِقَاتِلِ دُونَ الْإِمَامِ إِنْ رَغِبَ  
وَلِيَّ أَمْرِ مَائِلٍ فِي الذَّهْنِ  
لِقَاتِلِ إِنْ نَفَسَ مَقْتُولَ زَهَقَ  
وَلَا يَكُونُ مُدْبِرًا إِذَا قَتَلَ  
حُكْمُ رَسُولِ اللَّهِ نَجَحَ عَدْلُهُ  
وَالْغَنَمُ يَبْقَى خُمْسُهُ فِي الْحَيْنِ  
يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ فِي الْأَحْوَالِ  
بِأَنْ مَا بَقِيَ لَجَيْشٍ يُغْنِمُ  
قَوْلُ عُمَرَ رَوَاهُ كُلُّ الْكُتُبِ  
مُسْتَكْثَرًا عُمَرَ عَلَى إِنْسَانٍ  
فَانْسَاقَ لِلْحُكْمِ بِلَا مَرَاءٍ  
تَفْرِيقُهُ لِلْسَّلَبِ فِي الْجُمُهورِ

## الفصل الرابع:

في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار

- 3431 وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ  
3432 أَوَّلُهَا مَا رُدَّ مِنْ أَمْوَالٍ  
3433 وَلَيْسَ لِلْغَزَاةِ شَيْءٌ مِنْهُ  
3434 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ نُقِلَ  
3435 وَالثَّانِي غَنَمُ الْجَيْشِ دُونَ أَنْ يَرُدَّ  
3436 ذَا لَابْنِ دِينَارٍ كَذَاكَ الزَّهْرُ  
3437 وَثَالِثُ الْأَقْوَالِ قَبْلَ الْقَسَمِ  
3438 لِمَالِكٍ وَالثَّوْرِيُّ ثُمَّ عَنْ عُمَرَ
- أَرْبَعَةٌ لِعَلِيَّةِ الرَّجَالِ  
مَنْ أَسْلَمُوا لِأَهْلِهِ فِي الْحَالِ  
إِسْلَامُهُمْ مِنْ قَبْلِ ذَبِّ عَنْهُ  
ذَا الْحُكْمُ وَهُوَ الْعَدْلُ إِنْ بَرَى حَصَلَ  
مَنْ ذَاكَ قَطْمِيرًا لِمَالِكٍ وَجَدَ  
وَعَنْ عَلِيٍّ غَزْوُهُ فِي الذِّكْرِ  
لِصَاحِبِ الْمَالِ بِدُونِ خَضَمٍ  
وَفِعْلُهُ قَضِي بِهِ هَذَا الْأَثَرُ

وَبَعْضُهُمْ بِالْخَوَازِئِ يُنْبِي الْحُكْمَا 3439  
 بِحَوَازَةِ الْإِسْلَامِ رَبُّهُ وَجَبَ 3440  
 إِنْ لَمْ يَصِلْ دَارًا لِكُفْرِ تُحْمَى  
 فِي كُلِّ حَالٍ حَيْثُمَا يُرَى نُسَبَ

### الفصل الخامس:

#### في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة

وَفَتَحَ أَرْضَ غَنَوَةٍ فِيهِ اخْتَلَفَ 3441  
 عَلَى مَصَالِحِ الْجِهَادِ إِنْ يَكُنْ 3442  
 قَدْ يُضْرَفُ الْخَرَاجُ عِنْدَ مَالِكَ 3443  
 إِلَّا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ مَضْلَحَةً 3444  
 وَالشَّافِعِي يَرَى بِأَنْ تُقَسَّمَا 3445  
 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْإِمَامَا 3446  
 يُقَسِّمُ الْأَرْضَ عَلَى أَحْمَاسٍ 3447  
 مَنْ حَارَبَ الْإِسْلَامَ ظَالِمًا وَلَمْ 3448  
 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى ذَا الْأَمْرِ 3449  
 عُمُومٌ لَفْظٌ مَا غَنِمْتُمْ وَاضِحٌ 3450  
 عَطْفٌ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ الْفِيءَ لَهُمْ 3451  
 قِيلَ عُمَرُ عَمَّتْ عَلَى الْأَنْحَاءِ 3452  
 وَكُلُّمَا فِي عَهْدِهِ قَدْ فُتِحَا 3453  
 حَتَّى يَغْنَمَ النَّفْعُ كُلَّ فَرْدٍ 3454  
 أَعْطَى الرَّسُولُ خَيْرًا بِالْشُّطْرِ 3455  
 مَنْ قَالَ نَصْرُ الْفَيْئِ جَاءَ نَاسَخَا 3456  
 فَايَةُ الْأَنْفَالِ فِي التَّخْمِيسِ 3457  
 فَكَانَ نَسْخٌ وَاحِدَةً لِلْآخَرَى 3458

فَمَالِكَ تَبَقَّى وَرَبَّعَهَا صُرْفٌ  
 أَوْ مَسْجِدٌ أَوْ مِنْ قَنَاطِرٍ سَكَنُ  
 وَذَلِكَ رَأْيِي وَاضِحُ الْمَسَالِكِ  
 فِي قِسْمِهِ قِسْمُهُ وَرَجَحَهُ  
 مَثَلُ غَنَائِمٍ عَلَيْهَا يُزَمَّى  
 قَدْ يَضْرِبُ الْخَرَاجُ أَوْ سَهَامَا  
 تُعْطَى لِمَنْ جَاهَدَ فِي أَجْنَاسٍ  
 يُرَاعَ عَهْدُ الْإِسْلَامِ يُحْتَرَمُ  
 فِي آيَةِ الْأَنْفَالِ ثُمَّ الْحَشْرُ  
 وَحَظٌّ مَنْ سَيَاتِي بَعْدَ رَاجِحُ  
 فِيهِ اشْتِرَاكُ الْكُلِّ أَمْرٌ قَدْ يَعْمُ  
 حَتَّى لَذَلِكَ الرَّاعِي فِي كُدَاءِ  
 مِنَ الْبِلَادِ وَقَفَهُ قَدْ رَجَحَا  
 وَذَلِكَ حُكْمٌ صَالِحٌ وَمُجِدٌ  
 قَاسَمُهُمْ فِي الْبَاقِي قَوْلُ الْكُثْرِ  
 لِلغُرْمِ قَوْلًا لَا يُعَدُّ رَاسَخَا  
 وَالْحَشْرُ دُونَ الْخُمْسِ لِلتَّحْسِيسِ  
 أَوْ اجْتِهَادٍ لِلْوَلِيِّ أَحْرَى

### الفصل السادس:

#### في قسمة الفيء

وَالْفَيْئُ قَدْ عَرَّفَهُ الْجَمْهُورُ 3459  
 فِيهِ اشْتِرَاكُ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا 3460  
 إِعْطَاءٌ رُغِبَ قَدَمُ الْكَفُورُ  
 وَذَلِكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فَلْتَسْمَعُوا

## الفصل السابع:

## في الجزية

3461 وَفِيهِ سِتَّةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ أَيْنُهَا لِكُلِّ نَذْبٍ سَائِلٍ

## المسألة الأولى:

## ممن يجوز أخذ الجزية؟

3462 وَأَخَذَهَا مِنْ مُؤْمِنِ الْكِتَابِ عَجْمٌ مَجُوسٍ وَبِلَا أَرْثِيَابٍ

3463 أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ قُرَيْشٍ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ جِزْيَةٍ إِذَا حُسِبَ

3464 أَصْنَافُهَا مِمَّنْ عَلَيْهِ تُفَرَضُ وَذَاكَ حُكْمٌ عَنْهُمْ يُسْتَعْرَضُ

## المسألة الثانية:

## الأصناف الذين تجب عليهم الجزية

3465 قَالُوا بِأَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَنْ ذَكَرَ وَبِالْغِ الْحُرِّيَّةِ

3466 وَالشَّيْخَ وَالْمَجْنُونِ وَالْفَقِيرَ كَذَاكَ قَدَيْسٍ كَذَا الصَّغِيرِ

3467 وَالْخُلْفَ فِيهِمْ مِثْلَ خُلْفِ الْقَتْلِ وَذَاكَ أَمْرٌ وَارِدٌ فِي السُّبُلِ

## المسألة الثالثة:

## في مقدار الجزية

3468 وَاخْلُفْ فِي مَقْدَارِهَا مُوَضَّحٌ كُلُّ لَهُ قَدْرٌ يُرَى مُصَحَّحٌ

3469 فَمَالُكَ لِقَدْرِهَا حَدٌّ عُمَرُ مُخْتَلَفُ الْمَالِ قَدْرٌ يُعْتَبَرُ

3470 أَرْبَعَةٌ تُعْطَى لِدِينَارِ الذَّهَبِ مِنْ وَرَقٍ قُلْ أَرْبَعُونَ تَحْتَسِبُ

3471 وَرِزْقُ مُسْلِمِينَ وَالضِّيَافَةُ وَلَيْسَ فَوْقَ ذَاكَ مِنْ إِضَافَةٍ

3472 وَالشَّافِعِيُّ أَقْلُهُ مَحْدُودٌ وَاحِدُ دِينَارٍ إِذَا مَوْجُودٌ

3773 أَمَّا الْكَثِيرُ لَيْسَ مَحْدُودًا بِحَدٍّ فَمَا عَلَيْهِ الصُّلْحُ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ

3474 وَذَاكَ مَصْرُوفٌ إِلَى الْإِمَامِ بِمَا يَرَى صَالِحٌ لِلْأَقْوَامِ

3475 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اثْنَيْ عَشَرَ مِنْ دَرَاهِمٍ مَبْلَغُ جِزْيَةٍ تُقَرُّ

3476 عَشْرُونَ أَرْبَعٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ذَا قَدْرُهَا مِنْ وَرَقٍ لِلْفَاهِمِ

وَأَمَّا الدَّنَانِيرُ ثَمَانِيَةَ وَرَدٍ	3477
مَنْ حُكِمَ بِهَا يُعْزَى إِلَى النُّعْمَانِ	3478
أَعْنِي بِهِ فَرْدًا عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ	3479
مُعَاذُ قِصَّةٍ لَهُ أَصْلًا رَأَوْا	3480
إِنْ لَمْ تَجِدْ فَالْعَدُّ مِنْ مَعَاوِرِ	3481
أُمَّا عُمَرُ فَمَرَّةً بِأَرْبَعِ	3482
أَرْبَعَةٍ كَذَاكَ عَشْرُونَ أَتَتْ	3483
وَاقْبَسُوا مِنْ ذَلِكَ لِلتَّخْيِيرِ	3484

#### المسألة الرابعة:

متى تجب الجزية ومتى تسقط؟

وَجُوبُهَا يَكُونُ بَعْدَ الْحَوْلِ	3485
يُحْفَظُ عَنْ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ	3486
إِسْلَامُهُ يُسْقِطُهَا فِي الْقَوْلِ	
وَقَدَرُ مَا ضَرَّ أَشْهَرُ فِي الْحُكْمِ	

#### المسألة الخامسة:

كم أصناف الجزية؟

فَجِزْيَةُ حَرَبِيَّةٍ وَجِزْيَةُ	3487
ثَالِثَةٌ قِيلَ لَهَا عَشْرِيَّةٌ	3488
بِذَاكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالثُّورِيُّ	3489
وَالْخُلْفُ فِي تُجَّارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ	3490
فَالْعُسْرُ عِنْدَ مَالِكٍ قِسْطٌ وَجِبٌ	3491
وَالشَّافِعِيُّ أَعْفَاهُمْ فِي الْأَصْلِ	3492
لَكِنْ أَقْرَاهَا عُمَرُ لِلْأُمَّةِ	3493
فِي مَذْهَبِي مَالِكٍ وَالنُّعْمَانِ	3494
فَذَاكَ وَاجِبٌ عَلَى التُّجَّارِ	3495
وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ عَلَى شَرْطِ حُمِلَ	3496
أُخْرَى يُقَالُ أَنَّهَا صُلْحِيَّةٌ	
قَدْ عَوَّضَتْ أَخَذَ الزَّكَاةَ الْأَصْلِيَّةُ	
أَهْمَلَهَا مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ	
إِنْ سَوَّقُوا الْإِسْلَامَ أَيَّ سَلْعَةٍ	
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَاكَ قَدْ ذَهَبَ	
لَمْ يُرَوْ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ وَالْفِعْلِ	
تَكُونُ جَنْسًا ثَالِثًا لِلْجِزْيَةِ	
إِنْ كَانَ ذَا مِنْ سُنَّةِ الْعَدْنَانِ	
لَأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ	
فَفَعَلُهَا عَلَيْهِ أَمْرٌ يُحْتَمَلُ	

## المسألة السادسة:

### مصارف الجزية

3497 وَالصَّرْفُ فِي مَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ مَا يَصْلُحُ لِلْأَنَامِ

## كتاب الأيمان

3498 قَسَمَ ذَا الْكِتَابِ فِي تَبَيِّنِ ضُرُوبِهِ وَعُقْدَةِ الْيَمِينِ

الجملة الأولى، وفيها ثلاثة فصول:

### الفصل الأول:

#### في معرفة الأيمان المباحة وتمييزها من غيرها

- |   |   |      |
|---|---|------|
| بَعْضُ يَجُوزُ الْقَسَمُ بِالْإِيْلَاءِ | وَاتَّفَقَ الْجُمُهورُ فِي الْأَشْيَاءِ | 3499 |
| فَهَلْ سَوَى الْمَوْلَى بَقَى يَقِينًا  | فِيهِ وَبَعْضُ يَمْنَعُ الْيَمِينَا     | 3500 |
| مَنْ كُلِّ فَاضِلٍ عَظِيمِ الْجَاهِ     | بَعْضُ أَجَازَهُ بِغَيْرِ اللَّهِ       | 3501 |
| تَعَارَضُ الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ       | أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ  | 3502 |
| أَقَسَمَ خَالِقُ النُّهَى وَالْفَهْمِ   | فَبِالسَّمَاءِ وَالضُّحَى وَالنَّجْمِ   | 3503 |
| عَنْ كُلِّ أَيْمَانٍ بِغَيْرِ اللَّهِ   | وَوَارِدُ نَهْيِ النَّبِيِّ الْأَوَّاهِ | 3504 |
| يَحْذِفُ قَوْلًا مُضْمَرًا لَا يُسْمَعُ | مَنْ لِلْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ يَجْمَعُ  | 3505 |
| خَصَّ الْحَدِيثُ الْإِسْمَ دُونَ مَيْنِ | وَمَنْ يُرَدُّ تَكَامُلَ الْحُكْمَيْنِ  | 3506 |
| تَوْضِيحُ إِسْمٍ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ | وَبَعْضُهُمْ شَبَّهَهُ بِالظَّاهِرِ     | 3507 |
| إِلَيْهِ رَأْيُ بَعْضِهِمْ يؤولُ        | قَصَرَ مَعْنَاهُ وَذَاكَ قَوْلُ         | 3508 |
| تَوْصُلًا إِلَيْهِ عَنِ الْفَهْمِ       | عَنِ ابْنِ مَوَازٍ كَذَاكَ اللَّخْمِي   | 3509 |

### الفصل الثاني:

#### في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة

- |   |  |      |
|---|--|------|
| وَحُلْفُهُمْ فِي اللَّغْوِ كَيْفَ يُنْصَدُّ | وَاللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ حَيْثُ يُعْقَدُ | 3510 |
| أَنَّ الصَّوَابَ عِنْدَهُ فِيمَا عَلَنَ     | أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ يَظُنُّ          | 3511 |

- 3512 عَلَيْهِ حَلْفُهُ وَقَالَ الشَّافِعِي لَمْ يَنْوِ قَوْلًا مُقْنِعًا لِلْسَّامِعِ  
3513 فَلَا شَرَاكَ جَاءَ فِي اسْمِ اللَّغْوِ وَذَا لِأَسْبَابِ الْخِلَافِ يَحْوِي

### الفصل الثالث:

#### الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها

- 3514 أَرْبَعَةٌ تَأْتِي مِنَ الْمَسَائِلِ وَحُكْمُهَا أَجْمَلُهُ لِلْمَسَائِلِ

#### المسألة الأولى:

##### حكم الأيمان بالله المنعقدة

- 3515 وَإِنْ عَلَى الْمَاضِي فَذَا غَمُوسٌ وَنَفْيُ كَفَّارَتِهِ مَخْسُوسٌ  
3516 مِنْ قَوْلِ جُمْهُورٍ وَأَمَّا الْآتِي كَفَّارَةٌ بِسَائِرِ الْأَوْقَاتِ  
3517 فَلَا إِيْثْمَ مِنْ كَفَّارَةٍ قَدْ يَنْقُطُ لِلشَّافِعِي فِي الْحُكْمِ يُنْفَى الشُّطْطُ

#### المسألة الثانية:

##### حكم من صرح بالكفر أو الشرك

- 3518 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَقُولُ كَافِرٌ فَالْفِعْلُ إِثْمٌ ثُمَّ قَوْلٌ جَائِزٌ  
3519 كَفَّارَةُ الْإِيْمَانِ فِيهَا اخْتَلَفُوا لَيْتَنَ بِهَذَا النُّطْقِ جَاءَ يُوصَفُ  
3520 فَمَالِكَ كَفَّارَةٌ لَهَا نَفْيُ وَالْإِيْثْمُ إِنْ يَمِينُهُ قَدْ خَالَفَا  
3521 وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ كَفَّارَةٌ فِيهَا وَذَاكَ حُكْمُهُمْ  
3522 إِلَّا الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ لَمْ يَقُلْ بِأَنَّهَا يَمِينُ حَالِفٍ عَقْلٌ  
3523 كُلُّ يَمِينٍ فِي الَّذِي يُعْظَمُ دَا مَخْرَجٌ لِلشَّرْطِ لَيْسَ يَلْزَمُ  
3524 فَمَنْ عَلَى مَشِيئةٍ قَدْ عَلَّقَا لَيْسَ مُؤَثَّرًا إِذَا تَحَقَّقَا  
3525 بِأَنَّهَا تَلْزَمُ لِلْكَفَّارَةِ فَمَالِكَ يُبْطِلُ لِلْمَشِيئةِ  
3526 وَالزَّمَّ التَّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِي لِلشَّرْطِ أَوْ فِي خَبَرٍ لِلْسَّامِعِ  
3527 وَلَيْسَ فِيهِ عِنْدَهُمْ كَفَّارَةٌ وَمَخْرَجُ الشَّرْطِ لَهُ عِبَارَةٌ

## المسألة الثالثة:

## ما يخرج مخرج الشرط

كُلَّ يَمِينٍ لَيْسَ شَيْئاً يُلْزَمُ	3528
وَمَخْرَجُ الْإِلْزَامِ مِنْهُ يُفْهَمُ	
فَمَشِيئُهُ لِلْبَيْتِ ثُمَّ طَالِقٌ	3529
لِمَالِكٍ بِالْمَنْعِ حُكْمٌ سَابِقٌ	
لَيْسَ عَلَيْهِ مَبْلَغٌ إِذَا نَكَثَ	3530
بِالْإِثْمِ بَاءٌ خَالَفَ حَيْثُ حَثَ	
وَحَالَفَ بِالْعَتَقِ قَدْ يُكْفَرُ	3531
عِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ وَذَاكَ يُذَكَّرُ	
عَنْ عَائِشَةَ وَالْقَوْلُ مِنْهَا رَاجِحٌ	3532
وَتَابِعَ لَذَاكَ حُكْمًا نَاجِحٌ	
أَبُو عُيَيْدٍ أَحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ	3533
كَفَّارَةٌ يُعْطِي بِحُكْمٍ رَادِعٍ	

## المسألة الرابعة:

## اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد

وَالْخُلْفُ فِي أَقْسَمٍ أَوْ فِي أَشْهَدُ	3534
فِي الشَّرْطِ وَالْإِلْزَامِ حِينَ تُعْقَدُ	
لَيْسَتْ نَذُورًا ثُمَّ لَيْسَتْ شَرْطًا	3535
أَقْوَالُهَا بَعْضٌ لِبَعْضٍ أَسْقَطَا	
وَقَالَ بَعْضُ نِيَّةٍ لِلْحَالِفِ	3536
تَرْتَبُ لِوَجْهِ حُكْمٍ وَاقِفِ	

## الجملة الثانية:

## في معرفة الأشياء الرافعة للإيمان

## القسم الأول:

النكص في الاستثناء، وفي هذا القسم فصلان:

## الفصل الأول:

## في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين

## المسألة الأولى:

## شروط الاستثناء بالقسم

عَقْدُ الْيَمِينِ حَلُّهُ الْإِسْتِثْنَاءُ	3537
شُرُوطُهُ لَازِمَةٌ فِي الْمَعْنَى	
وَاشْتَرَطُوا اتِّصَالَهُ بِالْقَسَمِ	3538
وَفِي انْفِصَالٍ عَنْهُ خُلْفٌ فَأَعْلَمِ	

3539	وَالْخُلْفُ وَالنَّيَّانُ فِي أَقَلِّ مَا	مَنْ نِيَّةً أَنْكَرَ بَعْضٌ عِنْدَمَا
3540	فَيَنْ مَنَعَ الْعَقْدَ ثُمَّ الْخُلْ	تَرَكَزَ الْخِلَافُ عِنْدَ الْجُلِّ
3541	مَنْ قَالَ بِالْخُلِّ فَلَيْسَ يُلْزَمُ	حُدُوثَ نِيَّةٍ بِبَدْءِ يُعْلَمُ
3542	فَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَدَدٍ لَا يَنْفَعُ	إِلَّا التَّزَامَ قَبْلَ نُطْقٍ يُسْمَعُ
3543	إِنْ كَانَ فِي التَّخْصِصِ وَالْعُمُومِ	فَبَعْدَ حَلْفٍ لَيْسَ بِالْمَذْمُومِ

## المسألة الثانية:

## اشتراط النطق في الاستثناء

3544	وَفِي اشْتِرَاطِ النُّطْقِ خُلْفُهُمْ أَتَى	عَلَى اشْتِرَاطِ اللَّفْظِ جُلٌّ ثَبَّتَا
3545	وَالْبَعْضُ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ يُعْتَبَرُ	وَاللَّفْظُ أَيُّ اللَّفْظِ بَعْضُهُمْ أَقَرُّ

## المسألة الثالثة:

## هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟

3546	إِحْدَاثُ نِيَّةٍ عَلَى يَمِينٍ	بَعْدَ انْقِضَائِهِ عَلَى ذِي الْحِينِ
3547	عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِهِ لِمَالِكٍ	وَقَبْلَ نُطْقِهِ بِهِ لِلنَّسَائِكِ
3548	فَإِذَاكَ مُجْزِئٌ عَلَى التَّبْيِينِ	وَقِيلَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي ضَرْبَيْنِ
3549	مَنْ عَدَدٍ يَأْتِي وَمَنْ عُمُومِ	مُخَصَّصٍ يُقَيِّدُ لِلْفُهِومِ
3550	مَنْ مُطْلَقٍ إِذَا أَتَى فِي مُجْمَلٍ	مَنْ قَبْلَ نُطْقِ شَرْطِهِ لِلْكَمَلِ
3551	أَوْ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ أَتَى مِنْ عَدَدٍ	وَفِي الْعُمُومِ يَأْتِي فِي مُجَدِّدٍ
3552	أَوْ كَانَ الْاسْتِثْنَاءُ مَانِعًا يُعَدُّ	فَنِيَّةً فِي أَوَّلِ لَهُ تَفْدٍ
3553	إِنْ كَانَ حُلَّ الْعَقْدِ لَيْسَ يُلْزَمُ	وَمَنْعُهَا قَبْلَ الْيَمِينِ يُفْهَمُ

## الفصل الثاني:

## في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها

3554	يُؤَثِّرُ اسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ	فِي بَعْضِهَا حُدُّدٌ بِالْيَقِينِ
3555	وَبَعْضُهَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرُ	فِيهِ وَكُلٌّ عِنْدَهُ تَفْسِيرُ
3556	فَصَرَفُ الْإِسْتِثْنَاءِ نَحْوُ الشَّرْطِ	صَحِّحٌ إِطْلَاقٌ بِهَذَا الشَّقِّ



- 3557 وَصَرَفُهُ إِلَى الطَّلَاقِ قَدْ مَنَعَ  
3558 وَأَطْلَقَ التَّعْمَانَ ثُمَّ الشَّافِعِ  
مَنْ أَثَرِ الْإِسْتِثْنَاءِ حُكْمًا إِنْ وَقَعَ  
مِنْ كَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ قَوْلٍ نَافِعٍ

## القسم الثاني من الجملة الثانية: النكر في الكفارات

- 3559 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْفُصُولِ  
أُخْرِجَهَا نَظْمًا عَلَى الْمَأْمُولِ

### الفصل الأول:

#### في موجب الحنث وشروطه وأحكامه

- 3560 مُوجِبُ حَنْثٍ إِذَا خَالَفَ الْقَسَمَ  
3561 أَوْ تَرَكَ مَخْلُوفَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ  
3562 وَخَلَفَهُمْ يَبْدُو بِذَا الْمَجَالِ  
3563 إِذَا نَسِيَ لِحَدٍّ مَا عَنْهُ حَلَفَ  
3564 وَرَابِعٌ هَلْ نِيَّةٌ لِلْحَالِفِ  
بِفَعْلٍ مَا عَلَيْهِ حَلْفُهُ حَتَمَ  
بِقَصْدِهِ لِحَنْثِهِ إِذَا أَهْمَلَا  
مُنْحَصِرٌ فِي أَرْبَعِ الْأَقْوَالِ  
كَذَاكَ مَعْنَى لَفْظِهِ إِذَا يُصَفِّ  
فَهَذِهِ أَسْبَابُ خُلْفٍ سَالِفِ

### المسألة الأولى:

#### إذا أتى بالمخالف ناسيا أو مكرها

- 3565 فَمَالِكٌ لُكْرُهُ وَالنَّاسِي  
3566 وَالشَّافِعِيُّ يَرْفَعُ حَنْثًا عَنْهُمَا  
3567 أَعْنِي بِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَقَدْتُمْ  
3568 فَمَجْمَلُ النَّصِّ مِنَ الْقُرْآنِ  
3569 بَعْضُهُمَا مُخَصَّصٌ لِلْبَعْضِ  
كَالْعَمْدِ سَوَى بَيْنَهُمْ فِي النَّاسِ  
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى نَصٍّ سَمَا  
وَالْخُلْفُ فِي تَفْسِيرِهَا بَيْنَهُمْ  
فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحُ الْبَيَانِ  
فَكُلُّ نَصٍّ مِنْهُ قَوْلٌ يَقْضِي

### المسألة الثانية:

#### من حلف على شيء ففعل بعضه

- 3570 وَإِنْ عَلَى شَيْءٍ يَمِينًا قَدْ حَلَفَ  
3571 فِي نَصٍّ أَيْمَانٍ لَيْسَ يَحْنُثُ  
فَمَالِكٌ يَنْجِزُ كُلَّمَا وَصَفَ  
وَالشَّافِعِيُّ بِبَعْضِهِ لَا يَتَكُثُّ

- 3572 ففعلُ جزءٍ إنْ يَكُنْ نصُّ القسمِ      بالفعلِ يُعفي حالفًا إذْ أَلَمْ  
3573 بِهِ لِمَالِكَ وَأَمَّا الشَّافِعِي      ففعلُ جزءِ الحلفِ غيرُ نافعِ  
3574 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ يَأْخُذُ      جَمِيعَ مُحْلُوفٍ بِهِ وَتَابِذُ  
3575 تَقْسِيمَ مَا عَلَيْهِ حَالِفٌ حَلَفَ      بِالتَّرْكِ مَالِكٌ بِمَثْلِهِ عَرَفَ

### المسألة الثالثة:

هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ أو بمفهومه؟

- 3576 وَمَنْ عَلَى ذَاتِ لَشَيْءٍ فِي الْحَلْفِ      نصٌّ وَلِلشَّيْءِ مَعَانٌ تَخْتَلِفُ  
3577 فَالشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ حَصَرَ      مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ بِذَاتٍ تُعْتَبَرُ  
3578 وَلَوْ لَمَعْنَى غَيْرِ ذَاكَ يُفْهَمُ      فِيهِ خُصُوصٌ أَوْ عُمُومٌ يُعْلَمُ  
3579 وَمَالِكٌ مَعْتَبَرٌ فِي الْقَسَمِ      وَإِنْ يَكُنْ يُقْضَى لَذَاتِ الْقَسَمِ  
3580 فَنِيَّةٌ بِهَا عَلَيْهِ يُحْكَمُ      قَرِينَةٌ ظَاهِرٌ لَفْظٌ يُعْلَمُ

### المسألة الرابعة:

هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف

- 3581 مُسْتَحْلَفٌ وَقَتًا يَجْرُ الْفَهْمُ      بِقَصْدِ حَالِفٍ يُنَاطُ الْحُكْمُ  
3582 فِي مُسْلِمٍ رَوَّائِيَانِ لِلنَّبِيِّ      أَسَاسُ حُكْمٍ سَالِمٍ مِنْ رَيْبِ  
3583 مَدَارِ أَيْمَانٍ عَلَيْهِ يُعْقَدُ      دَلِيلُ الْفَاطِ بِمَعْنَى تَقْصُدُ

### الفصل الثاني:

#### في رافع الحنث

- 3584 وَالْأَصْلُ لِلْكَفَّارَةِ الْقِرَانُ      يُطْعَمُ يَكْسِي يُعْتَقُ الْإِنْسَانُ  
3585 وَالصَّوْمُ بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا وَرَدُ      تَرْتِيبُهَا فِي الْحُكْمِ نصٌّ مُعْتَمَدُ

### المسألة الأولى:

#### مقدار الإطعام

- 3586 وَالْقَدْرُ مُدٌ حِنْطَةً مُدُ النَّبِيِّ      لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَلْتَجْتَبِ  
3587 أَبُو حَنِيفَةَ غَدَاءُ الْمُسْتَحِقِّ      مِنْ أَوْسَطِ الطَّعَامِ خُلْفٌ قَدْ سَبَقَ

## المسألة الثانية:

## جنس الكسوة

- 3588 وَكَسْوَةُ لِسْتِرَةِ الصَّلَاةِ تَكْفِيهِ عِنْدَ مَالِكَ إِذَا تَأْتِي  
3589 يُكْسَى الرِّجَالُ كِسْوَةَ وَالْمَرْأَةُ ثَوْبَانِ مَالِكٍ وَذَاكَ أَجْزَأُ  
3590 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ أَقْلَ عَلَيْهِ سِتْرًا أَطْلَقُوهُ إِنْ حَصَلَ

## المسألة الثالثة:

## في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة

- 3591 وَالصَّوْمُ فِي تَتَابُعِ الْأَيَّامِ فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ بِالْأَحْكَامِ  
3592 وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ لَمْ يُشْتَرَطْ تَتَابُعٌ لَهُمْ كَفَى صَوْمٌ فَقَطْ  
3593 فَلَا بَيْنَ مَسْعُودٍ قِرَاءَةٍ تَرُدُّ نَصَّتْ عَلَى تَرَاتُبٍ إِذَا تُعَدُّ  
3594 هَلْ لَفْظُ صَوْمٍ يَقْتَضِي التَّتَابُعَ أَمْ خَيْرُ الْحَالِثِ فِيمَا اتَّبَعَا

## المسألة الرابعة:

## في اشتراط العدد في المساكين

- 3595 أَمَّا الْمَسَاكِينُ فَعَشْرَةٌ عَدَدٌ كَفَّارَةُ لِحَنْثِهِ نَصٌّ وَرَدَّ  
3596 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ شَخْصٌ عُرِفَ  
3597 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فَوَاحِدٌ عَشْرَةُ أَيَّامٍ غِذَاهُ يُحْمَدُ  
3598 فَالِإِحْتِمَالُ وَارِدُ الْقَوْلَيْنِ وَذَاكَ مُجْزِئٌ عَلَى الْأَمْرَيْنِ

## المسألة الخامسة:

## اشتراط الإسلام والحرية في المساكين

- 3599 إِسْلَامُهُ حُرِّيَّتُهُ قَدْ تَطَلَّبُ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ إِذَا يَرْغَبُ  
3600 فَيُسْتَفِيدُ مِنْ طَعَامِ الْحَنْثِ وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ دُونَ نَكْثِ  
3601 بِشَرْطِ كَفَّارَةِ حَالِفٍ أَخْلَى لِمَالِكٍ عَقْدُ الْيَمِينِ مَا فَعَلَ

### المسألة السادسة:

#### شرط سلامة الرقبة المعتقة

- 3602 وَشَرَطُ مَعْتُوقِ سَلَامَةِ الْبَدَنِ فَاقْصُ الْأَثْمَانَ عَيْبٌ إِنْ سَكَنَ
- 3603 فِي جَنْسٍ مَعْتُوقٍ بِهِ يَرُدُّ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ الْحَدُّ
- 3604 لَدَيْهِمْ وَالظَّاهِرِيُّ لَا يَشْتَرِطُ لِذَاكَ إِطْلَاقاً يَرَى عِتْقاً فَقَطْ

### المسألة السابعة:

#### اشتراط الإيمان في الرقبة

- 3605 وَشَرَطُ مَعْتُوقٍ يُرَى الْإِيمَانَ مَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ ذَا الشَّانِ
- 3606 لَمْ يَشْتَرِطْ أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا إِعْتِاقٌ غَيْرُ مُومِنٍ مَا نَبَذَا
- 3607 فَحَمْلُ مُطْلَقٍ عَلَى مُقَيَّدٍ بِهِ فَغَيْرُ مُومِنٍ فَلْتُبْعِدَ
- 3608 حَمْلًا عَلَى كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَظَاهِرُ اللَّفْظِ لِغَيْرِ جَارٍ

### الفصل الثالث:

#### متى ترفع الكفارة الحنث، وكم ترفع؟

- 3609 كَفَّارَةُ إِعْطَاؤِهَا حَنْثًا رَفَعَ لِلشَّافِعِيِّ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ
- 3610 إِلَّا بِتَكْفِيرٍ بِحَنْثٍ يَلْزَمُ إِعْطَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ مُحْتَمٌّ
- 3611 وَمَالِكَ أَجْزَأُهُ الْأَمْرَانِ فِي حَنْثِهِ قَوْلَانِ نَافِذَانِ
- 3612 قَوْلُ الرَّسُولِ مَنْ رَأَى خَيْرًا أَتَى مِنْ قَسَمٍ أَقْسَمَهُ إِنْ ثَبَتَا
- 3613 أَنَّ الَّذِي أَتَى يَكُونُ أَحْسَنًا مِنْ سَابِقٍ يُكْفِّرُنَ عَمَّا جَنَى

### كتاب النذور

- 3614 إِلَى ثَلَاثَةٍ مِنَ الْفُصُولِ قَسَمَ ذَا الْكِتَابِ فِي أَصُولِ

## الفصل الأول:

### في أصناف النذور

- 3615 وَقَسَّمُوا النَّذْرَ إِلَى قَسْمَيْنِ      نَذْرٌ بِلَفْظٍ ثُمَّ نَذْرُ الْعَيْنِ  
3616 وَنَذْرٌ لَفْظٌ قَسَّمُوا صِنْفَيْنِ      فَمُطْلَقٌ فِي خَيْرِ الْيَقِينِ  
3617 مُقَيَّدٌ بِفِعْلٍ شَرْطٍ وَاضِحٍ      بِتَرْكِ شَيْءٍ أَوْ بِفِعْلِ رَاجِحٍ

## الفصل الثاني:

### فيما يلزم من النذور وما لا يلزم

- 3618 مُطْلَقٌ نَذْرٌ فِي قَرِيبٍ يَلْزَمُ      دُونَ اللَّجَاحِ الْجَمْعُ فِيهِ يُخَسِّمُ

### المسألة الأولى:

#### فيمن نذر معصية

- 3619 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ      نَذْرًا لِمَعْصِيَةٍ فَدَعَّ وَجَنَّبَ  
3620 كَفَّارَةً لَهُ يَمِينُ اللَّهِ      لِمَثَلِهَا يُعْطَى عَنْ الْأَوَّاهِ  
3621 وَأَمْرُهُ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا      أَنَّ يَتْرَكَ الْإِجْهَادَ أَوْ مَا أَوْهَنَا

### المسألة الثانية:

#### في تحريم شيء من المباحات

- 3622 وَمَنْ عَلَى النَّفْسِ مُبَاحًا حَرَمًا      فَمَالِكٌ فِي زَوْجَةٍ قَدْ أَحْكَمَا  
3623 وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَةً مِثْلَ الْقَسَمِ      وَالظَّاهِرِيُّ يُعْفِي لَهُ مِمَّا أَلَمَ  
3624 تَحِلَّةَ الْإِيمَانِ خُلْفُهُمْ وَضَحَ      كُلُّ يَرَى بِالْغَيْرِ قَوْلُهُ رَجَحَ

## الفصل الثالث:

### في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها

### المسألة الأولى:

#### الواجب في النذر المطلق

- 3625 وَنَاذِرٌ بِلَفْظٍ نَذْرٌ مُطْلَقًا      كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ فَحَقَّقَا

- 3626 وَرَأَى جُمْهُورٌ بَذَا يَطْرُدُ حَدِيثُ عُقْبَةَ بَذَا وَارِدُ  
3627 يَوْمٌ بَذَا قَدْ حَكَمَتْ أَقْوَامُ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ أَوْ صِيَامُ  
3628 فَلَيْسَ لِلْقِيَاسِ وَجْهٌ جَارٍ وَمَنْ يَقُلْ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ

## المسألة الثانية:

## نذر المشي إلى بيت الله

- 3629 وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ النَّذْرِ بِالْمَشْيِ نَحْوَ الْبَيْتِ قَيْدَ الْعُمُرِ  
3630 إِنَّ قَالَ رَاجِلًا بِسَاعَةِ الْقَسَمِ وَالْعَجَزُ فِي الطَّرِيقِ إِنْ بِهِ أَلَمٌ  
3631 فَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ لِأَزْمَالِهِ شَيْءٌ مِنَ النَّذْرِ الَّذِي أَثْقَلَهُ  
3632 وَقَالَ آخَرُونَ بِالْكَفَّارَةِ حُكْمٌ وَفَاءُ النَّذْرِ نَصُّ الْآيَةِ  
3633 فِيمَا عَلَيْهِ الْخُلْفُ أَيْضًا قَدْ وَرَدَ إِلَى ثَلَاثَةِ وَشَرْحَهَا يَرُدُّ  
3634 أَهْلُ مَدِينَةٍ يُعِيدُ مَا عَجَزَ مُكْمَلًا لِبَاقِ نَذْرِ مَا نَجَزَ  
3635 إِنْ شَاءَ رَاكِبًا وَيُفْدِي بِالْدَّمِ وَعَنْ عَلِيٍّ رَوَوْا لِهَذَا الْحُكْمِ  
3636 لِأَهْلِ مَكٍّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ كَفَّاهُ ذَا وَلَا عَلَيْهِ الْمَشْيُ  
3637 مَالِكٌ قَالَ يَلْزَمُ الْأَمْرَانِ يَهْدِي وَيَمْشِي فَهُمَا سَيَّانِ  
3638 يَبْدَأُ مَنْ حَيْثُ أَتَى يُكْمَلُ وَالْهَدْيُ بَدَنَةٌ بِهَا إِذْ يَفْعَلُ  
3639 أَوْ بَقَرَةً شَاةً وَذَا الْمَطْلُوبُ مَالِكٌ قَالَ تَرْتِيبُهُ الْمَرْغُوبُ  
3640 تَنَازُعُ الْأَثَارِ وَالْأَصُولِ يَبْدَأُ مَنْ حَيْثُ أَتَى يُكْمَلُ  
3641 بِقَارِنٍ يُقَاسُ وَالتَّمَتُّعُ أَوْ بَقَرَةً شَاةً وَذَا الْمَطْلُوبُ  
3642 وَمَنْ يَرَى كَسَائِرَ الْأَعْمَالِ يَرِيقُ لِلدَّمَاءِ حُكْمُ الْحَالِ  
3643 وَبَعْضُهُمْ بِالرَّفْعِ لِلْمَشَقَّةِ فَلَيْسَ مِنْ هَدْيٍ وَلَا مِنْ فِدْيَةٍ  
3644 حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فِي النَّذْرِ يَلْزَمُ فِي الطَّاعَةِ دُونَ عُذْرِ  
3645 وَابْنُ حُصَيْنٍ فِي مَعَاصٍ إِنْ نَذَرَ لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ فِي الَّذِي صَدَرَ  
3646 ذَا خَبَرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَتَى حَدِيثُهُ مَثْرُوكٌ فِيمَا ثَبَتَا  
3647 كَذَا سُلَيْمَانُ الَّذِي لَهُ نُسَبٌ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ ضِمْنَ الْكُتُبِ

### المسألة الثالثة:

من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

- وَمِثْلُ ذَلِكَ مَنْجِدُ الْمَدِينَةِ 3648  
أَوْ مَنْجِدُ مُعْتَبَرٍ لِلْأُمَّةِ  
فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ يَنْزِمُهُ 3649  
نَذَرٌ عَلَيْهِ فِي الْبُزُومِ حُكْمُهُ  
وَالشَّافِعِيُّ يَحْطُّ هَذَا النَّذْرَ 3650  
إِذْ لَمْ يُرْتَبُوا عَلَيْهِ إِثْرًا

### المسألة الرابعة:

في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم

- وَنَذَرُ نَحْرَ الْإِنْسَانِ فِي الْمَقَامِ 3651  
يَنْحَرُ لِلْجَزُورِ بِالتَّمَامِ  
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ شَاةٌ كَفَى 3652  
بَلْ مِائَةٌ مِنْ بَدَنَةِ بَعْضِ اصْطَفَى  
وَالْبَعْضُ دِيَّةٌ عَلَيْهِ يُهْدِي 3653  
فَلَيْسَ فِي الْحَرَامِ نَذَرٌ يُفْدِي  
أَسْبَابُ الْأَخْتِلَافِ إِبْرَاهِيمَ 3654  
هَلْ شَرَعُهُ شَرَعٌ لَنَا نَقِيمُ  
فَمَنْ رَأَى لُزُومَهُ : نَذَرٌ لَزِمَ 3655  
وَقَوْلُهُمْ شَرَعٌ أَتَى مِنْ قَبْلَنَا  
وَمَنْ نَفَى لُزُومَهُ : نَذَرٌ حُكْمَ 3656  
شَرَعٌ لَنَا فَلَيْسَ دَاخِلًا هُنَا  
فَإِنَّ حُكْمَ لِلْخَلِيلِ خَصًّا 3657  
وَلَيْسَ قَوْلٌ بِالْعُمُومِ نَصًّا

### المسألة الخامسة:

من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله

- مَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَهُ نَذَرُ 3658  
لَا تَرْفَعُ الْكُفَّارَةَ الَّذِي صَدَرَ  
لَنْ عَلَى شَرْطٍ وَلَيْسَ الْخَبْرُ 3659  
فَلَا زِمَ كَنْذَرُهُ إِنْ نَذَرَ  
وَذَا بِلَا كَفَّارَةِ لِمَالِكٍ 3660  
وَالشَّافِعِيُّ تَكْفِيرُ آمَانٍ حُكْمِي  
خَارِجٌ مَخْرَجٌ شَرْطٌ قَدْ فَهِمُ 3661  
وَالْحَقُّوهُ بِالْيَمِينِ إِذْ عَلِمَ  
إِخْرَاجُ مَالِهِ بِهِ بَعْضُ حُكْمِ 3662  
فَالْتَّخَعُ ذَا حُكْمٍ لَهُ نَذَرٌ حُسْمِ  
فَمَالِكٌ لَثَلْثَ مَالِهِ فَقَطْ 3663  
يُعْطَى وَإِنْ يَزِدْ فَذَا حُكْمُ شَطَطِ  
مَنْ قَالَ كُلَّ الْمَالِ تَطِيقُ الْوَفَا 3664  
بِالنَّذْرِ مُجْمَلُ الْوَفَاءِ حَرْفًا  
مَنْ يُعْطِ مَالَهُ جَمِيعًا صَدَقَهُ 3665  
جَانَفَ مَا الرَّسُولُ فَعَلًا طَبَقَهُ  
مُصَدِّقٌ لِبَيْضَةِ مِنَ الذَّهَبِ 3666  
عَنْ فِعْلِهِ لَذَا نَهَى وَمَا أَحَبَ

## كتاب الضحايا

### الباب الأول:

#### حكم الضحايا ومن المخاطب بها

وَاخْتَلَفُوا هَلْ سُنَّةٌ أَمَّ وَاجِبُهُ	3667
وَالشَّافِعِيُّ لِمَثَلِ مَالِكٍ أَقْرَ	3668
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا وَاجِبُهُ	3669
فَعَلَّ الرَّسُولُ هَلْ عَلَى نَذْبٍ حُمِلُ	3670
فَمَنْ عَلَى نَذْبٍ لَهُ قَدْ يَحْمِلُ	3671
وَمَنْ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمًا يَعْدَلُ	3672
أُضْحِيَّةً لَهَا الرَّسُولُ مَا تَرَكَ	3673
وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِي فَلْيَكْفِ	3674
قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةَ الْأُضْحِيَّةِ	3675
فِيهِ وَجُوبٌ دَائِمٌ لِلْأُمَّةِ	3676
أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَيُشْرِي لَحْمًا	3677
لِعِكْرِمَةَ أَبُو هُرَيْرَةَ ذَبَحَ	3678
فَمَالِكَ ذِي سُنَّةٍ مُحَبِّبُهُ	
وَالْحَاجِجُ تَرَكَ رُخْصَةً أَمَرَ	
عَلَى الْمُقِيمِ صَاحِبَاهُ خَالَفَهُ	
أَمْ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ وَذَا نُقِلَ	
أَجَازَ تَرَكَهَا لِمَنْ قَدْ أَهْمَلُوا	
حَدِيثُ ثَوْبَانَ لَدَيْهِ أَفْضَلُ	
فِي حَظَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَهْمَا سَلَكَ	
عَنْ شَعْرَةٍ وَظُفْرِهِ عَشْرًا عُرِفَ	
وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ لَا بِنِ بُرْدَةٍ	
وَذَا مُبَرَّرٌ لَتِلْكَ الْعِلَّةِ	
إِعْلَانُهُ لَذَلِكَ أَمْرٌ يُنْمَى	
دِيكَ فَتَسِيرُ بِذَلِكَ إِنْ رَجَحَ	

### الباب الثاني:

#### في أنواع الضحايا وصفاتها وأسنانها وعددها

#### المسألة الأولى:

##### في تمييز الجنس

جَوَازُهَا بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ	3679
وَاخْتَلَفُوا فِي أَيِّ نَوْعٍ أَفْضَلُ	3680
وَبَعْدَهُ مُفْضًى لِلْبَقَرِ	3681
فَجَمَعُهُمْ عَلَيْهِ بِالتَّمَامِ	
فَمَالِكَ كَبْشًا لَذًا فَضَّلُوا	
أَوْ إِبِلٍ حُكْمَ لَهُ فِي الْخَبَرِ	



- 3682 وَالشَّافِعِي لِعَكْسِ مَالِكٍ ذَهَبَ  
3683 وَأَشْهَبَ يَقُولُ مِثْلَ الشَّافِعِي  
3684 تَعَارُضُ الْفِعْلِ مَعَ الْقِيَاسِ  
3685 أَصْحَابُ النَّبِيِّ يَكْبِشُ دَائِمًا  
3686 قِيَاسُهُمْ أَنَّ الصَّحَابَا قُرْبَهُ
- وَفِيهِ قَوْلُ مَالِكٍ لَذَا أَحَبُّ  
كَذَا ابْنُ شَعْبَانَ لِحَقِّ فَاتَّبَعَ  
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْأَسَاسِ  
لِذَاكَ فَضَّلُوهُ حُكْمًا صَارِمًا  
بِفَضْلِهَا خَيْرًا تَكُونُ الْفِدْيَةُ

## المسألة الثانية:

## في تمييز الصفات

- 3687 مَرِيضَةٌ عَرَجَاءُ وَالْعَوْرَاءُ  
3688 يَمْنَعُهَا حَدِيثُ طَهَ أَنْ تَكُنْ  
3689 إِنْ خَفَ ذَا الْعَيْبِ فَلَيْسَ مَانِعًا  
3690 وَالْخُلْفُ فِي الْعُيُوبِ إِنْ تَكُنْ أَشَدَّ  
3691 فَقَالَ جُمُهورٌ تُقَاسُ تَمْنَعُ  
3692 وَالْخُلْفُ هَلْ لَفْظُ الْحَدِيثِ يُعْتَبَرُ  
3693 أَوْ لِلْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يَطْلُبُ  
3694 مَنْ حَضَرَهُ عَلَى الْخُصُوصِ فَالْعَدَدُ  
3695 مَنْ قَالَ بِالْخُصُوصِ فَالْعُمُومُ  
3696 يَكُونُ بِالتَّنْبِيهِ بِالْأَعْلَى عَلَى  
3697 وَحُكْمُهَا يُحْصَرُ فِي أَقْوَالٍ  
3698 فَيُمنَعُ الْأَجْزَاءُ عِنْدَ مَالِكٍ  
3699 لَا يُمنَعُ الْأَجْزَاءُ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ  
3700 لَا يُمنَعُ الْأَجْزَاءُ كَمَا لَا يُجْتَنَبُ  
3701 خُلْفٌ مَدَارُهُ رَوَايَتَانِ  
3702 فَذَا أَبُو بَرْزَةَ قَالَ أَكْرَهُهُ  
3703 عَلَيْهِ طَهَ قَالَ مَا كَرِهْتَهُ  
3704 وَعَنْ عَلِيٍّ نَهَى عَنِ الْعُيُوبِ
- جَمِيعُهَا كَذَلِكَ الْعَجْفَاءُ  
أَصْحَابُ تَشْرِيعِهِ لَذَا عَلَنَ  
فِي أَرْبَعٍ لَهَا حَدِيثٌ جَمْعًا  
مَنْ أَرْبَعٍ فِيهَا الْحَدِيثُ قَدْ وَرَدَ  
وَالظَّاهِرِيُّ لَمْ يَزِرْ عَيْبًا يُسْمَعُ  
مُخَصَّصًا لِلْجَمَلِ لَمَا ظَهَرَ  
وَذَا مَجَالٌ لِلْفُهْمِ يُنْسَبُ  
فَلَا تَقْسُ حُكْمًا بِهَا وَلَا تَزْدُ  
مُرَادُهُ تَخْتَلِفُ الْفُهْمُ  
أَدْنَى شَدِيدُ الْعَيْبِ ذِكْرًا أَوْلَى  
لِمَالِكٍ وَالظَّاهِرِيُّ فِي الْحَالِ  
قَوْلٌ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسَالِكِ  
تَرْكُ لَهَا وَذَا ابْنُ قَصَّارٍ رَغِبَ  
وَذَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ أَحَبُّ  
أَكْدَ صَاحِبَانِ عَادِلَانِ  
لِنَقْصِ قَرْنِ أَذُنٍ قَرَرَهُ  
دَغَ وَعَلَى سِوَاكَ مَا حَرَّمْتَهُ  
فِي الْعَيْنِ ثُمَّ الْأُذُنِ كَالثَّقُوبِ

### المسألة الثالثة:

#### في معرفة السن

فَجَذَعَةٌ تُجْزِي لَهُ مِنَ الْغَنَمِ	3705
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُحْتَرَمُ	3706
لَا تَذْبَحُوا فِيهَا سِوَى مُسْنَةٍ	3707
إِلَّا لِعُسْرِ قِيلَ جَذَعَةٌ كَفَى	3708
وَلَا بَنَ دِينَارٍ حَدِيثٌ يَنْعُ	3709
ثَنِي مِنَ الصَّانِ لَدَى بَعْضِ أَهْمٍ	
وَأَخْلَفُ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَارِ	
حَدِيثُ جَابِرٍ لَذَاكَ سَنَةٍ	
رَوَوْا لَذَاكَ فِي حَدِيثِ الْمُصْطَفَى	
لَجَذَعَةٍ مِنْ بَعْدِهِ فَلْتَسْمَعُوا	

### المسألة الرابعة:

#### في معرفة العدد

وَعَدَ مَا يُجْزِي مِنَ الصَّحَايَا	3710
فَالْكَبْشُ لَا يُجْزِي سِوَى عَنْ وَاحِدٍ	3711
وَشَرْكَةٌ فِي بَدْنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ	3712
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثُّورِي	3713
وَبَدْنَةٌ لِسَبْعَةٍ مِنْ نَفَرٍ	3714
فَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ لِلصَّحَايَا	3715
وَمَالِكَ مُرَجِّحٌ لِلْأَصْلِ	3716
تُجْزِيهِ وَاحِدَهُ كَذَا الْهَدَايَا	
جَمْعٌ وَشَدَّ مَالِكَ فِي الْعَدَدِ	
حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فَقَرَرَهُ	
بَكُرْهِهِ قَالُوا بِإِلَّا تَبْرِيرِ	
يَوْمَ الْحَدِيثِيَّةِ بِرَأْيِ الْأَكْثَرِ	
قِيَاسُهُمْ لَهَا عَلَى الْهَدَايَا	
عَلَى حَدِيثٍ مِنْ ضَعِيفِ النُّقْلِ	

### الباب الثالث:

#### في أحكام الذبح

#### المسألة الأولى:

#### ابتداء وقت الذبح

قَبْلَ الصَّلَاةِ مَنْ لِأُضْحِيَّةٍ ذَبَحَ	3717
يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ	3718
وَذَبْحُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ بَاطِلٌ	3719
قَالَ رَسُولُ الْحَقِّ حِينَ بَيْنَا	3720
فُبْطِلَهَا فِي كُلِّ نَصٍّ قَدْ رَجَحَ	
بَعْدَ الْإِمَامِ الذَّبْحُ قَبْلَ الظُّهْرِ	
جَوَابُهُ لِمَنْ أَتَاهُ سَائِلٌ	
تَفْصِيلُ حُكْمِهَا لِمَنْ بِهِ اعْتَنَى	

- 3721 مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ إِمَامٌ قَلْدًا  
3722 بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي  
3723 يُذْبَحُ بَعْدَهَا وَذَاكَ الْحَكَمُ  
3724 أَبُو حَنِيفَةَ بِذَاكَ قَدْ حَكَمَ
- أَقْرَبُهُمْ أَرْضًا إِلَيْهِ سَرْمَدًا  
قَدْرُ الصَّلَاةِ خُطْبَةً لِلْسَّامِعِ  
وَالْبَعْضُ بَعْدَ الْفَجْرِ حُكْمٌ يَفْهَمُ  
بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ بَعْضُهُمْ حَسَمٌ

### المسألة الثانية:

#### انتهاء وقت الذبح

- 3725 آخِرُ أَوْقَاتِ الذَّبِيحَةِ اخْتَلَفَ  
3726 آخِرُ يَوْمٍ ثَالِثٌ لِلنَّحْرِ  
3727 وَذَا بِهِ أَفْتَى أَبُو حَنِيفَةَ  
3728 أَرْبَعَةَ الْأَيَّامِ تَجْزِي مَنْ نَحَرَ  
3729 يَمْتَّازُ بِالشُّذُودِ لِلْجُمُهورِ  
3730 وَالْخُلْفُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ  
3731 وَبَعْضُهُمْ بَعِشْرَ شَهْرِ الْحِجَّةِ  
3732 تَحْدِيدُ أَيَّامٍ لَذَّبَحَ لَمْ يَرُدْ  
3733 بَيْنَهُمَا بِذَاكَ بَعْضٌ يَجْمَعُ  
3734 مَنْ قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْيَوْمَانِ  
3735 وَالذَّبْحُ بَعْدَهُ يَكُونُ بَاطِلًا
- عَلَيْهِ عِنْدَ مَالِكٍ كَمَا وُصِفَ  
مُدَّةُ ذَبْحٍ تَنْتَهِي بِالْخَصْرِ  
وَالشَّافِعِي يَطُولُ كُلُّ الْفِتْرَةِ  
فِيهَا لِأُضْحِيَّتِهِ وَذَا نَظَرَ  
لِذَا اتَّبَاعُهُ مِنَ الْمُحْظُورِ  
يَوْمَانِ بَعْدَ النَّحْرِ قِيلَ تَأْتِي  
هَلْ ذَا تَعَارُضٌ لِنَصِّ الْآيَةِ  
أَمَّا الْحَدِيثُ نَصُّهُ لِذَا قَصَدَ  
لِذَاكَ الْحُكْمُ فَرِيقٌ يَتَّبِعُ  
ذَا قَصَدَ حُكْمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ  
جَاءَ خِطَابُ النَّصِّ فِيهِ كَامِلًا

### المسألة الثالثة:

#### في الليالي التي تتخلل أيام النحر

- 3736 وَلَا يَجُوزُ النَّحْرُ قَالَ الْأَصْبَحِي  
3737 وَالشَّافِعِي يَقُولُ بِالتَّحْقِيقِ  
3738 بِاللَّيْلِ حُكْمُهُ فَكَالْنَهَارِ  
3739 وَذَاكَ لِاشْتِرَاكِ إِسْمِ الْيَوْمِ  
3740 تَمْتَعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ  
3741 جَاءَتْ عَلَى الْأَيَّامِ دُونَ اللَّيْلِ  
3742 وَجَاءَ ذِكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
3743 مَنْ قَالَ إِسْمُ الْيَوْمِ إِسْمٌ لَهُمَا
- فِي لَيْلِهَا وَمِثْلُ ذَا إِنْ تَذْبَحَ  
جَوَازُ ذَبْحٍ مُدَّةُ التَّشْرِيقِ  
يَجُوزُ ذَبْحُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ  
بَيْنَ الْجَدِيدَيْنِ بِدُونِ لَوْمٍ  
تَشْمَلُهَا حُكْمًا وَلَا أَنْكَائُهُ  
تَمْتَعُوا فِي الدَّارِ لِلتَّفْصِيلِ  
فَقَالَ سُخِّرَتْ عَلَى الْأَخْبَارِ  
فَالذَّبْحُ جَائِزٌ سَوَاءٌ فِيهِمَا

- 3744 مَنْ خَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ بِاسْمِ عُلْمٍ لَمْ يُجْزِ ذَبْحُ اللَّيْلِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ  
3745 ثُمَّ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَكُونَ الْمُضْحَى مَا إِنَّ يَفْرُضَ غَيْرَهُ فِي الذَّبْحِ

### الباب الرابع: في أحكام لحوم الضحايا

- 3746 يَأْكُلُ مِنْهَا ثُمَّ يُعْطِي الصَّدَقَةَ لِقَوْلِهِ لِبَائِسٍ قَدْ حَقَّقَهُ  
3747 كُلُّ إِمَامٍ مِنْ هُدَاةِ الشُّعْبَةِ قَسَمَهَا بَعْضٌ إِلَى ثَلَاثَةِ  
3748 يَأْكُلُ ثُلُثًا ثَلَاثَهَا يَدَّخِرُ تَصَدَّقَا بِالثَّلَاثِ ذَاكَ الْأَجْدَرُ  
3749 وَمَالِكَ لِقِسْطِهَا قَدْ فَرَّقَهُ يَأْمُرُهُ بِذَا وَذَاكَ وَثَقَهُ  
3750 كُلُّوا لَهَا تَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا وَالْبَيْعُ لِلنُّعْمَانِ لَيْسَ يُحْظَرُ

### كتاب الغبائم

### الباب الأول: في معرفة محل الذبح والنحر

- 3751 شَرُطُ ذِكَاةِ الْحَيَوَانِ يُذَكَّرُ حَتَّى يَكُونَ أَكْلُهُ يُغْتَفَرُ  
3752 فَهُوَ مُقَسَّمٌ إِلَى قِسْمَيْنِ وَفَصَّلُوا لِلْأَكْلِ فِي نَوْعَيْنِ

### المسألة الأولى:

#### تأثير الذكاة في الأصناف الخمسة

- 3753 إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ عَلَى الْهَلَاكِ مَخْنُوقٌ مَوْقُودٌ نَطِيحٌ شَاكِ  
3754 وَكُلَّمَا أَضْبَحَ حُكْمَ الْمَيْتِ فَالذَّبْحُ حِيلَةٌ لِأَكْلِ مَيْتَةٍ  
3755 وَكُلَّمَا عَلَيْهِ ظَنٌّ قَدْ غَلَبَ بِالْهَلَاكِ أَكْلُهُ لَخَلْفِهِمْ جَلَبَ  
3756 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى ذَكَاتَهَا وَالشَّافِعِيُّ ذَكَّى لَهَا وَأَقَاتَاهَا  
3757 وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ الْأَكْلَ وَالْمَنْعُ فِي الْمَيُتُّوسِ حُكْمُ أَجَلَا  
3758 وَمَالِكَ يَعْمَلُ بِالْأَمْرَيْنِ مُسْتَعْمِلًا مَفْهُومَ آيَتَيْنِ

عُمُومٌ مَيِّتَةٌ فَهَلْ يُعَارَضُ	3759
فِي قَطْعِ الْأَسْتِثْنَاءِ وَاتِّصَالِهِ	3760
مَنْ قَالَ بِاتِّصَالِ الْأَسْتِثْنَاءِ	3761
يُخْرِجُ مَا مِنْ جَنْسِهِ تَنَاوَلَهُ	3762
وَمَنْ لِلْانْقِطَاعِ حُكْمًا يَذْهَبُ	3763
فَلَحْمٌ خَمْسَةٌ كُلُّهُمْ مَيِّتَةٌ	3764
خُصُوصَ مَا ذَكَّيْتَ أَوْ يُنَاقِضُ	
تَرَكَّزَ الْخِلَافُ فِي أَشْكَالِهِ	
أَقْرَبُهُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ	
بِلَفْظِهِ يُزِيلُ لِلْمُمَاطِلَةِ	
فَحُرْمَةُ اللَّعِينِ لَيْسَتْ تُنْسَبُ	
بِحُكْمِ عَطْفِ الْوَاوِ لِلتَّسْوِيَةِ	

## المسألة الثانية:

## في أثر الذكاة في الحيوان المحرم الأكل

فِي أَثَرِ الذَّكَاءِ فِي الْمَحْرَمِ	3765
فَمَالِكَ لِمَا سِوَى الْخَنْزِيرِ	3766
وَالشَّافِعِيِّ تَعْمَلُ فِي أَجْزَاءِ	3767
مَنْ غَيْرَ لَحْمِهِ وَذَاكَ يُجْمَعُ	3768
فَالْحَيَوَانُ جُزْؤُهُ هَلْ يَدْخُلُ	3769
إِنْ تَكُ فِي لَحْمٍ فَذَا حَرَامٌ	3770
فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ فِلْتَفِهِمْ	
تُطَهَّرُ الْجُلُودُ لِلتَّذْيِيرِ	
مُحْرَمٌ الْأَكْلِ عَلَى السَّوَاءِ	
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لَذَاكَ فَاسْمَعُوا	
فِي لَحْمِهِ أَوْ لُغَةً يُفْصَلُ	
بِنَفْعِهَا تُكْتَسَبُ الْأَثَامُ	

## المسألة الثالثة:

## أثر الذكاة في الحيوان المريض

وَمَا عَلَى مَوْتٍ يُرَى قَدْ أَشْرَفَا	3771
مَالِكٌ فِي الْجَوَازِ وَالْجُمُهورُ	3772
وَمَرَّةٌ لَا تُجْزئُ الذَّكَاءُ	3773
وَالْخُلْفُ جَاءَ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَرِ	3774
ذَكَاةٌ خَادِمٌ لِمَالِكٍ ثَبَتَ	3775
شَاةٌ لَهَا لَمَّا أَصِيبَتْ أَسْرَعَتْ	3776
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَحْمَهَا كُلُوا	3777
وَجْهُ الْقِيَاسِ فَالذَّكَاءُ تَعْمَلُ	3778
وَاللَّحْيَاةِ مَنْ أَجَازَ يَشْتَرِطُ	3779
فَأَكُلُ لَحْمِهِ عَلَيْهِ اخْتِلَافًا	
فَالْأَكْلُ لَيْسَ عِنْدَهُ غُرُورٌ	
لِمَالِكٍ قَدْ نَسَبَ الرُّوَاةُ	
أَتَى عَلَى الْقِيَاسِ دُونَمَا أَثَرُ	
نَجَلٌ لِكَعْبٍ أَكَلَهَا قَدْ شَرَعَتْ	
إِلَى ذَكَاتِهَا بِصَخْرٍ قَدْ ثَبَتَ	
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلْجَوَازِ يُنْقَلُ	
فِي الْحَيِّ دُونَ الْمَيِّتِ حُكْمٌ يُحْمَلُ	
تَحْرِيكِ أَوْصَالٍ وَغَيْرِ ذَا شَطَطُ	

- 3780 أَبُو هُرَيْرَةَ لَدَيْهِ يُعْتَبَرُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ثَابِتٌ لِرُوحِهَا أَقْرُ  
3781 بَعْضُ لَطَرَفِ الْعَيْنِ أَوْ لِلذَّنْبِ وَالرَّكْضُ شَرْطٌ لِلْحَيَاةِ فَاجْتَبَى  
3782 وَابْنُ مُسَيِّبٍ بِذَلِكَ يُفْتَى ثَمَّ ابْنُ مَوَازٍ عَلَيْهِ يَأْتِي  
3783 وَابْنُ حَبِيبٍ يَشْتَرِطُ تَفْسًا وَمَنْ يُدْكَى دُونَهُ فَقَدْ أَسَا

### المسألة الرابعة:

#### في ذكاة الجنين

- 3784 حَمَلٌ ذِيحَةٍ إِلَى الْجَيْنِ ذَكَاتُهُ بِالْأُمِّ لِلتَّبَيُّينِ  
3785 تَكُونُ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ ذَكَاتِهِ حَلٌّ لِبَعْضِ دُونِ مَا حَيَاتِهِ  
3786 وَشَرْطُهَا تَمَامُهُ فِي الْخَلْقَةِ يَقُولُ مَالِكٌ بِذَا فِي الْعِلَّةِ  
3787 أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ مُسْنَدٍ رَوَى لِأَكْلِهِ عَنِ الْمَجْدِ  
3788 عَقِيرَةٌ بِالذَّبْحِ يَوْمًا مِنْ بَقَرٍ فَأَكْلُهُ لِلْحَيِّ مِنْهُ مَا حَظَرَ  
3789 وَالْخَلْفُ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْأَثَرِ فَالْتَّرَمِذِي يَرَاهُ فِي الْمُعْتَبَرِ  
3790 مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ فَقَهَا يُعْتَبَرُ لِمَوْتِهِ بِمَوْتِهَا خَنْقًا ظَهَرَ

### المسألة الخامسة:

#### هل في الجراد ذكاة؟

- 3791 فَمَالِكٌ مُشْتَرِطُ الذَّكَاءِ حَتَّى تَزُولَ نَبْضَةُ الْحَيَاةِ  
3792 وَلَوْ بَقِيعَ رَأْسِهِ عَنْ جِسْمِهِ وَمَيِّتَةً يُؤْكَلُ ذَا مِنْ حُكْمِهِ  
3793 يَقُولُ غَيْرُ مَالِكٍ بِالْجَمْعِ وَالرَّأْيُ حِينَ شَذَّ غَيْرُ مَرْعِي

### المسألة السادسة:

#### في الحيوان البرماني

- 3794 مَا يَبْنِي بَحْرٍ ثُمَّ مَاءٍ يَنْتَقِلُ مَسْكَنُهُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ نَزَلَ

## الباب الثاني : في الزكاة

### المسألة الأولى :

في أنواع الزكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام

بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ قُلْ ذَكَاتُهَا	3795
دَبْحٌ وَنَحْرٌ تَنْتَهِي حَيَاتُهَا	
فَالنَّحْرُ لِلْإِبِلِ وَذَبْحٌ لِلْغَنَمِ	3796
فِي بَقَرٍ جَاوِزًا هُمَا مَعًا حَكْمٌ	
بِهِ هِدَاةُ النَّاسِ أَهْلُ الْعِلْمِ	3797
وَقَلْبُ ذَاكَ بَاعَثَ لِلدَّمِ	
أَشْهَبُ نَحْرٌ ذَا وَذَبْحٌ ذَا كُرْهٍ	3798
وَلَمْ يُحَرِّمْ أَكْلَهُ فَالْتَنَبَهْ	

### المسألة الثانية :

#### كيفية الذبح

لِلوَدَجَيْنِ أَيُّ ذَبْحٍ يَفْطَعُ	3799
كَذَاكَ حُلُقُومٌ مَرِيٌّ يَتَّبِعُ	
قَطْعُ الْجَمِيعِ وَاجِبٌ لِلْجُلِ	3800
فَذَاكَ ذَبْحٌ حَلٌّ عِنْدَ الْكُلِّ	
وَبَعْضُهُمْ بِجُزْئِهَا قَدْ يَكْفِي	3801
وَجُوزَةُ لِنَحْوِ رَأْسٍ فَاصْطَفِي	
أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا قَدْ طَلَبَ	3802
بِدُونِ تَعْيِينٍ وَلَمْ يُعْطِ السَّبَبَ	
فَعَنْ أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ	3803
إِذَا فَرَى الْأَوْدَاجَ كُلَّ مِمَّا وَصَفَ	
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالظُّفْرِ أَوْ نَابٍ ذَبْحٌ	3804
أَوْ تَمَّ نَحْرُهُ وَذَا حُكْمٌ وَضَحٌ	

#### أقسام هذه المسألة

انْقَسَمَتْ لِسِتَّةِ الْمَسَائِلِ	3805
فِي نَقْطِ لِنَفْيِ جَهْلِ الْجَاهِلِ	

#### النقطة الأولى : في عدد المقطوع

لِلوَدَجَيْنِ الْقَطْعُ وَالْحُلُقُومُ	3806
فَذَلِكَ الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ	
فَقَطَّعُهَا لِمَالِكَ بِأَسْرَهَا	3807
مَرِيٌّ حُلُقُومٌ وَذَا بَحْصَرَهَا	
فِي مَذْهَبِ الثَّعْمَانِ أَمَّا الشَّافِعِيُّ	3808
فَقَطَّعُهَا يَكْفِي بِكُلِّ قَاطِعٍ	
قَطْعُ الْوَرِيدِ وَأَنْهَمَارٌ لِلدَّمِ	3809
قُلْ وَاجِبَانِ فِي ذَكَاةِ النَّعَمِ	
فَالوَدَجَانِ يُقَطَّعَانِ وَاجِبٌ	3810
سَفْكُ الدَّمَاءِ لِلذَّكَاةِ جَالِبٌ	

## النقطة الثانية: في مقدار المقطوع

- 3811 فَقَطَّعُ حُلُقُومَ مَرِيٍّ لَمْ يَرِدْ بِهِ سَمَاعٌ أَوْ حَدِيثٌ قَدْ وَجَدَ
- 3812 مَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ فِي جَوَازِهِ مَا لَمْ يُخَصَّصْ بَعْضُهُ بِفَرْزِهِ
- 3813 يَبْقَى عَلَى حَالٍ بِلَا تَغْيِيرٍ فِي حُكْمِهِ وَدُونَهَا تَأْثِيرُ

## النقطة الثالثة: في مكان القطع

- 3814 وَقَطَّعُ جُوزَةَ إِلَى نِصْفٍ وَجَبَ وَدُونَهُ لَيْسَ لِأَكْلِ مَنْ سَبَبَ
- 3815 إِنْ خَرَجَتْ لِنَحْوِ شَطْرِ الْبَدَنِ فَمَنْعُهَا لِمَالِكَ فِي قَرْنٍ
- 3816 مَعَ ابْنِ قَاسِمٍ وَقَالَ أَشْهَبُ بِأَنَّ أَكْلَهَا حَلَالٌ لَا يُرْغَبُ
- 3817 وَلِابْنٍ وَهَبٍ أَكْلَهَا مُبَاحٌ إِذْ قَالَهُ جَهَابُ صَحَّاحُ
- 3818 وَقَطَّعُ جُوزَةَ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ شَرْطُ الذَّكَاءِ يُوصَفُ

## النقطة الرابعة: في جهة القطع

- 3819 وَقَطَّعُ أَعْضَاءَ الذَّكَاءِ يُحَرِّمُ فَأَكْلُهَا بِهِ يَعَافُ الْمُسْلِمُ
- 3820 لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ شَهَابٍ يُؤْكَلُ وَابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُمْ يُعَوَّلُ
- 3821 لِصَحْبِهِ فِذَاكَ حُكْمٌ يُؤَثَّرُ تَرْجِيحُهُمْ لِذَاكَ حِينَ يُذَكَّرُ

## النقطة الخامسة: في نهاية المقطع

- 3822 إِنْ يَقَطَّعَ النُّخَاعَ مَالِكٌ كَرِهَ يُمْنَعُ أَكْلُهَا بِعَمْدِهِ الشُّرَّةُ
- 3823 مُطَّرَفٌ وَلِابْنٍ مَا جِشُونَا يُمْنَعُ قَطْعُ الْعَمْدِ إِنْ يَكُونَا

## النقطة السادسة: في كيفية القطع

- 3824 إِنْ يَرْفَعَ الْمَذْكِيُّ مُوسَاً عَنْ مَحَلٍّ ذَكَاتِهِ بِالطَّوْلِ ذَبْحُهُ بَطْلٌ
- 3825 فَأَبْنُ حَبِيبٍ إِنْ يَعْدُ فَوْرًا فَكُلُّ وَإِنْ تَرَاحَى عَوْدُهُ فَلْتَعْتَزِلْ
- 3826 وَالشَّكُّ لِلْخُمِيِّ فَلْيُفَسِّرْ لَصَالِحِ الْجَوَازِ حِينَ يُذَكَّرُ
- 3827 إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَتَمَّ الذَّبْحَا وَالْحَالُ أَنَّ مَوْتَ نَفْسٍ مَا ضَحَا
- 3728 فَهَـذِهِ نَافِذَةُ الْمُقَاتِلِ وَحُكْمُهَا كَحُكْمِهِ فِي النَّازِلِ



## الباب الثالث:

## فيما تكون به الزكاة

أوداجها من عود أو صخر جرى	مَا أَنَهَرَ الدَّمَاءَ حَيْثُمَا فَرَى	3829
والخلف في ثلاثة قد يُنقل	ذَبْحٌ بِهِ مِثْلُ الْحَدِيدِ يُقْبَلُ	3830
جازت بها لبعضهم في الحكم	فِي السِّنِّ وَالظُّفْرِ كَذَلِكَ الْعَظْمُ	3831
نهى الحديث واضح والأمر	وَتَكْرَهُ السِّنُّ كَذَلِكَ الظُّفْرُ	3832
مفصلاً للنهي في الأمرين	فِيهِ صَرِيحٌ عَنِ ذِكَاةِ ذَيْنِ	3833

## الباب الرابع:

## في شروط الزكاة

## المسألة الأولى:

## في اشتراط التسمية

ثلاثة الأقوال فيما نُقلا	وَالْخُلْفُ فِي تَسْمِيَةِ أَتَى عَلَى	3834
والبعض شرط قررها بالخضر	فَبَعْضُهُمْ فَرَضاً يَرَى بِالْجُبْرِ	3835
وسنة ثابتة الثقول	تَسْقُطُ بِالنِّسْيَانِ فِي ذَا الْقَوْلِ	3836
والشرط للشوري به فجاهر	بِفَرَضِهَا يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ	3837
ولابن عباس روى للسامع	بِثَلَاثِ الْأَقْوَالِ قَالَ الشَّافِعِي	3838
أو أثر في الفهم للأنساب	أَسْبَابُ خُلْفٍ مَقْصِدُ الْكِتَابِ	3839
قد ناقض النص بلا اشتباه	إِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الذَّبْحِ بِاسْمِ اللَّهِ	3840
وعن هشام جاء في المذارك	عَارِضُهُ الْحَدِيثُ عِنْدَ مَالِكٍ	3841
هل ذكيت من ذابح أو ما فعل	تُهْدَى لَنَا لِحْمَانُ ذَبْحٍ قَدْ جَهَلُ	3842
وذا الحديث ناسخ لا يجهل	فَقَالَ سَمُّوا اللَّهَ طَهَ وَكُلُّوا	3843
نسيان واجب أتى للخط	عَلَيْهِ مَالِكُ بَنَى لِلشَّرْطِ	3844
في خطا كره كذا النسيان	وَجَاءَ حُكْمُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي	3845
جمعهما للشافعي حكم حصل	وَذَلِكَ قَوَى قَوْلَ مَالِكٍ أَجَلَ	3846

## المسألة الثانية:

## في اشتراط الاستقبال

- 3847 وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِ قَبْلَةٍ نَشَأَ      نَذْبٌ وَجُوبٌ وَكَرَاهَةٌ فَشَأَ  
3848 نَذْبٌ لِبَعْضِ حُكْمِهِ لَمْ يَسْتَدِ      فِيهِ لِأَقْوَالٍ لَدَيْهِمْ تُعْتَمَدُ

## المسألة الثالثة:

## في اشتراط النية

- 3849 وَلَا اشْتِرَاطَ نِيَّةٍ فِي الْمَذْهَبِ      أَبُهِمَا قَفَوْتَ فَقَهَا تُصَبِّ  
3850 مَا سَجَلَ الْقَاضِي خِلَافاً وَقْتَهُ      مَكْذُوبٌ حُكْمٌ فَلْتَسَجَلْ مَقْتَهُ

## الباب الخامس:

## فيمن تجوز تذكيتة ومن لا تجوز

- 3851 وَالْحُكْمُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَصْنَافِ      فِي شَأْنِهَا يُنْظَرُ لِلْخِلَافِ  
3852 جَازَتْ ذِكَاةُ بَعْضِهِمْ إِجْمَاعًا      ثَانِيَهُمْ يُتَمَنَعُ امْتِنَاعًا  
3853 وَالْخُلْفُ فِي عَشْرِ مِنَ الْفِئَاتِ      وَعَدُهُمْ بِالْإِسْمِ حَرْفًا يَأْتِي

## المسألة الأولى:

## ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم

- 3854 أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ صَابُؤُونَ      سُكَّرَ صَبِي أَنْشَى وَسَارِقُونَ  
3855 مُضِيْعُ الصَّلَاةِ فَقَدْ الْعَقْلُ      فَذَبَحَهُمْ لَيْسَ مُفِيدَ الْأَكْلِ  
3856 وَغَاصِبٌ كَمِثْلٍ مَنْ فِيهِ اخْتِلَفٌ      فِي ذَبْحِهِمْ حُكْمُ الْخِلَافِ قَدْ عُرِفَ

## المسألة الثانية:

## ترك ذبيحة المشركين

- 3857 وَتَرَكَ ذَبْحَ الْمُشْرِكِينَ وَاجِبٌ      وَأَكْلُهُ إِلَى الْمَعَاصِي جَالِبٌ  
3858 هَلْ نُصِبَ ذَبْحٌ عَلَيْهَا يُحْسَبُ      وَهَلْ لَغَيْرِ اللَّهِ جَاءَ يَطْلُبُ

- 3859 بَسِطُ الْخِلَافِ مُمَكِّنٌ لَكِنْ يُطْلُ  
3860 إِيجَازُهُ إِنْ كَانَ حَصْرًا يُمَكِّنُ  
بِنَا تَتَبُعْ لَهُ نَظْمًا يُخْلُ  
نَظْمُ الْكِتَابِ وَهُوَ ضَخْمٌ يَبِينُ

### المسألة الثالثة:

إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة

- 3861 فَعَنْ عَلِيٍّ أَكْلُهَا بِذَا قَبْلُ  
3862 وَإِنْ كَيْسَةً لَهَا أَوْ عَيْدُ  
وَلَيْسَ فِي ذَاكَ خِلَافٌ قَدْ نُقِلَ  
فَمَنْعُ أَكْلِهَا فَذَا سَدِيدُ

### المسألة الرابعة:

ذبح الكتابي

- 3863 وَمَا كِتَابُهُمْ عَلَيْهِمْ قَدْ مَنَعَ  
3864 مِنْ بَابٍ آخَرَ مَالَهُ قَدْ حَرَّمُوا  
3865 مَنْ أَكَلَهُ عَلَيْهِ مَنَا يَقْدُمُ  
فِي مَنَعَانَا مِنْ أَكْلِهِ مَا نَفَعُ  
عَلَى نَفُوسِهِمْ فَلَيْسَ يَأْتُمُوا  
مَا لَمْ يَكُنْ نَصْرٌ لَهُ يُحَرِّمُ

## كتاب الصيد

### الباب الأول:

#### في حكم الصيد ومحلّه

- 3866 وَالصَّيْدُ حُكْمُهُ لَهُمْ مُبَاحُ  
3867 فَمَالُكَ يَكْرَهُ صَيْدَ السَّرَفِ  
3868 تَفْصِيلُ كُرْهِهِ ثُمَّ حَرْمَةُ سُمْعِ  
3869 فَفِيهِ بُعْدٌ عَنْ أَصُولِ الْأَمْرِ  
3870 مَحَلُّ مَا نَصِيدُهُ فِي الْبَحْرِ  
3871 وَالْمُتَوَحِّشُ الَّذِي فِيهِ اخْتِلَافُ  
3872 حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَا نَدَّ يُبَخُّ  
فَالْأَمْرُ بَعْدَ نَهْيِهِ إِضْبَاحُ  
وَفِعْلُ صَيْدٍ عِنْدَهُ لِلشَّرَفِ  
إِبَاحَةٌ وَوَاجِبٌ وَمَا نَفَعُ  
تَرْكُ الْأَصُولِ زَلَّةٌ فِي الدَّهْرِ  
وَعَبْرٌ مُسْتَأْنَسٍ فِي الْبَرِّ  
مُفْتَرَسٌ كَذَا شَرُودٌ مُنْحَرِفُ  
وَقَنْصُهُ بِأَلَةٍ نَصًّا وَضَخُ

## الباب الثاني : فيما يكون به الصيد

3873	فِي آيَتَيْنِ وَحَدِيثٍ أَصْلًا	حُكْمُ كِلَابِ الصَّيْدِ فِيمَا أُنْزِلَا
3874	بِالْأَيْدِ وَالرَّمَاكِ ثُمَّ الْكَلْبِ	جَوَازُهَا أَتَى بِنَصِّ الْكُتُبِ
3875	وَكُلَّمَا يَفْرِي دَمَ الْمَرْمِيِّ	بِهِ يَجُوزُ قَتْلُ صَيْدٍ حَيٍّ
3876	وَكُلَّمَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ سَبَقَ	تَفْصِيلُ أَمْرِهِ بِأَقْوَالٍ نَسَقَ
3877	وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ صَيْدِ الْمُثْقَلِ	مِثْلُ حِجَارَةٍ وَمِغْرَاضٍ يَلِي
3878	إِنْ يَخْتَرِقَ لِحْشَمَ صَيْدٍ أَكَلَهُ	لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ فَفَعَلَهُ
3879	يَجُوزُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ وَالنُّعْمَانُ	بِذَاكَ قَالَتْ زُمْرَةُ الْأَغْيَانِ
3880	وَقَانَصٌ صَيْدًا يَفُوتُ نَبْضَهُ	وَلَمْ يُدَكِّ الْحُكْمُ أَنْ تَرْفُضَهُ
3881	وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأُصُولِ	مِنْهُ أَتَى تَنَاقُضَ الْحُلُولِ
3882	فِي حُكْمِ قَوْلِهِ مُكَلِّبِنَا	فِيهِ مَنَاطُ خُلْفِهِمْ يَقِينَا
3883	وَهَلْ يُقَاسُ سَائِرُ الْجَوَارِحِ	عَلَى الْكِلَابِ فِي مَقَاسٍ وَاضِحٍ
3884	وَمَنْ لَبَّازَ حُكْمَهُ يَسْتَثْنِي	وَجَاعِلًا عَلَيْهِ حُكْمًا يَبْنِي
3885	وُجُوبُ تَعْلِيمٍ لَهُمَا مُتَّفَقٌ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَاكَ حَقَّقُوا
3886	وَوَضَفُهَا لِمَا أَنْ يَسْتَحِبَّ	تُشْلِيهِ يَنْشَلِي وَزَجْرُهُ يُصَبِّ
3887	ثَلَاثَةُ الشُّرُوطِ فِي الْكِلَابِ	فِيهَا اتِّفَاقُ سَائِرِ الْأَقْطَابِ
3888	وَشَرْطُ الْأَنْزِجَارِ فِي الْجَوَارِحِ	وَفِيهِ خُلْفٌ فَاقِدٌ لِلرَّاجِحِ
3889	وَالْخُلْفُ فِيمَا مِنْهُ أَيْضًا أَكَلًا	فَصَيْدُهُ لِنَفْسِهِ إِنْ حَصَلَا
3890	فَذَا حَدِيثٌ فِيهِ جَاءَ وَاضِحٌ	وَأَكَلُ مَا أَمْسَكَنَ أَيْضًا رَاجِحُ

## الباب الثالث :

### في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها

3891	ذَكَاةُ صَيْدٍ عَنْهُمْ بِالْعَقْرِ	وَخُلْفُهُمْ فِيهَا بِطَرْقِ كَثْرٍ
3892	ذَكَاةُ مَعْقُورٍ بِمَوْتِ الصَّيْدِ	قُبِيلَ قَبْضِ صَائِدٍ بِالْأَيْدِ

إِزْسَالِ عَاقِرٍ لَهُ لَلْقَتْلِ	تُجْزِيهِ تَسْمِيَّتُهُ مِنْ قَبْلِ	3893
فَالرَّاجِبُ التَّمَامُ لِلذَّكَاءِ	وَأَنْ يَرَى الصَّيْدَ عَلَى الْحَيَاةِ	3894
مُحَرَّمُ الْعَقْرِ إِذَا بِهِ هَلَكَ	وَتَالِثُ الشُّرُوطِ أَنْ لَا يَشْتَرِكَ	3895
مِنْهُ الْمَصَادُ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْلَمُ	وَشَكُّهُ فِي عَيْنِ صَيْدٍ يَحْرُمُ	3896
مُصْطَافِهِ إِبَّانَ بَعَثِ الطَّلَقَةَ	وَحَامِسُ خُرُوجِهِ عَنْ قُدْرَةِ	3897
أَوْ رُغْبِهِ مِنْ جَارِحٍ فِي غَفْلَةٍ	أَنْ لَا تَكُونَ الْمَوْتُ مَوْتُ صَدْمَةٍ	3898
مِنْ الْخِلَافِ جُلُّهُ حُكْمًا سَبَقَ	هَذِي الشُّرُوطُ جَرَّ بَعْضُهَا نَسَقَ	3899

### الباب الرابع:

#### في شروط القانص

وَحُلْ صَيْدِ الْبَرِّ حُكْمُ الرَّاجِحِ	شُرُوطُ قَانِصِ شُرُوطُ الذَّابِحِ	3900
عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ مُسْتَدَامٌ	لَأَنَّ صَيْدَ مُحَرَّمٍ حَرَامٌ	3901
هَلْ مَيْتَةٌ وَهَلْ حَلَالُ الْمَطْعَمِ	فِي شَأْنِ أَكْلِهِ لَغَيْرِ الْمُحَرَّمِ	3902
وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ حَلٌّ يُحْتَرَمُ	فَمَيْتَةٌ لِمَالِكَ بِذَا حُكْمِ	3903
وَهَلْ كَذْبُحٍ سَارِقٍ فَاثْتَبِهْ	فَالنَّهْيُ هَلْ يُفْسِدُ أَصْلَ الْمَنْهِي	3904
صَادَ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي الْمُخْسُوسِ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَلْبِ لِلْمَجْسُوسِ	3905
وَخَالَفَ الثَّوْرِيُّ بِذَاكَ الشَّانِ	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكِ وَالنُّعْمَانِ	3906

### كتاب العقيدة

### الباب الأول:

#### في معرفة حكمها

تَرْسُمُ نَهْجِ الْحُكْمِ لِلطَّلَابِ	وَفِيهِ سُنَّةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	3907
وَالْغَيْرُ قَالَ سُنَّةٌ وَتَرْغَبُ	عَقِيْقَةُ لِلظَّاهِرِيَّةِ تَجِبُ	3908
نَفْسِي الْوُجُوبِ سُنَّةٌ فِيمَا دَرَى	أَبُو حَنِيفَةَ تَطَوُّعًا يَرَى	3909
فِيهِ الْخِلَافُ فِي أدْلَةٍ صَدَرَ	تَعَارَضُ الْأَثَارِ مِنْهُ قَدْ ظَهَرَ	3910

- 3911 فَكُلُّ طِفْلٍ فِي عَقِيْقَةِ رُهْنٍ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمُهَا أَتَى عَلَنَ  
3912 وَقَالَ مَنْ أَحَبَّ نُسْكَاءَ عَنْ وَلَدٍ يُفْهَمُ مِنْهُ النَّدْبُ حَيْثُمَا وَجَدَ

### الباب الثاني :

#### في معرفة محلها

- 3913 مَحَلُّهَا الْجُمُهورُ قَالَ يُرْغَبُ مِثْلُ أَضْحِيَّهْ وَذَاكَ مَطْلَبُ  
3914 فِيهِ لِمَالِكَ فَضْلاً أَنْ يُسْتَحَبَّ وَغَيْرُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ مُرْتَغَبُ  
3915 عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ سَبْطِيَّهْ كَبِشاً لَوَاحِدٍ بِذَا اقْتَفِيَهْ  
3916 عَقَّ عَنِ الصَّغِيرِ جَاءَ فِي الْأَثَرِ فِي يَوْمٍ سَابِعٍ أَتَى بِذَا الْخَبَرَ

### الباب الثالث :

#### في معرفة من يعق عنه ، وكم يعق ؟

- 3917 عَنِ الْكَبِيرِ فَعَلُّهَا مِثْلُ النَّبِيِّ لِلنَّفْسِ عَقَّ بَعْدَ بَعَثَ فَاجْتَبَى  
3918 جَارِيَةً شَاةً وَشَاتَانِ الصَّبِيِّ بِذَا أَتَى حَدِيثُ سَامِي الرُّتَبِ  
3919 يَعُقُّ قَالَ مَالِكُ بِوَاحِدَةٍ وَالشَّافِعِيُّ أُخْرَى يَعُدُّ زَائِدَةً  
3920 لِاسْمِ الْعِلَامِ وَأَبْنَةُ شَاةٍ كَفَى بِذَا أَتَى حَدِيثُ خَيْرِ الْحَنْفَا

### الباب الرابع :

#### في معرفة وقت هذا النسك

- 3921 وَوَقْتُهْ فِي يَوْمٍ سَابِعِ الْوَلَدِ أَتَى بِذَاكَ حُكْمُ نَصْرٍ يُعْتَمَدُ  
3922 فِي صِفَةِ السَّنِّ فَكَأَلْأَضْحِيَّهْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذِي الْمِلَّةِ  
3923 كَذَاكَ لَحْمُهَا عَلَى ذَا الْحُكْمِ فَلَا يُبَاعُ لَحْمُهَا بِالْحَسَمِ

### الباب الخامس :

#### في سن هذا النسك وصفته

- 3924 وَالسَّنُّ سِنٌ أَضْحِيَّهْ وَالصَّفَةُ كَثَرِطُهَا كُلِّ لَذَاكَ ثَبْتُ

## الباب السادس: في حكم لحمها وسائر أجزائها

وَلَحْمُهَا وَسَائِرُ الْأَجْزَاءِ	3925
كَلَحْمٍ أَضْحِيَّهِ بِلَا مَرَاءٍ	
وَكَانَ يَدْمَى رَأْسُ كُلِّ طِفْلٍ	3926
مَنْ دَمَهَا لِلجَاهِلِينَ النُّذْلُ	
قَدْ نَسَخَ الْإِسْلَامُ هَذَا السُّخْفَا	3927
أَزَالَ شَكْلَهُ كَذَلِكَ الْوَصْفَا	

## كتاب الألعمة والأشربة

أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ جُمْلَتَانِ	3928
وَنَظْمُهَا يَتِمُّ بِالْمَعَانِي	

### الجملة الأولى:

#### الأغذية الإنسانية حيوان ونبات

فَالْحَيَوَانُ أَضْلُهُ نَوْعَانِ	3929
حَلَالٌ أَوْ مُحَرَّمٌ إِنْ بَانَ	
فَبَيْنَ بَحْرِهِ وَبَيْنَ الْبَرِّ	3930
مُحَرَّمٌ لِلْعَيْنِ أَوْ بِالذِّكْرِ	
مَا اتَّفَقُوا فِيهِ وَفِيهِ مَا اخْتَلَفَ	3931
وَكُلُّ نَوْعٍ حُكْمُهُ هُنَا عُرِفَ	
مُحَرَّمٌ بِمَا عَلَيْهِ قَدْ يُحَدُّ	3932
مِنْ سَبَبٍ تَسْعَةُ أَصْنَافٍ تَرُدُّ	
فَاتَّفَقُوا فِي مِيتَةِ اللَّبَرِّيِّ	3933
وَاخْتَلَفُوا فِي مِيتَةِ اللَّبْحَرِيِّ	
فَهِيَ لِقَوْمٍ فِي الْحَلَالِ الْكَامِلِ	3934
وَبَعْضُهَا مُحَرَّمٌ لِقَائِلِ	
فَمَا عَلَى بَحْرِ طِفْلاً مُحَرَّمٌ	3935
وَالْبَاقِي بَعْدَ صَيْدِهِ يُلْتَهَمُ	
بَيْنَ عُمُومِ لِلْكِتَابِ وَالْأَثَرِ	3936
تَحْرِيمُ مِيتَةٍ وَزَادَ الصُّحُبُ	
وَفِيهِ خُلْفٌ فِي حَدِيثٍ آخَرَ	3937
مُلْقَى مِنَ الْبَحْرِ كُلُّوْا وَإِنْ طِفْلاً	3939
أَمَّا نَجَاسَةٌ وَحِلٌّ خَلْطَا	3940
إِنْ كَانَ جَامِداً فَحَوْلُهُ نَزْعُ	3941
ذَا حُكْمُ فَأَرَمَاتِ سَطْحِ السَّمْنِ	3942
حُكْمُ نَجَاسَةٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	3943
تَعَارَضَ مِنْهُ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ	
بَيْنَهُمَا تَعَارَضٌ فِي الْكُتُبِ	
فَحُلُّ مِيتِ طَهْرُ مَا فِي الْأَشْهُرِ	
فَتَرَكْ أَكْلَهُ حَدِيثُ الْمُصْطَفَى	
حُكْمُ النَّبِيِّ فِي شَأْنِهِ قَدْ قُرِطَا	
وَمَا تَبَقَّى بَعْدَهُ بِهِ انْتَفَعُ	
وَذَائِبُ يُرَاقُ حُكْمُ الدَّهْنِ	
فَمَذْهَبَانِ قَوْلُ أَهْلِ الْحُكْمِ	

- 3944 فَمَنْ لَخَلَطَهَا بِشَيْءٍ طَاهِرٍ  
3945 وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ الْخَنِزِيرِ  
3946 ثُمَّ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ كُلُّهُ حَرَمٌ  
3947 أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ فِي الطَّهَارَةِ  
3948 لَمْ يَنْبَقْ مِنْهَا غَيْرُ حُكْمِ الْخَمْرِ  
3949 أَمَّا النَّبِيذُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ  
3950 أَهْلُ الْحِجَازِ وَالْحَدِيثِ حَرَّمُوا  
3951 بِحُكْمِهِمْ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ  
3952 فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الْمُسْكِرِ  
3953 أَبُو حَنِيفَةَ وَفِي الْعِرَاقِ  
3954 أَهْلُ الْحِجَازِ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ  
3955 فَابْنُ مُعِينٍ صَحَّ عَنْهُ الْأَثَرُ  
3956 حَدِيثُ مُسْلِمٍ رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ  
3957 وَحُرِّمَتْ لِأَصْلِ الْأَشْتِقَاقِ  
3958 وَالْخَمْرُ شَرَعًا قِيلَ فِي اثْنَتَيْنِ  
3959 بِذَا حَدِيثٍ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ  
3960 وَلَا بِنِ مَسْعُودٍ وَلَا بِنِ بُرْدَةَ
- وَذَاكَ حُكْمٌ غَيْرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ  
فِي اللَّحْمِ ثُمَّ الْجَلْدُ بِالتَّخْرِيرِ  
قَدْ قُدِّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَانْحَسَمَ  
قَدْ تَمَّ دَرْسُ كُلِّهَا بِالْجُمْلَةِ  
مُحَرَّمٌ فِي الْقِلِّ ثُمَّ الْكُثْرُ  
فِي شَأْنِهِ وَذَاكَ بَابٌ حَافِلٌ  
قَلِيلُهُ كَثِيرُهُ فَلْتَحْكُمُوا  
قَدْ حَرَّمُوا الْمُسْكِرَ بِالْكَامِلِ  
حَلٌّ انْتِبَازٌ مَا مِنَ الشُّكْرِ عَرِي  
نَحَوًا جَمِيعًا نَحْوَ ذَا الْمَسَاقِ  
قَدْ جَعَلُوا النَّبِيذَ جُرْمًا فَاحْشَهُ  
عَنْ عَائِشَةَ حَوْلَ النَّبِيذِ إِذَا ظَهَرَ  
فَالْخَمْرُ وَالشُّكْرُ سَوَاءٌ فِي الْخَبَرِ  
خَامِرٌ عَقْلٌ زَالٌ بِاتِّفَاقِ  
فِي عَنْبٍ وَالنَّخْلِ بِالتَّغْيِينِ  
مُحَرَّمًا وَالْحُكْمُ وَاضِحٌ ظَهَرَ  
فَالشُّكْرُ يُنْتَى مِنْهُ حُكْمُ الْعِلَّةِ

### المسألة الأولى:

#### حكم لحوم السباع والطيور وذوات الأربع

- 3961 فِي الْكُرْهِ ثُمَّ حُرْمَةُ تَدَوُّرٍ  
3962 فَالْكُرْهُ لِابْنِ قَاسِمٍ وَالْحُرْمَةُ  
3963 فَكُلُّ ذِي نَابٍ حَرَامٌ أَكْلُهُ  
3964 لِلشَّافِعِيِّ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ  
3965 أَكَلَةُ اللَّحُومِ لِلنُّعْمَانِ  
3966 يُشْتَبَى لِلشَّافِعِيِّ مِنْ حُرْمَةِ  
3967 وَحُرْمَةِ الْقِرْدِ لَدَى الْجُمْهُورِ
- أَحْكَامُهَا وَأَكْلُهَا غُرُورٌ  
لِمَالِكٍ وَافِقَ ذَاكَ الْجُمْلَةُ  
حُكْمُ الرَّسُولِ جَاءَ ذَا وَفَضْلُهُ  
أَقْوَالُ مَنْ عَارَضَهُمْ نَحِيفَةُ  
وَالضَّبُّ وَالثَّغْلُبُ قُلْ جَنَسَانِ  
وَحُرْمَةُ الْكَلْبِ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ  
مَا سُورُهُ نَجَسٌ مِنَ الْمُحْظُورِ



- 3968 حَمُّ السَّبَاعِ بَيْنَ ذَاتِ الْأَرْبَعِ  
عَارِضَ حَضَرِ الْوَحْيِ عَدَّ الْمَنَعِ  
3969 لَكِنْ حَدِيثَ النَّابِ عِنْدَ الْحَشَنِ  
فِيهِ صَرِيحُ النَّهْيِ لِلْمُؤْمَنِ  
3970 نَهْيُ الْحَدِيثِ الْبَغْضُ لِلْكَرَاهَةِ  
لَلْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآيَةِ  
3971 وَقِيلَ بَلْ زِيَادَةٌ فِي الْحَرَمَةِ  
فَلِلْسَّبَاعِ وَالضَّبَاعِ ثَبَّتِ

### المسألة الثانية:

#### ذوات الحافر الأنيسة

- 3972 وَالْحُمْرُ الْأَنَيْسَةُ التَّحْرِيمُ  
فِيهَا أَتَى وَحُكْمُهَا التَّغْمِيمُ  
3973 وَالْخَيْلُ وَالْبَغَالُ وَالْحَمِيرُ  
فِيهَا رَوَوْا تَضَارُبًا كَثِيرًا  
3974 مَالِكُ بِالْكَزْهِ وَلِلْجُمْهُورِ  
حَرَمٌ لِلْبَغَالِ فِي الدُّهُورِ  
3975 وَالْخَيْلُ مَالِكُ كَذَا النُّعْمَانُ  
تَحْرِيمُهَا كَمْ يَضْطَفِي الْأَعْيَانُ  
3976 وَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ مُحَمَّدُ  
إِبَاحَةٌ لِأَكْلِهَا قَدْ حَدَّدُوا

### المسألة الثالثة:

#### لحم الحيوان الواجب قتله

- 3977 فَالْحَيَوَانُ إِنْ بَقِيَ قَتْلُهُ أَمْرٌ  
فِي حَرَمٍ فَالْخُلْفُ فِي أَكْلِ ذِكْرٍ  
3978 فَالْقَتْلُ قِيلَ عَلَّةُ التَّحْرِيمِ  
لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَغْضُ لِلتَّائِمِ  
3979 وَذَاكَ لِلشَّافِعِيِّ عِنْدَ مَالِكٍ  
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ فِي الْمَدَارِكِ

### المسألة الرابعة:

#### الحيوانات التي تستخبثها النفوس

- 3980 كَالْحَشَرَاتِ ثُمَّ كَالضَّفَادِعِ  
وَالسَّرَطَانَاتِ أَتَتْ لِلسَّامِعِ  
3981 كَذَا سُلْحَفَاةٍ وَمَا فِي مِثْلِهَا  
فَالشَّافِعِيُّ حَرَمَهَا فِي أَصْلِهَا  
3982 فَفِي الْخَبَائِثِ الْخِلَافُ يَحْصُلُ  
هَلْ مَا تَعَاَفُ النَّفْسُ إِثْمٌ يُنْقَلُ  
3983 إِلَى الْحَرَامِ وَفَقَّ نَصُّ الْآيَةِ  
إِذْ حَرَمَتْ خَبَائِثًا بِالْجُمْلَةِ  
3984 فِي حَيَوَانِ الْبَحْرِ كُلِّ قَضَلُوا  
فَمِثْلُ مَا فِي الْبَرِّ ذَاكَ يُوَكَّلُ  
3985 مَا مِثْلُ خَنْزِيرٍ وَكَالْإِنْسَانِ  
فَلَابِنِ سَعْدٍ لَيْسَ يُوَكَّلَانِ

- 3986 مُجَاهِدٌ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِي  
3987 مُسْتَهْلِكٌ لَمْ يَذَرْ كُنْهَ الْمُجْمَلِ  
3988 إِنْ تَمَّ الْأَشْتِرَاكُ فِي فَهْمِ الْكَلِمِ  
3989 سَمِّئْتُمُوهُ إِسْمَ خَنْزِيرٍ حَرُمِ  
3990 كُلُّ النَّبَاتِ غَيْرِ خَمْرٍ جَائِزِ  
3991 أَنْبَذَ قَلِيلَهَا كَثِيرُهَا  
3992 فَالْتَبَعَ وَالنَّبِيذُ حَرَمُ النَّبِي  
3993 حَدِيثُ مُسْكَرٍ رَوَى الْبُخَارِيُّ  
3994 لَوْ قُلَّ قَدْرُهُ فَأَصْلُ الْمُسْكَرِ  
3995 وَعَمَّ الْبَعْضُ بَلْفِظَ الْخَمْرِ  
3996 بِالِاشْتِقَاقِ ثُمَّ بِالسَّمْعِ  
3997 وَالْخَلْفِ فِي الْإِنْبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ  
3998 مِنْ عَنِيبٍ وَالنُّخْلِ أَصْلُ الْخَمْرِ  
3999 مِنْ ثَمَرَاتِ النَّخْلِ أَهْلُ الْكُوفَةِ  
4000 وَلِابْنِ شَدَّادٍ حَدِيثٌ يَحْكُمُ  
4001 وَغَيْرُهُ بِالسُّكْرِ وَصَفٌ يُعْرِفُ  
4002 تَحْرِيمُ جِنْسٍ غَالِبٍ لِلْقَاضِي
- بُكَرْهَهَا قَالُوا لَدَى انْتِفَاعِ  
فَالِإِسْمِ جَامِعٍ لِبَعْضِ الْمَأْكَلِ  
تَحْرِيمُ خَنْزِيرٍ فَأَمْرٌ قَدْ حُسِمَ  
لِمَالِكٍ فَأَكَلَ لَهُ أَتَمَ  
وَالْخَمْرُ لِلتَّحْرِيمِ دَهْرًا حَائِزُ  
فِي مُسْكَرٍ مُحَرَّمٍ تَحْرِيرُهَا  
لِكُلِّ مُسْكَرٍ قَلِيلٍ جَنَّبِي  
قَلِيلُهُ يَحْرُمُ بِاعْتِبَارِ  
حَرَمٍ نَصٌّ قَوْلِ خَيْرِ الْبَشَرِ  
كُلُّ نَبِيذٍ بِعُمُومِ الذِّكْرِ  
تُخَامِرُ الْعَقْلَ لَدَى اتِّبَاعِ  
فِيهِ اخْتِلَافُ الْأَصْلِ لِلْقُرَاءِ  
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الذِّكْرِ  
تَمَسَّكُوا بِنَصِّ حَرْفِ الْآيَةِ  
بِحُرْمَةِ لِلْخَمْرِ عَيْنًا تَلْزَمُ  
وَفِي الْأَوَانِ دُونَ سُكْرِ يُوصَفُ  
وَعِلَّةُ لِلْسُّكْرِ حُكْمُ قَاضِي

### حكم الأوان التي يتبذ فيها

#### المسألة الأولى:

#### الانتباز في الأسقية وغيرها

- 4003 أَسْقِيَّةٌ تُعَدُّ لانتباز  
4004 أَوَانٍ دُبَاءٍ وَزَفَتٍ يُكْرَهُ
- لِمَالِكٍ فَالْشَّرْبُ فِي شَدَّادٍ  
وَكُلُّهُ النُّعْمَانُ قَدْ أَجَازَهُ

## المسألة الثانية:

### حكم انتباز الخليطين

وَالْإِنْتَبَازُ مِنْ خَلِيطَيْنِ تَرَدُّ	4005
يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ بَعْضُ يَحْرُمُ	4006
تَرَدُّدُ الْأَمْرِ عَلَى الثَّلَاثَةِ	4007
خَلَطُ الزَّبِيبِ وَالتَّمُورِ وَارَدُ	4008
بِالْمَنْعِ أَوْ بِالْكُرْهِ أَوْ يَجُوزُ	4009
دَلِيلَ قَوْلِ حُكْمِهِ الَّذِي اعْتَمَدَ	4010
خَلْفَ الْمَفَاهِيمِ عَلَى نَصِّ أَقْرَ	4011
إِهْرَاقِ خَمَرٍ بَعْدَ إِزْثِهِ وَضَحَ	4012
كُرْهِ ذَرِيعَةٍ وَتَحْرِيمِ قَصْدِ	4013
عَلَيْهِ أَقْوَالُ ثَلَاثَ قَدْ وَجَدَ	
بَعْضُ يُبَاحُ كُلُّهُمْ يُحَرِّمُ	
جَرَّ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ الْجَلَّةِ	
نَهَى عَلَى تَرْكِ وَذَاكَ السَّائِدُ	
مَنْ مُجْمَلٌ كُلُّ غَدَا يَحُوزُ	
كُرْهَا إِبَاحَةً وَمَنْعاً إِذْ يَحْدُ	
أَنْسَ حَدِيثُهُ بِهِ جَاءَ الْأَثَرُ	
مِنْهُ لِكُلِّ قَائِلٍ حُكْمٌ رَجَحَ	
عَيْنَ الْخُمُورِ عَلَّةً سُكْرًا تَجِدُ	

## الجملة الثانية:

### أحوالها في حال الاضطرار

أَكْلُ مُحَرَّمٍ لَدَى اضْطِرَارٍ	4014
أَيُّ عُلَمَاءِ أُمَّةِ الرُّسُولِ	4015
قَالَتْ بِهِ جَمَاعَةُ الْأَخْيَارِ	
إِجْمَاعُهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الدَّلِيلِ	

## كتاب النكاح

وَفِيهِ خَمْسَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	4016
تَوْضُحُ الْكِتَابِ لِلطُّلَابِ	

## الباب الأول:

### في المقدمات

## المسألة الأولى:

### حكم النكاح

فَحُكْمُهُ الْجُمْهُورُ مِنْدُوباً يَرَى	4017
وَالظَّاهِرِيُّ أَوْجَبَ فِيمَا قَرَّرَا	

- 4018 وَأَوْجُهُ الْحُكْمَ لَدَى الْمَوَالِكِ لَدَيْهِمْ وَاضِحَةُ الْمَسَالِكِ  
 4019 يَحْرُمُ مَكْرُوهٌ وَمَنْدُوبٌ وَجِبَ مَبَاحُ تَغْتَرِيهِ هَذِهِ الرُّتَبُ  
 4020 خِلَافُهُمْ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ أَتَى عَلَى الْأَصْلَيْنِ عَبْرَ الْفَهْمِ  
 4021 وَخَلَفُهُمْ فِي صِغَةِ لِلْأَمْرِ لِلنَّدْبِ أَوْ مُبَاحٍ أَوْ لِلْجَبْرِ  
 4022 فَأَنْكَحُوا أَهْلَ جَاءَ لِلْوُجُوبِ لِلنَّدْبِ أَمْ إِبَاحَةِ الْمَرْغُوبِ  
 4023 قِيَاسُ مَضْلَحِهِ دَعَا بِالْمُرْسَلِ وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ فِي الْمُجْمَلِ

## المسألة الثانية:

## في حكم خطبة النكاح

- 4024 دَاوُدُ خِطْبَةُ النِّكَاحِ قَدْ تَجِبَ وَذَاكَ فِي النِّكَاحِ أَمْرٌ يُرْتَعَبُ

## المسألة الثالثة:

## الخطبة على الخطبة

- 4025 وَخِطْبَةُ لِمَرْءٍ بَعْدَ خِطْبَةٍ عَنْ فَعْلِهَا نَهَى الرَّسُولُ ثَبَّتَ  
 4026 إِنْ وَقَعَتْ فَسُخِ النِّكَاحُ يَعْتمَدُ دَاوُدُ مَالِكٌ لَهُ قَوْلٌ وَجَدَ  
 4027 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَصَحُّ عَقْدٌ وَجُزْمٌ آخَرُ فِي ذَا وَضَحٍ  
 4028 قَبْلَ الدُّخُولِ فَسُخِهُ لِلْبَعْضِ بَعْدَ الدُّخُولِ الْفُسْخُ غَيْرُ مَرَضٍ

## المسألة الرابعة:

## النظر إلى المخطوبة قبل التزويج

- 4029 أَجَازَ مَالِكٌ لَوَجْهَهَا النَّظْرُ كَفَا أَبُو حَنِيفَةَ بِذَا أَمْرُ  
 4030 وَزَادَ أَقْدَامًا وَبَعْضٌ يَنْظُرُ لِلْجِسْمِ دُونَ سَوَاءٍ فَلْتَسْتُرُوا

## الباب الثاني:

## في موجبات صحة النكاح

- 4031 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَرْكَانِ مِنْ وَاجِبَاتِ الْعَقْدِ لِلْإِنْسَانِ

## الركن الأول:

## في معرفة كيفية هذا العقد

## الموضع الأول:

## في كيفية الإذن المنعقد به

- 4032 فِي الْإِذْنِ وَالرُّضَا كَذَا الْلُزُومُ وَهَلْ عَلَى التَّخْيِيرِ فِي الرُّسُومِ
- 4033 بِالْقَوْلِ لِلرِّجَالِ ثُمَّ الثَّيِّبِ سُكُوتٌ بِكَرٍ فِي نِكَاحِ الْمَذْهَبِ
- 4034 وَنُطْقُهَا لِلشَّافِعِيِّ مُؤَكَّدٌ ذَا الْحُكْمِ بِالْقَانُونِ فَعَلًا عَصَدُوا

## الموضع الثاني:

## المعتبر قبوله في صحة هذا العقد

- 4035 رَضَاهُمَا بَعْضُ يَعُدُّ مَطْلَبًا رَضَا الْوَلِيِّ لِمَنْ يَعُدُّ وَاجِبًا
- 4036 وَاتَّفَقُوا عَلَى رَضَا الرِّجَالِ وَجَبَرِ مَحْجُورٍ مِنَ الْأَطْفَالِ
- 4037 إِنْ عُدَّ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ فَالْجَبَرُ وَارِدٌ عَلَى الْمَشْهُورِ
- 4038 وَكُلٌّ فَهُمْ لِلْحَدِيثِ يُوجِبُ لَثِيبٌ بِكَرٍ وَذَاكَ الْأَنْسَبُ
- 4039 وَيَبْنِي جَدُّ وَأَبٌ خُلْفٌ حَصَلَ كَذَا يَتِيْمَةً وَغَيْرَهَا نُقِلَ
- 4040 بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ يَتِمُّ يَحْصُلُ لِلْبَعْضِ فَقَدْ الْأَبُ حِينَ يَكْمُلُ
- 4041 لِذَاكَ فَاشْتَرَاكَ إِسْمُ الْيَتَمِ يَبْنَى عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ فِي الْفَهْمِ

## المسألة الأولى:

## هل يزوج الصغيرة غير الأب؟

- 4042 فَمَالِكٌ أَجَازَهُ لِلْوَصِيِّ أَجَازَهُ النُّعْمَانُ لِلْوَلِيِّ
- 4043 وَالْخُلْفُ فِي قِيَاسٍ غَيْرِ بِالْأَبِ ضَارَبَ الْاجْتِهَادَ غَيْرَ الْحَقَبِ

## المسألة الثانية:

## هل يزوج الصغير غير الأب؟

- 4044 غَيْرُ أَبٍ يُزَوِّجُ الصَّغِيرَا فَلِلْوَصِيِّ مَالِكٌ تَذْيِيرَا
- 4045 عَلَى الصَّغِيرِ جَازٌ إِنْ فِيهِ ظَهَرَ نَفَعَ عَلَى الْمَحْجُورِ وَقِيعَ حَضَرَ

- 4046 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كُلَّ وَلِيٍّ  
4047 وَالشَّافِعِي لَغَيْرِ وَالِدٍ مَنَعَ  
4048 مَنْ لَأَبٍ وَضَعًا يَرَى لَهُ أَحْضَ  
4049 وَمَنْ لَهُ سَوَى بِوَالِدٍ عَقْدٌ  
يُمْكِنُ عَقْدُهُ عَلَى الَّذِي يَلِي  
وَالْخُلْفُ فِي الْقِيَاسِ أَمْرُهُ اتَّسَعَ  
لَمَنَعَ عَقْدَهُ عَلَى الصَّغِيرِ نَصْ  
عَلَى الصَّبِيِّ وَذَاكَ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ

## الموضع الثالث:

## عقد النكاح على الخيار

- 4050 عَقْدٌ عَلَى الْخِيَارِ لِلنِّكَاحِ  
4051 فَلَا يَجُوزُ جَاءَ لِلْجُمُهورِ  
4052 وَفِي تَرَاخٍ لِلْقَبُولِ يَخْتَلِفُ  
4053 لِلشَّافِعِي رَفَضٌ وَمَالِكٌ لَمَّا  
4054 أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا  
هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْفَلَاحِ  
عَكْسَ أَبِي ثَوْرٍ عَلَى الْمَشْهُورِ  
بَيْنَ يَسِيرٍ ثُمَّ رَفَضَ قَدْ عُرِفَ  
قُلْ قَبُولُهُ لَهُ قَدْ عَلِمَا  
إِحْاقُهَا الْقَبُولِ فِيمَا حَقَّقَا

## الركن الثاني:

## في شروط العقد

## الفصل الأول:

## في الأولياء

## الموضع الأول:

## اشتراط الولاية

- 4055 وَلَايَةُ النِّكَاحِ شَرْطُ صِحَّةِ  
4056 لِمَالِكٍ رَوَايَةُ لِأَشْهَبِ  
4057 لِلشَّافِعِي أَبِي حَنِيفَةَ زَفَرُ  
4058 وَالشَّعْبِيُّ قَالَ كُلُّ أَنْثَى عَقَدَتْ  
4059 دُونَ وَلِيِّ عَاقِدٍ عَنْهَا شَرْطُ  
4060 عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ بِقَوْلِ رَابِعٍ  
4061 فَلَيْسَ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ  
وَفَسْخُهُ مِنْ دُونِهَا بِالْجُمْلَةِ  
وَعِيزُهُ يَجُوزُ ذَاكَ فَاَنْسُبِ  
وَالزُّهْرِيُّ عَقْدُهَا بِكُفَاءٍ يُعْتَبَرُ  
نِكَاحُهَا وَالزَّوْجُ كُفَاءٌ قَدْ ثَبَتَ  
وَشَرْطُهُ فِي كُلِّ حَالَةٍ شَطَطُ  
فَالْفَرَضُ يَنْفِيهِ بِنَصٍّ شَائِعٍ  
يَشْتَرِطُ الْوَلَايَةَ الَّتِي ظَهَرَ

- 4062 فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ التَّنَاقُضُ بَيْنَ مُؤَيَّدٍ وَقَوْلٍ رَافِضٍ  
4063 فَالْبَعْضُ شَرْطٌ لِلْوَلِيِّ حُكْمٌ يَجِبُ بَعْضُ أَجَازَ غَيْرَ ذَا فِيمَا كُتِبَ  
4064 بَعْضُ الْأَحَادِيثِ كَذَا الْقُرْآنُ فَكُلُّهَا مِنْ مُجْمَلِ الْمَعَانِي  
4065 فِي لَفْظِهَا وَخَلَفُهَا فِي الصَّحَّةِ فِي فَهْمِهَا اسْتَفْحَالُ خُلْفِ الْأُمَّةِ  
4066 لَذَا بِهَا اسْتَدْلٌ مُسْقَطُ الْوَلِيِّ وَمُلْزِمٌ لَهُ وَذَا خُلْفٌ جَلِيٌّ

## الموضع الثاني:

## الصفات الموجبة للولاية

- 4067 وَشَرْطُهُ الْإِسْلَامُ وَالذُّكُورَةُ أَوْصَافُهَا مَشْرُوطَةٌ مَوْصُوفَةٌ

## الموضع الثالث:

## أصناف الولاية عند القائلين بها

- 4068 أَصْحَابُهَا قُلُوبٌ نَسَبٌ سُلْطَانٌ وَلَاؤُهُ إِسْلَامُهُ أَغْيَانُ  
4069 فَذِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ وَالْوَصِيِّ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مَا إِنْ حُصِيَ  
4070 فِي عَدِّهِمْ لِلشَّافِعِيِّ وَمَنْ نَحَا لِحُكْمِهِ نَزَعَ الْوَصِيَّ رَجَحَا  
4071 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ فَهَلْ يُنَابُ فِيهَا وَتِلْكَ عَنْدَهُمْ أَسْبَابُ  
4072 وَالْخُلْفُ فِي وَكَالَةِ النِّكَاحِ كَاخْلُفَ فِي الثَّرْتِيبِ وَالْمَبَاحِ  
4073 مَنْ حَصَرُهَا فِي الْبَعْضِ قَبْلَ الْبَعْضِ أَوْ دَرَجَاتِ الْقُرْبِ عِنْدَ الْعَرَضِ  
4074 وَحُكْمٌ عَادِلٌ النُّهْيُ حَقًّا عَمَرُ إِذْنُ الْوَلِيِّ كَذَاكَ ذِي رَأْيٍ أَقْرَ  
4075 كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ حِينَ يُوجَدُ وَجَاءَ ذَا لِلْبَيْهَقِيِّ يُسْنَدُ  
4076 وَالْخُلْفُ هَلْ تَرْتِيبُهُمْ شَرْعًا وَجِبَ هَلْ لِلْوَلِيِّ أَوْ ذَاكَ حَقٌّ مُكْتَسَبٌ  
4077 لَهَا وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيهِ لِلْوَلِيِّ أَمْ ذَاكَ حَقُّ اللَّهِ قُلُوبٌ فِي الْأَزَلِ

## المسألة الأولى:

## إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب

- 4078 إِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدُ مَالِكَ حَصَلَ خُلْفٌ لَدَيْهِ فِي ثَلَاثٍ قَدْ نُقِلَ  
4079 قَدْ خَيْرَ الْقَرِيبِ إِنْ شَاءَ فَسَخَ وَإِنْ يُجْزَى نِكَاحُهَا بِذَا رَسَخَ  
4080 غَيْرُ وَصِيٍّ أَوْ أَبٍ لِلْبِكْرِ نِكَاحُهَا يُفْسَخُ دُونَ عُذْرِ

## المسألة الثانية:

## حال غياب الأقرب

- 4081 أَمَّا الْقَرِيبُ إِنْ وَلِيًّا وَيَغِبُّ      وَلَايَةً نَحْوَ الْبَعِيدِ تَنْقَلِبُ  
4082 لِمَالِكَ أَوْ مَلِكٍ لِلشَّافِعِيِّ      أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي الشَّنَازِعِ  
4083 فِي غَيْبَةِ الْوَلِيِّ يُعَدُّ كَالْحَتَفِ      لَيْسَ لِنَقْلِهَا بِهَا مِنْ خُلْفِ

## المسألة الثالثة:

## في حال غياب الأب عن ابنته البكر

- 4084 وَغَائِبٌ يَتْرُكُ بِنْتًا بَكْرًا      تُرِيدُ لِلزَّوْجِ شَرْعًا جَهْرًا  
4085 فِي الْجَهْلِ وَالْأَسْرِ وَفَاقَهُمْ عَلَى      تَزْوِيجِهَا إِذَا بَكَفَاءٍ مُسْجَلًا  
4086 وَغَيْرُ ذَاتِ الصَّوْنِ فَقْهًا تَجَبَّرُ      بَعْدَ الْوَلِيِّ فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكَّرُ  
4087 كَذَلِكَ مَعْلُومُ الْمَكَانِ يُنْتَظَرُ      مَنْ يَقْبَلُ الْأَبْعَدَ نَاءً مَا انْتَظَرُ  
4088 أَغْنِي بَدَأَ عَقْدَ قَرِيبٍ يَحْضُرُ      أَبْعَدَ مِنْهُ الْعَقْدَ مَا إِنْ يُحْصَرُ  
4089 وَإِنْ تَقَوَّضَ أَمْرُهَا لِأَتَيْنِ      تَفَاوَتًا أَوْ يَعْقِدَا فِي الْحِينِ  
4090 يُرْجَحُ الْأَوَّلُ فِي الدُّخُولِ      وَقَبْلَهُ فِي الْعَقْدِ لِلنُّقُولِ  
4091 وَذَاخِلَ بِهَا لِمَالِكَ رَجَحَ      وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ سَابِقُ لَجَحَ  
4092 لِأَوَّلِ تَمَسُّكِهَا بِالسُّنَّةِ      أَوْ بِفَوَاتِ صَفْقَةٍ مَكْرُوهَةٍ  
4093 وَقِيلَ بِالْفَسْخِ عَلَى الدَّوَامِ      وَقِيلَ تَخْتَارُ عَلَى التَّمَامِ  
4094 فَذَلِكَ زَوْجُهَا بِقَوْلِ لِعُمَرَ      بَعْدَلِهِ كَعَدْلٍ جَدِّهِ اشْتَهَرَ

## الموضع الرابع:

## في عضل الأولياء

- 4095 وَإِنْ لَكُفَاءٌ قَدْ دَعَتْ وَمَهْرٌ      مِثْلُ لَهَا نِكَاحُهَا بِالْأَمْرِ  
4096 وَلَايَةً فِي الْحِينِ لِلسُّلْطَانِ      تُرْفَعُ حَقُّهَا عَلَى الْإِنْسَانِ  
4097 وَفِي كَفَاءَةٍ لَدَيْهِمْ يُخْتَلَفُ      وَهَلْ صَدَاقُ امْتِلٍ مِنْهَا إِنْ وَصِفَ

<sup>1</sup> - هو عمر بن عبد العزيز الأموي حفيد عمر بن الخطاب من جهة الأم.



- 4098 أَوْ نَسَبَ حُرِّيَّةَ يَسَارَ  
4099 فِي الدِّينِ وَالْجَمَالِ ثُمَّ النَّسَبِ  
4100 وَالشَّافِعِي مَالِكَ مَهْرُ الْمُثَلِ  
4101 وَمِنْ خَصَائِصِ الْوَلَايَةِ الَّتِي  
4102 هَلْ يَعْقِدُ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ عَلَى  
4103 فَمَالِكَ يُجِيزُهُ وَالشَّافِعِي

## الفصل الثاني:

### الشهادة

- 4104 وَالشَّافِعِي مَالِكَ وَالنُّعْمَانُ  
4105 مِنْ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَا عَلَيْهِ  
4106 هَلْ شَرْطُ صِحَّةٍ لَهُ وَيُجْبَرُ  
4107 عِنْدَ الدُّخُولِ الشَّرْطُ لِلْكَمَالِ  
4108 وَاخْتَلَفُوا فِي الشَّاهِدَيْنِ يَكْتُمَا  
4109 فَمَالِكَ لَدَيْهِ سَرُّ يَفْسُخُ  
4110 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِشْهَادِ  
4111 أَوْ جُزْءَ مَشْمُولَاتِ عَقْدِ الشَّرْعِ  
4112 وَالْأَصْلُ فِيهِ لَا نِكَاحَ يُعْتَبَرُ  
4113 ثُمَّ وَلِيِّ رَاشِدٍ وَيَمْلِكُ  
4114 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكُلُّ مُجْمَعٍ  
4115 شَهَادَةُ النِّكَاحِ لِلنُّعْمَانِ  
4116 ضَرْبُ الدُّفُوفِ فِيهِ أَمْرٌ لِلنَّبِيِّ

## الفصل الثالث:

### في الصداق

- 4117 شَأْنُ الصَّدَاقِ حُكْمُهُ فِي خَمْسَةِ  
مِنْ الْفُصُولِ شَرْحُهَا بِالْجُمْلَةِ

## الموضع الأول: في حكمه وأركانه

### المسألة الأولى: في حكمه

- 4118 حُكْمُ الصَّدَاقِ شَرْطُ صِحَّةٍ وَجَبَ      وَذَاكَ حُكْمٌ لِلْجَمِيعِ مُسْتَتَبٌ  
4119 فَالِإِذْنُ تَقْدِيمُ الْأَجُورِ قَدْ وَرَدَ      فِي نَصِّ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ يُعْتَمَدُ

### المسألة الثانية:

#### قدر الصداق ولا حد لأكثره

- 4120 أَمَّا كَثِيرُ الْمَهْرِ عَدًّا لَمْ يَحْدَ      أَقْلُهُ مِثْلُ لِذَاكَ فِي الْعَدَدِ  
4121 لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ نُسَبَ      زِدْ فَقَهَاءَ طَيِّبَةً فِيمَا حُسِبَ  
4122 وَمِثْلُهُمْ لِلتَّابِعِينَ يُرْفَعُ      مَا فِي قَلِيلِ الْمَهْرِ حَدٌّ يُتَّبَعُ  
4123 وَرُبْعُ دِينَارٍ أَقْلُهُ وَجَبَ      مِنْ ذَهَبٍ أَوْ لَثَلَاثٍ قَدْ حُسِبَ  
4124 مَكِيلُ فَضَّةٍ عَلَيْهَا يُعْقَدُ      كَذَاكَ مَا سَاوَى لَهَا إِذْ يُوجَدُ  
4125 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى أَمْرَيْنِ      هَلْ عَوْضٌ لِلْبُضْعِ فِي التَّعْيِينِ  
4126 إِنْ صَحَّ ذَا فَالْعَدُّ غَيْرُ وَاجِبٍ      فَبِالْتَّرَاضِي الْعَقْدُ حُكْمُ الْغَالِبِ  
4127 فِي شَبْهِهِ عِبَادَةٌ حَدٌّ وَجَبَ      وَمَالِكَ النِّفْعُ جَوَازًا مَا أَحَبَ  
4128 فِي السَّبَبِ الثَّانِي تَعَارُضُ الْأَثَرِ      وَحُكْمُ قِيَاسٍ لِتَحْدِيدِ يُقَرَّرُ  
4129 فَأَمْرًا قَدْ قَبِلَتْ نَعْلَيْنِ      فِي الْمَهْرِ عَهْدٌ مُنْقَذُ الْكُونَيْنِ  
4130 أَقْوَالُ هَذَا الْبَابِ تُلْفَى ظَنِّيَّةُ      كُلِّ يَرَى لِقَوْلِهِ الشَّرْعِيَّةُ

### المسألة الثالثة:

#### جنس الصداق

- 4131 بِكُلِّ مَا يُمْلِكُ جَازَ الْمَهْرِ      مِنْ صَدَقَاتِهِنَّ قَالَ الذُّكْرُ  
4132 أَمَّا النِّكَاحُ فِي إِجَارَةٍ وَرَدَ      فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَحْكَامٌ تُحَدُّ  
4133 أَصَحُّهَا الزُّوْمُ نَصُّ الذُّكْرِ      إِحْدَى ابْنَتَيَّ جَاءَ عِنْدَ الْحَصْرِ

## المسألة الرابعة:

## تأجيله

- 4134 تَأْجِيلُ مَهْرٍ كُلُّهُمْ يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ ضَمَنَ صُورٍ سَتُعْرِفُ  
4135 أَجَازُهُ قَوْمٌ مَعَ التَّقْدِيمِ ذَا مَذْهَبٍ لِمَالِكٍ الْحَكِيمِ  
4136 أَجَازُهُ لِلْمَوْتِ أَوْ فِرَاقِ الْأَوْزَاعِ حُكْمُهُ لَدَى التَّلَاقِ  
4137 فَعَقْدُهُ هَلْ مِثْلَ عَقْدِ الْبَيْعِ أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي التَّشْرِيعِ  
4138 مُثَبِّهُ بِالْبَيْعِ لَا يَجُوزُ مُخَالَفُ لِضِدِّهِ يَحُوزُ

## الموضع الثاني:

## في تقرر جميعه للزوجة

- 4139 وَبِالدُّخُولِ وَاجِبٌ جَمِيعُهُ طَلَاقُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفُهُ

## الموضع الثالث:

## تشطيره

- 4140 تَشْطِيرُهُ كُلٌّ عَلَيْهِ يَتَّفِقُ بَطْلَقَةٍ قَبْلَ الدُّخُولِ يُسْتَحَقُّ  
4141 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِ زَوْجٍ صَادِرٍ مِنْ دُونِ فُسْخٍ أَوْ نُشُوزٍ ظَاهِرٍ  
4142 هَلْ يَسْتَطِيعُ الْأَبُ حَيْثُ حَطَا نِصْفَ صَدَاقِ الْبَكْرِ مِنْ قَبْلِ الْعَطَا  
4143 أَجَازَ مَالِكٌ لَذَا وَالشَّافِعِيُّ وَلِلْعِرَاقِ الْمَنْعُ فِي الْمَتَّبِعِ  
4144 وَالْبَكْرُ لِلْجُمُهورِ وَالصَّغِيرَةُ لَيْسَ لَهَا الْعَطَا وَلَوْ شَعِيرَةُ  
4145 وَشَدَّ قَوْمٌ بِالْجَوَازِ مُسْتَدَّ قَوْلِهِمْ عُمُومُ عَفْوٍ قَدْ وَرَدَ

## الموضع الرابع:

## في التفويض

## المسألة الأولى:

## إذا طلبت المرأة الزواج بلا مهر

- 4146 تَفْوِيضُهُ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُلِّ فَلَا جُنَاحَ آيَةً لِلْحَلِّ  
4147 عَقْدُ النِّكَاحِ دُونَ مَهْرٍ يُفَرَضُ وَخُلْفُهُ أَحْكَامُهُ سَتُعْرِضُ

- 4148 إِنْ تَطْلُبُ الصَّدَاقَ وَالْقَدْرُ اخْتَلَفَ فِيهِ فَمَهْرُ الْمُثَلِّ حَلٌّ قَدْ عُرِفَ  
4149 وَالنِّصْفُ إِنْ مَاتَ وَبَعْضُ قَدْ مَنَعَ مَا ضَمَّهُ رَسْمُ النِّكَاحِ إِذْ وَقَعَ  
4150 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ ذَا الْقَوْلُ مَالُكَ نِصْفُ الْمَهْرِ لَا يَزُولُ  
4151 وَالزَّوْجُ قَدْ خَيْرَ فِي ثَلَاثَةِ إِمَّا الطَّلَاقَ دُونَ فَرَضٍ ثَبَّتَ  
4152 أَوْ يُفَرِّضُ الَّذِي بِهِ تَطَالَبُ أَوْ لَصْدَاقِ الْمُثَلِّ رَغْمًا يَهَبُ  
4153 نِكَاحَ تَفْوِيزٍ وَمُتَعَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِمَا شَطْرُ صَدَاقٍ كَمْ حُسِبَ

### المسألة الثانية:

إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض

- 4154 وَقَبْلَ تَعْيِينِ الصَّدَاقِ إِنْ يُمْتُ فَمُتْعَةٌ وَإِزْثَاهَا بِذَا ثَبَّتَ  
4155 صَدَاقُهَا فِي ذِمَّةٍ لِلْهَالِكِ قَالَ بِذَا النُّعْمَانُ عَكْسَ مَالِكَ

### الموضع الخامس:

### في الأصدقة الفاسدة

### المسألة الأولى:

إذا كان المهر مما لا يملك

- 4156 فَسَادُهُ إِمَّا لِدَاتِ عَيْنِهِ خَمْرٌ وَخَنْزِيرٌ عَلَى تَكْوِينِهِ  
4157 وَفَسَادُ الصَّدَاقِ مِمَّا يُمْتَلِكُ فَاْلْمَهْرُ لِأَحَبِّ الْفَسَادِ قَدْ سَلَكَ  
4158 فَمَالُكَ لِلْعَقْدِ حُكْمًا يُفْسِدُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخُّهُ يُعْتَمَدُ  
4159 وَفِي رَوَايَةٍ يَقُولُ إِنْ دَخَلَ صَحٌّ وَمَهْرُ الْمُثَلِّ فِيهِ قَدْ كَمَلَ  
4160 وَالْمَهْرُ إِنْ شَرَطَ لَصِحَّةٍ وَجَبَ فَسَادُ عَقْدٍ مَنْ فَسَادِهِ حُسِبَ  
4161 ذَاكَ عَلَى أَصُولِ مَالِكَ وَجِدَ شَرَطُ الْكَمَالِ صِحَّةٌ مَا إِنْ يُفْدَ

### المسألة الثانية:

إذا اقترن المهر ببيع

- 4162 إِنْ يَقْتَرِنَ بِعَقْدِ بَيْعٍ مَهْرٌ وَدُونَ تَمْيِيزِ يَسُوقُ الْقَدْرُ  
4163 فَمَالُكَ يَمْنَعُ ذَاكَ الْعَقْدَا وَأَشْهَبُ أَجَازَ إِذْ تَصَدَّى

- 4164 وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ دُونَ حَضَرٍ  
وَرُبُّعُ دِينَارٍ إِذَا لِلْمَهْرِ  
4165 يَبْقَى لِمَهْرٍ بَعْدَ سُوقِ الْمُشْتَرَى  
يُقَاسُ بِالْبَيْعِ بِحُكْمِ الْأَكْثَرِ

### المسألة الثالثة:

#### إذا اشترط مع المهر حياء

- 4166 إِنْ يَشْتَرِطُ فِي مَهْرِهَا حَيَاءٌ  
صَحَّ لَدَى النُّعْمَانِ مَا أَسَاءَ  
4167 وَالشَّافِعِيُّ أَفْسَدَ هَذَا الْمَهْرَ  
وَمَهْرٌ مِثْلُ عَوْضَتِهِ أَقْرَأُ  
4168 وَمَالِكَ إِنْ صَاحِبَ الْعَقْدِ لَهَا  
وَبِالتَّرَاخِ مَالُهُ لَا مَالُهَا  
4169 لِابْنِ شُعَيْبٍ فِي حَيَاءِ الزَّوْجَةِ  
فَهُوَ لَهَا مِنْ قَبْلِ عَقْدِ الْعَصْمَةِ  
4170 وَبَعْدَ عَقْدٍ مَنْ لَهُ يُعْطَى أَحَقُّ  
بِهِ وَذَلِكَ الْحُكْمُ نَصٌّ قَدْ سَبَقَ

### المسألة الرابعة:

#### إذا استحق المهر أو وجد به عيب

- 4171 إِنْ يُسْتَحَقُّ الْمَهْرُ أَوْ يُعَابُ  
فَمَهْرٌ مِثْلُ تَفْرِضِ الْأَسْبَابِ  
4172 قِيلَ بِقِيَمَةِ بَقُولِ ثَانٍ  
لِمَالِكَ جَاءَ مَدَى الْأَزْمَانِ  
4173 وَبِالْأَقْلِ جَاءَ عِنْدَ اللَّخْمِيِّ  
بِالْبُطْلِ سُخْنُونَ يَرَى فِي فَهْمٍ  
4174 إِنْ أَشْبَهَ الْبَيْعَ فَعَقْدٌ يَفْسَخُ  
بِخُلْفِهِ فَالْعَقْدُ لَيْسَ يَنْسَخُ

### المسألة الخامسة:

#### هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب

- 4175 زِيَادَةُ الْمَهْرِ عَلَى شَرْطٍ وَقَعَ  
إِنْ لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ زَوْجَةٌ تُشْغِ  
4176 كَمِثْلِ شَرْطِ مَهْرِهَا الْفَتَنِ  
لَعَنَ تَكُنْ أُخْرَى لَهُ فِي الْحَيْنِ  
4177 وَمَا مِنَ الْأُمُورِ مِنْ ذَلِكَ وَجِبَ  
أَجَازَ قَوْمٌ شَرْطَهُ فِيمَا حَسِبَ  
4178 فَالشَّرْطُ جَائِزٌ وَقَدَّرَ الشَّرْطُ  
لَهَا كَمَهْرِ الْمِثْلِ دُونَ حَظِّ  
4179 طَلَاقُهَا إِذَا يَكُنْ وَالْمُتْعَةُ  
وَشَرْطُهَا قَالَتْ بِهِ طَائِفَةٌ  
4180 فَمَالِكَ تُنْكَحُ لِلْجَمَالِ  
كَذَاكَ لِلصُّيْتِ كَمِثْلِ الْمَالِ  
4181 وَالْخُلْفُ إِنْ لِمَهْرٍ مِثْلٍ حَلًّا  
فِي قَدْرِهِ الْخِلَافُ أَيْضًا جَلًّا  
4182 بِمَهْرٍ مِثْلٍ قِيلَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
وَمَهْرٌ مِثْلُ حَقِّهَا لِلْسَّامِعِ

- 4183 لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُ فِي أَمْرِ مَهْرٍ يُمِيتُكَ  
4184 لَزَوْجَةٍ تُرِيدُ مَهْرًا قَدْ حَصَلَ فِيهِ خِلَافُهُمْ وَأَمْرُهُ شَكْلٌ

### الموضع السادس:

#### في اختلاف الزوجين في الصداق

- 4185 فِي الْقَبْضِ وَالْجَنْسِ كَذَافِي الْقَدْرِ خِلَافُ زَوْجَيْنِ أَتَى فِي الْمَهْرِ  
4186 بَعْدَ الدُّخُولِ إِنْ أَتَى فِي الْقَدْرِ تَحَالَفًا وَالْفَسْخُ فِيهِ يَجْرِي  
4187 إِنْ لَمْ تَكُنْ لِوَاحِدٍ قَرِينَهُ يَأْتِي بِهَا مُعْزِزًا يَقِينَهُ  
4188 كَأَنْ تَقُلْ فَلِي عَلَيْهِ أَلْفٌ يُجِبُ بَلْ عَشْرٌ وَذَاكَ الْخُلْفُ  
4189 يُحَلُّ بِالْيَمِينِ مَنْ مِنْهُمْ نَكَلٌ يُلْزَمُ بِالْأَدَا خِصْمَ مَا جَعَلَ  
4190 بَعْدَ الدُّخُولِ خُلْفُهُمْ يُفْسَرُ لِصَالِحِ الزَّوْجِ وَذَاكَ الْأَشْهُرُ  
4191 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ مَعَ الْيَمِينِ وَبَعْضُهُمْ لَزَوْجَةٍ فِي الْحِينِ  
4192 وَبَعْضُهُمْ لَهَا بِمَهْرِ الْمِثْلِيِّ وَمَالِكَ لِلْفَسْخِ مَنَعُهُ جَلِي

### الركن الثالث:

#### في معرفة محل العقد

- 4193 وَفِيهِ تَسْعَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ نَظَّمْتُهَا لِفَهْمِ كُلِّ حَامِلٍ  
4194 عِلْمًا يُرِيدُ صِحَّةَ النِّكَاحِ أَوْ مَنَعِهِ كَذَاكَ لِلْمُبَاحِ

### الفصل الأول:

#### في مانع النسب

- 4195 وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ النَّسَبِ سَبْعُ نِسَاءٍ قَدْ أَتَتْ لِلسَّبَبِ  
4196 فَلِأُمِّهَاتٍ وَكَذَا الْخَالَاتِ ثُمَّ الْبَنَاتُ وَكَذَا الْعَمَّاتُ  
4197 أُخْتُ وَبِنْتُ الْأَخِ بِنْتُ الْأُخْتِ إِنْ سَقُلَتْ كَذَاكَ بِنْتُ الْبِنْتِ  
4198 فَلَمْ يَرِدْ فِي شَأْنِهَا الْخِلَافُ مَهْمَا عَلَتْ أَوْ دَنَتْ الْأَوْصَافُ

## الفصل الثاني :

## في المصاهرة

4199	مَحْرَمَاتٌ لِلصَّهَارِ أَرْبَعُ	وَفِي الْكِتَابِ حُكْمُهُنَّ مُجْمَعُ
4200	فَزَوْجَةُ لَابْنٍ وَأُمُّ الزَّوْجَةِ	زَوْجُ أَبٍ وَبِنْتُ لِقَرِينَةٍ
4201	أُمُّ هُنَا تُعْنَى بِزَوْجِ لَأَبٍ	وَحِرْمَةٌ تَفَاوَتْ فِي الرُّتَبِ
4202	فَفِي اثْنَيْنِ جَاءَ الْإِتِّفَاقُ	حُرْمَنَ بِالْعَقْدِ وَذَا الْمَسَاقِ
4203	زَوْجَاتُ آبَاءِ كَذَا الْأَبْنَاءِ	وَبِالدُّخُولِ وَاحِدَةٍ لِلرَّاءِ
4204	وَهِيَ رَبَائِبٌ بَقِيَ فِي الْحَجَرِ	وَالْخَلْفُ فِي اللَّذَّةِ حُكْمٌ قَادِرُ
4205	بِدَرَسٍ مَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ	بِأُمِّ زَوْجٍ أَمْ بِوِطْءٍ إِنْ صَدَرَ
4206	وَأِنْ بَعَقِدٍ مُحْكَمٍ شَرْعًا عَقْدُ	هَلْ لِلزَّوْجِ تَأْثِيرُهُ إِذَا وَجِدَ

## المسألة الأولى :

## في شرط تحريم بنت الزوجة

4207	رَبِيبَةٌ تَحْرُمُ لِلْجَمْهُورِ	عِنْدَ دُخُولِ الْأُمِّ فِي الْمَشْهُورِ
4208	فَفِي حُجُورِكُمْ أَتَى الْقُرْآنُ	ثُمَّ اقْتَفَى لِحُكْمِهِ الْأَغْيَانُ

## المسألة الثانية :

## متى تحرم بنت الزوجة ؟

4209	مَنْ بَاشَرَ الْأُمَّ فَبِنْتُ حَرُمَتْ	عَلَيْهِ أُمُّ دُونَ ذَلِكَ اخْتَلَفَتْ
4210	فِي شَأْنِهِ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ	كَالنَّظَرِ الْمُرِيبِ قُبْلَةَ الْفَمِ
4211	فَمَالِكٌ يَقُولُ لِمَسَّةِ الْيَدِ	وَمِثْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ
4212	قَوْلَيْهِ دُونَ فَرَضِ حُكْمِ فِي النَّظَرِ	أَبُو حَنِيفَةَ لِفَرْجٍ إِنْ بَصُرَ
4213	مَبْنَى الْخِلَافِ هَلْ دَخَلْتُمْ يُعْتَبَرُ	بِلَمْسِهَا أَوْ وَطْئِهَا إِذَا صَدَرَ

## المسألة الثالثة:

متى تحرم أم الزوجة؟

- 4214 وَحَرَمَةُ الْأُمِّ لَدَى عَقْدِ تَمَّ وَيَاتِفَاقُ الْكُلِّ حُكْمٌ قَدْ عَلِمَ
- 4215 تَمَّ دُخُولُهُ بِهَا أَمْ لَمْ يَتِمَّ وَيَنْعُضُهُمْ لِغَيْرِ ذَاكَ قَدْ فَهِمَ
- 4216 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَوْا وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ شُعَيْبٍ فِي حَدِيثِهِ جَلِيٍّ
- 4217 فَحَرَمَةُ الْأُمِّ بِعَقْدِ تَكْمُلُ وَلَيْسَ لِلدُّخُولِ حُكْمٌ يَثْقُلُ

## المسألة الرابعة:

حكم الزنى في هذه المسألة

- 4218 وَالْخُلْفُ فِي حُكْمِ الزَّنى هَلْ يُوجِبُ مَا لِلنِّكَاحِ فِي الصَّحِيحِ يُنْسَبُ
- 4219 هَلْ مَا بِهِ يُدْرَأُ حَدٌّ يُغْتَفَرُ فَالْشَّافِعِيُّ يَرَى الزَّنى لَا يُعْتَبَرُ
- 4220 أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الزَّنى حَرُمٌ مَا حَرَّمَ الصَّحِيحُ مِنْ عَقْدِ حُكْمٍ
- 4221 وَهَلْ عَلَى مَعْنَى نِكَاحِ الشَّرْعِيِّ وَأَمْ عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ مَرْعِيٍّ
- 4222 فَمَنْ عَلَى دَلَالَةِ الْمَعْنَى حَمَلَ رَأَى بِتَأْثِيرِ لَهُ فِيمَا حَصَلَ
- 4223 وَمَنْ عَلَى مَعْنَى الزَّوَاجِ الْفَهْمُ فَلَيْسَ مُبْطَلًا وَذَاكَ الْحُكْمُ
- 4224 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ سَبَقَ ذَا الْقَوْلُ فِي اسْتِعْرَاضِ أَحْكَامِ تُسَقُّ

## الفصل الثالث:

في مانع الرضاع

- 4225 وَاتَّفَقُوا أَنَّ الرِّضَاعَ وَالنَّسَبَ يُحَرِّمَانِ الْبُضْعَ فِيمَا يُجْتَنَبُ
- 4226 وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَاكَ فِي مَسَائِلٍ فِي تِسْعَةٍ نَظَّمْتُهَا لِلْمَسَائِلِ

## المسألة الأولى:

مقدار الحرمة من الرضاع

- 4227 مَقْدَارُ مُحَرَّمٍ مِنَ اللَّبَنِ فَلَمْ يَحُدَّ مَالِكٌ فِيمَا عَلَنَ
- 4228 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ أَبِي حَنِيفَةَ جَمِيعَهُمْ أَقْرَ
- 4229 بِأَيِّ قَدَرٍ كَانَ مِنْهُ يُحَرَّمُ مِثْلَ الَّذِي مِنْ نَسَبٍ يُحَرَّمُ



- وَبَعْضُهُمْ حَدَّدَ مَصَّاتِ الصَّبِيِّ 4230  
وَبَعْضُهُمْ خَمْسًا يَرَى وَلَا تَقُلْ 4231  
عِبَارَةَ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ 4232  
فَلِلرُّضَاعَةِ الْكِتَابُ أَجْمَلًا 4233  
فَمَصَّةٌ حَدِيثٌ عَائِشَةُ نَزَعُ 4234  
عَنْهَا صِفَاتُ مَحْرَمِ الرُّضَاعِ 4235  
حَدِيثٌ عَائِشَةُ بَنَصُّ ثَانِ 4236  
عَهْدِ النَّبِيِّ وَذَاكَ نَصٌّ جَيِّدُ 4237

### المسألة الثانية:

#### في سن الرضاع

- يُحَرِّمُ الرُّضَاعُ فِي الْخَوْلَيْنِ 4238  
مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ 4239  
أَبُو هُرَيْرَةَ كَذَاكَ ابْنُ عَمْرٍ 4240  
دَاوُدُ لِلتَّحْرِيمِ قَالَ يُعْتَبَرُ 4241  
فَفِي حَدِيثَيْنِ تَعَارَضَ الْأَثَرُ 4242  
حَدِيثُ سَالِمٍ عَلَى التَّبْيِينِ 4243  
حَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ 4244  
مَا عَمِلْتُ بِهِ وَذَاكَ قَادِحُ 4245

### المسألة الثالثة:

#### في حال المراجعة

- وَقَبْلَ خَوْلَيْنِ صَبِيٍّ يَكْتَفِي 4246  
بَعْدَ فَطَامٍ أَرْضَعَتْهُ أُخْرَى 4247  
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ لَزِمَ 4248  
فَبَيْنَ خَوْلَيْنِ وَفِي الْمَجَاعَةِ 4249

## المسألة الرابعة:

في حكم اللبن الذي يصل إلى الحلق من دون رضاع

- 4250 وَاخْتَلَفُوا فِي وَاصِلِ حَلَقًا خَرَقَ مَسَالِكَ الطَّعَامِ إِنْ سَدَّ الرَّمَقُ
- 4251 هَلْ بِالْوُجُورِ وَاللُّدُودِ تَحْضُلُ مِثْلَ الرِّضَاعِ حُرْمَةً إِنْ يَكْمُلُ
- 4252 هُمَا مَعًا مِثْلُ الرِّضَاعِ يَسِرُ حُكْمُهُمَا لِمَالِكٍ فِي أَمْرِ
- 4253 فِي إِخْوَةِ الرِّضَاعِ دَاوُدُ نَفَى تَأْثِيرَهَا تِلْكَ الصِّفَاتِ مَا اضْطَفَى
- 4254 هَلْ مَصُّ ثَدْيٍ عَلَيَّ الرِّضَاعِ أَمْ لَوْصُولِ الْجَوْفِ بِاتِّسَاعِ

## المسألة الخامسة:

في شروط اللبن

- 4255 أَمَّا حَلِيبُ مُرْضِعٍ إِنْ يَمْتَزَجُ بَبَعْضِ مَاءٍ فِيهِ خُلِفَ يُنْتَهَجُ
- 4256 غَيْرُ مُحَرَّمٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ كَذَلِكَ لِلنَّعْمَانِ خَيْرٌ فَاهِمُ
- 4257 لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ حَبِيبٍ عَكْسُ ذَا فَالْعَيْنُ لَمْ تَذْهَبْ وَحُكْمُ ذَا خَذَا

## المسألة السادسة:

اعتبار وصول اللبن إلى الحلق

- 4258 وَاخْتَلَفَ فِي وُصُولِهِ حَلَقَ الصَّبِيِّ مِثْلَ اخْتِلَافٍ فِي السُّعُوطِ فَاتُّكِبَ
- 4259 لَا بُدَّ مِنْ وُصُولِهِ لِلْحَلَقِ بِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْقَى

## المسألة السابعة:

منزلة زوج المرضع

- 4260 زَوْجُ رَضِيعَةٍ فَهَلْ يَصِيرُ أَبٌ لِمُرْضِعَةٍ حُكْمًا كَحُرْمَةِ النَّسَبِ
- 4261 قَسٌّ بِأَبِي أَفْلَحٍ فِي الرِّضَاعِ لِمِثْلِهَا فِي الْحُكْمِ ذِي اتِّسَاعِ
- 4262 وَالشَّافِعِيُّ مَالِكُ لَبْنِ الْفَحْلِ مُحَرَّمٌ قَطْعًا أَتَى فِي النُّقْلِ
- 4263 عَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ ابْنُ عُمَرَ لَيْسَ مُحَرَّمًا إِذَا يُرَى صَدْرُ
- 4264 وَلَمْ يَصِلْ فِي لَحْظَةٍ حَلَقَ الصَّبِيِّ مِثْلَ اخْتِلَافٍ فِي وُصُولِ السَّبَبِ

## المسألة الثامنة:

## الشهادة على الرضاع

لَيْسَ سَوَاهَا عَنْدَهُمْ بِرُض	شَهَادَةُ النِّسَاءِ عِنْدَ الْبَعْضِ	4265
مَصَّ الصَّبِيِّ لثَدْيِهَا إِذْ كَشَفَتْ	لَأَبَدٍ مِنْ شَاهِدَتَيْنِ أَكَّدَتْ	4266
وَأَرْبَعٌ لِلشَّافِعِيِّ أَصْلُ	عَنْهُ خَافَأْلَفٌ فِيهِ قَبْلُ	4267
قَبْلَ الْأَدَاءِ عَنْدَهُمْ إِذْ يُوصَفُ	وَشَرِطُ مَالِكَ فُشُو يُعْرِفُ	4268
مَا اشْتَرَطَا لَذَاكَ أَنْ يَكُونَا	مُطَّرَفٌ كَذَا ابْنُ مَا جَشُونَا	4269
وَاحِدَةٌ تَحْسُمُ لِلنِّزَاعِ	أَعْنِي فُشُو وَاقِعَ الرُّضَاعِ	4270
سَبِيلَ مَذْهَبٍ لَهُ قَدْ عُرِفَا	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَا	4271

## المسألة التاسعة:

## في صفة المرضعة

جَوْفَ الصَّبِيِّ مُحَرَّمٌ إِذَا دَخَلَ	وَكُلُّ مَا مِنْ لَبَنِ الْأُنْثَى وَصَلَ	4272
إِنْ حَامِلًا أَوْ أَيَّمَا مَهْمَا عَلَنَ	مَنْ لَبِنٌ لَامِرَّةٌ إِذَا يَكُنْ	4273
بَيْنَ مَذَاهِبِ النَّهْيِ الْأَفَاضِلِ	عِنْدَ الْجَمِيعِ بِاتِّفَاقٍ حَاصِلِ	4274

## الفصل الرابع:

## في مانع الزنى

وَفِيهِ أَحْكَامٌ تُصَاغُ آتِيَّةُ	وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ زَوَاجِ الزَّانِيَةِ	4275
لِلذِّمِّ أَوْ تَوْجِيهِهِ فِي أَنْ	هَلْ مَا أَتَى فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	4276
مَحْمَلٌ ذِمَّ النَّصِّ تِلْكَ الزَّلَّةُ	قَدْ حَمَلَ الْجُمُهورُ نَصَّ الْآيَةِ	4277
عَقْدَ الزَّوْاجِ جُزْمُهُ إِذْ يُوجَدُ	وَقَالَ قَوْمٌ فَالزَّنَى قَدْ يُفْسِدُ	4278

## الفصل الخامس:

## مانع العدد

لِقَادِرٍ وَوَاحِدٍ مَا يُنْفَقُ	نِكَاحُ أَرْبَعٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	4279
وَمَنْ بَعْدَ كَانَ قَدَمًا يُوصَفُ	مَا فَوْقَ أَرْبَعٍ فَفِيهِ اخْتَلَفُوا	4280
قَدْ قَصَرَ التَّغْدَادُ بِالتَّعْيِينِ	أَبُو حَنِيفَةَ لِرُزُوجَتَيْنِ	4281

- 4282 وَالشَّافِعِي يَخْصُرُ هَذَا الْعَدَدَا فِي مَثَلِ مَا النُّعْمَانُ فِيهِ حَدَّادَا  
4283 أَسْبَابَ ذَا الْخِلَافِ هَلْ فِي الرَّقِّ كَمَثَلِ نَصْفِ الْحَدِّ حِينَ الْفُسْقِ  
4284 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ ضِعْفَ التَّسْعَةِ مُضَاعَفًا إِعْدَادَ نَصِّ الْآيَةِ

### الفصل السادس:

#### في مانع الجمع

- 4285 وَالْجَمْعُ فِيهِ بَيْنُ اخْتَيْنِ حَرْمٍ جَمْعُهُمَا تَحْرِيمُهُ نَصًّا عَلِمَ  
4286 جَمْعُهُمَا فِي حَالِ رَقٍّ مُغْتَفَرٍ فَمَنْ عُمُومِ اللَّفْظِ الِاسْتِثْنَاءُ ظَهَرَ  
4287 مَلِكُ الْيَمِينِ جَاءَ بَعْدَ الْحَظَرِ وَعَوْدُهُ لِقُرْبِ مَذْكُورِ دُرٍ  
4288 إِحْدَاهُمَا إِذَا تَكُونُ حُرَّةً أُخْرَى بِمَلِكِ الْيَمِينِ مَرَّةً  
4289 فَمَالِكُ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ كِلَاهُمَا جَمْعُهُمَا إِذَا وَقَعَ  
4290 أَجَازَ ذَاكَ الشَّافِعِي بِمُفْرَدِهِ وَمَنَعَهُ عَلَيْهِ الْكُلُّ فَأَقْتَدَهُ  
4291 وَمَنَعَ عَمَّةً وَخَالَةً وَرَدَّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ شَرْعًا فَأَعْتَمَدَ  
4292 وَذَاكَ مَنَعَ فِي الذَّرَارِيِّ مُتَّصِلٍ وَمَا تَنَاسَلُوا هُبُوطًا مُحْتَمَلٍ  
4293 وَكُلُّ اثْنَيْنِ حِينَ يُفْتَرَضُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الرِّجَالِ إِنْ عُرِضَ  
4294 بَيْنَهُمَا الزَّوْاجُ جَاءَ يَحْرُمُ جَمْعُهُمَا مُحَرَّمٌ فَلَتَعَلَّمُوا

### الفصل السابع:

#### في مانع الرق

- 4295 وَالْعَبْدُ فِي نِكَاحِهِ لِلْأَمَةِ أَوْ حُرَّةً يَجُوزُ إِنْ رَضِيَتْ  
4296 وَلَا بَيْنَ قَاسِمٍ يَجُوزُ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ شَرْطَيْنِ فِيهِ حَقَّقَا  
4297 فَمَنْ دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ يُفْهَمُ وَالطُّوْلُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْهُ يُعْلَمُ  
4298 كَذَاكَ خَوْفٌ حَاصِلٌ مِنْ عَنَتِ عَلَيْهِ جَاءَ النَّصُّ حَرْفُ الْآيَةِ

### الفصل الثامن:

#### في مانع الكفر

- 4299 مَنَعَ زَوَاجَ الْمُشْرَكَاتِ وَاضِحٌ نَصُّ الْكِتَابِ فِيهِ وَهُوَ الرَّاجِحُ  
4300 عُمُومُهُ مُشْرِكَةً وَكَافِرَةً وَالْخُلْفُ وَاضِحٌ عَلَى ذِي الْآخِرَةِ

- 4301 فَجَائِزُ شَرْعِ أَلَدَى مُجَاهِدٍ  
4302 وَالْمُحْصَنَاتُ نَصُّهَا خُصُوصُ  
4303 عَلَى الْعُمُومِ يُبْتَنَى الْخُصُوصُ  
4304 عَلَيْهِ مَخْصُوصٌ إِبَاحَةً وَجِدْ  
4305 وَمَنْ إِلَى التَّحْرِيمِ شَرْعًا يَذْهَبُ  
4306 حُكْمُ الْخُصُوصِ فِي جَوَازِ الْكَافِرَةِ  
4307 بَيْنَهُمَا الْخِلَافُ فِيهِ مُحْتَدِمُ  
4308 إِيْمَانٍ قَلْبُهَا بِرَبِّ قَاهِرِ  
4309 وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ ذَاتِ الْبَعْلِ  
4310 قَوْلُ أَتَى سَيِّئُهُمَا مَعًا ثَبَتَ  
4311 أَبُو حَنِيفَةَ خِلَافَ الْجَارِ  
4312 وَمَالِكٌ أَجَازَ لِلْأَمْرَيْنِ

### الفصل التاسع:

#### في مانع الإحرام

- 4313 وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْهُمْ نُقِلَ  
4314 دَا عَنْهُمَا وَاللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِيُّ  
4315 أَبُو حَنِيفَةَ يُبِيحُ إِنْ عَقِدَ  
4316 وَالْخَلْفُ فِي تَعَارُضِ النُّقْلِ  
4317 فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِلِّ  
4318 لِمُحْرَمٍ مَنَعَ الزَّوْاجِ مُسْلِمٍ

### الفصل العاشر:

#### في مانع المرض

- 4319 بَعْضُ رَأَى وَالْبَعْضُ بِالتَّحْضِيضِ  
4320 أَمْرُ الْإِلَهِ فِيهِمْ مَنْ نَكَّثَهُ  
4321 فَسَرَّ إِلَيْهِمَا خَطِيئَتِي حَشِيثًا

## الفصل الحادي عشر:

## في مانع العدة

وَأَتَّفَقُوا أَنْ نِكَاحَ الْعِدَّةِ	4322
وَعَاقِدٌ فِي عِدَّةٍ يُفَرِّقُ	4323
دَوَامَ فَضْلٍ لَهُمَا إِنْ عَقِدَا	4324
وَمَالِكُ الْأَوْزَاعِ لَيْثٌ عَنْ عُمَرَ	4325
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِي	4326
مَنْ بَعْدَ فَضْلٍ لَهُمَا وَالْعِدَّةُ	4327
مُعْتَدَةٌ إِنْ عَاقِدٌ لَهَا عَقْدٌ	4328
بَيْنَهُمَا فَرَّقٌ ثُمَّ الْعِدَّةُ	4329
مَنْ أَوَّلَ عِنْدَ انْتِهَائِهَا خَطَبَ	4330
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ إِنْ بِهِادَخِلَ	4331
مَنْ أَوَّلَ بَلَا انْتِهَاءٍ تَسْتَأْنِفُ	4332
خِلَافَ ذَا الْحُكْمِ رَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ	4333
لَيْسَ حَالًا فِي نُصُوصِ الْمَلَّةِ	
بَيْنَهُمَا وَمَالِكٌ يُحَقِّقُ	
فِي عِدَّةٍ وَلَا تَحِلُّ أَبَدًا	
تَأْبِيدُ حُرْمَةٍ بِذَلِكَ مُشْتَهَرُ	
فَلَيْسَ فِي عَقْدِهِمَا مِنْ مَانِعٍ	
فَضْلُهُمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ ثَبَّتَ	
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ عَقْدٌ قَدْ فَسَدَ	
إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلَ فَمُسْتَمِرَّةُ	
مَنْ جُمِلَةَ الْخُطَابِ فِي ذَا إِنْ رَغِبَ	
فَرَّقَ وَلَا سَتَمَرَّارَ عِدَّةٍ قَبْلَ	
لِعِدَّةِ الثَّانِي وَمَهْرٌ يُرَدُّ	
إِذَا يُمْكِنُ الزَّوْاجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ	

## الفصل الثاني عشر:

## في مانع الزوجية

وَمَانِعُ الزَّوْاجِ كُلُّ يُلْزَمُ	4334
عَلَيْهِ عَقْدُ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ	4335
لُسْلِمَ كَذَلِكَ ذِمِّي يَحْكُمُ	
خَلْفَ عَلَى الْإِيمَاءِ فِي الْأَحْكَامِ	

## المسألة الأولى:

## إذا أسلم الكافر وتحتته أكثر من أربع

وَدَاخِلُ الْإِسْلَامِ فَوْقَ أَرْبَعٍ	4336
فَمَالِكٌ يَخْتَارُ شَرْعًا أَرْبَعًا	4337
أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ أَرْبَعًا	4338
أَوَّلُ أَمْرِ عُقْدَةِ النِّكَاحِ	4339
لَدَيْهِ مِنْ زَوْجَاتِهِ فَلْتَمَنَعَ	
وَاحِدَةً الْأَخْتَيْنِ لَيْسَ مَانِعًا	
لَكِنْ عَلَيْهِنَّ زَوَاجًا وَقَعَا	
وَفَسَخُهُ فَوَاجِبٌ يَا صَاحِبَ	

- 4340 إِسْلَامُ عَيْلَانَ عَلَى عَشْرِ ثَبْتُ وَتَرَكَ أَرْبَعَ حَدِيثُهُ رَوَتْ  
4341 وَذَا الْحَدِيثُ فِي النِّكَاحِ مُطَرَّدٌ وَخُلْفُهُ فِي الْحُكْمِ شَرْعًا قَدْ فَسَدَ

### المسألة الثانية:

#### إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر

- 4342 إِنْ أَسْلَمَتْ وَزَوْجُهَا بَاقٌ عَلَى كُفْرٍ وَمِلَّةِ الْهُدَى مَا دَخَلَا  
4343 فَمَالِكَ حَقٌّ لَهُ فِي الْعِدَّةِ وَالشَّافِعِيُّ كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ  
4344 وَالزَّوْجُ قَبْلَ زَوْجَةٍ إِذْ يُسَلِّمُ لَمْ يَقْبَلِ الْإِسْلَامَ عَقْدٌ يُفْصَمُ  
4345 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ يَقْطَعُ فِي عِدَّةٍ وَمُسْلِمٌ يُشَفِّعُ  
4346 عَاتِكَةَ بِنْتُ الْوَلِيدِ أَسْلَمَتْ مَنْ قَبْلَ زَوْجِهَا عَلَى مَا قَدْ ثَبَتَ  
4347 وَبَعْدَهَا أَسْلَمَ زَوْجٌ فَأَقْرَ عَقْدُهُمَا الْمَاضِي وَذَا قَدْ اشْتَهَرَ  
4348 لِابْنِ شِهَابٍ قَوْلُهُ مَا هَاجَرَتْ مُؤْمِنَةٌ عَنْ كَافِرٍ وَقَدْ ثَبَتَ  
4349 أَنَّ النَّبِيَّ بَيْنَهُمَا قَدْ شَرْعًا دَوَامَ عَقْدٍ كَانَ قَدَمًا مُتْبَعًا

### الباب الثالث:

#### في موجبات الخيار في النكاح

- 4350 وَثَابِتٌ خِيَارُهَا فِي أَرْبَعَةٍ كَالْعُسْرِ بِالصَّدَاقِ أَوْ بِالتَّفَقُّهِ  
4351 وَفَقْدُ زَوْجٍ وَكَذَا لِلْكِسْوَةِ وَرَابِعُ الْفُضُولِ عِنَقُ الْأَمَةِ

### الفصل الأول:

#### في خيار العيوب

- 4352 وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّدِّ بِالْعُيُوبِ لِوَاحِدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْمَطْلُوبِ  
4353 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ قَفَا قَوْلِيهِمَا بِالرَّدِّ حُكْمًا مَا نَفَى  
4354 لَا تُوجِبُ الرَّدَّ وَلَا الْأُمْسَاكَ لِلظَّاهِرِيِّ وَمَنْ لِدَاكَ حَاكِي  
4355 بَعْلَةُ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ رُدُّ ثُمَّ الْبَرَصُ وَدَاءُ فَرجٍ إِنْ وَجَدَ  
4356 وَعِلْمُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنْ حَصَلَ طَلَّقَ دُونَ النِّصْفِ مِنْ مَهْرٍ جُعِلَ

- 4357 وَبَعْدَ عِلْمٍ وَمَسِيسٍ يُكْتَشَفُ  
4358 وَإِنْ يَكُنْ وَلِيَّهَا مُطْلَعًا  
4359 وَإِنْ بَعِيدًا كَانَ أَوْ لَا يَعْلَمُ  
4360 قَدْ قَالَ مَالِكٌ عَلَيْهَا الْمَهْرُ  
4361 فَيَنْ حُكْمَ الْبَيْعِ أَوْ فُسَادِ  
فَمَهْرٌ مِثْلُ عَنْ مَسِيسٍ يُغْتَرَفُ  
أَعْطَاهُ مَا أُعْطِيَ لَهَا مُجْتَمَعًا  
بِكْتَمِ عَيْبِهَا وَلَا يُتَّهَمُ  
بِرُبْعٍ دِينَارٍ يَكُونُ الْأَجْرُ  
أَمْرَ النِّكَاحِ ذَا الْخِلَافِ بَادِ

### الفصل الثاني:

#### في خيار الإعسار بالصدّاق والنفقة

- 4362 وَاخْتُلِفَ فِي الْإِعْسَارِ فِي الصَّدَاقِ  
4363 تَلَوُّمٌ بِالْعَامِ أَوْ عَامَيْنِ  
4364 لَصَحْبِهِ لَكِنْ لِلنِّعْمَانِ  
4365 إِعْسَارُ إِنْفَاقٍ بِهِ يُفَرَّقُ  
4366 وَلابْنُ حَنْبَلٍ أَبٌ لِلثُّورِ  
4367 إِنْ عُدِمَ الْإِنْفَاقُ الْإِسْتِمْتَاعُ  
قَبْلَ الدُّخُولِ خُيِّرَتْ فِي الْبَاقِي  
لِمَالِكَ وَذَاكَ فِي قَوْلَيْنِ  
لَيْسَ بِمُطْلٍ وَلَا مَلَانٍ  
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ حَقَّقُوا  
أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الْمَشْهُورِ  
يَسْقُطُ وَالْخِيَارُ قَدْ يُسَاقُ

### الفصل الثالث:

#### في خيار الفقد

- 4368 وَالْفَقْدُ فِي مَضَارِبِ الْإِسْلَامِ  
4369 تُعْطَى لَهَا إِنْ تَنْتَهِيَ فَالْأَجَلُ  
4370 عَامٌ عَلَيْهِ يُنْجِزُ الطَّلَاقُ  
4371 تَقْسِيمُ مَالٍ نَحْوَ قَرْنِ أَجْلًا  
4372 تَعْمِيرُهُ لِبَعْضِهِمْ تَسْعُونَ  
4373 ذَا حَسَبِ الْأَصْلَحِ فِي التَّشْرِيعِ  
لِمَالِكَ أَرْبَعَةُ الْأَغْوَامِ  
يَضْرِبُهُ الْقَضَاءُ وَالْمَعْوَلُ  
فِي عَامِهِ إِنْ ضَمِنَ الْإِنْفَاقُ  
بَدَأَ بِسَبْعِينَ وَحَتَّى يَكْمُلَا  
إِنْ غَابَ عُمَرَا قَدْرُهُ السُّتُونَا  
تَطْبِيقُهُ فِي عَدَمِ التَّسْرِيعِ

### الفصل الرابع:

#### في خيار العتق

- 4374 مَمْلُوكَةٌ إِنْ تَحْتِ عَبْدٍ تُعْتَقُ  
4375 أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الْأَوْزَاعِي  
لَيْسَ لَهَا رَأْيٌ بِهِ تُطَلَّقُ  
لَيْسَ لَهَا التَّخْيِيرُ فِي النِّزَاعِ



- 4376 فِي شَأْنِ عِصْمَةِ لَهُ بَيْنَهُمَا تَفَاوَتْ كَفَاءَةٌ عِنْدَهُمَا  
4377 فَمَالِكَ يَكُونُ قَبْلَ الْمَسِّ وَبَعْضُهُمْ يَسْقُطُ عِنْدَ اللَّمَسِ

### الباب الرابع: في الحقوق الزوجية

- 4278 وَالزَّوْجُ مُلْزَمٌ بِحَقِّ النَّفَقَةِ لَهَا لِباسِهَا الْجَمِيعِ أَرْفَقَهُ  
4379 خُذِي لِمَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ<sup>1</sup> فَالْقُوتُ وَالْكَسْوَةُ فِي الْمَوْصُوفِ  
4380 وَخُلْفُهُمْ فِيهَا أَتَى فِي أَرْبَعِ وَخُلْفُهُمْ فِيهَا أَتَى فِي أَرْبَعِ  
4381 لِمَنْ عَلَى مَنْ مِثْلُ ذَا فِي الْأَصْلِ لِمَنْ عَلَى مَنْ مِثْلُ ذَا فِي الْأَصْلِ  
4382 وَشَرَطُ الْإِنْفَاقِ بِهَا الدُّخُولُ وَشَرَطُ الْإِنْفَاقِ بِهَا الدُّخُولُ  
4383 لِمَالِكَ وَخُلْفُ ذَا لِلشَّافِعِيِّ لِمَالِكَ وَخُلْفُ ذَا لِلشَّافِعِيِّ  
4384 هَلْ يُفَرِّضُ الْإِنْفَاقُ بِالِتَّمَتِّعِ هَلْ يُفَرِّضُ الْإِنْفَاقُ بِالِتَّمَتِّعِ  
4385 لِحُرَّةٍ يُلْزَمُ غَيْرَ نَاشِزٍ لِحُرَّةٍ يُلْزَمُ غَيْرَ نَاشِزٍ  
4386 فِي حُكْمِهِ نَصٌّ كَذَا اجْتَهَادُ فِي حُكْمِهِ نَصٌّ كَذَا اجْتَهَادُ  
4387 تَعَارُضُ الْعُمُومِ وَالْمَفْهُومِ تَعَارُضُ الْعُمُومِ وَالْمَفْهُومِ  
4388 وَالنِّصِّ بِاتِّفَاقٍ جَاءَ مُجْمَلٌ وَالنِّصِّ بِاتِّفَاقٍ جَاءَ مُجْمَلٌ  
4389 وَصَحْبُ مَالِكَ دُخُولُ بِالْأَمَةِ وَصَحْبُ مَالِكَ دُخُولُ بِالْأَمَةِ  
4390 إِنْ كَانَ يَأْتِيهَا فَلَيْسَ يُلْزَمُ إِنْ كَانَ يَأْتِيهَا فَلَيْسَ يُلْزَمُ  
4391 وَالْعَدْلُ فِي الْقِسْمِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا وَالْعَدْلُ فِي الْقِسْمِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا  
4392 وَزَوْجَةٌ جَدِيدَةٌ بِهَا دَخَلَ وَزَوْجَةٌ جَدِيدَةٌ بِهَا دَخَلَ  
4393 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ لِلْبُكَرِ فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ لِلْبُكَرِ  
4394 عَلَيْهِمَا فِي فَرَحَةِ اللَّقَاءِ عَلَيْهِمَا فِي فَرَحَةِ اللَّقَاءِ  
4395 وَبَيْنَ ضَرَرَاتٍ فَلَا تُعَدُّ وَبَيْنَ ضَرَرَاتٍ فَلَا تُعَدُّ  
4396 وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكَ وَمَنْ قَفَا وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكَ وَمَنْ قَفَا

2 - قصة هند بنت عتبة لما اشتكت للرسول صلى الله عليه وسلم من شح أبي سفيان، فقال لها :

« خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَلَذَلِكَ بِالْمَعْرُوفِ » رواه البخاري.

أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي لِلزَّمَنِ	4397
عِنْدَ مُرُورِهِ عَلَى الضَّرَاتِ	4398
بَيْنَ الطَّوَافِ بَعْدَ سَبْعِ إِنْ مَكَثَ	4399
خِيَارَهَا كَانَ ثَلَاثًا فَفَعَلَ	4400
وَالْحَقُّ لِلزَّوْجِ عَلَى عَقِيلَةٍ	4401
وَالْخُلْفُ فِي رِضَاعَةِ الْأَطْفَالِ	4402
وَفَرَّقُوا بَيْنَ شَرِيفَةٍ وَمَنْ	4403
حَصَانَةٍ أُمُّ بِهَا لَهُمْ أَحَقُّ	4404
بِأُمِّهِ وَذَاكَ حَقٌّ لِلصَّبِيِّ	4405
حَصَانَةُ الصَّبِيِّ مِنْ أُمٍّ وَرَدَّ	4406
إِنْ مَيَّزَ الصَّبِيَّ فَهَلْ يُخَيَّرُ	4407
أَنَّ النَّبِيَّ خَيَّرَ طِفْلًا مَيِّزَا	4408
لِقُوَّةِ التَّنْفِيدِ عِنْدَ فِتْنَةٍ	4409
زَوَّجَهَا لِغَيْرِ وَالِدٍ سَبَبَ	4410
بَيْنَ عَرَائِسَ وَعَدُهُ حَسَنَ	
فَذَاكَ مِنْ تَسْوِيَةِ الزَّوْجَاتِ	
أَوْ لثَلَاثَ لَمْ يَطْفُ وَمَا نَكَثَ	
صَحَّحَهُ مَالِكُ فِي الَّذِي نَقَلَ	
تَخْدُمُ بَيْتًا وَتُرَبِّي الصَّبِيَّةَ	
فَوَاجِبٌ لِلْبَعْضِ فِي الْأَحْوَالِ	
أَنْسَابُهَا يُلْحِظُ ضَمَنَهُمْ وَهَنْ	
عِنْدَ الطَّلَاقِ فَالصَّغِيرُ يُرْتَفَقُ	
وَالْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ ذَا يَجْتَبِي	
فِيهَا دُعَاءُ لِلنَّبِيِّ وَذَا أَسَدُ	
فَالشَّافِعِيُّ أَجَازَ ذَا وَيَذْكُرُ	
فَاخْتَارَ أُمًّا كَانَ حُكْمًا أَحْرَزَا	
مِنْ أُمَّةِ الرَّسُولِ خَيْرُ أُمَّةٍ	
فِي قَطْعِهَا حَصَانَةً إِذَا كَتَبَ	

### الباب الخامس:

#### في الأنحكة المنهي عنها بالشرع وحكمها

وَالنَّهْيُ وَارِدٌ بِأَرْبَعِ حَصَلْ	4411
وَخُطْبَةٍ مِنْ بَعْدِ خُطْبَةِ أَتَتْ	4412
عَقْدُ الشُّغَارِ مَالِكٌ يُحَرِّمُ	4413
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى	4414
فِي مُتْعَةٍ عَلَى الشُّغَارِ إِنْ جَعَلَ	
مُحَلَّلٌ حَرْمَتُهُ فِيمَا ثَبَتَ	
بِفَسْخِهِ عَلَى الدَّوَامِ يَحْكُمُ	
تَصْحِيحَهُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ إِنْ جَرَى	

#### نكاح المتعة

أَمَّا نِكَاحُ مُتْعَةٍ فَيَحْرُمُ	4415
فِي أَمْرِهِ عَنِ الرَّسُولِ وَاخْتَلَفَ	4416
فِي خَيْرٍ أَوْ يَوْمٍ فَتَحَ قَدْ نَهَى	4417
تَوَاتُرُ الْأَخْبَارِ حِينَ يُحْسَمُ	
فِي يَوْمٍ تَحْرِيمَ لَهُ فِيمَا عُرِفَ	
عَنْ مُتْعَةٍ وَأَمْرُهَا قَدْ انْتَهَى	

- 4418 فيها أوامر النبي قد صدرت  
4419 وقال جابر تمغننا على  
4420 عهد أمير المؤمنين الفارق  
4421 لمحو آثام الفساد فاصل  
4422 أفتى بنسخها من التشريع
- أحكامه فيها عمر قد ثبتت  
عهد النبي ثم أبي بكر إلى  
بين الضلال والهدى والسابق  
بين الشكوك والسلوك العادل  
تحريمها بسنة الشفيع

### نكاح المحلل

- 4423 مُحَلَّلْ نِكَاحَهُ لِمَالِكَ  
4424 سُبُلْ زَوَاجٍ لِلشَّرِيعَةِ اتَّبِعْ  
4425 مُحَلَّلْ لَعْنَتَهُ مِنَ النَّبِيِّ  
4426 وَيَفْسُدِ النِّكَاحُ مِنْ شَرْطِ سَقَطِ  
4427 وَكُلْ شَرْطٍ خَارِجٍ عَنْ صِغَةِ  
4428 لِمَالِكَ لَا يَلْزَمُ الشَّرْطُ إِذَا  
4429 يَلْزَمُهُ إِنْ لَمْ يُطْلَقْ أَوْ عَتَقَ  
4430 وَمَثَلُهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَمَ  
4431 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ يُخْتَلَفُ
- يُفْسَخُ فَوْرًا عِنْدَ كُلِّ سَالِكٍ  
وَالشَّافِعِيُّ أَجَازَهُ وَمَا نَفَعَ  
قَدْ رَفَعَ الْجَوَازَ حُكْمُ السَّبَبِ  
كَزَيْدٍ شَرْطِ صِحَّةٍ أَوْ أَنْ يُحْطَ  
فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ لِلْجَلَّةِ  
لَمْ يَصْطَحِبْ عَتَقًا طَلَاقًا فُخْذًا  
وَالشَّافِعِيُّ سَارَ عَلَى هَذَا النَّقْصِ  
بِحُكْمِهِمْ يَتَّقِي الْخِلَافَ مُحْتَدِمٌ  
فِي شَرْطِهِ وَنَفْيِهِ فَهُمْ السَّلَفُ

### حكم الأنكحة الفاسدة

- 4432 وَحُكْمُ فَاسِدِ النِّكَاحِ إِنْ حَصَلَ  
4433 إِنْ غَابَ شَرْطُ صِحَّةٍ فَفَاسِدٌ  
4434 وَخُلِفُهُمْ فِي عِلَّةِ الْفَسَادِ  
4435 كَفَاسِدِ الْبَيْعِ لِمَالِكَ نُسِبَ  
4436 وَالْفَسْخُ مَذْهَبٌ لِمَالِكَ ظَهَرَ  
4437 وَخُلِعَهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ
- قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخُهُ قِيلَ قَبْلَ  
كَيْفَ يُرَى عَنْ فَسْخِهِ مُحَايِدٌ  
يُبْنَى عَلَيْهِ فَسْخُهُ لِلْعَادِ  
حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ فِيمَا يُحْتَسَبُ  
فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ فِيمَا ذَكَرَ  
فَالْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ أَيُّ رَاجِحُ

### كتاب الهلاق

- 4438 تُضَمُّ أَحْكَامُ لِدَا الْكِتَابِ  
أَنْوَاعُهُ فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ

## الجملة الأولى:

### الطلاق وما يتعلق به

## الباب الأول:

### الطلاق البائن والرجعي

وَبِالْكِتَابِ ثَابِتٌ وَالسَّمْعُ	أَمَّا الطَّلَاقُ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِي	4439
إِذْ طُلِقَ ابْنُهُ لِحَائِضٍ أَمَرَ	مِنَ الرَّسُولِ فِي حَدِيثٍ عَنْ عُمَرَ	4440
مِنْ حَيْضِهَا وَدُونَ مَسٍّ يُحْصَرُ	إِرْجَاعُهَا حَتَّى ثَلَاثَ تَطَهُّرٍ	4441
أَبْغَضُ مَا مِنَ الْحَالِ يُعْتَمَدُ	حُكْمٌ لِسُنِّي الطَّلَاقِ إِنْ وُجِدَ	4442
قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ ثَلَاثَ نَسَقُوا	بَيْنُونَةَ الطَّلَاقِ فِيهَا اتَّفَقُوا	4443
وَلَيْسَ بِالْبَعِيدِ شَرْطُ الْمَنْفَعَةِ	فِيهَا اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ	4444

## المسألة الأولى:

### الطلاق بلفظ الثلاث

فَحُكْمُهُ حُكْمُ ثَلَاثٍ وَجَدَا	مُطْلَقُ الثَّلَاثِ لَفْظًا وَاحِدًا	4445
وَالظَّاهِرِي يَنْفِي لِذِي الْأَخْبَارِ	بِذَلِكَ قَالَ جَلَّةُ الْأُمُصَارِ	4446
كَذَا أَبِي بَكْرٍ وَعَامِينَ اجْتَبَى	كَانَ الثَّلَاثُ وَاحِدَةً عَنْهُدَا النَّبِيِّ	4447
مُحَرَّمًا كَالنَّذْرِ حُكْمًا قَرَّرَهُ	مِنْ مُدَّةِ الْفَارَوقِ حَيْثُ اعْتَبَرَهُ	4448

## المسألة الثانية:

### طلاق الرق، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟

فَمَا حَسَابُهُ لَدَى الْفِرَاقِ	وَاخْتَلَفُوا فِي بَائِنِ الطَّلَاقِ	4449
تَبِينُ زَوْجَةً إِذَا مِنْهُ صَدَرَ	هَلْ طَلَّقَتَانِ إِنْ يَكُنْ عَبْدٌ ذَكَرُ	4450
عُثْمَانُ مِنْ صَحَابَةِ لِلشَّافِعِي	وَذَلِكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي	4451
بَانَتْ بِطَلْقَتَيْنِ حُكْمُ الْأَمَةِ	وَبَعْضُهُمْ ذَا الْحُكْمِ حُكْمُ الزَّوْجَةِ	4452
وَلَا بِنِ مَسْعُودٍ عَلَيَّ قَدْ حَسَمَ	كَانَ بِذَا أَبُو حَنِيفَةَ حَكَمَ	4453

- 4454 يُطَلِّقُ الرَّجَالُ أَمَّا الْعِدَّةُ فَلِلنِّسَاءِ ذَاكَ جَاءَ عُمْدَةٌ  
4455 لِحُكْمِ مَالِكٍ وَمَنْ لَهُ تَبِعٌ وَالْبَعْضُ لِاشْتِرَاكِهِ فَقَدْ سَمِعُ

### المسألة الثالثة:

الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك

- 4456 مُؤَثِّرُ الرِّقِّ بِهِ نُقْصَانُ حَكَاهُ جَمْعُهُمْ وَذَاكَ الشَّانُ  
4457 لَهُ اعْتِبَارٌ فِي الطَّلَاقِ يُحْكَمُ فِي نَقْصِهِ وَالْخَدُّ حِينَ يُحْسَمُ

### الباب الثاني:

في معرفة الطلاق السني والبدعي

- 4458 وَأَجْمَعُوا أَنَّ طَلَّاقَ السُّنَّةِ فِي طَهْرَهَا مَا مَسَّهَا وَطَلَّقَهُ  
4459 وَاحِدَةً يَكُونُ ذَاكَ السُّنِّيَّ وَغَيْرُهُ الْحَرَامُ وَالْبِدْعِيُّ

### الموضع الأول:

هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟

- 4460 فَيَنْ مَالِكَ أَبِي حَنِيفَةَ تَبَايُنٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
4461 مَالِكٌ لَا يَتَّبِعُهَا بِطَلْقَةٍ ثَانِيَّةٍ طَوَّالَ عَهْدِ الْعِدَّةِ  
4462 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الطَّلَاقَا بِكُلِّ طَهْرٍ وَاحِدَةً فَرَاقَا  
4463 بِسُنَّةٍ وَلَيْسَ بِدْعَةً أَتَى كُلُّ عَلَى فَهُمْ لِحُكْمِ ثَبَتَا

### الموضع الثاني:

هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟

- 4464 لَفْظُ الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ بِدْعَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَزَلَّةُ  
4465 فَالشَّافِعِيُّ أَنْكَرَهُ فَعَلُ النَّبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفَعَلَهُ أَصْحَابِي  
4466 لِمَالِكٍ رَأَى بِرَفْعِ الرُّخْصَةِ بِدْعَةً قَبِيحَةً مُشِينَةً

## الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض

### المسألة الأولى:

#### حكم من طلق وقت الحيض

4467	فِي الْحَيْضِ مَنْ لَزَوْجَةٍ قَدْ طَلَّقَا	أَنْبَتَ جُمْهُورُ لَهُ وَفَرَّقَا
4468	بَيْنَهُمَا وَلِلْحَرَامِ قَدْ فَعَلَ	بِرَجْعَةٍ يَقُولُ قَوْمٌ إِنْ حَصَلَ
4469	فَبَعْضُهُمْ يَعُدُّهُ طَلَاقًا	وَالْبَعْضُ لَيْسَ جَالِبًا فِرَاقًا

### المسألة الثانية:

#### حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض

4470	وَعِنْدَ جُمْهُورٍ حِسَابُهُ اسْتَدَّ	لَأَمْرٍ رَجْعَةٍ وَذَاكَ يُعْتَمَدُ
4471	أَنَّ الرُّجُوعَ لِلْفِرَاقِ يَحْصُلُ	وَابْنُ عَمَرَ طَلَّقَتْهُ تَكْمُلُ
4472	عَدُّ ثَلَاثٍ فِي طَلَاقٍ تُتْبَعُ	فِيهِ نُصُوصُ الشَّرْعِ حِينَ يُرْفَعُ
4473	وَقَالَ بَعْضُ فَالرُّسُولُ قَدْ أَمَرَ	إِرْجَاعَهَا وَعَدُّ طَلْقَةٍ حَظَرُ
4474	يُؤْمَرُ لِلْجُمْهُورِ بِالْمَرَّاجَعَةِ	حُكْمُ الطَّلَاقِ عِنْدَهُمْ مَا وَسَعَهُ
4475	رَاجَعَهَا وَبَعْدَ طَهْرِ طَلَّقَا	وَذَاكَ حُكْمُ شَرْحِهِ قَدْ سَبَقَا

### المسألة الثالثة:

#### متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو الندب؟

4476	مُطَلَّقٌ فِي حَيْضَةٍ يَرْجَعُ	حَتَّى لَطَهَرْتُ ثُمَّ حَيْضٌ يُتْبَعُ
4477	وَذِي شُرُوطٍ صَحَّةُ الطَّلَاقِ	يَرْجُوعُ السَّنَةُ لِلتَّلَاقِ
4478	حَتَّى يَكُونَ دُونَ طَهْرٍ مَا قَرُبُ	فِيهِ لَزَوْجَةٍ فِرَاقُهَا كُتِبَ
4479	رُجُوعُهُ لَهَا أَتَى عِقَابُ	لَا تَمَّ فَاَرْقَاهُ الصَّوَابُ
4480	وَأَصْلُهُ فِي أَمْرِهِ نَجَلُ عَمَرُ	لَتَرْكِهِ الطَّلَاقُ فِي حَيْضٍ صَدَرُ
4481	لِلشَّافِعِيِّ فَأَبْنُ جُرَيْجٍ قَدْ سُئِلَ	عَنْ فَعَلِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ قَدْ دَخَلَ
4482	فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ وَفَقَّ السَّنَةُ	وَتَرَكَ عَدًّا جَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ
4483	دَلِيلُهُمْ فَكُلُّ فَعَلٍ لَمْ يَرِدَ	عَلَيْهِ أَمَرْنَا فَذَا فِعْلٌ يُرَدُّ

## المسألة الرابعة:

متى يوقع الإيجاب في هذه المسألة؟

- 4484 مَالِكٌ وَقَفْتُ عِدَّةَ إِجْبَارٍ لَدَيْهِ إِزْجَاعٌ لَهَا يَخْتَارُ  
4485 وَأَشْهَبُ فِي حَيْضَةٍ إِزْجَاعُهَا كَيْ لَا تَطُولَ عِدَّةٌ أَوْدَعَهَا

## الباب الثالث:

## في الخلع

- 4486 خُلِعَ وَصُلِحَ فِدْيَةٌ مُبَارَاةٌ إِنْ سَمَّيَ لَمَالٍ قَدْ تُؤَدِّيهِ إِمْرَأَةٌ  
4487 مِنْ أَجْلِ تَطْلِيْقٍ يُعَدُّ فَاصِلًا وَدَرَسُهُ هُنَا يَتِمُّ كَامِلًا

## الفصل الأول:

## في جواز وقوعه

- 4488 قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ ثُمَّ السُّنَّةِ عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ هُدَاةَ الْأُمَّةِ  
4489 زَوْجَةٌ قَيْسٍ نَجَلٍ ثَابِتٍ رَوَتْ حُكْمَ الرَّسُولِ فِي فِرَاقٍ دَفَعَتْ  
4490 فِيهِ حَدِيقَةً وَطَلَقَتْ حَكْمَ وَاحِدَةً بِهَا وَذَا الْحُكْمِ يَعْمُ  
4491 رَغْمَ خُصُوصِيَّةِ ذَاكَ السَّبَبِ أَسَّسَهُ فِي الْحُكْمِ عَالِي الرُّتَبِ

## الفصل الثاني:

## في شروط وقوعه

- 4492 شُرُوطُهُ فِي الْقَدْرِ ثُمَّ الْحَالِ مِنْ النِّسَاءِ يُعْطَى إِلَى الرِّجَالِ

## المسألة الأولى:

## في مقدار ما يجوز الخلع به

- 4493 لِمَهْرَهَا تُعْطَى لَهُ أَوْ أَكْثَرَ لَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ قَرَّرَا  
4494 وَمَالِكٌ يَجُوزُ بِالْوُجُودِ كَذَلِكَ بِالْجُهْلِ وَالْمَغْدُودِ

## المسألة الثانية:

## في صفة العوض في الخلع

- 4495 وَالْخُلْعَ إِنْ تُعْطِيَ فَلَا يُرَدُّ وَيَلْزَمُ الطَّلَاقُ ذَاكَ الْحَدُّ  
4496 لَا تَسْتَحِقُّ عَوْضاً عَمَّا حَصَلَ إِذْ ضَيَّعَتْ بِالْجُرْمِ مَا لَا مُحْتَمَلٌ

## المسألة الثالثة:

## في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها

- 4497 لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رِضَاهُمَا مَعَا وَبَعْدَ عَضْلِهِ لَهَا إِنْ شَرَعَا  
4498 فِي وَضْعِ تَرْتِيبِ لِفْضَلٍ تَدْفَعُ فِي شَأْنِهِ مَا لَا وَعَقْدٌ يُنْزَعُ  
4499 شَدُّ أَبُو قَلَابَةِ وَالْبَصْرِ فَاَلْخُلْعُ غَيْرُ جَائِزٍ لَدَيْهِمْ  
4500 دَاوُدُ لَا يَجُوزُ دُونَ الْخَوْفِ حَتَّى تَكُونَ لِلزَّوْجِ تَجْتَرِمُ  
4501 وَأَنْفَرَدَ النُّعْمَانُ إِذْ أَجَازَهُ أَنْ لَا يُقِيمَا سُنَّةَ الْمَعْرُوفِ  
4502 رُقَّةً إِضْرَارٍ بِزَوْجٍ حَازَهُ رُقَّةً إِضْرَارٍ بِزَوْجٍ حَازَهُ

## المسألة الرابعة:

## فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له

- 4503 كُلُّ رَشِيدَةٍ يَجُوزُ الْخُلْعُ عَنْ نَفْسِهَا سَفِيهَةٌ فَالْنَّعْ  
4504 بَدُونُ حَاجِرٍ لَهَا يُرْشَدُ وَالْأَبُ عِنْدَ مَالِكَ يُسَدُّ  
4505 عَلَى صَغِيرٍ خَوْفٌ غَبْنٍ وَإِذَا كَمَا أَجَازَ الثُّلَثُ لِلتَّبَاعِدِ

## الفصل الثالث:

## في نوعه

- 4506 وَنَوْعُهُ لِمَالِكَ طَّلَاقٌ وَالْفَسْخُ لِلنُّعْمَانِ إِذَا يُسَاقُ  
4507 تَعْرِيفُهُ بَيْنَ الطَّلَاقِ يَخْتَلِفُ وَبَيْنَ فُسْخٍ فِي صِفَاتٍ تُسْتَشْفَى  
4508 فَائِدَةُ الْفَرْقِ فَهَلْ يُعْتَدُ بِهِ طَّلَاقٌ بَائِنٌ يُعَدُّ  
4509 أَنْهَى زَوْجًا قَائِمًا بَيْنَهُمَا وَدُونَ رَجْعَةٍ عَلَى مَا انْتَضَمَا  
4510 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ بِطَلْقَةٍ إِذَا بَلَفَظَ طَلْقَةً أَتَى شَرْحًا خُذَا  
4511 وَالْفَسْخُ حَالَةٌ تَقَاقُضُ الرُّضَى وَذَاكَ فَرْقٌ وَاضِحٌ لِمَا مَضَى



## الفصل الرابع:

### فيما يلحقه من الأحكام

أَحْكَامُهَا ضَمَّنَ سُطُورُ تُبْتُ	فُرُوعُهُ مَلَّاحِقٌ كَثِيرَةٌ	4512
طَلَّاقُهَا أَمَّ لَا وَذَاكَ يُوصَفُ	فَهَلْ عَلَى مُخْتَلَعَةٍ قَدْ يُرَدُّ	4513
إِرْدَافُهُ بِالْخُلْعِ حِينَ ءَالَا	فَمَالِكَ يَشْتَرِطُ اتِّصَالَا	4514
لِحُكْمِ إِرْدَافِ أَتَى بِالْمَانِعِ	أَمْرُهُمَا إِلَيْهِ أَمَّا الشَّافِعِي	4515
بَيْنَ تَرَاحٍ أَوْ لِفُورٍ شَافِي	مَا فَرَّقَ الثُّغْمَانُ فِي الإِرْدَافِ	4516
فَمَالِكَ لِقَوْلِ زَوْجٍ قَدْ قَبِلَ	وَالْخُلْفُ قَدْ رَاخُلْعُ إِنَّ فِيهِ حَصَلَ	4517
تَحَالَفًا وَمَهْرُهَا فِي الشَّارِعِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ فَالشَّافِعِي	4518
فِي شَأْنِهِ تَرَكَ الْخِلَافَ أَجْدَرُ	كَمَهْرٍ مِثْلٍ وَالْخِلَافُ يَكْثُرُ	4519

## الباب الرابع:

### في تمييز الطلاق من الفسخ

تَفَاوَتْ وَلَا يَزُولُ بَاقٍ	مَالِكَ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ	4520
وَعَشْرَةُ الزَّوْجَيْنِ وَاسْتِقْرَارُ	مَا فِيهِ رَجْعَةٌ كَذَا اسْتِمْرَارُ	4521
فَهُوَ الطَّلَاقُ حُكْمُهُ بِذَا نُقِلَ	أَمْرُ الزَّوْجِ بَعْدَ خُلْفٍ قَدْ حَصَلَ	4522
فَمِثْلَ مَحْرَمٍ تَقُولُ الْمِلَّةُ	وَالْفَسْخُ حِينَ تَسْتَحِيلُ الْعِشْرَةُ	4523

## الباب الخامس:

### في التخيير والتملك

أَنْ تَمْلِكَ الطَّلَاقَ فِي الْمَشْهُورِ	وَجَاءَ فِي التَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ	4524
يُرَادُ بِالتَّخْيِيرِ جُزْءٌ ظَاهِرًا	بِوَاحِدَةٍ أَوْ فَوْقَهَا إِنْ أَنْكَرَا	4525
لَهَا اخْتِيَارٌ مَا تَشَاءُ إِذْ عَرَضَا	مَنْ مَوْقِفَيْنِ بِالتَّسَاوِيِ فَوْضَا	4526
ثَنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً كَمَا تَرَى	إِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَمَالِكَ يَرَى	4527
تَغَايُرٌ عَنْ مَالِكَ فِيمَا اعْتَمَدَ	وَبَيْنَ تَمْلِيكِ وَتَوْكِيلٍ وَجَدَ	4528
وَنَقْضُ تَمْلِيكِ لَهَا لَا يَحْسُنُ	تَوْكِيلُهَا فِيهِ الرُّجُوعُ مُمَكِّنُ	4529

- 4530 مَالِكُ خِيَارَهَا يَنْحَصِرُ  
4531 لِلشَّافِعِيِّ التُّعْمَانِ وَالْأَوْزَاعِ  
4532 مَا جَعَلَ الشَّرْعُ بِأَيْدِ الرَّجُلِ  
4533 إِرَادَةَ الزَّوْجِ بِقَوْلِ عَابِرٍ  
4534 لَيْسَ لَهَا التَّمْلِيكُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ  
4535 لِسَائِلِ زَوْجَتِهِ مَلَكُهَا  
4536 لَكِنْ عُمَرُ أَبِي وَقَالَ وَاحِدَةٌ  
4537 وَهُوَ أَحَقُّ بِالرُّجُوعِ إِنْ أَحَبَّ  
4538 لِسُنَّةِ الْمُخْتَارِ فِي تَخْيِيرِ  
4539 مَالِكٍ طَلْقَةً يَرَاهَا بَائِنَةً  
4540 كَمَا يَرَى اخْتِيَارَهَا بَذَا ثَبَتَ  
4541 كَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنْ طَلَّقَتْ  
4542 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا بَائِنَةً  
4543 وَانْحَصَرَ الْخِلَافُ فِي ثَلَاثَةٍ  
4544 فِي الْفَرْقِ لِلتَّمْلِيكِ وَالتَّخْيِيرِ  
4545 وَاحِدَةً بَائِنَةً أَوْ وَاحِدَةً
- فِي مَجْلِسٍ وَحُكْمُهُ يُعْتَبَرُ  
حُكْمُ مَالِكٍ وَبِالْإِجْمَاعِ  
فَلَا يَجُوزُ مَسُّهُ بِمُفْضِلٍ  
وَالْبَعْضُ قَالَ بِالْقَرَارِ الْجَائِرِ  
قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لِفَتَايَ شَاهِدَةٍ  
فَطَلَّقَتْ عَدَا ثَلَاثَ نَفْسِهَا  
وَلَيْسَ طَلْقَةً عَلَيْهَا زَائِدَةٌ  
لَكِنْ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ يُضْطَحَبُ  
زَوْجَاتِهِ فَاخْتَرَنَ لِلْبَشِيرِ  
فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ حُكْمًا كَائِنَةً  
فِي طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا رَوَتْ  
لِنَفْسِهَا رَجْعِيَّةً تَحَقُّقَتْ  
وَأَقْعَةُ التَّمْلِيكِ شَرْعًا كَائِنَةً  
مَبَاحِثُ التَّمْلِيكِ حُكْمًا ثَبَتَتْ  
ثَلَاثُ طُلُقَاتٍ عَلَى التَّخْيِيرِ  
وَالْخُلْفُ هَلْ بَائِنَةٌ أَمْ رَجْعِيَّةٌ



## الجملة الثانية

### الباب الأول:

### في الطلاق وشروطه

### الفصل الأول:

### في أفاض الطلاق المطلقة

بَلَّغَ قَوْلَ الشَّرْعِ ذَا الْمَسَاقِ	بِالْفَلْظِ أَوْ بِالنِّيَّةِ الطَّلَاقُ	4546
وَدُونَ نِيَّةٍ تَرَاهُ يَكْمُلُ	فَهَلْ صَرِيحُ الْفَلْظِ فِيهِ يَعْمَلُ	4547
بَعْضٌ بَلْفِظَ دُونَهَا بَعْضٌ وَسَطُ	فَالْبَعْضُ يَمْضِي وَبَنِيَّةٌ فَقَطُ	4548
كِنَايَةُ صَرِيحٍ دُونَ مَيْنِ	وَقَوْلُ جُمُوهُورٍ عَلَى صَنَفَيْنِ	4549
وَعَبْرُهُ كِنَايَةُ إِذَا جَرَى	لَفْظُ الطَّلَاقِ مَالِكٌ فَقَطُ يَرَى	4550
فَالسَّرَاحِ وَالْفِرَاقِ تَكْمُلُ	وَالشَّافِعِي ثَلَاثَةٌ تُسْتَعْمَلُ	4551

### المسألة الأولى:

### في حكم قول المطلق

قَدْ طَبَقُوا بِالْفَلْظِ حُكْمَ الشَّارِعِ	مَالِكٌ وَالثُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِي	4552
وَقَضَاهُ لَيْسَ لَذَاكَ صَاحِبًا	زَوْجٌ بِلَفْظَةِ الطَّلَاقِ خَاطِبًا	4553
دُونَ قَرِينَةٍ وَذَا مَوْجُودُ	فَقَوْلُهُ لَدَيْهِمْ مَرْدُودُ	4554
تَكُونُ مِنْهُ مَنْفَذًا لِلدَّارِكِ	أَعْنِي قَرِينَةَ لَدَى الْمَوَالِكِ	4555
وَجُوبَ نِيَّةٍ وَذَاكَ الشَّانُ	وَالشَّافِعِي يَرَى كَذَا الثُّعْمَانِ	4556
فَنِيَّةٌ مُشْتَرِطٌ كَالرَّادِعِ	مَالِكٌ فِيهِ سَدُّ لِلدَّرَائِعِ	4557

### المسألة الثانية:

### فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة

قَالَ أَرَدْتُ فَوْقَ وَاحِدَةٍ تُعَدُّ	وَالْقَوْلُ طَالِقٌ لَزَوْجَةٍ وَقَدْ	4558
مَا فَهَمَ الثُّعْمَانُ لَا يُحْرِمُهُ	مَالِكٌ مَا نَوَى بِهَا يَلْزِمُهُ	4559
قَوَاعِدُ الطَّلَاقِ فِي شَرْطِ عِلْمِ	مَنْ رَجَعَهُ لَشَرْطِهَا إِنْ يَحْتَرَمُ	4560
لَيْسَ لِبَعْضٍ جَاءَ رَأْيٌ رَاجِحُ	وَفِي كِنَايَةٍ خِلَافٍ وَاضِحُ	4561

## الفصل الثاني:

### ألفاظ الطلاق المقيدة

أَوْ بِاشْتِرَاطِ سَاقِهِ الْمُنَادِي	مُقَيَّدُ الطَّلَاقِ بِاسْتِنَادِ	4562
فَمِنْهُمْ مَقْيَدٌ لَا يَخْلُو	مَشِيئَةً مُقَيَّدٌ أَوْ فَعْلٌ	4563
نَفَذَ مَالَهُ وَمَا مَعْنَاهُ	مُطْلَقٌ إِنْ شَاءَ قَالَ اللَّهُ	4564
كِلَاهُمَا لَذَا الطَّلَاقِ وَاصِفَا	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى	4565
فَحَاضِرَ لَلَّاتٍ حَيْثُ عَلَّقَا	بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْمُطْلَقَا	4566
دُخُولِ دَارٍ أَوْ يَكُونُ عَارِفَا	إِلَّا عَلَى شَرْطٍ يَكُونُ وَاقِفَا	4567

## الباب الثاني:

### في المطلق الجائز الطلاق

وَمِنْ مَرِيضٍ خُلِفَهُمْ فِي إِرْثِهِ	مَنْ عَاقِلٌ حُرٌّ وَغَيْرُ مُكْرَهٍ	4568
لِمَالِكٍ وَغَيْرِهِ فَلْتَفَهُمُوا	أَمَّا طَلَاقُ مُكْرَهٍ لَا يُلْزَمُ	4569
وَالْخُلْفُ فِي شَرِيعَةٍ مِنْهُ حَصَلَ	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ شَرْعًا قَبْلَ	4570
تَمُضَى لَدَى الْجُمُهورِ فِي الزَّمَانِ	وَطَلَقَةٌ أَتَتْ مِنَ السُّكْرَانِ	4571
صَحَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فَلْتَعَنِي	وَبَعْضُهُمْ يُلْغِيهِ مِنْهُ الْمَرْنِي	4572
شَارِبُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ عُذْرِ	بَلَعْنَةِ الرَّسُولِ شَرْبُ الْخَمْرِ	4573
وَعَنْ زَوَالِ السُّكْرِ حَيْثُمَا وَصَفَ	زَوَالُ عَقْلِ الْجُنُونِ يَخْتَلِفُ	4574
إِنْ جُنَّ لَيْسَ دَاخِلًا فِيمَا وَقَعَ	فَالسُّكْرُ بِاخْتِيَارِ سَكْرَانٍ صُنِعَ	4575
وَالثَّانِي لَمْ يَسْعَ لِمَا قَدْ وَجَدَا	فَوَاحِدٌ لِعَقْلِهِ قَدْ أَفْسَدَا	4576
عَتِقَ طَلَاقُ قَوْدٍ لِلْهَالِكِ	وَيُلْزَمُ السُّكْرَانُ عِنْدَ مَالِكٍ	4577
لِحَقِّ غَيْرِهِ لِذَاكَ فَافْهَمُوا	وَيَنْعُهُ نِكَاحُهُ لَا يُلْزَمُ	4578

### الباب الثالث:

#### فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق

وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الطَّلَاقَ يَصُدُّ	4579
عَلَى الَّتِي فِي عِصْمَةٍ تُعْتَبَرُ	
فِي عِصْمَةٍ لِرُزْجِهَا أَوْ عِدَّةٍ	4580
أَوْ مُرَدِّفٍ أُخْرَى لَهَا فِي الْفِتْرَةِ	
وَعَبْرُ جَائِزٍ عَلَى أَجْنَبِيَّةٍ	4581
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ بِشَرْعِيَّةٍ	
إِنْ قَالَ إِنَّ عَقْدَهَا فَطَالِقٌ	4582
يَخْصُهُ شَرْعاً زَوْجاً سَابِقُ	
وَأَبْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ يَمْنَعُ	4583
لِغَيْرِ زَوْجَةٍ طَلَاقاً يَقَعُ	

### الجملة الثالثة

#### الباب الأول:

#### أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي

وَرَجْعَةُ الطَّلَاقِ حُكْمٌ مُتَّفَقٌ	4584
عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ زَوْجٌ يَسْتَحِقُّ	
وَأَتَّفَقُوا فِي الْقَوْلِ وَالْإِشْهَادِ	4585
لِصِحَّةِ الطَّلَاقِ وَالْتِّغَادِ	
لِمَالِكٍ يُشْتَرِطُ الْإِشْهَادَ	4586
لِصِحَّةِ الرَّجْعَةِ إِذْ تُعَادُ	
وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ شَرْطٌ وَاجِبٌ	4587
إِشْهَادُهُ لِرَجْعَةٍ يُصَاحِبُ	

#### الباب الثاني:

#### في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن

دُونَ الثَّلَاثِ لَطَّلَاقٍ يَقَعُ	4588
مَنْ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا وَتُرْجَعُ	
إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَائِنِ الطَّلَاقِ	4589
فَبَعْدَهُ قَدْ يُمَكِّنُ التَّلَاقَ	
وَفِي الثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ فِي الْأَبَدِ	4590
مَنْ دُونَ زَوْجٍ عَاقِدٍ وَلَا يُرَدُّ	
تَحْلِيلُهَا بِحِيلَةِ الْمُحَلِّ	4591
وَذَاكَ مَلْعُونٌ بِذِكْرِ الْأَفْضَلِ	
وَإِنْ عَادَ فِي الطَّلَاقِ نَفْسَ الْمَشْكِ	4592
وَاخْتَلَفُوا فِي هَدْمِهِ لِلأَوَّلِ	

## الجملة الرابعة

## الباب الأول:

## في العدة

## الفصل الأول:

## في عدة الزوجات

## النوع الأول:

## في معرفة العدة

وَحَيْضُهَا مُسْتَرْسَلٌ مَقْبُولٌ	كُلُّ طَلَاقٍ حُرَّةٌ مَدْخُولٌ	4593
لَقَطْعِهِ تَذْرِيٌّ وَمُسْتَحَاضَةٌ	مَنْ غَيْرَ رِيَّةٍ وَلَا يَأْسَةٍ	4594
ثَلَاثَةُ الْأَقْرَاءِ لِلدَّمِيمَةِ	فَحُرَّةٌ فِي حَالَةٍ سَلِيمَةٍ	4595
لِلطُّهْرِ أَوْ لِلْبَدءِ فِي الدَّمَاءِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَاكَ فِي الْأَقْرَاءِ	4596
فَالْقُرْءُ لِلدَّمَاءِ فِي الَّذِي حَكَّوْا	فَابْنُ عُمَرَ أَبُو حَنِيفَةَ رَوَوْا	4597
وَالْخُلْفُ فِي الْمَفْهُومِ كُلُّ يَجْتَهِدُ	حَسَابُ عِدَّةٍ عَلَيْهِ يَعْتمِدُ	4598
حُكْمُ طَلَاقٍ حُرَّةٌ مُرْجَعَةٌ	يَنْبِي عَلَيْهِ مُدَّةٌ لِلرُّجْعَةِ	4599
يُقَالُ لِلطُّهْرِ وَتِلْكَ عَلَةٌ	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَطَيْبَةُ	4600
حُكْمُ الْجَمِيعِ فِي طَلَاقٍ إِذْ وُصِفَ	فَفِي اشْتِرَاكِ اللَّفْظِ فِي الْقُرْءِ اخْتَلَفَ	4601
وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَاهُ عِنْدَ الْعَرَبِ	لَا بِنِ عُمَرَ نَصُّ الْحَدِيثِ لِلنَّبِيِّ	4602
مَنَاطُ بَدءٍ أَوْ تَمَامٍ فَاجْتَبَى	فَاخْتَلَفَ فِيهِ شَأْنُ كُلِّ مَذْهَبٍ	4603
كُلُّ لَهُ حُكْمٌ سَدِيدٌ فَانْتَبَهَ	فَقَوْلُ أَيِّ تَقْتَفِي لِمَذْهَبِهِ	4604
مَنْ دُونَ رِيَّةٍ فَمَالِكٌ يَحْضُ	إِنْ طُلِّقَتْ صَغِيرَةٌ وَلَا تَحْضُ	4605
فِي عِدَّةٍ تَبْقَى عَلَى الْمَشْهُورِ	بِأَنَّهَا لَتَسَعَةِ الشُّهُورِ	4606
وَيَوْمَ كَفَّهِ عَنِ اسْتِمْتَاعِ	إِنْ لَمْ تَكُنْ بِالْحَمْلِ وَالْإِرْضَاعِ	4607
مُخَالَفٌ لِبِذَا أَبِي حَنِيفَةَ	يَبْدَأُ فِيهِ عِدَّتُهَا لَلتَّسَعَةِ	4608
دُخُولِ سَنِ الْيَأْسِ مِنْ حَيْضٍ غَدَرَ	مَنْ لَا لَهَا عُذْرٌ لَدَيْهِ تَنْتَظِرُ	4609

- 4610 وَعِدَّةٌ لِمُسْتَحَاضَةٍ سَنَةً  
4611 مَالِكٌ عَكْسًا لِأَبِي حَيْفَةَ  
4612 إِنْ أَوْهَمَتْ وَلَمْ تُمَيِّزْ فَلْتَعُدْ  
4613 وَالشَّافِعِيُّ إِنْ تَعْرِفِ الْأَيَّامَا  
4614 وَغَيْرُ حُرَّةٍ بِنَفْسِ الْحُكْمِ  
4615 بِحُرْمَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْأَنْكُوانِ  
4616 لَفْظُ الْكِتَابِ جَاءَ بِالتَّرْبُصِ  
4617 عَائِسَةُ الْإِيمَاءِ مَالِكٌ جَعَلَ  
4618 أَبُو حَيْفَةَ كَذَاكَ الثُّورِ  
4619 مَنْ زَوْجَةً فِي عِدَّةٍ إِنْ يَرْتَجِعْ  
4620 بِمَا مَضَى مِنْ عِدَّةٍ الْمَرْجِعَةِ  
4621 فَقَوْلُ جُمْهُورٍ بِهَذَا الْحُكْمِ  
4622 لِلشَّافِعِيِّ إِزْجَاعُهَا فِي الْعِدَّةِ  
4623 فِي عِدَّةِ الْمَاضِي لَهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ  
4624 إِنْ لَمْ يُؤَدَّ مَا عَلَيْهِ تُزْجَعُ  
4625 كِلَاهُمَا يُعْطَى لَهَا حُكْمُ ظَهَرُ  
4626 فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ تَسْتَأْنَفُ  
4627 فِيهِ وَإِنْ بَرَاءَةٌ لِلرَّحِمِ
- إِنْ لَمْ تُمَيِّزْ لِلدَّمَا قَدْ حَسَنَهُ  
عَدَّتْهَا الْإِفْرَاءُ دُونَ السَّنَةِ  
ثَلَاثَةٌ مِنَ الشُّهُورِ لَا تَزِدُ  
صَلَّتْ بِهَا لَفَقَتِ الثَّمَامَا  
تُحْكَمُ لِلْجَمِيعِ قَبْلَ الْحُسَمِ  
مَاتَتْ بِذَا قَوَاعِدُ الْإِذْعَانِ  
عَلَى الْعُمُومِ جَاءَ لَمْ يُخَصَّصْ  
ثَلَاثَةُ الْأَشْهُرِ حُكْمًا قَدْ نَقَلَ  
تَعْتَدُ نَصْفَ عِدَّةٍ مَذْكُورِ  
وَلَمْ يَمَسَّهَا فَهَلْ قَدْ تَنْتَفِعْ  
فَعِدَّةٌ دُخُولُ قِطْعَةٍ  
وَشَرْطُ مَسِّ قِطْعِهَا فِي فَهْمِ  
إِنْ أَرَدَفَ الطَّلَاقُ قَبْلَ الْمُتَعَةِ  
بِالْعُسْرِ فِي الْإِنْفَاقِ مَالِكٌ أَقْرَ  
فَمَالِكٌ لِحَالَتَيْنِ قَدْ جَمَعَ  
بَيْنَ عِبَادَةٍ وَبُرْءٍ يُشْتَهَرُ  
لِعِدَّةٍ وَذَاكَ لَا يُخْتَلَفُ  
تَذَاخُلَ لِعِدَّةٍ حُكْمًا فَاغْلَمِ

## النوع الثاني :

### أحكام العدة

- 4628 وَاتَّفَقُوا فِي نَفَقَةِ الرَّجْعِيَّةِ  
4629 وَاخْتَلَفُوا فِي مِثْلِ ذَا اللَّبَائِنِ  
كَذَاكَ فِي إِسْكَانِهَا وَالْمُتَعَةِ  
بِالْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةِ الْقَرَائِنِ

## المسألة الأولى:

## إسكان المطلقة

- 4630 إِسْكَانُهَا إِنْفَاقُهَا لِلْكُوفَةِ وَمَنْعُهُ فِي الْحُكْمِ لِلْجَمَاعَةِ  
4631 فَمَالِكٌ أَعْطَى لَهَا السَّكْنَ فَقَطَّ وَفِي عُمُومِ النَّصْرِ جَاءَ ذَا شَطَطٍ  
4632 قَالَ عُمَرُ لَا نَدْعُ الْقُرْآنَا لِقَوْلِ مَرْأَةٍ بِذَا أَذَانَا  
4633 جُلُّ الَّذِينَ رَجَّحُوا لِلظَّاهِرِ بَيْنَ دَلِيلِ قَاطِعٍ وَآمِرٍ  
4634 عَنْ حُجَّةِ ظَنِّيَّةٍ وَيُخْتَلَفُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا قَدْ وَصِفَ

## المسألة الثانية:

## النظر في عدة الحامل

- 4635 أَغْنَى الَّتِي فِي حَمْلِهَا مَاتَ الرَّجُلُ فَوَضِعَ حَمْلَهَا عَلَيْهِ مُتَّكِلٌ  
4636 سُبَيْعَةُ حَدِيثُهَا يُحَدِّدُ لَوَضِعَ حَمْلٍ عِدَّةٌ لَا تَزْدُوَا  
4637 لِلْحَمْلِ فَارَقَتْ بِنِصْفِ شَهْرٍ حَلِلَتْ لِلنِّكَاحِ نَصُّ الْأَمْرِ

## الباب الثاني:

## في المتعة

- 4638 فَيَنْ نَذِبَ أَوْ وَجُوبِ الْمُتْعَةِ سَادَ الْخِلَافُ فِي فَتَاوِي الْأُمَّةِ  
4639 مَنْ أَهْلُ ظَاهِرٍ وَالْكُلُّ يَسْتَدُّ إِمَّا لِفَهْمٍ لِلْعُمُومِ يَغْتَمَدُ  
4640 فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ لِلْمَدْخُولِ فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْخُلُولِ

## باب في بعث الحكمين

- 4641 جَوَازُ بَعْثِ الْحَكَمَيْنِ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فَقْهًا لِلْخِلَافِ يَقْطَعُ  
4642 مَنْ أَسْرَتِيهِمَا يُعَيِّنَانِ يُصَالِحَا كَذَا يُفَرِّقَانِ  
4643 فَمَالِكٌ حُكْمُهُمَا يُطَبَّقُ وَفِي اتِّفَاقٍ لَهُمَا يُوثَّقُ  
4644 وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ لِرِجَالٍ يُلْزَمُ وَمَالِكٌ نَصُّ الْكِتَابِ يُفْهَمُ  
4645 مِنْهُ وَجُوبُ الْحُكْمِ حِينَ يَصْدُرُ مِنْ حَكَمَيْنِ عَادِلَيْنِ يَظْهَرُ



- 4646 لَكِنْ صَحَبَ مَالِكٌ قَدْ سَجَلُوا  
4647 إِنْ طَلَّقَا ثَلَاثَةً فَوَاحِدَةً  
4648 مَا يُوجِبُ الثَّلَاثَ فِي الطَّلَاقِ  
4649 إَعْدَادَ تَعْيِينِهِمَا لِمَا عَاهَدَ  
4650 لَصِيحَةِ الثَّلَاثِ فِي التَّحْكِيمِ  
خُلْفًا كَثِيرًا فِي الَّذِي قَدْ نَقَلُوا  
وَلَا تُعَدُّ غَيْرَهَا بِزَائِدَةٍ  
إِلَّا بِأَمْرِ الزَّوْجِ فِي مَسَاقِ  
إِلَيْهِمَا وَأَشْهَبَ خُلْفًا وَجَدَ  
أَمَّا رَضَى الزَّوْجَيْنِ لِلتَّيْمِ

## كتاب الإيلاء

- 4651 إِيْلَاءُ زَوْجٍ مُدَّةٍ مَعْرُوفَةٍ مِنْ زَوْجَةٍ أَحْكَامُهُ مَوْصُوفَةٌ

### المسألة الأولى:

#### هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء؟

- 4652 أَرْبَعَةً مِنَ الشُّهُورِ قَيَّدُوا  
4653 وَبَعْدَهَا يَفِيءُ أَوْ يُطَلَّقُ  
4654 طَلَّاقُهُ الْقَاضِي إِذَا يُتَّهَمُ  
4655 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّوْرِي  
4656 إِذَا انْقَضَتْ تِلْكَ الشُّهُورُ لَمْ يَفِيءْ  
4657 بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ وَلَمْ  
4658 وَبِانْتِهَاءِ مُدَّةِ الْفِيءِ يَتِمُّ  
4659 تَرْكُصُ لَزْوْجَةٍ دُونَ الرَّجُلِ  
4660 تَرْكُصُ مُدَّتِهِ إِذْ يَقَعُ  
بِهَا الْيَمِينُ عَهْدُهُ إِذْ يُعْقَدُ  
وَأَنْ أَبَى لِرَّاحِدٍ يُحَقِّقُ  
بِرْفَضِ إِيْلَاءٍ وَعَوْدُ يُحْسَمُ  
بَيْنَهُمَا الْفِرَاقُ فِي الْمَشْهُورِ  
أَبُو حَنِيفَةَ فَرَاقُهُ يَجِيءُ  
يَفِيءُ بِمَا آلَا بِهِ وَذَا فَهَمُ  
إِنْ فَاءَ ذَنْبُهُ الْكَرِيمُ قَدْ رَحِمَ  
قَدْ شَبَّهَتْ بِالذَّيْنِ دُونَ أَنْ يَحُلَّ  
كَمُدَّةِ الْأَجَالِ إِذْ يَرْتَجِعُ

### المسألة الثانية:

#### اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك

- 4661 يَمِينُ مُوَلِّ نَصُّهُ فِيهِ اخْتَلَفَ  
4662 يُرَى بِهِ الْإِيْلَاءُ حُكْمًا يُقْبَلُ  
4663 فَمَالِكٌ بِمُعْجَزِ الْقُرْآنِ  
4664 وَالشَّافِعِيُّ شَبَّهَ بِالْكَفَّارَةِ  
فَمَالِكٌ كُلُّ يَمِينٍ إِذْ وُصِفَ  
وَالشَّافِعِيُّ الْمُبَاحُ لَفْظُ أَغْدَلُ  
قَدْ عَمَّمَ الْإِيْلَاءَ فِي الْإِيْمَانِ  
مُخَصَّصًا عُمُومَ هَذِي الْآيَةِ

### المسألة الثالثة:

إذا ترك الزوج الوطء بغير يمين وهل يكون إيلاء

- 4665 وَتَرَكُ وَطْءَ عِنْدَ مَالِكٍ حَكَمَ عَلَيْهِ إِيْلَاءٌ بِأَمْرِ يَتَّهِمُ  
4666 وَتَرَكُ وَطْءَ بُغْيَةِ الْإِضْرَارِ لِمَالِكٍ كَالْمَوْلَى فِي الْأَخْبَارِ

### المسألة الرابعة:

مدة الإيلاء

- 4667 إِنْ قَصَدَ الضَّرَّ بِذَا لِلزَّوْجَةِ مَالِكٌ حُكْمُهُ عَلَى ذِي الْعِلَّةِ  
4668 إِنْ يَمِينٌ شَدَّ ذَا أَوْ لَمْ يَشُدَّ فَمَالِكُ الْفِرَاقِ حَتْمًا يَعْتَمَدُ  
4669 لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَبَعْضُ إِنْ حَلَفَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ إِذَا وَصَفَ  
4670 فَرَقْتُ عَدَّهُ مَعَ الْيَمِينِ يَبْدُو نَفَاذُهُ عَلَى ذَا الْحِينِ

### المسألة الخامسة:

نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي

- 4671 طَلَاقٌ إِيْلَاءٌ يَرَاهُ الشَّافِعِيُّ طَلَاقٌ رَجْعَةٌ بِحُكْمِ الشَّارِعِ  
4672 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ بَائِتًا إِذَا لَا يَزَالُ مِنْهُ ضَرٌّ مُمَكَّنًا  
4673 مَالِكٌ قَالَ مِثْلَ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ لَهُ فِي رَجْعَةٍ مِنْ مَانِعٍ

### المسألة السادسة:

هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الشيء أو الطلاق؟

- 4674 إِنْ لَمْ يَفِءْ وَلَمْ يُطَلَّقْ طَلَقًا عَلَيْهِ قَاضٍ قَدْ رَأَاهُ عَلَّقَا  
4675 لِمَالِكٍ وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ فَحَبْسُهُ أَوَّلَى بِأَمْرِ صَادِرٍ  
4676 مِنْ نَائِبِ السُّلْطَانِ وَهُوَ الْقَاضِي وَحُكْمُهُ لِفَرْضِ عَدْلٍ مَاضٍ  
4677 تَعَارُضُ الطَّلَاقِ ثُمَّ الْمَصْلَحَةُ كُلُّ لَهُ فِيهِ كَلَامٌ رَجَّحَهُ  
4678 فَمَنْ رَأَى لِلْأَصْلِ فَالطَّلَاقُ خُصَّ بِهِ الرَّجَالُ وَالْفِرَاقُ  
4679 إِنْ غَلَبَ اجْتِنَابُ وَقَعَ الضَّرَرُ فَمُرْسَلُ الْقِيَاسِ ذَا فِي الْأَثَرِ  
4680 لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا بِهِ الْعَمَلُ عَارِضُهُ الْكَثِيرُ حَيْثُمَا حَصَلَ

### المسألة السابعة:

هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟

- 4681 إِنْ كَانَ فِي الْإِيْلَاءِ ثُمَّ طَلَّقَا  
4682 مَالِكٌ لِرَجْعَةِ الْإِيْلَاءِ  
4683 فَهُوَ بِذَا يُكْرَرُ الْإِيْلَاءُ  
4684 وَذَاكَ فِي الْإِيْلَاءِ بَعْدَ فِرْقَةٍ  
4685 مِنْ عُلَمَاءِ الْفُقَهَةِ فِي تَحْرِيمِ  
4686 فِرَاقِهِ فِي رَجْعَةٍ أَوْ بَائِنَةٍ  
4687 لَا يَتَعَدَّاهَا لِحَلْفِ ثَانٍ  
4688 وَمَالِكٌ يُرَاعِي رَفْعَ الضَّرَرِ
- إِنْ يَرْتَجِعُ وَلَمْ يُضَاجِعْ حَقَّقَا  
عَلَيْهِ فِي الرَّجْعِيِّ بِلَا امْتِرَاءٍ  
سُقُوطُهُ لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ  
وَوَارِدُ ذَا الْقَوْلِ عَنْ جَمَاعَةٍ  
لِعَوْدَةِ الْإِيْلَاءِ مِنْ قَدِيمٍ  
كَانَ يَمِينُهُ بِنَفْسِ الْكَائِنَةِ  
قَدْ جَدَّ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ  
وَمِنْ تَعَسَّفِ مُنَافِ الْأَشْهَرِ

### المسألة الثامنة:

هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟

- 4689 عِدَّتُهَا تَلْزِمُ لِلْجُمْهُورِ وَالنَّفْيُ إِنْ حَاضَتْ مَدَى الشُّهُورِ  
4690 ثَلَاثُ مَرَّاتٍ لِجَابِرٍ وَرَدَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَذَا حُكْمٍ أَسَدٌ

### المسألة التاسعة:

إيلاء العبد وقول مالك فيه

- 4691 لِلْعَبْدِ قَالَ مَالِكٌ شَهْرَانِ  
4692 إِنْ كَانَ إِبْرًا رَحِمَ قَدْ يُسْتَدُّ  
4693 وَمَنْ يَقُلْ بَغَيْرِ ذَا فَقَدْ تَرَكَ
- إِنِّي أَرَى أَنَّهُمَا سَيَّانِ  
لَهُ فَنُطْفَةُ الرَّجَالِ تَتَّحَدُ  
لِعِلَّةٍ فِي رَحِمٍ قَدْ تَشْتَرِكُ

### المسألة العاشرة:

هل شرط رجعة المولي أن يطاق؟

- 4694 وَالْوَطْءُ لِلْجُمْهُورِ إِنْ فِي الْعِدَّةِ  
4695 وَمَالِكٌ إِنْ لَمْ يَطَأْ وَلَمْ يَجِدْ
- لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَهُمْ فَبِتْ  
عُذْرًا رُجُوعُهُ بِهِ لَهَا فَسَدَ

## كتاب الظهار

فَبِالْكِتَابِ ثُمَّ سُنَّةِ النَّبِيِّ	4696
فَأَيَّةُ الظَّهَارِ خَوْلَةٌ رَوَتْ	4697
ظَاهِرَ مِنْهَا زَوْجُهَا فِيهَا وَمَا	4698
فَذَلِكَ مِمَّا خَصَّ فِيهِ السَّبَبُ	4699
فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْفُصُولِ يُحْصَرُ	4700
قَدْ قَرَّرُوا حُكْمَهُ بِالسَّبَبِ	
قِصَّةَ زَوْجِهَا عَلَى النَّبِيِّ حَكَتْ	
مِنْ رَحْمَةٍ لَهَا النَّبِيُّ قَدْ قَدَّمَا	
وَعَمَّ حُكْمُهُ السَّوَى وَيُرْغَبُ	
فِيهِ الْكَلَامُ إِنْ سُؤَالَ يُذَكَّرُ	

### الفصل الأول:

#### في ألفاظ الظهار

إِنْ قَالَ قَائِلٌ كَظْهَرِ أُمِّي	4701
وَأِنْ أَتَى بِلَفْظٍ غَيْرِ الظَّهْرِ	4702
مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ فِي التَّأْيِيدِ	4703
وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَا ظَهَارًا	4704
لِذَاكَ نَصٌّ قَاطِعٌ وَيَتَّبِعُ	4705
مِنْ كُلِّ عَضْوٍ حَرَّمُوا فِيهِ النَّظْرَ	4706
تَعَارُضُ الْمَعْنَى لِنَصٍّ وَاضِحٍ	4707
فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ	4708
فَهُوَ ظَهَارٌ ثَابِتٌ فِي الْحُكْمِ	
أَوْ غَيْرُ أُمٍّ فِي صَرِيحِ الذِّكْرِ	
لِمَالِكَ ظَاهِرٌ بِالتَّأْكِيدِ	
فَلَفْظُهُ أَعْضَاؤُهُ أَشَارًا	
أَبُو حَنِيفَةَ بَعْضُهُ يَمْنَعُ	
فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ أَوْ نَصٍّ الْأَثَرِ	
تَحْرِيمِ عَضْوَيْبَيْنِ وَرَاجِحِ	
وَلَمْ يَضُمَّ لَفْظَةً إِلَيْهِ	

### الفصل الثاني:

#### في شروط وجوب الكفارة فيه

لِلْجُلِّ لَمْ تَجِبْ سِوَى بِالْعَوْدَةِ	4709
نِيَّةٌ وَطَاءٌ عِنْدَ مَالِكَ فَقَطْ	4710
فَيَنْ لَفْظُ الْعَوْدِ وَالْإِرَادَةِ	4711
وَهُوَ خِلَافٌ حَاصِلٌ فِي الظَّنِّ	4712
طَاوُسٌ لَمْ يَقُلْ بِحُكْمِ الْجِلَّةِ	
وَالْعَوْدُ وَالْإِمْسَاكُ بَعْضٌ يُشْتَرَطُ	
جَاءَ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ الْجِلَّةِ	
سُلُوكُهُ لَيْسَ لِفَهْمٍ يُغْنِي	

## الفصل الثالث:

## فيمن يصح فيه الظهار

لَزُومُهُ لِرُزْوَاجَةٍ فِي عِصْمَةٍ	4713
وَمِنْ إِمَاءٍ أَوْ ظَهَّارِ الْمَرْأَةِ	4714
فَهُوَ مِنَ الْإِمَاءِ مِثْلُ الْخُرَّةِ	4715
فَلَيْسَ فِيهَا مِنْ ظَهَّارٍ يُحْكَمُ	4716
ظَهَّارُهُ مِنْهَا وَذَا خِلَافٍ	4717
ظَهَّارُ زَوْجَةٍ عَلَيْهِ مُخْتَلَفٌ	4718
ظَهَّارُهَا بِنَفْسِ حُكْمِ الزَّوْجِ	4719
وَالْخُلْفُ فِي ظَهَّارِهِ مِنْ أَمَةٍ	
فِيهِ اخْتِلَافٌ أَهْلُ عِلْمِ الْمِلَّةِ	
لِلشَّافِعِيِّ الْعَكْسُ أَبِي حَنِيفَةَ	
بِهِ عَلَى سَيِّدِهَا إِذْ يُجْزَمُ	
عَادَرَهُ الزَّمَانُ وَالْأَوْصَافُ	
فَالْبَعْضُ يُغْفِيهَا وَبَعْضُهُمْ وَصَفُ	
قَوْلٍ ضَعِيفٍ لَيْسَ فِيهِ مُنْجِي	

## الفصل الرابع:

## فيما يحرم على المظاهر

يُحَرِّمُ الظَّهَّارُ كُلَّ لَذَّةٍ	4720
وَالشَّافِعِيُّ وَطَاءُ فَرَجَ حَرَمًا	4721
وَالْخُلْفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ بَاشِرَةٍ	4722
عَلَيْهِ جُلٌّ عِلْمَاءِ الضَّادِ	4723
لِمَالِكٍ مِنْ كُلِّ جَنَسِ الزَّوْجَةِ	
أَحْمَدُ وَالشُّوْرِي بِهِ قَدْ حَكَمَا	
قَدْ يُفْهَمُ الْوُلُوجُ عُزْفُ نَاصِرَةٍ	
وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحُ الْإِسْنَادِ	

## الفصل الخامس:

## هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟

مُطَلَّقٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفَرَ	4724
يَحْرُمُ مَسْهًا بِلَا تَكْفِيرٍ	4725
فَمَالِكٌ كَفَّارَةُ الظَّهَّارِ	4726
وَالشَّافِعِيُّ تَلْزِمُ عِبْرَ الْعِدَّةِ	4727
هَلْ يَهْدُمُ الظَّهَّارُ كُلَّ الْعِصْمَةِ	4728
وَرَجَعَ الزَّوْجَةُ حَيْثُ قَرَّرَا	
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ النُّحْرِبِرِ	
تَلْزِمُهُ فِي سَائِرِ الْأَطْوَارِ	
وَالْعَفْوُ مِنْهَا بَعْدَ فَوْتِ الْمُدَّةِ	
قَبْلَ طَلَاقٍ وَاصِلِ الثَّلَاثَةِ	

## الفصل السادس:

### في دخول الإيلاء عليه

لِلشَّافِعِيِّ تَدَاخُلُ الْحُكْمَيْنِ	4729
وَمَالِكَ إِنْ كَانَ آلاً لِلضَّرَرِّ	4730
فَفِي اخْتِلَافِ الرَّأْيِ فِي الْأَمْرَيْنِ	4731
بَانَتْ بِفَوْتِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ	4732
خُلِفَ عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَقْوَالِ	4733
وَبَعْضُهُمْ لِأَبَدٍ مِنْ مَضَرَّةٍ	4734
مَنْ حُكِمَ فِي حَالَةِ الْأَمْرَيْنِ	
عَلَى الظَّهَارِ دَاخِلٌ فِيمَا ذَكَرَ	
مَنْ ضَرَرَ تَدَاخُلُ الشَّيْأَيْنِ	
لِلثُّورِ فِي تَضَارُبِ الْأَرْاءِ	
دُخُولُهُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ	
وَدُونَهَا مَا إِنْ يُرَى بِزَلَّةٍ	

## الفصل السابع:

### في أحكام كفارة الظهار

إِعْتِاقَ رَقَبَةٍ وَصِيَّامٍ يُعَدُّ	4735
تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِالْإِجْبَارِ	4736
وَفِي الْخِلَافِ فِي شُرُوطِ الصَّحَّةِ	4737
وَالْوُطْءِ إِنْ يَقَعُ مَدَى الصِّيَامِ	4738
فَمَالِكٌ صِيَامُهُ يَسْتَأْنَفُ	4739
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ لاسْتِثْنَائِهَا	4740
كَفَّارَةُ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ	4741
قَبْلَ الْمَسِيسِ فِي الظَّهَارِ تُنْجِزُ	4742
فِي أَيِّ وَقْتٍ أَخْرَجَ الْمَكْفَرُ	4743
وَعِنْدَ إِعْتِاقٍ فَهَلْ إِسْلَامُ	4744
هَلْ حَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى مُقَيَّدٍ	4745
إِنْ كَانَ إِعْتِاقٌ لَوَجْهِ الْقُرْبَةِ	4746
وَاللَّفْظُ لِلنُّعْمَانِ بِالْعُمُومِ	4747
وَفِي سَلَامَةِ مَنْ الْعُيُوبِ	4748
وَخَلْفُهُمْ فِي قَدْرِهِ الْمُؤَثِّرِ	4749
تَتَّبِعُ الْخِلَافُ فِي الظُّنُونِ	4750
إِطْعَامُ سِتِينَ وَتَرْتِيبُ قَصْدٍ	
فَالْعَتَقُ يَأْتِي وَاجِبُ الْأَحْرَارِ	
فِيهَا خِلَافُ السَّادَةِ الْأَثَمَةِ	
فِي عَهْدِ كَفَّارَةِ ذِي الْأَيَّامِ	
يَشْتَرِطُ النُّعْمَانُ عَمْدًا يُوصَفُ	
فِي الْحَالِ حُكْمًا حَالَةً اغْتِرَافُهَا	
هُمَا مَدَارُ الْخُلْفِ فِي التَّبْيِينِ	
وَإِنْ تَكُنْ مِثْلَ الْيَمِينِ تُبْرَزُ	
مَنْ عَهْدَ وَقْتُ لِلظَّهَارِ اعْتَبَرُوا	
مَعْتُوقَةٌ قَدْ تَرَفَّعَ الْأَثَامُ	
أَمْ ذَاكَ قِيَاسٌ لَدَى مُجْتَهِدٍ	
فَوَاجِبٌ فِي رَقَبَةٍ مُسَلِّمَةٍ	
فَوَاضِحُ الدَّلِيلِ لِلْفُهْمِ	
تَنْوُعُ الْخِلَافِ فِي الْمَطْلُوبِ	
كَشَرِطِ أَصْحَابِهِ لِلْأَكْثَرِ	
يُفْضِي إِلَى هَذَرَةِ الْمُجُونِ	

وَلَيْسَ فِي الْمَوْضُوعِ قَوْلٌ نَسَبَهُ	فَالنَّصُّ جَاءَ فِي عُمُومِ الرَّقَبَةِ	4751
فَكُلُّنَا بِمَا يَقُولُ يَقْتَدِي	بَعْضُ لِقَوْلٍ قَاسِمٍ مُحَمَّدٍ	4752
ظَهَرَ هَا فَمَالِكَ يُكْفَرُ	مُظَاهَرٌ مِنْ زَوْجَةٍ يُكْرَرُ	4753
مَتَابِعًا تَكْفِيرُهُ يُقَرَّرُ	عَنْهَا بِوَاحِدَةٍ وَإِنْ يُظَاهَرُ	4754
تَكْفِيهِ وَاحِدَةً نَحَا الْأَخْيَارُ	فِي مَجْلِسٍ تَتَابَعَ الظَّهَارُ	4755

## كتاب اللعان

### وفيه خمسة فصول:

#### الفصل الأول:

#### في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها

زَنَى وَنُكِرَ هُمَا الْإِنْسَانُ	مَنْشَأُ اللَّعَانِ دَعْوَيَانِ	4756
مَشْهُورٌ مَالِكٌ لَذَاكَ حَسَنًا	وَالْقَذْفُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْتَعِنَا	4757
وَنَفْيُ حَمْلٍ جَاءَ فِي إِنْجَازِهِ	وَالْعَكْسُ لِلْجُمْهُورِ فِي جَوَازِهِ	4758
وَأَنْ يَرَى الزَّنى وَذَا الْمُضْمُونِ	وَشَرْطُهُ فِي عِصْمَةٍ تَكُونُ	4759

#### الفصل الثاني:

#### من صفات المتلاعنين

تَرْتَبُ اللَّعَانُ حُكْمًا سَطْرًا	إِنْ يُنْفِ زَوْجٌ حَمْلَ زَوْجٍ ظَاهِرًا	4760
وَبِالشَّهَادَاتِ يَكُونُ الْفُضْلُ	إِنْ يَرْمِ زَوْجَةً فَذَاكَ الْأُضْلُ	4761

#### الفصل الثالث:

#### في صفة اللعان

بِأَرْبَعِ خَامِسَةٍ فَلْيَلْعَنِ	يُخْلَفُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَزْنِي	4762
وَهِيَ عَلَيْهَا غَضَبٌ إِنْ تَجَنَّبَ	لِنَفْسِهِ بِلَعْنَةٍ حَالَ الْكَذِبِ	4763
لَهَا بِلَفْظَةِ الْيَمِينِ إِنْ وُصِفَ	لِقَوْلٍ حَقٍّ ثُمَّ بِاللَّهِ الْخَلِفِ	4764

### الفصل الرابع:

#### في حكم نكول أحدهما أو رجوعه

وَأَخْبَسُ لِلنُّعْمَانِ فِي الَّذِي حَصَلَ	يُحَدُّ لِلْجُمُهورِ إِنْ زَوْجٌ نَكَلَ	4765
جَلَدٌ وَأَشْرُ وَالْعَقَابُ رَاتِبُ	فِي النَّصْرِ رَمَى الْمُحْصَنَاتِ جَالِبُ	4766
فِي مُجْمَلِ ذَكَرِ الشُّهُودِ قَدْ قَصَدُ	نَصْرُ اللَّعَانِ بِالْعُمُومِ قَدْ وَرَدُ	4767
وَنَصْرُ نَطْقِهَا رَوَتْهُ سُورَةُ	فَهِيَ يَمِينٌ حُكْمُهَا مَخْصُوصَةٌ	4768
لِلشَّافِعِيِّ التُّعْمَانُ فِي الْمَشْهُورِ	إِنْ نَكَلَتْ فَالْحَدُّ لِلْجُمُهورِ	4769
وَأَخْبَسُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْفَهْمِ	وَحَدُّهَا الرَّجْمُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	4770

### الفصل الخامس:

#### في الأحكام اللازمة لتتام اللعان

فِي الْفَضْلِ أَوْ يَفْسُخُهُ لِلسَّائِلِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ	4771
وَلَا طَلَاقَ بَعْدَهُ لِلْفَاهِمِ	هَلْ بِاللَّعَانِ أَمْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ	4772
تَأْبَدُ الْفِرَاقُ بِالَّذِي صَدَرَ	وَبِالَّذِي بَيْنَهُمَا قَدْ اشْتَهَرَ	4773
حَالِ انْتِهَائِهَا تَلَاعُنَ يَحْدُهُ	بَدَأُ الْفِرَاقِ مَالِكٌ يَعْدُهُ	4774
وَالشَّافِعِيُّ بِحَلْفِ زَوْجٍ بَتَّتْ	نَهَايَةُ الْيَمِينِ عِنْدَ الزَّوْجَةِ	4775
مَنْ بَعْدَ أَيْمَانٍ أَتَتْ لِلْسَّبَبِ	لِلْمُتَلَاعُنِ تَفْرِيقُ النَّبِيِّ	4776
فَكَالْفِرَاقُ بِالطَّلَاقِ إِنْ غَبَرَ	وَالشَّافِعِيُّ رَتَبَهُ عَلَى الْأَثَرِ	4777

### كتاب الإحْدَادِ

فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ بِلَا مَرَاءِ	وَالْجَمْعُ بِالْإِحْدَادِ لِلنِّسَاءِ	4778
مَنْ أَحْدَادٌ فِي نِسَاءِ الْأُمَّةِ	فَمَا لِكَ لَمْ يَنْشَأَنَّ غَيْرَ الْأُمَّةِ	4779
تُعْفَى مِنَ الْحَدَادِ قَوْلُ الشَّارِعِ	وَفِي كِتَابَةِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ	4780
كُلُّ تَزْيِينٍ وَذَلِكَ يُفْهَمُ	وَذَاتُ إِحْدَادٍ عَلَيْهَا يَحْرَمُ	4781
هَلْ فِي الْحَدَادِ مُمَكِّنٌ أَنْ تَكْتَحِلَ	مَنْ قَوْلَ خَيْرِ النَّاسِ حِينَمَا سُئِلَ	4782
أَوْ لَثَلَاثٍ قَالِ ذَاكَ جَمْعًا	فَقَالَ لَا لِمَرَّتَيْنِ قَطْعًا	4783



- 4784 أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمَةِ وَغَيْرِهَا أَتَى الْحَدِيثُ فَافْهَمَهُ  
4785 أَمْ حَبِيبٌ قَدْ دَعَتْ بِالطَّيِّبِ وَبَيَّنْتَ لِلْحُكْمِ بِالتَّرْتِيبِ  
4786 وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظْرِ فِيهِ يُخْتَلَفُ بَيْنَ إِبَاحَةِ وَجُوبٍ قَدْ عُرِفَ

## كتاب البيوع

- 4787 فُضِّلَهُ فِي خَمْسَةٍ قَدْ تُذَكَّرُ شُرُوطُهُ فَسَادُهُ إِذَا يُخْصَرُ

### الجزء الأول:

#### تعريف أنواع البيوع المطلقة

- 4788 كُلُّ تَعَامُلٍ يَرَى لِاِثْنَيْنِ يَكُونُ عَيْنًا عَوَضًا عَنْ عَيْنٍ  
4789 أَوْ ثَمَنًا عَنْهَا بَقِيَ فِي الذِّمَّةِ وَقَدْ يَكُونُ ذِمَّةً بِذِمَّةٍ  
4790 وَكُلُّهُ نَسِيئَةٌ أَمْ نَاجِزٌ فَمِنْهُمَا أَوْ نَاجِزٌ وَحَائِزٌ  
4791 تَسْعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْأَحْكَامِ بِهَا مَدَارُ الْبَيْعِ لِلْأَنْامِ  
4792 نَسِيئَةٌ عَقْدٌ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فَذَاكَ بَيْعٌ دَيْنُهُ بِالْاِثْنَيْنِ  
4793 فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ كُلِّ عَالَمٍ وَفَاهِمٍ وَنَائِثٌ وَنَاطِمٌ  
4794 بَعْقِدٌ يَبِيعُ أَوْ يَبْعَدُ عَيْنٌ قَدْ تَمَّ تَعْرِيفُ لَدِي الْاِثْنَيْنِ  
4795 فَبَيْعٌ أَثْمَانٌ فَذَاكَ الصَّرْفُ تُبَاعُ مِنْ أُخْرَى وَذَاكَ الْعُرْفُ  
4796 سُمِّيَ بَيْعٌ مُطْلَقٌ إِنْ وَقَعَا أَوْ سَلِمَ أَصْنَافُ بَيْعٍ شُرْعًا

### الجزء الثاني:

#### الأسباب التي وقع النهي بفعالها عن البيع الشرعي

- 4797 تَحْرِيمُ عَيْنِ الْبَيْعِ مِثْلُهُ الرَّبَا أَوْ غَرَرٌ أَوْ فَاسِدٌ لَا يُجْتَبَى  
4798 فَهَذِهِ أَحْوَالُ كُلِّ فَاسِدٍ مِنْ الْبُيُوعِ فِي الزَّمَانِ الْأَبَدِ

## الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع

وَحَرِّمُوا تَبَادُلَ النَّجَاسَةِ	4799
حَدِيثُ جَابِرٍ لِدَاكَ حَرَمًا	4800
حَدِيثُهُ لَخَيْرٍ مَنْ قَدْ شَرَعَا	4801
وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ يُذَكِّرُ	4802
فِيهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ قَدْ سَبَقَا	4803
فَارْجِعْ لِبَابِ الطُّهْرِ فَالْخِلَافُ	4804
وَقِسْمُهُ الثَّانِي يُبَيِّحُ الضَّرْرُ	4805
وَاخْتَلَفُوا فِي الزُّبْلِ وَالرَّجِيمِ	4806
وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ تَمَّ دَرُسُهَا	4807
فَعَيْنُهَا أَثْمَانُهَا فِي الْحَرَمَةِ	
لِلخَمْرِ وَالْخَنَزِيرِ مِيتَةٌ نَمَى	
فَاخْفَظْ لِمَا يَقُولُ شَرْعًا وَأَسْمَعَا	
مَنْ غَيْرَ بَيْعِ الْخَمْرِ نَجَسًا حَرَّرُوا	
مَنَاطُ حُكْمِهِ هُنَاكَ حَقَّقَا	
قَدْ وَضَّحْتَ لِحُكْمِهِ أَوْصَافُ	
تَنَاوَلَا لَهُ وَذَاكَ الْأَثَرُ	
هَلْ بَيْعُهَا يَجُوزُ فِي التَّشْرِيعِ	
ضَمَّنَ كِتَابِ الطُّهْرِ جَاءَ أَشْهَا	

## الباب الثاني: في بيع الربا

مَحَلُّهُ يَكُونُ فِي شَيْئَيْنِ	4808
يَبْعُ الرِّبَا مُحَرَّمٌ بِالطَّبَعِ	4809
فَبِالْكِتَابِ حَرَمَةُ النَّسَةِ	4810
يَمْنَعُهُ صَحِيحُ قَوْلِ السُّنَّةِ	4811
إِذَنْ فَضَوَّرَ الرِّبَا حَرَامٌ	4812
وَضَرَبُ فَائِدَةٍ عَلَى الدُّيُونِ	4813
قَدْ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فِيهِ جَازِمٌ	4814
قَدْ وَضَعَ النَّبِيُّ رَبَا الْعَبَاسِ	4815
وَقَسَمَهُ إِلَى نَسِيئةٍ وَرَدَ	4816
فَلِلنِّسَاءِ يُحَرِّمُ الْقُرْآنُ	4817
وَحُكْمُ ذَا أَنَّ الرِّبَا حَرَامٌ	4818
كُنْهُ الرِّبَا عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ ثَبَّتَ	4819
فِي الْبَيْعِ أَوْ زِيَادَةِ فِي الدِّينِ	
بِذَا أَتَتْ نُصُوصٌ خَيْرٌ شَرَعَ	
تَفَاضُلُ الرِّبَا أَتَى فِي سُنَّةِ	
تَحْرِيمِهِ إِجْمَاعٌ قَوْلِ الْجَلَّةِ	
وَأَكْلُهُ ظُلْمٌ كَذَا آثَامُ	
مُحَرَّمٌ فِي أَقْدَسِ الْمُتُونِ	
وَحَرْبُهُ لِأَهْلِهِ فَصَارِمٌ	
تَحْرِيمُهُ فِي النَّصِّ بِالْأَسَاسِ	
كَذَا تَفَاضُلُ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ	
تَفَاضُلًا حَرَمَهُ الْعَدَنَانُ	
وَعَقْدُهُ كَبِيرَةٌ إِجْرَامُ	
وَالْخُلْفُ فِي أَصْنَافِهِ كَمَا رَوَتْ	

- 4820 رَوَايَةٌ عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ عُمَرُ  
4821 لَئِذَا فَتَحَرِّيمٌ لَهُ إِجْمَاعُ  
4822 وَذَا الَّذِي فِي ذِمَّةِ صَنْفَانِ  
4823 ضَعُ وَتَعَجَّلْ وَاخْلَافُ وَارِدُ  
4824 عَنْ رَأْيِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَنْصَارِ  
4825 إِذْ يَنْزِعُ الرَّبَاعَ عَنِ التَّفَاضُلِ  
4826 نَفْسِي الرَّبَا إِلَّا نَيْسَةً وَرَدُ  
4827 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنْ يُثْرِكُ  
4828 فِعْلًا مُحَرَّمًا لَدَى الْجَمِيعِ

### الفصل الأول:

#### في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء

- 4829 وَفِي تَفَاضُلِ كَذَا النِّسَاءِ  
4830 عِبَادَةٌ حَدِيثُهُ يُحَرِّمُ  
4831 جَمِيعُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الزَّمَانِ  
4832 وَمَا سِوَى مَا النَّصُّ عَيْنًا حَدَدَا  
4833 تَفَاضُلٌ يُحْصَرُ فِي ذِي السِّتَةِ  
4834 وَغَيْرُهَا لَا يُمْنَعُ التَّفَاضُلُ  
4835 لَدَى الْجَمِيعِ غَيْرَ ابْنِ عَيْلَةَ  
4836 فِي الْبُرِّ بِالْمَلْحِ وَبِالشَّعِيرِ  
4837 فَاذَا خُصُوصٌ رِيدَ لِلْخُصُوصِ  
4838 وَقِيلَ بِالْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ  
4839 وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ ذِي الْأَصْنَافِ  
4840 مَنَعَ النِّسَاءَ فِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ  
4841 وَغَيْرُهُ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ  
4842 فَجُمْلَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ مُخْتَلَفٌ
- جَمِيعُهَا مُحَرَّمٌ بِالنِّسَاءِ  
لِسِتَةِ الْأَصْنَافِ حُكْمًا يُجْزَمُ  
بِالْفَهْمِ لِلْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ  
دَامَ الْخِلَافُ فِيهِ فَقَهَا سَرْمَدًا  
لِلظَّاهِرِ كَذَلِكَ النِّسِيَّةِ  
مَنَعَ النِّسَاءَ فَالْجَمْعُ فِيهِ حَاصِلٌ  
جَوَزَ فِي الصَّنَفَيْنِ نَزَعَ الْحَرَمَةَ  
بِالتَّمَرِثِ الْعَيْنِ لِلنَّذِيرِ  
دَلَّتْ عَلَيْهِ جُمْلَةُ النُّصُوصِ  
لِنُخْبَةِ الْأَعْلَامِ فِي الْمَفْهُومِ  
وَفِي تَفَاضُلِ لَدَى الْأَوْصَافِ  
وَالْفَضْلُ بَيْنَ وَاحِدٍ فِي السِّتَةِ  
إِذَا ذَهَبَ عَيْنٌ وَذَاكَ رَاجِحٌ  
فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ فِيهَا إِذَا وَصِفَ

- 4843 وَكَيْفَ شَيْئُهُم بِهَا يَدًا بِيَدٍ  
4844 فِيهِ عَلَى شَطَرِ رَوَاهُ فِي الْأَثَرِ  
4845 وَالْبَعْضُ لِاخْتِلَافٍ فِي التَّوَعُّينِ  
4846 وَنَهْيُهُمَّ لِلْبَعْضِ فِي النُّصُوصِ  
4847 وَقِيلَ لِلْخُصُوصِ قَدْ يُرَادُ  
4848 وَعَلَّةُ الْفَضْلِ لَدَى الْمَوَالِكِ  
4849 فَالْعَيْنُ عَلَّةٌ لَهَا الثَّبَاتُ  
4850 تَفَاضُلُ الْعَيْنِ لَدَيْهِمْ مَنْعُهُ  
4851 مِنْهَا وَقِيمَةٌ لِكُلِّ مُتَلَفٍ  
4852 وَالْكَيْلُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْعَلَّةِ  
4853 مَنْ ذَكَرَهَا يَبْدُو هُنَا دَلِيلُ  
4854 قَصْرِ الرِّبَا فِي سِتَّةِ الْأَصْنَافِ  
4855 مَنْ قَصَرَ الرِّبَا عَلَى ذِي السِّتَّةِ  
4856 فَعَلَّةُ الْأَحْكَامِ لَا تُسْتَنْبِطُ  
4857 وَالظَّاهِرِيَّةُ حُكْمُهُمْ عَلَى الرِّبَا  
4858 إِلْحَاقُ مَسْكُوتٍ بِمَنْطُوقٍ وَرَدُ  
4859 وَبَعْضُهُمْ قِيَاسُ مَعْنَى يَسْتَنْدُ  
4860 إِذْ عَنَّا الْحَقُّهُ بِالسِّتَةِ  
4861 وَوَضَفُهَا الْمُشْتَقُّ عِنْدَ السَّامِعِ  
4862 وَالْإِدْخَارُ مَالِكٌ لِلطَّعْمِ  
4863 وَعُمْدَةُ النُّعْمَانِ فِي الْمَأْكُولِ  
4864 وَبِاتِّفَاقِ الصَّنَفِ وَاخْتِلَافِ  
4865 فِي الْكَيْلِ تَأْثِيرُ الرِّبَا وَالْوِزْنِ  
4866 لِمَا بِهِ أَتَى عِبَادَةٌ وَقَدْ
- وَالظَّاهِرِي حُكْمُ التَّفَاضُلِ اعْتَمَدَ  
فِي ذَهَبٍ أَوْ وَرِقٍ لَمَّا نَظَرَ  
تَفَاضُلًا يُبَيِّحُ فِي الْإِثْنَيْنِ  
فَبِالْخُصُوصِ جَاءَ لِلْخُصُوصِ  
بِهِ الْعُمُومُ حُكْمُهُ اسْتَفَادُوا  
فِي الْقُوتِ وَإِدْخَارِهَا لِلْمَالِكِ  
وَأَرْبَعُ الْأَصْنَافِ لِأَقْتِيَّاتِ  
رُؤُوسِ أَعْيَانٍ وَكُلِّ نَفْعِهِ  
وَالشَّافِعِي بِالطَّعْمِ حُكْمًا يَصْطَفِي  
عِنْدَ تَفَاضُلِ الرِّبَا فِي السِّتَةِ  
مُخْتَلَفِ الْأَقْوَالِ ذَا تَفْصِيلِ  
يُدْرَسُ فِي وَجْهَيْنِ لِلْخِلَافِ  
قِيَاسَ عَلَّةٍ نَفَوًا بِالْبَتَّةِ  
مَنْ لَفْظُهَا وَذَلِكَ حُكْمٌ يُشْتَرَطُ  
حُجَّتُهُمْ تُرِيدُ هَذَا الْمَذْهَبَا  
مَنْ شَبَّهَ لَا عَلَّةَ حَيْثُ وَجَدَ  
وَلِلْبَقْلَانِي مَنَاطٌ يُعْتَمَدُ  
مَنْ شَبَّهَ حُكْمًا بِتِلْكَ الْعَلَّةِ  
لِلشَّافِعِي فِي عَلَّةِ الْمَنَافِعِ  
فِي سِتَّةِ أَضَافَةٍ بِالْفَهْمِ  
وَالْوِزْنِ فِي التَّحْرِيمِ بِالْمَدْلُولِ  
قَدَّرَ «بِخَيْرٍ» الْحَدِيثُ كَافَ  
دَلِيلُهُمْ أَتَى ضَعِيفَ الْمُثْنِ  
أَصْبَحَ لِلرِّبَا دَلِيلًا يُعْتَمَدُ

- 4867 أَبَوِ الْوَلِيدِ عَلَّةُ الرَّبَا يَرَى  
4868 فَالْعَدْلُ فِي تَقَارُبِ التَّسَاوِي  
4869 وَالْكَئِيلُ وَالْوَزْنُ يَرَاهُمَا مَعَا  
4870 مَالِكُ مَا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ  
4871 يَجْعَلُ الاسْتِبْدَالَ فِيهَا لِلْسَرَفِ
- فِي الْغَيْنِ دُونَ الْغَيْرِ مَا ذَكَرَا  
وَالْعَيْنُ لِلْعَدْلِ وَعَاءٌ حَاوِي  
سَدًّا لِلنَّفْسِ الْقَوَاتِ لَمَّا انْتَفَعَا  
بِأَيِّ وَاحِدٍ وَذَا مَجَالُ  
تَفْضِيلُ ذَا عَنْ ذَا بِإِجْحَافٍ يُحَفُّ

### الفصل الثاني:

#### معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء

- 4872 نَسِيئَةُ بِالطَّعْمِ عِنْدَ مَالِكٍ  
4873 مَحْجَّةُ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ  
4874 كَذَا تَفَاضُلٌ وَذَاكَ الْحُكْمُ  
4875 حَصْرُ الرَّبَا فِي الرَّبَوِيَّاتِ اسْتَدَّ  
4876 وَالْكَئِيلُ لِلنُّعْمَانِ عَلَّةٌ ثَبَتَ  
4877 وَفِي تَفَاضُلٍ لِصَنْفٍ وَاحِدٍ  
4878 إِذْ سَلَفَ جَرٌّ لِنَفْعٍ يَرْتَسِمُ
- وَالشَّافِعِيُّ مِنَ الرَّبَا لِلسَّالِكِ  
تَشَابُهُ فِي عَلَّةِ الْأَعْيَانِ  
لِلْعَكْسِ قَادَ الشَّافِعِيُّ الْفَهْمُ  
لَمَّا عَلَيْهِ فَهْمُهُ لَمَّا اجْتَهَدَ  
وَالشَّافِعِيُّ الرَّبَا بَعْلَةٌ أَتَتْ  
سَوَى ابْنِ قَاسِمٍ بِحُكْمٍ رَائِدٍ  
لَدَيْهِ لِلْجَمِيعِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ

### الفصل الثالث:

#### في معرفة ما يجوز فيه الأمان معا

- 4879 وَكُلُّ مَا يَسْتَوْعِبُ الْأَمْرَيْنِ  
4880 مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ رَبَوِيٍّ لِلشَّافِعِيِّ  
4881 فِيهِ تَفَاضُلٌ لِمَالِكٍ يَزِدُّ  
4882 نَسِيئَةً تُنْعَغُ فِي قَسْمَيْنِ  
4883 عَلْتُهَا فِي ذَا أَتَتْ فِي الطَّعْمِ  
4884 مَطْعُومٌ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ  
4885 وَعِنْدَهُ الْمَطْعُومُ لَا يَجُوزُ
- تَفَاضُلٌ كَذَا النَّسَا لِاثْنَيْنِ  
وَلَيْسَ صِنْفًا وَاحِدًا بِالْجَامِعِيِّ  
فَوْقَ شُرُوطِ الشَّافِعِيِّ إِذَا تَعَدَّ  
مَنْعُ تَفَاضُلٍ عَلَى وَجْهَيْنِ  
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحُكْمِ  
بِالطَّعْمِ لِلنُّعْمَانِ قَدْ يَقْتَرَنُ  
فِيهِ النَّسَا وَحُكْمُهُ يَحُوزُ

## الفصل الرابع:

## في معرفة ما يعد صنفاً واحداً

وَكُلُّ مَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا	4886
وَالْعَكْسُ فِي مَسَائِلٍ كَثِيرَةٍ	4887
فَأَبْرُ وَالشَّعِيرُ قُلٌّ نَوْعَانِ	4888
وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ الصَّامِتِ	4889
وَعِنْدَ قِيَاسٍ هُمَا شَيْئَانِ	4890
وَحَرَّمُوا تَفَاضُلَ الْمَنَافِعِ	4891
وَفِي تَفَاضُلٍ مُؤَثِّرٍ بَدَا	
أَحْكَامُهَا قَدْ مُيزَتْ بِالشُّهُرَةِ	
هَلْ قَدَّرَا أَنَّهُمَا شَيْئَانِ	
بِغِ ذَهَبًا كَمَا تَشَابَهَ بَفِضَّةٍ	
وَالنَّفْعُ مِنْهُمَا يُرَى سَيِّانِ	
فِي مَنَعِ مُقَاتٍ حَدِيثُ الشَّافِعِ	

## مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم

فَمَالِكَ قَسَمَهَا ثَلَاثَةً	4892
مُخْرِجُهُ فِذِي ثَلَاثَةً مَنَعُ	4893
وَكُلُّ فِئَةٍ تُرَى أَنْوَاعُ	4894
وَبَيْنَهَا تَفَاضُلٌ يُحَرِّمُ	4895
تَفْضِيلُ لَحْمٍ ذَا عَلَى ذَا وَالْعَمَلُ	4896
فِي بَقَرٍ لِمَالِكٍ ثُمَّ الْغَنَمُ	4897
فَاللَّحْمُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجْمَعُهَا	4898
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْمَنْفَعَةِ	4899
ذِي أَرْبَعٍ طَيْرٍ وَنَوْنٍ حَازَهُ	
تَفْضِيلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ سُمِعَ	
بِهَا لَدَى النُّعْمَانِ الْإِنْتِفَاعُ	
تَغَايُرُ الْأَجْنَاسِ مِنْهُ يُفْهَمُ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ خُلْفٌ جَلَلُ	
جَازَ تَفَاضُلٌ وَشَافِعِي حَرَمُ	
بَيْعُ الطَّعَامِ حُكْمُهُ يَمْنَعُهَا	
مَنَعُ تَفَاضُلٍ بِتِلْكَ الْحُجَّةِ	

## مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح

مَيِّتٌ بِحَيٍّ بَيْعُهُ فِيهِ اخْتِلَافُ	4900
مَالِكُ إِنْ تَخْتَلَفَ الْأَجْنَاسُ	4901
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا	4902
نَهَى النَّبِيُّ عَنْ حَيَّوَانٍ يُدْفَعُ	4903
عَنْ مَالِكٍ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ	4904
فَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ مَهْمَا وُصِفَ	
حُكْمُ الرِّبَا فِي شَأْنِهَا أَسَاسُ	
وَرَأْيُهُ هُنَا ضَعِيفٌ حَقُّقًا	
مُقَابِلَ اللَّحْمِ وَذَاكَ يُسْمَعُ	
إِنْ صَحَّ مَتْنُهُ مِنَ السَّيِّدِ	

### مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل

وَحَنَطَةٌ ثُمَّ الدَّقِيقُ يُخْتَلَفُ	4905
فَمَالِكٌ فِيهِ لَهُ قَوْلَانِ	4906
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ إِطْلَاقاً	4907
وَمَا عَلَيْهِ صِنْعَةٌ قَدْ تَدْخُلُ	4908
أَبُو حَنِيفَةَ بِصِنْعَةٍ نُقِلَ	4909
مُحَوَّلَاتُخْتَلَطُ الْأَشْيَاءِ	4910
بِرْعِي وَزَنَ مَالِكٌ أَصْحَابُهُ	4911
خُبْزٌ بِخُبْزٍ مُتَفَاضِلٌ مُنْعٌ	4912
جَوَازُهُ وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ	4913
نَزَعَ الرَّبَا عَنْهُمْ بِهِ حُكْمٌ	4914
كَذَاكَ نَزَعُهُ بِمَا بِهِ اخْتَلَطَ	4915
تَبَايَعَ بَيْنَهُمَا فِيمَا عُرِفَ	
بِمَنْعِهِ جَوَازُهُ فِي آنٍ	
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ حُكْمًا سَاقَا	
تَشَعَّبَتْ أَقْوَالُهُمْ وَالسُّبُلُ	
مَنْ الرِّبَا لَدَيْهِ حِينَمَا جُعِلَ	
فِيهِ بِذَاكَ يُنْتَفَى الرَّبَاءُ	
وَشُبْهَةُ الرِّبَا بِهَا يَهَابُهُ	
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ عَنْهُ سَمْعٌ	
تَحْوِيلُ عَيْنِ جَوَازِ الْأَعْيَانِ	
أَيُّ قَلِيلٍ حَوْلَ الْعَيْنِ فَهْمٌ	
وَحُكْمٌ غَيْرُهُ بِعَكْسِ قُلْ شَطَطٌ	

### فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من اليابس

وَبَيْعُ تَمْرٍ يَابِسٍ بِالرُّطْبِ	4916
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ	4917
فِيهِ أَتَى نَهْيُ رَفِيعِ الرُّتَبِ	
وَجَازَ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ نَفْعُهُ	

### باب في بيوع الذرائع الربوية

إِقَالَةٌ بِالزَّيْدِ أَوْ نُقْصَانِ	4918
عَيْنًا بِعَشْرٍ وَالشَّرَّاءُ بِضَعْفِهَا	4919
عَشْرُ دَنَانِيرٍ كَرُبْحٍ فِي الزَّمَنِ	4920
تُدْخَلُ فِي إِقَالَةٍ وَفِي الْأَجْلِ	4921
كَبَيْعِ إِنْسَانٍ مَعَ الْإِنْسَانِ	
مُؤْجَلًا بِرَبْحِهِ لِنُصْفِهَا	
وَبَيْعِ أَجَالٍ بِذَاكَ يَقْتَرَنُ	
تَفْصِيلُ حُكْمِهَا هُنَا أَمْرٌ جَلَلُ	

### مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان

وَبَائِعٌ يَنْدِمُ ثُمَّ يَطْلُبُ	4922
مُقَابِلًا إِقَالَةً تُعْطَى لَهُ	4923
كُلُّ رَأْيٍ لِمَا رَأَى صَوَابًا	4924
لِدَفْعِ قَدْرٍ أَجَلٍ قَدْ يَخْسِبُ	
جَوَازُهَا عَلَيْهِ خُلْفٌ قَالَهُ	
وَحُكْمُ السُّنَّةِ وَالْكِتَابَا	

رَأَيْ جُلَّهِمْ وَذَاكَ قَدْ عُرِفَ	4925	فَهَذِهِ مَبَاحٌ فِيهَا اخْتَلَفَ
حَالاً لَهَا بِعَشْرَةَ لِيَنْتَفِعَ	4926	وَمُشْتَرٍ عَيْنًا بِعَشْرِينَ يَبِيعُ
حَرَمْتُ لَذَا عَائِشَةً فِيمَا عَلَنُ	4927	أَعْطَى لِعَشْرٍ فِي مُقَابِلِ الزَّمَنِ
أَكَلَ الرَّبَا جَمِيعُهُ غُرُورُ	4928	وَذَاكَ بَيْعُ الْعَيْنَةِ الْمَشْهُورُ

### الفصل الأول:

#### فيما يشترط فيه القبض من المبيعات

فَلَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَ الْبَعْضِ	4929	بَيْعُ سِوَى الطَّعَامِ قَبْلَ الْعَرْضِ
كُلٌّ عَلَى تَحْرِيمِهِ مُحَقَّقُ	4930	أَمَّا الرَّبَا حَرَمُهُ يَتَّفِقُ
كَشَرَطُ صِحَّةِ عَلَيْهِ الْحَضِ	4931	بَيْعُ الطَّعَامِ الرَّبَوِيِّ فَالْقَبْضُ
وَزْنٌ وَكَيْلٌ فِي الطَّعَامِ قَدْ حُسِبَ	4932	فَأَحْمَدُ ذَا وَأَبُو ثَوْرٍ نُسَبَ
وَالْحُكْمُ تَابِعٌ مَنَاطِ الْوَصْفِ	4933	عَلَيْهِمَا وَذَا أَسَاسُ الْخُلْفِ
وَفِي فُصُولِ سَبْعَةِ تُصَابُ	4934	مَنْ ذَا تَخَصَّلَتْ بِهِ أَبْوَابُ
وَمُطْلَقُ الطَّعَامِ بَعْضٌ قَرَرَا	4935	فَالْقَبْضُ شَرَطُ الرَّبَوِيِّ بَعْضٌ يَرَى
وَكُلُّ مَنْقُولٍ لِسَاكٍ ثَبِتُ	4936	وَالْكَيْلُ وَالْوِزْنُ شُرُوطُ الصِّحَّةِ
وَشَرَطُ قَبْضٍ جَاءَ لِلْأَعْلَامِ	4937	وَالْكَيْلُ وَالْوِزْنُ مِنَ الطَّعَامِ
دَلَّ خَطَابُ مَالِكٍ إِذْ صَحَبَا	4938	فِي كُلِّمَا بَيْعٍ إِذَا يُخْشَى الرَّبَا
عَنْ بَيْعٍ مَفْقُودٍ وَذَاكَ شَاهِدُ	4939	فَالشَّافِعِيُّ قَالَ الْحَدِيثُ وَارِدُ
تَمَسُّكَ بِسُنَّةِ الشَّفِيعِ	4940	مُشْتَرَطٌ لِلْقَبْضِ فِي الْمَبِيعِ
لَبَيْعٍ غَيْرِ مَاسِكَ فَاجْتَنِبَ	4941	فَابْنُ حَزَامٍ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَ	4942	وَقَوْلُهُمْ ضَعُ وَتَعَجَّلْ قَدْ مَنَعَ
وَمَنَاعٌ يَرَاهُ لِلرَّبَا يَجُزُّ	4943	جَوَازُهُ فَلابْنُ عَبَّاسٍ زُفِرُ
فِيهِ اخْتِلَافٌ ثَلَاثَةُ الْأَعْيَانِ	4944	بِأَخْذِ مَالٍ عِوَضَ الزَّمَانِ
لِتَرْكِ جُزْءِ الدِّينِ بِالتَّهْجِيرِ	4945	أَمْرُ الرَّسُولِ لِبَنِي النَّضِيرِ
بَيْعُ طَعَامٍ قَبْلَ قَبْضِ مَالِكٍ	4946	مِنْهُ جَوَازُ ضَعُ تَعَجَّلْ يُدْرِكُ
وُخْلِفُهُمْ جِنَا هُنَا بِجَمْعِهِ	4947	فِي الْحُكْمِ قَوْلًا قَدْ رَوَى لِمَنْعِهِ



## الفصل الثاني:

### في الاستفادات

وَكُلُّ عَقْدٍ عِنْدَهُمْ يَنْقَسِمُ	4948
مُعَاوَضَةً لَدَيْهِمْ تَنْقَسِمُ	4949
مُغَابَنَةً مُكَايَسَةً وَالصُّلْحُ	4950
وَالثَّانِي قَصْدُ الرِّفْقِ نَيْلُ الْأَجْرِ	4951
كَالْقَرْضِ لِلْأَجْرِ وَكَالْإِقَالَةِ	4952
فَعَقْدُ بَيْعٍ فِيهِ شَرْطُ الْقَبْضِ	4953
تَوَلِيَّةٌ إِقَالَةٌ تَصْيِيرُ	4954
مُعَاوَضَةً كَذَا هَبَاتٌ تُعْلَمُ	
إِلَى ثَلَاثٍ كُلُّهَا تُقَدَّمُ	
إِجْرَاؤُهُ بِحُكْمِ شَرْعٍ نُجَحُ	
وَتَالِثٌ هُمَا مَعًا فِي الذِّكْرِ	
جَازًا بِهِ كَذَاكَ فِي التَّوَلِيَّةِ	
وَمِنْهُ يُسْتَثْنَى لِعَقْدِ الْقَرْضِ	
وَشِرْكَةٍ فِي ذَلِكَ التَّخْيِيرُ	

## الفصل الثالث:

### في الفرق بين ما يباع

#### من الطعام مكيلا وجزافا

بَيْعُ الطَّعَامِ بِجُزَافٍ يُمَكِّنُ	4955
فَفِي ضَمَانٍ الْمُشْتَرِي بِالْعَقْدِ	4956
وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُهُ لِلْغَرَرِ	4957
لِمَالِكَ وَالْحُكْمُ فِيهِ بَيِّنُ	
تَخْصِيصٌ قِيَاسٌ عُمُومُ الْعَهْدِ	
وَهُوَ حَرَامٌ فِي الْحَدِيثِ الْأَشْهَرِ	

## الباب الثالث:

### وهي البيوع المنهي عنها للغبن

#### الذي سبب الغرر

فِي غَرَرٍ تَعْرِيفُهُ بِالْجَهْلِ	4958
كَبَيْعٍ مَفْقُودٍ كَذَا الْمُعَاوَمَةُ	4959
بَيْعٌ وَشَرْطٌ ثُمَّ بَيْعٌ وَسَلْفٌ	4960
وَعَنْ مَضَامِينٍ وَعَنْ مَلَا حَقٍّ	4961
بَيْعُ الْحَصَاةِ حِينَ يَزْمِيهَا عَلَى	4962
بَيْعٍ مُعَاوَمَةٍ وَبَيْعَتَانِ	4963
فِي النَّوعِ وَالْمُضْمُونِ أَوْ فِي الشَّكْلِ	
بَيْعُ الْحَصَاةِ مِثْلُهَا إِنْ سَاوَمَهُ	
وَسُنْبُلٌ بِهِ أَخْضِرَارٌ لَمْ يَجْفُ	
أَوْ عَنَبٌ فِي خُضْرَةٍ فَدَقَّقِ	
ثَوْبٌ لَغَيْرِهِ فَمَلِكٌ أَكْمَلَا	
فِي بَيْعَةٍ عَنْ بَيْعَةِ الضَّمَانِ	

- 4964 وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعُ وَالسَّلَفُ  
4965 تِلْكَ السَّنَابِلُ وَمَا اسْوَدَّ الْعَنْبُ  
4966 فَذِي بُيُوعٍ كُلِّهَا حَرَامُ  
4967 وَالْخَلْفُ فِي بَيْعِ الثَّمَارِ مُحْتَدَمُ  
4968 الْحَاقَّةُ لِلْبَعْضِ بِالْمَعَاوَمَةِ  
4969 إِنْ خَلَفْتَ أَجَارَ ذَاكَ الْجُلُ  
4970 وَالْبَيْعُ قَبْلَ زَهْوٍ شَرَطُ الْقَطْعِ  
4971 تَحْرِيمُهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ وَاضِحُ  
4972 فَعَنْ عُمَرَ قَالَ نَهَى الْإِثْنَيْنِ  
4973 جَوَازُ بَيْعٍ مُطْلَقًا لِلْكُوفَةِ  
4974 فَأَبْنُ عُمَرَ رَوَاهُ عَنْ خَيْرِ الزُّورَى  
4975 وَلَا بِنِ ثَابِتٍ حَدِيثُ أَوْضَحَا  
4976 يَبْعُ السَّنَابِلَ الْخِلَافُ وَاسِعُ  
4977 فَلْيُسْرِ فِي ظَنِّيَةِ الْأَحْكَامِ

### الرد على الكوفيين

- 4978 تَبْقِيَّةُ قَطْعِ شُرُوطِ الثَّمَرِ  
4979 لِمَنْ يُجِيزُ بَيْعَهَا مُبَكَّرًا  
4980 وَالْخَلْفُ فِي مَسْأَلَةِ التَّبْقِيَّةِ  
4981 شَرَاؤُهُ مِنْ بَعْدِ زَهْوٍ مُتَّفَقُ  
4982 وَأَهْلُ كُوفَةٍ مَعَ الْجَمْهُورِ  
4983 إِنْ يَبْعُهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ يُعْقَدُ  
4984 قَدْ جَوَّزَ الرَّسُولُ بَيْعَ الْبُسْرِ  
4985 سَنَابِلَ الْخِنْطَةِ مَنْعُ بَيْعِهَا  
4986 وَسُنْبُلُ أَفْرَكٍ لَمْ يَشْتَدَّ  
4987 مِنْ التَّجَوَّازِ إِذْ يَصُحُّ النَّفْعُ  
4988 أَوْصَافُهَا ثَلَاثَةٌ سَتَذَكُرُ  
4989 لِمَا بِهِ يُبَاعُ شَرَطُ الصَّفَقَةِ
- تَحْقِيقُهَا شُرُوطُ كُلِّ الْخَبَرِ  
أَلْحَقَهَا بِأَصْلِهَا مُقَرَّرًا  
وَمَنْعُهَا لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ  
عَلَيْهِ لِلْجَمْهُورِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ  
لَهُمْ خِلَافٌ وَاضِحٌ الْأُمُورِ  
أَوْ تَبْقِيَّةٌ مِنْ بَعْدِ ذَاكَ تُفْرَدُ  
وَقَبْلَ نَضْجٍ مَنْعُ بَيْعِ يَسْرِ  
لِجَهْلٍ قَدَرُهَا وَجَهْلٍ نَفْعِهَا  
وَعَبْرُ مَحْصُودٍ بِقَوْلِ عَدَا  
وَبَيْعَتَانِ ضَمْنُ بَيْعٍ مَنْعُ  
ذِكْرُ الْمُحْلَيْنِ وَكُلُّ يُخْصَرُ  
حَتَّى يَتِمَّ الْبَيْعُ تِلْكَ اللَّحْظَةُ

## بيع مضمون واحد بثمنين

- 4990 تَعْرِيفُهُ شَكْلًا أَيْعُ ذَا عَلَى  
أَنْ لِي تَبِعَ ذَا قَدْ صَرَبْتُ الْمَثَلَا  
4991 تَرَدُّدُ الْأَثْمَانِ بَيْنَ ذَيْنِ  
أَوْ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا الْأَثْنَيْنِ  
4992 يُمْنَعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ لِلْجَهْلِ  
وَمَنْعُهُ فِي مُبْهَمٍ لِلشَّكْلِ  
4993 وَبَائِعٌ لَوَاحِدِ الثَّوْبَيْنِ  
وَقَالَ عَوُضُهُ بِدَرَاهِمَيْنِ  
4994 فِيهِ قَلِيلٌ غَرِرَ وَيُخْتَلَفُ  
فِي أَصْلِهِ وَالْبَيْعُ بِالشَّحْنَاءِ حُفٍّ

## مسألة بيع الحاضر المرثي وجوازه

- 4995 كُلُّ الْمَيِّعَاتِ عَلَى نَوْعَيْنِ  
فَحَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ عَنْ عَيْنِ  
4996 جَوَازٌ حَاضِرٌ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ  
وَعَائِبٌ بِوَصْفِهِ إِذَا يُسْقَى  
4997 فَالشَّافِعِيُّ يَرْفُضُ بَيْعَ الْغَائِبِ  
لِمَالِكَ جَوَازُهُ فِي الْغَالِبِ  
4998 إِذَا يَكُونُ ثَابِتًا فِي شَكْلِهِ  
وَوَصْفِهِ مُتَّفَقٌ فِي نَقْلِهِ  
4999 وَجَوَازُ الْبَيْعِ أَبْرَحْنِفَةً  
لَعَيْنِ غَائِبٍ وَدُونَ الصِّفَةِ  
5000 لَكِنْ شَارِبَهَا لَهُ الْخِيَارُ  
بِرُؤْيَا كَيْ يَنْتَفِي بِالْإِضْرَارِ  
5001 وَالْخُلْفُ فِي تَشْخِصِهِمْ نَوْعُ الْغَرَرِ  
فَبَيْنَ حَسِّ صِفَةٍ نَوْعِ الضَّرَرِ  
5002 إِنْ غَابَ وَصَفٌ ثُمَّ جَهْلٌ حَصَلَا  
مُؤَثَّرَانِ فِي انْتِفَاعٍ أَوْ لَا

## مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل

- 5003 وَكُلَّمَا يُمْرُطُنَا وَاحِدًا  
فَعِنْدَمَا يُصْبِحُ بَعْضًا وَاحِدًا  
5004 إِنْ طَابَ بَعْضُهُ يُبَاعُ جُلُّهُ  
مُتَّصِلٌ مَالِكَ جَازَ كُلُّهُ  
5005 وَالشَّافِعِيُّ إِسْحَاقُ ثُمَّ أَحْمَدُ  
تَبَادُلُ الْبُطُونِ فِيهِ شَدُّدُوا  
5006 فَبَيْنَ بَطِيخٍ وَبَادَنْجَانِ  
مَقَائِيٍّ أَتَتْ رَوَايَتَانِ  
5007 إِنْ عَيْنُهُ تَمَيَّزَتْ وَيَنْفَصِلُ  
قَوْلَانِ عِنْدَ مَالِكٍ فِيمَا حَصَلَ  
5008 خَالَفَهُ الْجُلُّ بِرَأْيٍ وَاضِحٍ  
فِي غَرَرِ مُؤَثَّرٍ وَرَاجِحِ  
5009 وَبَيْعُ أَغْيَانٍ لَا جَالَ مُبْنَعٍ  
لَغَيْرِ مَالِكٍ لَمَّا عَنْهُ سُمِعَ  
5010 وَشَرْطُهَا التَّسْلِيمُ عِنْدَ الْعَقْدِ  
لَمْنَعِهِ الدَّيْنِ بِذَاكَ الْحَدِّ  
5011 وَبَيْعُهُ الْأَسْمَاكَ فِي الْغَدِيرِ  
بَعْضُ نَفْسٍ يَجُوزُ لِلْكَثِيرِ  
5012 يَبِيعُ الْمَرِيضُ مَالِكَ لَا يَمْنَعُ  
مَيُّوسٌ صِحَّةً فَلَيْسَ يُتْبَعُ

## الباب الرابع: في بيعو الشروط والثنایا

- 5013 بَيْعُ الشُّرُوطِ وَالثَّنَايَا بِالْغَرَرِ  
5014 ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ أَصْلُ  
5015 حَدِيثُ جَابِرٍ بَيْعُهُ الْجَمْلُ  
5016 فَالشَّرْطُ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِ يُتَكَلَّمُ  
5017 بِرِيرَةَ حَدِيثِهَا إِذَا أَتَى  
5018 مُعَاوَمَةً مَنَعَ لِكَذَا وَاجِبُ  
5019 فِي الْبَيْعِ وَالشَّرْطِ الْخِلَافُ قَائِمٌ  
5020 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ  
5021 وَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَشَرْطٌ بَاطِلٌ  
5022 لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَمَنْ تَبِعَ  
5023 وَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ  
5024 وَمَالِكٌ كُلُّ الشُّرُوطِ قِسْمًا  
5025 بِهِ الْبُيُوعُ وَالشُّرُوطُ جُمْلَةٌ  
5026 وَالْبَعْضُ صَحَّ الْبَيْعُ شَرْطٌ يُطْلَقُ  
5027 عَلَوُقُ شَرْطٌ بِالْجَمِيعِ وَالسَّبَبُ  
5028 فَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعٌ وَسَلَفٌ  
5029 حَرَمَةٌ إِذَا نَصَّ حَدِيثُ عَمْرٍو  
5030 وَالْبَاقِي تَفْصِيلٌ لِذِي الْمَسَائِلِ
- إِحَاقُهُ بِفَاسِدِ الْبَيْعِ صَدَرَ  
وَفِي نُصُوصِهَا يَكُونُ الْفَصْلُ  
لِظَهْرِهِ اسْتَشَى إِلَى حَيْثُ يَصُلُ  
مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ شَرْطٍ بَطْلُ  
مُحَاقَلَتِهِ مُزَابَنَةٌ قَدْ أَثْبَتَا  
نَصُّ الْحَدِيثِ مَنَعَهَا مُصَاحِبُ  
أَفْسَدُهُ قَوْمٌ وَذَاكَ حَاسِمٌ  
جَوَّزَهُ قَوْمٌ بِحُكْمِ الشَّافِعِ  
لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَذَاكَ الْخَاصِلُ  
لِكُلِّ ذَا الْخِلَافِ شَرْعُنَا وَسِعَ  
لِأَحْمَدَ الْعَالَمِ وَالْمُجَاهِدِ  
إِلَى ثَلَاثَ بَعْضِهَا قَدْ حَرَّمَ  
وَبَعْضُهَا بَيْعًا أَجَازَ فَعَلَهُ  
ثَلَاثَةُ الْأَحْكَامِ إِذَا يُفْصَلُ  
تَأْثِيرُ شَرْطٍ فِي الْبُيُوعِ بِالْكَتْبِ  
وَرَبْحُ بَيْعٍ بِضَمَانٍ لَمْ يُحَفْ  
لِلْعَاصِ نَجَلٌ قَدْ رَوَاهُ قَادِرُ  
لَمْ يَأْتِ شَرْحُهُ هُنَا بِطَائِلِ

## الباب الخامس:

### في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن فصل في النهي عن تلقي الركبان

تَعْرِضُ الرُّكْبَانِ حَوْلَ الْبَيْعِ	5031
فَمَالِكَ مَنْ أَجَلَ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ	5032
حَدَّ التَّلْقَى سِنَّةُ الْأُمِّيَالِ	5033
وَالْمَنْعُ لَا سْتَغْلَالَ غَبْنِ الْبَائِعِ	5034
أَبُو هُرَيْرَةَ تَلْقَى الْجَلْبَ	5035
وَوَاقِعٌ فِي فِتْنٍ جَهْلِ الْحَالِ	5036
حَدِيثٌ مُسْلِمٍ يَرَى الْخِيَارَا	5037
فِيهِ خِلَافٌ سَادَ لِلْجَمِيعِ	
مُحْتَكِرٌ بِهَا وَنَفْعُهَا يُحَدِّ	
وَفَرْقُهَا يُجُوزُ فِي الْأَقْوَالِ	
وَذَاكَ حُكْمٌ عَزَوَّهُ لِلشَّافِعِيِّ	
رَوَى لِمَنْعِهِ لَجَهْلِ الرُّكْبِ	
مُخَيَّرٌ يَعْلَمُ حَالَ الْمَالِ	
عَلَيْهِ سَيِّدُ الْوَرَى أَشَارَا	

### فصل معنى النهي عن بيع الحاضر

#### للبيادي والقول في شراء الحضري للبدوي

وَحُكْمُ بَيْعِ حَاضِرٍ لِلْبَادِي	5038
وَالْخُلْفُ فِي ذَا الْبَابِ خُلْفٌ وَاضِحٌ	5039
أَبُو حَنِيفَةَ بِسُغْرٍ يُخْبِرُ	5040
وَجَاءَ تَرَكُّ النَّاسِ قَيْدَ غَفْلَةٍ	5041
وَرَزَقُ بَعْضِهِمْ أَتَى مِنْ بَعْضِ	5042
فَعَنْهُ نَهَى شَافِعُ الْعَبَادِ	
وَمَالِكَ مَنْعٌ لَدَيْهِ رَاجِحٌ	
وَجَاهِلٌ لِحَالِهَا قَدْ يُعْذَرُ	
فَفِيهِ رُبْحٌ فَيْئَةٌ مِنْ فَيْئَةٍ	
زِيَادَةُ الْحَدِيثِ نَصُّ الْحَضَرِ	

### فصل النهي عن النجش، وما هو؟

وَالْبَعْضُ بَيْعُ النَّجَشِ الْبُطْلَانُ	5043
صُورَتُهُ يَزِيدُ سَوْمًا فِي الثَّمَنِ	5044
حُدُوثُهُ كَالْعَيْبِ وَالْخِيَارِ	5045
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَجْزُ	5046
وَأَنْ يَرَدَّ نَهْيٌ عَلَى مَا يُفْسِدُ	5047
فَذَا عَلَى الْفَسَادِ لِلْجُمْهُورِ	5048
كَتَبَ نَارَ كَالِ وَمَاءِ	5049
لَهُ جَزَاءٌ أَوْضَحَ الْأَعْيَانِ	
وَلَيْسَ لِلشِّرَاءِ قَصْدٌ يَقْتَرِنُ	
لِمَالِكَ كَيْ تَرْفَعَ الْأَضْرَارُ	
وَفَاعِلٌ جَزَاؤُهُ إِثْمًا يُحْزَنُ	
مِثْلَ الرِّبَا أَوْ غَرَرٍ إِذَا يُوجَدُ	
يُحْمَلُ حُكْمُ سَائِرِ الْأُمُورِ	
زِدْ حَطْبًا مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ	

وَعِنْدَ تَخْصِيصِ تَضَارُبٍ ظَهَرَ	5050
وَمَالِكَ إِنْ مَنَّبَعَ الْمَا مُتْلَكَ	5051
إِنْ بِيَحْ بِيَعٍ جَازَ بَعْدَهُ الثَّمَنُ	5052
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُعْتَبَرُ	
يَمْنَعُ إِنْ لَمْ يَخْشَ ظُمَانًا هَلَكُ	
وَبِيْعُ مَاءٍ فِعْلُهُ ضِدُّ الْحَسَنِ	

### الباب السادس:

#### في النهي من قبل وقت العبادات

وَالْمَنْعُ إِجْمَاعًا بِوَقْتِ الْجُمُعَةِ	5053
وَعِزُّهَا مِنَ الصَّلَاةِ يُنْدَبُ	5054
فِيهِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٍ	5055
وَهَلْ عَلَى بَعْضِ الْبُيُوعِ يَتَحَصَّرُ	5056
وَفَسْخُهُ لِمَالِكَ فَلَتَتَّبِعَهُ	
مَدْحُ الْإِلَهِ فِعْلُهُ يُرْغَبُ	
فَسَادُ عَقْدٍ حَامِلٍ لِلْبَاطِلِ	
أَمْ فِي الْبُيُوعِ كُلِّهَا قَدْ يُعْتَبَرُ	

### القسم الأول

#### الأسباب والشروط المصححة للبيوع<sup>1</sup>

فِي الْعَقْدِ وَالْمَثْمُونِ ثُمَّ الْعَاقِدُ	5057
وَعَاقِدَانِ جُمْلَةً الْأَبْوَابِ	5058
شَرْطٌ وَأَنْبَابٌ فَذِي مَقَاصِدُ	
لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنَ الْأَسْبَابِ	

### الباب الأول:

#### في العقد

### الركن الأول:

#### العقد

وَالْعَقْدُ عِنْدَهُ عِبَارَاتٌ يَجِبُ	5059
لِمَالِكَ بِالْمَاضِي وَاسْتَفْهَامِ	5060
يَمْنَعُ لِلتَّعَاطِي دُونَ الْقَوْلِ	5061
إِبْرَامُهُ بِهَا وَإِلَّا مَا حُسِبَ	
وَالشَّافِعِيُّ بِالْمَاضِي مِنْ كَلَامِ	
مَالِكٍ لَمْ يَحْكَمْ بِذَا السَّبِيلِ	

<sup>1</sup> - لأن هذا القسم كتب عليه أنه الثاني دون ذكر الأول في الباب كله، وصحته لاستجلاء منهج النظم.

- 5062 لَزُومُهُ مِنْ مَجْلِسٍ لِلْعَقْدِ  
مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ عِنْدَ الشَّدِّ
- 5063 وَمَجْلِسٌ لِلْعَقْدِ فِيهِ يُخْتَلَفُ  
فِي الْقَوْلِ وَالْأَبْدَانِ حَيْثُمَا وَصِفُ
- 5064 فَابْنُ عُمَرَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ  
مَجْلِسُ عَقْدٍ بِافْتِرَاقٍ يُبْعَدُ
- 5065 مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ لِلْأَقْصَالِ  
يَصْحَبُ ذَا الْخِيَارِ فِي الْأَمْوَالِ
- 5066 وَعُمْدَةُ الْخِيَارِ قَوْلُ وَارِدُ  
خِيَارُ مَجْلِسٍ أَتَى مُسَانِدُ
- 5067 لِابْنِ عُمَرَ وَمَالِكٍ بِذَا حَكْمِ  
وَكُلُّهُمْ فِي سُنَّةٍ لَا يَتُّهَمُ
- 5068 فَلَا فِتْرَاقَ لَيْسَ بِالْأَبْدَانِ  
لَكِنْ بِتَرْكِ الْعَقْدِ بِاللِّسَانِ

### وأما الركن الثاني:

فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا

- 5069 كِلَاهُمَا تَقَدَّمَتْ إِشَارَةٌ لَهُ وَلَا تُكَرَّرُ الْعِبَارَةُ

### أما الركن الثالث:

فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين لما لكان

- 5070 وَوَاجِبٌ بِأَنْ يَكُونَ جَازِمًا  
بِمَا يَبِيعُ مِنْ غُيُوبٍ سَالِمًا
- 5071 كُلُّ مَبِيعٍ عَلِمَ حَالَهُ يَجِبُ  
وَوُضِّفَهُ تَسْلِيمُهُ بِنِعَاءِ صَحْبٍ
- 5072 مَالِكُ مَالٍ أَوْ وَكِيلٌ قَدْ مَّا  
مِنْ غَيْرِ مَحْجُورٍ وَذَا تَقَدَّمَ مَا
- 5073 وَالْخُلْفُ فِي بَيْعٍ مِنَ الْفُضُولِي  
تَأْيِيدُ مَالِكٍ مِنَ الْمَأْمُولِ
- 5074 وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ  
يَنْعُهُ بِدُونِ وَجْهِ مَانِعٍ
- 5075 حَدِيثُ عُرْوَةَ بِدِينَارٍ اشْتَرَى  
شَاتَيْنِ بَاعَ وَاحِدَةً ثُمَّ ادَّخَرَ
- 5076 شَاةً وَدِينَارًا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ  
أَكْرَمَ بِهِ مِنْ مُنْقِذِ مُحَبَّبٍ
- 5077 وَوَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ  
قَدْ نَابَ عَنْهُ الشَّارِي فِي ذَا الْمَطْلَبِ
- 5078 عُرْوَةَ مَا اسْتَشَارَ فِي الَّذِي فَعَلَ  
بَلْ نَابَ فِي الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْعَمَلِ

## القسم الثاني:

### القول في الأحكام العامة للبيع الصحيحة

- 5079 تَفْصِيلُهُ فِي أَرْبَعٍ مِنَ الْجُمَلِ      تُذَرِّجُ فِي نَظْمٍ لِنَثْرِهَا حَصَلَ  
5080 فَمِنْهُ مَا لِلرَّدِّ حُكْمًا يُلْزِمُ      وَرَعَى حَالَ الرَّدِّ حِينَ يُعْلَمُ

#### الجملة الأولى:

##### في أحكام وجود العيب في المبيعات

- 5081 تَضُمُّ بَابَيْنِ لِعَيْبٍ حَقَّقَ      ثُمَّ بَرَاءَةً كَشَرَطٍ دَقَّقَ

#### الباب الأول:

##### في أحكام عيوب البيع

- 5082 وَأَصْلُهُ التَّرَاضِي صَرُّ الشَّاةِ      فِي الْعَقْدِ وَالْبَيْعِ جَمِيعٌ يَأْتِي

#### الفصل الأول:

##### في معرفة العقود التي يجب فيها الرد بوجود العيب

##### وحكم التي لا يجب فيها

- 5083 وَيُذَرِّسُ الْعَيْبُ بَعْقَدَ لِلْعَوَضِ      عَنْ غَيْرِهِ وَذَاكَ حُكْمٌ يُفْتَرَضُ  
5084 مِثْلُ الْهَبَاتِ لِلثَّوَابِ عَوُضَتْ      أَوْ صَدَقَاتٍ خَلْفَهُمْ فِي ذَا ثَبَتِ

#### الفصل الثاني:

##### في معرفة العيوب التي توجب الحكم

##### وما شرطها الموجب للحكم فيها

- 5085 مِنْ الْعُيُوبِ مَا لِحُكْمٍ يُوجِبُ      وَبَعْضُهَا فِي الشَّرْطِ عَقْدًا يُكْتَبُ



## النظر الأول:

وَيُعْرِفُ الْعَيْبُ بِنَقْصِ الثَّمَنِ	عَيْبٌ يُرَى فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْبَدَنِ	5086
بِظَاهِرٍ وَالْخَافِ بِالتَّحْسُّسِ	وَالْعَيْبُ إِمَّا فِي ذَوَاتِ الْأَنْفُسِ	5087
فِي أَمَةٍ يُلْفَى بِلا تَرَاوِي	مِثْلُ خَتَانِ الْعَبْدِ وَالْخَفَاضِ	5088
يَزِيلُ شَرْطُ ضِدِّهَا لِلْإِخْنِ	يُنْظَرُ ذَا فِي الشَّخْصِ أَوْ فِي الزَّمَنِ	5089
يُوجِبُهُ الْقَانُونُ لِلتَّعْدِيرِ	أَحْكَامُهَا فِي الْفَقْهِ كَالدُّسْتُورِ	5090
لِمَالِكٍ قَدْ جَاءَ فِي الْمُنْسُوبِ	تَضْرِيَةُ الشَّاةِ مِنَ الْعُيُوبِ	5091
وَالضُّدُّ لِلنُّعْمَانِ عَنْهُ قَدْ كُتِبَ	إِلَيْهِ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ لَهُ نُسَبٌ	5092
وَمَنْ لِمَصْرَافٍ شَرَى لَهُ النَّظْرُ	تَضْرِيَةُ بَتْرِكْهَا أَمْرُ الْأَثَرِ	5093
بِهِ أَبْرَ حَنِيفَةً لَمْ يَغْتَمِدْ	وَذَا دَلِيلٌ أَنَّهَا عَيْبٌ يُرَدُّ	5094
وَذَاكَ ضِدُّ أَكْثَرِ الْمَعَانِي	يُعَارِضُ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ	5095
وَحُجَّةُ النُّعْمَانِ فِيهَا شَامِلَةٌ	لِمَالِكٍ فِي أَمْرِ هَذَا النَّازِلَةِ	5096

## النظر الثاني:

## وأما شرط العيب الموجب للحكم

وَالْخُلْفُ فِي الْعُهُدَةِ ثُمَّ الْعَدُّ	شُرُوطُهُ الْخُدُوثُ قَبْلَ الْعَقْدِ	5097
بِالْمُشْتَرَى مِنْ قَبْلِ قَبْضِ إِنْ يَحُلُّ	وَأَجْمَعُوا أَنَّ جَمِيعَ مَا نَزَلَ	5098
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْبٌ قَدِيمٌ قَدْ هَلَكَ	فَهُوَ عَلَى حَسَابِ مُشْتَرٍ مَلَكٌ	5099
وَعِلْمُ بَائِعٍ بِذَاكَ يَكْمُلُ	بِهِ الْمَبِيعُ قَبْلَ بَيْعٍ يَخْصُلُ	5100

## الفصل الثالث:

## في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير

فِي الشَّكْلِ وَالْأَصْلِ خِلَافُ الْجُلِّ	عَيْبٌ يَسِيرٌ رِيئٌ فِي الْمَحَلِّ	5101
فَلَيْسَ مُبْطِلًا لَذَاكَ الْفِعْلِ	وَإِنْ يَسِيرًا مَالِكٌ فِي الْأَصْلِ	5102
وَرَدُّ بِالْكَثِيرِ إِذَا يُطَالَبُ	لَكِنْ أَرَشَسَ الْعَيْبُ أَمْرًا وَاجِبٌ	5103
فِي الْحَيَوَانِ الرَّدُّ وَخِذَهُ ذَكَرُ	أَمَّا الْعُرُوضُ مِثْلُ أَصْلِ يُعْتَبَرُ	5104
فَأَرَشَسَ عَيْبٌ حُكْمُهُمْ بِتَرْكِهِ	وَإِنْ أَرَادَ مُشْتَرٍ لِمَلِكِهِ	5105
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ أَمْرٌ يُخْتَسَبُ	مَا حَطَّ قِيَمَةً بِهِ رَدُّ وَجِبَ	5106

## فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب

- 5107 إِنْ ظَهَرَ الْعَيْبُ أَتَى الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَقَسَمَ الْأَخْيَارُ  
5108 بَيْنَ رُجُوعِ الْبَيْعِ مَعَ اخْتِذِ الْعَوَضِ وَالرَّدِّ لِلْمَعِيبِ قَوْلُ يُفْتَرَضُ

## وأما المسألة الثانية:

[إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً]

- 5109 إِنْ يَشْتَرِي الشَّخْصَانِ شَيْئًا فِي مَحَلٍّ فَالشَّافِعِيُّ يُرْجِعُ لِلَّذِي حَصَلَ  
5110 إِنْ وُجِدَ الْعَيْبُ بِلاَ عِلْمٍ سَبَقَ بَطْلَانِ عَقْدٍ عِنْدَ بَعْضٍ يُسْتَحَقُّ

## الفصل الرابع:

## في معرفة أصناف التغييرات الحادثة عبر المشتري وحكمها

- 5111 تَغْيِيرُ الْمَعِيبِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَدُونَ عِلْمِ الشَّارِّ بِالتَّغْيِيرِ  
5112 فِي الْمَوْتِ أَوْ إِنْ بَاعَهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَ إِذْ يَنْتَفِعُ  
5113 بِالثَّمَنِ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْ حَصَلَ عَنْ جَابِرِ أَبِي حَنِيفَةَ نُقْلُ  
5114 أَمَّا إِذَا الْمَحَلُّ مَاتَ فَالْقَضَا تَعْوِيضُهُ لَيْسَ سِوَى فِعْلِ الرِّضَا  
5115 وَمَالِكَ صُوْرُ بَيْعِ بِالثَّمَنِ تُنَاطُ أَحْكَامُ لَتَعْوِيضَ يَكُنْ  
5116 وَمِنْ نَظِيرِ النِّقْصِ ثُمَّ الْعِلْمُ مِنْ مُشْتَرٍ إِذْ نَقَصَهُ لَلْفَهْمِ  
5117 أَغْنَى مَحَلَّ الْعَقْدِ عِنْدَ الْعَرَضِ حَتَّى يَكُونَ الْحُكْمُ شَبَهَ الْعَوَضِ  
5118 وَالشَّافِعِيُّ التَّعْمَانُ وَإِنْ قَاسَمَ فَبَيْعُهُ فِيمَا اشْتَرَى لِلْحَاكِمِ  
5119 إِنْ بَاعَهُ بَعِيْبُهُ أَنْ يَحْكَمَا عَلَى الَّذِي لِلْعَيْبِ بَاعَ مِنْهُمَا  
5120 وَذَاكَ صَاحِبُ الْمَيْعِ الْأَوَّلِ فَالْعَدْلُ ضَامِنٌ بِذَا التَّحَوُّلِ  
5121 بَعْضُ الْعُقُودِ بِتَعَاقُبِ الزَّمَنِ كَالرَّهْنِ وَالتَّأْجِيرِ حَيْثُمَا تَبَيَّنَ  
5122 بَعْدَ تَدَاوُلِ بَهَا عَيْبٍ وَضَحَّ رَدِّ ابْنِ قَاسِمٍ وَأَشْهَبُ رَجَحُ  
5123 لَدَيْهِ مِنْ تَقْدِيرِهِ طُولَ الزَّمَنِ فَإِنْ يَطْلُ جَلٌّ وَإِنْ قَلٌّ وَهَنْ

## باب طرو النقصان

- 5124 وَمَا بَعِيْبٌ رُدُّ لَكِنْ قَدْ طَرَا عَلَيْهِ قَبْلَ الرَّدِّ عَيْبٌ قَدْ جَرَى  
5125 فَنَقْصُ قِيَمَةٍ مِنَ التَّغْيِيرِ مُرْتَبِطٌ بِالْحَالِ لِلتَّصَوُّرِ

- 5126 فَأَبْغَضُ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ يُرْجَعُ  
5127 لِلشُّورِ وَالنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي  
5128 بِالْمُشْتَرَى وَعَنْهُ حَطُّ الْبَائِعِ  
5129 أَوْ رَدُّهُ إِلَيْهِ مَعَ تَعْوِيضِ  
5130 إِنْ وَقَعَ الْخِلَافُ فَالْخِيَارُ  
5131 لِمَالِكٍ مُغْلِباً لِلْمُشْتَرِي  
5132 مَنْ ثَمَّنَ خَالَ مِنَ الْعُيُوبِ  
5133 وَالْعَيْبُ قَبْلَ الرَّدِّ زَالٌ فَلْيُزَلْ

### الفصل الخامس:

#### في القضاء في اختلاف الحكم عند اختلاف المتبايعين

- 5134 تَقَارَرُ الْأَطْرَافُ عِنْدَ الْحُكْمِ  
5135 وَإِنْ تَنَافَرَا عَلَى الْعَدْلَيْنِ  
5136 يُقَدَّرُ الْعَيْبُ مَعَ التَّقْوِيمِ

### الباب الثاني:

#### في البيع بالبراءة

- 5137 وَفِي جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءَةِ  
5138 خِيَارُ رَدِّ بِالْعُيُوبِ مُخْتَلَفٌ  
5139 يَسِرُّ لِلنُّعْمَانِ مِنْ كُلِّ خَلَلٍ  
5140 وَالشَّافِعِي أَرَاهُ عَيْباً يَشْتَرِطُ  
5141 فَمَنْ أَجَازَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ  
5142 لَحَقَّه فِي الرَّدِّ بِالْعُيُوبِ  
5143 وَمَنْعَ لَهُ يَرَى لِلْغَرَرِ

## الجملة الثانية :

## في وقت ضمان المبيعات

- 5144 وَاخْتَلَفُوا فِي سَاعَةِ الضَّمَانِ  
5145 فَبَعْدَ قَبْضٍ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي  
5146 أَمَّا الْمَبِيعُ حَيْثُ كَانَ غَائِبًا  
5147 وَزَائِدٌ مُتَّفَصِّلٌ لِلْمُشْتَرِي  
5148 فَفِي الضَّمَانِ بِالْخُرَاجِ قَاعِدَهُ  
5149 وَمَالِكٌ مِنْ ذَلِكَ يَسْتَشِي الرُّدَّ  
5150 وَزَائِدٌ مُنْدَمِجٌ فِي الْعَيْنِ  
5151 فَفِيهِ خِيَارٌ لِشَارِيهِ رَجْعُ  
5152 مَنْ مَسَكَ الْعَيْنَ بِهِ وَالْإِثْرَا  
5153 فَمُشْتَرٍ مُخَيَّرٌ فِي الرُّدِّ  
5154 وَالرُّدُّ مُمَكِّنٌ وَيَبْقَى مُشْتَرِكُ  
5155 لِبَائِعٍ رَدُّ لَهُ بِالْعَيْبِ

## القول في الجوائح

- 5156 وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ جَوَائِحِ الثَّمَرِ  
5157 لِقَوْلِ جَابِرٍ وَبَائِعٍ تَصَبَّ  
5158 يُمْنَعُ أَخْذُهُ بِذَا لِلثَّمَنِ  
5159 أَمَّا ضَمَانُ الْبَيْعِ بَعْدَ الْقَبْضِ
- حَرَمَهُ الْحَدِيثُ حَيْثُمَا ظَهَرَ  
ثَمَارُهُ بِجَائِحِهِ إِذَا كُتِبَ  
بِذَاكَ حُكْمُ الْعَادِلِ الْمُؤْتَمَنِ  
مَنْ مُشْتَرٍ فِيهِ سَمَاعٌ يُرْضَى

## الفصل الأول :

## في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح

- 5160 وَكُلُّ مَا أَصَابَهَا مِنَ السَّمَاءِ  
5161 فَعِلُ الْجُيُوشِ السَّرِقَاتِ وَالْعَطَشِ  
5162 وَكُلَّمَا يَحْدُثُ مِنْ فِعْلِ الْبَشَرِ
- جَائِحَةٌ وَبِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ  
إِنْ يَسْتَحِلُّ بِفَعْلِهَا أَنْ تَتَعَشَّ  
فِيهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ أَهْلِ النَّظَرِ

## الفصل الثاني:

### في محل الجوائح من المبيعات

- 5163 فِي الثَّمَارِ وَالْبُقُولِ يَخْتَلَفُ وَصَفُ جَوَائِحِ إِذَا كُلُّ يَصِفُ  
5164 جَائِحَةُ الثَّمَارِ أَصْلًا مُتَّفَقٌ فِي شَأْنِهَا لِمَالِكٍ حُكْمٌ يَسْقُ

## الفصل الثالث:

### في مقدار ما يوضع منه فيه

- 5165 وَالْثُلُثُ قَدْرُ مَا بِهِ يُرَدُّ لِأَشْهَبٍ مِنْ قِيَمَةِ تُعَدُّ  
5166 إِنْ تَخْتَلَفَ لَدَيْهِمُ الْأَنْوَاعُ فَثُلُثُ أَثْمَانِ بِهَا تُبَاعُ  
5167 فَلَا بَيْنَ قَاسِمٍ وَمَنْ قَدْ قُلِّدَا إِنْ تَخْتَلَفَ عَيْنٌ فَثُلُثُ عُدَدَا  
5168 مَنْ ثَمَّنَ الْجَمِيعَ حِينَ قُدِّرَا بَعْدَ انْتِقَاصِ لِلْمَبِيعِ قُرْرَا

## الفصل الرابع:

### في الوقت الذي توضع فيه

- 5169 بِهَا الْقَضَاءُ فِي زَمَانِ الْجَائِحَةِ لِمَالِكٍ مَدَى الزَّمَانِ وَاضِحَةٌ  
5170 وَالْخُلْفُ مُشْتَرٍ عَلَى وَصْفِ السَّبَبِ هَلْ بِاتِّفَاقٍ أَوْ نَضَارَةٍ حَسَبُ

## الجملة الثالثة:

### من جمل النظر في الأحكام

## المسألة الأولى:

### متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟

- 5171 بَيْعُ التَّخِيلِ قَبْلَ جَنِيِّ الثَّمَرِ لِمُشْتَرِي قَوْلِ أَهْلِ النَّظَرِ  
5172 وَبَعْدَ إِبَارِ لِبَائِعٍ حَسَبُ دُونَ اشْتِرَاطِ الْمُشْتَرِي فَذَا يَجِبُ  
5173 دَلِيلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ الْمُفْضَلُ ضَمْنُ حَدِيثِ الْكَامِلِ الْمُبْجَلِ  
5174 مَنْ بَاعَ نَخْلًا أَبْرَتَ فَنَمَرُهَا لِبَائِعٍ لَهَا وَذَاكَ أَمَرُهَا  
5175 مَا لَمْ يَرُدَّ فِي الْعَقْدِ شَرْطُ الْمُشْتَرِ فَذَاكَ نَصٌّ لِلْحَدِيثِ النَّصِيرِ

## المسألة الثانية:

القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟

- 5176 مَسْأَلَةٌ زَالَتْ وَزَالَ أَصْلُهَا لَيْسَ مُفِيدًا دَرُسُهَا وَمَالُهَا  
5177 كُلُّ تَعَامُلٍ بِهَا فَبَاطِلٌ شَوْهَهَا ظُلْمٌ وَنَهْبٌ قَاتِلٌ

## القسم الثالث:

وهو النكح في حكم البيع الفاسد إذا وقع

- 5178 وَاتَّفَقُوا أَنْ مَحَلَ الْفَاسِدَ يَحْسُمُ جُمْلَةً مِنَ الْفَوَائِدِ  
5179 وَوَاقِعٌ وَلَمْ يَفُتْ بِعَقْدٍ أَوْ مِنْ نَمَاءٍ أَوْ بِنَقْصِ الْعَدِّ  
5180 كَذَا بَيْعٍ أَوْ بِرَهْنِ الْعَيْنِ وَالنَّقْصُ فِي الْأَثْمَانِ أَوْ مَثْمُونِ  
5181 فَالْشَّافِعِيُّ لَيْسَ فَوَاتًا إِذَا صَدَرَ لِمَالِكٍ فِي شَأْنِهَا حُكْمٌ أَمَرَ  
5182 بِقَسَمِ كُلِّهَا إِلَى قَسْمَيْنِ مُحَرَّمٌ فَوَائِدُهُ بِالْقِيَمَةِ  
5183 بِعَدِّ فَوَائِدِهِ بِلا تَرَدُّدٍ مَكْرُوهٌ صَحَّ عِنْدَهُ بِالْجُمْلَةِ  
5184 إِلَّا الرِّبَا يُحَكَّمُ بِالتَّشَدُّدِ مِثْلُ الرِّبَا أَوْ بِغُرُورٍ مَانِعٍ  
5185 وَفَاسِدُ الْبَيْعِ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ مَعَ الرِّبَا تَدَاخُلُ الْأَجْزَاءُ  
5186 تَحْرِيمُ عَيْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي ذَا الشَّكْلِ  
5187 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ بِالْعَدْلِ تَقْوِيَتْ عَيْنُهَا لَدَى التَّلَاقِي  
5188 لِمَالِكٍ حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ وَحِينَ يُعْطَى سَلَفًا لِلشَّارِي  
5189 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ مِنَ أَصْلِ الثَّمَنِ  
5190

## كتاب الصرف

- 5191 وَالصَّرْفُ مَقْسُومٌ إِلَى قَسْمَيْنِ نَسِيئةٌ تَفَاضُلُ فِي الْحِينِ  
5192 فِي خَمْسَةِ الْأَجْنَاسِ حَصْرُ الصَّرْفِ نَسِيئةٌ مِثْلُهُ عِنْدَ الْوَصْفِ  
5193 ذَرِيعَةٌ إِدْخَالُهَا لِمَالِكٍ يُؤْمَنُ الْحُكْمُ لِكُلِّ سَالِكٍ  
5194 وَحَصْرُهَا فِي سَبْعَةِ الْمَسَائِلِ يُوضِّحُ الصَّرْفَ لِكُلِّ سَائِلٍ

## الفصل الأول:

### في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة

#### المسألة الأولى:

##### بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة

وَالْعُلَمَاءُ فِي الصَّرْفِ كُلِّ أَجْمَعُوا	5195
قَدْ جَاءَ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ	5196
فِي ذَهَبٍ مُبَادَلٍ بِفَضَّةٍ	5197
وَقِيلَ فِي نَسِيئَةٍ قَدْ يَدْخُلُ	5198
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَسَامَةٌ رَفَعُ	5199
ذَلِكَ أَسَامَةٌ مِّنَ الرَّسُولِ	5200
فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْمَرَاJعِ	5201
مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ	5202
عَلَى يَدِ قُلٍّ بِيَدٍ فَلْتَسْمَعُوا	
وَضَعُ النَّبِيُّ أَسْلُوبَ الْإِتْجَارِ	
هَذَا وَبِهَا فِي لَحْظَةٍ وَنَضَةٍ	
دُونَ تَفَاضُلٍ وَذَلِكَ يُنْقَلُ	
فَلَا رَبَا إِلَّا نَسِيئَةً سَمِعُ	
وَالْعَكْسُ لِلْجُمْهُورِ فِي الْأُصُولِ	
يَمْنَعُهُ حَدِيثُ خَيْرِ شَافِعٍ	
وَوَاجِبٌ لِلشَّرْعِ الْإِنْتِبَاهُ	

#### المسألة الثانية:

##### بيع السيف والمصحف المحلي يباع بالفضة أو الذهب

وَالْبَيْعُ لِلسَّيْفِ كَذَلِكَ الْمُصْحَفِ	5203
زَادَتْ عَلَى ذَاتِ الْمُحَلِّي إِنْ تُضَفَّ	5204
مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ يُزَادُ	5205
لَصَوْغِهِ وَمَزْجِهِ كَحَلِيَّةٍ	5206
جَوَازَةٍ لِمَالِكَ بِشَرْطِ	5207
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ بَيْعُهُ	5208
مُسَوِّيًا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الذَّهَبِ	5209
وَالشَّافِعِيِّ بِالْجَهْلِ لِلْمَمَائِلَةِ	5210
أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي نَهَارِ خَيْبَرِ	5211
أَمْ ذَهَبٌ مِنْ ذَهَبٍ بِالْقَدَرِ	5212
أَمْ مُعَاوِيَةَ أَجَازَ كُلُّ ذَا	5213
وَفِيهِ حَلِيَّةٌ بِصَنْفٍ مُرْدَفٍ	
زِيَادَةٌ فِي ثَمَنِ مَا إِنْ تُخَفَّ	
فِي ثَمَنِ الْوَاحِدِ إِذْ يُعَادُ	
لِلسَّيْفِ أَوْ الْمُصْحَفِ فَثَبَّتْ	
فِي ثُلُثٍ أَوْ دُونَهُ فِي الْخَطِّ	
بِزَائِدٍ وَجَازَ فِيهِ نَفْعُهُ	
وَفَضَّةُ التَّزْيِينِ لِلتَّكْسِبِ	
يَخْشَى لَذَا فِي خَيْرِ تَبَاقُلِهِ	
إِذْ ذَهَبًا أَزَالَ أَبْقَى الْحَجَرِ	
دُونَ تَفَاضُلٍ أَتَى بِالْخَصْرِ	
مُؤَسَّأً أَضَلَّ خِلَافَهُمْ خُذَا	

١ - أي نض المحل في المجلس.

## المسألة الثالثة:

من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان

- 5214 وَأَتَّفَقُوا فِي الصَّرْفِ حَالاً يُنْجِزُ فِي مَجْلِسٍ تَبَادُلٌ قَدْ يُحْرَزُ  
5215 فَمَجْلِسُ النُّعْمَانِ بِالْأَبْدَانِ وَمَالِكَ تَبَادُلُ الْأَعْيَانِ  
5216 تَأَخَّرَ لَهُ وَلَوْ فِي الْجَلْسَةِ مِنْهُ الرَّبَا مُصَاحِبٌ لِلصُّفَّةِ  
5217 وَخُلِفُهُمْ فِيهَا بِهِ تَرَدُّدًا مَنْ فِي تَقَابُضٍ رَأَى شَدْدًا  
5218 فِي حَصْرِ وَقْتِ الْعَقْدِ فِي التَّبَادُلِ وَالْغَيْرُ وَقْتُ مَجْلِسٍ بِالْكَامِلِ

## المسألة الرابعة:

من اصطف دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا

- 5219 فَمَالِكَ يَرَى انْتِقَاصَ الْعَقْدِ بِنَزْعِ قَدْرِ زَائِفٍ بِالْحَدِّ  
5220 مَنْ ذَهَبٍ حَتَّى يُزَالَ الزَّائِفُ مِنْ ثَمَنِ فِي الصَّرْفِ كُلِّ عَارِفٍ  
5221 أَبُو حَنِيفَةَ يَصُحُّ الْعَقْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَصْفِهِ يُحَدُّ  
5222 وَأَحْمَدُ بِالرَّدِّ لَيْسَ يُبْطَلُ كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ إِذْ يَحْصُلُ  
5223 وَالشَّافِعِيُّ لَهُ بِذَا قَوْلَانِ فِي زَيْفِ صَرْفٍ مُتَقَابِلَانِ  
5224 وَرَابِعُ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْجَانِبِ وَإِثْرُهُ وَحُكْمُهُ لِلرَّاعِبِ  
5225 إِبْطَالُ صَرْفٍ عِنْدَ رَدِّ مُطْلَقًا إِبْطَالُ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرُ يُجْمَلُ  
5226 بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُجْمَلُ إِبْدَالُ زَيْفٍ أَوْ شَرِيكِ يُنْقَلُ

## المسألة الخامسة:

ما اتفقوا عليه من المراطلة

- 5227 عَلَى جَوَازِ صَفْقَةِ الْمَرَاتِلَةِ فِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ مُنَاقِلَةٍ  
5228 فِي فِضَّةٍ بِمِثْلِهَا وَالذَّهَبِ بِمِثْلِهِ حُكْمُ جَمِيعِ الْكُتُبِ  
5229 وَالْخُلْفُ فِي التَّوَعُّينِ خُلْفُ الْحُكْمِ تَفَاضُلُ فِي النَّوْعِ عِنْدَ الْحُسْمِ  
5230 إِنْ تَخْتَلَفَ جَوْدَةُ نَوْعٍ وَاحِدٍ فَمَالِكَ يَمْنَعُ ذَا لِلْقَاصِدِ



- 5231 وَخُلِفَ نَوْعٌ وَاحِدٌ يُحَرِّمُ تَرَاطُلًا لِلشَّافِعِيِّ إِذَا يَحْكُمُ  
5232 أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ جَوَازُ ذَا لَدَيْهِمْ بِالْجُمْلَةِ

## المسألة السادسة:

## هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟

- 5233 تَصَارُفُ الدِّينَارِ بِالدِّرَاهِمِ فِيهِ خِلَافُهُمْ عَلَى الْمَفَاهِمِ  
5234 مَالِكٌ قَالَ جَائِزٌ إِنْ حَلًّا أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ كَلًّا  
5235 وَالذَّيْنُ حَيْثُ كَانَ مِنْ نَوْعِ الذَّهَبِ هَلْ دَرَاهِمٌ يُقْضَى بِهِ إِذَا يُحْتَسَبُ  
5236 فِي ذِمَّةٍ تَصَارُفُ بَيْنَهُمَا مَالِكٌ إِنْ حَلًّا يَرَى صَرَفَهُمَا  
5237 أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ مُطْلَقًا وَالشَّافِعِيُّ لِمَنْعِهِ قَدْ حَقَّقَا  
5238 فَعَائِبٌ بِحَاضِرٍ ذَا يُمْنَعُ وَنَاجِزٌ بِغَائِبٍ لَا يُدْفَعُ  
5239 مِنْ بَابِ أُخْرَى غَائِبٌ بِغَائِبٍ وَتَرْكُهُ مُجَانِفٌ لِلرَّيِّبِ  
5240 وَفِي حُلُولِ الْأَجَلَيْنِ يُعْتَبَرُ مَقَامُ نَاجِزٍ لِمَالِكٍ ظَهَرَ  
5241 وَصَرَفٌ غَيْرُ حَاضِرٍ إِذَا يَعْقَدَا عَلَيْهِ ضَمْنٌ مَجْلِسٍ إِنْ وَجَدَا  
5242 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ عَقْدُهُ بِهَذِهِ الصَّيْغَةِ  
5243 وَالْكُفْرَةُ لِابْنِ قَاسِمٍ مُسْجَلٌ وَمِثْلُ هَذَا ذَهَبٌ يُحَوَّلُ  
5244 فِي دَيْنٍ فَضَّةً أَدَاؤُهُ يُحَلُّ أَوْ عَكْسَ ذَا فِي ذَهَبٍ إِذَا تَقَلُّ  
5245 لِابْنِ عَمَرَ تَبَادُلُ الْعَيْنَيْنِ وَمَالِكٍ يَجُوزُ فِي الْإِثْنَيْنِ

## المسألة السابعة:

## في الاختلاف في جواز البيع والصرف

- 4246 وَمَالِكٌ يَمْنَعُ عَقْدَ الصَّرْفِ فِي غَيْرِ تَابِعٍ أَتَى بِالْوَصْفِ  
4247 وَذَا خِلَافٌ دَاخِلٌ فِي الْمَذْهَبِ إِلَّا قَلِيلًا جَاءَ عِنْدَ أَشْهَبَ  
4248 يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ ثُمَّ الْبَيْعُ لَدَيْهِ وَقَتْ وَاحِدٌ مَسْمُوعٌ

## كتاب السلم

- 5249 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ مَحَلُّهُ وَالشَّرْطُ فِي الْكِتَابِ  
5250 وَمَا يَجُوزُ مِنْ قَضَاءِ السَّلَمِ وَمِنْ إِقَالَةٍ وَتَعْجِيلٍ نَمِي

### الباب الأول: في محله وشروطه

- 5251 بَعْضُ فُرُوعِهِ عَلَيْهِ مُجْمَعُ تَكُونُ ضَابِطاً وَلَا تَنْدَفَعُ  
5252 فَالْخُلْفُ فِي بَيْضٍ وَذَرٍّ لَحْمٍ فَمَنْعُ ذَا قَبُولٍ ذَا بِالْفَهْمِ  
5253 مَالِكٍ لِلذَّرِّ وَلِلْفُصُوصِ وَالْمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ بِالْخُصُوصِ

#### أولاً:

#### محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم

- 5254 فِي كُلِّ مَوْزُونٍ مَكِيلٍ يَجِبُ عَنْ أَهْلِ طَيِّبَةِ رَوْنَةِ الْكُثْبِ  
5255 فِي سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ يُسَلَفُ لَعْمَرَهَا وَذَا لَدَيْهِمْ يُعْرِفُ  
5256 حَتَّى أَتَى النَّبِيَّ فَحَدَّدَ الثَّمَنُ وَالْوَزْنَ وَالْأَجَالَ حُكْمًا قَدْ عَلَنَ  
5257 وَمَنْعُهُ فِي الدُّورِ وَالْعَقَارِ وَجَارَ غَيْرُهَا لَدَى الْأَخْيَارِ  
5258 لِلشَّافِعِيِّ الْمَوَاشِي وَالْأَوْزَاعِي جَوَازُهُ فِيهَا بِإِلَامْتِنَاعِ  
5259 وَالْمَنْعُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الثَّوْرِي وَالْأَبْنِ مَسْعُودٍ عَلَى الْمَأْثُورِ  
5260 أَهْلُ الْعِرَاقِ فِي حَدِيثِ الْجَامِعِ فَالْمَنْعُ جَاءَ فِي حَدِيثِ الشَّافِعِ  
5261 فَالْحَيَوَانُ لِأَبْنِ مَسْعُودٍ مُنِعَ وَابْنُ عُمَرَ مَالِكٍ فِيهِ يَتَسَعَّ

#### ثانياً:

#### شروط السلم

#### الشروط المتفق عليها

- 5262 شُرُوطُهُ فِي أَجَلٍ قَصِيرٍ وَمَنْعُهُ فِي أَجَلٍ كَثِيرٍ  
4263 لِمَالِكٍ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ تَأْجِيلُهُ فِيهَا وَلَا إِنْكَائُهُ

- 4264 هَلْ أَجَلٌ يُعَدُّ شَرْطَ صَحَّةٍ وَالشَّافِعِيُّ أَوْجَبَهُ وَرَجَّحَهُ  
4265 وَضَبَطَهُ لِلثَّمَنِ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ وَالتَّسْلِيمُ أَمْرٌ يَنْطَبِقُ

### الشروط المختلف فيها

#### الأول:

#### هل يقدر الأجل بغير الأيام

- 5266 فِي السَّلَامِ الْجُذَاذُ وَالْحَصَادُ أَجَازَ مَالِكَ وَذَا اعْتِمَادُ  
5267 عَلَى سَدِيدِ رَأْيِهِ فِي الْفَتَاوَى وَلِلصَّحِيحِ كَمَ يُدِيمُ النَّجْوَى  
5268 وَهُوَ لَدَيْهِ فَعَلَى صَرَبَيْنِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ جَازَ فِي الْيَوْمَيْنِ

#### الثاني:

#### بلد التسليم

- 5269 تَسْلِيمُهُ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ تَغْيِيرُ سُوقٍ عِنْدَ نَجْلِ قَاسِمِ  
5270 قَطْعُ الطَّرِيقِ إِنْ تَغَيَّرَ الْبَلَدُ وَلَوْ لِنَصْفِ الشَّهْرِ حَيْثَمَا تَعُدُّ  
5271 إِنْ كَانَ شَرْطُهُ بِلاَ تَعْلِيلٍ فَيُكْتَفَى بِالْإِسْمِ فِي الْقَلِيلِ  
5272 مَنْ بِاخْتِلَافِ السُّوقِ حُكْمًا عَلاَ مَا بِهِ التَّغْيِيرُ وَقَتًا أَجَلًا

#### الباب الثاني:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه  
السلم ومعرض في ذلك من الإقالة والتعجيل والتأخير

#### المسألة الأولى:

#### إذا تعذر تسليم المسلم فيه

- 5273 فَمَالِكَ لَهُ عَلَى صَرَبَيْنِ شَرْحُهُمَا يَأْتِي عَلَى النَّبِيِّينِ  
5274 مَا يُفْتَضَى فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ أَوْ غَيْرِهِ يُقْضَى مِنَ الْمُسْلِمِ  
5275 لِمَالِكَ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةً مَسَافَةً لِعَدِّهَا حِثَّائَهُ  
5276 هَلْ لِلْمَحَلِّ يُشْطَرُ الْحُضُورُ ذَا الشَّرْطِ لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ

- 5277 شَرَطُ صَلاَحٍ مَا يُسَلِّمُ اعْتَمَدَ  
5278 وَخَلَفَهُمْ مِنْ أَجَلِ شَرَطِ السَّلَامِ  
5279 فَمَالِكَ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ  
5280 فَعَقْدُهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ يَجْزُ  
5281 وَالْقَوْلُ لِلْجُمْهُورِ أَمْرٌ يُذَكَّرُ  
صَلاَحُ نَحْلٍ فِي حَدِيثٍ قَدْ وَرَدَ  
شَرَطُ حُضُورِ هَيْئَةِ الْمُسَلِّمِ  
مَا اشْتَرَطُوا فِي الْعَقْدِ هَذَا الْفَهْمِ  
وَالشُّورَى قَوْلُهُ لِبَاطِلٍ يَحْزُرُ  
إِجْرَاؤُهُ لِمُدَّةٍ يُكْرَرُ

### أولاً:

#### اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه

- 5282 شَرَطُ مَكَانِ السَّلَامِ النُّعْمَانُ  
5283 أَبُو مُحَمَّدٍ<sup>1</sup> عَلَيْهِ عَضْدًا  
قَالَ بِهِ إِذَا سَكَتَ الْأَعْيَانُ  
أَمَّا ابْنُ مَوَازٍ لَهُ قَدْ أَفْسَدَا

### ثانياً:

#### اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدراً

- 5284 وَالْثَمَنُ الْمَرَادُ فِي عَقْدِ السَّلَامِ  
5285 أَخَذَ الطَّعَامِ فِي الطَّعَامِ إِنْ يَتِمُّ  
5286 إعطاء دينار يدرهم قصداً  
5287 دُونَ تَأْخُرٍ لِمَالِكَ يَجْزُ  
5288 كَالْقَمْحِ بِالشَّعِيرِ أَوْ كَالذَّهَبِ  
5289 وَالسَّلَامُ الَّذِي لَغَيْرِ الْبَائِعِ  
5290 إِلَّا الطَّعَامُ الْمَنْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ  
5291 لِلزَّيْدِ أَوْ نَقْصٍ بِمَبْلَغٍ يَتِمُّ  
تَقْدِيرُهُ لِلْكَلِّ وَاجِبٌ حَتَمٌ  
يَجُوزُ مَعَ تَفَاوُتٍ إِذَا اسْتَلِمَ  
جَازَ بِهِ الْإِحْسَانُ حَيْثُمَا وَجَدَ  
إِذَا كِلَاهُمَا لِمَا لَهُ يَحْزُرُ  
بِفَضَّةٍ حِينَ تَحَاشَى الرَّيْبِ  
جَوَازُهُ بِسَائِرِ الْمَنَافِعِ  
إِقَالَةُ تَجُوزُ دُونَ فَرَضِ  
مَا يُفْسِدُ الْبَيْعَ لِعَقْدٍ قَدْ يَغْمُ

<sup>1</sup> - ورد في النص قال القاضي أبو محمد، دون تعريف له من هو.

## المسألة الثانية:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه

أولاً:

تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

- 5292 وَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ فِي بَعْضِ الثَّمَرِ عِنْدَ حُلُولِ وَقْتِهِ فَمَا قَدَرَ
- 5293 تَسْلِيمَهُ مُسَلِّماً وَقَدْ خَرَجَ زَمَانُهُ فَحُكْمُهُ قَدْ يَنْدَرِجُ
- 5294 لِلْجُلِّ فِي خِيَارِ ذَا الْمُسْلِمِ فِي الْأَخْذِ أَوْ تَرْكِ لِعَامِ قَادِمِ
- 5295 لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ وَابْنُ قَاسِمٍ فَعَقْدُهُ فِي ذِمَّةٍ لِلْفَاهِمِ
- 5296 وَأَصْلُهُ بَاقٍ إِلَى أَنْ يَسْتَلِمَ لِلشَّيْءِ وَفَقَ وَصْفُهُ الَّذِي عَلِمَ
- 5297 وَأَشْهَبَ قَالَ يَفْطَخُ السَّلْمَ وَصَبْرُهُ عَاماً لِسُخْنُونٍ نُمِي
- 5298 وَالْاضْطِرَابُ عِنْدَ مَالِكَ جَعَلَ لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ عَنْ قَوْلٍ بَدَلُ
- 5299 كَذَلِكَ الطَّرْطُوشِي ذَا يَخْتَارُ وَالِدَيْنِ بِالْدَيْنِ قَدْ اضْطَرَّارُ
- 5300 وَمَنْعُ كَالِيٍّ بِكَالِيٍّ يَخْصُ لِلْعَمْدِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيمَا يُنْصُ

ثانياً:

بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه

- 5301 مُسَلِّمٌ يُبَاعُ حَانَ أَجَلُهُ مُسَلِّمٌ لَهُ لِقَبْضٍ يَأْمُلُهُ
- 5302 فَمَنْعُهُ لِبَعْضِهِمْ مُطَرَّدُ كَمَنْعِ بَيْعِ قَبْلَ قَبْضٍ يُعْهَدُ
- 5303 إِسْحَاقُ أَحْمَدُ كَذَا النُّعْمَانُ بِالْمَنْعِ قَالَتْ ثُلَّةٌ أَعْيَانُ
- 5304 وَنَهَيْهِ عَنْ صَرْفِهِ فِي غَيْرِهِ فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحٌ بِذِكْرِهِ
- 5305 وَمَنْعُهُ لِمَالِكٍ مَشْهُورُ فِي مَوْضِعَيْنِ يُخْتَشَى الْغُرُورُ
- 5306 فَأَوَّلُ لَيْتَنَ يَكُنْ طَعَاماً فَاأُولَ لَيْتَنَ يَكُنْ طَعَاماً
- 5307 وَالثَّانِي فِي أَخْذِ مُسْلِمٍ عَوْضُ وَالثَّانِي فِي أَخْذِ مُسْلِمٍ عَوْضُ
- 5308 غَيْرُ مُسْلِمٍ إِلَيْهِ إِنْ يُبْعَ جَازَ بِكُلِّمَا أُصُولُهُ نَفْعُ
- 5309 دُونَ الطَّعَامِ خَوْفُ بَيْعِ بَعْضِهِ بِبَعْضِهِ لِلْغَيْرِ قَبْلَ قَبْضِهِ

## ثالثاً:

## الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه

- 5310 مَنْ يَشْتَرِي بِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ شَيْئاً وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ النَّدَمِ  
5311 بَعْدَ إِقَالَةِ وَحْظَرِ قَبْلَهَا فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُهُ مِنْ أَجْلِهَا  
5312 مُعْتَبِراً بِأَنَّهَا ذَرِيعَةٌ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبَعَ  
5313 أَبُو حَنِيفَةَ لَذَلِكَ قَيِّداً وَلَمْ يَمْنَعْ لِلْمُسْلِمِ  
5314 وَمَنْ أَجَارَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِيهِ كَقَوْلِ مَذْهَبٍ فَلْتَعْلَمِ  
5316 فَالشَّافِعِيُّ نَحَا لَذَا الْمَسَاقِ قَوْلِيهِمَا مِنَ الْهُدَاةِ وَاسْتَمَعَ  
لِلْأَمْرِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِيمَا حَدَّدَا

## رابعاً:

## إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقلني وانظرك بالثمن

- 5317 وَطَالِبُ إِقَالَةٍ مَعَ الْأَجَلِ يُعْطِيهِ لِلْمُقِيلِ فِي الشَّيْءِ الْبَدَلُ  
5318 فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ تَقَارَبُوا فِي الْمَنْعِ خَوْفَ الزَّيْدِ إِذْ يُحَاسِبُ  
5319 فَأَجْرُ ذَلِكَ لِلَّهِ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ مَنْ قَالَ مُعْسِراً سَمَاءً بِالرُّتْبِ

## خامساً:

## في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها

## قبل محل الأجل وبعده

- 5320 مَنْ يَأْتِي قَبْلَ مَوْعِدِ الْمُسْلِمِ فَمَالِكٌ بِالْقَبْضِ غَيْرُ مُلْزِمٍ  
5321 وَالشَّافِعِيُّ لَا مُتَغَيِّراً قَبْلَ وَرَفَضَهُ فَوَاكِهَاءَ لَهُ نُقْلَ  
5322 وَالْخُلْفُ فِي تَأْخِيرِ الْأَدَاءِ فِي النَّوعِ أَوْ بِوَزْنِ ذِي الْأَشْيَاءِ

## سادساً:

## اختلاف العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاماً

- 5323 وَمُسْلِمٌ طَعَامَهُ لِمُسْتَلَمٍ جَنْساً عَلَى مَكِيلِهِ وَإِذَا عُلِمَ  
5324 بَعْدَهُ هَلْ أَخَذَهُ يَجُوزُ وَهَلْ يُعِيدُ الْكَيْلَ إِذَا يَحُوزُ  
5325 فِي سَلَمٍ جَازَ وَبَيْعِ النِّقْدِ وَنَقْدُهُ خَوْفُ الرَّبَا فِي الْعَقْدِ

- 5326 لِمَالِكَ صَدَقَهُ فِي الْكَيْلِ فِي ثَقَّةِ الْإِرْجَاءِ لِلْحَمِيلِ  
 5327 وَاللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِي ثُمَّ الثُّورِي فَالْكَيْلِ وَاجِبٌ بَلَا تَأْخِيرِ  
 5328 لِلْمُشْتَرِي مِنْ بَعْدِ كَيْلِهِ لَهُ كَيْ يَقْبَلَ الشَّرْعُ بِذَا قُبُولِهِ  
 5329 حُجَّتُهُمْ بَيْنَ الطَّعَامِ يُحْسَبُ كَيْلًا بِصَاعَيْنِ فَذَاكَ يُطْلَبُ  
 5330 مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ فِي السَّنَةِ فَالْخَوْفُ قَبْلَ الْقَبْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

### الباب الثالث:

#### في اختلاف المتبايعين في السلم

- 5331 خِلَافُهُمْ فِي أَرْبَعٍ تُحَرَّرُ مَثْمُونُهُ أَوْ ثَمَنٌ إِذَا ذَكَرُوا  
 5332 أَوْ جِنْسُهُ أَوْ أَجَلٌ مَضْرُوبٌ أَوْ بَلَدٌ تَسْلِيمُهُ مَرْغُوبٌ  
 5333 فِيهِ يَكُونُ قَبْضُ أَصْلِ السَّلَمِ وَالْقَدْرُ فِيهِ الْقَوْلُ لِلْمُسْتَلَمِ  
 5334 مَعَ الْقَرِينَةِ الَّتِي يُعَوَّلُ عَلَى قَبُولِ الْعَقْلِ حِينَ يُسْأَلُ  
 5335 عَنْهَا وَإِلَّا قَوْلُهُ يَنْقَلِبُ لِلطَّرَفِ الثَّانِي وَذَاكَ يُنْسَبُ  
 5336 لِمَهْدِ الْعَقْلِ كَذَا الْإِنْصَافِ إِلَّا تَحَالَفَا بِفَسْخٍ كَافِي

### كتاب بيع الخيار

- 5337 لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخِيَارِ هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْمُخْتَارِ  
 5338 كَمْ عَدُّ مُدَّةٍ لَهُ كَمْ يُشْتَرَطُ فِي مُدَّةٍ ضَمَانٍ بَيْنَ يَخْتَلِطُ  
 5339 وَمَنْ يَصُحُّ مِنْهُ خِيَارٌ وَمَنْ يُنْمَعُ مِنْهُ حُكْمُ فَقِهِ قَدْ عَلِنَ

### المسألة الأولى:

#### هل يجوز الخيار أم لا؟

- 5340 جَوَازُ خِيَارٍ لَدَى الْجُمْهُورِ حَدِيثُ حَبَّانَ مِنَ الْمَأْثُورِ  
 5341 فَلَا خِلَافَ يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ ثَلَاثَةُ خِيَارِهَا فِيمَا ذَكَرَ

## المسألة الثانية:

## مدة الخيار

- 5342 مُدَّتُهُ لِمَالِكَ فَلَمْ تَحُدْ وَقَدْرُهُ بِقَدْرِ حَاجَةٍ يُعَدُّ  
5343 وَالشَّافِعِيُّ التُّعْمَانُ فِي ثَلَاثَةِ تَعَدُّ فِي أَيَّامِهِ بِالْجُمْلَةِ  
5344 أَحْمَدُ صَاحِبًا مُحَمَّدٌ يُرَى لَدَيْهِمْ بِدُونِ تَحْدِيدٍ جَرَى

## المسألة الثالثة:

## اشتراط النقد فيه أم لا؟

- 5345 مَالِكٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ النَّقْدُ فَهَلْ لِبَيْعٍ أَوْ لِقَرْضٍ عَدُّ

## المسألة الرابعة:

## ممن ضمان المبيع مدة الخيار

- 5346 ضَمَانُهُ مِنْ بَائِعٍ لِلْمُشْتَرِي وَفِي هَلَاكِ حُكْمٍ رَهْنٍ يَسْرِي  
5347 عَلَيْهِ لِلْيَثِّ كَذَا الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ يَضْمَنُ لِلْمُبْتَاعِ  
5348 وَالشَّافِعِيُّ ضَمَانُهُ مِمَّنْ مَلَكَ لِحَقِّ خِيَارٍ وَذَا بِهِ سَلَكُ  
5349 لِحُكْمِ خِيَارٍ بِهِ يَنْفَرِدُ تَحْدِيدُ عَقْدِهِ لِذَاكَ يُسَنَدُ

## المسألة الخامسة:

## هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟

- 5350 يُورَثُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبْطَلَ التُّعْمَانُ حَقَّ الشَّافِعِ  
5351 مِنْ حَيْثُ نَقْلُهُ لِغَيْرِ الْفَرْدِ مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ بِالْحَدِّ  
5352 تَخَالَفَ الْحَقُوقُ وَالْأَمْوَالُ عُمْدَةُ مَالِكٍ بِذِي الْأَقْوَالِ  
5353 وَالْمَالُ دُونَ الْحَقِّ لِلْأَخْنَفِ أَوْ مُلْحَقٌ بِهِ وَذَاكَ كَافٍ  
5354 وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ عَيْبٍ وَاضِحٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَاجِحٍ  
5355 لَدَيْهِمْ تَكْيِيفُ حَقِّ الْعَيْبِ بِالنَّقْلِ دُونَ الْغَيْرِ فِي الشَّرْتِيبِ  
5356 فَحُكْمُ رَدِّ الْعَيْبِ كَيْفَ قَالَ بِهِ بِأَنَّهُ كَأَيِّ عَيْبٍ فَانْتَبَهْ



- 5357 وَذَاكَ خُلْفُهُمْ عَلَى الْأَوْصَافِ وَلَيْسَ فِي ذَا الْخُلْفِ قَوْلٌ شَافٍ  
5358 فَكُلُّهُمْ دَلِيلُهُ ظَنِّي فَقَطْ تَرْجِيحُهُ عَلَى السَّوَى مِنَ الْغَلَطِ

### المسألة السادسة:

#### من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي

- 5359 وَجَائِزُ خِيَارُ بَائِعَيْنِ وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ خَارِجَيْنِ  
5360 فَمَالِكَ يَجُوزُ وَالْبَيْعُ انْعَقَدَ وَالشَّافِعِيُّ وَكَالَةُ بِهَا يَحُدُّ  
5361 مِنْ بَائِعٍ مُوَكَّلٍ يَخْتَارُ مَكَانَ بَائِعٍ وَذَا مَدَارُ  
5362 لِأَرْجَحِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُحَدِّدُ الْخِيَارُ دُونَ مَانِعٍ  
5363 وَاخْتَلَفُوا فِي شَارِطِ الْمَجْهُولِ فَمَالِكَ أَبْطَلَ فِي النُّقُولِ  
5364 وَعِنْدَ إِسْقَاطِ لِحَرْطٍ فَاسِدٍ يُسْتَعْمَلُ الْعَقْدُ كَشَرَعِ الْعَاقِدِ

### كتاب بيع المراجعة

- 5365 وَالْبَيْعُ عِنْدَ الْعَلَمِاصْنَفَانِ سَوْمٌ وَرَبْحٌ سُنَّةُ الْأَنْكَوَانِ  
5366 فَبَيْعٌ رِبْحٌ فِيهِ ذِكْرُ الثَّمَنِ مِنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرِقٍ قَدْ يَفْتَنِي  
5367 فَبَائِعٌ عَلَيْهِ رَأْسُ الْمَالِ قَدَرُ الْمَحَلِّ جُمْلَةُ الْأَقْوَالِ  
5368 تُحَدِّدُ الْخِلَافَ حَيْثُمَا وَقَعَ وَدَرَسُهُ يَكُونُ حَتْمًا إِنْ نَفَعَ

### الباب الأول:

#### فيما يعد من رأس المال

#### وفيما لا يعد، وفي صفة رأس المال الذي يجوز

#### أن يبني عليه الربح

- 5369 وَكُلُّمَا مِنْ ثَمَنٍ يُعَدُّ بِزَائِدٍ عَلَيْهِ حُكْمًا حَدُّ  
5370 فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْسَامِ يُدْرَسُ حُكْمُهُ لَدَى الْأَنْامِ  
5371 قَسَمٌ يُعَدُّ فِي أَصُولِ الثَّمَنِ قِسْطٌ لَهُ فِي رِبْحِهِ كَالثَّمَنِ

جُزْءٌ يُعَدُّ فِيهِ دُونَ الرُّبْحِ	5372
فَدَاخِلٌ رِبْحًا لَهُ نَصِيبٌ	5373
صَبَغٌ كَذَا خِيَاطَةٌ إِذَا تَزْدُ	5374
وَدَاخِلٌ لَيْسَ لَهُ حَظٌّ يُرَى	5375
حَمْلُ الْمَتَاعِ مِنْ بِلَادِهِ إِلَى	5376
فِيهِمَا مَحَلُّ الْعَقْدِ قَبْلَ الْبَيْعِ	5377
وَكُلُّمَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ يُخَيَّرُ	5378
فَاللَّيْثُ مَالِكٌ يَدَا قَدْ حَكَمَا	5379
وَصَحْبُ مَالِكٍ لِبَيْعِ الْعَرَضِ	5380
بَيْنَ ابْنِ قَاسِمٍ وَبَيْنَ أَشْهَبِ	5381
مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ بَيْعُ السَّلْعَةِ	5382
فَمَالِكٌ يُبْذِي لَهَا فِيهَا نَقْدٌ	5383
قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحْبُهُ	5384
وَبَيْعُ سَلْعَةٍ مُرَابَحَةٍ عَلَى	5385
فَلَا يَجُوزُ دُونَ إِعْلَامِ بَمَا	5386
فَذَلِكَ مِثْلُ الْعَيْبِ عِنْدَ الثُّورِيِّ	5387
وَحَارِجٌ وَلَا لَهُ مِنْ قَدَحِ	
مُؤَثَّرٌ فِي الْعَيْنِ إِذَا تُصِيبُ	
فِي ثَمَنِ الْمَتَاعِ حَيْثُمَا وَجَدَ	
مِنْ رِبْحٍ بَائِعٌ إِذَا مَا قَدَّرَا	
مَكَانَ شَارٍ أَوْ بُيُوتٍ أَدْخَلَا	
وَذَاكَ دَاخِلٌ حَسَابِ الرُّبْعِ	
تَغْيِيرُ الْعَيْنَيْنِ حَيْثُمَا يُذَكَّرُ	
يَأْتُمُ كَاذِبٌ نَحَا إِنْ كَتَمَا	
بِالْعَيْنِ أَوْ بِمِثْلِهِ فِي الْقَبْضِ	
خِلَافٌ تَحْدِيدُ لَتِلْكَ الرُّتَبِ	
بِالْعَيْنِ ثُمَّ أَخَذَهُ أَقْمِشَةُ	
مُحَمَّدٌ مُرَابَحَةٍ فِيهَا تُفَدُ	
بَيْعٌ بَعَيْنٍ غَيْرُ مَا يَصْحَبُهُ	
وَقَتٌ وَكَانَ بَائِعٌ قَدْ أَجَلَا	
مِنْ أَجَلٍ لِأَوَّلٍ قَدْ تُمَّمَا	
وَفَعَلَهُ فَقَهَّامَا مِنَ الْمُحْظُورِ	

## الباب الثاني :

### في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان

#### في خبر البائع بالثمن

وَمَنْ مُرَابَحَةٍ يَبِيعُ سَلْعَتَهُ	5388
بِالرَّيْدِ أَوْ بِالنَّقْصِ عَنْ قَدْرِ الثَّمَنِ	5389
لِلْكَذِبِ فِي تَضْرِيحِ بَائِعٍ جَحْدُ	5390
فَمَالِكُ مُخَيَّرٌ لِلْمُشْتَرِي	5391
وَحَيَّرَ الثُّورِيُّ كَذَلِكَ أَحْمَدُ	5392
وَأِنْ تَفَتْ فَالْحَطُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	5393
وَقَدَّرُهَا قَدَمٌ مِنْهُ قَلَّتْ	
فَالْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ إِذَا عَلِنَ	
حَقًّا وَعَيْنُ سَلْعَةٍ فَمَا فَقَدَ	
عِنْدَ افْتِصَاحِ كَاذِبٍ وَمُفْتَرٍ	
فِي فُسْخِ عَقْدٍ أَوْ تَمَامِ يُقْصَدُ	
يَكُونُ قَدْرُ زَائِدٍ عَنْ وَاقِعِ	

- 5394 وَوَاهِمٌ فِي الْقَدْرِ بِالْخَسَارَةِ      يَحْمِلُ مَا بِقَوْلِهِ أَثَارَةَ  
5395 وَالْعَيْبُ وَالْغِشُّ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ      فِي عَقْدٍ بَيْعٍ مُطْلَقٍ لِلْقَاصِدِ

### كتاب بيع العريّة

- 5396 وَعَرِيَّةُ النَّخِيلِ رُخْصَةٌ أَتَتْ      فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ قَدْ ثَبَتَ  
5397 إِعْطَاءُ ثَمَرَةٍ لِنَخْلَةٍ عَلَى      رَعِي شُرُوطَ أَرْبَعَةٍ وَذَا جَلَا  
5398 تَزْهَوُ وَلَا تَكُونُ فَوْقَ الْخُمْسَةِ      إِنْ جَذَهَا يُعْطَى لَتِلْكَ الثَّمَرَةِ  
5399 وَالْتَّمَرُ مِنْ نَوْعٍ لِعَرِيَّةٍ يُرَى      فَلِلْمُعَرِّي حَقُّهُ فِيمَا جَرَى  
5400 لِمَالِكَ وَرُخْصَةٌ تُسَلَّمُ      فَهِيَ مُزَابَنَةٌ بِحُكْمٍ يُعْلَمُ  
5401 كَمَنْ يَبِيعُ يَابِسًا بِالرُّطْبِ      فَمُدْرَجٌ ضِمْنَ الرِّبَا فِي الْكُتُبِ  
5402 لِمَالِكَ فِيهِ تَفَاضُلٌ حَرُمٌ      وَالْخَرْصُ فِيهِ الْفَضْلُ فِي جِنْسٍ عِلْمُ  
5403 لِمَالِكَ أَوْ ثَمَرٍ فِي ثَمَرٍ      فِي حُكْمِ عَرِيَّةٍ أَتَى فِي الْخَبَرِ  
5404 وَالشَّافِعِيُّ لَيْسَ مُعَرًّا يَنْفَرِدُ      بِحُكْمِهَا بَلْ كُلُّ شَارٍ يَسْتَفِدُ  
5405 مِنْهَا إِذَا يُرِيدُ خُمْسَ أَوْسُقٍ      مَنْ ثَمَنَ بِمِثْلِهَا لِلْمُتَّقِي  
5406 وَالشَّافِعِيُّ فِي ثَمَرِ عَرِيَّةٍ يَجِبُ      وَجُودُهُ نَقْدًا وَحَاضِرًا حَسْبُ  
5407 فِرَاقُهُمْ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ يُفْسِدُ      لَبَيْعِ عَرِيَّةٍ عَلَى مَا أَكْدُوا  
5408 لِمَالِكَ فِي كُلِّ يَابِسٍ يَجْزُ      وَالشَّافِعِيُّ فِي عَنِيبٍ تَمَرٍ يَحْزُ  
5409 وَفَوْقَ خُمْسَةٍ نَمَا الْخِلَافُ      كُلُّ لَهُ أَحْكَامُهُ تُضَافُ  
5410 وَوَافَقَ التُّعْمَانُ حُكْمَ مَالِكٍ      فِي الْبَعْضِ دُونَ رُخْصَةِ لِلْمَالِكِ  
5411 فَهِيَ رُجُوعُ مَالِكٍ فِي مِلْكِهِ      لَيْسَتْ بِبَيْعٍ وَاضِحٍ فِي شَكْلِهِ  
5412 حُجَّةُ مَالِكٍ حَدِيثٌ سَهْلٌ      فِي رُخْصَةِ لِعَرِيَّةٍ فِي الْأَكْلِ  
5413 وَحُجَّةُ لِقَائِلٍ بِالْهَبَةِ      فَعَرِيَّةٌ تُقَالُ لِلْعَطِيَّةِ

## كتاب الإجارة

5414 شُرُوطُ صِحَّةٍ وَفِي أَحْكَامِ أَجْمِلُهَا لِلْكَلِّ بِالتَّمَامِ

### القسم الأول:

#### في أنواعها وشروط الصحة والفساد

- 5415 جَوَّازُهَا فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ وَسُنَّةِ النَّبِيِّ بِإِلَّا ارْتِيَابِ  
5416 قِصَّةُ مُوسَى مَعَ بَنَاتِ النَّبِيِّ وَأَجْرُهُ فِي حَجَجٍ مِنْ حَقِّ  
5417 وَمِثْلُ ذَا إِيْتَاءٍ أَجْرُ الْمُرْضِعَةِ هَادِي النَّبِيِّ مَنْ لِلْهُدَى قَدْ تَبِعَهُ  
5418 وَحُكْمُ بَعْضٍ فِي الْمَعَاوِضَاتِ تَسْلِيمُهَا لِلْعَيْنِ خَالَا يَأْتِي  
5419 نَفْعُ إِجَارَةٍ بِوَقْتِ الْعَقْدِ مَنْ غَرِرَ يَكُونُ عِنْدَ الْبُعْدِ  
5420 لِلْقَاضِي تَسْتَوْفِي لِحُكْمِ الْغَالِبِ وَذَاكَ شَرْطُ الشَّرْعِ فِي ذَا الْجَانِبِ

### القسم الثاني:

#### في معرفة جنس الثمن والمنفعة

- 5421 وَالنَّفْعُ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الثَّمَنِ لِأَبَدٍ مِنْ إِبْعَادِ رَجَسِ الْوَثَنِ  
5422 وَالْأَجْرُ فِي مُحَرَّمٍ فَبَاطِلُ أَجْرُ الْغَنَاءِ كَذَاكَ نَوْحُ كَامِلٍ  
5423 إِجَارَةُ الْأَرْضَيْنِ وَالْمَأْمُخْتَلَفِ مُؤَدَّنٌ وَمَقْرِيٌّ فَحُلٌّ فَصِفِ  
5424 فَأَجْرُهَا لِبَعْضِهِمْ عَيْنًا فَقَطْ وَالْبَعْضُ مَا عَدَا الطَّعَامَ يُشْتَرَطُ  
5425 حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَالِكَ يُعَدُّ أَصْلُ الْخِلَافِ نَصُّهُ لَذَا سَنَدُ  
5426 حَدِيثُ ضُمْرَةٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ نَهَى وَمَنْعُهَا لِمَنْ قَدْ تَابَعَهُ  
5427 شِرَاؤُهَا بِالْعَيْنِ عَنْ سَعِيدٍ فِي مُطْلَقٍ أَتَى بِإِلَّا تَقْيِيدِ  
5428 وَخَارِجٍ مِنْهَا بِهِ تُوجَرُ أَوْ كَانَ عَرْضًا نَافِعًا يُدْخَرُ

- 5429 فَعَلُ النَّبِيِّ مَعَ الْيَهُودِ يَحْسِمُ      فَذَاكَ نَفْعٌ عَوَضُ نَفْعٍ يُعْلَمُ
- 5430 فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ مَدَى الْأَزْمَانِ      وَغَيْرُ ذَا مِنْ سَائِرِ الْأَعْيَانِ
- 5431 لَقَصْدِ شِرْعَةِ الرَّسُولِ الْمُجْتَبَى      مَنْ رَجَحَ التَّيْسِيرَ كَانَ أَقْرَبَا

## الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظري في أحكام الإجازات

### الجملة الأولى:

#### في موجبات هذا العقد

- 5432 مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ جُزْءُ الْفَرْضِ      إِطْلَاقُ عَقْدٍ دُونَ شَرْطِ الْقَبْضِ
- 5433 وَالشَّافِعِيُّ يُلْزِمُ حَالَمَا جَرَى      يُقْبِضُ بَانْتِفَاعٍ كَارٍ بِالْكَرَى
- 5434 مُقَابِلُ انْتِفَاعٍ مُكْتَرٍ قَرْنٌ      عَقْدٌ وَمَالِكٌ يَرَى أَنَّ الثَّمَنَ

### الجملة الثانية:

#### وهي النظرية في أحكام الطوارئ

### الفصل الأول منه:

#### وهو النظرية في الفسوخ

- 5435 وَبَعْضُهُمْ بِالْجُعْلِ قِيسَ فَأَعْلَمُوا      عَقْدُ إِجَارَةٍ لِبَعْضٍ لَا زَمَ
- 5436 مَحَلُّهُ لِعَلِيَّةِ الْأَقْطَابِ      فَفَسَخُهُ بِالْعَيْبِ أَوْ ذَهَابِ
- 5437 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ      كَالْبَيْعِ عَقْدٌ بِاللِّزُومِ يَرْسَخُ
- 5438 وَالْعُدْرُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ يُفْسَخُ      هَلْ ذَاكَ عَدُوٌّ لِفَسْخِ كَافٍ
- 5439 إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَطْرَافِ      فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَدُوًّا
- 5440 وَهَلْ لَوَارِثٍ يَأْخُذُ الْعَقْدُ      لَوَارِثٍ وَذَاكَ حُكْمٌ أَفْضَلُ
- 5441 أَنَّ الْكَرَى عَقْدٌ بِمَوْتٍ يُنْقَلُ      بِمَوْتِ مَالِكٍ لِعَيْنِ آلَا
- 5442 أَبُو حَنِيفَةَ بِفَسْخِ قَالَا      وَعَقْدٌ غَيْرُهُ يُرِيدُ حَلَّهُ
- 5443 لَوَارِثٍ أَصْبَحَ مَالِكًا لَهُ

## الفصل الثاني:

## وهو النظر في الضمان

وَالْفُقَهَاءُ لِلضَّمَانِ قَسَمُوا	5444
عِنْدَ التَّعَدِّي فِي ضَمَانِ الْمُكْثَرِي	5445
وَمُكْتَرِمٍ مَسَافَةً مُعَيَّنَةً	5446
فَبَيْنَ تَغْوِيضٍ وَدَفْعٍ لِلثَّمَنِ	5447
فَالشَّافِعِي أَحْمَدٌ قَالَا بِالْكَرَى	5448
تَضْمِينُ صُنَاعٍ لِمَصْنُوعٍ هَلَكُ	5449
فَمَالِكَ ضَمَّنَهُ مَا ضَاعَا	5450
يُعْفِيهِ إِنْ يَكُنْ بِدُونِ أَجَرٍ	5451
وَمَنْ عَلَى صِنَاعَةٍ يُؤْجَرُ	5452
لِمُصْلَحِهِ إِذَا تَعَدَّى يُفْهِمُ	
وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ الْمَقْدَرُ	
جَاوَزَهَا عَلَيْهِ عِبَاءُ ضَمْنِهِ	
يَخْتَلِفُ الْهُدَاةُ أَقْطَابُ الزَّمَنِ	
وَمَالِكَ لِمَالِكَ قَدْ خَيْرًا	
فَكُلُّ عَالِمٍ سَبِيلًا قَدْ سَلَكَ	
وَالضُّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ شَاعَا	
وَضَامِنٌ شَرِيكُهُ فِي الْقَدْرِ	
ضَمَّنَهُ النُّعْمَانُ حِينَ يَخْسَرُ	

## الفصل الثالث:

## في معرفة حكم الاختلاف

وَالْخُلْفُ بَيْنَ صَانِعٍ وَمَنْ دَفَعَ	5453
فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ قَوْلُ الدَّافِعِ	5454
وَأِنْ تَنَاقَرَا فَمَالِكَ رَجَحَ	5455
مُتَّهَمٌ بِدَفْعٍ مَا بِهِ يُتَّهَمُ	5456
وَذَا يَهُمُّ سَائِرَ الْعُقُودِ	5457
عَيْنًا لِإِصْلَاحِ لَهَا كَيْ يَنْتَفِعَ	
وَمَالِكَ فَاَلْقَوْلُ قَوْلُ الصَّانِعِ	
لَدَيْهِ قَوْلُ دَافِعٍ وَإِنْ نَجَحَ	
إِنْ قَدَّمَ الدَّلِيلَ حَيْثُ يُعْلَمُ	
وَنَظْمُ كُلِّ لَيْسَ بِالْمُفِيدِ	

## كتاب الجمل

أَجْرٌ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَظْنُونُ	5458
بُرْءٌ بِهِ يَلْتَزِمُ الطَّيِّبُ	5459
كَذَا ضَلَالُ مَالِهِ فَعَلًا يَجِدُ	5460
أَجَازَ مَالِكَ عَلَى شَرْطَيْنِ	5461
تَعْيِينُهُ لِلثَّمَنِ الْمَطْلُوبِ	5462
أَنْ حُصُولَهَا بِهِ يَكُونُ	
تَحْفِيزُ طِفْلِ مِثْلِهِ مُصِيبُ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا لَا يَغْتَمِدُ	
عَلَيْهِمَا يُعَقَّدُ بِالتَّغْيِينِ	
وَضَرْبُ وَقْتٍ لَيْسَ فِي الْمَرْغُوبِ	

قَوْلَانِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَذَا فَعَوَا	أَبُو حَنِيفَةَ لَجُعْلُ يَمْنَعُ	5463
لَمَنْ أَتَى بِالصَّاعِ لِلتَّذْبِيرِ	وَأَصْلُهُ حَمُولَةُ الْبَعِيرِ	5464
أَخَذَ لَهُ فِي نَصِّ قَانُونِ كُتُبِ	فِي أَخَذِ يُونُسَ النَّبِيَّ أَخَا صَعْبِ	5465
أَتَاهُ وَخَيَّ اللَّهَ لِلتَّعْزِيزِ	فِي مَضَرٍ حِينَ دَوْلَةِ الْعَزِيزِ	5466
كُلُّ فَرِيقٍ عَنِ أَدْلَكَةِ صَدْرِ	وَالْمَانِعُونَ عَنْهُمْ خَوْفُ الْغَرَرِ	5467
إِلَّا بِإِجْازٍ يَكُونُ الْفَضْلُ	فَمَا لَكَ لَا يَسْتَحِقُّ الْجُعْلُ	5468
دُونَ وَصُولِهَا مَكَانًا قَدْ سَبَقَ	سَفِينَةً كَرَاؤُهَا لَا يَسْتَحِقُّ	5469
إِجْازُ بَعْضِهِ فَغَيْرُ مُجَدِّ	تَعْيِينُهُ فِي وَقْتِ عَقْدِ الْعَقْدِ	5470

## كتاب القراض

### الباب الأول:

#### في محله

قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي السَّدَادِ الْإِذَا	عَقْدُ الْقَرَاظِ قِيلَ غَيْرُ لَازِمٍ	5471
وَوَرُثُهُ لَدَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ	عِنْدَ الشُّرُوعِ لَازِمٌ لِمَالِكَ	5472
فَلَارِثُ عَقْدِهِ بِدُونِ مَيِّنِ	إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْإِثْنَيْنِ	5473
فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي نَصُوصِ الْعَرَضِ	عِشَّةً عَامِلٍ تَرَى فِي الْقَرَضِ	5474
وَالْغَيْرُ بِالشُّرُوعِ عِشًّا يَسْتَحِقُّ	وَالشَّافِعِيُّ بِإِذْنِ مُقَرَضِ رُزْقِ	5475
وَكَسْوَةٍ لَدَيْهِ فِي الْمَقَرَّرِ	بَعْضُ تَجَوُّزٍ عَنْدَهُ فِي السَّفَرِ	5476
وَالْبَعْضُ صَدْرَ فَعْلِهِ قَدْ تَابَعَهُ	حُجَّةٌ مَانِعٍ فَذَاكَ مَنَفَعُهُ	5477

### الباب الثاني:

#### في مسائل الشروط

مَا فِي جَهَالَةِ غُرُورٍ يَقَعُ	وَمَا مِنَ الشُّرُوطِ شَرْعًا يُمْنَعُ	5478
كَمَنْ مِنَ الرُّبْحِ لُجْزٌ يَقْطَعُ	أَوْ زَائِدٌ عَلَى الشُّرُوطِ يُتْبَعُ	5479
دُونَ مُقَابِلِ بَحِيثٍ حَدَدَهُ	لِنَفْسِهِ مِنْ حِصَصٍ مُوَحَّدَةٍ	5480

- 5481 وَمَالُكَ يَا بَى مَعَ الْقَرَا ضِ  
بَيْعاً شَرَى لَجْهَلِهِ التَّرَاضِي  
5482 وَاخْتَلَفُوا فِي شَرْطِ رَبِّ الْمَالِ  
زَكَاتُهُ مِنْ عَامِلٍ فِي الْحَالِ  
5483 فَفِي مُوْطِئٍ لِمَالِكَ حَرْمٌ  
وَجَازَ لَابْنِ قَاسِمٍ فِيمَا عُلِمَ  
5484 مُخَالَفَا لِلْقَوْلِ ذَاكَ الْأَوَّلِ  
وَمَنْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ فَلْتَقَبَلِ

## القول في أحكام الطوارئ

- 5485 إعطاء مال قَضَدَ أَنْ يَتَّجِرَا  
مُؤَمَّنٌ بِقِسْطِ رَبْنَحٍ قُرَّرَا  
5486 وَعَقْدُهُ أَقْرَهُ الْإِسْلَامِ  
وَرُخْصَةٌ تُنْفَى بِهَا الْأَثَامُ  
5487 وَقَارِضٌ حِصَّتُهُ يَأْخُذُهَا  
صَاحِبُ قَرْضٍ غَابَ إِذْ يَنْبُذُهَا  
5488 قَبْلَ حِسَابِ ضَاعَ مَالُ الْقَرْضِ  
فَالشَّافِعِيُّ يَرُدُّهُ بِالْفَرْضِ  
5489 وَمَالُكَ مُصَدِّقٌ لِلْعَامِلِ  
فِي هَذَا مَالِ مُقْرِضٍ وَجَاعِلِ  
5490 وَعَامِلٌ يَحْمِلُ دَيْنًا يَتَّجِرُ  
بِجَنْبِ مُقْرِضٍ لِمَالٍ يَنْتَظِرُ  
5491 مَالُكَ تَرْوِيجُهُ مِنْ عَامِلٍ  
فَمَالُكَ يَمْنَعُ ذَا بِالْكَامِلِ  
5492 وَالشَّافِعِيُّ يُجِيزُ وَالنُّعْمَانُ  
وَالْقَضَدُ أَنْ يُحْتَرَمَ الْأَمَانُ  
5493 وَخَلَطَ مَالٌ دُونَ إِذْنِ الْمُقْرِضِ  
يُجِيزُ مَالُكَ لِذَاكَ الْغَرَضِ  
5494 لِلشُّورِيِّ مَنْعُهُ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ  
دَفْعُ لَغَيْرِ عَامِلٍ فَلْتَمْنَعِ

## القول في حكم القراض الفاسد

- 5495 بِفَسْخِ قَرْضٍ فَاسِدٍ يُرَدُّ  
مَالُ لِمَالِكَ وَذَاكَ الْحَدُّ  
5496 لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَمْصَارِ  
وَوَفَّقَ شَرْطَ الْعَقْدِ فِي الْإِقْرَارِ  
5497 وَكُلَّمَا لِعَامِلٍ فِي فَاسِدٍ  
فَفِيهِ خُلْفٌ وَاضِحُ الْمَقَاصِدِ

## القول في اختلاف المتقارضين

- 5498 وَخُلِفَ قَارِضٌ مَعَ الْمُقْرِضِ  
لِلْعَامِلِ الْقَوْلُ مِنَ الْمُفْتَرِضِ  
5499 لِأَنَّهُ لَدَيْهِ شَخْصٌ مُؤْتَمَنٌ  
وَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ عَكْسُ ذَا يَكُنْ



## كتاب المساقاة

- 5500 بَيْنَ ثَلَاثَةِ مِنَ الْفُصُولِ يُدْرَسُ ذَا الْبَابِ لَدَى الْفُحُولِ  
5501 جَوَازُهُ فَسَادُهُ وَصِحَّتُهُ ثَلَاثَةُ أَحْكَامُهُ وَعِلَّتُهُ

### القول في جواز المساقاة

- 5502 جَوَازُهَا قَالَ بِهِ الْجُمْهُورُ وَفِي حَدِيثٍ خَيْبَرَ الْمَذْكُورُ  
5503 أَعْطَى لَهُمْ نَخْلًا عَلَى شَطْرِ الثَّمَرِ قَالَ أَقْرُكُمْ بِمَا الْمَوْلَى أَقْرَ  
5504 وَظَلَّ عَبْدُ اللَّهِ رَدْحًا يَخْرُصُ لِابْنِ رَوَاحَةَ تُسَاقُ الْخَصَصُ  
5505 بَيْنَهُمْ مَعَ النَّبِيِّ خَيْرًا إِنَّ شِئْتُمْ يَقُولُهَا مُحْخِرًا  
5506 يَهُودَهَا فِي أَيِّ شَطْرِ فَضَّلُوا مَظْهَرًا تَيْسِيرَ دِينَ يُقْبَلُ  
5507 أَبُو حَنِيفَةَ يَمْنَعُ يَحْكُمُ خَرَصَ الْيَهُودَ هُمْ بِرَقٍّ يُفْهَمُ  
5508 وَهَلْ مُزَابَنَةٌ بِبَيْعِ الْفَضْلِ بِالْخَرَصِ فِي الثَّمُورِ فِي ذَا الشَّكْلِ

### القول في صحة المساقاة

- 5509 صِحَّتُهَا تُنْظَرُ فِي الْأَرْكَانِ وَفِي شُرُوطِهَا وَفِي الزَّمَانِ

### الركن الأول:

#### في محل المساقاة

- 5510 دَاوُدُ مَنَعَهَا بِغَيْرِ النَّخْلِ فَلَا تَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الْبُقْلِ  
5511 وَمَالِكٌ تَجُوزُ فِي الزَّيْتُونِ كَذَلِكَ فِي الرُّمَّانِ ثُمَّ التِّينِ  
5512 بَلْ كُلَّمَا لَهُ أَصُولٌ ثَابِتَةٌ رَاسِخَةٌ وَسَطَ الثَّرَابِ ثَابِتَةٌ  
5512 وَفِي الْبُقُولِ الْمَنَعُ عِنْدَ الْجُلِّ إِلَّا ابْنَ دِينَارٍ بَعَكْسِ الْكُلِّ  
5513 وَقَصَرُهَا عَلَى النَّخِيلِ رُخْصَةً بِالْمَنَعِ لِلظُّلْمِ تَقُولُ الْمِلَّةُ  
5514 وَرُخْصَةٌ مُنْقَدِحٌ فِيهَا السَّبَبُ قَاسَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ فِيمَا نُسِبَ  
5515 لِمَالِكٍ فِي الْحُكْمِ غَيْرِ النَّخْلِ تَعْلِيلُهُ مُوَضِّحٌ فِي الشَّكْلِ  
5516 وَالْأَرْضُ فِي صُحْبَةِ نَخْلٍ هَلْ تَجُزُ فِيهَا مُسَاقَاتٌ وَمَنْ لَهَا يَحُزُّ

- 5517 أُسَيِّدُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ النَّبِيِّ وَأَمْرُهُ لَهُ بِخَرَصِ الْعَنْبِ  
5518 وَدَفَعَهُ زَكَاتَهُ زَيْبًا وَالتَّمْرَ عَنْ نَخْلٍ فَخَذَ تَرْتِيبًا  
5519 وَمَالِكَ بِثُلْثِهِ يَسْتَحْسِنُ مُجْتَهِدًا وَالْحُلَّ فِيهِ أَبْيَنُ

## الركن الثاني:

## الذي هو العمل

- 5520 وَاتَّفَقُوا فِي السَّقْيِ وَالْإِيَارِ وَخَلَفُهُمْ فِي السَّدِّ لِلْحِطَارِ  
5521 وَحَمَّ عَيْنَ وَجْدَاذِ النَّخْلِ لِمَالِكَ تَدَخَّلُ ضَمْنَ الْحَمْلِ  
5522 سَدُّ الْحِطَارِ لَيْسَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ حُكْمًا يُرَى يَزِيدُ فِي الْمَنَافِعِ

## الركن الثالث:

## تجوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه

- 5523 تَجُوزُ فِي جَمِيعِ مَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقُ  
5524 فَمَالِكَ ثَمَرَتُهُ لِلْعَامِلِ يُعْطِيهِ كَالْقَرَاظِ ذَا بِالْكَامِلِ  
5525 وَقِيلَ مَنْحَةٌ وَلَا مُسَاقَةٌ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ حُكْمُ سَاقَةٍ  
5526 فَائِدَةٌ زَائِدَةٌ يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ وَلَيْسَ مَنْ يَسْمَعُهَا  
5527 وَالْقَسَمُ بَيْنَ عَامِلٍ مُسَاقِي عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ بِلَا افْتِرَاقٍ

## الركن الرابع:

## في اشتراط الوقت

- 5528 وَالْوَقْتُ عِنْدَهُمْ مُقَسَّمٌ إِلَى وَفَقْتُ صَحَّةٍ لِعَقْدِ الْعَقْدِ  
5529 وَوَقْتُ صَحَّةٍ لِعَقْدِ الْعَقْدِ وَبَعْدَهُ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ  
5530 وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ رَجَحُوا وَوَقْتُهَا لَدَى الْجُمْهُورِ  
5531 تَحْدِيدُ وَقْتُهَا لَدَى الْجُمْهُورِ وَوَقْتُهَا لَدَى الْجُمْهُورِ  
5532 تَحْدِيدُ وَقْتُهَا لَدَى الْجُمْهُورِ وَوَقْتُهَا لَدَى الْجُمْهُورِ  
5533 لَأَهْلٍ ظَاهِرٍ أَقْرَبُكُمْ عَلَى لَفْظِ مُسَاقَاةٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ  
5534 لَفْظِ مُسَاقَاةٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ

## القول في أحكام الصحة

5535	لِمَالِكَ تَلَزَمَ لَفْظًا لَا الْعَمَلُ	عَكَسَ الْقَرَارِضَ فِي تَنَاظُرِ نُقُلٍ
5536	وَضَمَّنَ مَالَ مَيِّتٍ قَدْ تَدَخَّلُ	كُلَّ صَغِيرٍ نَائِبًا يُوَكَّلُ
5537	وَفَسَخَ عَقْدَهَا لَدَيْهِمْ يُعَدُّ	وَالشَّافِعِيُّ تَفَاسَخَا إِنْ يُشْهَدُ
5538	بَيْنَهُمَا خُلْفٌ صَعِيبٌ لَمْ يَحُلْ	تَمَامَ عَقْدِهَا بِغَيْرِ ذَا جُهْلٍ

## أحكام المساقاة الفاسدة

5539	وَعَقْدُهَا بِغَيْرِ حُكْمِ الشَّرْعِ	يُفْسِدُهَا فِي نَصِّ فَقْهِ مَرْعِي
5540	فَسَادُهَا لِأَجْرِ مِثْلِ يَرْجَعُ	عَقَارُهَا لِمَالِكٍ إِذْ يَشْفَعُ
5541	رَبُّ الْعَقَارِ فِي مُسَاقَاةٍ فَسَدَ	عَقْدُهَا لِمَالِكٍ لَهُ يُرَدُّ

## كتاب الشركة

5542	يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ لِلأَرْكَانِ	ثُمَّ الشُّرُوطُ جُمْلَةً الْمَعَانِي
5543	أَرْبَعَةٌ الْأَسْمَاءُ كَالْعَانِ	وَجْهٌ مُفَاوِضُهُ كَذَا الْأَبْدَانِ
5544	وَاحِدَةٌ فِيهَا الْجَمِيعُ يَتَفَقَّ	ثَلَاثَةٌ فِيهَا الْكَثِيرُ يَفْتَرِقُ

## القول في شركة العنان

5545	أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْأَوَّلِ	مَحَلُّهَا فِي الْمَالِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ
5546	تَفْصِيلُهُ يَكُونُ فِي تَخْلِيلِ	قَادِمِ أَرْكَانٍ وَبِالتَّفْصِيلِ
5547	ثَانِيهِمَا فِي مَبْلَغٍ لِلرَّيْحِ	وَتَالِثُ فِي عَمَلٍ لِلنُّجْحِ

## الركن الأول:

## في محل الشركة

5548	جَازَتْ بِصَنْفٍ وَاحِدٍ لِلْعَيْنِ	فِي أَصْلِ نَوْعِيَّهَا عَلَى التَّعْيِينِ
5549	قَدْ خُصِّصَتْ فِي الشَّكْلِ مِنْ مُنَاجَزَةٍ	كَذَاكَ فِي الْعَرْضَيْنِ بِالمَحَاوِزَةِ
5550	وَالْخُلْفُ إِنْ تَكُنْ مِنَ الْأَنْوَاعِ	قَدْ كُونَتْ مِنْ سَائِرِ الْمَتَاعِ
5551	وَدَرُسُ ذَا فِيهِ ثَلَاثُ يُنْظَرُ	مِنْهَا لِحُكْمِهَا إِذَا يُسْتَحْضَرُ

## المسألة الأولى:

## إذا اشتركا في صنفين

- 5552 وَإِنْ بَنَوْعَيْنِ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مَقْبُوضِ  
5553 بَقِيَّتِهِ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ لَا الْمَنَافِعِ

## المسألة الثانية:

## إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء

- 5554 وَذَا بَنَوُوعٍ وَاحِدٍ مِنْ مُطْعَمٍ عِنْدَ ابْنِ قَاسِمٍ وَذَا بِمَأْتَمٍ  
5555 لِمَالِكٍ إِذْ قَاسَهُ بِالرُّخْصَةِ وَذَاكَ مَمْنُوعٌ لَدَيْهِ ثَبَّتَ  
5556 وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُشْتَرَطُ اخْتِلَاطُ مَالِيَهُمَا وَذَا بِهِ اغْتِبَاطُ  
5557 كُلِّ شَرِيكَ فِي مَسَارِ الْعَمَلِ لِلشَّافِعِي ذَا الْحُكْمِ نَافِي الْخَطَلِ  
5558 أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ تَنْعَقِدُ كُلُّ شَرِيكَ مَالَهُ حَالًا يُعَدُّ  
5559 وَفِي تَصَرُّفٍ بِهِ يَنْفَرِدُ خَلَطٌ تَصَرَّفَ عَلَيْهِ اعْتَمَدُوا  
5560 مَالِكَ ثُمَّ صَحْبُهُ وَالشَّافِعِي دَمَجُ مَبَالِغِ لَهَا لِلرُّوَعِ  
5561 وَخِدْمَةُ لِلْمَالِ ذَاكَ أَنْسَبُ وَالْفِقْهُ فِي اخْتِلَاطِ مَالٍ يَرْغَبُ

## المسألة الثالثة:

## الشركة بالطعام من صنف واحد

- 5562 فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ أَجَازَهَا ابْنُ قَاسِمٍ حَذَامَ  
5563 مَذْهَبُ مَالِكٍ وَذَا مُخَالَفٌ لِمَا يَقُولُ الْأَصْبَحِيُّ الْعَارِفُ  
5564 فَذَاكَ رُخْصَةٌ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا أَسَاسُ  
5565 هَلْ خَلَطَ مَالُ شَرِكَةٍ مَطْلُوبُ بِالْحَسِّ وَالْمَعْنَى وَذَا مَرْغُوبُ  
5566 فَالشَّافِعِي يَرَى اخْتِلَاطَ الْمَالِ هَلْ خَلَطَ مَالُ شَرِكَةٍ مَطْلُوبُ  
5567 فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ مِنْهُ تَنْعَقِدُ فَالشَّافِعِي يَشْتَرِطُ الْأَمْرَيْنِ  
5568 وَالشَّافِعِي يَشْتَرِطُ الْأَمْرَيْنِ قَوْلًا وَخَلَطَ مَالِ ذِي الْإِثْنَيْنِ

## أما الركن الثاني

تَسَاوَى رَأْسُ الْمَالِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ	5569
فَقَهَا جَمِيعُهُمْ لَهُ رَأْيٌ حَكِي	
أَمَّا تَفَاوُتُ بِرَأْسِ الْمَالِ	5570
أَرْبَاحُهَا بِقَدْرِ ذَاكَ الْحَالِ	
وَأِنَّمَا الْمَمْنُوعُ شَرْطُ زَائِدٍ	5571
عَلَيْهِ دُونَ حِصَّةٍ فِي الْأَسْهُمِ	5572
أَهْلُ الْعِرَاقِ بَعْضُهُمْ أَجَاوِزُهُ	5573
فَمَالِكَ لِلرَّبْحِ شَرْعًا يَحْكُمُ	5574
فَعِنْدَ مَالِكَ مِنَ الْمَحْرَمِ	
وَفِيهِ مَالٌ دُونَ وَجْهِ حَاوِزِهِ	
بِرَأْسِ مَالٍ حِينَ مَا يُقَسَّمُ	

## الركن الثالث:

## الذي هو العمل

جُهِدُ الشَّرِيكَ تَابِعٌ لِلْمَالِ	5575
وَحَلَطُ أَضْلِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ	
إِذَا يَسْلُمُ الرِّبْحُ بِهَا مِنَ الرِّبَا	5576
أَوْ غَرِرَ يَكُونُ قَدْ تَجَنَّبَا	

## القول في شركة المفاوضة

وَشِرْكَةُ الْمَفَاوِضَةِ مُتَّفَقٌ	5577
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي فَحَقَّقُوا	
وَفِي الشَّرُوطِ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ	5578
لِكُلِّهِمْ يُلْتَمَسُ الْإِنْصَافُ	
تَعْرِيفُهَا تَفْوِيضٌ كُلٌّ وَاحِدٍ	5579
شَرِيكُهُ فِي فِعْلٍ كُلِّ فَائِدٍ	
مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ يَقْبَلَانِ	5580
لَهَا وَفِي شَرْوِطِهَا ضِدَانِ	
وَالشَّافِعِي بِمَنْعِهَا يُوضِّحُ	5581
فَالرَّبْحُ فَرْعُ الْأَضْلِ إِذَا يَصْرَحُ	
وَالْفَرْعُ لَا يَقْبَلُ شِرْكَةً إِذَا	5582
لَمْ يُشْتَرَكْ فِي أَضْلِهِ لَذَا خُذَا	
وَكُلُّ وَاحِدٍ يَبِيعُ بَعْضًا	5583
عَلَيْهِ عِنْدَ شِرْكَةِ الْمَفَاوِضَةِ	5584
وَاشْتَرَطَ النُّعْمَانُ لِلْأَمْوَالِ	5585
مَنْ مَالِهِ وَمَالِكَ قَدْ حَضَا	
وَمَالِكَ لَيْسَ يَرَى ذَاكَ هُنَا	5586
قِيَامُهَا لَدَى حُمَاةِ الْحُكْمِ	5587
مَتَى تَكُنْ وَكَالَةُ الْمُعَاوِضَةِ	
أَنْ تَتَسَاوَى أَسْهُمُ الْأَعْمَالِ	
تَسَاوَى تَعْمِيمٌ لِمَنْ أَمَكْنَا	
لَكِنَّ ذَا فِيهِ خِلَافٌ الْفَهْمِ	

### القول في شركة الأبدان

- 5588 لِمَالِكَ تَجُوزُ شَرَكَةُ الْعَمَلِ      عِنْدَ تَسَاوِي الْحَرْفَتَيْنِ إِنْ حَصَلَ  
5589 أَبُو حَنِيفَةَ وَلَوْ تَخْتَلَفَ      وَالشَّافِعِي وَصَحْبُهُ قَدْ أَوْقَفُوا  
5590 فِيهِ اشْتِرَاكَ الْغَانِمِينَ أَصْلُ      عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعْدِ نَقْلُ  
5591 مِنْهُ تَجُوزُ شَرَكَةُ الْأَعْمَالِ      لَغَايَةِ التَّسْنِيدِ لِلْأَفْعَالِ  
5592 شَرَكَةُ سَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ جَرَتْ      عَهْدَ الرَّسُولِ دُونَ نَهْيِهِ ثَبَتَ

### القول في شركة الوجوه

- 5593 وَشَرَكَةُ الْوُجُوهِ بَاطِلَةٌ لَدَى      مَالِكٍ ثُمَّ الشَّافِعِي وَذَا بَدَا  
5594 بِأَنَّهَا مِنْ غَرَرِ الْأَعْمَالِ      فَهِيَ عَلَى الْجُهُولِ مِنْ أَفْعَالِ  
5595 أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَرَى      بِأَنَّهَا مِنْ عَمَلٍ إِذَا جَرَى  
5596 وَذَا عَلَيْهِ شَرَكَةُ قَدْ تَنْعَقِدُ      وَلَيْسَ فِي ذَا مِنْ دَلِيلٍ يُعْتَمَدُ

### القول في أحكام الشركة الصحيحة

- 5597 وَهِيَ مِنَ الْعُقُودِ تِلْكَ الْجَائِزَةُ      لَيْسَتْ لِقُورَةٍ بِحُكْمِ فَائِزَةٍ  
5598 لِعُضُوبِهَا أَنْ يَنْفَصَلَ مَتَى يَشَأَ      وَعَقْدُهُ يُلْزَمُ كُلَّهُمْ فَشَأَ  
5599 تَتَّبِعُ الْمَالَ الَّذِي يُشْتَرَكُ      تَذْبِيرُ مَالِ شَرَكَةٍ لَا يُشْرَكُ  
5600 فِي سُبُلِ تَذْبِيرِ لِذَاكَ الْمَالِ      بِدُونِ تَفْرِيطٍ وَلَا إِغْفَالِ  
5601 شَرْطُ صَحِيحِ ضَمَنِ الْإِلْتِمَامِ      وَوَجِبُ الشَّرِيكِ فِي الْأَحْكَامِ  
5602 تَضَامُنُ الْأَطْرَافِ فِيهَا يُحْكَمُ      بِهِ وَبِالتَّفْرِيطِ قَسْطًا يُحْسَمُ  
5603 عَلَى مُفَرِّطٍ وَمَنْ تَهَاوَنَا      مِنْ الشَّرِيكَيْنِ وَمَنْ قَدْ غَبَا

### كتاب الشفعة

- 5604 يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي قِسْمَيْنِ      فِي رُكْنِهِ وَحُكْمِهِ الْإِثْنَيْنِ

## القسم الأول:

### فأما وجوب العكم بالشفعة

- 5605 وَحُكْمُهَا عَلَيْهِ كُلُّ مُتَّفَقٍ لَكَثْرَةِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا النَّسَقِ  
5606 مَنْ لَيْسَ قَابِلًا لِبَيْعِ الشَّقْصِ لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ فِي ذَا النَّصِّ  
5607 أَرْكَانُهَا الشَّافِعُ وَالْمَشْفُوعُ فِيهِ وَشُفْعَةُ وَذَا مَسْمُوعُ

### الركن الأول

- 5608 فَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ بَعْدَ الْقِسْمِ مِنْ شُفْعَةٍ وَذَا لِأَهْلِ الْحُكْمِ  
5609 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالْمَدِينَةِ أَهْلُ الْعِرَاقِ فَضَّلُوا لِلشُّفْعَةِ  
5610 تُعْطَى لَهُ قَاسِمٌ أَوْ شَرِيكٌ بِشَقْصِهَا يُجْرَى لَهُ التَّمْلِيكُ  
5611 وَعُمْدَةُ الْمَدِينَةِ الْغَرَّاءُ وَرَدَ فِي مُرْسَلٍ لِمَالِكٍ لَمَّا وَجَدَ  
5612 قَضَى بِهَا فِي شُفْعَةِ الشَّرْكَاءِ نَحَا لِمَنْ سَبِيلَهُ قَدْ سَلَكَ  
5613 وَقَصَرُهَا لِلْجَارِ فِي الْعِرَاقِ حَقٌّ لِحَارِ الدَّارِ بِاتِّفَاقٍ  
5614 فَالدَّارُ عِنْدَ يَبْعِهَا فِي الشُّفْعَةِ فَمَالِكٌ بِهَا يُبِيحُ نَفْعَهُ  
5615 بِحَقِّ شُفْعَةٍ يُعِيدُ الشَّقْصَا بِمَا عَلَيْهِ الْفَقْهُ حُكْمًا نَصًّا

### الركن الثاني:

#### الشفعة واجبة في الدور

- 5616 وَشُفْعَةُ وَاجِبَةٌ فِي الدُّورِ وَسَائِرِ الْعَقَارِ فِي الْمَذْكُورِ  
5617 لِمَالِكٍ ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ مَقْصُودُ ثَابِتٍ وَبَاتِّبَاعِ  
5618 كَالْتَخِلِّ وَالْبُسْتَانِ ثُمَّ الدُّورِ وَثَابِتٍ بِهَا كَمِثْلِ الْبَيْرِ  
5619 أَوْ مُتَعَلِّقٍ بِهَا كَالثَّمَرِ فِيهِ الْخِلَافُ دَائِمٌ فِي الْأَثَرِ  
5620 لِمَالِكٍ أَقْوَالُهُ فِي الشُّفْعَةِ تَدُورُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ  
5621 وَفِي الْغُرُوضِ وَالْمَوَاشِي تَمْنَعُ وَغَيْرُهَا مِنْ الْأُصُولِ يُشْفَعُ

- 5622 وَذَاكَ فِي مَرَّاجِعِ الْمَدَارِكِ  
5623 وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فِي قَصْرِ عَلَى  
5624 وَلَا تَكُونُ بَعْدَ قِسْمَةِ تَحْدٍ  
5625 جَوَازُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يُعْتَمَدُ  
5626 فِي الشَّيْءِ قَالَ شَفْعَةً قَدْ تُقْبَلُ  
كَخَلْفِ شَفْعِ دَائِنٍ مِنْ مَالِكَ  
مَا لَمْ يُقَسِّمْ ثُمَّ حَدَّ جُعَلًا  
فِيهَا حُدُودَهَا وَذَاكَ الْمُعْتَمَدُ  
فِيهِ عَلَى نَصِّ صَرِيحٍ قَدْ وَرَدَ  
فِي الْمَالِ لِلشَّرِيكِ حُكْمًا يُنْقَلُ

## الركن الثالث:

## في المشفوع عليه

- 5627 وَمَنْ إِلَيْهِ مَلِكُهُ دُونَ الشَّرَا  
5628 فَمَالِكَ تَكُونُ فِي الْمُعَوَّضِ  
5629 وَالشَّافِعِي مُؤَيَّدٌ لَكُونِهَا  
5630 أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ بِالْيُسُوعِ  
5631 وَفِي مُسَاقَاةٍ خِلَافٍ يُذَكَّرُ  
يَأْتِي عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ قَدْ ذُكِرَا  
مَنْ مَلِكُهُ وَغَيْرُهُ لَا يَرْتَضِي  
فِي الصُّلْحِ أَوْ فِي الْمَهْرِ ذَاكَ شَأْنُهَا  
جَازَتْ بِحُكْمِهِ مِنَ الشَّفِيعِ  
وَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ حِينَ يُنْظَرُ

## الركن الرابع:

## فيما يأخذ الشفيع

- 5632 كَمْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ ثُمَّ كَيْفَ ذَا  
5633 وَالْخُلْفُ فِي الشَّفْعَةِ فِي بَيْعِ الْأَجَلِ  
5634 وَذَاكَ لِلْحَلِّ إِذَا تَيَقَّنَا  
5635 عَلَيْهِ دِينًا أَجَلًا إِنْ يُطْلَبُ  
5636 أَوْ يُعْطَى نَاجِزًا لِمَبْلَغِ الثَّمَنِ  
5637 لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ بِهِ وَذَا وَرَدَ  
بِالثَّمَنِ الْمَوْجُودِ غَيْرُهُ انْبِذَا  
فَمَالِكَ يُبَيِّحُهَا عَلَى الْأَقْلِ  
بِأَنَّهُ لَطَرَقَهُ قَدْ أَمَّنَا  
أَدَاؤُهُ عِنْدَ حُلُولِ يَرْغَبُ  
وَالثَّوْرَ نَقْدًا لِأَزْمَاءٍ إِذَا عَلِنَ  
فِي كُوفَةٍ وَفِي الْعِرَاقِ يُعْتَمَدُ

## المسألة الأولى:

## إذا كان الشفيع شريكا

- 5638 وَالشُّفْعَا فِي الشَّقْصِ قَدْ يُقَسِّمُ  
5639 عِنْدَ مَدِينَةِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ  
لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ غَدَا بَيْنَهُمْ  
فَحَقُّهَا أَتَى بِمِلْكٍ أَقْدَمِ



- 5640 مَضَرَّةٌ بِقَدَرِ حَصَّةٍ تَكُنْ وَدَفَعُهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ قَدْ حَسُنَ  
5641 أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي بَيْنَهُم وَالْعَدْلُ فِي تَسْوِيَةِ مَالِهِمْ

## المسألة الثانية:

إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا

- 5642 وَشَفْعَةٌ فِي شَرْكَةٍ مِنْ أَنَّهُمْ تُعْطَى لَهُمْ لِمَالِكَ فَلْتَفَهُم  
5643 أَهْلُ السَّهَامِ شَفْعَةٌ تُعْطَى لَهُمْ وَمَنْعُ ذِي التَّغْيِبِ حُكْمُهُ عِلْمُ  
5644 كُلِّ فَرِيقٍ عِنْدَ كُوفَةٍ مَنَعَ مِنْ شَفْعَةٍ عَلَى فَرِيقٍ قَدْ سَمِعَ  
5645 دَعَاؤَهُ فِي اسْتِخْدَامِهِ لِلشَّفْعَةِ بِالسَّهْمِ أَوْ تَغْيِيهِ فِي الْجُمْلَةِ  
5646 وَالشَّافِعِيُّ دُخُولُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِهِمْ أَجَازَ ذَلِكَ مُسْجَلًا  
5647 عُمْدَتُهُ قَضَاءُ مُنْقَذِ الْوَرَى فِي شَفْعَةٍ قَضَى بِهَا فِيمَا جَرَى  
5648 وَلَمْ يُخَصَّصْ وَاحِدًا عَنْ وَاحِدٍ فِي حُكْمِ الْعَادِلِ فِي الْمَقَاصِدِ  
5649 وَشَرْطُهَا فِي الشَّرَكَاتِ أَنْ تَكُنْ تَكُونَتْ مِنْ قَبْلِ بَيْعٍ إِنْ عَلِنَ

## المسألة الثالثة:

إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع

- 5650 غَيْرُ شَرِيكَ وَبَوَقَّتِ الْبَيْعَ إِذْ بَاعَ حَصَّةً مِنَ الْمَشْفُوعِ  
5651 مَنْ قَبْلَ أَنْ يُرِيدَ حَقَّ الشَّفْعَةِ فَالشَّافِعِيُّ لَذَا يَرَى كَالزَّلَّةِ  
5652 وَمِثْلُهُ أَشْهَبُ ثُمَّ مَالِكٌ فِي بَعْضِ أَقْوَالٍ يَرَاهَا السَّالِكُ

## المسألة الرابعة:

إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع

- 5653 وَالشَّقْصُ بَيْعَ قَبْلَ مَا إِنْ تُسَحَقَ أَرْضٌ بِهَا وَبَعْدَ ذَلِكَ يَلْتَحَقُ  
5654 بِمَالِكَ شَافِعٍ فَهَلْ يُمَكِّنُ مِنْ شَفْعَةٍ ضَيَّعَهَا فَبَيَّنُوا  
5655 بَعْضُ لِحَقِّهِ يَرَاهُ قَدْ وَجِبَ بِشَرْكَةٍ فِي حَالِ بَيْعٍ قَدْ كُتِبَ  
5656 لَيْسَ خُرُوجًا عَنْ يَدِ يَفُوتُ حَقًّا لَهُ وَذَلِكَ حُكْمًا ثَبَّتُوا  
5657 وَغَائِبٌ فِيهِ الْخِلَافُ سَجَّلُوا بَعْضٌ لَهُ أُعْطِيَ وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ  
5658 وَغَائِبٌ مِّنْ شَفْعَةٍ يُمَكِّنُ بِذَا حَدِيثٍ لِلرَّسُولِ بَيْنَ

وَمَالِكَ لَذَاكَ حُكْمًا يَذْهَبُ	5659
فَبِالسُّكُوتِ حَقُّهُ قَدْ ضَيَّعَا	5660
مِنْهَا وَذَا حُكْمٍ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ	5661
بَعْدَ ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَيَّامِ	5662
فِيهَا وَفَوْقَ ذَاكَ حَقُّهُ مُنِعَ	5663
وَقَالَ قَوْمٌ سَاكَتٌ لَا يَرْغَبُ	
مَنْ لَمْ يُعْجَلْ أَخَذَهُ قَدْ مُنِعَا	
لِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةٌ تُؤَخَّرُ	
فَحَقُّهَا يَنْقُطُ بِالتَّمَامِ	
وَالْحُكْمُ لِلْجُمْهُورِ فِي ذَا مُتَبَعٍ	

## القسم الثاني:

## القول في أحكام الشفعة

مَا فِيهِ خُلْفُهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ	5664
فَفِي مِيرَاثِ الشُّفْعَةِ الْخِلَافُ	5665
فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ قَيَّسَهَا	5666
لِكُوفَةِ فَالْبَيْعُ لَا يَجُوزُ	5667
وَذَا لِمَالِكٍ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ	5668
وَجَمْعُهُمْ بِأَنَّ الْاسْتِقَالَهَ	5669
فِيهَا خِلَافٌ صَحَبَ مَالِكٌ عَلَى	5670
وَمُشْتَرٍ يُحْدِثُ غَرِيبًا أَوْ بَنًا	5671
فَمَالِكٌ يُعْطِيهِ كُلَّ الْقِيَمَةِ	5672
لَأَنَّهُ بَنَى بِسُوءِ نِيَّةٍ	5673
مَقْلُوعَةً لِأَنَّهُ تَعَدَّى	5674
مَالِكٌ إِذَا أَلْزَمَ إعْطَاءَ الثَّمَنِ	5675
وَعَالِمٌ بِشُفْعَةٍ تَرَدَّدَا	5676
بَعْلَمَهُ يَكُونُ غَاصِبًا غَضَبُ	5677
أَوْ مُشْتَرٍ لِأَحَقِّهِ اسْتِحْقَاقُ	5678
نَذَرُهُ هُنَا عَلَى التَّمَامِ	
كَذَاكَ بَيْعُهَا وَذِي أَوْصَافٍ	
بَبَيْعِ أَمْوَالٍ وَذَا آسَاسُهَا	
عَلَى الثَّرِيكِ عَهْدَةٌ يَحُوزُ	
وَقِيلَ عَهْدَةٌ ضَمَانُ الْبَائِعِ	
لَيْسَتْ بِمُبطِلَةٍ وَتِلْكَ حَالُهُ	
عَهْدَتُهَا مِمَّنْ تَكُونُ أَوْ لَا	
فِي الشَّقْصِ قَبْلَ شُفْعَةٍ إِذَا اقْتَى	
لِأَلَةِ الْبِنَاءِ دُونَ الْكُلْفَةِ	
وَالشَّافِعِيُّ يُعْطِي بِقَدْرِ الْأَبْنِيَّةِ	
وَدَفْعِ أَثْمَانٍ لَهُ تَصَدَّى	
لِلشَّارِي قَبْلَ شُفْعَةٍ فِيمَا عَلَنَ	
فِي غَاصِبٍ أَوْ مُشْتَرٍ تَأَكَّدَا	
عَقَارَ غَيْرِهِ وَتَغْرِيمٌ وَجِبَ	
أَرْضًا بَنَى لِغَيْرِهِ تُسَاقُ	

## كتاب القسمة

حُضُورُ قُرْبَى أَوْ يَتِيمٍ يُرْزَقُ	5679
بِقُطْعٍ مَا عَلَيْهِ دَلَّ حُكْمُهُ	5680
فَقَاسِمٌ مَقْسُومٌ ثُمَّ الْقِسْمَةُ	5681
مِنْ قِسْمَةٍ وَذَاكَ قَوْلُ يُوْتَقُ	
تَضْيِيفُهُ نَصٌّ صَرِيحٌ فَهْمُهُ	
فُضُولُ ذَا الْكِتَابِ بَحْثًا ثَبَّتُوا	

## الباب الأول: في أنواع القسمة

ثُمَّ مَنَافِعَ بِذَا الْكِتَابِ	ذَا الْبَابُ مَقْسُومٌ إِلَى الرَّقَابِ	5682
أَوْ لِمَنَافِعَ لَدَى الْأَقْبَالِ	تُقَسَّمُ الرَّقَابُ لِلْأَمْوَالِ	5683
يُفْرَعُ لِلتَّقْوِيمِ وَالتَّعْدِيلِ	فَغَيْرُ مَوْزُونٍ وَلَا مَكِيلِ	5684
أَوْ قِسْمُ مَرْضَاةٍ عَلَى التَّعْمِيمِ	وَقِسْمَةُ التَّرَاضِي بِالتَّقْوِيمِ	5685
ثَلَاثَةٌ تُورَدُ بِالتَّمَامِ	وَتُقَسَّمُ الرَّقَابُ فِي أَقْسَامِ	5686
وغيرها منقول أو يحول	جُمِلَتْهَا الرِّبَاعُ وَالْأَصُولُ	5687

## الفصل الأول: في الرباع

بَعْدَ التَّرَاضِي فَالْجَمِيعُ يَعْلَمُ	أَمَّا الرِّبَاعُ وَالْأَصُولُ تُحْكَمُ	5688
قِسْمٌ بِلَا نَفْعٍ مِنَ الْأَثَامِ	وَشَرْطُهَا فِي النَّفْعِ وَالسَّهَامِ	5689
مُخَالِفًا لِمَالِكَ فَلتَضْطَفِي	ذَا الْقَوْلُ مَنْسُوبٌ إِلَى مُطَرَفِ	5690
كَلَامِ رَبَّنَا أَتَى مُفَصَّلًا	لِقَوْلِ مَالِكٍ مُرْتَبًا عَلَى	5691
لِقِسْمَةِ لِلْمَالِ حَيْثُ تُعْرَضُ	فَفِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُفْرَضُ	5692
مُطَبَّقَانِ شَرْعَةً لِلشَّافِعِ	كَذَاكَ لِلتَّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِ	5693
وَالسَّهْمُ حِينَذَاكَ غَيْرُ نَافِعِ	وَالْخُلْفُ فِي تَحْوُلِ الْمَنَافِعِ	5694
تَعْضِيَّةٌ شَرْوُطُهَا فِي الْخَبَرِ	فَالرَّاجِحُ التَّقْسِيمُ دُونَ النَّظَرِ	5695
وَفِي اخْتِلَافِ النَّوعِ حُكْمٌ ثَبَاتًا	وَالنَّهْيُ عَنْهَا مِنْ مُشَرِّعٍ أَتَى	5696

## الفصل الثاني: في العروض

فِي قِسْمَةِ وَرِيعِهِ بِذَا وَصِفِ	فِي الْحَيَوَانِ أَوْ عُرُوضٍ يَخْتَلِفُ	5697
فَبِاخْتِلَافِ كُلِّهِمْ قَدْ يَخْسَرُ	فَمَالِكَ قَالِ عَلَيْهَا يُجْبَرُ	5698

<sup>1</sup> - تقديم (لا تعضية على أهل الميراث) ، رواه البيهقي في آداب القاضي والتعضية : القسمة.

- 5699 عَيْنُ الْعَرُوضِ حِينَمَا تَعَدَّدَتْ أَجْناسُهَا فَقِسْمَةٌ قَدْ وَجَبَتْ  
5700 فَاضْطَرَبَتْ أَقْصَالُ صَحْبِ مَالِكٍ مِنْ ذَاكَ حَارَ فَهْمُ كُلِّ سَالِكٍ

### الفصل الثالث:

#### في المكيل والموزون

- 5701 وَحَرِّمُوا الْقَرْعَةَ فِي الْكُلِّ فِي الْكَيْلِ أَوْ فِي الْوِزْنِ وَصِفُ الْجُلِّ  
5702 لَكِنَّمَا الْجَوَازُ فِي الثَّرَاضِي لِأَنَّهُ يَسُوقُ لِلتَّفَاضِي  
5703 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يُمْنَعْ التَّفَاضُلُ قِسْمَةُ الْاِعْتِدَالِ قَدْ تَحَاوَلُ  
5704 ذِي صِفَةٍ لِقِسْمَةِ الرِّقَابِ وَحُكْمُهَا فَهْمٌ مِنَ الْكِتَابِ

#### القول في الباب الثاني:

#### وهو قسمة المنافع

- 5705 قَسَمُ مَنَافِعٍ يُرَى بِالسُّهُمَةِ يُنْعُ لِابْنٍ قَاسِمٍ فِي الْمِلَّةِ  
5706 وَلَا يَجُوزُ جَبْرٌ مِنْ أَبَاهَا وَهِيَ الْمَهَايَا لِمَنْ حَبَاهَا  
5707 وَاخْتَارَهَا النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحْبُهُ وَذَاكَ حُكْمُهُ لِمَنْ يَرْغَبُهُ  
5708 قَسَمُ مَنَافِعٍ عَلَى الْأَعْيَانِ كُلُّ لَرِيعِ الْعَيْنِ يَجْنِي أَنْ  
5709 وَالْمِلْكُ يَبْقَى بَيْنَ كُلِّ مُشْتَرِكٍ مَا لَمْ يُقَسَّمْ أَوْ يُبَاعَ أَوْ هَلَكَ  
5710 لِصَحْبِ مَالِكٍ خِلَافٌ فِي الزَّمَنِ بِخُلْفِ أَعْيَانٍ يَكُونُ مُقْتَرَنَ  
5711 فَزَرْعُ أَرْضٍ أَوْ رَكُوبُ الْمَرْكَبِ لَيْسَ مُوَحَّدًا لِأَهْلِ الْمَذْهَبِ  
5712 وَمَثَلُ ذَاكَ كُلَّمَا يُحَوَّلُ وَشِبْهُ ذَاكَ كُلُّ شَيْءٍ يُنْقَلُ  
5713 مَا فِيهِ قَدْ يَشْتَرِكُ الْأُمَرَاءُ يُنْعُ مَعَ تَتَابُعِ الزَّمَانِ  
5714 وَعَكْسُهُ يَجُوزُ فِي الْبَعِيدِ مِنْ أَجْلِ ضَبْطِ الْوَقْتِ بِالْتَّحْدِيدِ  
5715 عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ هَذَا الْخَبَرُ رَوَاهُ عَنْهُمْ بِسَائِرِ الْأَثَرِ  
5716 وَالْحَصْرُ عِنْدَهُمْ لِلِاسْتِخْدَامِ فِي خَمْسٍ أَوْ شَهْرٍ مِنَ الْأَيَّامِ  
5717 فِيهَا خِلَافٌ لَمْ يُعَيَّنْ صَحْبُهُ فَلَمْ يُضْمَنْ غَيْرَ ذَا كِتَابَهُ

## الباب الثالث: القول في الأحكام

وَنَقُضُ قِسْمَةَ فَلَا يَجُوزُ	5718
كُلُّ نَصَابُءٍ عَلَى التَّرَاضِي	5719
إِلَّا بِطَارِيٍّ عَلَيْهَا قَدْ يَرُدُّ	5720
غَبْنٌ وَعَيْبٌ مِثْلُهُ اسْتِحْقَاقُ	5721
فِي الْعَيْبِ أَحْكَامٌ عَلَى الْمَعِيبِ	5722
هَلْ نَقَصَ الْعَيْبُ لِقَدْرِ الْحِصَّةِ	5723
بِالْكَشْفِ قَبْلَ الْفَوْتِ رُدُّ الْقِسْمِ	5724
وَفَسْخُ قِسْمَةٍ أَتَتْ بِقُرْعَةٍ	5725
فَلَا بِنِ مَا جَشُونُ قَالَ أَشْهَبُ	5726
عَلَيْهِ ضَمْنُ الْعَقْدِ فِي الْمَبِيعِ	5727
وَحُكْمُ الْإِسْتِحْقَاقِ لِابْنِ قَاسِمٍ	5728
إِذَا يُرَى عَيْبٌ بِهَا كَثِيرٌ	5729
فِي فَقْهِ مَالِكٍ كَذَا ابْنُ قَاسِمٍ	5730
إِنْ يَهْلِكِ الْخَطُّ بَاتَ مِنْ سَمَاءٍ	5731
وَقِسْمَةٌ تَشْمَلُ كُلَّمَا وُجِدَ	5732
وَهْلَكَهُ إِذَا أَتَى مُقَدَّمًا	5733
بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا يَحُوزُ	
مِنْ دُونِ تَدْلِيْسٍ وَلَا تَغَاضِي	
وَمِنْ ثَلَاثَةِ بَحِثْمَا وَجِدَ	
رُدُّ بِهَا مَا قَسَمَ الرَّفَاقُ	
فِي حَالَةِ الْخِصَاصِ لِلنَّصِيبِ	
بِمَبْلَغِ مُؤَثَّرٍ فِي الْقِسْمَةِ	
إِنْ فَاتَ نِصْفُهُ بِهِ ذَا الْحُكْمِ	
لِلْبَعْضِ حُكْمٌ جَائِزٌ بِالْجُمْلَةِ	
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حِينَ يُحْسَبُ	
وَقَدْ مَضَى فِي رَاجِحِ الشَّرِيعِ	
بَيْنَهُمَا الْمَالُ بِرَدِّ حَاسِمٍ	
رُجُوعُهُ بِنِصْفِهِ جَدِيرٌ	
وَيَنْقُضُ الْقِسْمَةَ حُكْمُ الْحَاكِمِ	
يُعْفِيهِ مَنْ رَدَّ إِذَا مَا قَدَّمَ	
مَنْ السَّهَامَ مَالِكٌ عَمْدًا فَقَدْ	
يُعْفِيهِ مَنْ دُونِهِ لِلْغُرْمَا	

## كتاب الرهن

وَالْأَصْلُ فِي الْكِتَابِ إِنْ لَمْ تَجِدُوا	5734
فِي رَاهِنٍ مَرْهُونٍ قُلْ مُرْتَهِنٍ	5735
أَرْكَائِهِ شُرُوطُهُ تُعْتَمَدُ	
وَصِيفَةُ الشَّيْءِ وَعَقْدُ الرَّهْنِ	

## الركن الأول:

## في الرهن

رَهْنُ الْوَصِيِّ لَيْسَ بِالْمَقْرُوضِ	بُلُوغُ رَاهِنٍ مِنَ الْمَقْرُوضِ	5736
يُرْفَضُ رَهْنُهُ لِكُلِّ بَائِعٍ	وَمُفْلِسٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي	5737
فَلَيْسَ مِنْهُ تَلْزِمُ الرُّهُونَ	مَنْ مَالُهُ تَسْتَغْرِقُ الدُّيُونُ	5738
بَيْنَهُمَا تَبَايُنُ الْأَوْصَافِ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي خِلَافٌ	5739

## الركن الثاني: قالت الشافعية

## يصح بثلاثة شروط:

عِنْدَ وُجُودِهِ وَإِقْرَارِ كُتُبِ	وَاخْتَلَفُوا فِي رَاهِنٍ لِمَا غَضِبَ	5740
دَيْنٍ وَلَا زَمَ كَذَلِكَ ثَابِتٌ	مَرَهُونٌ فِيهِ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ	5741
لَدَيْهِ قَدْ تَرَى مِنَ الْمَضْبُوطِ	لِلشَّافِعِي ثَلَاثَةُ الشُّرُوطِ	5742
فَرَهْنٌ دَيْنٌ حُكْمُهُ مِنَ الْوَهْنِ	عَيْنًا تَكُونُ مِلْكُ الْمُرْتَهِنِ	5743
إِنْ حَلَّتِ الْأَجَالُ مِنْ ذِي الْعِلَّةِ	وَكُونُهُ يُبَاعُ عِنْدَ الْحَاجَةِ	5744
مَا مَنَعُوا الْبَيْعَهُ وَقَتَ الرَّهْنِ	يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يَرْتَهِنَ	5745
وَطَبَعُهَا شَرْطٌ لَدَى الْأَخْيَارِ	غَيْرُ مُعَيَّنٍ كَالدَّيْنَارِ	5746
فَالْقَبْضُ غَائِبٌ بِهِذِ الصَّفَقَةِ	أَوْ رَأْسُ مَالٍ سَلِمَ فِي الذِّمَّةِ	5747
فَالرَّهْنُ وَارِدٌ عَلَى الْمُسْلِمِ	وَالظَّاهِرِيِّ يَمْنَعُ غَيْرَ السَّلَمِ	5748
غَضِبَ لِمَالِكٍ فَكُلُّ يَأْتِي	فِي سَلَمٍ قَرْضٍ وَمُتْلَفَاتٍ	5749
تَعْوِيضُ دِيَّةٍ لِرَهْنٍ يُعْتَمَدُ	جُرْحٌ وَأَرْشٌ مِنْ جَنَايَةٍ يَرُدُّ	5750

## الركن الثالث:

## وهو الشيء المرهون

مَّا يُبَاعُ غَيْرُ كُلِّ وَصْفِ	لِمَالِكٍ يَشْمَلُ غَيْرَ الصَّرْفِ	5751
وَالظَّاهِرِيِّ فِي سَلَمٍ يُعَارِضُ	فَالصَّرْفُ فِيهِ يُشْرَطُ التَّقَابُضُ	5752
وَمَوْقِفُ الْقُرْآنِ فِيهِ وَاضِحٌ	لِمَالِكٍ يَرَاهُ فِيهِ رَاجِحٌ	5753
لِمُسْلِمٍ بِسَائِرِ الْأَثْمَانِ	وَمَالِكٌ بِحُكْمِ قَوْلِ ثَانٍ	5754
فِي ذِمَّةِ الرَّاهِنِ عِنْدَ السَّبَبِ	إِذْ عَمَّ الرَّهْنُ عَلَى مُرْتَبٍ	5755

تُلْفَى أَتَتْ لِلرَّهْنِ فِي الْمَضْبُوطِ	5756
فَذِي شُرُوطِهِ الَّتِي تُحْتَرَمُ	5757

### القول في الشروط

أَحْكَامُهُ تَأْتِي مَعَ التَّعْدَادِ	5758
عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ	5759
يَجْعَلُهُ فِي الْقَطْعِ لِلْإِنْسَانِ	5760
بَصَحَّةٍ لِلْبَعْضِ قَالَ يُعْرِفُ	5761
شَرْطُ نَفَازٍ لَا يَطُولُ النُّقْضُ	5762
وَخَارِجاً عَنِ صَفْقَةِ الْحَرَامِ	5763
وَدَاخِلًا صُلْبًا لَتِلْكَ الصَّفْقَةِ	5764
تِلْكَ الَّتِي بِالْقَوْلِ كَالْعُهُودِ	5765
عَلَيْهِ شَرْطُ صَحَّةٍ إِذْ يُعْرَضُ	5766
أَجَازَ جُمُهورٍ وَبَعْضٌ قَدْ حَظَرَ	5767
وَعِيرهُ يَشْهَدُ فِيهِ الشَّاهِدُ	5768
فِي حَضَرٍ مُشْرَعاً لِمَذْهَبٍ	5769
سَالِكُهَا يَنْجُو مِنَ الْآثَامِ	5770
بِمَلِكٍ مَرْهُونٍ إِذَا لَمْ يَتَجَحَّوْا	5771
تَمَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ثُمَّ مَا حَصَلَ	5772
لَا يُغْلَقُ الرَّهْنُ حَدِيثُ يَنْسَخُ	5773
إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ بِالتَّمَامِ	5774
شُرُوطُ صَحَّةٍ كَذَا فَسَادِ	
فَشَرْطُ قَبْضِ الرَّهْنِ ذَاكَ مُتَّفَقٌ	
إِتْيَانُهُ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	
شَرْطُ الْكَمَالِ الْبَعْضُ قَالَ يُوصَفُ	
فَإِنْ يَكُنْ لَصَحَّةٍ فَالْقَبْضُ	
فَمَا لَكَ يَكْرَاهُ لِلتَّمَامِ	
وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ شَرْطُ صَحَّةٍ	
فَمَا لَكَ لَدَيْهِ كَالْعُقُودِ	
وَعِيرهُ مِنْ نَصِّ قَبْضِ حَضَضُوا	
وَالْخَلْفُ هَلْ يَجُوزُ فِي غَيْرِ السَّفَرِ	
فِي سَفَرِ نَصِّ الْكِتَابِ وَارِدُ	
وَعُمْدَةُ الْجُمُهورِ رَاهِنُ النَّبِيِّ	
مُتَّفَقِي مَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ	
وَيَطُولُ الرَّهْنُ إِذَا يُصْرَحُ	
فِي الْوَقْتِ فِي إِعْطَاءِ رَاهِنٍ مَحَلٍ	
فَشَرْطُ ذَا الْمَشْكِالِ فَقْهًا يُفْسَخُ	
لِجُمْلَةِ النُّصُوصِ وَالْأَحْكَامِ	

### القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب:

#### وهو القول في الأحكام

بِهَا عَلَى الرَّاهِنِ حَقًّا يُحْكَمُ	5775
فَرَا جَعَّ لِحَقِّ مَنْ يُتَّهَمُ	5776
حَتَّى يُؤَدِّي رَاهِنٌ كُلَّ الثَّمَنِ	5777
بِبَيْعِ رَهْنٍ فِي حُلُولِ الزَّمَنِ	5778
قَبْلَ رُجُوعِهِ لِحَاكِمٍ وَجَدَ	5779
شُرُوطُهُ جَمِيعُهَا تُقَسَّمُ	
بِهِ عَلَيْهِ حِينَ مَا يَلْتَزِمُ	
مُرْتَهِنٌ مِنْ حَقِّهِ مَسْكُ الرَّهْنِ	
إِنْ وَكَّلَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ	
جَازَ وَكَرَهُهُ لِمَالِكَ وَرَدَ	

بَسَائِرِ الْمَرْهُونِ حَيْثُ حَقَّقَا	وَهُوَ لَدَى الْجُمْهُورِ قَدْ تَعَلَّقَا	5780
عَنْهُ لِمَالِكَ وَذَا مُعَوَّلُ	نَمَاءُ مَرْهُونٍ إِذَا يَنْفَصِلُ	5781
فِي أَصْلِهِ الْمَرْهُونُ عَنْهُ يُنْقَلُ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَلَيْسَ يَدْخُلُ	5782
وَالشُّورَ وَالنُّعْمَانَ بَلْ يُرْتَبُ	وَقَوْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ	5783
مُشَابِهًا فِي خَلْقَةٍ قَدْ أُلْحَقَا	فِي أَصْلِهِ وَمَالِكَ قَدْ فَرَّقَا	5784
فَهُوَ بِهِ فِي الْأَصْلِ قَدْ يَتَّصِلُ	بِأَصْلِهِ مُخَالَفٌ بَلْ يُفْصَلُ	5785
قَضَى بِهِ رَسُولُنَا الْمَحْبُوبُ	فَالرَّهْنُ مَرْكُوبٌ كَذَا مَحْلُوبُ	5786
يَتَّبِعُ فِي جَوْهَرِهِ وَالْفَصْلُ	أَبُو حَنِيفَةَ لِقَرَعِ الْأَصْلُ	5787
بَيْنَ فِرْعَوْنَ الْحَيِّ ثُمَّ الثَّمَرَةِ	وَمَالِكَ مِيزَ فِي الْمَسْأَلَةِ	5788
وَلَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ أَفْرَزَا	فَحُكْمُهُ فِيمَا يُغَابُ مِيزَا	5789
فِي شَأْنِهِ الرَّاهِنُ حِينَ يُسْتَلَمُ	فَمَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ يُتَهَمُ	5790
لِمَالِكَ فِي بَحْثِ كُلِّ السُّبُلِ	وَذَلِكَ اسْتِحْسَانُ حُكْمِ الْعَدْلِ	5791
مُرْتَهَنٌ مُرْجَعٌ لِمَالِكَ	وَحُلْفَتُهُمْ فِي وَصْفِ رَهْنِ هَالِكِ	5792
فِيمَا يُغَابُ ضَامِنٌ ذَا الْفَصْلِ	إِذْ مُدْعَى عَلَيْهِ ذَاكَ الْأَصْلِ	5793
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَا حَقَّقَا	وَبَيْنَ قَدْرِ صِفَةٍ قَدْ فَرَّقَا	5794

### كتاب الحجر

مُقَسِّمٌ نَصَابًا لَا ارْتِيَابَ	وَالْحَجَرُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ	5795
كَذَاكَ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ يُنْظَرُ	أَصْنَافُ مَحْجُورٍ مَتَى يُحْجَرُ	5796

### الباب الأول:

### في أصناف المحجورين

صَغِيرٌ سِنَّ ذَاكَ بِالتَّغْمِيمِ	وَاتَّفَقُوا فِيهِ عَلَى الْيَتِيمِ	5797
لِمَالِهِ فِي سَفَهٍ يُقَرَّرُ	وَالْخُلْفُ فِي الْكَبِيرِ إِذَا يُبْذَرُ	5798
تَبْذِيرَ مَالٍ كُنِيَ بِهِ يَنْتَفَعُ	عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحَجَرٍ يَمْنَعُ	5799
لِمَالِكٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ فَاعْلَمَا	لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا	5800



- 5801 أَبَوْحَيْفَةَ وَلِلْعِمْرَاقِ  
 5802 بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ حَجَرٌ يُضْرَبُ  
 5803 إِنْ تَعْلَمُوا مِنْهُمْ لِرُشْدٍ فَادْفَعُوا  
 5804 أَدْلَةَ الْحَجَرِ عَلَى الرِّجَالِ  
 5805 لِمَالِكَ فَسُنَّةُ السَّفِيهِ  
 5806 مُفْلَسٌ وَزَوْجَةٌ بِذَا تِمَّ
- عَلَى الْكَبِيرِ الْمَنْعُ بِاتِّفَاقٍ  
 مِنْ بَعْدِ عَقْدَيْنِ وَخَمْسِ تَغْرُبُ  
 إِلَيْهِمْ مَالًا وَذَاكَ أَرْفَعُ  
 إِنْ سَفَّهُوا فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ  
 فِي الْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ لَا تُلْغِيهِ  
 جَمَاعَةٌ لِلِسَفْهَاءِ وَذَا عُلِمَ

### الباب الثاني:

### متى يخرجون من الحجر؟

- 5807 وَقَتُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ يُنْظَرُ  
 5808 كُلُّ الصَّغَارِ أَمْرُهُمْ يُقَسَّمُ  
 5809 بَعْدَ بُلُوغِهِمْ بِرَفْعِ الْحَجَرِ  
 5810 كُلُّ صَغِيرٍ بَالِغٍ وَرَاشِدٍ  
 5811 أَمَّا الْإِنَاثُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ  
 5812 عِنْدَ بُلُوغِ الْبَنَاتِ فِي حُضْنِ الْأَبِ  
 5813 فَالْحُكْمُ عِنْدَ نُخْبَةِ الْجُمْهُورِ  
 5814 وَمَالِكٌ تَبْقَى وَلَايَةُ الْأَبِ  
 5815 وَبَالِغٌ مَجْهُولٌ حَالٌ يَسْتَمِرُّ  
 5816 بِرُشْدِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ  
 5817 وَمَنْ وَصَايَةٌ عَلَيْهِ يُطْلَقُ  
 5818 وَقِيلَ حَجْرُهُ كَحَجْرِ الْوَالِدِ  
 5819 تَمِيرُ مَالٍ ثُمَّ إِصْلَاحٌ بَدَأَ  
 5820 وَحَالٌ بِكْرٍ مَعَ وَصِيَّهَا ذَكَرَ  
 5821 وَحَالٌ مَجْهُولٌ فَحَمْلُهُ عَلَى
- إِلَيْهِ ضَمْنِ جَذُولٍ يُغْتَبَرُ  
 إِلَى يَتِيمٍ أَوْ سَفِيهِ يُحْكَمُ  
 وَمَنْ وَلِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ بِالْحَذَرِ  
 يَزُولُ حَجْرُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ  
 بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالسَّجَالِ مَائِلُ  
 أَوْ بَلَغَتْ بِدُونِهِ فِي الْمَذْهَبِ  
 كَمَثَلِ حُكْمِهِمْ عَلَى الذُّكُورِ  
 حَتَّى دُخُولِهَا بِبَعْلِ تَحْتَبِي  
 عَلَيْهِ حَجْرُهُ إِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ  
 فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَفْعَالِ  
 مِنْ حَجْرِهِ إِنْ رُشْدُهُ يُحَقِّقُ  
 يَرْفَعُهُ عِنْدَ بُلُوغِ الرَّاشِدِ  
 لِمَالِكٍ تَعْرِيفُ رُشْدٍ وَجِدًا  
 فَرَفَعَهُ بِنَفْسِ حَالَةِ الذِّكْرِ  
 كَرُشْدٍ وَاجِدٍ أَبَاقْدُ جُعِلَا

## أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي

### فإن فيها في المذهب قولين

- 5822 أولاهما ترشيدها إن بلغت  
وَقَتَ الْمَحِيضَ فَعَلَّهَا كُلُّ ثَبَتِ
- 5823 والثاني مرذود إذا لم تنس  
وَمَنْ لَهَا عَقْدًا يُبَادِلُ فُمْسِي

## الباب الثالث:

### في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة

- 5824 يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ  
أَصْنَافُ مَحْجُورٍ عَلَى التَّبَيِّنِ
- 5825 فَكَيْفَ حَالُ الْفِعْلِ فِي الْإِجَازَةِ  
لِفِعْلِ مَحْجُورٍ وَرَدُّ الصَّفَقَةِ
- 5826 وَمِثْلُ ذَا أَفْعَالٍ مُهْمَلِينَ  
أَفْعَالُهُمْ مَرْدُودَةٌ يَقِينًا
- 5827 فَبِالْمَجَانِ الْعَقْدُ عَقْدٌ بَاطِلٌ  
وَعَيْرُهُ لَهُ الْوَلِيُّ يُعَامِلُ
- 5828 فَمَا بِهِ مَنَفَعَةُ الْمَحْجُورِ  
فَذَلِكَ جَائِزٌ مِنَ الْأُمُورِ
- 5829 وَغَيْرُهُ يُحْكَمُ بِالْبُطْلَانِ  
لِلْقَاضِي حَالُ السُّوقِ فِي الْأَعْيَانِ
- 5830 إِفْسَادُهُ لِمَالِهِ قَدْ يُلْزَمُهُ  
إِنْ لَمْ يُؤْمَرْ مِنْ وَلِيٍّ يَعْلَمُهُ
- 5831 وَصِيَّةٌ لَازِمَةٌ فِي حَالِهِ  
بِعَكْسِ عِتْقِ هَبَةِ لِمَالِهِ

## كتاب التفليس

- 5832 مَنْ هُوَ مُفْلِسٌ كَذَلِكَ الْإِسْمُ  
فِيهِ وَمَا الْأَنْوَاعُ ثُمَّ الْحُكْمُ
- 5833 يَعْزَمُ إِفْلَاسٌ لِمَعْنَيْنِ  
بِنَقْصِ مَالٍ عَنِ سَدَادِ الدِّينِ
- 5834 وَالثَّانِي لَيْسَ مَالُكَأَمَالٍ  
فَهُوَ فَقِيرٌ جُمْلَةً الْأَحْوَالِ
- 5835 حَالَتُهُ إِنْ ظَهَرَتْ لِلْحَاكِمِ  
هَلْ حُكْمُ تَفْلِيسٍ بِحُكْمٍ لَازِمٍ
- 5836 فَهَلْ لَهُ حَجَرٌ عَلَيْهِ يَنْتَدِ  
أَمْ شَرَطُ تَفْلِيسٍ بِحُكْمٍ يَقْتَدِي
- 5837 يُبَاعُ مَالُهُ كَذَا يُقْسَمُ  
وَالْحَبْسُ حَيْثُ لَمْ يَفِي وَيَغْرَمُ
- 5838 وَمِثْلُ ذَاكَ مُوسَرٌّ يَمْتَنِعُ  
حَيْثُ السَّدَادُ لِلدُّيُونِ يُتَبَعُ
- 5839 بِهِ لَدَى الْقَاضِي وَشَرْعًا مَا سَلَكَ  
طُرُقَ آدَاءِ مَالٍ غَيْرِ قَدْ هَلَكَ

- 5840 لَيْسَ لِدَائِنِ سِوَى مَا يُوجَدُ  
5841 بَيْنَ جَمِيعِ الدَّائِنِينَ بِالنَّسَبِ  
5842 كَرَهْنِ الْأَمْتِيَّازِ قَبْلَ الْحَجَرِ  
5843 أَمْرُ النَّبِيِّ بِذَلِكَ قَدْ تَكَرَّرَا  
5844 حَبَسَ الْمَدِينِ فِيهِ آثَارٌ أَتَتْ  
5845 إِذْ غَرَمَا أَبِيهِ سَجْنًا أَوْ دُعُوا  
5846 عَنْ قَدَرِ مَالِهِ يُرِيدُ الْغُرْمَا  
5847 أَسِيدُ قِصَّةٍ لَهُ عِنْدَ عُمَرُ  
5848 بِأَرْبَعٍ مِنَ السِّنِّينَ تُوضَعُ  
5849 لَمْ يَمْلِكُوا أَضْلَ الْعَقَارِ الْحَاصِلِ  
5850 فِي رِنْعٍ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ  
5851 وَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ يُبَاعُ  
5852 وَإِنْ تَكُنْ عَيْنُ الْمُتَاعِ مَائِلَةً  
5853 مَا لَمْ يَرِدْ تَحَاصُّصٌ لِلْغُرْمَا  
5854 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ثَمَنِ لِمَالِكَ  
5855 وَبَعْضُهُمْ لِسَلْعَةٍ قَدْ قَوْمَا  
5856 وَأَصْلُهُ إِلَى الرَّسُولِ يُرْفَعُ  
5857 مِنْهُ السُّوَى مِنْ دَائِنِي الْمَفْلَسِ  
5858 لِأَصْلِ هَذَا الْحُكْمِ فِي الْقَضَاءِ  
5859 خَرَجَهُ مَالِكَ وَالْبُخَارِيُّ  
5860 وَالْمَوْتُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْإِنْتِنِ  
5861 فَمَالِكَ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا  
5862 عُمْدَةً مَالِكَ بِمَوْتِ يَتَّحِدُ  
5863 فَالشَّافِعِيُّ عُمْدَتَهُ فِي الْخَبَرِ  
5864 وَزَائِدٌ فِي سَلْعَةٍ عَنِ الثَّمَنِ  
5865 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ يُخَيَّرُ  
5866 مِنْ الْإِضَافَةِ الَّتِي أَدْخَلَهَا
- مِنْ مَالٍ مُسْتَدِينِهِ إِذْ يُرْصَدُ  
تَرْتِيبُهُمْ يَأْتِي عَلَى قَدَرِ الرُّتَبِ  
وَعَبْرَ ذَلِكَ خَارِجٌ مِنْ حَظَرِ  
وَمَنْعُهُ عَبْرَ الْحَدِيثِ سَطْرًا  
فِي حَبَسِ جَابِرٍ وَذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ  
إِذْ عَجَزَ الْمَالُ الَّذِي قَدْ يَدْفَعُ  
لَكِنْ لَهُ دَعَا فَنَالَ الْمَغْنَمَا  
أَحَاطَ دَيْنُهُ بِمَثْرُوكِ أَمْرُ  
ثَمَارُهَا لَهُمْ حَالًا يَنْفَعُ  
وَحَقُّهُمْ مُنَحْصِرٌ بِالْكَامِلِ  
وَذَلِكَ لِلنُّعْمَانِ فِي أَقْوَالِ  
رَغْمًا عَلَيْهِ فِي الْقَضَا الْمُتَاعِ  
صَاحِبُهَا أَوْلَى بِعَيْنِ حَاصِلِهِ  
فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ قَدْ سَلَّمَا  
مُخَيَّرًا فِي حُكْمِهِ لِلْمَالِكِ  
تَفْضِيلُهُ فِي ثَمَنِ لِلْغُرْمَا  
وَمُذْرِكُ لِمَالِهِ فَلْيُمْنَعُ  
فِي خَبَرٍ عَنِ النَّبِيِّ مُؤَسَّسِ  
عَلَى الْعُمُومِ الْحَمْلُ لِلْأَكْفَاءِ  
وَاللَّفْظُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْأَبْرَارِ  
لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ فِي قَوْلَيْنِ  
وَالشَّافِعِيُّ سِوَى لِمَالِكَ مُطْلَقًا  
مَعَ الْمَدِينِ فِي تَحَاصُّصِ يُحَدِّدُ  
مَالِكُ مَوْتًا قَاسَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
فِيهِ شَرِيكَ لِلْغُرِيمِ إِنْ عُلِنَ  
بَيْنَ أَدَاءِ مَا بِهِ يُقَدَّرُ  
ضِمْنَ الْمُتَاعِ دَائِنٌ حَصَلَهَا

- 5867 وَاخْتَلَفُوا فِي مَالٍ مَحْجُورٍ هَلَكَ      عِنْدَ الْغَرِيمِ عِبْنُهُ لِمَا مَلَكَ  
5868 لِحَقِّ بَيْعِهِ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ      وَضَامِنٌ مَدْخُولُهُ لِلْحَاكِمِ

## كتاب الصلح

- 5869 وَالصُّلْحُ خَيْرٌ إِذْ بِهِ يُعَالَجُ      كُلُّ خِلَافٍ لِلْقَرِيبِ يُخْرَجُ  
5870 وَفِي جَوَازِهِ عَلَى الْإِفْرَارِ      مُتَّفَقٌ وَالْخُلْفُ فِي الْإِنْكَارِ  
5871 وَمَالُكَ يُرَاعِي مَا لِلْبَيْعِ      فِي الشَّرْطِ عِنْدَ الْكُلِّ لِلْجَمِيعِ  
5872 وَالصُّلْحُ فِي الْإِنْكَارِ حُكْمٌ يُكْرَهُ      فِي كُلِّمَا فِي حُكْمِهِ يُشْتَبَهُ  
5873 وَغَيْرُ جَائِزٍ فَمَالُكَ أَمْرٌ      يُفْسَخُ لِلْجَمِيعِ أَوْ صُلْحٌ يُقْرَ  
5874 وَدُونَ فَسْخٍ حَيْثُمَا طَالَ الزَّمَنُ      فَتِلْكَ أَوْ صَافٍ لَهُ فِيمَا عُلِنَ

## كتاب الكفالة

- 5875 كَفَالَةٌ تُقَالُ لِلزَّعَامَةِ      كَذَلِكَ لِلضَّمَانِ وَالْحَمَالَةِ  
5876 أَحْكَامُهَا قَدْ قُسِمَتْ نَوْعَانِ      فِي الْمَالِ ثُمَّ النَّفْسُ فِي الزَّمَانِ  
5877 حَمَالَةُ النَّفْسِ أَتَتْ فِي الْمَالِ      جَوَازُهَا يُعْرَفُ فِي الْأَقْوَالِ  
5878 قَوْلُ الرَّسُولِ فَالزَّعِيمُ غَارِمٌ      وَذَلِكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ لَازِمٌ  
5879 حَمَالَةٌ بِالنَّفْسِ عَلِمًا تُعْرَفُ      ضَمَانٌ وَجْهٌ لِلْجَمِيعِ يُوصَفُ  
5880 لِلشَّافِعِيِّ<sup>1</sup> حُكْمُ الْجَدِيدِ يَمْنَعُ      دَاوُدُ مِثْلُهُ لَذَلِكَ يُرْجَعُ  
5881 حُجَّتُهُمْ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ      قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ لِلْإِخْوَانِ  
5882 إِنْ مُتَحَمِّلٌ يَغِيبُ مَا الْعَمَلُ      فِي الْيَوْمِ أَوْ يَوْمَيْنِ فِيهِمَا رَحْلٌ  
5883 حُضُورُهُ لِمَالِكَ ذَا وَاجِبُ      وَعَكْسُهُ فِيهِ الْجَمِيعُ رَاغِبُ  
5884 وَالْحَبْسُ لِلزَّعِيمِ إِنْ تَغَيَّرَا      لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَغَبَا  
5885 قِيلَ سِوَى الْحُضُورِ لَا يُلْزَمُهُ      لَئِنْ يَكُنْ مَكَانُهُ يَعْلَمُهُ  
5886 وَلَا يَجُوزُ الْحَبْسُ لِلْحَمِيلِ      إِلَّا لِعَاجِزٍ عَنِ التَّدْلِيلِ

<sup>1</sup> - للشافعي حكم مذهبه الجديد.

- 5887 عَلَى مَكَانٍ مَنْ حُضُورُهُ حُسْمٌ  
إِتْيَانُهُ بِهِ كَمَا قَدْ التَزَمَ  
5888 لِابْنِ عُيَيْدٍ ابْنِ سَلَامٍ نُسَبُ  
كَفِيلٌ وَجَهَ غَارِمٌ لِمَا حُسِبُ  
5889 يَقُولُ مَالِكٌ وَمَنْ قَفَّاهُ  
أَدَى الْكَفِيلُ عَنْهُ مُنْتَهَاهُ  
5890 أَنَّ التَّحْمِيلَ غَارِمٌ لِمَا حَكِمَ  
بِهِ عَلَى مَكْفُولِهِ وَذَا عُلِمَ

## كتاب العوالة

- 5891 حَوَالَةَ تَعَامُلٍ صَاحِحُ  
أَتَى بِهَا الْحَدِيثُ ذَا تَرْجِيحُ  
5892 يُشْتَرِطُ الرِّضَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ  
مَالِكٌ لِلْمُحَالِ دُونَ مَيْنِ  
5893 دَاوُدُ حُكْمُهُ بِنَقْضِ الْأَصْحَبِي  
وَبَعْضُهُمْ فِي الْعَيْنِ حَصْرًا رَجَحُ  
5894 وَمَنْ يُحَالُ نَحْوُهُ الْمَحَالُ  
تَلَزَمَهُ أَوْصَافُهُ الْكَمَالُ  
5895 وَإِنْ يَكُنْ وَاحِدُهُمَا مِنَ السَّلَمِ  
مِنَ الطَّعَامِ مَنْعُهَا فِي ذَا عُلَمِ  
5896 أَحْكَامُهَا فَإِنْ لِلْجُمُهورِ  
عَكَسَ الْحَمَالَةَ لَدَى التَّسْيِيرِ  
5897 إِنْ أَفْلَسَ الْمُحَالُ قُلْ عَلَيْهِ لَنْ  
يُقْبَلُ عَوْدٌ لِلْمُحِيلِ قَدْ عَلَنَ  
5898 تَحْوِيلُ دِينِهِ مَعَ الْقَبُولِ  
مَا لَمْ يَكُنْ غُرًّا مِنَ الْمُحِيلِ  
5899 وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ  
عَكَسَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحَزْبِهِ  
5900 وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ أَحِيلَ إِنْ يُمْتُ  
مُقْلَسًا مَالِ الْمَحَالِ قَدْ ثَبَتَ  
5901 عَلَى الْمُحِيلِ مِثْلَ بَدْءِ أَمْرِهِ  
وَذَاكَ حُكْمُ الْبَعْضِ دُونَ حَصْرِهِ

## كتاب الوكالة

### الباب الأول: في أركانها

- 5902 أَبْوَابُهَا ثَلَاثَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ  
فَالرُّكْنُ وَالْأَحْكَامُ خُلْفٌ يُوثَرُ  
5903 مِنْ غَائِبٍ جَازَتْ مَرِيضُ مَرَأَةٍ  
وَحُلْفُهُمْ فَيَمَنْ يُدِيرُ أَمْرَهُ  
5904 فَمَالِكٌ تَجَوُّزُ مَنْ حُرِّ ذَكَرُ  
غَيْرِ سَفِيهِ دُونَ مَحْجُورِ حَضَرُ  
5905 شَرَطُ الْوَكِيلِ لَا يَكُونُ يُمْنَعُ  
مِنَ الْبُيُوعِ أَوْ حَوَالَةِ فَعُورِ

- 5906 صَبِي وَمَرْأَةٌ لِمَالِكَ مَنَعَ  
تَوَكَّلَ أَيُّ مِنْهُمَا إِذَا وَقَعَ  
5907 وَفِي النِّكَاحِ الشَّافِعِيُّ تَوَكَّلَ  
بِوَسْطَةِ مَالِكٍ يُعَوَّلُ  
5908 وَكَالَةٌ فِي سَائِرِ الْعُقُودِ  
تَبَادُلُ جُعِلَ عَلَى الْمَعْهُودِ

### الباب الثاني: في أحكامها

- 5909 وَعَقْدُهَا يَلْزَمُ بِالْإِجَابِ  
وَبِالْقَبُولِ صَحَّةُ الْأَسْبَابِ  
5910 وَكَالَةُ الْعُمُومِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
فَفِي الْغُرُورِ مَنَعُهَا فِي الشَّارِعِ  
5911 وَحَدُّهَا وَنَصُّهَا فَوَاجِبٌ  
مُوكَّلٌ يَغْزِلُهُ إِذَا يَرْغَبُ  
5912 وَفَسْخُهَا بِالمَوْتِ أَوْ بِالْعَزْلِ  
لَكِنْ بِشَرْطِ عِلْمِهِ بِالْفِعْلِ

وأما أحكام الوكيل ، ففيها مسائل مشهورة:

- 5913 هَلْ جَائِزٌ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلُ  
لِمَا عَلَيْهِ غُيْنُ الْحَمِيلِ  
5914 فَمَالِكٌ يُعْزَى لَهُ الْقَوْلَانِ  
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ بِاسْتِحْسَانِ

### الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

- 5915 بَيْنَ وَكِيلٍ وَمُوكَّلٍ يُرَى  
خُلْفٌ عَلَى وَكَالَةٍ فِيمَا جَرَى  
5916 ضِيَاعُ مَالٍ فِي يَدِ الْوَكِيلِ  
أَوْ فِي الَّذِي تَحْتَ يَدِ الْحَمِيلِ  
5917 أَوْ ثَمَنُ الْمَيْعِ فِيهِ يُخْتَلَفُ  
فِي الْقَبْضِ وَالْمَقْدَارِ حَيْثُمَا وَصِفَ  
5918 وَإِنْ يَكُنْ تَأَكَّرَ فِي الْأَمْرِ  
فَبَعْضُهُمْ يُرْجَحُ الْوَكِيلُ  
5919 وَكُلُّهَا مَسَائِلُ ظَنِّيَّةٌ  
فِيهِ تَدَاوُعٌ بِعَيْدِ الْخَصْرِ  
5920 فِي مَذْهَبٍ لَا غَيْرَهُ مَحْصِيَّةٌ  
بَعْضُ مُوكَّلٍ لَا يَرَى تَفْضِيلًا

### كتاب اللقطة

- 5921 تَفْصِيلُهَا يَضُمُّ جُمْلَتَيْنِ  
ضَبْطُهُمَا يُسَاقُ بِالتَّبْيِينِ

## الجملة الأولى:

### أركانها

- 5922 أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فَلِقْطَةٌ  
5923 فَالْإِلْتِقَاطُ فِيهِ خُلْفٌ يُجْمَلُ  
5924 لِلْإِقْطِ فَأَيُّنَ حُكْمُ الشَّرْعِيِّ  
5925 أَبَوَ حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبًا  
5926 حَيَاتُهَا مِثْلُ حَيَاةِ الْكُلِّ  
5927 يُكْرَهُ الْإِلْتِقَاطُ قَالَ مَالِكُ  
5928 لِقْطَةٌ مُؤْمِنٌ لَهَيْبِ النَّارِ  
5929 وَذَلِكَ غَيْرُ لِقْطَةِ الْحَجِيجِ  
5930 سِوَى لِمَنْ بِهَا يَدُورُ يَنْشُدُ  
5931 مَنْ مُسْلِمٍ حُرٍّ وَبَالِغٍ ذَكَرَ  
5932 فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِي يَشْتَرِطُ  
5933 مَنْ حَيْثُ مَعْنَى لِلْحَدِيثِ الْوَارِدِ  
5934 وَلِقْطَةٌ جَمِيعُ مَالِ الْمُسْلِمِ  
5935 حَدِيثُ خَالِدٍ دَعَاةُ الْجَهَنِّي  
5936 وَلِقْطَةُ الْإِبِلِ الرَّسُولُ حَدًّا  
5937 عَفَاصُهَا وَكَأُوهَا وَعَرَفَ  
5938 وَالْغَنَمُ النَّبِيُّ حَدٌّ خَالِهَا

## الجملة الثانية:

### حكم التعريف ومدته

- 5939 وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا بَعْدَ السَّنَةِ  
5940 مَالِكُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ  
5941 فَأَكْلُهَا أَجَازَةٌ بَعْدَ السَّنَةِ  
5942 وَمَالِكُ إِذَا أَتَى مُحْخِرٌ  
5943 مُفَوَّتًا عَلَى أَذَاءِ الثَّمَنِ
- حَلَّتْ لَهُ مِنْ بَعْدِ فِيمَا عَيْنُهُ  
وَالشَّافِعِيُّ وَنُخْبَةُ الْأَصْقَاعِ  
وَإِنْ غَنِيٌّ دَفَعَهَا فِي الصَّدَقَةِ  
بَيْنَ إِجَازَةِ لَهَا أَوْ يُجْبَرُ  
لِلْقِطَةِ فَتَوْتَهَا فِي زَمَنِ

- 5944 فَمَالِكَ خَيْرٍ فِي الْأَمْرَيْنِ  
5945 أَبُو حَيْفَةَ لَغَيْرِ الصَّدَقَةِ  
5946 وَلَا بِنِ كَعْبٍ قُلْ حَدِيثٌ فَاصِلٌ  
5947 لَذِكْرَهَا عَامًا وَتَمَّ تَصْبِيحُ  
5948 وَاخْتَلَفُوا فِي نَقْصِ قَدْرِ الْعَدَدِ  
5949 رُجُوعُهُ بِمَا مِنَ الْمَالِ نَفَقِ  
5950 فَفَعَلُهُ تَطَوُّعٌ لِلْأَكْثَرِ
- وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحٌ التَّيْبِينَ  
يَمْنَعُ لِلْغَنِيِّ عَلَى مَا حَقَّقَهُ  
فِي أَكْلِ لُقْطَةٍ وَذَاكَ حَاصِلُ  
مَلَكًا لَهُ وَذَاكَ حُكْمٌ أَرْجَحُ  
أَوْ لَمْ يُدَاوِمْ ذِكْرَهَا فِي الْمَدَدِ  
فِي لُقْطَةٍ عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ نَسَقِ  
إِلَّا بِإِذْنِ حَاكِمٍ فِي الْأَشْهُرِ

### باب في اللقيط

- 5951 فَالْشَّافِعِيُّ لَصَائِعِ حُكْمًا فَرَضَ  
5952 مُلْتَقَطٌ فِي دَارِ إِسْلَامٍ وَجَدَ  
5953 وَارِثُهُ لِمَرْأَةٍ قَدْ لَقِطَتْ  
5954 فَهَوَّلَاءِ إِرْثُهُمْ لَهَا وَرَدَ
- أَمَّا اللَّقِيطُ فَالْصَّبِيُّ وَصَفَاءً عَرَضَ  
فَلِللَّقِيطِ حُكْمٌ وَالِدٌ وَلَدٌ  
لَقِطَهَا عَتِيقَهَا مَنْ لَا عِنْتُ  
فِي حُكْمِ شِرْعَةٍ خَيْرٌ مَنْ وَجَدَ

### كتاب الوديعة

- 5955 وَبَحَثْ ذَا الْكِتَابِ فِي أَحْكَامِ  
5956 فَهِيَ أَمَانَةٌ وَلَا مَضْمُونَةٌ  
5957 بِدُونِ إِشْهَادِ لَدَى الْمَوَالِكِ  
5958 فَمَرَّةٌ يُطْلَبُ حَلْفُ الْمُؤْتَمَنِ  
5959 فِي قَوْلِ مَالِكٍ فَذَا الْمَشْهُورُ  
5960 وَالشَّافِعِيُّ الْقَوْلُ لِلْأَمِينِ  
5961 وَالْأَصْلُ فِي نَصِّ بَيَانَ الْمُحْكَمِ  
5962 وَمَا الشُّكُوتُ فِي مَكَانِ الْحَاجَةِ
- قَدْ فَصَّلْتُ فِي جَمَلِ الْكَلَامِ  
عَلَيْهِ رَدُّهَا لَهُ مَضْمُونَةٌ  
عِنْدَ تَلْقَئِهَا وَحُكْمُ الْهَالِكِ  
فِي الرَّدِّ دُونَ الْهَلِكِ قَوْلٌ قَدْ عَلِنَ  
بِفَعْلِهِ سَيُبْعَدُ الْغُرُورُ  
فِي رَدِّهَا إِلَيْهِ مَعَ يَمِينِ  
أَمْرٌ بِرَدِّ دُونَ ذِكْرِ التُّهَمِ  
إِلَّا دَلِيلُ التَّرْكِ لِلْمَسْأَلَةِ



## كتاب العارية

- أَرْكَانُهَا فَخَمْسَةٌ مُعِيرٌ 5963  
كَذَلِكَ الْمُعَارِ ذِي الْأَرْكَانِ 5964  
وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ كَلَامٌ أَكْثَرُ 5965  
فِي آيَةٍ مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ 5966  
وَعَقْدُهَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ 5967  
وَمَالُكَ قَبْلَ انْتِفَاعٍ يَنْعُ 5968  
لَوْ قَتَلَ الْانْتِفَاعُ بِالْمُعَارِ 5969  
بَيْنَ الضَّمَانِ وَالْأَمَانَةِ اخْتَلَفَ 5970  
مَضْمُونَةٌ وَلَوْ تَقَامَ الْبَيِّنَةُ 5971  
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالُكَ وَأَشْهَبَ 5972  
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَخَالَفُ الْأَثَرُ 5973  
وَفِيهِ يُعْفَى مُسْتَعِيرٌ إِنْ تَفَتَّ 5974  
وَعَبْرٌ مَا جُورَ فَلَيْسَ يَضْمَنُ 5975  
وَمَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْغَرَسِ 5976  
لَنْ تَفَتَّ مُدَّةُ الْأَسْتَعَارَةِ 5977  
أَخَذَ الْبَنَاءُ وَالْغَرَسُ بِالتَّقْوِيمِ 5978
- إِعَارَةُ صِيغَةٌ مُسْتَعِيرٌ  
وَفِعْلٌ خَيْرٌ قَدْ رَوَى الْأَغْيَانُ  
وَعِيدَ مَنَاعٍ مَعُونًا قُصِدَا  
تَطْبِيقُهَا مِنْ وَاجِبِ الْإِنْسَانِ  
وَلِلْمُعِيرِ رَدُّهَا بِالشَّارِعِ  
إِنْ غَابَ شَرْطُ شَرْطِهَا يُوسَّعُ  
وَنِيَّةُ الرَّدِّ لَدَى اضْطِرَارٍ  
رَأْيٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ حَيْثُمَا وُصِفَ  
بِالْهَلِكِ دُونَ زَلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ  
وَالضَّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْمَذْهَبِ  
عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ فَلَذَا خَيْرٌ  
عَيْنُ الْمُعَارِ فِي الَّذِي حُكْمًا ثَبَتَ  
فَمَالُكَ لِمَالِكَ يَسْتَهْجِنُ  
كَذَا الْبِنَاءِ مُنْتَفِعٌ بِالْجَنَسِ  
فَمَالُكَ لِمَالِكَ مَا اخْتَارَهُ  
وَذَاكَ لِلْبَابِ مِنَ التَّثْمِيمِ

## كتاب الغصب

- فِي الْغُصْبِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ 5979  
نَدْرُسُ فِي اثْنَيْنِ بِدَا الْكِتَابِ

## الباب الأول: في الضمان

### الركن الأول:

#### الموجب للضمان

5980	فِي أَخْذِهِ إِتْلَافُهُ الضَّمَانَ	أَوْ مَا بِهِ تُضَيِّعُ الْأَعْيَانَ
5981	لَمَّا لَكَ ضَمَانُهُ بِالسَّبَبِ	مَنْ سَبَبَ مُسَبَّبٍ لِلْسَّبَبِ
5982	فَفَتْحُ أَقْفَاصِ الطُّيُورِ يُوجِبُ	ضَمَانَ تَعْوِيضٍ عَلَى مَا يَذْهَبُ
5983	إِلَيْهِ مَالُكَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	إِنْ رَاعَاهَا فَمَالُهُ مِنْ مَانِعٍ
5984	يَحُولُ دُونَ دَفْعِ مَالِ ضَيِّعَةٍ	يُنْسَبُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ وَسَعَةٍ
5985	وَحَافِرٌ بَنَرًا عَلَى الطَّرِيقِ	ضَمَانُهُ لِلْكُلِّ بِالتَّحْقِيقِ
5986	وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَفَرِ ثُمَّ الْغَضَبِ	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْكُتُبِ
5987	فَعِلُّ التَّعْدِي مَالُكَ وَالشَّافِعِيُّ	فَذَلِكَ ضَامِنٌ بِحُكْمٍ رَادِعٍ

### الركن الثاني:

#### ما يجب فيه الضمان

5988	أَمَّا الضَّمَانُ كُلُّ عَيْنٍ تُغْصَبُ	بِفِعْلِ غَاصِبٍ لِعَيْنٍ يَنْهَبُ
5989	وَالْغَضَبُ لِلْعَقَارِ عِنْدَ الْبَعْضِ	يَرَاهُ لَيْسَ وَارِدًا فِي الْعَرْضِ
5990	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْعَقَارَا	فَلَيْسَ ضَامِنًا لَهُ مَنْ جَارَا
5991	فَفِي هَلَاكِ نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ	يَضْمَنُ إِنْ عَلَيْهِ قَدْ تَظَلَّمَ
5992	أَسْبَابُ خُلْفٍ هَلْ يَدٌ لِلْغَاصِبِ	شَبَهُ مُحْوَلٍ يُرَى فِي السَّبَبِ

### الركن الثالث:

#### وهو الواجب في الغصب

5993	وَالِاتِّفَاقُ حَاصِلٌ فِي الرَّدِّ	مَنْ قَبْلَ تَفْوِيْتِ وَنَقْصِ الْعَدِّ
5994	كُلُّ مَكِيلٍ ثُمَّ مَوْزُونٍ يُرَدُّ	إِنْ كَانَ قَوْتُ مِثْلِهِ بِهِ يُحَدُّ
5995	وَالْعَرْضُ وَالْمَوَاشِي يَوْمَ الْقَبْضِ	قِيَمَتُهُ تُعْطَى بِوَقْتِ النَّصِّ

- 5996 لَمَالِكَ وَخَالَفَ النُّعْمَانُ  
5997 وَالشَّافِعِيَّ مُؤَيَّدٌ هَذَا الْخَبْرُ  
5998 إِنَاءُ زَوْجَةٍ بِضَرْبِ أُخْرَى  
5999 عُمْدَةُ مَالِكَ وَمَنْ شَقِصًا عَتَقَ  
6000 تَقْوِيمُهُ عَلَيْهِ عَدْلًا يُطْلَبُ
- فِي النَّقْدِ إِنْ لَمْ تُعْذَمِ الْأَعْيَانُ  
حُجَّتُهُ فَعَلُ النَّبِيِّ لَمَّا انْكَسَرَ  
إِذْ مَدَّهَا بِالْمَثَلِ وَهُوَ أَذْرَى  
فَعَتَقَهُ لِلْبَاقِي شَرْعًا يُسْتَحَقُّ  
وَقِيلَ بِالْيَسِيرِ حِينَ يَرْغَبُ

## الباب الثاني : في الطوارئ

- 6001 طَوَارِئُ الْمَغْصُوبِ فِي نَوَعَيْنِ  
6002 تَكُونُ بِالنَّقْصِ كَذَا الزِّيَادَةِ  
6003 مُصِيبَةً بِمَالِكَ قَدْ نَزَلَتْ  
6004 وَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ بِفَعْلِ الْغَاصِبِ  
6005 مَنْ عَيْنُهُ الْمَغْصُوبَةُ الَّتِي ارْتَجَعَ  
6006 فِي قَوْلِ سُخْنُونَ وَلَا بِنِ قَاسِمِ  
6007 أَمَّا التَّمَا أَيْضًا عَلَى قَسْمَيْنِ  
6008 كَالصَّبْغِ لِلثُّوبِ وَنَقْشِ اللَّيْنِ  
6009 مَنْ عَيْنِ مَغْصُوبٍ يُزِيلُ مَا طَرَأَ  
6010 عَلَى آدَاءِ أَجْرٍ قَلْعَ يَجِبُ  
6011 لِدَفْعِهِ لِمَبْلَغِ قَدْرِ الثَّمَنِ  
6012 فِي الصَّبْغِ رَبُّ الثُّوبِ حُكْمًا خَيْرًا  
6013 عَلَيْهِ مِنْ زِيَادَةِ بِالْعَمَلِ  
6014 مِنَ الْخِلَافِ حَوْلَ رَدِّ الْعَيْنِ  
6015 وَغَرَسِ غَارِسَ بِأَرْضِ الْغَيْرِ  
6016 وَأَصْلُهُ أَنَّ الرَّسُولَ قَدْ أَمَرَ  
6017 رَأْيُتُهُ غَمَامَةً تُزَالُ  
6018 قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ أَحْكَامُ النَّبِيِّ
- مَنْ بَشَّرَ أَوْ مَالِكَ الدَّارَيْنِ  
فَنَقْصُهَا مِنَ السَّمَاءِ فِي الْعَادَةِ  
وَأَخْذُهَا بِحَالِهَا حُكْمٌ ثَبَتَ  
يَأْخُذُ عَيْنًا ثُمَّ أَرْضَ الدَّاهِبِ  
وَذَا خِلَافٌ مَذْهَبٌ فِيمَا سُمِعَ  
كِلَاهُمَا يَصُوغُ حُكْمَ الْحَاكِمِ  
مَهْزُولٌ قَدْ يَنْمُو إِلَى السَّمِينِ  
يُخَيَّرُ الْمَالِكُ إِنْ تَمَكَّنَا  
فِيهَا وَأَجْرُ الْقَلْعِ حُكْمًا أُجْبِرَا  
إِنْ حَازَ مَالِكٌ قَذَاكَ جَالِبُ  
إِنْ زَادَ فِي الْمَغْصُوبِ حُكْمٌ قَدْ عَلَنَ  
فِي أَخْذِهِ وَدَفْعِهِ لَمَّا جَرَى  
وَذَاكَ فِي الْمَغْصُوبِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ  
وَمَا بِهِ يُفْصَلُ لِلْأَتْنَيْنِ  
بِقَلْعِهِ يُفْتَى بِالْأَخْيَرِ  
بِقَلْعِ نَخْلٍ غَيْرِهِ لَمَّا ظَهَرَ  
بِفَاسِ غَارِسٍ وَذَا مَجَالِ  
صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ حُكْمًا فَاجْتَبَى

- 6019 وَزَارِعٌ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَهُ  
6020 فَالْأَرْضُ وَالزَّرْعُ لِمَالِكٍ تَرَدُّ  
6021 إِنْ حَيَوَانٌ مَالٌ غَيْرٌ يُفْسِدُ  
6022 وَعِنْدَهُمْ تَدَافُعُ الصَّمَانِ  
إِنْفَاقُهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ غَيْرُهُ  
هَلْ ثَمَنُ الزَّرْعِ لِفَاصِبٍ يُعَدُّ  
أَدَاؤُهُ مِنْ مَالِكَ مُؤَكَّدُ  
فِي الْوَقْتِ وَالْحَارِسِ وَالْمَكَانِ

## كتاب الاستحقاق

- 6023 وَذَكَرَهُ أَحْكَامَ الْإِسْتِحْقَاقِ  
6024 فَالْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ ذَاكَ الْكَسْبُ  
6025 فِي نَوْعِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَوْ فِي قَدْرِهِ  
تَوَازُنُ الْحُقُوقِ بِالْإِطْلَاقِ  
فَلَا يَضِيعُ مِنْهُ مَالٌ نَهَبًا  
يُنْظَرُ فِي التَّعْوِيزِ حَالُ حَصْرِهِ

## كتاب الهبات

- 6026 شُرُوطُهَا أَرْكَانُهَا أَنْوَاعُهَا  
بِنَظْمٍ ذَاكَ يَنْتَهِي إِبْدَاعُهَا

### أركان الهبة

- 6027 بِوَاهِبٍ مَوْهُوبٍ ثُمَّ الْهَبَةِ  
6028 يَكُونُ مَالِكًا لِمَا لَهُ وَهَبَ  
6029 وَالْخُلْفُ فِي الْمَرِيضِ وَالسَّفِيهِ  
6030 فِي مَرَضٍ فِي الثَّلَثِ لِلْجُمُهورِ  
6031 حَدِيثُ عَمْرَانَ عَنِ النَّبِيِّ أَمَرَ  
6032 فِي ثَلَاثٍ مَالَهُ وَلَا يَزِيدُ  
6033 أَمَّا جَوَازُهَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِ  
6034 جَمْعُهُمْ عَلَى جَوَازِ الْهَبَةِ  
6035 أَمَّا السَّفِيهِ مُفْلِسٌ لَا تُقْبَلُ  
6036 وَالْخُلْفُ فِي التَّفْضِيلِ لِلْأَوْلَادِ  
6037 أَوْ هِبَةً فِي كُلِّهِ لِلْبَغْصِ  
أَرْكَانُهَا فِي دَرْسِهَا بِالْجُمْلَةِ  
وَقُدْرَةُ التَّسْلِيمِ حَيْثُمَا طُلِبَ  
وَحَالَةُ الْإِفْلَاسِ إِنْ يُعْطِيهِ  
مِثْلُ وَصِيَّةٍ عَلَى التَّقْدِيرِ  
بِوَاهِبٍ مَنْ بَعْدَ مَوْتِ أَنْ يَقْرَأَ  
عَلَيْهِ طَهُ فَعَلُهُ سَدِيدُ  
فَذَلِكَ بِاسْتِصْحَابِ أَمْرِ الْأَمْرِ  
دُونَ مُخَصَّصٍ يُرَى لَعَلَّةُ  
إِذْ مَالُهُ لَا يَدُ قَاضٍ يُنْقَلُ  
فِي الْمَلِكِ هَلْ يَجُوزُ بِالْإِسْنَادِ  
يَجُوزُ لِلْجُمُهورِ غَيْرُ مَرَضٍ

- 6038 فَالظَّاهِرِيُّ يَقُولُ لَا يَجُوزُ  
6039 عُمْدَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ اسْتِصْحَابُ  
6040 قَالَ أَكُلُّ وَاحِدٍ نَحَلْتُهُ  
6041 وَمَالِكَ رَأَاهُ فِي الْوُجُوبِ  
6042 وَحُجَّةُ الْجُمُهورِ لِلصَّدِيقِ  
6043 حِينَ وَسِيقَهُ لَهَا عَشْرِينَ  
6044 وَأَفَاهُ مَوْتُهُ وَلَمْ تَحْزَ لَمَّا  
6045 بِهِ لَوْرَاثَ خَلِيفَةِ النَّبِيِّ  
6046 بِمَوْتِهِ فِي ذَلِكَ النَّهَارِ  
6047 وَهُوَ عُمَرُ مَنْ أَسَّسَ الْمَبَادِئَا
- إِنْ وَارِثَ لِمَالِهِ يَحُوزُ  
حَالٌ لِمَلِكِهِ وَذَا صَوَابُ  
فَقَالَ لَا فَقَالَ ذَاكَ رُدُّهُ  
وَعَيْرُهُ يَرَاهُ فِي الْمُنْدُوبِ  
فِي عَائِشَةٍ لِنَقْذِهَا مِنْ ضَيْقِ  
مَلِكِهِ لَهَا وَرَدٌ حِينَا  
أَعْطَى لَهَا فَصَارَ إِرْثًا حَكَمًا  
أَكْرَمَ بِهِ مِنْ عَادِلٍ مُحَبَّبِ  
مُطَبَّقًا لِشَرْعَةِ الْخِتَارِ  
وَكَانَ لِلتَّشْرِيعِ نَهْجًا بَادِئًا

## القول في أنواع الهبات

- 6048 قُلْ هِبَةٌ لِلْعَيْنِ ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ  
6049 وَبَعْضُهَا لِوَجْهِ خَالِقِ صُرْفِ  
6050 وَاخْتَلَفُوا فِي هِبَةِ الثَّوَابِ  
6051 كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ  
6052 فَهَلْ تُعَدُّ مِنْ بُيُوعِ الْغَرَرِ  
6053 أَوْ عَقْدُ بَيْعٍ عَدَّ مَجْهُولِ الثَّمَنِ  
6054 وَحُكْمُهُمْ فِي هِبَةِ الْمَنَافِعِ  
6055 أَوْ مَنَحَةٍ وَفِي الْحَيَاةِ عُمَرَى  
6056 لِلشَّافِعِيِّ ذِي هِبَةٍ لِلرَّقَبَةِ  
6057 بَيْنَهُمْ وَشَكْلُهَا فِي الصَّيْغَةِ  
6058 تَعَارُضِ الشَّرُوطِ ثُمَّ الْعَمَلِ  
6059 فَحُكْمُهَا شَرْعٌ فِي نَصِّينِ  
6060 تَبْقَى لِنَسْلِ فِي حَدِيثِ جَابِرِ  
6061 ثَانِيهِمَا عَنْ جَابِرٍ مَنْ أَعْمَرَ
- وَلِلثَّوَابِ قَسْمُهَا إِنْ تَبَعَهُ  
وَالْبَعْضُ لِلْمَخْلُوقِ تَوْجِيهًا أَضْفُ  
مَالِكَ فَعَلَهَا مِنَ الصَّوَابِ  
لِفَعْلِهَا لَيْسَ يُرَى مِنْ مَانِعِ  
أَمْ لَا بِذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
فَمَالِكَ بِشَرْطِ مِثْلِهَا عَلَنِ  
عَارِيَّةً إِنْ أَجَلَّتْ فِي الشَّارِعِ  
أَوْ صَافِيهَا فِي الْفَقْهِ كَثُرَتْ تَرَى  
عَادَتْ بِمَوْتِ أَوْ بَقَتْ لِلقُرْبَةِ  
أَحْكَامُهَا تَدُورُ عِنْدَ الْجِلَّةِ  
لِلْأَثَرِ الْمَحْفُوظِ غَيْرِ الْمُجْمَلِ  
مِنْ سُنَّةِ الْخِتَارِ دُونَ مَيْنِ  
وَلَا تُرَدُّ دُونَ فَقْدِ ظَاهِرِ  
شَيْئًا فَرَقَبَةً لَوَارِثِ جَرَى

## القول في الأحكام

6062	وَالْأَعْتَصَارُ جَائِزٌ فِي الْهَبَةِ	رَدُّ أَبٍ لِلْمَالِ مِنْ عَطِيَّةٍ
6063	مَنْ وَلَدَ قَبْلَ الْبُلُوغِ يَرْجِعُ	مُسْتَأْذِنًا وَبِالزَّوْاجِ يُنْعَى
6064	مَنْ أَعْتَصَرَ حَيْثُ حَقُّ الْغَيْرِ	رُجُوعُهُ مُسَبِّبًا لِلضَّيْرِ
6065	لِمَالِكَ وَجَلَّةُ الْمَدِينَةِ	وَمَنْعُهُ لِأَحْمَدَ وَثَلَّةٍ
6066	مَنْ عُلِمَاءُ الظَّاهِرِيِّ وَذَا عَمَلٍ	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا حَصَلَ
6067	مَا لَمْ يَكُنْ ذِي رَحِمٍ قَدْ وَهَبَا	فَالْأَعْتَصَارُ مِنْهُ هَاهُنَا أَبَى
6068	وَأَجْمَعُوا فِي هَبَةٍ لِلْقُرْبَةِ	يُنْعَى لِأَعْتَصَارِهَا فِي الْهَبَةِ
6069	وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ يَعُدُّ فِي الْهَبَةِ	كِعُودِهِ فِي قَيْئِهِ مَنْ زَلَّةٍ
6070	وَلَا لَوَاهِبٍ يُبَاحُ إِنْ رَجَعَ	فِيهَا حَدِيثٌ طَاوُسٍ لَذَا مَنَعَ
6071	وَمَنْ عَلَى وَارِثِهِ تَصَدَّقَا	جَازَ وَإِزْثُهُ لَذَا تَحَقَّقَا

## كتاب الوصايا

6072	وَدَرَسُهَا يَتِمُّ فِي الْأَرْكَانِ	كَذَاكَ فِي الشُّرُوطِ لِلِاتِّقَانِ
------	--------------------------------------	--------------------------------------

## القول في الأركان

6073	مُوصٍ، كَذَا مُوصَى لَهُ، مُوصَى بِهِ	فَهَذِهِ أَرْكَانُهَا فَانْتَبِهْ
6074	مُوصٍ يَكُونُ مَالِكًا لِلْمَالِ	وَمَنْ صَغِيرًا أَوْ سَفِيهًا الْحَالِ
6075	جَازَتْ لِمَالِكَ كَذَا النُّعْمَانِ	يُنْعَى لَهَا، لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ
6076	وَمَنْعُهَا لِوَارِثٍ مُتَّفَقٌ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقٌ

## القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره

6077	تَجُوزُ فِي الرِّقَابِ وَالْمَنَافِعِ	لِكُلِّ كَاتِبٍ وَكُلِّ سَامِعٍ
6078	وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَهْلُ الظَّاهِرِ	قَالُوا بِبُطْلَانِهَا لِكُلِّ حَائِرٍ
6079	وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فَالْمَنَافِعُ	مِنْ بَعْضِ أَمْوَالٍ وَذَاكَ وَقَعَ
6080	مَنَافِعُ لِبَعْضِهِمْ قَدْ تَنَقَّلَ	لِمَلِكٍ وَارِثٍ لِذَاكَ قَدْ بَطُلَ
6081	مُوصٍ بِمَالٍ غَيْرِهِ يُوصِي فَذَا	تَصَرَّفَ فِي غَيْرِ مَلِكٍ فَاَنْبَذَا

- 6082 وَقَدَرُهَا مُتَّفَقٌ فِيهِ عَلَى  
6083 وَأَصْلُهَا فِي قِصَّةِ لَسَعْدِ  
6084 أَنْ لَا يَجُوزَ الثُّلُثُ حِينَ يَفْرَضُ  
6085 وَقَالَ قَوْمٌ دُونَ ثُلُثٍ أَفْضَلُ

### القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية

- 6086 عَطَاءٌ مَالٍ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاهِبِ  
6087 بِمَوْتِ مُوصٍ لِلْوَصِيِّ الْمَالِ  
6088 لِمَالِكٍ يَتِمُّ بِالْقَبُولِ

### القول في الأحكام

- 6089 مِنْهَا حَسَابِيَّةٌ كَذِ حُكْمِيَّةٍ  
6090 إِنْ عَيَّنَ الْمُوصِي لِحُزْمٍ مَالَهُ  
6091 إِذَا مَاتَ قَالَ الْوَارِثُونَ أَكْثَرًا  
6092 مَالِكُ يَبْنِ الْإِرْثِ وَالْتَسْلِيمِ  
6093 خَالَفَهُ النُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ  
6094 يُعْطَى جَمِيعُهُ إِذَا أَرَادَا  
6095 وَفِي الرِّقَابِ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا  
6096 فَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى وَلَا بِنُ شَبْرَمَةَ  
6097 عُمْدَتُهُمْ نِتَاجُ مَالٍ يَنْتَقِلُ  
6098 وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فَالْمَنَافِعُ  
6099 فِي ثُلُثِ مَالٍ كُلُّهُمْ تَنْحَصِرُ  
6100 قِصَّةُ سَعْدِ ثُلُثُ مَالٍ أَكْثَرًا  
6101 مَا دُونَهُ اسْتَجَابَ فَعَلَ الْخَيْرُ  
6102 وَثُلُثُ مَالٍ عَدُّهَا فِيهِ انْحَصَرَ  
6103 مِنْهَا بَلَقِظْتُ ثُمَّ بِالْحَسَابِ  
6104 أَعْنِي بِهِ كِتَابُ مُوصٍ إِنْ وَجَدَ  
6105 وَمَالِكُ مَخِيرٌ لِلْوَارِثِ
- مَشْهُورُهَا وَمِثْلُهُ اللَّفْظِيَّةُ  
لِمَنْ لَهُ أَوْصَى بِهِ فِي حَالِهِ  
مَنْ ثُلُثُ مَالٍ عَدُّهُ قَدْ قُدِّرَا  
خَيْرٌ لِلْوَارِثَاتِ بِالشَّحْكِيمِ  
لَيْسَ لَهُ فِي الْمَلِكِ مِنْ مُنَازَعٍ  
وَحَيْثُمَا أَوْصَى فَثُلُثًا فَإِذَا  
وَفِي مَنَافِعٍ خِلَافٍ وَاقِعُ  
مَنَافِعٍ وَصِيَّةٌ مُحَرَّمَةٌ  
لِوَارِثٍ وَمَلِكُ مَيِّتٍ مَا حَصَلَ  
فِي حُكْمٍ مَعْنَى الْمَالِ ذَاكَ شَائِعُ  
وَرَأَيْتُ عَلَيْهِ ذَاكَ يُجْبَرُ  
عَلَيْهِ ذَاكَ الْحُكْمُ طَهُ أَبَدًا  
سُلُوكُ سُنَّةٍ يَبْقَى مِنْ ضَيْرِ  
وَذَاكَ حَدُّهَا لِسَيِّدِ الْبَشَرِ  
وَالْخِلْفُ فِيهِ حُلٌّ بِالْكِتَابِ  
وَدُونَهُ لِلْأَصْلِ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ  
وَخَيْرُ النُّعْمَانِ غَيْرُ النَّكَاثِ

- 6106 وَإِنْ تَزَاحَمَ لِلزَّكَاةِ فَالْعَمَلُ  
6107 فِي مَالِهِ قِسْطًا لَهَا مُعَيَّنًا  
6108 تُخْرِجُ إِنْ أَوْصَى بِذَلِكَ الْحَقُّ  
6109 وَضِدُّهُ فِي عَدَمِ اللُّزُومِ  
6110 قَالَ الرَّسُولُ دَيْنُ مَوْلَانَا أَحَقُّ  
6111 وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَصَايَا مَنْ هَلَكَ  
6112 وَمَا عَنِ الثَّلَاثِ يَزِيدُ يُرْجَعُ
- إِنْ مَاتَ لَمْ يُوصَرْ بِهَا وَلَا جَعَلَ  
فَمَالُكَ مِنْ ثُلُثِ مَالٍ إِنْ فَنَى  
وَالشَّافِعِيُّ مَعَ مَالِكَ قَدْ يَلْتَقِي  
إِذْ عَدَّهَا دَيْنًا مِنَ الْحُثُومِ  
بَأَنَّ يَوْدَى قَبْلَ غَيْرِ لَوْ سَبَقُ  
تَقَاسَمُوا لِلثُلُثِ مَالُكَ سَلَكُ  
بِهِ لثُلُثٍ وَالْخِلَافُ يُسْمَعُ

### كتاب الفرائض

- 6113 فِي ذَا الْكِتَابِ تُنْظَرُ الْأَوْصَافُ  
6114 كَمِ عَدِّ وَاِرْثٍ وَتَعْدَادِ النَّسَبِ  
6115 أَجْنَاسُهُ ثَلَاثَةٌ بِالْحَدِّ  
6116 فِي نَسَبٍ وَفِي اتِّفَاقِ الْأَصْلِ  
6117 وَإِخْوَةٌ إِنَاثٌ وَالذُّكُورُ  
6118 تَرْتِيبُهُمْ فِي الْقِسْمِ لَا اسْتِحْقَاقُ  
6119 مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ وَسَبْعَةٌ  
6120 فَهَؤُلَاءِ إِرْثُهُمْ مُحَقَّقُ  
6121 مِنْ بَعْضِهِمْ حِينَ تَعَدُّ الْأَسْهُمُ  
6122 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ مَنَعَ وَرَدَّ  
6123 بِمَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ وَيَلْزَمُ  
6124 مَنْ قَسَمَ الْمَثْرُوكَ يُعْطَى رِزْقًا  
6125 مِنْ قُرْبِهِمْ لِلْمَيِّتِ ثُمَّ الْحَاجَةُ  
6126 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كَالْعَصَبَةِ  
6127 وَنَصُّهُ فِي آيَةِ الْأَرْحَامِ  
6128 أَبْنَاءُ أُخْتٍ وَبَنُو بَنَاتٍ  
6129 وَابْنُ أَخٍ لِلْأُمِّ وَالْخَالَاتِ
- وَارِثٌ وَالْمَوْرُوثُ وَالْخِلَافُ  
لِكُلِّ سَهْمٍ حِينَ تَحْدِيدِ السَّبَبِ  
مَنْ نَسَبَ صَهْرٌ وَعَشَقَ الْعَبْدُ  
أَبَاؤُهُ فَرُوعُهُ فِي النَّسْلِ  
أَعْمَامُهُ بَنُوهُمْ الْمَذْكُورُ  
تَحْدِيدُ أَسْهُمِهِمْ لَدَى التَّلَاقِ  
يُقَسَّمُ الْمِيرَاثُ فِيهِمْ ثَبَتُوا  
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَبَعْضُ أَسْبَقُ  
وَالْخُلْفُ فِي الْأَرْحَامِ يَأْتِي يُعْلَمُ  
مَنْ غَيْرَ رِزْقٍ ثَابِتٍ وَلَا يُحَدُّ  
إِخْرَاجُهُ مِنْهَا إِذَا تُقَسَّمُ  
مِنْهَا الْقُرْبَى حَيْثُمَا تَحَقَّقَا  
وَذَاكَ فِي الْمَثْرُوكِ حُكْمُ السُّنَّةِ  
تَرْتِيبُهُمْ فِي وَقْتِ ضَبْطِ الْأَنْصَبَةِ  
وَارِثُ خَالٍ جَاءَ فِي الْكَلَامِ  
أَنْجَالُ أُخْتِ الْأُمِّ وَالْعَمَّاتِ  
كَذَا أَخٍ لِلْأُمِّ فِي الْفِئَاتِ



- 6130 قَرَابَةُ بَعْضٍ يُرَى أَنْزَلَهَا  
6131 فِي آيَةِ جَاءَ: «ذَوُو الْأَرْحَامِ»  
6132 فَبَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ وَاضِحٌ  
6133 فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَالْقَرِيبِ  
6134 وَإِثْرُ خَالٍ قِيلَ جَاءَ عَنْ عُمَرَ

## ميراث الصلب

- 6135 جَمَعَ لِإِثْرِ الصُّلْبِ فِي الْجَنَسَيْنِ  
6136 وَالْوَلَدُ الْوَاحِدُ حِينَ يَتَفَرَّدُ  
6137 وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثِينَ لِلْبَنَاتِ  
6138 لِسَهْمٍ كُلِّ وَارِثٍ فِي الدِّينِ  
6139 وَقِيلَ عَنْهُ ذَاكَ فِي الْأَخْتَيْنِ  
6140 وَذَاكَ حُكْمٌ لَا زَمَ لِلْأُمَّةِ  
6141 وَإِنَّ لِابْنِ مِثْلٍ وَالِدٍ حَسَبٍ  
6142 وَقِيلَ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي ابْنِ الْوَلَدِ  
6143 زَوْجًا وَلَا لِلثَّمَنِ زَوْجَةٌ تُعَدُّ  
6144 حُجْبُ بَنَاتِ الْإِبْنِ بِالْبَنَاتِ  
6145 وَإِنْ يُشَارِكُهُنَّ وَارِثٌ ذَكَرَ  
6146 فَهَلْ مُعَصَّبٌ بَنَاتِ الْإِبْنِ  
6147 إِنْ تَكْتَمِلُ بَنَاتُهُ ثَلَاثِينَ  
6148 دَاوُدُ بِالْبَاقِي يَرَاهُ يَنْفَرِدُ  
6149 فَمِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ لِلذَّكَرِ  
6150 عَنْهُنَّ مَا زَادَ بِهَذَا الْقِسْمِ  
6151 وَحِظُّ الْأُنثَيَيْنِ مِثْلُ الذَّكَرِ  
6152 دَاوُدُ قَالِ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَرَدَّ  
6153 وَمَا تَبَقِيَ لِلْقَرِيبِ مِنْ ذَكَرٍ  
6154 فَلِابْنِ عَبَّاسٍ بِقِسْمِ الْمَالِ  
6155 وَالْبَاقِ يَسْتَكْمِلُهُ أَقْرَبُهُمْ
- إِذْ وَلَدَ كَحِظِّ أَنْثَيَيْنِ  
يَمْلِكُ كُلُّ الْمَالِ إِثْرًا يَسْتَبِيدُ  
وَبَعْضُهُمْ لِلنِّصْفِ فِي تَبْيِينِ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى التَّعْيِينِ  
بَنَتَيْنِ طَهُ مَنْحُ الثَّلَاثَيْنِ  
وَنَبَذَ عَزُو غَيْرِهِ لِلْجَلَّةِ  
إِثْرًا وَحُجْبًا حِينَ مَالَهُ حُجْبٌ  
لَيْسَ بِحَاجِبٍ لِنِصْفِ ذَا الْعَدَدِ  
وَلَا لِسُدُسٍ أَمْ هَالِكُ لُحْدِ  
عَلَيْهِ جَمْعُ سَائِرِ الثَّقَاتِ  
فِي نَفْسٍ قُرْبَاهُنَّ قِيلَ إِنْ حَضَرَ  
فِي ثُلْثِ مَالٍ زَائِدٌ إِذْ يَجْنِ  
فَالْبَاقِي لِابْنِ الْإِبْنِ دُونَ مَيْنِ  
وَلِابْنِ مَسْعُودٍ كَقِسْمِ مَا وَجَدَ  
إِنْ زَادَ مَا لَهُنَّ عَنْ سُدُسٍ حُصِرَ  
عُمْدَةُ جُمْهُورٍ عُمُومُ الْحُكْمِ  
وَذَاكَ قِسْمٌ وَاضِحٌ فِي السُّورِ  
بِقِسْمِ مَالٍ فِي فَرَائِضٍ وَجَدَ  
وَذَاكَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ  
لِوَارِثِ الْفَرُوضِ فِي الْأَحْوَالِ  
لَلْمَيِّتِ بِالتَّعْصِيبِ ذَاكَ حُكْمُهُمْ

## ميراث الزوجات

- 6156 وَكُلُّ زَوْجٍ وَارِثٌ مِنْ زَوْجَةٍ  
6157 وَالْثُمْنُ إِرْثُ زَوْجَةٍ إِذَا هَلَكَ  
6158 وَحَظُّهَا الرُّبْعُ أَتَى فِي الْمَالِ
- إِمَّا لِرُبْعٍ أَوْ لِنِصْفِ التَّرَكَةِ  
زَوْجٍ وَوَارِثٍ لَصَلْبٍ قَدْ تَرَكَ  
مِنْ دُونِ نَسْلِ حَاجِبٍ فِي الْحَالِ

## ميراث الأب والأم

- 6159 وَالْأَبُ كُلُّهُمْ يَرَاهُ يَكْمُلُ  
6160 إِنْ يَنْفَرِدُ أَبٌ لَهُ مَالٌ الْوَلَدُ  
6161 وَإِنْ يَكُنْ لِلْإِبْنِ إِبْنٌ لَهُمَا  
6162 وَسُدُسُ مَالٍ عِنْدَ كُلِّ وَالِدٍ  
6163 لِلسُّدُسِ دُونَ الثُّلُثِ أَمْ تَحْجَبُ  
6164 عَلَيَّ بَاثْنَيْنِ يَكُونُ الْحَجْبُ  
6165 لِمَالِكٍ وَلِابْنِ عَبَّاسٍ يَزِدُ  
6166 فَإِخْوَةٌ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ  
6167 مِنْ دُونِ إِرْثِ الْفَرَضِ أَوْ بِالْعَصَبِ  
6168 وَالْأُمُّ مَنْ ثُلُثٌ لِمَالٍ تُنْزَعُ  
6169 فَمَالِكٌ بَاثْنَيْنِ قَالَ تَحْجَبُ  
6170 فَلَفْظُ إِخْوَةٍ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ  
6171 فَتَحْتَ إِسْمِ إِخْوَةٍ كُلُّ دَخَلَ  
6172 إِلَّا إِذَا أَخٌ لَهُنَّ عَصَبًا  
6173 فَبَعْضُهُمْ لَنْ تَحْجَبَ الْبَنَاتُ  
6174 جَمْعُ مُوْنَتْ فَلَيْسَ يَشْمَلُ  
6175 لَفْظُ الْعُمُومِ وَارِدٌ فِي الْآيَةِ
- مَالِ ابْنِهِ إِذَا إِلَيْهِ يُنْقَلُ  
وَأِنْ تَكُنْ أُمٌّ لَهَا ثُلُثٌ يُحَدُّ  
ثُلُثٌ تَنَاصَفَ هُنَا بَيْنَهُمَا  
وَذَاكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُ الرَّاحِدِ  
كَمْ إِخْوَةٌ تَقْضَى بِهِ إِذْ يُحْسَبُ  
حَجْبٌ بِوَاحِدٍ يَعْدُ نَهْبُ  
فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَذَا لَهُ اعْتِمَادُ  
وَالْجَمْعُ فَوْقَ اثْنَيْنِ لِلْبَيَانِ  
وَالنَّسْلُ لِلسُّدُسِ يُرَى قَدْ حُجِبَ  
فَحَجْبُهَا لِلسُّدُسِ خُلْفٌ يُسْمَعُ  
وَلِابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثٌ مُحْسَبُ  
بَاثْنَيْنِ جَمْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ إِنْ تَصَفَّ  
إِنَّا لَهُمْ ذِكُورُهُمْ وَذَا حَصَلَ  
فَالْحَجْبُ بِانْفِرَادِهِ بَعْضُ آبَا  
أُمَّا لِسُدُسٍ قَالَتِ الْآيَاتُ  
حُكْمَ مُذَكَّرٍ وَذَاكَ أَغْدَلُ  
حَتَّى لِسُدُسٍ حَجْبُ أُمِّ الْمَيِّتِ

## ميراث الإخوة للأُم

- 6176 إِخْوَةٌ أَمْ حَقُّهُمْ فِي الْمَيِّتِ  
6177 وَوَاحِدٌ بِسُدُسِهِ إِنْ يَنْفَرِدُ  
6178 أَغْنَى عَمُودِي نَسَبٍ لِلْهَالِكِ  
6179 وَالْجَمْعُ أَنَّ إِخْوَةَ الْكَلَالَةِ
- فِي الْإِرْثِ ثُلُثُ الْمَالِ حُكْمُ الْآيَةِ  
حَجْبٌ بِأَصْلٍ ثُمَّ فَرَعٌ يُعْتَمَدُ  
فَحَجْبُهُمْ مِنْ أَيُّهُمْ لِلدَّارِكِ  
بَيْنَهُمْ لِأُمٍّ لَا مَحَالَةَ

- 6180 لَفْظُ كِلَالَةٍ لَهُمْ يُفَسِّرُ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ أَخُوهُ يُذَكِّرُ  
6181 وَالْإِبْنُ وَابْنُهُ وَمَا تَنَاسَلَا تِلْكَ كِلَالَةٌ عَلَى مَا نُقِلَا

### مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب

- 6182 وَإِخْوَةٌ لِلْأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ تَجْمَعُهُمْ كِلَالَةٌ فِي النَّسَبِ  
6183 إِنْ تَنَفَرَدَ أُخْتُ لَهَا نَصْفٌ يُحَدُّ وَلَا اثْنَتَيْنِ ثُلُثَانِ يُعْتَمَدُ  
6184 إِخْوَةٌ أُمٌّ وَأَبٌ إِنْ يَجْمَعُوا مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ لِبْنَتٍ يُدْفَعُ  
6185 لَهُنَّ بَاقِيَا عَنِ الْفُرُوضِ وَذَاكَ حَصَّةٌ مِنَ الْمَفْرُوضِ  
6186 حُجْبٌ قَرِيبٌ لِلْبَعِيدِ حَاصِلٌ حُكْمُ الْكِتَابِ فِيهِ جَاءَ كَامِلٌ  
6187 إِنْ كَانَ مِنَ أَبٍ أَخٍ يُعَصَّبُ لِلْأَخَوَاتِ مِنْ أَبٍ وَيُحَسَّبُ  
6188 مَا لِاثْنَتَيْنِ الْإِبْنُ حَظًّا يُفْرَدُ تَكَافؤُ الْقُرْبِ شُرُوطٌ أَكْثَرُ  
6189 وَحُكْمُهُمَا لِمَالِكَ فَلْتَسُبُّوا شَقِيقُهُمْ مَنْ مِنْ أَبٍ قَدْ يَحْجُبُ  
6190 فَقَدْ الشَّقِيقُ مُنْزَلٌ مِنَ لِلْأَبِ مَنَزَلُهُ وَالْقَسَمُ بَيْنَهُمْ حَبِي  
6191 وَيُخْرِجُ الْفَرَضَ وَبَعْدُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ مُشْتَرَكُهُ ذَا الْعِلْمُ  
6192 مِنْ لَأَبٍ عَلَيَّ كَانَ يَمْنَعُ فِي حِينَ إِخْوَةٌ لَأُمٍّ يَقْطَعُ  
6193 وَقِيلَ هُمْ يَشْتَرِكُونَ الْأُمَّا إِقْصَاؤُهُمْ مِنْهَا يُعَدُّ ظُلْمًا

### ميراث الجد

- 6194 حُجْبُ أَبٍ لِلْجَدِّ أَمْرٌ وَاضِحٌ وَحُجْبُهُ لِإِخْوَةٍ فَرَاغُ  
6195 وَالْخُلْفُ فِي الشَّقِيقِ هَلْ لَهُ حَجَبٌ فَالْحُجْبُ لِلصَّدِيقِ عِنْدَهُ وَحَجَبُ  
6196 تَوْرِيثُهُمْ بِمَحْضَرٍ لِلْجَدِّ عَلَيَّ قَالِ حُكْمُهُ بِالْجَدِّ  
6197 وَالْخُلْفُ عِنْدَهُمْ أَتَى فِي الْوَصْفِ فَهُوَ أَبٌ لِلْبَعْضِ حُكْمًا يُضْفَى  
6198 عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ جَدُّ يَحْجُبُ كَحَجْبِ ابْنِهِ وَذَاكَ أَنْسَبُ  
6199 وَلِابْنِ عَبَّاسٍ بِأَيْدِ صَدْرٍ مُسْتَعْرِبًا مِنْ غَيْرِهِ إِذَا ظَهَرَ  
6200 مَا بِالْزَيْدِ لِابْنِ ابْنٍ يَجْعَلُ إِبْنًا وَجَدَّهُ بَدَلًا لَا يَقْبَلُ  
6201 ذَاكَ لِجَدِّ وَيَعُدُّهُ أَبَا وَوَضَعُهُ فِي الشَّرْعِ كَانَ أَقْرَبَا  
6202 مَنْ لِأَخٍ صُحْبَةٌ جَدُّ قَسَمَا فَابْنٌ لَمَيَّتَ وَذَاكَ قُدَمَا  
6203 فَالْإِبْنُ قُرْبُهُ عَنِ الْأَبَا عِلْمٌ وَابْنُ أَخٍ يَأْتِي قُبِيلَ الْعَمِّ عَمٌ

- 6204 تَوْرِيثُ جَدٍّ دَاخِلٌ فِي الْإِخْوَةِ  
6205 ذَا الْحُكْمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَضٌ  
6206 ثَلَاثُ لِبَاقٍ أَوْ يَكُونَ وَاحِدًا  
6207 أَوْ سُدُسٌ يَخْتَارُ مَا أَرَادَا  
6208 وَإِزْتُهُ بَيْنَ الْبَنِينَ يُوصَفُ  
6209 وَوَصْفُ الْأَكْدَرِيَّةِ الَّتِي وَصَفَ  
6210 جَدٌّ وَأُخْتُ أُمُّهَا لِلْعُلَمَاءِ  
6211 سُدُسٌ لِأُمِّ جَدِّهَا بِالْعَوْلِ  
6212 ثَلَاثٌ لِأُمِّ زَيْدٍ قَالَ وَالْعَمَلُ  
6213 فَذِكْرُ ذَا مِنْهَا كَفَى وَالْخُلْفُ

### ميراث الجدات

- 6214 وَسُدُسٌ مَالِ الْمَيِّتِ فِيهِ أَجْمَعُوا  
6215 أُمٌّ لَهُ لِنَفْسٍ ذَاكَ تُنَحُّ  
6216 أَحْمَدُ الْأَوْزَاعِي يُورَثَانِ  
6217 فَأُمٌّ أُمٌّ ثُمَّ أُمٌّ لِلْأَبِ  
6218 إِشْرَاكُهُنَّ السُّدُسُ ذَا قَالَ بِهِ  
6219 عَمْدَةُ زَيْدٍ فِي نَصِيحَتِهَا وَرَدَّ  
6220 نَصِيحَتَهَا فِي سُدُسٍ عَنِ النَّبِيِّ  
6221 وَالْإِشْتِرَاكُ فِيهِ حُكْمٌ لِعُمَرُ  
6222 تَوْرِيثُ جَدَّاتٍ ثَلَاثَ وَارِدُ  
6223 وَاحِدَةٍ لِلْأُمِّ وَاثْنَتَانِ
- جَدَّةٌ بَمَوْتِ أُمِّ فَاسْمَعُوا  
بَيْنَهُمَا لَكِنْ لِأُمِّ تَرْجَحُ  
ثَلَاثَ جَدَّاتٍ بِقَوْلِ ثَانٍ  
وَأُمٌّ جَدٌّ مِثْلُ ذَاكَ فَاحْسِبِي  
نَحْلَ لِمَسْعُودٍ لَذَا قَانْتَبِه  
حَدِيثُ مَالِكٍ لَشُعْبَةَ يَحْدُ  
مُغِيرَةَ رَوَى لَهُ فِي الْكُتُبِ  
وَقِيلَ لِلصَّدِيقِ فِي فَحْوَى الْخَبَرِ  
فَابْنُ عُيَيْنَةَ بِذَاكَ شَاهِدُ  
مِنْ قَبْلِ الْوَالِدِ لِلْعَدْنَانِي

### باب في الحجب

- 6224 أَخٌ شَقِيقٌ لِأَخِيهِ يَحْجُبُ  
6225 كُلُّ شَقِيقٍ مِثْلَهُ يَطْرُدُهُ  
إِنْ مِنْ أَبِي يَأْتِي لِقَسْمٍ يَرْغَبُ  
إِنْ كَانَ مِنْ أَبِي سَمًا مَحْتَدُهُ

- عِنْدَ الْمُتَوَلِّدِ ذَلِكَ الْحُكْمُ يَعْمُ 6226  
أَخْ لَأَمْ قِيلَ سُدُسٌ حَاصِدُ 6227  
فِي بَاقِي مَالٍ مَيِّتٍ قَرِيبُ 6228  
إِذْ سَبَبِينَ فِي مِيرَاثٍ قَدْ حَصَدُ 6229  
عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ لِلصَّحْبِ يُعَدُ 6230  
زَيْدٌ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَالِ 6231  
فِيهَا خِلَافٌ وَاتِّفَاقٌ سَطَّرُوا 6232  
عَلَيْهِ خُلْفٌ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ 6233  
وَمِنْ كَلَامِ سَيِّدِ الْأَنَامِ سَرْمَدًا 6234  
وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ يُنَكِّثُ 6235  
جَمَاعَةَ الْإِسْلَامِ لَيْسَ أَهْلُهُ 6236  
يَجُوزُ بَيْنَهَا كَذَا أَمْثَالُهَا 6237  
بِذَاكَ قَالَ مُنْقِذُ الْكَوْنَيْنِ 6238  
وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُهُمْ يَنْفَرِدُ 6239  
تَوَارَثُوا مَالًا جَمِيعًا كُلُّهُ 6240  
بَيْنَ ثَلَاثِ مِلَلٍ إِذَا نُظِرَ 6241  
بَيْنَهُمْ تَوَارَثُ الْإِنْسَانِ 6242  
دَعَوَاهُمْ فِي نَسَبٍ قَدْ فَضَّلَا 6243  
كَذَاكَ إِنْسَانٌ لِلزَّوْنَى إِذَا وَجَدَ 6244  
ثُلُثٌ لَأَمْ بَيَّتَ مَالٌ يَحْكُمُ 6245  
فَثُلُثُهُ يُعْطَى لَهُمْ بِذَا حَكْمُ 6246  
مَالًا مَوَالِيهَا إِذَا فَرَضَ تَرَكَ 6247  
كَذَاكَ لِابْنِ ثَابِتٍ فَثَبَّتَ 6248  
ذَا فَضَّلَ الْقَرِيبَ لِلْإِنْسَانِ 6249  
لِلْأَمِّ ذَاكَ النَّصُّ قَدْ وَثَّقَهُ 6250  
فَمَالُهُ لِأُمِّهِ بِحَدِّهِ 6251  
مِنْ اللَّعَانِ مِلْكُهُمْ يُعْطَى لَهَا 6252
- فَالْأَقْرَبُ الْبَعِيدَ حَاجِبًا عُلِمَ 6226  
بَنُوا عُمُومَةً وَفِيهِمْ وَاحِدُ 6227  
فَرَضًا لَهُ وَالْإِزْثُ بِالْتَّعْصِيبِ 6228  
وَقِيلَ بِالْمَالِ جَمِيعًا يَنْفَرِدُ 6229  
بَعْدَ فُرُوضٍ إِنْ بَقِيَ مَالٌ يُرَدُّ 6230  
وَمَالِكَ قَالَ لَبَيْتَ الْمَالِ 6231  
أَسْبَابُ إِزْثُ بِالذَّلِيلِ تُذَكِّرُ 6232  
فَلَيْسَ إِزْثُ كَافِرٌ لِمُسْلِمٍ 6233  
لَا يَرِثُ الْكَافِرُ مُسْلِمًا بَدَا 6234  
قَالَ مُعَاوِيَةُ مُعَاذَ يَرِثُ 6235  
وَمَالٌ مُرْتَدٌّ تَوَى تَمْلُكُهُ 6236  
تَوَارَثُ الْمَلَّةُ بَيْنَ أَهْلِهَا 6237  
وَلَا يَجُوزُ بَيْنَ مَلَّتَيْنِ 6238  
عَنْهُ رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ 6239  
جَعَلَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ مِلَّةَ 6240  
شَرِيحٌ ثُمَّ ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَصَرَ 6241  
فِي صَابِيٍّ يَهُودَ وَالنَّصْرَانِي 6242  
وَفِي تَوَارَثٍ أَتَى لِلْحَمَلَا 6243  
وَالْخُلْفُ فِي نَجْلِ الْمَلَاعَةِ فَرَدَ 6244  
إِبْنُ اللَّعَانِ إِزْثُهُ يُقَسَّمُ 6245  
وَإِنْ لَهُ إِخْوَةٌ كُلُّهُمْ لَأَمْ 6246  
وَإِنْ تَكُنْ مَعْتُوقَةٌ أُمُّ مَلِكٍ 6247  
لِمَالِكٍ وَجَلَّةُ الْمَدِينَةِ 6248  
لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٌ وَالنُّعْمَانُ 6249  
فَابْنُ عُمَرَ حَدِيثُهُ الْحَقُّ 6250  
لِابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ جَدُّهُ 6251  
عَتِيقُهَا لَقِيطُهَا وَنَجْلُهَا 6252

وَلَا بِن مَكْحُولَ كَذَاكَ فَاسْمَعِ  
وَمَنْ قَفَاهُ سَارَ حَقًّا فِي السَّنَنِ  
بَثَالَتِ بِأَنَّهُ أَخَّ ظَهَرَ  
لَيْسَ بِثَابِتٍ لِمَالِكَ نُسَبِّ  
لَمَنْ بِهِ أَقْرَفُ فِي ذَا الْفَهْمِ  
إِعْطَاوُهُ إِرْثَالَهُ فِيمَا حُسِبَ  
بِوَاحِدٍ مِثْلَالَهُ وَمَا عُرِفَ  
مَنْ نَسَبَ شَيْءٌ وَذَاكَ ثَبَّتُوا  
وَلَيْسَ لِلْمِيرَاثِ عِنْدَهُ سَبَبُ  
تَنَاطُرٍ لِلشَّافِعِيِّ مِثْلُ  
حُكْمِ النَّبِيِّ بِوَاحِدٍ لِمَا عَهْدُ  
سَعْدُ أَخَاهُ قَوْلُهُ النَّبِيُّ نَبَذَ  
يُلْزِمُهُ الشَّرْعُ بِمَا أَضَافَا  
إِنْبَا بِهِ وَذَا خِلَافٌ حَقَّقُوا  
إِلْحَاقُهُ فِيهَا بِنَصٍّ يُعْتَمَدُ  
عَامَانِ أَشْهُرَ مَعَ التَّدَافُعِ  
قَدْ حَكَمَ النَّبِيُّ بِهِذِي الْعَادَةِ  
وَالْحَقُّوا الْأَنْسَابَ بِالْيَقِينِ  
أَسَامَةُ بَعْضُ لِبَعْضٍ إِذَا حَكَمَ  
مَنْ قَبْلَ قَسَمٍ لِلْمِيرَاثِ يُعْلَمُ  
قِتَادَةُ يُعْطِيهِ سَهْمُ الْمُتَمِّيِ  
إِنْ لَمْ يُقَسِّمْ إِرْثُهُ لِلسَّالِكِ  
لَوْضِعِ أَسْرِ الْعَدْلِ فِيمَا حَقَّقَا  
وَتَابِعَ لِفِعْلِهِ سَيَحْمَدُ

6253 فِي حَدِيثٍ قِيلَ لَا بِنَ الْأَسْقَعَ  
6254 بَذَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ فِي السَّنَنِ  
6255 مَنْ تَرَكَ ابْنَيْنِ وَوَاحِدٌ أَقْرُ  
6256 يُعْطِيهِ حَقُّهُ بِمَالٍ وَالنَّسَبُ  
6257 فَمَنْ أَقْرَ مُلْزَمٌ بِهِمْ  
6258 أَبُو حَنِيفَةَ كَمَالِكَ وَجِبَ  
6259 وَمَنْ لَهُ ابْنٌ وَحِيدٌ يَعْتَرَفُ  
6260 فِي الْمَالِ وَارِثٌ وَلَيْسَ يَثْبُتُ  
6261 مَالُكَ وَالنُّعْمَانُ يُنْفَى لِلنَّسَبِ  
6262 وَيَثْبُتُ الْمِيرَاثُ ثُمَّ الْأَصْلُ  
6263 عُمْدَتُهُمْ حَدِيثُ زَمْعَةَ وَرَدَ  
6264 لَا بِنَ أَبِي زَمْعَةَ حِينَمَا أَخَذَ  
6265 مَنْ بِأَخِيهِ سَجَّلَ اعْتِرَافَا  
6266 وَاخْتَلَفُوا فِي طُولِ دَهْرٍ يُلْحَقُ  
6267 مِنْ خَمْسَةِ الْأَعْوَامِ مَالُكَ وَرَدَ  
6268 سَبْعَ لَهُ وَأَرْبَعٌ لِلشَّافِعِيِّ  
6269 وَالْحَقُّوا أَنْسَابَهُمْ بِالْقَافَةِ  
6270 قَضَى بِهَا مَالُكَ بِالْيَمِينِ  
6271 قَوْلُ مُجَزَّرٍ لَزِيدٍ فِي الْقَدَمِ  
6272 وَارِثٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ وَيَسْلَمُ  
6273 وَذَاكَ قَبْلَ قَسَمِ مَالِ الْمُسْلِمِ  
6274 فَالْحَقُّ عِنْدَهُ بِمَوْتِ الْهَالِكِ  
6275 إِثْرَ سَيْلٍ لِعَمَرٍ مَنْ وَفَّقَا  
6276 وَذَاكَ حُكْمُ لِلرَّسُولِ يُسْنَدُ

## باب الولاء

أَخْرَجْتُهُ مِنْ مَهْيَعِ التَّحْقِيقِ	تَحْلِيلُهُ مَسْأَلَةَ الرَّقِيقِ	6277
ضَمَّنَ كِتَابَ جَامِعٍ لِمَا نَدَرَ	أَخْرَجَتْهَا مِنْ نَظْمِ أَصْدَافِ الدُّرَرِ	6278
إِذْ سَهَّلَ الْعِلْمَ بِنَسْخِ مُفْرَدِ	أَعْنِي بِذَا بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ	6279
إِجْمَاعِ أُمَّةٍ خَيْرِ الْبَشَرِ	وَتَرْكُهُ مُؤَيَّدٌ بِالْأَثَرِ	6280
عَنْ فَعْلِهِ تَحَوَّلَ الزَّمَانُ	فِي تَرْكِهِ قَدْ رَغَبَ الْقُرْآنُ	6281
إِنْ جَاءَ مِنِّي فَهُوَ سُوءُ فَهْمِ	لِذَا فَذَكَرُهُ بِهَذَا النِّظْمِ	6282

## كتاب الجنایات

فَالْعُلَمَاءُ قَالُوهُ وَالْكِتَابُ	مِنْ أَرْبَعَةٍ يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ	6283
وَبَعْضُهَا فِي الْبُضْعِ لِلْإِنْسَانِ	مِنْهَا مُنْزَلٌ عَلَى الْأَبْدَانِ	6284
مُحَرَّمٌ بِالْفِعْلِ وَالْأَقْشَالِ	ثَنَانٌ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ	6285
مِنْ مَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ لِلْمُسْلِمِ	وَالْبَعْضُ بِالتَّعَاطِي لِلْمُحَرَّمِ	6286

## كتاب القصاص في النفوس

لِقَوْلِهِ جَلَّ بِنَفْسٍ فَاغْلَمِ	وَيُوجِبُ الْقَصَاصَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ	6287
ذَا الْبَابُ قَصْدُهُ بِحَيْثُ تَعْدِلُوا	وَلَيْسَ كُلُّ قَاتِلٍ قَدْ يُقْتَلُ	6288

## القول في شروط القاتل

مُبَاشَرٌ لَهُ بِعَقْلِ يُعْرِفُ	فَقَاتِلٌ يُقَادُ مِنْهُ يُوصَفُ	6289
شُرُوطُ قَتْلِ النَّفْسِ مِنْ نَفْسٍ خُذِ	وَبَالِغٌ وَغَيْرُ مُكْرَهٍ فِذِي	6290
فَمَالِكَ وَالْثُورِيِّ بَلْ لِلْآخِرِ	وَالْخُلْفُ بَيْنَ قَاتِلٍ وَآمِرٍ	6291
وَالْقَتْلُ لِلْمَتَّبِعِ دُونَ التَّابِعِ	بِهِ يَقُولُ أَحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ	6292
مَالِكٌ يُقْتَلُ مَعًا فِي الذِّكْرِ	تَعَزِيزُ مَتَّبِعٍ لِبَعْضِ فَاذِرِ	6293
بَعْضُ حُكْمٍ غَيْرِهِ قَدْ يَعْتَمِدُ	وَذَاكَ فِي قَوْلٍ لَهُ ثَانٍ وَرَدَ	6294
وَقَتْلُهُ بِمَا جَنَى قَدْ فَضَّلَا	وَمُكْرَهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُقْتَلَا	6295

- 6296 فَمَالِكٌ وَصَحْبُهُ فَلَا يَحِلُّ  
6297 وَلِلْقَصَاصِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي  
6298 وَشَبْهُهُ عَمْدٌ فِي وَجُودِهِ اخْتَلَفَ  
6299 وَالْعَمْدُ حِينَ قَضَاهُ لِلْعَبِ  
6300 تَكَافُرٌ لِقَاتِلٍ وَمَنْ قَتَلَ  
6301 وَالْخُلْفُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ  
6302 قَتَلَ جَمَاعَةً بِقَتْلِ وَاحِدٍ  
6303 حُكْمُ الْكَثِيرِ فِي تَصَارُبِ نَشَبٍ  
6304 وَفَعَلُهُ رَغِيًّا لِصَالِحِ أَعْمٍ  
6305 إِنْ ذَكَرَ لِقَتْلٍ أَنْثَى يَقْضَى  
6306 لِلْبَاجِ جَاءَ فِي كِتَابِ الْمُتَقَى  
6307 فَقَتَلَ نَفْسٍ وَارِدٌ بِالنَّفْسِ  
6308 فَلَا يُقَادُ وَالِدٌ مَنْ وَلَدَ  
6309 لِمَالِكٍ وَالْمَنْعُ عِنْدَ الشَّافِعِي  
6310 ذَا الْقَوْلِ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ وَاضِحٌ
- قَتَلَ مُسْلِمٍ وَلَوْ خَطْبٌ يَجِلُّ  
فِي الْعَمْدِ وَالْقَتْلُ بِهِ لِلشَّافِعِ  
بَيْنَ مُؤَيَّدٍ وَنَافٍ إِذْ وَصِفَ  
أَوْ كَانَ مِنْ مُؤَهَّلٍ لِلْأَدَبِ  
عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ لِسَائِرِ النُّحُلِ  
حُرٌّ وَعَبْدٌ فِي زَمَانٍ غَابِرِ  
قَالَتْ بِهِ جَمَاعَةٌ لِلْقَاصِدِ  
فِي فَهْمِ آثَارِ الصَّحِيحِ فِي الْكُتُبِ  
كَمْ فِي الْقَصَاصِ لِلْحَيَاةِ مِنْ حُكْمٍ  
فَالْجَمْعُ حَاصِلٌ لِكُلِّ يَقْدُ  
إِقْرَارُهُ بِالنَّفْسِ وَلَيْسَ يُنْتَقَى  
وَلَمْ يُيَمَّزْ فِيهِ نَوْعُ الْجَنْسِ  
إِلَّا بِذَبْحِ ظَاهِرٍ وَعَامِدِ  
بَقْتُلِ جَدٍّ أَوْ أَبٍ لِلشَّافِعِ  
وَالْحَقُّ هَذَا الْحُكْمُ حُكْمٌ رَاجِحٌ

### وأما القول في الواجب

- 6311 وَكُلُّهُمْ مِلْكُ الْوَلِيِّ يَنْحَصِرُ  
6312 بِهِ الْخِلَافُ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ  
6313 فِي دِيَّةٍ أَوْ قَتْلِهِ لِلْقَاتِلِ  
6314 عَمْدَةً مَالِكٌ أَنْسَ رَوَى خَبْرَ  
6315 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثًا خَيْرَهُ  
6316 أَبُو الْوَلِيدِ بَيْنَ الْخِلَافَا  
6317 يَطُولُ ذِكْرُهَا وَحُكْمُهَا عُلِمَ  
6318 أَحْكَامُهَا ظَنِّيَّةٌ وَتَسْتَمِدُّ
- بَيْنَ الْقَصَاصِ أَوْ لَعْفٍ يَنْجَبِرُ  
فَمَالِكٌ مُشْتَرِطُ أَمْرَيْنِ  
لِلْعُلَمَاءِ السَّادَةِ الْأَفَاضِلِ  
لَمْنَعِهِ غَيْرَ الْقَصَاصِ يَعْتَبَرُ  
فِي الْعَفْوِ أَوْ فِي أَخْذِ مَالٍ سَطْرَهُ  
مُفْصَلًا خِلَافَهُمْ أَوْصَافًا  
وَفِي اخْتِصَارِهَا هُنَا أَمْرٌ مُهِمٌ  
تَطْيِيقُهَا مِنْ عَهْدٍ مَاضٍ لَمْ يَعُدْ



### القول في القصاص

- 6319 مَمَّنْ يَكُونُ أَوْ مَتَى يَكُونُ  
وَوَصَفُهُ إِذْ تَصِفُ الْمُتَوَنُّ  
6320 فَبَعْضُهُمْ يَقْتَضُ مِنْ جَانِ بِمَا  
بِهِ جَنَى يَشْفِي غَلِيلَ الْغُرَمَا  
6321 بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي  
إِنْ لَمْ يَطُلْ تَعْذِيبُهُ فِي الْوَقَاعِ  
6322 أَبُو حَنِيفَةَ بِأَيِّ قَاتِلٍ  
كَانَ اعْتَدَى فَالْسَّيْفُ خَيْرُ فَاصِلٍ  
6323 عُمِدَتُهُمْ رَوَايَةُ لِلْحَسَنِ  
فِي الْحَدِيدِ قَيْدَ حُكْمِ السُّنَنِ  
6324 فَرَضِخُ رَأْسِ الْجَانِي لِلْمُجَلِّ  
بِمِثْلِ مَا بِهِ جَنَى فِي الْأَوَّلِ  
6325 وَقَدْ يَكُونُ مَنْ وَلِيَ لِلدَّمِ  
وَالْوَقْتُ جَارٍ فِي تَوْفِيرِ السَّبَبِ  
6326

### كتاب الجرائم

- 6327 بَعْضُ الْجُرُوحِ بِالْقِصَاصِ يُجَبِّرُ  
وَبَعْضُهَا بِدِيَّةٍ يُقَدَّرُ  
6328 جَرْحٌ وَمَجْرُوحٌ وَجَارِحٌ حُسْمٌ  
بِذَاكَ أَنْوَاعُ الْجُرُوحِ إِنْ أَثِمَ  
6329 مُرْتَكِبٌ لَهَا بِفِعْلِ الْعَمْدِ  
فِيهَا الْقِصَاصُ وَاجِبٌ لِلْحَدِّ

### القول في الجراح

- 6330 وَشَرُطُ جَارِحٍ يَكُونُ عَاقِلًا  
بَقَطْعِهِ لِعُضْوٍ قُتِلَ قَتْلًا  
6331 كَصَرْبِهِ بِأَلَةٍ لِلْقَطْعِ  
كَجَدْعِ أَنْفٍ أَوْ زَوَالِ السَّمْعِ  
6332 وَغَيْرِهِ فَذَاكَ شِبْهُ الْعَمْدِ  
فَدِيَّةٌ غَلِيظَةٌ فِي الْحَدِّ  
6333 فِي مَوْتٍ مُقْتَضٍ خِلَافَ الْعِلْمَا  
يُعْفَى لَدَى الْجُمْهُورِ إِنْ تَوَى وَمَا  
6334 يُعْطَى لَهُمْ مِنْ دِيَّةٍ نَصِيبُ  
بَعْضٍ بَعَكْسِ ذَا وَلَا يُصِيبُ  
6335 وَالشَّافِعِي بِقَطْعِهِ لِلْمِثْلِ  
لَدَيْهِ ذَاكَ ضَامِنٌ لِلْعَدْلِ  
6336 جَمَاعَةً تَقْطَعُ عُضْوَ الْفَرْدِ  
قَطْعُ يَدٍ أَوْ سَاقِهِ بِالْجَدِّ  
6337 لَا تُبْتَرُ الْيَدَانِ مِنْ قَطْعِ يَدٍ  
لِلظَّاهِرِيِّ حُكْمًا يَرَى بِمُفْرَدٍ  
6338 وَالشَّافِعِي وَمَالِكٌ قَطْعًا لَزِمَ  
كَقَتْلِ أَنْفُسٍ بِوَاحِدٍ حُكْمِ

### القول في المجروح

- 6339 وَكُفَّ جَارِحٌ وَبِالْمَجْرُوحِ يُرَادُّ مِنْهُ الْعَدْلُ بِالْوُضُوحِ  
6340 فَقِصَّةُ ابْنِ لِلْحَصِينِ شَاهِدٌ أَنَّ النَّبِيَّ لِلْعَدْلِ دَهْرًا يَقْصِدُ

### القول في الجرح

- 6341 وَشَرَطُ جُرْحٍ أَنْ يَكُونَ الْعَمْدُ مُثَبَّتٌ حَتَّى يَكُونَ الْحَدُّ  
6342 وَالصُّرْبُ دُونَ نِيَّةِ الْإِتْلَافِ مُشَبَّهٌ بِالْعَمْدِ فِي الْخِلَافِ  
6343 وَفِيهِ دِيَّةٌ بِدُونَ الْقَتْلِ عَنْ مَالِكَ قِيلَ بَعْضُ السُّبْلِ  
6344 إِتْلَافٌ عَضُو فِي عِرَاكِ اللَّعِبِ بَيْنَ الْقِصَاصِ دِيَّةٌ فِي الْكُتُبِ  
6345 فَفِي الْجُرُوحِ آيَةٌ لِلْحُكْمِ قَدْ حَصَرَتْ بِدُونَ حُكْمِ الْفَهْمِ

### كتاب الديارات في النفوس

- 6346 فَذَا الْكِتَابُ أَصْلُهُ الْقُرْآنُ وَلَفْظُهُ أَتَى بِهِ بَيَانُ  
6347 لِقَتْلِ نَفْسٍ خَطِيئَةً وَمَا عَمْدُ فِي دِيَّةٍ وَعَتِيقُ إِنْسَانٍ يُحَدُّ  
6348 ذَا الْجُرْمِ حِينَما يَكُونُ واقِعًا يُقَدِّمُ الْمُخْطِئُ مَا لَا نَافِعَا  
6349 لِمَالِكَ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ تَجِبُ فِي خَطِيئَةٍ عَمْدٍ وَشَبْهِهِ حُسْبُ  
6350 وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ دِيَّتَانِ إِنْ خُفِّتْ أَوْ غُلِظَتْ ثَنَتَانِ  
6351 خَفِيفَةٌ عَنْ خَطِيئَةٍ مُغْلِظَةٌ عَمْدًا وَشَبْهُهُ يَرَى لِلْمَوْعِظَةِ  
6352 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اثْنَتَيْنِ فِي شَبْهِهِ عَمْدٍ خَطِيئَةٍ نَوْعَيْنِ  
6353 وَالْعَمْدُ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَضْطَلِحَا فِيهِ الْفَرِيقَانِ يُعَدُّ رَاجِحَا  
6354 وَعَدُّهَا فِي مَائَةٍ مِنْ إِبِلٍ وَأَعْتَبَرُوا لِلِّسْنِ فِي حُكْمِ جَلِي  
6355 أَسْنَانُهَا فِي خَطِيئَةٍ يُخْتَلَفُ فَبَيْنَ أَرْبَاعٍ وَأَحْمَاسٍ صَفُوهَا  
6356 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ أَحْمَاسُ قَوْلٍ عَلَيَّ تَرْبِيعُهَا أَسَاسُ  
6357 فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ خِلَافٌ حَاصِلُ كُلِّ حُكْمٍ فِيهِ يُلْفَى قَائِلُ  
6358 مَنْ ذَهَبَ فِي مَلِكِهِ أَوْ وَرَقُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ عَلَيْهِ حَقَّقُوا  
6359 لِمَالِكٍ فَالْفُ دِينَارٍ ذَهَبٌ مِنْ وَرَقٍ إِثْنَا عَشَرَ مِنْهُ حُسْبُ

- 6360 وَالشَّافِعِي مَنْ تَمَنَّى لِلْأَنْبَلِ  
6361 أَبَ لِيُوسُفَ وَأَهْلَ طَيْبَةِ  
6362 وَأَجْمَعُوا فِي مَتْنَيْنِ مِنْ بَقَرِ  
6363 حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَصْلُ  
6364 فِي خَطِّإٍ فَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ  
6365 إِنْ يَغْفُ قَبْلَ مَوْتِهِ الْمَقْتُولُ  
6366 مِثْلَ الْقَصَاصِ لِذَوِي الْمَقْتُولِ  
6367 بِذَلِكَ مَالِكٌ كَذَا الْأَوْزَاعِيُّ  
6368 كَفَّارَةٌ لِمَنْ بِهِ تَصَدَّقَا  
6369 وَالْخُلْفُ فِي الضَّمِيرِ لِلْكَفَّارَةِ  
6370 وَهَلْ عَنِ الْمَقْتُولِ تَحْوِلُ لِلزَّلِّ  
6371 مَنْ خَطَأَ يُقْتَلُ عَفْوُهُ أَتَى  
6372 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٌ وَالثُّغَمَانِ  
6373 طَاوُوسٌ قَالَ جَائِزٌ وَالْحَسَنُ  
6374 وَمَنْ دَمَ الْمَقْتُولِ إِنْ عَنْهُ عَفَا  
6375 وَعَفْوُهُ عَنْ قَاتِلٍ بِالْعَمْدِ  
6376 فَمَالِكٌ يُسَجَّنُ ثُمَّ يُجْلَدُ  
6377 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَا الشَّافِعِيُّ  
6378 ذَا وَاجِبُ السُّلْطَانِ فِي التَّعْزِيرِ
- مَهْمَا يَكُنْ مِنْ تَمَنٍّ لِلْمَثَلِ  
بَأَلْفِ شَاةٍ قَدَرُوا لِلدِّيَةِ  
أَهْلُ الْبُرُودِ مَائَتًا بُرْدٌ أَقْزُ  
لِكُلِّ نَوْعٍ قَدَرُهُ وَالْفَضْلُ  
وَالْعَمْدُ لَا تَحْمِلُهُ بِالْجُمْلَةِ  
هَلْ إِنْ عَفَا وَلَيْسَ مَقْبُولُ  
أَوْ دِيَّةٌ فِي خَطِّإٍ مَثْمُولِ  
وَحُكْمُهُ يُشَبَّهُ لِلْإِجْمَاعِ  
مَقْصُودُهُ الْمَقْتُولُ إِذْ تَحَقَّقَا  
لِقَاتِلٍ يَعُودُ فِي الْعِبَارَةِ  
فَذَلِكَ حُكْمُ الْعَمْدِ فِي خَيْرِ الْمَلَلِ  
فَعَفْوُهُ فِي الثَّلَاثِ حُكْمٌ ثَبَتَا  
وَحُكْمُهُمْ ثَابِتٌ لِلْأَعْيَانِ  
فَالْعَفْوُ عَنْ مَالٍ يَكُونُ أَهْوَنَ  
فِي مَهْيَعِ الْقِيَاسِ حُكْمُهُ كَفَى  
هَلْ يَمْنَعُ السُّلْطَانُ حُكْمَ الْحَدِّ  
أَهْلُ مَدِينَةٍ عُمَرُ قَدْ أَكْذَبُوا  
تَأْدِيبَهُ بِكُلِّ فِعْلٍ رَادِعٍ  
وَلَيْسَ مَثْرُوكًا عَلَى التَّخْيِيرِ

### كتاب العيادات فيما دون النفوس

- 6379 وَدِيَّةٌ مَنْ دُونَ نَفْسٍ تُعْرِفُ  
6380 فِي اللَّغَةِ الشَّجَاؤُ عَشْرَةٌ وَرَدُ  
6381 بَاضَعَةٌ وَالْمُتْلَاحِمَةُ ثَبَتُ  
6382 مُوَضَّحُهُ هَامِشَةً وَمُنْقَلَبُهُ
- مَنْ شَجَّ أَعْضَاءَ بَحِيْثٍ تُوصَفُ  
دَامِيَّةٌ، حَارِصَّةٌ، بَاقٍ يُعَدُّ  
كَذَلِكَ السَّمْحَاقُ وَالْمَلْطَأُ أَتَتْ  
مَأْمُومَةٌ جَائِفَةٌ قَدْ حَصَلَهُ

- 6383 إِمَامٌ أَهْلُ الْفَقْهِ نَجَلٌ رُشِدٌ  
6384 مُوَضَّحَةٌ فِيهَا يَقَادُ الْعَقْلُ  
6385 تَحْدِيدُ أَنْوَاعٍ وَتَوْصِيفُ الْمَحَلِّ  
6386 تَرْكُتُهُ لَطُولُ هَذَا النَّظْمِ  
6387 وَمِثْلُ ذَلِكَ دِيَّةُ الْأَعْضَاءِ
- مُجْتَهِدٌ فِي فَنِّهِ بِالْحَدِّ  
وَدُونَهَا مِنْ خَطِيئَةِ الْعَدْلِ  
وَذِكْرُ دِيَّاتٍ بِتَكَرُّارِ مُلِّ  
وَمَا مَضَى يَسُوقُهُ بِالْفَهْمِ  
لِنَدْرَةِ الْحُكْمِ بِهَا لِلرَّاءِ

### القول في ديات الأعضاء

- 6388 وَأَصْلُهَا كِتَابُ سَيِّدِ الْأُمَمِ  
6389 فِي النَّفْسِ قَالَ مَائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ  
6390 مَأْمُومَةٌ فَثَلَاثُهَا يُعْطَى لَهَا  
6391 فِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ كَذَا لِلرَّجُلِ  
6392 خَمْسٌ لِسِنٍ عَشْرُ قُلٍ لِأَضْبَعِ  
6393 وَدِيَّةٌ فِي الشَّفَتَيْنِ كَامِلَةٌ  
6394 لِلْعِلْمَا مُزْدَوِجُ الْأَعْضَاءِ  
6395 وَالصَّلَامُ لِلأُذْنَيْنِ فِيهِ اخْتَلَفُوا  
6396 فَمَالِكٌ لِفَقْدِ سَمْعٍ يَشْتَرِطُ  
6397 تَرْكُ الْقَصَاصِ حِينَ فَقَدَ لَهُمَا  
6398 دُونَ ذَهَابِ السَّمْعِ حُكْمٌ يَعْتَمَدُ  
6399 وَفِيهِمَا قَدْ حَكَّمَ الصَّدِيقُ  
6400 وَمَالِكٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَوَى
- وَلَا بِنَ حَزْمٍ فِيهِ أَحْكَامٌ تَعْمُ  
وَجَدْعُ أَنْفٍ مِثْلُهُ إِذَا حَصَلَ  
وَجَائِفُهُ كَذَاكَ أَغْطَى مِثْلَهَا  
وَالْيَدُ ذَاكَ حُكْمُ كُلِّ السُّبُلِ  
وَعِزُّ سِنٍ كُلُّ ذَا لِلْجَمْعِ  
وَالنِّصْفُ إِنْ إِحْدَاهُمَا تُقَطَّعُ لَهُ  
فَدِيَّةٌ تُعْطَى عَلَى السَّوَاءِ  
هَلْ دُونَ فَقْدِ السَّمْعِ مِنْهُ يُخَفُّ  
وَالشَّافِعِيُّ وَالْثَّوْرِيُّ عِنْدَهُمْ شَطَطُ  
وَدُونَ فَقْدِ السَّمْعِ ذَا حُكْمُهُمَا  
عَلَيْهِ كَسْبُ مَالٍ مَالِكٌ وَرَدُّ  
بِخَمْسٍ عَشْرَةَ وَذَا تَطْبِيقُ  
مُزْدَوِجَيْنِ دِيَّةٌ هُمَا سَوَى

### كتاب القسامة

- 6401 وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ وَهِيَ أَصُولُ الْبَابِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

## المسألة الأولى:

## هل يجب الحكم بالقسامة؟

- 6402 فَوَاجِبُ الْحُكْمِ بِهَا لِلْعُلَمَاءِ فِي سَائِرِ الْأُمُصَارِ صَارَ كَالسَّامِ  
6403 وَالْبَعْضُ لَا يَرَى بِهَا حُكْمًا يَصَحُّ فَخَامِسٌ لِلْخُلَفَاءِ بِذَا نَصَحَ  
6404 وَسَالِمٌ أَبُو قَلَابَةِ حَكَمَ كِلَاهُمَا حُكْمَ عُمَرَ وَمَا ظَلَمَ  
6405 لَكِنْ إجماعاً لُجْلُ الْجَلَّةِ يَكْفِيكَ لاعتِمَادِ هَٰذِي الْوَقْعَةِ  
6406 حُويصةٌ مُحَيصةٌ فِي خَيْرِ فَنِي الشُّهُودِ قَدْ قَضَى بِالْأَكْثَرِ  
6407 فَمَالِكٌ قَالَ كَجُمْلَةِ السَّنَنِ عَلَتْهَا حَوَاطُ الدِّمَالِ مَنْ فُطِنَ  
6408 فَسِنَّةٌ رِيدَ بِهَا حَقُّنُ الدِّمَاءِ فَقَاتَلَ عِبْرَ الْخَلَاكِمَ أَحْكَمَا  
6409 لِلْقَتْلِ أَوْ قَطَعَ الطَّرِيقَ الْأَمَنَةَ أَجَازَهَا لِأَمْنِ كُلِّ السَّاكِنَةِ  
6410 وَعُمْدَةُ الْفَرِيقِ ذَاكَ الثَّانِي يُثَبَّتُ دُونَهَا تَرَى الْعَيْنَانِ  
6411 فَلَمْ يُشَاهِدُوا لِقَتْلَ يُقْسَمُوا بِدُونِ عِلْمٍ ثَابِتٍ وَيُحْكَمُ  
6412 بِفَعْلِهِ الْقَاضِي بِحُكْمٍ فَاصِلٍ وَلَمْ يُشَاهِدُوا لِقَتْلِ الْقَاتِلِ  
6413 أَبُو قَلَابَةِ حَدِيثُهُ ذَكَرَ يَوْمًا رَأَى يَمْنَعُهَا حُكْمًا عُمَرَ

## المسألة الثانية:

## ما يجب بالقسامة

- 6414 فَمَالِكٌ بِهَا دَمٌ قَدْ يُسْتَحَقُّ أَحْمَدُ مِثْلُهُ بِذَاكَ قَدْ نَطَقَ  
6415 فَالشَّافِعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ فِي ذِي الدِّيَةِ فِيهَا يَقُولُ أَهْلُ عِلْمِ الْكُوفَةِ  
6416 فَلَا تُفِيدُ غَيْرَ دَفْعِ الْقَوَدِ وَغَيْرِهِ لَدَيْهِمْ فِي الْمُبْعَدِ  
6417 عُمْدَةُ مَالِكٍ أَتَى عَنِ الثَّيِّبِيِّ فَلْتَحْلِفُوا خَمْسِينَ فِي ذَا الْمَطْلَبِ  
6418 كَيْ تَسْتَحَقُّوا الدَّمَ الْمَقْتُولِ لِمَالِكٍ جَاءَ مِنَ الْمَنْقُولِ  
6419 وَمَنْ بَدِئَ بِحُكْمِهَا حَكَمَ فَالْمَالُ فِي آدَائِهَا أَمْرٌ حَسِمٌ

## القسامة لا تجب إلا بشبهة

تَثُبَّتْ فِي مُنْشَطِحٍ وَهَامِعٍ	قَرِينَةُ الْحَالِ لَهَا فِي الْوَاقِعِ	6420
يُسِكُ مُدْيَةً وَذَا عُنْوَانٌ	مِنْهُ دَمٌ وَقُرْبُهُ إِنْسَانٌ	6421
وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهَا بَعْلَةً	يُوحِي بِقَتْلِهِ لِهَذَا الْمَيِّتِ	6422
وَدُونَ إِثْرٍ كَامِلٍ لِمَنْ رَغِبَ	وُجُودَ مَيِّتٍ دُونَ بَحْثٍ عَنْ سَبَبِ	6423
بَعْضٍ نَفَى أَخْذًا بِهَا فِي الْجُمْلَةِ	فِيهِ لِتَعْيِينِ الْقَسَامَةِ الَّتِي	6424

## المسألة الثالثة:

## من يبدأ الأيمان؟

وَفِي قَسَامَةٍ لَدَفَعَ التُّهَمَ	مَنْ قَالَ بِاسْتِحْقَاقِ مَالٍ أَوْ دَمٍ	6425
هَلْ مُدَّعٍ أَوْ خَصَمِهِ فِي الشَّانِ	مَنْ يُقْسِمُ الْيَمِينَ قَبْلَ الثَّانِي	6426
وَأَحْمَدُ وَالْغَيْرُ حُكْمُ الرَّادِعِ	فَمُدَّعُونَ قَدَّمُوا لِلشَّافِعِيِّ	6427
وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ	وَقَالَ أَهْلُ كُوفَةٍ وَالْبَصْرَةِ	6428
وَكُلُّهُمْ دَلِيلُهُ سَيُوصَفُ	فَالْمُدَّعُونَ حُكْمُهُمْ أَنْ يَخْلِفُوا	6429
حُجَّتُهُ بَيِّنَةٌ «تَأْتُونَا»	وَقَائِلٌ يَتَلَدُّ مُدَّعُونَ نَا	6430
تَقْلِيدُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْصَارِ	قَدْ قَالَهَا الرُّسُولُ لِلْأَنْصَارِ	6431
إِذْ نَكَلُوا عَنْ قَسَمٍ فِيمَا وُصِفَ	وَأَمْرُهُ إِلَيْهِمْ هُوَ بَدَأَ بِالْخَلْفِ	6432
صَحَابَةُ النَّبِيِّ وَذَا مَدَارٍ	وَبَعْدَهُمْ قَدْ نَكَلَ الْأَخْيَارُ	6433
وُجُودُهُ بَيْنَهُمْ لِلْحَنَمِ	مِنْهُ قَرِينَةٌ بَدَتْ لِلْحُكْمِ	6434
حُكْمُ الرُّسُولِ الْكَامِلِ الْجَلِيلِ	عَلَيْهِمْ بَدِيَّةُ الْقَتِيلِ	6435
فَحُكْمُهَا بَيْنَهُمَا شَطْرَانِ	إِنْ عَنْ يَمِينٍ نَكَلَ الْإِثْنَانِ	6436
حُكْمٌ بِهَا لَيْسَ مِنَ الْمَرْجُوحِ	ذِي قِصَّةِ الْبَخَارِ فِي الصَّحِيحِ	6437
قَسَامَةُ الْيَهُودِ ظُلْمًا هَيِّنَةً	لَمْ يَأْتِ أَنْصَارُ النَّبِيِّ بَيِّنَةً	6438
لَكِنْ أَيْمَانُ الْيَهُودِ تُبْعَدُ	فَمَا لِنَابِيْنَةٍ تُعْتَمَدُ	6439
بَعْدَلٍ طَهَ تَنْتَفَى الْأَضْرَارُ	لِخَيْرِ جَارٍ وَهُمْ الْأَنْصَارُ	6440
أَنْهَى الْخِلَافَ ثُمَّ عَدْلًا حَقَّقَهُ	لِذَا وَدَى مِنْ بَيْتِ مَالِ الصَّدَقَةِ	6441

### المسألة الرابعة:

موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

لَعَلَّمَا حُرَّاسَ عِلْمِ الْمَلَّةِ	قَسَامَةٌ مُوجِبَةٌ بِالشُّبْهَةِ	6442
مَيِّتٌ بِقُرْبِ فَيَعَةٍ يَجْهَلُهَا	وَالشَّافِعِي حَدَّدَهَا فَأَصْلُهَا	6443
وَبَيْنَهُمْ وَقَوْمِهِ ذُحُولُ	وَوَظَاهِرٌ بِأَنَّهُ مُقْتُولُ	6444
بِمَا كَفَى بِفَحْصِ أَمْرِ الْعِلَّةِ	تَقَدَّمَتْ أَوْصَافُ ذِي الْقَرِينَةِ	6445

## كتاب في أحكام الزنى

قَدْ تَمَّ تَوْضِيحُ لَهَا بِالذِّكْرِ	فِي حَدِّهِ وَوَصْفِهِ وَالزَّجْرِ	6446
--	------------------------------------	------

### الباب الأول:

#### في حد الزنى

وَدُونَ مَلِكٍ وَاطْيٍ لِلأَمَةِ	وَطءٌ بِلَا عَقْدٍ وَلَا بِشُبْهَةِ	6447
قَاعِدَةٌ ثَابِتَةٌ فِي الْحَدِّ	إِلَّا بِشُبْهَةٍ فَدَرءُ الْحَدِّ	6448
عَلَيْهِ جَمْعٌ دُونَ حَالٍ وَاحِدٍ	وَدَرءُ حَدٍّ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ	6449
يُحَدُّ فَاعِلٌ مَعَ التَّائِيَمِ	لِمَالِكٍ مَوْبُودُ التَّحْرِيمِ	6450

### الباب الثاني:

#### في أصناف الزنية

مَسَائِلُ الْحُدُودِ حِينَ تُوصَفُ	وَبِاخْتِلَافِ زَنِيَّةٍ تَخْتَلِفُ	6451
فِي فَعْلِهَا قَدْ يُنْعَى التَّعْذِيبُ	فَالرَّجْمُ وَالْجَلْدُ كَذَا التَّغْرِيبُ	6452
بَعْضٌ ضَعِيفٌ عِنْدَهُ ذَا الْحُكْمِ	لِلْمُحْصَنِينَ فِي الْحُدُودِ الرَّجْمُ	6453
مَنْ قَالَهُ فَكَافِرٌ أَوْ جَاهِلٌ	بِالرَّجْمِ لَكِنْ ذَاكَ حُكْمٌ بَاطِلٌ	6454
بِهِ وَوَاجِبٌ مَدَى الْأَزْمَانِ	قَدْ خَصَّصَ النَّبِيُّ لِلْقُرْآنِ	6455
فِي الْجَلْدِ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي الْحِينِ	وَاخْتَلَفُوا فِي ذَاكَ فِي أَمْرَيْنِ	6456
خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَزْمَانِ	فَفِي الشُّرُوطِ ثُمَّ فِي الْإِحْصَانِ	6457

## المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟

- 6458 لَا يُجْلَدُ الْمَرْجُومُ قَبْلَ الرَّجْمِ وَالْحُكْمُ لِلْجُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 6459 دَاوُدُ إِسْحَاقُ كَذَا لِلْحَسَنِ يُجْلَدُ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي قَرْنِ  
 6460 مِنْهُ لَتَطِيقَ الْحُدُودَ إِنْ ثَبَتَ جُرْمُ الزَّانِي مِنْ مُحْصَنٍ كَمَا رَوَتْ  
 6461 كُتِبَ الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ قَدْ جُلِدَ مَنْ قَبْلَ رَجْمِ قَائِلًا فِيمَا وَرَدَ  
 6462 رَجْمُهَا بِسِنَّةِ الْعَدْنَانِي جَلَدْتُهَا بِحُكْمِ الْقُرْآنِ  
 6463 وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ فَالْتَبَيَّ رَجْمٌ خَمْسًا وَلَمْ يَجْلَدْ لِمَرْجُومٍ عِلْمٌ

## المسألة الثانية:

## الإحصان

- 6464 فَذَاكَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الرَّجْمِ شُرُوطُهُ عَقْلٌ بُلُوغُ الْحُلُمِ  
 6465 وَطَاءٌ بِعَقْدٍ كَامِلٍ صَحِيحٍ مَالِكٌ ذِي الشُّرُوطِ بِالتَّرْجِيحِ  
 6466 قَالَ بِهَا كَذَلِكَ النُّعْمَانُ وَحُكْمُهَا دَهْرًا قَفَا الْأَعْيَانُ  
 6467 وَالْبَكْرُ جَلَدُهَا لَدَى الْأَعْيَانِ كَذَلِكَ تَغْرِيبٌ عَنِ الْأَوْطَانِ  
 6468 لِلشَّافِعِيِّ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ زَنَى يُنْفَى لِبُعْدِ حَيْثُ حُكْمًا أَمْكِنَا  
 6469 وَقَبْرُ مَرْجُومٍ مِنَ الْحَجَارَةِ تِلْكَ الَّتِي رُمِيَ بِهَا فِي الْحَارَةِ  
 6470 لِلرَّجْمِ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمَانُ فِي حُكْمِ ذَا تَخْتَلَفُ الْأَذْهَانُ  
 6471 وَيَتَّبَعُ الْمَرْجُومُ حَيْثُمَا يَفِرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْ حَجَارَةِ قُبْرِ  
 6472 وَقِيلَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي دُفِنَ وَدُفِنَ مَرْأَةٌ لَدَى كُلِّ قَمِينِ





### الباب الثالث:

وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة

#### المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم؟

يَثْبُتُ بِالشُّهُودِ وَالْإِقْرَارِ	6473
وَاخْتِلَافِ وَافِي عِدَدِ الْإِقْرَارِ	6474
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالطَّبْرِيِّ	6475
يَقْرَأُ أَرْبَعًا يَتِمُّ الرَّجْمُ	6476
عُمْدَةً مَالِكٍ أَنْ يَسِيَ قَدْ رَجِمَ	6477
مُحَمَّدٌ هَادِي لِكُلِّ الْأُمَمِ	6478
وَقِيلَ مَا عَزَّ أَقْرَأُ أَرْبَعًا	6479
ذِي سُنَّةٍ فِي شِرْعَةِ الْمُخْتَارِ	
وَاحِدَةً تَكْفِي بِلَا إِغْذَارِ	
وَحَالَفَ النُّعْمَانُ فِي ذَا الْخَبَرِ	
وَقَبْلَ ذَاكَ لَا يَتِمُّ الْحُكْمُ	
مُحَصَّنَةً فَأَعْتَرَفَتْ بِذَا حَكْمِ	
قَافٍ سَبِيلَهُ نَجَا مِنْ تُهَمِ	
حَتَّى عَلَيْهِ الْحَدُّ حُكْمًا وَقَعَا	

#### المسألة الثانية:

من اعترف بالزنى فرجع

مُعْتَرَفٌ وَرَاجِعٌ قَدْ يُقْبَلُ	6480
وَذَلِكَ لِلْجَمْهُورِ حُكْمٌ يَسْتَنِدُ	6481
عَلَيْهِ فِي ذَرِّ لِرَجْمٍ مَائِلِ	6482
وَوَاضِحٌ مِنْ قَوْلِهِ رُدُّونِي	6483
قَالَ الرَّسُولُ الْفَاضِلُ الْمُعْصُومُ	6484
عَلَيْهِ يَغْفُو مِنْ ذُنُوبٍ تُقْتَرَفُ	6485
أَمَا ثُبُوتُ الْوُطْءِ بِالشُّهُودِ	6486
يُشَاهِدُ الشُّهُودُ لِلْوُلُوجِ	6487
يُشَاهِدُونَ ذَا بِلَا كِنَايَةِ	6488
كَذَا اتَّفَاقُهُمْ عَلَى الْمَكَانِ	6489
شَدَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ	6490
رُجُوعُهُ وَضَرْبُهُ يُوجَلُ	
رَدٌّ عَنِيزًا فَتْرَةٌ كَيْ يَعْتَمِدُ	
وَلَا يُرَدُّ فِي الزَّمَانِ الْقَابِلِ	
إِلَى النَّبِيِّ رُجُوعُهُ عَنْ هُونِ	
لَوْ رُدَّ ثُمَّ تَابَ فَالرَّحِيمِ	
وَلَيْسَ غَيْرُ رَبَّنَا لَهَا عَرَفُ	
فَوَضَّفَهُ أَتَى عَلَى الْمَحْدُودِ	
لِفَرْجِهِ فِي الْفَرْجِ وَالْخُرُوجِ	
وَكُلُّهُمْ قَدْ أَثْبَتُوا لِلرُّؤْيَةِ	
فَفِي زَوَايَا الْبَيْتِ وَالزَّمَانِ	
وَمِنْ زَوَايَا الْبَيْتِ رَأْيُ فِعْلِهِ	

- 6491 لَيْسَ مُضِرًّا قَطْعُهُمْ بِالْفِعْلِ  
6492 وَحَامِلٌ قَدْ تَدْعِي الْإِكْرَاهَا  
6493 فَحَدَّهَا يُقَامُ قِيلَ عَنْ عُمَرَ  
6494 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِي  
6495 إِنْ وَقَعَ الْإِكْرَاهُ فَالْحُدُودُ
- إِنْ أَكْذَبُوا تَمَامَ كُلِّ الشَّكْلِ  
مَا لَمْ تُقَمَّ بَيِّنَةٌ تَلْقَاهَا  
وَمَالِكَ قَالَ بِهِ دُونَ الْحَذَرِ  
فَالْكُرْهُ لِلْحَدِّ كَحُكْمِ مَانِعٍ  
مَنْوَعَةٌ لَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ

## كتاب القذف

- 6496 فِي الْقَذْفِ وَالْقَازِفِ وَالْمَقْذُوفِ  
6497 وَالْمُحْصَنَاتِ رَمِيَهُنَّ قَذْفٌ  
6498 لِقَازِفٍ مَقْذُوفٍ وَصَفٌ بِالزَّوْنِ  
6499 وَالْحَدُّ لَا يَكُونُ مِنْ تَعْرِيطِ
- وَفِي الْعِقَابِ جُمْلَةُ الْمَوْصُوفِ  
وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ ذَاكَ وَصَفٌ  
وَأِنْ نَفَى الْمَقْذُوفُ قَدْ تَعَيَّنَا  
لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانِ وَالتَّحْرِيطِ

## باب فِي شَرْبِ الْخَمْرِ

- 6500 وَكُلُّ مُسْكِرٍ فَمَثَلُ الْخَمْرِ  
6501 مَنْ قَالَ بِالْحَدِّ فَقَفُوا الْعَمَرَ  
6502 قِيَاسُهُ أَتَى عَلَى قَذْفِ حَرَمٍ  
6503 تَفْسِيقُهُ كُلُّ لَهْ قَدْ أَكْذَبُوا
- وَمَثَلُهُ كَمَثَلِهِ فِي الْحَظَرِ  
قَدْ حَدَّ بِالتَّعْرِيطِ حَيْثُمَا صَدَرَ  
وَجَلْدٌ مِنْ بِهِ عَلَيْهِ قَدْ حُكِمَ  
وَبِالْقَلِيلِ الْحَدُّ فِيهِ حَدُّوَا

## كتاب السرقة

### حد السرقة

- 6504 فِي حَدِّهَا شُرُوطُهَا قَدْ يُخْصَرُ  
6505 تَعْرِيفُهَا فِي أَخْذِ مَالٍ يُسْتَرُ  
6506 وَالْأَصْلُ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّنْزِيلِ  
6507 فِي وَصْفِهَا أَنْوَاعُهَا وَالْحَدُّ
- تُبَوِّتُهَا وَحُكْمُ مَالٍ يُنْظَرُ  
عِقَابُهَا يَمِينُهُ قَدْ تَبَثَّرُ  
خِلَافٌ فَهَمَّ لَيْسَ بِالْقَلِيلِ  
فِي قَدْرِهَا تَقْوِيمُهَا بِالْعَدِّ

- 6508 خَلاَفُهُمْ فِيهَا قَلِيلٌ نَزَرُ  
قَوَاعِدُ مَضْبُوطَةٌ وَكُثُرُ  
6509 وَخَلْفُهُمْ كَثْرَتُهُ فِي الْحَرَزِ  
تَعْرِيفُهُ وَنَوْعُهُ بِالْفَرْزِ  
6510 فَغَلَقُ بَابِ الْبَيْتِ حَرَزٌ مُتَّفَقُ  
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقُ  
6511 لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ حَتَّى يَخْرُجَا  
مِنْ حَرَزِهِ وَظَنَّ أَنَّهُ نَجَا

## الفرق بين السرقة والخلسة

- 6512 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ  
كَمَثَلِ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ  
6513 وَيَتَنَ سَرَقَةً عَلَيْهَا قَدْ يُحَدِّدُ  
وَحُكْمُ إِيَّاسٍ بِهِ قَدْ شَدَّدُوا  
6514 فِي خَلْسَةٍ أَوْ جَبَّ قَطْعًا لِلْيَدِ  
كَمُسْتَعِيرِ الْخَلِيِّ بِالتَّأَكُّدِ  
6515 إِذْ مُسْتَعِيرَةٌ لَهُ قَدْ جَحَدَتْ  
فَقَطَعَهَا جَزَاءُ جُرْمٍ فَعَلَتْ  
6516 وَذَاكَ حُكْمُ عَائِشَةَ وَأَحْمَدُ  
وَنَهْيُهُ أَسَامَةَ يُعَصِّدُ  
6517 لِحَرْمَةِ التَّمْيِيزِ فِي الْحُدُودِ  
وَهِيَ مِنَ الْحُقُوقِ لِلْمَعْبُودِ  
6518 مَعَارٍ لِلْجُمْهُورِ فَهُوَ مُؤْتَمَنُ  
ضِدَّ الْأُصُولِ إِنْ بِهِ حَدٌّ قُرْنُ  
6519 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ  
كَذَاكَ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ  
6520 وَقَالَ بَعْضُ فِي الْحَدِيثِ حَذَفَ  
لِجَحْدِ مَسْرُوقٍ وَذَاكَ وَصَفُ  
6521 عَلَيْهِ دَلٌّ قَوْلُهُ لَقَدْ هَلَكَ  
مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَتَمْيِيزِ سَلَكُ

## مسألة في الغصب

- 6522 وَغَاصِبٌ مُكَابِرٌ لَا تُقْطَعُ  
يَدٌ لِأَيِّ وَاحِدٍ فَلَتَسْمَعُوا  
6523 إِذْ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ثُمَّ يُشْهَرُ  
سِلَاحَهُ فَقَتْلُهُ يُقَرَّرُ  
6524 مِثْلَ مُحَارِبٍ سَيَاتِي ذِكْرُهُ  
فَحُكْمُ ذَا كَمِثْلِ ذَاكَ حُكْمُهُ

## شروط المسروق

- 6525 شَرَائِطُ الْمَسْرُوقِ فِيهَا اخْتَلَفُوا  
أَشْهَرُهَا النَّصَابُ حَيْثُ تُوصَفُ  
6526 لِلْحَسَنِ الْبُصْرِيِّ وَلِلْخَوَارِجِ  
فَكُلُّ مَسْرُوقٍ بِقَطْعِ عَالِجٍ  
6527 دَلِيلُهُمْ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ  
فَلَعَنُ سَارِقٍ عَنِ الْخُتَارِ  
6528 يَسْرِقُ بَيْضَةً فَتُقْطَعُ الْيَدُ  
أَوْ جَمَلًا يَمِينُهُ تُحْيَدُ

## سرقة العروض

- 6529 وَاخْتَلَفُوا عَلَى الْعُرُوضِ تُسْرَقُ  
6530 فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ فِي الْمَسْرُوقِ  
6531 وَلِلْعِرَاقِ عَشْرَةٌ مِنْ دَرَاهِمٍ  
6532 لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَلِابْنِ شَبْرَمَةَ  
6533 وَالْبَعْضُ قَطْعُهَا بِدَرَاهِمَيْنِ  
6534 حَدِيثُ مَالِكٍ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ
- فَرُبُّعُ دِينَارٍ بِهِ يُحَقَّقُ  
وَعَزِيرُهُ قُدْرٌ بِالتَّدْقِيقِ  
وَالْبَعْضُ فَوْقَ خُمُسَةِ مَنْ قِيمَ  
فَقَطْعُهَا مِنْ خُمُسَةِ قَدْ سَلِمَهُ  
وَالرُّبُّعُ مَالِكٌ بِدُونِ مِئِنِ  
رَوَايَةٌ عَنْهَا فَلَيْسَتْ طَائِشَةً

## القدر الذي يقع به قطع اليد

- 6535 فِي ثَمَنِ الْمَجْنِّ لِلْعِرَاقِ  
6536 وَجُوبِ قَطْعٍ فِي دَلِيلِ الْقَطْعِ  
6537 وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَرَقَتْ جَمَاعَةٌ  
6538 هَلْ فِي اقْتِحَامِهَا الْحِرْزُ السَّاكِنِ  
6539 بِرُبُّعِ دِينَارٍ لِمَالِكٍ قَطْعُ  
6540 أَبُو حَنِيفَةَ لِقَطْعِ يَرْفُضُ  
6541 لِمَالِكٍ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ رَوَوْا  
6542 فِي الْحِرْزِ الْإِتْفَاقُ وَافْتِرَاقُ  
6543 إِنْ غَلِقَ حِرْزٌ ثُمَّ مَنْ يَفْتَحُهُ  
6544 فَكُلُّ سَارِقٍ لَبِيتَ يَخْرُجُ  
6545 مُنْفَذٌ لِلْحُكْمِ فِي هَذَا الْعَمَلِ  
6546 وَالْحِرْزُ سَدُّ بَابِ دَارٍ يُعْتَبَرُ  
6547 وَفِي الْوَعَاءِ وَاشْتِرَاكِ الْمَنْزِلِ  
6548 فَشَرَطَ قَطْعَ سَارِقٍ مِنْ دَارٍ  
6549 بَيْتَ بِهِ تَمَّ اقْتِرَافُ الْجُرْمِ  
6550 فَالْحِرْزُ بِالسَّدِّ وَذَا بِالْبَيْتِ  
6551 وَالصَّاحِبَانِ بِالْخُرُوجِ الْقَطْعُ  
6552 وَالْقَبْرُ هَلْ عَدُوهُ حِرْزًا يَخْرُمُ
- دَرَاهِمٌ عَشْرٌ لَدَى سَيِّاقِ  
أَصْلُ الْخِلَافِ جَالِبٌ لِلنَّفْعِ  
لِرُبُّعِ دِينَارٍ فَأَيُّنَ الْعِلَّةِ  
وَالْقَطْعُ لَازِمٌ لِحِفْظِ الْأَمَنِ  
يَمِينُ كُلِّ وَاحِدٍ فِيمَا صُنِعَ  
أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ عَضَّدُوا  
عَنْهُ كَمَثَلِ مَالِكٍ فِيمَا حَكَّوْا  
أَوْصَافُ ذَاكَ كُلُّهَا تُسَاقُ  
عِنْدَ خُرُوجِهِ لَهُ يُجَرِّمُ  
فَقَطْعُهُ أَوْلَى وَلَيْسَ يُخْرَجُ  
مَنْ عَطَلَ الْأَحْكَامَ حَالَفَ الزَّلَلِ  
لَدَيْهِمْ فِي غَيْرِهِ خُلْفٌ ظَهَرَ  
فَاخْلُفَ بَيْنَ الْعُظَمَاءِ الْكَمَلِ  
لِلْجَمْعِ فِي الْخُرُوجِ عَنْ أَسْوَارِ  
لِمَالِكٍ وَذَا نُبُوغٌ فَهُمْ  
فِي غَالِبِ الْحَالِ سِوَى الْمَبِيتِ  
مَنْ مَنَزَلَ بِهِ يَكُونُ الْمَنْعُ  
نَبَشٌ لَهُ يَقْطَعُ مَنْ يَفْتَحُهُ

- 6553 فَالْقَبْرَ حَزَزَ مَالِكُ بَدَا أَلَمَ  
6554 وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ كَذَا عُمَرَ  
6555 أَبُو حَنِيفَةَ فَلَيْسَ يَقْبَلُ  
6556 لَا يَقْطَعُ النُّعْمَانُ بِالطَّعَامِ

## القول في الواجب

- 6557 وَوَاجِبٌ فِي هَذِهِ الْجَنَائِةِ  
6558 فَسَارِقٌ مَسْرُوقٌ ثُمَّ السَّرَقُ  
6559 فَجَمْعُ قَطْعٍ ثُمَّ غَرْمٌ يُخْتَلَفُ  
6560 جَمْعُهُمَا لِلْيَثِ ثُمَّ الشَّافِعِي  
6561 وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ غَرْمٌ  
6562 لَهُ مَتَاعُهُ لَدَى النُّعْمَانِ  
6563 مَالِكٌ مُوسِرٌ عَلَيْهِ الْغَرْمُ  
6564 عُمْدَةٌ مَنْ يَجْمَعُ لِلْأَمْرَيْنِ  
6565 فَثُمَّ حَقُّ اللَّهِ حَقُّ الْآدَمِيِّ  
6566 فَلَابِنِ عَوْفٍ فِي حَدِيثٍ يُرْفَعُ  
6567 جَمْعُهُمَا مُخَالَفٌ لِلْكُوفَةِ  
6568 مَحَلُّ قَطْعٍ فَمَنْ الْكُوعَيْنِ  
6569 وَبَعْدَ عَزْوِهِ فَقَطْعُ الرَّجُلِ  
6570 بَعْدَ الْيَمِينِ الْبَعْضُ تَأْتِي الْيُسْرَى  
6571 وَهَكَذَا تَتَابَعَ الْقَطْعُ إِلَى  
6572 حُجَّةٍ مَنْ لَغَيْرِ قَطْعٍ لَا يَرَى  
6573 فِي الْمَائِدَةِ لَمْ يَأْتِ ذِكْرُ الرَّجُلِ  
6574 فِي أَمْرِهِمْ عِنْدَ اشْتِدَادِ الْفَرْغِ  
6575 عُمْدَةٌ قَطْعُ الرَّجُلِ مِنْ بَعْدِ الْيَدِ  
6576 وَمَالِكُ الْمَسْرُوقِ عَفْوُهُ قَبْلَ  
6577 حَدِيثِ صَفْوَانَ وَنَصُّهُ نُقِلَ
- حَقَائِقُ تَفْصِيلُهَا بِالْجُمْلَةِ  
صِفَاتُ وَقَعَ بِحُكْمِ حَقَّقُوا  
فَالْقَطْعُ كَأَفْ أَمْ بَغْرَمٌ يُرْتَدَفُ  
وَالثُّورِي مِثْلُ ذَا بِحُكْمِ رَادِعٍ  
إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ جِسْمُ  
يَأْخُذُهُ حَالًا بِلَا تَوَانٍ  
إِنْ دَامَ يُسِرُّهُ لِقَطْعٍ يُعْلَمُ  
فِي وَقَعَهُ تَلَاوُزُ الْحَقِّينِ  
يَتَّبَعُ لِلْأَمْوَالِ فِي الْمُسْلِمِ  
فَالْحَدُّ ثُمَّ الْغَرْمُ جَمْعًا يَمْنَعُ  
قَوَاعِدُ الْأُصُولِ فِي الدِّرَاسَةِ  
وَبَدْوُهُ فِي الْقَطْعِ بِالْيَمِينِ  
مَنْ الْيَمِينِ حُكْمُ ذَا لِلْجُلِ  
لُجْرَمٌ يَمْنَاهُ صَارَتْ بَثْرًا  
بَثْرُ الْأَطْرَافِ بِقَطْعٍ تُبْتَلَى  
فَقَطْعُ سَارِقٍ بِنَصْرِ قُرْرًا  
وَجَاءَ فِي حَرَابَةِ لِلْفَضْلِ  
مِنْهُمْ لَكِنِّي يَسْتَأْصِلُوا بِمَا رَدَّعُ  
بَثْرُ النَّبِيِّ أَطْرَافُ جِسْمِ الْعَائِدِ  
إِلَّا إِلَى الْإِمَامِ رَفَعَهُ حَصَلَ  
مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لَنَا قَبْلَ

### القول فيما تثبت به السرقة

- 6578 ثُبُوتُهَا يُلْفَى بِشَاهِدَيْنِ قَدْ عَايَنَا لِأَمْرِهَا عَدْلَيْنِ  
6579 كَذَلِكَ إِقْرَارٌ عَلَى نَفْسٍ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ إِذْ تَوَفَّرَ السَّبَبُ

### كتاب العرابة

- 6580 مُحَارِبٌ بَيْنَهُ الْقُرْآنُ جَزَاؤُهُ قَدْ سَنَّهُ الدِّيَانُ  
6581 يَسْأَلُ سَيْفُهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَمُعْلِنًا بِالْمَضَرِّ لِلْحَرَابَةِ  
6582 وَضَعَفَ سُلْطَانُ لِبَعْضٍ يُشْهَدُ لِلشَّافِعِيِّ ذَا الشَّرْطِ حُكْمًا يُسْنَدُ

### الباب الأول:

#### في النظر في الحرابة

- 6583 شَهْرُ السَّلَاحِ خَارِجًا لِلْمَضَرِّ قَطَعَ الطَّرِيقَ وَضَفَّهُ بِالْخَصْرِ  
6584 وَدَاخِلٌ فِي الْمَضَرِّ حَيْثُمَا يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَالُكَ سَوَّى وَيُدْنُ  
6585 وَالشَّافِعِيُّ بِشَوْكَةِ تَمِيَّزَا خَرُوجُهُ عَنْ مَضَرِّهِ تَحْيِيزَا  
6586 وَاشْتَرَطُوا لِلْبُعْدِ عَنْ عُمَرَانَ تَهْدِيدُهُ لِبَلَدَةِ السُّلْطَانِ  
6587 وَغَيْرُ ذَا يَكُونُ بِاخْتِلَاسٍ وَلَا لَهُ فِي الْبَغْيِ مِنْ أَسَاسٍ

### الباب الثاني:

#### في النظر في المحارب

- 6588 حَقُّ الْإِلَهِ وَالْعِبَادِ اجْتَمَعَا فَقَطَعَ أَيْدِثُمْ صَلْبَ جُمَعَا  
6589 وَالْقَتْلُ وَالْإِبْعَادُ فِي الْعُقُوبَةِ مَجْمُوعَةٌ تَرْتِيبُهَا فِي الْمَلَّةِ  
6590 فَمَالِكَ قَتْلٌ لِقَاتِلٍ وَجِبَ تَخْيِيرٌ لِلْسُّلْطَانِ لَيْسَ مُرْتَقِبٌ  
6591 وَإِنَّمَا التَّخْيِيرُ بَيْنَ صِلِهِ وَالْقَتْلُ مَاذَا يُرْتَضَى لِنَحْبِهِ  
6592 وَأَخَذَهُ لِلْمَالِ دُونَ الْقَتْلِ يَمْنَعُ لِلْإِبْعَادِ عَنِ السُّبُلِ

- 6593 وَلِلَّسَّيْلِ إِنْ أَخَافَ خَيْرًا  
6594 وَتَرَكُ ذَاكَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ  
6595 وَخُلْفُهُمْ فِي حَرْفٍ أَوْ فَهْلٍ أَتَى  
فِي نَفْسِهِ وَقَتْلُهُ فِيمَا يَرَى  
فَفِيهِ دَرُءٌ هَذِهِ الْمَأْثَمِ  
مُخَيَّرًا مُرْتَبًّا إِذْ ثَبَتَا

### الباب الثالث:

#### فيما يجب على المحارب

- 6596 وَاتَّفَقُوا بِأَنْ حَقَّ اللَّهُ  
6597 كَالْقَتْلِ وَالصَّلْبِ وَقَطْعِ الْأَيْدِ  
6598 وَذَاكَ نَصْرُ آيَةِ الْحَرَابَةِ  
6599 وَالْخُلْفُ فِي تَرْتِيبِ ذِي الْعُقُوبَةِ  
6600 فَمَالِكَ مُحَارِبٍ إِذَا قَتَلَ  
6601 فِي الصَّلْبِ وَالْقَتْلِ اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ  
6602 وَصَاحِبُ الرَّأْيِ لَهُ قَتْلٌ وَجَبَ  
6603 وَتَابَعَ عِقَابُهُ بِالْيُسْرِ  
6604 وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ رَتَّبَا عَلَى  
6605 وَبَعْضُهُمْ خَيْرٌ لِلْإِمَامِ  
6606 وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ يُقْتَلُ  
6607 أَوْ بَعْدَ مَوْتٍ يَتَّبَعُ التَّصْلِيبُ  
عَلَيْهِ وَاجِبٌ بَلَا اشْتِبَاهِ  
مَنْ الْخِلَافِ ذَاكَ حُكْمُ الْجِدِّ  
لِفَاعِلٍ قَدْ قَرَّرُوا عِقَابَهُ  
لِلْاجْتِهَادِ أَمْ بِقَدْرِ الْحُوبَةِ  
فَقَتْلُهُ أَوْلَى وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ  
أَيُّهُمَا يَرَاهُ رَدُّعُ الظَّالِمِ  
وَقِيلَ بَلْ صَلْبٌ لِرَدِّعٍ مَا أَزْكَبَ  
فَفَعَلُهُ لِبَغْيِهِ لَمْ يَسِرْ  
جَرِيمَةً بَغْيِهِ قَدْ أَنْزَلَا  
تَطْبِيقَ مَا يُرِيدُ مِنْ أَحْكَامِ  
تَصْلِيبُهُ فَهَلْ لَمَوْتٍ يُجْعَلُ  
تِلْكَ أُمُورُهُ إِذَا تُصِيبُ

### الباب الرابع:

#### في مسقط الواجب عنه من التوبة

- 6608 فِي تَوْبَةٍ مِنْ قَبْلِ قُدْرَةِ حَصَلِ  
6609 وَخُلْفُهُمْ فِي الطَّرْقِ الَّتِي بِهَا  
6610 بَتَرُكَ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَابَةِ  
6611 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْمَحَارِبِ  
بِهَا عُرُوفٌ عَنْ عِقَابِ مُحْتَمَلِ  
حَقْنِ الدِّمَاءِ يَكُونُ فِي تَجْرِيبِهَا  
أَوْ تَوْبَةٍ يَمْحُو بِهَا عِقَابَهُ  
مُشَاغِبٍ مُقَاتِلٍ وَهَارِبٍ

- 6612 بفعله من وجه حكم عادل  
6613 شَرُّوْطَهَا ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ  
6614 وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ عَلَى مَوَاضِعَ  
6615 قَبُولُ تَوْبَةٍ مِنَ الْحَارِبِ  
6616 أَوْ تَرْفُضُ التَّوْبَةَ إِنْ أَرَادَا  
6617 وَشَرُّطُهَا ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ  
6618 بَتَرَكْ ذَاكَ الْفِعْلَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ  
6619 وَتَرَكَ مَا عَلَيْهِ وَالْقَفُولُ  
6620 لِحُوقِهِ بِدَارِ حَرْبٍ يُخْتَلَفُ
- فِي ثَلَاثَةِ تَرْعِبُ كُلَّ غَافِلٍ  
يُسَرِّدُ حُكْمَهَا عَلَى التَّوَالِي  
قُلْ أَرْبَعًا تُفِيدُ كُلَّ سَامِعٍ  
رُجُوعُهُ مَقْبُولٌ فِي الْمَطَالِبِ  
قَدْ عَاتَ قَبْلَ تَوْبَةٍ فَسَادَا  
يُصَاغُ نَظْمُهَا عَلَى التَّوَالِ  
قَبْلَ مَثُولِهِ أَمَامَ السُّلْطَةِ  
إِلَى أَمِيرِهِ فَلَذَا مَقْبُولٌ  
إِظْهَارُ تَوْبَةٍ عَلَى مَا قَدْ وَصِفَ

### الباب الخامس:

#### بماذا ثبت؟

- 6621 فَبِالشُّهُودِ ثُمَّ بِالْإِقْرَارِ  
وَبِالسَّمَاعِ الْحُكْمُ بِالْإِضْرَارِ

#### فصل في حكم المحاربين على التأويل

- 6622 مُحَارِبٌ لِفَعْلِهِمْ إِمَامٌ  
6623 مَنْ تَابَ مِنْهُمْ وَكَانَ قَدْ قَتَلَ  
6624 مَالِكٌ وَالْجُمُهورُ قَتَلَهُ مُنِعَ  
6625 وَكُلُّ مَرْتَدٍّ فَقَتَلَهُ وَجَبَ  
6626 بَعْدَ اسْتِثْنَاءِ لِمَالِكٍ رَوَوْا  
6627 مُرْتَدُّ إِنْ أَمْسَكَهُ الْإِمَامُ  
6628 فَمَا عَلَيْهِ مِنْهُمْ التَّزَامُ  
6629 وَأَسْرُهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ  
6630 قَتْلُ قِصَاصٍ لِعَطَاءٍ إِذْ حُكِمَ  
6631 وَنَهَبُهُمْ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا وَجَدَ
- فِي قَتْلِهِمْ تَخْتَلَفُ الْأَحْكَامُ  
فَقَتَلَهُ عَطَاءٌ قَالَ وَالْبَدَلُ  
فَكُلُّ تَأْوِيلٍ لِقَتْلِهِ دَفْعُ  
مُبَدَّلًا لِدِينِهِ ذَاكَ السَّبَبُ  
وَرَفُضُهَا لِلْبَعْضِ حُكْمًا قَدْ حَكُّوا  
فِي دَارِ حَرْبٍ حُكْمُهُ الْإِسْلَامُ  
كَكَافِرٍ طَهَّرَهُ الْإِسْلَامُ  
إِنْ لَمْ يَتَّبِ يَقْتُلْ قَوْلُ الْكُتُبِ  
مَالِكٌ يُسْتَتَابُ إِنْ أَبَى عَدَمُ  
حَوْزَةِ أَيْدِيهِمْ وَذَا حُكْمُ أَسَدُ



## باب في حكم المرتد

6332	بِكُلِّ مُرْتَدٍّ يَكُونُ الظُّفْرُ	فَقَتْلُهُ لَدَى الْجَمِيعِ أَجْدَرُ
6333	نَصُّ الْحَدِيثِ مَنْ لَدَيْنِ بَدَلًا	فَقَتْلُهُ بِذَاكَ صَارَ أَغْدَلًا
6334	وَالْخُلْفُ فِي أَنْشَى إِذَا تَرْتَدُّ	فَقَتْلُهَا لِحُلُلِهِمْ يُعَدُّ
6335	أَبُو حَنِيفَةَ بِمَنْعِ قَتْلِهَا	مَالِكُ تُسْتَتَابُ بَعْدَ فَعْلِهَا
6336	وَأَخْذُهُ بَعْدَ قِتَالٍ يُخْتَلَفُ	هَلْ يُسْتَتَابُ أَمْ بِشُرْعَةٍ حُتِفُ
6637	فِي دَارِ حَرْبٍ عِنْدَ مَالِكٍ حُسْبُ	يُعَدُّ حَرْبِيًّا بِحَيْثُمَا تُصَبُّ
6638	وَمِثْلُ ذَاكَ قَتْلُ سَاحِرٍ وَرَدُّ	عَنْ مَالِكٍ كَمِثْلِ كَافِرٍ جَحْدُ
6639	وَقَالَ قَوْمٌ قَتْلُهُ يُجَنَّبُ	وَالْقَتْلُ شَرْطُ الْكُفْرِ حِينَ يُحْسَبُ

## كتاب الأقضية

6640	أُصُولُهُ فَسَيَّةٌ بِالْحَضَرِ	وَالنُّظْمُ تَقْرِيبٌ لَهَا فِي الذِّكْرِ
6641	يَجُوزُ بِالْقَضَا وَمَا بِهِ قَضَى	وَفِيهِ ثُمَّ مَنْ لَهُ قَدْ يُرْتَضَى
6642	وَحَامِسٌ فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ	وَسَادِسٌ فِي وَقْتِهِ لِلرَّاءِ

## الباب الأول:

### في معرفة من يجوز قضاؤه

6643	مَنْ جَائِزٌ مِنْهُ الْقَضَا وَالْفَضْلُ	فِيمَا يَكُونُ مِنْهُ فِيهِ فَضْلُ
6644	صَفَاتُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يَتَّفَقُ	فَمُسْلِمٌ وَبَالِغٌ إِذَا تُسَقُّ
6645	وَعَاقِلٌ حُرٌّ وَعَدْلٌ يُطْلَبُ	وَفَاسِقٌ عَزْلٌ إِلَيْهِمْ يُنْسَبُ
6646	هَلْ بَالِغٌ مَبْلَغُ الاجْتِهَادِ	وَالشَّافِعِيُّ يُطْلَبُ فِي اعْتِمَادِ
6647	فَالشَّافِعِيُّ يُرِيدُ مَنْ يُنْصَبُ	مَنْ حَكَمَ بِأَنْ يَكُونَ يُرْغَبُ
6648	فِي فَهْمِهِ تَرْجِيحُهُ إِنْ يَذْلَهُمْ	تَصَارُبُ الْحُكْمِ وَلَا وَجْهَ عِلْمِ
6649	أَبُو حَنِيفَةَ لِحَاوِلِ يَجُزُّ	لَمْ يَشْطَرَطْ قِسْطَ عُلُومٍ قَدْ يَحُزُّ
6650	وَالنِّسَاءُ جَازَ فِي الْأَمْوَالِ	وَالطَّبْرِيُّ يَشْمَلُ كُلَّ حَالِ

وَمَالِكَ يَمْنَعُهُنَّ مِنْ قَضَا	6651
فَرَأَيْتُ لَهَا فَكَالْإِمَامَةِ	6652
وَمَنْ أَجَازَ حُكْمَهَا لِلْمَالِ	6653
وَاحِدُ شَرْطُ مَالِكَ فِي الْمَضَرِ	6654
وَرَسْمُ حُكْمٍ كُلِّ وَاحِدٍ طَلَبَ	6655
وَالْخُلْفُ فِي الْأُمِّيِّ لِلْقَضَاءِ	6656
وَكُلُّ مَنْ يَنْصِبُ الْخُضْمَانَ	6657
حُكْمُهُمَا بِمِثْلِ حُكْمِ الْحَاكِمِ	6658
أَبُو حَنِيفَةَ بِأَلَا تَقْيِيدَ	6659
وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْكَثِيرِ يُرْتَضَى	
يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ لِلْمَرْأَةِ	
إِشْهَادُهَا فِيهِ عَلَى الْإِجْمَالِ	
وَاثْنَانِ قُلُوبًا لِلشَّافِعِيِّ بِالْخَصْرِ	
تَوَافُقٌ فِي الْحُكْمِ لَيْسَ يُسْتَحَبُّ	
تَعْيِينُهُ لِحَمْلِ ذِي الْأَعْبَاءِ	
حَوْلَ نِزَاعِ غَامِضِ الْبَيَانِ	
أَجَازَ مَالِكَ لِرَدِّعِ الظَّالِمِ	
لِلشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانِ بِالتَّحْدِيدِ	

### الباب الثاني :

#### معرفة ما يقضي به

وَكُلُّ حَقٍّ فِيهِ قَاضٍ يَحْكُمُ	6660
وَحُكْمُهُ لَيْسَ يُحِلُّ مَا حَرَّمَ	6661
بِحُكْمِ قَوْلٍ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ	6662
فَالْمَالُ لِلْجُمُهورِ وَالنِّكَاحُ	6663
يَرْفَعُ لِلْخِلَافِ وَالْحَرَامُ	6664
وَمَثَلُوا بِشَاهِدٍ فِي مَرْأَةٍ	6665
وَحَاكِمٍ بظَاهِرٍ لَهُ حُكْمٌ	6666
عَلَيْهِ بَضْعُهَا لَدَى الْجُمُهورِ	6667
فَعَمْدَةُ الْجُمُهورِ لِحُجْنِ الْقَوْلِ	6668
وَالْفَيْئَةُ الْأُخْرَى عَلَى اللَّعَانِ	6669
نِيَابَةُ الْإِمَامِ فِيهِ تُعْلَمُ	
وَلَا مُحَرَّمًا حَلَالًا إِذَا حَكَمَ	
حُكْمِي لِمَنْ أَلْحَنَ فِي قَوْلٍ ظَهَرَ	
كُلُّ سِوَا بِالْحُكْمِ لَا تُبَاحُ	
بَاقٍ وَلَا يُحِلُّهُ الْخِصَامُ	
مُثَبَّتًا بِالزُّورِ لِلزَّوْجِيَّةِ	
تَنْفِيذُ أَمْرٍ حَاصِلٍ فَذَا حَرْمٌ	
لَيْسَتْ لَدَى الثُّعْمَانِ فِي الْحُظُورِ	
فِي خَبَرٍ جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ	
قَاسَتْ بِجَعْلِ الْحُكْمِ أَصْلًا بَانِي	

## الباب الثالث:

## فيما يكون به القضاء

6670	بَارَبَع تَأَثَّرَ الْقَضَاءُ	مِنْهَا لَهُ يُغْتَبَرُ الْقَضَاءُ
6671	شَهَادَةُ يَمِينٍ وَالنُّكُولُ	إِقْرَارُهُ فَهَذِهِ الْفُصُولُ

## الفصل الأول:

## في الشهادة

6672	فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ	فِي صِغَةِ الْجِنْسِ وَعَدَّ يَأْتِي
6673	بِهَا مِنَ الشُّرُوطِ خَمْسٌ تُغْتَبَرُ	بُلُوغُهُ إِسْلَامُهُ إِذَا ظَهَرَ
6674	حَرِّيَّةٌ وَنَفْيُ تُهْمَةٍ وَرَدُّ	عَدَالَةٍ حُكْمًا عَلَيْهَا يُسْتَعَدُّ
6675	شَهَادَةُ الْعُدُولِ نَصًّا تَقْبَلُ	وَحُكْمٌ مَنْ تَرْضَوْنَهُ مُفْصَلُ
6676	وَصِفُ عَدَالَةٍ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	قِيلَ عَنِ الْإِسْلَامِ زَائِدٌ وَصِفُ
6677	مُلْتَزِمٌ بِفَعْلٍ الْوَاجِبَاتِ	مُجْتَنِبٌ فَعْلَ الْمُحَرَّمَاتِ
6678	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى تَرَدُّدِ	مُقَابِلٍ لِلْعَدْلِ فِي تَأْكِدِ
6679	رَفْضِ شَهَادَةِ لِفَاسِقٍ يَثْبُ	إِقَامَةِ لِحَدِّهِ أَمْرٌ يُرْبِ
6680	بُلُوغُهُ عَدَالَةٍ يُلْتَزَمُ	شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ خُلْفُ يُعْلَمُ
6681	فِي الْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ مِنْهُمْ تُقْبَلُ	لِلْبَعْضِ عَكْسٌ وَلِلْبَعْضِ تُهْمَلُ
6682	وَرَدُّهَا مِنْ جِلَّةِ الْأُمُصَارِ	مَنْ فَقَهَايِهِمْ مِنَ الْأَخْيَارِ
6683	وَمَالِكٌ قَرِينَةٌ لَهَا حَصَرُ	قَبْلَ الْفِرَاقِ حُكْمُهُ فِي ذَا ظَهَرِ
6684	أَصْحَابُهُ مُخْتَلِفُونَ إِنْ يَكُنْ	بَيْنَهُمَا مِنَ الْكِبَارِ مَنْ فَطِنُ
6685	فَمَنْ لِقَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ يَعْتَمَدُ	فَلَا بَيْنَ عَبَّاسٍ نَقِيضُهُ وَجَدُ
6686	وَشَرَطُهُمْ إِسْلَامُهُ فَالْكَافِرُ	بِالْكَذِبِ مَعْرُوفٌ وَذَاكَ ظَاهِرُ
6687	وَفِيهِ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي حَالِ السَّفَرِ	لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ حُكْمٌ مُسْتَقَرُّ
6688	شَهَادَةُ الْعَدُوِّ فِي عَدُوِّهِ	مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ بِرَفْضِهِ
6689	قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا تُقْبَلُ	قَدْ رَدَّهَا الرَّسُولُ طَهَ الْأَفْصَلُ
6690	وَشَاهِدٌ وَمَرَأَتَانِ الْمَالُ	ثُبُوتُهُ بِهِمْ وَذَا الْمَالُ
6691	مِنَ الْحَدِيثِ جَاءَ وَالْقُرْآنُ	وَذَاكَ نَافِذٌ مَدَى الْأَزْمَانِ

وَالرَّفْضُ فِي الْحُدُودِ لِلْجُمُهورِ	6692
وَعِنْدَهُمْ تَقْبَلُ فِي الْأَبْدَانِ	6693
لَا تُقْبَلُ النَّسَا بِذِي الْأُمُورِ	
فِيهِ اخْتِصَاصُ وَأَقِعِ الْإِنْسَانِ	

## الفصل الثاني:

### الأيمان

وَمُدَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى تُرْجَعُ	6694
وَالْخُلْفُ فِي ثُبُوتِ حَقِّ الْمُدَّعَى	6695
وَالْغَيْرُ لَا يَثْبُتُ بِالْيَمِينِ	6696
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَرَدُّدُ الْخَبَرِ	6697
وَمَا بِهِ تَثْبُتُ أَوْ تُرَدُّ	6698
وْغَيْرُهُ مِنْ صِيغِ مَرْدُودٍ	6699
تَغْلِيظُهَا مِنَ الْمَكَانِ مُخْتَلَفٍ	6700
وَالْحَلْفُ إِنْ أَتَى بِمَنْبَرِ النَّبِيِّ	6701
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً فَتُسْمَعُ	
لِمَالِكَ يَثْبُتُ مِنْهَا فَاسْمَعُ	
إِسْقَاطُ حَقِّ كَسْبِهِ فِي الْحِينِ	
فِي بَيِّنَةٍ أَوْ فِي يَمِينٍ إِنْ نَكَرَ	
فَالْحَلْفُ بِاللَّهِ يَكُونُ الْحَدُّ	
وَمَالِكَ لَفْظُ لَهَا مَحْدُودٌ	
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بِمَالِهِ وَصِفُ	
فِيهِ الْخِلَافُ عَنِ كُلِّ مَذْهَبٍ	

## الفصل الثالث:

### نكول المدعى عليه عن اليمين

فَبِالنُّكُولِ مَالِكَ لَا يَقْضَى	6702
وَقَلْبُهَا لِمَالِكَ يُفْضَلُ	6703
بِجَنْبِ شَاهِدٍ يَصُحُّ الْمَالُ	6704
ثُمَّ الْخِلَافُ فِي الْقَضَا بِالْعِلْمِ	6705
مَالِكَ لَا يَقْضَى سِوَى بِالْبَيِّنَةِ	6706
كَذَاكَ أَحْمَدُ شَرِيحُ عَصْدَةِ	6707
وَالشَّافِعِيُّ لِلْقَاضِي جَازٍ فِي الْقَضَا	6708
عُمْدَةُ مَالِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ	6709
فَفِي أَنْفِرَادٍ أَعْلَنُوا رِضَاهُمْ	6710
يَدُلُّ أَنَّهُ بَعْلَمُ مَا حَكَمَ	6711
وَمَنْ بَعْلَمَ قَالَ يَحْكُمُ الْحَكَمَ	6712
وَالشَّافِعِيُّ بِذَاكَ عِنْدَ الْعَرْضِ	
مَحَلُّ مَرَاتَيْنِ حِينَ تُقْبَلُ	
وَتَثْبُتُ الْحُقُوقُ وَالْأَعْمَالُ	
مِنْ دُونِ حُجَّةٍ فَخُلْفُ الْفَهْمِ	
كَذَاكَ إِقْرَارُ بِشَيْءٍ عَيْنَهُ	
مَالِكَ حُكْمُهُمْ يُرَى قَدْ سَدَّدَهُ	
يَقْضَى بَعْلَمَ حَيْثُ حَسَّ بِالرِّضَا	
فَفِي شَجَاجِ الْجَهْمِ زَادَ إِرْشَهُ	
وَفِي الْحُشُودِ أَوْضَحُوا سُخْطَهُمْ	
رَدُّوا بِلا فِرَازَدَهُمْ حَتَّى نَعَمْ	
هَذَا قَضَى لَهَا شَفِيعٌ لِلْأَمَمِ	

- 6713 بِقَوْلِهِ لَهَا خُذِي لِمَا كَفَى  
6714 وَالْعُلَمَاءُ خَصَّصُوا ذَا الْحُكْمَا  
لَكِنْ بِمَعْرُوفٍ حَدِيثُ الْمُصْطَفَى  
فِي غَيْرِ حَدٍّ يُنْصِفُونَ الْخُصْمَا

### الفصل الرابع:

#### في الإقرار

- 6715 إِنْ يَكُ بَيْنَا يَكُونُ الْحُكْمُ  
6716 وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ فِي السَّمَالِ  
مَنْ يَجُوزُ مِنْهُ ذَاكَ الْعِلْمُ  
فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحَالِ

### الباب الرابع:

#### فيمن يقضي عليه أو له

- 6717 يُقْضَى لِمَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ يُتَّهَمُ  
6718 وَحُكْمُهُمْ فِي حَاضِرٍ وَمُسْلِمٍ  
6719 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبِهِمْ  
مُتَّهَمٌ فِيهِ خِلَافٌ مَا حُسِمَ  
فِي غَائِبٍ وَكَافِرٍ خُلْفٌ نُمِي  
فَكُلُّهُمْ يَقْضَى بِهِذَا بَيْنَهُمْ

### الباب الخامس:

#### في كيفية القضاء

- 6720 وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُسَوِّيَ  
6721 وَمِنْهُمَا يَسْمَعُ أَقْوَالًا مَعَا  
6722 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ذِمَّةٍ لِلدَّعْوَةِ  
6723 قِيلَ مُصَدِّقٌ وَإِنْ أَحْضَرَمَا  
6724 وَالْخُلْفُ فِي الْأَعْيَانِ لِلْأَثْمَةِ  
بَيْنَ الْخُصُومِ عَنْ عَلِيٍّ رُؤْيٍ  
يُثْبِتُ مُدَّعٍ يَمِينُ الْمُدَّعَى  
وَالْمُدَّعَى مُطَالِبٌ بِالْحُجَّةِ  
يُعْطَى بِرَأْيَةِ يُرِيدُ نَشْرَهَا  
دَعْوَاهُ كُلُّ عَدٍّ عَدْلًا حُكْمَهُ

### الباب السادس:

#### في وقت القضاء

- 6725 يُقْسَمُ ذَا الْبَابِ إِلَى فُصُولٍ  
6726 وَوَقْتُ تَنْفِيذٍ وَفِي الْمَحَلِّ  
فِي حَالٍ قَاضٍ وَقْتُهُ الْمَأْمُولِ  
زَوَالِ أَيْدٍ عَنْهُ وَالتَّخْلِي

- 6727 لَا يَقْضِي قَاضٍ إِنْ يَكُنْ عَضْبَانَا  
6728 وَفَاسِدٌ قَضَاؤُهُ فِي الْغَضَبِ  
6729 إِبْطَالُ مَا لِأَمْرِهِ قَدْ خَالَفَا  
2730 تَوْقِيفُهُ عِنْدَ الثُّبُوتِ إِنْ أَمَرَ  
6731 وَالْقَاضِي قَالَ تُقَسِّمُ الْأَحْكَامَ  
6732 وَالْبَعْضُ لَا يَقْضِي بِهِ مَنْدُوبٌ  
6733 وَبَعْضُهَا فِي طَلَبِ لِلْعَدْلِ  
6734 وَبَعْضُهَا سَلَامَةُ الْأَبْدَانِ  
6735 وَحِفْظُ الْاجْتِمَاعِ وَالتَّوَاصُلِ  
6736 وَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ كَذَا التَّعَاوُنِ  
6737 وَقُسِّمَتْ فَضَائِلُ لِلْأُمَّةِ  
6738 فَضِيلَةٌ وَعِقْفَةٌ سَخَاءُ

## الخاتمة جعلها الله مقبولة

- 6739 قَدْ انْتَهَى بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ  
6740 أَسْهَبْتُ فِي بَعْضٍ وَبَعْضٌ مُخْتَصَرٌ  
6741 فَبَعْضُهُ نَظْمُهُ بِحَرْفِهِ  
6742 وَشَهْرُ سِتٍّ فِيهِ تَمَّ نَظْمُهُ  
6743 قَبُولُهُ عِنْدَ الْعَظِيمِ يُطَلَّبُ  
6744 أَرْجُو مِنَ الْإِلَهِ عَفْوَ الزَّلَّةِ  
6745 صَلَّى عَلَى مُوَفِّقِ الْمُجْتَهِدِ
- جَعَلْتُهُ بِالنَّظْمِ طَوَّعَ الْمُبْتَدِ  
لَمْ أَرْ نَظْمًا قَبْلَ ذَا لَهُ صَدْرُ  
وَبَعْضُهُ نَظْمُهُ بِوَصْفِهِ  
فِي الْعَشْرِ وَالْأَلْفَيْنِ طُلَّ نَجْمُهُ  
وَالنَّفْعُ مِنْهُ لِلْجَمِيعِ يُكْتَبُ  
وَمَحْوُ ذَنْبِ عَالِقٍ بِمُهْجَتِي  
لَبِثَ عِلْمٍ نَافِعٍ لِلْمُبْتَدِي



## الفهرس

- 11 ..... مقدمة الناظم  
12 ..... المقدمة الأصولية

### كتاب الصلوة

- 14 ..... الباب الأول: الوضوء والدليل على وجوبه  
15 ..... الباب الثاني: أفعال الوضوء  
15 ..... المسألة الأولى: من الشروط النية  
15 ..... المسألة الثانية: غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء  
16 ..... المسألة الثالثة: من الأركان: المضمضة والاستنشاق  
16 ..... المسألة الرابعة: غسل الوجه وتحديده  
17 ..... المسألة الخامسة: من التحديد غسل اليدين  
17 ..... المسألة السادسة: اختلافهم في القدر الجزئ من مسح الرأس  
18 ..... المسألة السابعة: عدد مرات إسباغ الماء  
18 ..... المسألة الثامنة: المسح على العمامة  
19 ..... المسألة التاسعة: من الأركان مسح الأذنين  
19 ..... المسألة العاشرة: من صفات «غسل الرجلين»  
20 ..... المسألة الحادية عشرة: ترتيب أفعال الوضوء  
21 ..... المسألة الثانية عشرة: في شروط الموالاة في الوضوء  
21 ..... - حكم المسح على الخفين  
21 ..... المسألة الأولى: جواز المسح على الخفين  
22 ..... المسألة الثانية: كيفية وتحديد محل المسح على الخفين  
23 ..... المسألة الثالثة: في المسح على الجوربين  
23 ..... المسألة الرابعة: في صفة الخف  
23 ..... المسألة الخامسة: في مدة المسح على الخفين  
24 ..... المسألة السادسة: في شروط المسح على الخفين  
25 ..... المسألة السابعة: فيما ينقض المسح على الخفين  
25 ..... الباب الثالث: في المياه  
26 ..... المسألة الأولى: في اختلافهم على الماء المتنجس

- المسألة الثانية: في اختلافهم على الماء المتغير ..... 27
- المسألة الثالثة: في اختلافهم على الماء المستعمل ..... 27
- المسألة الرابعة: في اختلافهم على حكم الآسار ..... 28
- المسألة الخامسة: في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه ..... 28
- المسألة السادسة: في الوضوء بنبذ التمر ..... 29
- الباب الرابع: في نواقض الوضوء** ..... 29
- المسألة الأولى: في ما يخرج من نجس من الجسد ..... 30
- المسألة الثانية: في اختلافهم في النوم ..... 30
- المسألة الثالثة: اختلافهم في لمس النساء ..... 32
- المسألة الرابعة: اختلافهم في مس الذكر ..... 33
- المسألة الخامسة: في الوضوء من أكل ما مسته النار ..... 34
- المسألة السادسة: الضحك في الصلاة ..... 34
- المسألة السابعة: في حمل الميت وذهاب العقل ..... 34
- الباب الخامس: وهو معرفة الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها** ..... 35
- المسألة الأولى: في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف ..... 35
- المسألة الثانية: اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب ..... 35
- المسألة الثالثة: اختلافهم في الطواف ..... 36
- المسألة الرابعة: اختلافهم في قراءة القرآن والذكر ..... 36

## كتاب الغسل

- الباب الأول: في معرفة العمل في هذه الطهارة** ..... 36
- المسألة الأولى: في ذلك ..... 37
- المسألة الثانية: اختلافهم في النية ..... 37
- المسألة الثالثة: في المضمضة والاستنشاق ..... 37
- المسألة الرابعة: في الفور والترتيب ..... 38
- الباب الثاني: في معرفة نواقض هذه الطهارة** ..... 38
- المسألة الأولى: في اختلافهم في الوطء ..... 38
- المسألة الثانية: المنى الموجب للغسل ..... 39
- الباب الثالث: في أحكام هذين الحدثين: أعني الجنابة والحيض** ..... 40
- أما أحكام الحدث الذي هو الجنابة ففيه ثلاث مسائل ..... 40
- المسألة الأولى: اختلافهم في دخول المسجد ..... 40
- المسألة الثانية: اختلافهم في مسّ الجنب للمصحف ..... 40



- المسألة الثالثة: اختلافهم في قراءة القرآن للجنب ..... 40
- أحكام الدماء الخارجة من الرحم الكلام المحيط بأصولها ..... 41
- الباب الأول: أنواع الدماء الخارجة من الرحم ..... 41
- الباب الثاني: في علامات الطهر والحيض ..... 41
- المسألة الأولى: اختلافهم في مدة الحيض والطهر ..... 41
- المسألة الثانية: اختلافهم في الحيضة المنقطعة ..... 42
- المسألة الثالثة: اختلافهم في مدة النفاس ..... 42
- المسألة الرابعة: اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل ..... 43
- المسألة الخامسة: اختلافهم في الصفرة والكدر هل هي حيض؟ ..... 43
- المسألة السادسة: اختلافهم في علامة الطهر ..... 44
- المسألة السابعة: اختلافهم في المستحاضة ..... 44
- الباب الثالث: معرفة أحكام الحيض والاستحاضة ..... 44
- المسألة الأولى: اختلافهم في مباشرة الحائض ..... 45
- المسألة الثانية: اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال ..... 45
- المسألة الثالثة: اختلافهم في كفارة إتيان الحائض ..... 46
- المسألة الرابعة: اختلافهم في وضوء المستحاضة ..... 46
- المسألة الخامسة: اختلافهم في وطء المستحاضة ..... 47

### كتاب التيمم

- الباب الأول: معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها ..... 48
- الباب الثاني: معرفة من تجوز له هذه الطهارة ..... 49
- الباب الثالث: معرفة شروط جواز هذه الطهارة ..... 49
- المسألة الأولى: في النية ..... 49
- المسألة الثانية: اختلافهم في طلب الماء ..... 50
- المسألة الثالثة: اختلافهم في دخول الوقت ..... 50
- الباب الرابع: في صفة هذه الطهارة ..... 50
- المسألة الأولى: اختلافهم في حد مسح اليدين ..... 50
- المسألة الثانية: اختلافهم في عدد ضربات التيمم ..... 51
- المسألة الثالثة: اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم ..... 51
- الباب الخامس: فيما تصنع به هذه الطهارة ..... 52
- الباب السادس: نواقض هذه الطهارة ..... 53
- المسألة الأولى: في حكم أداء صلاة أخرى ..... 53

- 53 ..... المسألة الثانية: هل ينقضها وجود الماء؟
- 54 ..... الباب السابع: في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

### كتاب الكفارة من النجس

- 54 ..... الباب الأول: في معرفة حكم هذه الطهارة
- 55 ..... الباب الثاني: في معرفة أنواع النجاسات
- 55 ..... المسألة الأولى: في اختلافهم من ميتة الحيوان الذي لا دم له
- 56 ..... المسألة الثانية: اختلافهم في أجزاء الميتة
- 56 ..... المسألة الثالثة: اختلافهم في جلد الميتة
- 57 ..... المسألة الرابعة: الحكم في دم الحيوان
- 57 ..... المسألة الخامسة: حكم البول
- 58 ..... المسألة السادسة: في حكم ما يعفي عنه من النجاسات
- 58 ..... المسألة السابعة: اختلافهم في المنى
- 58 ..... الباب الثالث: من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها
- 59 ..... الباب الرابع: في الشيء الذي تزال به
- 59 ..... الباب الخامس: في صفة إزالتها
- 61 ..... الباب السادس: في آداب الاستنجاء

### كتاب الصلاة

- 61 ..... الجملة الأولى
- 61 ..... المسألة الأولى: في بيان وجوب الصلاة
- 62 ..... المسألة الثانية: في بيان عدد الواجبات منها
- 62 ..... المسألة الثالثة: بيان على من تجب الصلاة
- 62 ..... المسألة الرابعة: أحكام تارك الصلاة متعمدا
- 63 ..... الجملة الثانية: في شروط الصلاة
- 63 ..... الباب الأول: في معرفة الأوقات
- 63 ..... الفصل الأول: في معرفة الأوقات المأمور بها
- 63 ..... القسم الأول: الأوقات الموسعة والمختارة
- 64 ..... المسألة الأولى: في وقت الظهر
- 65 ..... المسألة الثانية: في صلاة العصر
- 65 ..... المسألة الثالثة: في وقت المغرب
- 66 ..... المسألة الرابعة: صلاة العشاء

67	المسألة الخامسة: في وقت الصبح .....
67	القسم الثاني من الفصل الأول: في أوقات الضرورة والعذر .....
67	المسألة الأولى: في الصلوات التي لها ضرورة وعذر .....
68	المسألة الثانية: في حدود أوقات الضرورة والعذر .....
68	المسألة الثالثة: في أهل الأعذار .....
70	الفصل الثاني من الباب الأول: في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها .....
70	المسألة الأولى: في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها .....
71	المسألة الثانية: في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها .....
72	الباب الثاني: في معرفة الأذان والإقامة .....
72	الفصل الأول: في الأذان .....
72	القسم الأول: في صفة الأذان .....
73	القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني: في حكم الأذان .....
73	القسم الثالث من الفصل الأول: في وقت الأذان .....
74	القسم الرابع من الفصل الأول: في شروط الأذان .....
75	القسم الخامس: فيما يقوله السامع للمؤذن .....
75	الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية: في الإقامة .....
76	الباب الثالث من الجملة الثانية: في القبلة .....
76	المسألة الأولى: هل الفرض هو العين أو الجهة؟ .....
77	المسألة الثانية: في الاجتهاد في القبلة .....
78	المسألة الثالثة: في الصلاة داخل الكعبة .....
78	المسألة الرابعة: في سترة المصلي .....
79	الباب الرابع من الجملة الثانية .....
79	الفصل الأول: في ستر العورة .....
79	المسألة الأولى: هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة؟ .....
79	المسألة الثانية: في حد العورة من الرجل .....
80	المسألة الثالثة: في حد العورة من المرأة .....
80	الفصل الثاني: فيما يجزئ من اللباس في الصلاة .....
81	الباب الخامس: في الطهارة من النجس في الصلاة .....
81	الباب السادس: في المواضع التي لا يصلي فيها .....
82	الباب السابع: في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة .....
82	الباب الثامن: في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة .....

83	..... الجملة الثالثة من كتاب الصلاة: في أركانها
83	..... الباب الأول: في صلاة الحاضر المنفرد الآمن الصحيح
83	..... الفصل الأول: في أقوال الصلاة
83	..... المسألة الأولى: في الواجب من التكبير
84	..... المسألة الثانية: في لفظ التكبير الجزئ
84	..... المسألة الثالثة: في دعاء التوجه في الصلاة
84	..... المسألة الرابعة: قراءة البسملة
85	..... المسألة الخامسة: في قراءة القرآن
85	..... المسألة السادسة: فيما يقوله في الركوع والسجود
86	..... المسألة السابعة: في التشهد
86	..... المسألة الثامنة: في التسليم
86	..... المسألة التاسعة: في القنوت
87	..... الفصل الثاني: في الأفعال التي هي أركان
87	..... المسألة الأولى: في رفع اليدين
88	..... المسألة الثانية: في الاعتدال من الركوع وفي الركوع
88	..... المسألة الثالثة: في هيئة الجلوس
88	..... المسألة الرابعة: في جلسة الوسطى والأخيرة
89	..... المسألة الخامسة: في وضع اليدين إحداها على الأخرى (القبض)
89	..... المسألة السادسة: في النهوض من السجود، وهل يتورك؟
90	..... المسألة السابعة: في أعضاء السجود
90	..... المسألة الثامنة: في النهي عن الإقعاء
91	..... الباب الثاني من الجملة الثالثة : في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده
91	..... الفصل الأول: في معرفة حكم صلاة الجماعة
91	..... المسألة الأولى: وجوب الجماعة على من سمع النداء
91	..... المسألة الثانية: فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى
92	..... الفصل الثاني: في معرفة شروط الإمامة ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به
92	..... المسألة الأولى: في من أولى الناس بالإمامة
92	..... المسألة الثانية: في إمامة الصبي
92	..... المسألة الثالثة: في إمامة الفاسق
92	..... المسألة الرابعة: في إمامة المرأة
93	..... في أحكام الإمام الخاصة به

93	المسألة الأولى: هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟
93	المسألة الثانية: متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟
94	المسألة الثالثة: في الفتح على الإمام
94	المسألة الرابعة: في موضع الإمام من المأمومين
94	- في نية الإمام للإمامة
94	الفصل الثالث: في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين
94	المسألة الأولى: في مقام المأموم من الإمام
95	- موقف المرأة من الإمام
95	- فضل الصف الأول وتراص الصفوف
95	المسألة الثانية: صلاة الشخص خلف الصف وحده
95	المسألة الثالثة: في الإسراع إلى الصلاة
96	المسألة الرابعة: متى ينهض إلى الصلاة؟
96	المسألة الخامسة: في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه
96	الفصل الرابع: في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام
97	المسألة الأولى: هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله لمن حمده؟
97	المسألة الثانية: صلاة القائم خلف القاعد
98	الفصل الخامس: في صفة الاتباع
98	المسألة الأولى: وقت تكبيرة الإحرام للمأموم
98	المسألة الثانية: رفع رأس المأموم قبل الإمام
98	الفصل السادس: فيما حمله الإمام عن المأمومين
99	الفصل السابع: في الأشياء التي إن فسدت بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين
100	الباب الثالث من الجملة الثالثة
100	الفصل الأول: وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه
100	الفصل الثاني: في شروط الجمعة
101	الفصل الثالث: في الأركان
101	المسألة الأولى: في الخطبة
101	المسألة الثانية: في مقدار الخطبة
101	المسألة الثالثة: في الإنصات
102	المسألة الرابعة: صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب
102	المسألة الخامسة: القراءة السنونة في صلاة الجمعة
102	الفصل الرابع: في أحكام الجمعة

102	المسألة الأولى: في غسل الجمعة .....
103	المسألة الثانية: وجوب الجمعة على من هو خارج المصر .....
103	المسألة الثالثة: في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه .....
103	المسألة الرابعة: حكم البيع وقت الجمعة .....
104	الباب الرابع: في صلاة السفر .....
104	الفصل الأول: في القصر .....
105	الفصل الثاني: في الجمع .....
105	المسألة الأولى: في جواز الجمع .....
105	المسألة الثانية: في صفة الجمع .....
106	المسألة الثالثة: في مبيحات الجمع .....
106	الباب الخامس من الجملة الثالثة: وهو القول في صلاة الخوف .....
106	الصفة الأولى .....
107	الصفة الثانية .....
107	الصفة الثالثة .....
107	الصفة الرابعة لصلاة الخوف .....
107	الصفة الخامسة .....
108	الصفة السادسة لصلاة الخوف .....
108	الصفة السابعة .....
108	الباب السادس من الجملة الثالثة: في صلاة المريض .....
108	الجملة الرابعة: وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات .....
108	الباب الأول: في الإعادة .....
109	المسألة الأولى: في الحدث .....
109	المسألة الثانية: في المرور بين يدي المصلي .....
109	المسألة الثالثة: النفخ في الصلاة .....
109	المسألة الرابعة: في الضحك في الصلاة .....
110	المسألة الخامسة: في صلاة الحاقن .....
110	المسألة السادسة: في رد السلام أثناء الصلاة .....
110	الباب الثاني: في القضاء .....
111	صفة القضاء وشروطه .....
111	المسألة الأولى .....
112	المسألة الثانية: قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان .....

112	الباب الثالث في الجملة الرابعة: من سجود السهو .....
112	الفصل الأول: حكم سجود السهو .....
113	الفصل الثاني: مواضع سجود السهو .....
113	الفصل الثالث: في معرفة الأقوال والأفعال التي يسجد لها .....
113	الفصل الرابع: في صفة سجود السهو .....
114	الفصل الخامس: في معرفة من يجب عليه سجود السهو .....
114	الفصل السادس: فيما ينبه الإمام الإمام إذا سهى .....

## كتاب الصلاة الثاني

115	الباب الأول: في الوتر .....
115	الباب الثاني: في ركعتي الفجر .....
116	الباب الثالث: في النوافل .....
116	الباب الرابع: في ركعتي دخول المسجد .....
116	الباب الخامس: في قيام رمضان .....
117	الباب السادس: في صلاة الكسوف .....
117	المسألة الأولى: في صفة صلاة الكسوف .....
117	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الكسوف .....
118	المسألة الثالثة: في وقت صلاة الكسوف .....
118	المسألة الرابعة: في خطبة صلاة الكسوف .....
118	المسألة الخامسة: في صلاة كسوف القمر .....
118	الباب السابع: في صلاة الاستسقاء .....
119	الباب الثامن: في صلاة العيدين .....
119	الباب التاسع: في سجود القرآن .....

## كتاب أحكام الميت

120	الباب الأول: فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده .....
121	الباب الثاني: في غسل الميت .....
121	الفصل الأول: في حكم الغسل .....
121	الفصل الثاني: فيمن يجب غسله من الموتى .....
121	الفصل الثالث: فيمن يجوز أن يغسل الميت .....
122	الفصل الرابع: في صفة الغسل .....
122	المسألة الأولى: في نزع القميص للغسل .....

122	المسألة الثانية: وضوء الميت .....
123	المسألة الثالثة: في عدد الغسل .....
123	الباب الثالث: في الأكفان .....
123	الباب الرابع: في صفة المشي مع الجنازة .....
124	الباب الخامس: في الصلاة على الجنازة .....
124	الفصل الأول: في صفة صلاة الجنازة .....
124	المسألة الأولى: في عدد تكبيرات صلاة الجنازة .....
124	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الجنازة .....
125	المسألة الثالثة: في التسليم من صلاة الجنازة .....
125	المسألة الرابعة: في موقف الإمام من الجنازة .....
125	المسألة الخامسة: في ترتيب الجنائز .....
125	المسألة السادسة: في المسبوق في صلاة الجنازة .....
126	المسألة السابعة: في الصلاة على القبر .....
126	الفصل الثاني: فيمن يصلى عليه ومن أولى بالتقديم .....
127	الفصل الثالث: في وقت الصلاة على الجنازة .....
127	الفصل الرابع: في مواضع الصلاة .....
127	الفصل الخامس: في شروط الصلاة على الجنازة .....
128	الباب السادس: في الدفن .....

## كتاب الزكاة

128	الجملة الأولى: وأما على من تجب عليه الزكاة .....
129	المسألة الأولى: في زكاة الثمار .....
129	المسألة الثانية: في زكاة الأرض المستأجرة .....
130	مسائل تتعلق بالمالك .....
130	المسألة الأولى: في حال ضاعت الزكاة .....
130	المسألة الثانية: في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة .....
131	المسألة الثالثة: في حال موت من عليه الزكاة .....
131	المسألة الرابعة: في حال بيع الزرع وفيه زكاة .....
132	الجملة الثانية: وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال .....
132	الجملة الثالثة: وأما معرفة النصاب في واحد من هذه الأموال عند الزكاة .....
132	الفصل الأول: في الذهب والفضة .....
132	المسألة الأولى: في اختلافهم في نصاب الذهب .....



133	المسألة الثانية: في خلافهم فيما زاد عن النصاب
133	المسألة الثالثة: وهي ضم الذهب إلى الفضة
134	المسألة الرابعة: زكاة الشريكين
134	المسألة الخامسة: وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن
134	الفصل الثاني: في نصاب الإبل الواجب فيها
135	المسألة الأولى: الخلاف فيما زاد على المائة والعشرين
136	المسألة الثانية: في عدم السن الواجبة عليه
136	المسألة الثالثة: في وجوب الزكاة في صغار الإبل
136	الفصل الثالث: في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك
137	الفصل الرابع: في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك
137	الفصل الخامس: في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك
138	المسألة الأولى: في ضم الحبوب بعضها إلى بعض
138	المسألة الثانية: في تقدير النصاب بالخرص
138	المسألة الثالثة: هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد
139	الفصل السادس: نصاب العروض
139	الجملة الرابعة: في وقت الزكاة
139	المسألة الأولى: في اشتراط الحول في المعدن
140	المسألة الثانية: في اعتبار حول ربح المال
140	المسألة الثالثة: في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة
140	المسألة الرابعة: في اعتبار حول الدين
141	المسألة الخامسة: في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها
141	المسألة السادسة: في حول فائدة الماشية
141	المسألة السابعة: حول نسل الغنم
141	المسألة الثامنة: في إخراج الزكاة قبل الحول
142	الجملة الخامسة: فيمن تجب له الصدقة
142	الفصل الأول: في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
142	المسألة الأولى: الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
142	المسألة الثانية: هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟
143	الفصل الثاني: في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم
144	الفصل الثالث: كم يجب لهم؟

## كتاب زكاة الفطر

- 144 ..... الفصل الأول: في معرفة حكمها  
 145 ..... الفصل الثاني: فيمن تجب عليه وعن تجب؟  
 145 ..... الفصل الثالث: مما تجب؟  
 146 ..... الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟  
 146 ..... الفصل الخامس: في مصرفها

## كتاب الصيام

- 146 ..... القسم الأول  
 146 ..... الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام  
 147 ..... الجملة الثانية: في الأركان  
 147 ..... الركن الأول: الزمان  
 149 ..... الركن الثاني: الإمساك  
 150 ..... الركن الثالث: هو النية  
 150 ..... القسم الثاني: من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه  
 150 ..... المسألة الأولى: في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض  
 151 ..... المسألة الثانية: في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟  
 151 ..... المسألة الثالثة: في السفر والمرض المباحان للفطر  
 151 ..... المسألة الرابعة: متى يفطر المسافر؟  
 152 ..... المسألة الخامسة: هل يجوز للصائم أن ينشئ سفراً ثم لا يصوم؟  
 152 ..... قضاء المسافر والمريض للصيام  
 152 ..... المسألة الأولى: هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعاً؟  
 152 ..... المسألة الثانية: في تأخير القضاء إلى رمضان  
 153 ..... المسألة الثالثة: في من مات ولم يقض الصوم  
 153 ..... - في حكم فطر المرضع والحامل والشيخ الكبير  
 153 ..... هل يقضي من أفطر بالجماع عمداً؟  
 154 ..... أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر  
 154 ..... المسألة الأولى: هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمداً؟  
 154 ..... المسألة الثانية: في حكم من أفطر بجماع ناسياً  
 154 ..... المسألة الثالثة: في وجوب كفارة الجماع على المرأة  
 154 ..... المسألة الرابعة: في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

155	المسألة الخامسة: في مقدار كفارة الجماع .....
155	المسألة السادسة: في تكرار الكفارة .....
155	المسألة السابعة: حكم الكفارة في حكم الاعسار .....
156	كتاب الصيام الثاني: وهو المندوب إليه .....
157	كتاب الاعتكاف .....

## كتاب الحج

158	الجنس الأول: في الوجوب والشروط .....
159	القول الأول في الجنس الثاني : من أركان الحج والعمرة .....
159	القول في شروط الإحرام .....
160	- في الميقات المكاني .....
160	- في الميقات الزماني .....
161	القول في التروك : وهو ما يمنعه الإحرام من الأمور المباحة للحلال .....
162	وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد .....
163	القول في أنواع هذا النسك .....
163	القول في التمتع .....
164	القول في القارن .....
165	القول في الإحرام .....
166	القول في الطواف بالبيت والكلام فيه في صفته ، وشروطه ، وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعدامه .
166	القول في الصفة .....
166	القول في شروط الطواف .....
167	القول في أعدامه وأحكام الطواف .....
167	القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه .....
167	في حكم السعي بين الصفا والمروة .....
168	القول في صفة السعي .....
168	في شروطه .....
168	في ترتيب السعي .....
168	الخروج إلى عرفة .....
168	- في حكم الوقوف بعرفة .....
169	في شروط الوقوف بعرفة .....
169	القول في أفعال مزدلفة .....
170	القول في رمي الجمار .....

171	القول في الإحصار .....
171	القول في أحكام جزاء الصيد .....
172	القول في فدية الأذى وحكم الحائق رأسه قبل محل الحلق .....
173	القول في كفارة المتمتع .....
174	القول في الكفارات المسكوت عنها .....
175	القول في الهدى .....

## كتاب الجهاد

177	الجملة الأولى .....
177	الفصل الأول: في معرفة حكم هذه الوظيفة .....
178	الفصل الثاني: في معرفة الذين يحاربون .....
178	الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز من النكاية في العدو .....
179	الفصل الرابع: شروط الحرب .....
180	الفصل الخامس: في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم .....
180	الفصل السادس: في جواز المهادنة .....
180	الفصل السابع: لماذا يحاربون؟ .....
181	الجملة الثانية .....
181	الفصل الأول: في حكم خمس الغنيمة .....
182	الفصل الثاني: في حكم الأربعة أخماس .....
183	الفصل الثالث: في حكم الأنفال .....
183	المسألة الأولى: في أي شيء يكون النفل؟ .....
184	المسألة الثانية: مقدار النفل .....
184	المسألة الثالثة: هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب .....
185	المسألة الرابعة: هل يجب السلب للقاتل دون أن ينقله الامام؟ .....
185	الفصل الرابع: في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار .....
186	الفصل الخامس: في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة .....
186	الفصل السادس: في قسمة الفيء .....
187	الفصل السابع: في الجزية .....
187	المسألة الأولى: ممن يجوز أخذ الجزية؟ .....
187	المسألة الثانية: الأصناف الذين تجب عليهم الجزية .....
187	المسألة الثالثة: في مقدار الجزية .....
188	المسألة الرابعة: متى تجب الجزية ومتى تسقط؟ .....

- المسألة الخامسة: كم أصناف الجزية؟ ..... 188  
المسألة السادسة: مصارف الجزية ..... 189

## كتاب الأيمان

- الجملة الأولى ..... 189  
الفصل الأول: في معرفة الأيمان المباحة وتمييزها من غيرها ..... 189  
الفصل الثاني: في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة ..... 189  
الفصل الثالث: الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها ..... 190  
المسألة الأولى: حكم الأيمان بالله المنعقدة ..... 190  
المسألة الثانية: حكم من صرح بالكفر أو الشرك ..... 190  
المسألة الثالثة: ما يخرج مخرج الشرط ..... 191  
المسألة الرابعة: اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد ..... 191  
الجملة الثانية: في معرفة الأشياء الرافعة للأيمان ..... 191  
القسم الأول: النظر في الاستثناء ..... 191  
الفصل الأول: في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين ..... 191  
المسألة الأولى: شروط الاستثناء بالقسم ..... 191  
المسألة الثانية: اشتراط النطق في الاستثناء ..... 192  
المسألة الثالثة: هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟ ..... 192  
الفصل الثاني: في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها ..... 192  
القسم الثاني من الجملة الثانية: النظر في الكفارات ..... 193  
الفصل الأول: في موجب الحنث وشروطه وأحكامه ..... 193  
المسألة الأولى: إذا أتى بالمخالف ناسياً أو مكرهاً ..... 193  
المسألة الثانية: من حلف على شيء ففعل بعضه ..... 193  
المسألة الثالثة: هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ وبمفهومه؟ ..... 194  
المسألة الرابعة: هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف؟ ..... 194  
الفصل الثاني: في رافع الحنث ..... 194  
المسألة الأولى: مقدار الإطعام ..... 194  
المسألة الثانية: جنس الكسوة ..... 195  
المسألة الثالثة: في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة ..... 195  
المسألة الرابعة: في اشتراط العدد في المساكين ..... 195  
المسألة الخامسة: اشتراط الإسلام والحرية في المساكين ..... 195  
المسألة السادسة: شرط سلامة الرقبة المعتقة ..... 196

196	المسألة السابعة: اشتراط الإيمان في الرقبة .....
196	الفصل الثالث: متى ترفع الكفارة الحنث وكم ترفع؟ .....

### كتاب النذور

197	الفصل الأول: في أصناف النذور .....
197	الفصل الثاني: فيما يلزم من النذور وما لا يلزم .....
197	المسألة الأولى: فيمن نذر معصية .....
197	المسألة الثانية: في تحريم شيء من المباحات .....
197	الفصل الثالث: في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها .....
197	المسألة الأولى: الواجب في النذر المطلق .....
198	المسألة الثانية: نذر المشي إلى بيت الله .....
199	المسألة الثالثة: من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم .....
199	المسألة الرابعة: في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم .....
199	المسألة الخامسة: من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله .....

### كتاب الضحايا

200	الباب الأول: حكم الضحايا والمخاطب بها .....
200	الباب الثاني: في أنواع الضحايا وصفاتها وأسمائها وعددها .....
200	المسألة الأولى: في تمييز الجنس .....
201	المسألة الثانية: في تمييز الصفات .....
202	المسألة الثالثة: في معرفة السن .....
202	المسألة الرابعة: في معرفة العدد .....
202	الباب الثالث: في أحكام الذبح .....
202	المسألة الأولى: ابتداء وقت الذبح .....
203	المسألة الثانية: انتهاء وقت الذبح .....
203	المسألة الثالثة: في الليالي التي تتخلل أيام النحر .....
204	الباب الرابع: في أحكام لحوم الضحايا .....

### كتاب الغنائم

204	الباب الأول: في معرفة محل الذبح والنحر .....
204	المسألة الأولى: تأثير الزكاة في الأصناف الخمسة .....
205	المسألة الثانية: في أثر الزكاة في الحيوان المحرم الأكل .....
205	المسألة الثالثة: أثر الزكاة في الحيوان المريض .....

206	المسألة الرابعة: في ذكاة الجنين
206	المسألة الخامسة: هل في الجراد ذكاة؟
206	المسألة السادسة: في الحيوان البرمائي
207	الباب الثاني: في الذكاة
207	المسألة الأولى: في أنواع الذكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام
207	المسألة الثانية: في كيفية الذبح
207	أقسام هذه المسألة
207	النقطة الأولى: في عدد المقطوع
208	النقطة الثانية: في مقدار المقطوع
208	النقطة الثالثة: في مكان القطع
208	النقطة الرابعة: في جهة القطع
208	النقطة الخامسة: في نهاية المقطع
208	النقطة السادسة: في كيفية القطع
209	الباب الثالث: فيما تكون به الذكاة
209	الباب الرابع: في شروط الذكاة
209	المسألة الأولى: في اشتراط التسمية
210	المسألة الثانية: في اشتراط الاستقبال
210	المسألة الثالثة: في اشتراط النية
210	الباب الخامس: فيمن تجوز تذكيتة ومن لا تجوز
210	المسألة الأولى: ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم
210	المسألة الثانية: ترك ذبيحة المشركين
211	المسألة الثالثة: إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة
211	المسألة الرابعة: ذبح الكتابي

### كتاب الصيد

211	الباب الأول: في حكم الصيد ومحلّه
212	الباب الثاني: فيما يكون به الصيد
212	الباب الثالث: في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها
213	الباب الرابع: في شروط القانص

### كتاب العقيقة

213	الباب الأول: في معرفة حكمها
-----	-----------------------------

214	الباب الثاني: في معرفة محلها .....
214	الباب الثالث: في معرفة من يعق عنه وكم يعق؟ .....
214	الباب الرابع: في معرفة وقت هذا النسك .....
214	الباب الخامس: في سن هذا النسك وصفته .....
215	الباب السادس: في حكم لحمها وسائر أجزائها .....

### كتاب الأصحمة والشرية

215	الجملة الأولى: الأغذية الإنسانية حيوان ونبات .....
216	المسألة الأولى: حكم لحوم السباع من الطير وذوات الأربع .....
217	المسألة الثانية: ذوات الحافر الإنسية .....
217	المسألة الثالثة: لحم الحيوان الواجب قتله .....
217	المسألة الرابعة: الحيوانات التي تستخبثها النفوس .....
218	- حكم الأوان التي ينتبذ فيها .....
218	المسألة الأولى: الانتباز في الأسقية وغيرها .....
219	المسألة الثانية: حكم انتباز الخليطين .....
219	- الجملة الثانية: أحوالها في حال الاضطراب .....

### كتاب النكاح

219	الباب الأول: في المقدمات .....
219	المسألة الأولى: حكم النكاح .....
220	المسألة الثانية: في حكم خطبة النكاح .....
220	المسألة الثالثة: الخطبة على الخطبة .....
220	المسألة الرابعة: النظر إلى المخطوبة قبل التزويج .....
220	الباب الثاني: في موجبات صحة النكاح .....
221	- الركن الأول: في معرفة كيفية هذا العقد .....
221	- الموضع الأول: في كيفية الإذن المنعقد به .....
221	- الموضع الثاني: المعتبر قبوله في صحة هذا العقد .....
221	المسألة الأولى: هل يزوج الصغيرة غير الأب؟ .....
221	المسألة الثانية: هل يزوج الصغير غير الأب؟ .....
222	- الموضع الثالث: عقد النكاح على الخيار .....
222	- الركن الثاني: في شروط العقد .....
222	الفصل الأول: في الأولياء .....



222	- الموضوع الأول: اشتراط الولاية.
223	- الموضوع الثاني: الصفات الموجبة للولاية
323	- الموضوع الثالث: أصناف الولاية عند القائلين بها
323	المسألة الأولى: إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب
224	المسألة الثانية: حال غياب الأقرب
224	المسألة الثالثة: في حال غياب الأب عن ابنته البكر
224	- الموضوع الرابع: في عضل الأولياء
225	الفصل الثاني: الشهادة
225	الفصل الثالث: في الصداق
226	- الموضوع الأول: في حكمه وأركانه
226	المسألة الأولى: في حكمه
226	المسألة الثانية: قدر الصداق ولا حد لأكثره
226	المسألة الثالثة: جنس الصداق
227	المسألة الرابعة: تأجيله
227	- الموضوع الثاني: في تقرر جميعه للزوجة
227	- الموضوع الثالث: تشطيره
227	- الموضوع الرابع: في التفويض
227	المسألة الأولى: إذا طلبت المرأة في الزواج بلا مهر
228	المسألة الثانية: إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض
228	- الموضوع الخامس: في الأصدقة الفاسدة
228	المسألة الأولى: إذا كان المهر مما لا يمتلك
228	المسألة الثانية: إذا اقترن المهر ببيع
229	المسألة الثالثة: إذا اشترط مع المهر حباء
229	المسألة الرابعة: إذا استحق المهر أو وجد به عيب
229	المسألة الخامسة: هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب
230	- الموضوع السادس: في اختلاف الزوجين في الصداق
230	- الركن الثالث: في معرفة محل العقد
230	الفصل الأول: في مانع النسب
231	الفصل الثاني: في المصاهرة
231	المسألة الأولى: في شرط تحریم بنت الزوجة
231	المسألة الثانية: متى تحرم بنت الزوجة؟
232	المسألة الثالثة: متى تحرم أم الزوجة؟

232	المسألة الرابعة: حكم الزنى في هذه المسألة .....
232	الفصل الثالث: في مانع الرضاع .....
232	المسألة الأولى: مقدار الحرمة من الرضاع .....
233	المسألة الثانية: في سن الرضاع .....
233	المسألة الثالثة: في حال المرضعة .....
234	المسألة الرابعة: في حكم اللبن الذي يصل الحلق من دون رضاع .....
234	المسألة الخامسة: في شروط اللبن .....
234	المسألة السادسة: اعتبار وصول اللبن إلى الحلق .....
234	المسألة السابعة: منزلة زوج المرضع .....
235	المسألة الثامنة: الشهادة على الرضاع .....
235	المسألة التاسعة: في صفة المرضعة .....
235	الفصل الرابع: في مانع الزنى .....
235	الفصل الخامس: مانع العدد .....
236	الفصل السادس: في مانع الجمع .....
236	الفصل السابع: في مانع الرق .....
236	الفصل الثامن: في مانع الكفر .....
237	الفصل التاسع: في مانع الإحرام .....
237	الفصل العاشر: في مانع المرض .....
238	الفصل الحادي عشر: في مانع العدة .....
238	الفصل الثاني عشر: في مانع الزوجية .....
238	المسألة الأولى: إذا أسلم الكافر وتحتة أكثر من أربع .....
239	المسألة الثانية: إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر .....
239	الباب الثالث: في موجبات الخيار في النكاح .....
239	الفصل الأول: في خيار العيوب .....
240	الفصل الثاني: في خيار الإعسار بالصداق والنفقة .....
240	الفصل الثالث: في خيار الفقد .....
240	الفصل الرابع: في خيار العتق .....
241	الباب الرابع: في الحقوق الزوجية .....
242	الباب الخامس: في الأنكحة المنهي عنها بالشرع وحكمها .....
242	- نكاح المتعة .....
243	- نكاح المحلل .....

243 ..... حكم الأنكحة الفاسدة -

## كتاب الطلاق

- 244 ..... الجملة الأولى: الطلاق وما يتعلق به
- 244 ..... الباب الأول: الطلاق البائن والرجعي
- 244 ..... المسألة الأولى: الطلاق بلفظ الثلاث
- 244 ..... المسألة الثانية: طلاق الرق ، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟
- 245 ..... المسألة الثالثة: الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك
- 245 ..... الباب الثاني: في معرفة الطلاق السني والبدعي
- 245 ..... - الموضع الأول: هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟
- 245 ..... - الموضع الثاني: هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟
- 246 ..... - الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض
- 246 ..... المسألة الأولى: حكم من طلق وقت الحيض
- 246 ..... المسألة الثانية: حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض
- 246 ..... المسألة الثالثة: متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو الندب؟
- 247 ..... المسألة الرابعة: متى يوقع الإيجاب في هذه المسألة؟
- 247 ..... الباب الثالث: في الخلع
- 247 ..... الفصل الأول: في جواز وقوعه
- 247 ..... الفصل الثاني: في شروط وقوعه
- 247 ..... المسألة الأولى: في مقدار ما يجوز الخلع به
- 248 ..... المسألة الثانية: في صفة العوض في الخلع
- 248 ..... المسألة الثالثة: في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها
- 248 ..... المسألة الرابعة: فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له
- 248 ..... الفصل الثالث: في نوعه
- 249 ..... الفصل الرابع: فيما يلحقه من الأحكام
- 249 ..... الباب الرابع: في تمييز الطلاق من الفسخ
- 249 ..... الباب الخامس: في التخيير والتملك
- 251 ..... الجملة الثانية
- 251 ..... الباب الأول: في الطلاق وشروطه
- 251 ..... الفصل الأول: في ألفاظ الطلاق المطلقة
- 251 ..... المسألة الأولى: في حكم قول المطلق
- 251 ..... المسألة الثانية: فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة

252	الفصل الثاني: ألفاظ الطلاق المقيدة .....
252	الباب الثاني: في المطلق الجائز الطلاق .....
253	الباب الثالث: فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق .....
253	الجملة الثالثة .....
253	الباب الأول: أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي .....
253	الباب الثاني: في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن .....
254	الجملة الرابعة .....
254	الباب الأول: في العدة .....
254	الفصل الأول: في عدة الزوجات .....
254	- النوع الأول: في معرفة العدة .....
255	- النوع الثاني: أحكام العدة .....
256	المسألة الأولى: إسكان المطلقة .....
256	المسألة الثانية: النظر في عدة الحامل .....
256	الباب الثاني: في المتعة .....
256	باب في بعث الحكمين .....

### كتاب الإيلاء

257	المسألة الأولى: هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء .....
257	المسألة الثانية: اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك .....
258	المسألة الثالثة: إذا ترك الزوج الوطء بغير يمين وهل يكون إيلاء .....
258	المسألة الرابعة: مدة الإيلاء .....
258	المسألة الخامسة: نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي .....
258	المسألة السادسة: هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الفيء أو الطلاق؟ .....
259	المسألة السابعة: هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟ .....
259	المسألة الثامنة: هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟ .....
259	المسألة التاسعة: إيلاء العبد وقول مالك فيه .....
259	المسألة العاشرة: هل شرط رجعة المولي أن يطاء؟ .....

### كتاب الكهانة

260	الفصل الأول: في ألفاظ الظهار .....
260	الفصل الثاني: في شروط وجوب الكفارة فيه .....
261	الفصل الثالث: فيمن يصح فيه الظهار .....

261	الفصل الرابع: فيما يحرم على المظاهر .....
261	الفصل الخامس: هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟ .....
262	الفصل السادس: في دخول الإيلاء عليه .....
262	الفصل السابع: في أحكام كفارة الظهار .....

## كتاب اللعان

263	الفصل الأول: في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها .....
263	الفصل الثاني: من صفات المتلاعنين .....
263	الفصل الثالث: في صفة اللعان .....
264	الفصل الرابع: في حكم نكول أحدهما أو رجوعه .....
264	الفصل الخامس: في الأحكام اللازمة لتمام اللعان .....
264	كتاب الإحداد .....

## كتاب البيوع

265	الجزء الأول: تعريف أنواع البيوع المطلقة .....
265	الجزء الثاني: الأسباب التي وقع النهي بفعلها عن البيع الشرعي .....
266	الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع .....
266	الباب الثاني: في بيوع الربا .....
267	الفصل الأول: في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء .....
269	الفصل الثاني: معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء .....
269	الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز فيه الأمران معا .....
270	الفصل الرابع: في معرفة ما يعد صنفا واحدا .....
270	مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم .....
270	مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح .....
271	مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلا بمثل .....
271	فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من الياس .....
271	باب في بيوع الذرائع الربوية .....
271	مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان .....
272	الفصل الأول: فيما يشترط فيه القبض من المبيعات .....
273	الفصل الثاني: في الاستفادات .....
273	الفصل الثالث: في الفرق بين ما يباع من الطعام مكيلا وجزافا .....
273	الباب الثالث: وهي البيوع المنهي عنها للغبن الذي سبب الغرر .....
274	الرد على الكوفيين .....

275	بيع مضمون واحد بثمنين .....
275	مسألة بيع الحاضر المرئي وجوازه .....
275	مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل .....
276	الباب الرابع: في بيع الشروط والشايا .....
277	الباب الخامس: في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن .....
277	فصل في النهي عن تلقي الركبان .....
277	فصل معنى النهي عن بيع الحاضر للبادي والقول في شراء الحضري للبدوي .....
277	فصل النهي عن النجش ، وما هو؟ .....
278	الباب السادس: في النهي من قبل وقت العبادات .....
278	القسم الأول: الأسباب والشروط المصححة للبيع .....
278	الباب الأول: في العقد .....
278	الركن الأول: العقد .....
279	الركن الثاني: فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا .....
279	الركن الثالث: فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين لمالكين .....
280	القسم الثاني: القول في الأحكام العامة للبيوع الصحيحة .....
280	الجملة الأولى: في أحكام وجود العيب في المبيعات .....
280	الباب الأول: في أحكام عيوب البيع .....
280	الفصل الأول: في معرفة العقود التي يجب فيها بوجود العيب حكم من التي لا يجب فيها .....
280	الفصل الثاني: في معرفة العيوب التي توجب الحكم وما شرطها الموجب للحكم فيها .....
281	النظر الأول .....
281	النظر الثاني: وأما شرط العيب الموجب للحكم .....
281	الفصل الثالث: في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير .....
282	فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب .....
282	المسألة الثانية: [إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً] .....
282	الفصل الرابع: في معرفة أصناف التغيرات الحادثة عبر المشتري وحكمها .....
282	باب طرو النقصان .....
283	الفصل الخامس: في القضاء في اختلاف الحكم عند اختلاف المتبايعين .....
283	الباب الثاني: في البيع بالبراءة .....
284	الجملة الثانية: في وقت ضمان المبيعات .....
284	القول في الجوائح .....
284	الفصل الأول: في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح .....

285	الفصل الثاني: في محل الجوائح من المبيعات
285	الفصل الثالث: في مقدار ما يوضع منه فيه
285	الفصل الرابع: في الوقت الذي توضع فيه
285	الجملة الثالثة: من جمل النظر في الأحكام
285	المسألة الأولى: متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟
286	المسألة الثانية: القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟
286	القسم الثالث: وهو النظر في حكم البيع الفاسد إذا وقع

## كتاب الصرف

287	الفصل الأول: في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة
287	المسألة الأولى: بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
287	المسألة الثانية: بيع السيف والمصحف المحلي يباع بالفضة أو الذهب
288	المسألة الثالثة: من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان
288	المسألة الرابعة: من اضطرب دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا
288	المسألة الخامسة: ما اتفقوا عليه من المرافطة
289	المسألة السادسة: هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟
289	المسألة السابعة: في الاختلاف في جواز البيع والصرف

## كتاب السلم

290	الباب الأول: في محله وشروطه
290	أولا: محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم
290	ثانيا: شروط السلم
290	الشروط المتفق عليها
291	الشروط المختلف فيها
291	الأول: هل يقدر الأجل بغير الأيام
291	الثاني: بلد التسليم
	الباب الثاني: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه السلم
291	ومعرض في ذلك الإقالة والتعجيل والتأخير
291	المسألة الأولى: إذا تعذر تسليم المسلم فيه
292	أولا: اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه
292	ثانيا: اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدرا
293	المسألة الثانية: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه
293	أولا: تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

293	..... ثانيا: بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه
294	..... ثالثا: الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه
294	..... رابعا: إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقلني وانظر ك بالثمن
294	..... خامسا: في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها قبل محل الأجل وبعده
294	..... سادسا: العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاما
295	..... الباب الثالث: في اختلاف المتبايعين في السلم

### كتاب بيع الخيار

295	..... المسألة الأولى: هل يجوز الخيار أم لا؟
296	..... المسألة الثانية: مدة الخيار
296	..... المسألة الثالثة: اشتراط النقد فيه أم لا؟
296	..... المسألة الرابعة: ممن ضمان المبيع مدة الخيار
296	..... المسألة الخامسة: هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟
297	..... المسألة السادسة: من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي

### كتاب بيع المريحة

	..... الباب الأول: فيما يعد من رأس المال وفيما لا يعد، وفي صفة رأس المال الذي يجوز أن يبنى عليه الربح
297	.....
298	..... الباب الثاني: في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان في خبر البائع بالثمن
299	..... كتاب العريّة

### كتاب الإجارة

300	..... القسم الأول: في أنواعها وشروط الصحة والفساد
300	..... القسم الثاني: في معرفة جنس الثمن والمنفعة
301	..... الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظر في أحكام الإجازات
301	..... الجملة الأولى: في موجبات هذا العقد
301	..... الجملة الثانية: وهي النظر في أحكام الطوارئ
301	..... الفصل الأول منه: وهو النظر في القسوخ
302	..... الفصل الثاني: وهو النظر في الضمان
302	..... الفصل الثالث: في معرفة حكم الاختلاف
302	..... كتاب الجعل



## كتاب القراض

- 303 ..... الباب الأول: في محله
- 303 ..... الباب الثاني: في مسائل الشروط
- 304 ..... القول في أحكام الطوارئ
- 304 ..... القول في حكم القراض الفاسد
- 304 ..... القول في اختلاف المتقارضين

## كتاب المساقاة

- 305 ..... القول في جواز المساقاة
- 305 ..... القول في صحة المساقاة
- 305 ..... الركن الأول: في محل المساقاة
- 306 ..... الركن الثاني: الذي هو العمل
- 306 ..... الركن الثالث: تجوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه
- 306 ..... الركن الرابع: في اشتراط الوقت
- 307 ..... القول في أحكام الصّحة
- 307 ..... أحكام المساقاة الفاسدة

## كتاب الشركة

- 307 ..... القول في شركة العنان
- 307 ..... الركن الأول: في محل الشركة
- 308 ..... المسألة الأولى: إذا اشتركا في صنفين
- 308 ..... المسألة الثانية: إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء
- 308 ..... المسألة الثالثة: الشركة بالطعام من صنف واحد
- 309 ..... الركن الثاني
- 309 ..... الركن الثالث: الذي هو العمل
- 309 ..... القول في شركة المفاوضة
- 310 ..... القول في شركة الابدان
- 310 ..... القول في شركة الوجوه
- 310 ..... القول في أحكام الشركة الصحيحة

## كتاب الشفعة

- 311 ..... القسم الأول: فأما وجوب الحكم بالشفعة
- 311 ..... الركن الأول

311	الركن الثاني: الشفعة واجبة في الدور .....
312	الركن الثالث: في المشفوع عليه .....
312	الركن الرابع: فيما يأخذ الشفيع .....
312	المسألة الأولى: إذا كان الشفيع شريكا .....
313	المسألة الثانية: إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا .....
313	المسألة الثالثة: إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع .....
313	المسألة الرابعة: إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع .....
314	القسم الثاني: القول في أحكام الشفعة .....

### كتاب القسمة

315	الباب الأول: في أنواع القسمة .....
315	الفصل الأول: في الرباع .....
315	الفصل الثاني: في العروض .....
316	الفصل الثالث: في المكبل والموزون .....
316	القول في الباب الثاني: وهو قسمة المنافع .....
317	الباب الثالث: القول في الأحكام .....

### كتاب الرهون

318	الركن الأول: في الراهن .....
318	الركن الثاني: قالت الشافعية يصح بثلاثة شروط .....
318	الركن الثالث: وهو الشيء المرهون .....
319	القول في الشروط .....
319	القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب : وهو القول في الأحكام .....

### كتاب العجن

320	الباب الأول: في أصناف المحجورين .....
321	الباب الثاني: متى يخرجون من الحجر؟ .....
322	أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي فإن فيها في المذهب قولين .....
322	الباب الثالث: في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة .....
322	كتاب التفليس .....
324	كتاب الصلح .....
324	كتاب الكفالة .....
325	كتاب الحوالة .....

## كتاب الوكالة

- 325 ..... الباب الأول: في أركانها  
326 ..... الباب الثاني: في أحكامها  
326 ..... وأما أحكام الوكيل ففيها مسائل مشهورة  
326 ..... الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

## كتاب اللقطة

- 327 ..... الجملة الأولى: أركانها  
327 ..... الجملة الثانية: حكم التعريف ومدته  
328 ..... باب في اللقيط  
328 ..... كتاب الوديعه  
329 ..... كتاب العارية

## كتاب الغصب

- 330 ..... الباب الأول: في الضمان  
330 ..... الركن الأول : الموجب للضمان  
330 ..... الركن الثاني : ما يجب فيه الضمان  
330 ..... الركن الثالث: وهو الواجب في الغصب  
331 ..... الباب الثاني: في الطوارئ  
332 ..... كتاب الاستحقاق

## كتاب الهبات

- 332 ..... أركان الهبة  
333 ..... القول في أنواع الهبات  
334 ..... القول في الأحكام

## كتاب الوصايا

- 334 ..... القول في الأركان  
334 ..... القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره  
335 ..... القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية  
335 ..... القول في الأحكام

## كتاب الفرائض

- 337 ..... ميراث الصلب

338	.....	ميراث الزوجات
338	.....	ميراث الأب والأم
338	.....	ميراث الإخوة للأم
339	.....	مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب
339	.....	ميراث الجد
340	.....	ميراث الجدات
340	.....	باب في الحجب
343	.....	باب الولاء
343	.....	كتاب الجنائيات

### كتاب القصاص في النفوس

343	.....	القول في شروط القاتل
344	.....	وأما القول في الواجب
345	.....	القول في القصاص

### كتاب الجرائم

345	.....	القول في الجراح
346	.....	القول في المجرّوح
346	.....	القول في الجرح
346	.....	كتاب الديات في النفوس

### كتاب الديات فيما دون النفوس

348	.....	القول في ديات الأعضاء
-----	-------	-----------------------

### كتاب القسامة

349	.....	المسألة الأولى: هل يجب الحكم بالقسامة؟
349	.....	المسألة الثانية: ما يجب بالقسامة
350	.....	القسامة لا تجب إلا بشبهة
350	.....	المسألة الثالثة: من يبدأ الأيمان؟
351	.....	المسألة الرابعة: موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

### كتاب في أحكام الزنى

351	.....	الباب الأول: في حد الزنى
351	.....	الباب الثاني: في أصناف الزنية

- 352 ..... المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟
- 352 ..... المسألة الثانية: الإحصان
- 353 ..... الباب الثالث: وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة
- 353 ..... المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم؟
- 353 ..... المسألة الثانية: من اعترف بالزنى فرجع

### كتاب القذف

- 354 ..... باب في شرب الخمر

### كتاب السرقة

- 354 ..... حد السرقة
- 355 ..... الفرق بين السرقة والخلسة
- 355 ..... مسألة في الغصب
- 355 ..... شروط المسروق
- 356 ..... سرقة العروض
- 356 ..... القدر الذي يقع به قطع اليد
- 357 ..... القول في الواجب
- 358 ..... القول فيما تثبت به السرقة

### كتاب الحرابة

- 358 ..... الباب الأول: في النظر في الحرابة
- 358 ..... الباب الثاني: في النظر في المحارب
- 359 ..... الباب الثالث: فيما يجب على المحارب
- 359 ..... الباب الرابع: في مسقط الواجب عنه من التوبة
- 360 ..... الباب الخامس: بماذا ثبت؟
- 360 ..... فصل في حكم المحاربين على التأويل
- 361 ..... باب في حكم المرتد

### كتاب الأفضية

- 361 ..... الباب الأول: في معرفة من يجوز قضاؤه
- 362 ..... الباب الثاني: معرفة ما يقضي به
- 363 ..... الباب الثالث: فيما يكون به القضاء
- 363 ..... الفصل الأول: في الشهادة

364	..... الفصل الثاني: الأيمان
364	..... الفصل الثالث: نكول المدعى عليه عن اليمين
365	..... الفصل الرابع: في الإقرار
365	..... الباب الرابع: فيمن يقضي عليه أو له
365	..... الباب الخامس: في كيفية القضاء
365	..... الباب السادس: في وقت القضاء
366	..... الخاتمة
367	..... الفهرس





## حميراتي شبيها ماء العينين

- ولد بالمسيد بضواحي عيون الساقية الحمراء بالمغرب.
- أجازته أكابر علماء الصحراء بعد أن حفظ القرآن الكريم وأمهات الفقه ومصطلح الحديث ودرس عليهم النحو واللغة.
- حاصل على شهادة العالمية.
- حاصل على الإجازة في القانون الخاص من جامعة محمد الخامس بالرباط.
- حاصل على دكتوراه السلك الثالث في القانون المقارن بالشرعية من دار الحديث الحسنية.
- حاصل على دكتوراه الدولة في القانون المقارن بالشرعية من دار الحديث الحسنية.
- له عدة مؤلفات منها:
  - الصورية بين الشريعة والقانون.
  - تأثير مصادر الالتزام في القانون الوضعي بالفقه الإسلامي.
  - مدخل لدراسة الحديث.
  - مرويات الإمام مالك في صحيح البخاري.
  - الشيخ ماء العينين وجهاده العلمي والوطني.
  - قبائل الصحراء المغربية: أصولها - جهادها - ثقافتها.
  - صنوف البلاغة في شعر الصحراء.
  - مدارس الشعر في الصحراء.
  - "رؤيتي للحياة" ديوان شعر.
  - مجموعة من البحوث في مجالات مختلفة.
- تقلد عدة مناصب منها:
  - مكلف بمهمة بالديوان الملكي.
  - رئيس غرفة بالمجلس الأعلى للقضاء.
  - رئيس المجلس العلمي لجهة القنيطرة.
  - عضو مؤسس ومقرر عام لرابطة علماء المغرب والسنغال.
  - عضو اللجنة الملكية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية لسنة 1993.
  - عضو اللجنة الملكية لإعداد مدونة الأسرة لسنة 2003.
- يشغل حالياً:
  - عضو بالمجلس الدستوري.
  - ممثل المغرب لدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي الميثاق عن منظمة المؤتمر الإسلامي.
  - أستاذ محاضر بجامعة محمد الخامس.



9 789954 306369